مركز دراسات الوحدة العربية

الطبعة الثانية

الحركة القومية العربية في القرن العشرين

(دراسة سياسية)

هاني الهندي

هذا الكتاب

يستعرض أ. هاني الهندي (وهو أحد طلائع المناضلين والمفكّرين العرب الذين كرّسوا حياتهم، بل ووهبوها للعمل القومي العربي) تاريخ العمل القومي العربي في أقطار الوطن العربي والنهضة العربية، منذ أيّام محمد علي باشا في مصر، إلى يومنا هذا. وفي هذا العمل التأريخي لحركة القومية العربية، يرصد ويتابع نشأتها وتطوّرها ونضالات رجالها في سبيل التحرير والوحدة، وهو الذي أسهم في هذا النِّضال على امتداد الخمسين سنة الماضية.

وهو في تعريف القومية العربية يرى أنّها فكرة تهدف إلى تحقيق وحدة الأمة العربية، وإقامة دولة واحدة لها في الوطن العربي الكبير، وبناء نهضة جديدة بعد قرون من الغياب شبه الكامل عن مسيرة التاريخ الإنساني. فالقومية في جوهرها - برأيه - دعوة إلى تأكيد هوية الأمّة وشخصيّتها الخاصّة المميزة أمام الغير؛ وهي فكرة وحركة نضالية تهدف إلى بناء دولة خاصّة بالعرب، بعد أن تَتحرَّر الأمّة من الحكم الأجنبي، وتوفّر الحرية لأبنائها؛ وهي حركة لتقويض الأوضاع الفاسدة وإزالتها، من جهة، وإقامة نظام عربي جديد أفضل، من جهة ثانية؛ وهي حركة مستقبلية تعتمد على الجيّد والحيّ والمفيد من الماضي لتوفر العدالة لها، مستخدمةً من أجل ذلك أساليب العلم والعقلانية والتّقدم.

ويركّز الكاتب، فيما يركّز، على الوحدة وتحرير فلسطين كدعامتين أساسيّتين للقومية العربية، فالوحدة القومية الحقيقية هي الرّكيزة النّوعية الأساسية، وهي الأصل والهدف الذي يرجوه ويريده كل عربي واعٍ لواقع الحياة السياسية وحقيقة قوّتها الأساسية؛ وفي فلسطين عرفَ العرب قمّة التحدي، وعلى أرض فلسطين سوف يتقرّر المستقبل العربي.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
e-mail: info@caus.org.lb
Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ٢٤ دولا...
أو ما يعادل...

978-9953-82-720-9
...89953 827209

الحركة القومية العربية
في القرن العشرين
(دراسة سياسية)

مركز دراسات الوحدة العربية

الحركة القومية العربية في القرن العشرين

(دراسة سياسية)

هاني الهندي

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

الهندي، هاني

الحركة القومية العربية في القرن العشرين (دراسة سياسية)/ هاني الهندي.
٥٧٦ ص.
ببليوغرافية: ص ٥٤٣ ـ ٥٥٥.
يشتمل على فهرس
ISBN 978-9953-82-720-9
١. القومية العربية. أ. العنوان.
320.54

العنوان بالإنكليزية

The Arab Nationalist Movement in the Twentieth Century
(Political Analysis)
by Hani al-Hindi

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت، فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى: بيروت، شباط/فبراير ٢٠١٢
الطبعة الثانية: بيروت، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥

المحتويـــات

القسم الثالث
في القومية العربية
(البدايات حتى نهاية الحرب العظمى)

القسم الرابع
ما بين الحربين العالميتين.. من ميسلون إلى النكبة
(تطور القومية العربية)

القسم الخامس
ما بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥ ـــ ١٩٧٠)
(تصاعد القومية العربية
التيار القومي العربي بقيادة مصر الناصرية)

تصديـــر

صلاح الدين الدباغ[*]

ـ ١ ـ

هاني الهندي من طلائع المناضلين والمفكرين العرب الذين كرّسوا حياتهم، بل ووهبوها للعمل القومي العربي. وبرأيه، وعن حق، فإن هذا العمل يتمحور حول تحرير فلسطين والوحدة العربية. وهو من القلة القليلة التي عملت بصمت وبدون ضوضاء أو بهرجة، والتي تفرض على نفسها منهجاً أخلاقياً صارماً من التفاني ونكران الذات.

ولد هاني الهندي في بغداد عام ١٩٢٧، ثم انتقل والده، وكان ضابطاً في الجيش العراقي، مع عائلته إلى الموصل حيث تلقى (هاني) تعليمه الابتدائي، وبعضاً من التعليم المتوسط.

في أيار/مايو من عام ١٩٤١ قام رشيد عالي الكيلاني بانتفاضة ضد البريطانيين في بغداد، وانضم إليها عدد من الضباط العراقيين بمن فيهم والد هاني. وعندما تغلبت بريطانيا على ثورة رشيد عالي الكيلاني، وسقطت بغداد بيد البريطانيين، غادر العراق إلى إيران قائد الثورة رشيد عالي الكيلاني والحاج أمين الحسيني وبعض كبار الضباط العراقيين. أما والد هاني فقد سجن في العراق ومن ثم سجن في المية المية في لبنان زهاء ثلاث سنوات. ونُزعت الجنسية العراقية عنه وعن أفراد عائلته، وأُخرجت عائلته إلى سورية. فتابع هاني الهندي دراسته في دمشق والشويفات في لبنان وفي كلية حلب الأمريكية، إلى أن التحق بالجامعة الأمريكية في بيروت عام ١٩٤٧

(*) عام ـ بيروت.

وتخرج فيها بدرجة بكالوريوس في العلوم السياسية عام ١٩٥٠.

كانت الجامعة الأمريكية في بيروت آنذاك، لا سيما من خلال جمعية العروة الوثقى الطالبية، تضجّ بنشاط قومي عربي، لا سيما ضد العدوان الصهيوني في فلسطين. وكان الهندي من الناشطين فيها، ثم التحق في صيف عام ١٩٤٨ بجيش الإنقاذ الذي عمل في منطقة الجليل في شمال فلسطين بقيادة فوزي القاوقجي.

وبعد العمل في جيش الإنقاذ، صمّم الهندي على متابعة العمل القومي، فأسّس، مع مجموعة من أصدقائه المناضلين العرب من مختلف الأقطار العربية، تنظيماً باسم «كتائب الفداء العربي» الذي قام بعمليات فدائية متنوعة. وكان شعار هذه الكتائب هو الوحدة العربية وتحرير فلسطين من الصهاينة. نشطت هذه الكتائب في لبنان وسورية. وخلال تشرين الأول/أكتوبر من عام ١٩٥٠ أُلقي القبض على الهندي وعدد من أعضاء التنظيم العاملين في سورية بتهمة محاولة اغتيال العقيد أديب الشيشكلي، وبعد سبعة أشهر أُطلق سراحهم جميعاً.

بعد إطلاق سراحه، عاد الهندي إلى بيروت، وتواصل مع زملائه السابقين لا سيما المرحوم د. جورج حبش الذي كان قد أسس مع عدد من زملائه الطلاب في الجامعة الأمريكية وغيرهم تنظيماً عرف باسم «الشباب القومي العربي»، الذي أصبح فيما بعد يُعرف باسم حركة القوميين العرب. وهذه الحركة لعبت دوراً مهماً في التاريخ القومي العربي، وفي أقطار عديدة كالأردن وسورية واليمن ولبنان والعراق.

أيّدت حركة القوميين العرب قيام الوحدة التي قامت بين مصر وسورية عام ١٩٥٨. وأُنتخب الهندي مع عدد من رفاقه القوميين عضواً في الاتحاد القومي وفي مجلس الأمة. وحين وقع الانفصال بتاريخ ٢٨ /سبتمبر ١٩٦١، قاومت حركة القوميين العرب هذا الانفصال بعزم وإصرار،فزُجّ العديد منهم في سجون الانفصال السورية.

في عام ١٩٦٣ قام حزب البعث العربي الاشتراكي بانقلاب في سورية بعد أن تولّى الحزب الحكم في العراق في شباط/فبراير من عام ١٩٦٣، فعُيّن الهندي في شهر آذار/مارس من عام ١٩٦٣ وزيراً للتخطيط، ولكنه ما لبث أن استقال مع عدد من الوزراء الوحدويين في أوائل شهر أيار/مايو من عام ١٩٦٣.

قامت حركة القوميين العرب في شباط/ فبراير بتأسيس «الجبهة الشعبية لتحرير

فلسطين» وتولّى الهندي قيادتها في عمّان حتى تموز/ يوليو من عام ١٩٧٠، وبعدها عاد إلى بيروت حيث عمل بمركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية حتى صيف عام ١٩٧٦. وخلال هذه الفترة تابع الهندي دراسته الأكاديمية العليا في أحد معاهد الاتحاد السوفياتي.

عكف أ. الهندي على العمل الفكري والثقافي، ففي صيف عام ١٩٧٨ أسس داراً للنشر في قبرص، ولكن الاستخبارات الإسرائيلية كانت تراقبه، ففخّخت سيارته بمواد متفجرة، التي انفجرت فيه، بتاريخ الثالث من شهر كانون الأول/ ديسمبر من عام ١٩٨١، وأصيب الهندي إصابة بالغة فبقي قيد العلاج في مستشفى الجامعة الأمريكية في بيروت مدة تناهز السبعة أشهر. وقد أدّت هذه الإصابة إلى بتر ذراعه الأيسر. إثر ذلك توقف العمل بدار النشر القبرصية، وأسس الهندي داراً للنشر في بيروت باسم «مؤسسة الأبحاث العربية» التي أشرف عليها حتى عام ٢٠١١. وخلال الاحتلال الصهيوني للبنان عام ١٩٨٢ غادر الهندي لبنان، وتنقّل بين الكويت وسورية والأردن، حيث لا يزال يقيم في عمّان.

جمع الهندي إلى عمله النضالي، ثقافة واسعة وطاقة فكرية هامة. فنشر أربعة كتب هي: (١) «إسرائيل: فكرة وحركة ودولة»، (٢) «إسرائيل والحركة الصهيونية»، (٣) «جيش الإنقاذ»، (٤) «المقاطعة العربية لإسرائيل». وذلك إلى جانب مخطوطات عديدة لم يتح نشرها حتى الآن. ومن هذه المخطوطات الكتاب الذي ينشره مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان «الحركة القومية العربية في القرن العشرين ـ دراسة سياسية».

ـ ٢ ـ

في هذا الكتاب يستعرض المؤلف التيار القومي العربي في أقطار الوطن العربي، والنهضة العربية منذ أيام محمد علي باشا في مصر إلى يومنا هذا.

رغب المؤلف، قبل أن يدخل في تاريخ العمل القومي العربي، أن يستعرض تجارب ثلاثة شعوب آسيوية، في تحقيق تحررها من السيطرة الأجنبية وفي إقامة دولتها القومية، هي شعوب اليابان والصين والهند. وهدف المؤلف من هذا الاستعراض إتاحة المجال كي نستفيد من هذه التجارب، وهي تجارب مختلفة متباينة، لكلٍّ منها خصوصيتها.

ففي **اليابان** قامت الحركة القومية على أساس تحالف شعبي عريض ضمّ

الأسرة المالكة وأكثرية النبلاء والرأسماليين والمثقفين ومختلف قطاعات الشعب، أي بتعاون حكم عقلاني نزيه شجاع مع شعب صبور متعاون وجاد.وقد توصل قادة اليابان إلى أن سبب تخلّفهم هو ضعف المهارة العلمية والفنية فاقتبسوا من الغرب ما توصل إليه من علم وتقنية، وأكّدوا أهمية العمل والنجاح في الأداء والعمل كفريق.

وفي **الصين**، حقق النضال المسلّح، المؤلّف من جبهة وطنية عريضة من الفلاحين والعمال والمثقفين وقطاعات من البورجوازية الصغيرة بقيادة الزعيم الكبير ماوتسي تونغ وأعوانه، تحرير الصين ووحدة الصين القومية.

أما التجربة **الهندية** فقد اختلفت عن كلٍّ من تجربة اليابان وتجربة الصين. فهذه التجربة انتهجت نهج الكفاح السلمي الطويل النفس بزعامة قادة مخلصون من أمثال غاندي ونهرو وباتل الذين تولّوا تأسيس حزب المؤتمر الوطني الهندي، الذي أقام جبهة وطنية عريضة من البورجوازية الوطنية والنقابات العمالية والمهنيين ومجموعات واسعة من الليبراليين واليساريين.

ويبدو لكاتب هذا التصدير، أن الهندي، منذ بدايات نضاله والشباب القومي العربي ـ حركة القوميين العرب، كان مهتماً بالتعرّف إلى نضالات الأمم الأخرى في التحرير والوحدة. ففي نشرة الثأر السرية التي كانت تصدرها الحركة في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي، خُصّصت زاويتان في تلك النشرة باسم «كيف تحرّروا» و«كيف توحّدوا» للبحث في تجارب الأمم الأخرى.

ـ ٣ ـ

بعد السبات الذي عاشته بلاد العرب تحت الحكم العثماني، يُرجع أ. الهندي سبب النهضة العربية إلى أيام محمد علي باشا، حاكم مصر الذي اهتم بثلاثة أمور أساسية، هي تقوية الجيش المصري إذ كانت المؤسسة العسكرية موضع الاهتمام الأساسي لمحمد علي، فأسّس جيشاً قوامه قرابة ١٨٠ ألفاً من الوحدات النظامية، و ٤٠ ألفاً من الوحدات غير النظامية، وعمل على تحديثه. وعُني بالاقتصاد لا سيما إلغاء عمل السخرة لفلاحي مصر، وأنشأ المصانع. واهتم بمؤسسات التعليم والثقافة، فأوفد البعثات إلى إيطاليا وفرنسا، ومنها إرسال ٢٨ طالباً إلى إيطاليا درسوا العلوم العسكرية وبناء السفن والطباعة. كما أرسل عدة بعثات إلى فرنسا، كان في عدادها رفاعة رافع الطهطاوي. ولكن طموحات محمد علي

اصطدمت بمصالح الدول الكبرى التي أرغمته على الانسحاب إلى مصر والسودان، وتقليص عديد جيشه، ومنعه من حق بناء السفن البحرية.

ويشير أ. الهندي إلى ضعف الفكرة العربية في مصر بين عامي ١٨٠٠ و١٩٢٠، ويعزو ذلك إلى أسباب، منها أن الحكم في مصر كان بيد طبقة ارستقراطية أجنبية اللغة والمشاعر والعادات.

يخصّص المؤلف القسم الثالث لاستعراض نشأة الوعي القومي منذ البدايات وحتى الحرب العالمية الأولى، ويشير إلى أهمية المفكرين العرب كفارس نمر الذي أسّس عام ١٨٧٥ جمعية سرية عربية نادت باستقلال سورية متحدة مع لبنان، وبالاعتراف باللغة العربية لغة رسمية، ونشر التعليم، ورفع الرقابة التي تحدّ من الحرية؛ ومنهم أيضاً ناصيف اليازجي، وبطرس البستاني الذي أسّس أول مدرسة وطنية عالية، وكان أول من أنشأ قاموساً عربياً عصرياً، وأول من وضع دائرة معارف باللغة العربية، ونادى بتعليم المرأة، وأصدر جريدة ملتزمة في مواجهة التتريك، وعبد الرحمن الكواكبي، ونجيب عازوري، والشيخ طاهر الجزائري في دمشق. ويستعرض نشاط «جمعية العربية الفتاة» و«جمعية العهد»، والنشاط الهام الذي قام به الضابط عزيز علي المصري، وحملة جمال باشا على المنادين بالعروبة والاستقلال وتعليق المشانق للشهداء في بيروت عامي ١٩١٥ و ١٩١٦.

ويتناول بالبحث في القسم الرابع اتفاقيات سايكس ـ بيكو، والحكم العربي في سورية، ومعركة ميسلون في ٢٤/ ٧/ ١٩٢٠، والمد القومي في العراق وتكتل الضباط القوميين في العراق بقيادة صلاح الدين الصباغ، وتأليف حكومة برئاسة رشيد عالي الكيلاني، ممّا أدّى إلى إعادة احتلال العراق من الإنكليز بعد قصف مواقع الجيش العراقي بالطائرات والإطاحة بالحكومة القومية.

وكذلك يؤرخ أ. الهندي في هذا الباب لنشاط جماعة القوميين العرب السرية و«الكتاب الأحمر» الذي اعتبرته دستوراً لها، وتأسيس «عصبة العمل القومي» ونشاطها، ونمو الاتجاه العروبي في مصر.

وفي القسم الخامس والأخير المخصّص للنشاط القومي العربي بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٧٠، يستعرض المؤلف تأسيس حزب البعث العربي الاشتراكي ونشاطه، وحركة القوميين العرب ونشاطها، وثورة مصر الناصرية، والوحدة بين سورية ومصر، والانفصال، وحركات التحرير العربي، لاسيما في الجزائر وفي اليمن.

_ ٤ _

كتاب أ. هاني الهندي كتاب تأريخي لحركة القومية العربية في أقطار الوطن العربي، جمع المؤلف بين دفتيه دراسة وافية وشاملة وتفصيلية لهذه الحركة، ويرصد ويتابع نشأتها وتطورها وحركتها ونضالها في سبيل التحرير والوحدة، وهو الذي أسهم في هذا النضال على امتداد الخمسين سنة الماضية.

وينتقد أ. الهندي حيث يجب الانتقاد. فهو ينتقد حزب البعث الذي تولّى السلطة وحكَمَ العراق وسورية. فهذا الحزب لم يحاول أن يحقق وحدة البلدين أو اتحادهما، لا بل تجاهل حتى فكرة التقارب بين النظامين. فيكون بذلك قد تخلّى عن عقيدته الوحدوية في سبيل أن يبقى قادة النظامين يتمتعان بالسلطة والحكم. وكذلك يشير إلى أن حركة القوميين العرب، التي حكمت اليمن الديموقراطي منذ خريف عام ١٩٦٧، ورفضت أي تقارب أو وحدة أو اتحاد مع اليمن الجمهوري (اليمن الشمالي)، أما وحدة عام ١٩٩٠ بين البلدين، فقامت بدفع ومبادرة من اليمن الشمالي بعد بوادر انهيار الاتحاد السوفياتي.

وهو إلى ذلك يتهم بعض العسكريين السوريين في حزب البعث بالتقصير، ولربما أكثر من حدود التقصير في حرب عام ١٩٦٧.

ويعرّج على المصلح جمال الدين الأفغاني فيصفه بأنه أروع المفكرين الإسلاميين في عصره، ويستشهد بقوله «**إن الدين شيء أكثر من أداء الصلوات في أوقاتها وبحسب أصولها، لأنه فوق ذلك له مضامين سياسية**». وهذا الاقتباس يبلور فكرة هامة من أفكار المؤلف، ما أحوجنا إليها في حياتنا السياسية اليوم.

وعليه، فلئن كانت فلسطين هي قضية العرب المصيرية وهي التي ستقرّر مستقبل العرب السياسي، فالذين يحكمون باسم الدين ويمالئون العدو ولا يعتبرون المواجهة معه هي أساس الفكر الديني الاسلامي هم ليسوا في الدين من شيء.

يخلص المؤلف إلى تعريف القومية العربية بأنها فكرة تهدف إلى تحقيق وحدة الأمة العربية، وإقامة دولة واحدة لها في الوطن العربي الكبير، وبناء نهضة جديدة بعد قرون من الغياب شبه الكامل عن مسيرة التاريخ الإنساني. فالقومية، في جوهرها، دعوة إلى تأكيد هوية الأمة وشخصيتها الخاصة المميزة

أمام الغير. فهي إذن فكرة، أي أنها فكرة وحركة نضالية تهدف إلى بناء دولة خاصة بالعرب بعد أن تتحرر الأمة من الحكم الأجنبي وتوفر الحرية لأبنائها. فهي حركة اعتراض ومقاومة وجمع شمل الأمة وإنهاضها. وعليه، فهي حركة لتقويض الأوضاع الفاسدة وإزالتها، من جهة، وإقامة نظام عربي جديد أفضل، من جهة ثانية. وهي حركة مستقبلية تعتمد على الجيد والحي والمفيد من الماضي لتوفر العدالة لها، مستخدمة من أجل ذلك أساليب العلم العقلانية والتقدّم.

ـ ٥ ـ

يركز أ. الهندي، فيما يركّز، على الوحدة وتحرير فلسطين كدعامتين أساسيتين للقومية العربية. ففيما يتصل بالوحدة يكتب ما يلي: «**الوحدة القومية الحقيقية هي الركيزة النوعية الأساسية، وهي الأصل والهدف الذي يرجوه ويريده كلُّ عربي واع لوقائع الحياة السياسية وحقيقة قوتها الأساسية. فالوحدة القومية مهمة جداً في الصراعات والمنافسات الدولية وموازين القوى العالمية. والوحدة القومية بالأصل، هي واجب كل قومي عربي وحدوي**».

كما يهتم اهتماماً كبيراً بفلسطين وتحريرها، ويستشهد بقول المرحوم د. عبد الوهّاب الكيالي»: «**في فلسطين عرف العرب قمة التحدي، وعلى أرض فلسطين سوف يتقرر المستقبل العربي**»، ويضيف الكيلاني: «**وفي فلسطين يواجه العرب قضيتهم المصيرية الكبرى، ومع ذلك، فلا مفر بأننا كشعب وكأمة لا نزال بعيدين عن تحسس خطورة هذه القضية وجوانبها المختلفة والعيش مع هذه القضية إلى المدى الواجب**».

وحول هذين الموضوعين، يتفق كاتب هذه المقدّمة مع أ. الهندي كل الاتفاق. وإذا كان الأمر كذلك، فإننا نتساءل عن جدوى، أو بالأصح انعدام الجدوى من الشعار المطروح من معظم العاملين على الساحة الفلسطينية الذين يطالبون بإقامة دولة مستقلّة، وعلى حدود عام ١٩٦٧.

وفي تقديرنا إن هذا المطلب تعوزه الرؤية الإستراتيجية، ففلسطين في حدود عام ١٩٦٧، ليست لها أية موارد طبيعية كي تستطيع البقاء والاستمرار، فهي دويلة غير قابلة للحياة. وهي ستبقى عالة على الدول التي تقوم بإعطائها الهبات والمعونات ممّا يفترض بالضرورة الاستسلام لرغبات هذه الدول وانعدام

القرار السياسي المستقل لهذه الدويلة. المستفيد الوحيد من قيام مثل هذه الدويلة أولئك الذين سيتولون السلطة ويستفيدون من ألقاب السيادة والمعالي والسعادة ويتمتعون بمزاياها المادية وغير المادية، وحشد الأزلام المتملقين لذوي النفوذ والمتسلقين على ظهر الشعب. وكما يبيّن أ. الهندي، فإن عرب فلسطين في سيرة نضالهم كانوا يعتبرون أنهم جزء لا يتجزأ من محيطهم العربي. وهم كانوا يعبّرون عن فلسطين بسورية الجنوبية. وهذا ما يجب أن يكون، ولا مفر من القول إن أ. الهندي يؤمن بذلك، وإن لم يتناول هذا الموضوع في كتابه.

مقدمـــة

ـ ١ ـ

إن المقصود بـ «التجربة العربية» هو المحاولات التي بذلها المثقفون والنشطاء العرب في مختلف الأقطار العربية خلال قرابة القرنين الأخيرين، للنهوض من السبات العميق واللحاق بركب الحضارة والتقدم. هذا السبات الذي ابتُلينا به أكثر من ألف سنة، أي منذ خسرنا ـ كمجتمع وأمة ـ واقع المجتمع الواحد والدولة الواحدة، فكان أن تعددت أعلامنا وتكاثرت مراكز السلطة والحكم، فضعفت مع الزمن قبضتنا على مسيرتنا السياسية. ومع استمرار تعدد الدول ثم الدويلات، تزعزع استقلالنا وتحكم الغير بـ «قرارنا السياسي» وبمصيرنا، مع ملاحظة أمرين أساسيين مهمين جداً:

الأول هو أن إنجازات العرب الحضارية والثقافية الكبرى تواصلت وتقدمت وتطورت قروناً عدة، برغم ما أصاب أوضاعنا السياسية من تراجع وتردٍ.

والثاني هو أن الإسلام ـ كعقيدة وقوة سياسية ـ بقي ناشطاً وفعالاً قروناً طويلة حتى أواخر القرن السابع عشر بقيادة أمم آسيوية غير عربية، كالفرس والترك والمغول في الهند. وكان لهذه القوى الإسلامية، مع العرب، دورها البارز في استمرارية العقيدة والمجتمع الخاص المتسم بتقاليد وأعراف وأفكار مميزة حتى اليوم.

إن هذه الدراسة لن تتناول هذه «التجربة» الضخمة بجوانبها المتعددة خلال قرابة القرنين الماضيين، فهي أكبر كثيراً من أي جهد فردي، لكن الاهتمام سيتركز على طرح «آراء وملاحظات» على فعاليات تيار سياسي معيّن، وخلال فترة زمنية محددة: **التيار القومي العربي.**

منذ أوائل القرن القرن الخامس عشر، تعرضت أقطار عدة في الوطن العربي لهجمات قوى أوروبية كثيرة. وكان البرتغاليون أول من احتل أراضي عربية قبل بضعة قرون؛ إذ غزوا منطقة سبتة ـ في المغرب ـ العام ١٤٢٥، وتتالت هجماتهم، وهجمات الإسبان على مواقع ومناطق عربية أخرى على شواطئ البحر المتوسط. وعاشت مناطق المغرب الكبير سلسلة طويلة من الحروب شنّها البرتغاليون والإسبان مدة ثلاثة قرون. كما نجح العثمانيون في احتلال بلاد الشام ومصر والعراق، وتعرضت بلدان الخليج العربي وسواحل الجزيرة العربية لهجمات البرتغاليين والهولنديين والفرس والأتراك والإنكليز. . . وأخيراً وصل الأمريكيون إلى هذه المناطق!

اتخذت المقاومة العربية في بلدان المغرب طابع المقاومة الإسلامية ضد الحملات الكاثوليكية الصليبية التي كانت، بشكل أو بآخر، استمراراً لحروب «استرداد الأندلس». أما في الجزيرة العربية، فقد اتخذت هذه المقاومة الوطنية المحلية شكل تحركات كبرى من الداخل القبلي الزراعي ـ الرعوي إلى مدن الساحل التجاري لمواجهة نفوذ «الفرنجة الكفّار» وقرصنتهم.؛ فكان هناك التحرك الزيدي في اليمن. . . اعتباراً من العام ١٦٧٦، ثم التحرك الأباضي. . نحو مسقط اعتباراً من العام ١٧١٨، فالتحرك الوهّابي ـ السعودي من قلب الجزيرة في نجد نحو سواحل الإحساء وعُمان. . اعتباراً من العام ١٧٤٤[(١)].

توسّع المدّ الوهّابي نحو العراق والشام والحجاز وعسير، واصطدم بالعثمانيين والبريطانيين ومحمد علي باشا. إلا أن المنطقة العربية شهدت في أواخر القرن الثامن عشر، أحداثاً من نوع آخر، فقد كانت البداية محاولات عربية لتغيير الأوضاع الراكدة؛ إذ عرفت مصر، من خلال انتفاضات «أبناء البلد» أو «العامة» ضد المماليك، ثم المقاومة الشعبية ضد القوات الفرنسية التي غزت مصر في صيف العام ١٧٩٨، تحولاً نوعياً مهماً. وقد اعتمدت هذه المحاولات على جمهرة الفقراء من أبناء المدن والفلاحين في الريف المصري بقيادة العلماء ورجال الدين.

إذا كان القرن التاسع عشر قد شهد تحركات سياسية وعسكرية كبيرة، مثل

(١) خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور «المجتمع والدولة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٧٤ ـ ٧٥.

ثورة عبد القادر الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وثورة السودان، إضافة إلى ظهور حركات وتيارات فكرية وسياسية ومفاهيم حديثة، مثل الوطنية والديمقراطية وإنشاء مجالس تشريعية، وتيارات دينية كالسنوسية والمهدية، وكذلك انتشار الوهّابية وحركة الإصلاح الإسلامي، فإن مصر تميزت من تلك المحاولات كلها بأنها عاشت منذ أوائل ذلك القرن أول محاولة عربية جادة لبناء دولة حديثة، وإرساء الأسس للمؤسسات المصرية كالجيش والتعليم والثقافة وبناء اقتصاد حديث، وهو ما دفع بهذا القطر خطوات كبيرة إلى الأمام. وانتقلت موجات هذه المحاولة إلى خارج مصر، فتفاعلت مع أوضاع عربية قريبة، خاصة بلاد الشام، وحركت ذلك الركود التاريخي، وبعثت في تلك المجتمعات روحاً جديدة.

اللافت في تلك المحاولات، وضمنها تجربة محمد علي باشا، أنها كانت تنطلق من منطلق محلي أو قُطري أو ديني، فلم تتعامل مع قضايا الأمة ومشاكل الوطن العربي الكبير ككل واحد، شأن كثير من بلدان القارة الأوروبية. ووراء ذلك الوضع هو انتقاد الوعي العربي أو الوعي القومي، وبالتالي لم تكن فكرة العروبة ثم فكرة القومية العربية معروفتين حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وحين ظهرت فكرة القومية العربية، انبعثت في منطقة صغيرة (أجزاء محددة من بلاد الشام)، وفي وسط محدود جداً من المثقفين، وبالتالي لم يكن وارداً أن يفكر المصلحون والثائرون في أكثر من المحيط الذي كانوا يعيشون فيه، وضمن الأطر الاجتماعية والفكرية والسياسية المتعارف عليها آنذاك.

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، شهدت أقطار الوطن العربي أحداثاً كبيرة، جاءت نتيجة تفاعلات داخلية وهجمات الاستعماريين الأوروبيين. فقد احتلت فرنسا تونس في العام ١٨٨١، ثم احتلت فرنسا مراكش في العام ١٩١٢، واحتلت بريطانيا مصر في العام ١٨٨٢، ثم جرى احتلال السودان. وقامت إيطاليا باحتلال ليبيا في العام ١٩١١. وقد خاضت هذه الأقطار نضالاً سياسياً عنيفاً وصعباً ضد القوى الاستعمارية. إلا أن الكفاح الوطني المصري تميز بكونه الأكثر تقدماً، نتيجة المحاولة النهضوية التي أطلقها محمد علي باشا في بداية القرن.

من ناحية ثانية، شهدت بلاد الشام والعراق في أواخر القرن نفسه ولادة الفكرة «القومية العربية» التي أدت دوراً أساسياً في التحرك العربي العام. وقد

وصفها مؤرخ عربي معاصر بالقول: «ما من فكرة سيطرت على مخيلة العرب، أو عبّرت عن آمالهم في القرن العشرين كفكرة القومية العربية، ويحتمل أن ما من موضوع استأثر مثلها باهتمام المؤرخين في الشرق الأوسط»[٢].

أما الظاهرة الثالثة التي عرفتها أقطارنا العربية، فهي تزايُد الاستثمارات المالية الأوروبية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتركّزها في مصر وبلدان الهلال الخصيب، حيث انصبّت على مجالات بناء الموانئ، وإنشاء المواصلات والسكك الحديد، وفتح قناة السويس وإنشاء السدود على الأنهر في مصر وأواسط العراق. كما أقام الأوروبيون معاهد تبشيرية وتربوية كثيرة في مصر وبلاد الشام والعراق. لكن ميدان التنقيب عن النفط واستخراجه ونقله براً وبحراً كان الأخطر والأسوأ بين تلك الاستثمارات الاستعمارية، التي ما تزال آثارها فاعلة ومعطِّلة للمسيرة النهضوية. وقد أبدع يوسف إبراهيم يزبك، حين وصف «النفط العربي» في ثلاثينيات القرن العشرين بأنه «ملك العرب وشيطانهم، حبيبهم وعدوهم، محررهم ومستعبدهم، معزهم ومذلهم: بل هو حياتهم وموتهم»[٣].

وكانت الظاهرة الرابعة ـ وربما هي الأهم والأكثر تأثيراً ـ إعلان الدستور العثماني في العام ١٩٠٨، وسيطرة جمعية الاتحاد والترقي على شؤون الإمبراطورية العثمانية، وتحجيم دور السلطان العثماني الحاكم، وبداية الصراع بين المثقفين العرب والأتراك حول محاولات الاتحاديين «تتريك العرب».

في صيف العام ١٩١٤ اندلعت الحرب العظمى من منطقة البلقان بين المعسكرين الأوروبيين الكبيرين: بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية وكثير من الدول الحليفة، من جهة، والإمبراطوريتين الألمانية والنمساوية ـ الهنغارية، من جهة ثانية. بعد أسابيع عدة، أي في خريف العام ١٩١٤، انضمت السلطنة العثمانية إلى المعسكر الألماني والنمساوي. واستمرت هذه الحرب ما زاد على أربع سنوات، اشتدت خلالها التوترات بين العرب والأتراك، خاصة بعد أن صعّد «الاتحاديون» حملاتهم لتتريك العرب، ومحاولاتهم لاغتصاب المزيد من حقوقهم الوطنية والقومية، وهو ما دفع بعدد من قيادات العرب إلى إعلان الثورة العربية

(٢) فيليب خوري، أعيان المدن والقومية العربية: سياسة دمشق، ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٣)، ص ٩.

(٣) يوسف إبراهيم يزبك، النفط مستعبد الشعوب (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ١٩٣٤)، ص ١٩.

الكبرى ضد السلطنة، منطلقة من الحجاز في حزيران/يونيو ١٩١٦ بزعامة شريف مكة الحسين بن علي، الذي كان قد أجرى مفاوضات سرية مع بريطانيا.

كانت هذه الثورة ذات توجه قومي عربي، رغم انطلاقتها في ظروف سياسية معقدة وبالغة السوء والصعوبة. وقد وقفت شاهرة السلاح ضد «السلطان العثماني... والخليفة المسلم»، ونجحت، رغم طابعها البدائي وما حملته من نواقص وثُغر، في تأدية دور مهم وأساسي في تطوير النضال العربي.

كانت الحرب العظمى نقطة تحول كبرى في التاريخ الإنساني. ولعل من أهم نتائجها بروز دولتين عالميتين كبيرتين، كان لكلٍّ منهما مبادئ وبرامج سياسية وفكرية خاصة تخالف الأخرى في الأصول والنوع؛ فمن الولايات المتحدة، قدم رئيسها ويلسون مبادئه الأربعة عشر، وكان أبرزها إعطاء الشعوب المظلومة حقوقها وحريتها في تقرير مصيرها؛ وكانت هذه الدولة هي الأقوى والأغنى، وتمثّل «الرأسمالية»؛ فيما خرجت «الشيوعية» من حطام روسيا القيصرية وخرائبها، وبعد حروب أهلية طويلة، حين استولى لينين وحزبه البلشفي على مقاليد السلطة، وأعلن السوفيات برامجهم الشهيرة والموجهة إلى شعوب المستعمرات لتثور على النظام الإمبريالي والرأسمالية العالمية. لكن المسار الفعلي لم يتحقق على أيدي هاتين الدولتين، بل تقرر مصير الشعوب الضعيفة والمظلومة في قاعات قصر فرساي من قِبل الدول الحليفة المنتصرة (خاصة بريطانيا وفرنسا)، حيث فرض المنتصرون «نظام الانتداب» علينا ـ نحن العرب ـ باسم عصبة الأمم، كأسلوب استعماري جديد للسيطرة على العراق وبلاد الشام، ولزرع الكيان الصهيوني في فلسطين في العام ١٩١٩.

ـ ٢ ـ

في فترة ما بين الحربين العالميتين (١٩١٨ ـ ١٩٤٥)، استخدم العرب مختلف وسائل الكفاح السياسي والمسلح لتحرير أنفسهم من القوى الاستعمارية؛ ففي العام ١٩١٩، كانت جماهير مصر أول من لجأ إلى «الكفاح السياسي» من خلال تظاهرات شعبية كبيرة، واعتصامات، ومقاومة السلطات الاستعمارية البريطانية بأشكال المقاومة والعصيان المدني، تطالب بإنهاء نظام الحماية، وإعلان الاستقلال الوطني بقيادة سعد زغلول ورفاقه الذين تشكّل منهم حزب الوفد المصري.

على الدرب نفسه سار الكفاح في المغرب (بعد العام ١٩٢٦)، وكذلك في الجزائر وتونس. وفي سورية أيضاً، نهج الكفاح الطريق نفسه (بعد العام ١٩٢٧)؛ فقد كان سلاح «الكفاح السياسي» هو سلاح الأحزاب الوطنية والهيئات الشعبية والنقابات المختلفة.

في أقطار عربية أقطار عربية أخرى، كان العمل المسلح والثورة هما سلاح الرفض والمقاومة. وهذا ما شهده العراق في العام ١٩٢٠، والريف في المغرب (١٩٢٠ ـ ١٩٢٦)، والثورة السورية الكبرى بقيادة سلطان الأطرش (١٩٢٥ ـ ١٩٢٧)، وثورة عمر المختار في ليبيا (١٩٢٨ ـ ١٩٣٢)، والثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩).

لقد اتسم الكفاح السياسي والمسلح في مختلف أقطار الوطن العربي الكبير بالسمة الوطنية أو القطرية، وافتقد الطابع القومي أو العربي؛ إذ سعى إلى الحصول على الاستقلال السياسي للقطر، وتحريره من السيطرة الاستعمارية. واستهدفت غالبية تلك المساعي إقامة مجتمع جديد، وبناء دولة عصرية تعتمد النظام الديمقراطي بإقامة تمثيل شعبي (برلمان). ولتأكيد «استقلال القطر السياسي»، كان الانتساب إلى عصبة الأمم من مقاييس جدية ذلك «التحرر من السيطرة الاستعمارية». وبكلمة، لم تكن الدعوة القومية واردة في برامج تلك الثورات والحركات السياسية؛ إذ كانت الأولوية تعطى لـ «التحرر الوطني» والخلاص من هيمنة المستعمر. وقد يكون «الحكم العربي في الشام، الذي دام بقيادة فيصل بن الحسين أقل من عامين (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩١٨ ـ تموز/ يوليو ١٩٢٠)، هو الاستثناء، وبمقياس نسبي.

في مرحلة ما بين الحربين العالميتين، حصل العراق على «استقلاله الوطني»، وانتسب إلى عضوية عصبة الأمم في العام ١٩٣٢، ووصلت مصر إلى هذه المرحلة في العام ١٩٣٦.

ـ ٣ ـ

في أواخر العشرينيات من القرن العشرين، وبعد انتكاسة العمل المسلح في كثير من الأقطار العربية، وفي أجواء الأزمة الاقتصادية العالمية (عام ١٩٢٩) التي عُرفت باسم «أزمة الكساد العالمي»، برزت من جديد الدعوة القومية في بلدان الشرق العربي على أيدي رجال الجيل الثاني من القوميين، باعتبار أن

رجالات الثورة العربية الكبرى ورفاقهم ممّن أعدمهم جمال باشا السفاح في عامي ١٩١٥ ـ ١٩١٦ كانوا يمثّلون الجيل الأول من القوميين. . .

لم تكن هذه الدعوة القومية الجديدة استمراراً ومتابعة لأفكار الجمعيات والأحزاب العربية المعروفة في أواخر أيام السلطنة العثمانية ـ كالعربية الفتاة والعهد والقحطانية. . . إلخ ـ فحسب، بل جاءت تطويراً وتعميقاً وبلورة أيضاً لتلك الفكرة القومية العربية، مشددة من جديد، على مركزية الوحدة العربية وأهميتها:

أولاً، قام الجيل الجديد بإثارة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وبناء المجتمع العصري، واهتم معظم أبناء ذلك الجيل بإبراز مسألة العلمانية، بمعنى فصل شؤون الدين عن شؤون السياسة. وقد شجعتهم على ذلك تجربة مصطفى كمال أتاتورك، وإعلانه الجمهورية التركية وإلغاء نظام الخلافة، وإبرازه فكرة العلمانية. وكانت غالبية دعاة الفكرة من أبناء الطبقة الوسطى ومن المهنيين، في حين كان معظم رجالات الرعيل الأول من أبناء الملاّك وأعيان المدن من الطبقة الارستقراطية.

ثانياً، كان الاهتمام بالتنظيم، سواء كان علنياً أو سرياً، ظاهرة مهمة في توجهات هذه المجموعات القومية الجديدة.

ثالثاً، في مرحلة الثلاثينيات، كان العراق الدولة العربية الأولى والوحيدة التي تجاوزت في نظرتها السياسية حدود القطر بهدف المساهمة في تحرير الأقطار العربية (وتحديداً فلسطين وسورية والكويت)، وبتوجه اتحادي ظاهر، على أن لا ينسينا ذلك أن عبد العزيز بن سعود نجح في ضم الحجاز وعسير إلى سلطنة نجد وتوحيدها. ولم تكن هذه الخطوة الوحدوية السعودية بعيدة عن رضاء بريطانيا، بل كانت بتشجيع منها لإسكات الشريف الحسين بن علي ـ ملك الحجاز ـ الذي كان يطالب البريطانيين بأن يفوا بوعودهم له خلال مفاوضته لهم (مفاوضات الحسين ـ مكماهون) في النصف الأول من سنوات الحرب العظمى، إضافة إلى عتبارات خاصة مرتبطة أشد الارتباط بمصالح شركات النفط في هذه المناطق التي تم توحيدها. والمهم في هذه المسألة أن هناك من اعتبر أن عملية الضم والوحدة السعودية كانت جزءاً مهماً من «الخطة الإمبريالية العظمى» التي نفذتها بريطانيا لترسيخ نفوذها الاستعماري بين وادي النيل وإيران، ولـ «ضمان تجزئة العرب وعدم اتحادهم ليس نتيجة اتفاقية

سايكس ـ بيكو، بل كسياسة عامة»[٤] تابعتها بريطانيا في المنطقة العربية من خلال عشرات الاتفاقات والمعاهدات التي عقدتها مع دول أجنبية، ومع حكام محليين وشيوخ قبائل.

ـ ٤ ـ

في فترة ما بين الحربين العالميتين، عرفت أقطار الوطن العربي أربعة تيارات سياسية مثّلتها أحزاب وهيئات وشخصيات فكرية وسياسية مؤثرة، وهي:

ـ **التيار الإسلامي**، الذي برز بشكل جمعيات الشبان المسلمين، وجماعة الإخوان المسلمين في مصر وخارجها، ورابطة العلماء الجزائريين، وشباب محمد في سورية والعراق، إضافة إلى هيئات ومجموعات صغيرة محلية عدة؛

ـ **التيار الوطني (القطري)**، الذي تبنّت غالبية أجنحته شعار الاستقلال الوطني والاتجاه الديمقراطي (تمثيل شعبي وإقامة برلمان)، مثل حزب الوفد في مصر (وهو الأقدم في هذا التوجه)، والكتلة الوطنية في سورية، والكتلة الدستورية في لبنان، وحزب الإخاء الوطني في العراق، والحزب الدستوري التونسي، ونجم شمال أفريقيا الجزائري، وحزب الاستقلال المراكشي. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك مجموعات يسارية في التيار، مثل «جماعة الأهالي» في العراق، ولكن بعض أقطارنا شهد ظهور منظمات يمينية تأثرت بالفاشية، مثل حزب مصر الفتاة، وحزب الكتائب اللبنانية. وعرفت سورية ولبنان حزباً يمينياً (ذا توجه إقليمي) هو الحزب السوري القومي، الذي أسسه أنطون سعادة في بيروت، ودعا في أوائل الثلاثينيات إلى إقامة دولة «قومية سورية» تضم بلاد الشام.

ـ **التيار الماركسي**: كان انتصار البلاشفة في روسيا وقيام الاتحاد السوفياتي من أهم أحداث القرن العشرين، على المستويات الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. وكان لهذا الحدث آثاره العميقة وتأثيراته البارزة في التطور الإنساني العام. وكان طبيعياً، بالنظر إلى أن وراء مثل هذه العقيدة الثورية الجديدة دولة كبرى، أن تنتشر الأحزاب الشيوعية خارج بلاد السوفيات لتقيم أنظمة سياسية مماثلة أو حليفة للنظام البلشفي. وعرفت غالبية أقطارنا في

(٤) النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)، ص ١٠٥ ـ ١١٩.

المشرق والمغرب الأحزاب الشيوعية القطرية، كما في مصر والعراق وفلسطين وسورية ولبنان والجزائر، وكانت لها اتصالاتها المنظمة العقائدية والسياسية والتنظيمية بالجهاز البلشفي المختص (كومنترن) في موسكو. هذا وقد طرحت الأحزاب الشيوعية العربية المسألة الاجتماعية من دون أن تتقدم ببرامج جادة مدروسة لمعالجة مشاكلنا الكثيرة، وسارت هذه الأحزاب في سياسة موالية للسياسة الخارجية السوفياتية. واللافت أن الشيوعيين العرب أبدوا اهتماماً بالمسألة القومية ووحدة الأمة العربية إلى جانب اهتمامهم الشديد بالمسألة الاجتماعية، لكن الاهتمام بالشأن القومي لم يعمّر طويلاً!

ـ التيار القومي العربي، الذي ظهر بشكل أساسي في سورية ولبنان والعراق، ودعا القوميين إلى تحرير بلادهم من القبضة الاستعمارية وتوحيد أجزاء الوطن العربي في دولة واحدة. وقد مثّلت عصبة العمل القومي المجموعة الأبرز والأكثر علانية والأوضح نشاطاً في سورية ولبنان بشكل خاص. وإلى جانب العصبة، التي تأسست في صيف العام ١٩٣٣، برزت أندية ثقافية وجمعيات كشفية في دمشق وحلب وبيروت وبغداد، ولعل أهمها كان «النادي العربي» في دمشق، و«هيئة الكشاف» في سورية، و«نادي المثنى» وجمعية «الجوال العربي» في العراق.

أما أهداف هذا التيار، فيمكن تحديدها، وفق ما جاء في «البيان التأسيسي لعصبة العمل القومي»، تحت بند «الأهداف العليا»، في اثنين هما: تحقيق سيادة العرب واستقلالهم المطلقين، والوحدة العربية الشاملة[٥]، فهما من حيث الطبع «يتمم أحدهما الآخر، وتحقيق أحدهما شرط لتحقيق الآخر».

ـ ٥ ـ

تركّز هذه الدراسة اهتمامها على متابعة التيار القومي العربي خلال تطوره وانتشاره في عقود القرن العشرين في إقليم المشرق العربي. أما في بلدان المغرب العربي، فقد كان همُّ المثقفين والجماهير هناك منصرفاً نحو الخلاص من الهيمنة الاستعمارية الأوروبية لتأمين الاستقلال الوطني لكل إقليم، خاصة أن أنواع السيطرة الأجنبية لم تكن واحدة، فوضع الجزائر كان مختلفاً عن وضع

(٥) انظر: بيان المؤتمر التأسيسي لعصبة العمل القومي المنعقد في قرنايل بلبنان في ٢٤ آب/ أغسطس ١٩٣٣ (دمشق: المطبعة العصرية، ١٩٣٣)، ص ٨.

المغرب أو وضع تونس. لذلك، لم يهتم مناضلو هذه الأقطار بالمسألة القومية والوحدة العربية في جوهرها.

في المشرق العربي، لقي التيار القومي العربي مقاومة شديدة من جانب قوى داخلية، ولأسباب متباينة، ومن جانب قوى خارجية. وبرغم هذه المعارضة الشرسة، فقد انتشر هذا التيار وتعمّق في العراق وبلاد الشام، وخاصة بين المثقفين وفي أوساط طلاب الثانويات والكليات والمعاهد التربوية.

وإذا كان هذا التوجه قد مثّل امتداداً وتطويراً للفكرة القومية العربية في أواخر الحكم العثماني، خاصة حين تولّت جمعية الاتحاد والترقي شؤون الدولة والحكم، فإن فكرة القومية اتسمت يومها بطابعها العاطفي الوجداني. لكن الجيل الثاني من دعاة القومية أعطى الفكرة مزيداً من العقلانية والنظرة الواقعية. وبرغم هذا التطور، فقد لقي التيار القومي العربي معارضة من جانب كثير من المثقفين المصريين، خاصة أيام الثورة العربية الكبرى (١٩١٦)، ومنذ قيام الحكم الفيصلي في الشام. لكن الأمور في مصر بدأت تتحول بالتدريج، خاصة في إثر أحداث العشرينيات؛ إذ تأثرت الجماهير والمثقفون المصريون بقيام عرب العراق بحمل السلاح ضد بريطانيا في حزيران/يونيو ١٩٢٠ وما بعدها، وعند نشوب الثورة السورية الكبرى في العام ١٩٢٥، وبدايات المقاومة العربية في فلسطين ضد بريطانيا والمشروع الصهيوني.

كان تعاطف المصريين مع النضال الوطني في بلدان الشرق العربي كبيراً وعميقاً. وللشاعر الكبير أحمد شوقي قصيدة رائعة في تمجيد المقاومة المسلحة في الشام. بل حدث تحول كبير في مصر، حتى أن محمد جابر الأنصاري اعتبر «ظاهرة تعريب مصر حقلاً نموذجياً لتبين تبادل التفاعل بين العروبة والإسلام خلال هذه الفترة، وكيف أدى تواصلهما الحميم، في ظاهرة إعادة تسييس الإسلام من منطلق قومي عربي، إلى ضم أكبر قوة إلى «دار العرب» الجديدة، بل وجعلها مركز الثقل في هذه الدار، بعد أن كان الامتداد المكاني للفكر القومي لا يتجاوز آسيا العربية»[٦].

وإذا كان هذا التيار قد ترسخ في سورية، وفي قطاعات معيّنة في لبنان،

---

(٦) محمد جابر الأنصاري، تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ١٩٣٠ ـ ١٩٧٠، عالم المعرفة؛ ٣٥ (الكويت: المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠)، ص ١٣٤.

بين المثقفين، فيما كان الشعب يخوض معركة الاستقلال الوطني ضد المستعمرين الفرنسيين، كانت أحوال هذا التيار في العراق أفضل، نسبياً، بسبب اتجاه الحكم فيه، بشكل عام، اتجاهاً قومياً، وخاصة بعد أن سيطرت الكتلة العسكرية القومية على السلطة من وراء الستار، بعد اغتيال الفريق بكر صدقي في ١١ آب/أغسطس١٩٣٧؛ حيث قام العراق بدور قاعدة العمل القومي عندما أعلن تأييده الواضح للحركة الاستقلالية في بلاد الشام، وأكد مؤازرته لكفاح عرب فلسطين ودعمهم. إلا أن هذا التوجه لم يستمر طويلاً؛ فقد أدت تطورات الحرب العالمية الثانية وعودة الاحتلال البريطاني الثاني إلى العراق في نهاية أيار/مايو ١٩٤١، بعد هزيمة الجيش العراقي، إلى توجيه ضربة قاسية إلى هذا التيار القومي، بما سبّب شلّه وتعطيله عن العمل والنشاط لبضع سنوات تالية.

ـ ٦ ـ

هناك ناحية تستحق الذكر، ومفادها أن خلال هذه المرحلة، أي في أواخر الحرب العراقية ـ البريطانية في أيار/مايو ١٩٤١، قامت بريطانيا، التي عُرفت بسياستها المعادية لأي اتحاد أو تجمع عربي ـ خدمة لمصالحها الاستعمارية وتسهيلاً لقيام دولة يهودية في فلسطين ـ منذ أن حاولت احتلال مصر لطرد الفرنسيين منها في أوائل القرن التاسع عشر، بالإقدام على خطوة «مغايرة» لسياستها الثابتة على «تفتيت» المنطقة العربية، وذلك بإعلانها رسمياً في ٢٩ أيار/مايو ١٩٤١[*]: «أن بريطانيا ترى أهمية ترتيب أوضاع البلدان العربية لتحقق درجة أكبر من الوحدة مما تمارس الآن، وللوصول إلى هذه الوحدة، فإن العرب يأملون أن ندعمهم في ذلك. . . إن حكومة صاحب الجلالة ستقدم دعمها الكامل لأي مشروع يلقى التأييد العام»[٧].

لقد كان هذا البيان، الذي ألقاه وزير الخارجية البريطاني أنتوني إيدن أمام مجلس العموم البريطاني، مؤشراً على إدراك بريطانيا أن الوحدة العربية باتت مطلباً عربياً مهماً. ولذلك، بادرت بأسلوبها البارع إلى امتصاص هذا التوجه العربي العام نحو الوحدة، فسبقت بذلك معظم الحكام العرب وكثيراً من

(*) ألقى الوزير البريطاني البيان المذكور قبل سقوط بغداد بيد القوات البريطانية بيومين اثنين فقط.

(٧) Roger Louis, *The British Empire in the Middle East* (Oxford: Clarendon Press, 1985), pp. 123-124.

هذا وتجد في النص كلام خطاب أيدن في الصفحتين المذكورتين أعلاه بكتاب «روجر لويس».

مثقفيهم إلى مشروع استهدف «تحقيق» شيء من الحكم العربي، فألقت بمخطط تبلور في ما بعد بجامعة الدول العربية، التي نجحت في تجميد الأوضاع السياسية العربية، بل إن بريطانيا وجامعة الدول العربية عرفتا كيف تقفان في وجه أي عمل وحدوي جاد.

بعد سنتين من خطاب إيدن، بدأت المشاورات السياسية بين زعماء الأنظمة العربية في القاهرة مع رئيس حكومة مصر مصطفى النحاس، إلا أن هاتين السنتين عرفتا محاولة بريطانية أخرى هي دفع النظامين الهاشميين في العراق والأردن إلى إطلاق «مشروع سورية الكبرى»، الذي صمّم مخططوه على وضع بلاد الشام تحت قيادة أمير الأردن عبد الله بن الحسين، ومشروع «الهلال الخصيب» ليضم العراق وبلاد الشام. وقد وضع نوري السعيد مخططه، على أن يتولى العرش الهاشمي في العراق قيادة الكيان السياسي المقترح. والملاحَظ أن المشروعين تجنّبا إدخال مصر والجزيرة العربية (أي السعودية ومملكة اليمن).

وفي العام ١٩٤٣، تفاوض الزعماء العرب لإيجاد صيغة للاتحاد أو الوحدة، وتوصلت غالبية المجتمعين إلى «بروتوكول الإسكندرية» في خريف العام ١٩٤٤. لكن السعودية وحكومة لبنان وقفتا ضد هذه الاتفاقية. وأخيراً توصّل جميع المشتركين إلى اتفاق الدول العربية السبع على «ميثاق جامعة الدول العربية» الذي وقّعه كبار المسؤولين فيها في ٢٢ آذار/مارس ١٩٤٥. إلا أن هذا «التجمع السياسي الرسمي» سرعان ما خيّب آمال الجماهير العربية، إذ انكشفت حقيقة هذا «التجمع»، وباتت مواطن ضعفه إبان معركة فلسطين في عامي ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، وهو ما أكد أن «تركيبة» هذه المؤسسة كانت دون ما يعتمل في أوساط المثقفين وبين الجماهير العربية.

هذا، وقد قامت الأحزاب القومية، مثل حزب الاستقلال (العراق) وحزب البعث العربي وحركة القوميين العرب، بعد نشوء دولة إسرائيل، بدور مهم في تقوية هذا التيار القومي العربي ودفعه خطوات إلى الأمام. وبعد عشر سنوات من ضياع فلسطين، نجحت مصر بقيادة جمال عبد الناصر في أن تحقق خطوتها الوحدوية مع سورية، فقامت يومها الجمهورية العربية المتحدة، مجسدة حلم التيار القومي في إقامة دولة الوحدة العربية.

القسم الأول

القومية واليقظة الآسيوية

الفصل الأول

في المسألة القومية وتجارب بلدان آسيوية

في العام ٨٠٠ م، أعلن شارلمان قيام الإمبراطورية الرومانية المقدسة، متولياً رئاستها ومتحالفاً مع الكنيسة الكاثوليكية في روما. وضمت تلك الإمبراطورية معظم بلدان أوروبا الغربية والوسطى، وخاصة فرنسا وألمانيا وإيطاليا. وعاش هذا «النظام» ألف سنة بهذا الثوب الشكلي والفارغ حتى ألغاه نابليون بونابرت في مطلع القرن الثامن عشر.

كان هذا النظام الرمزي، خلال هذه القرون الطويلة، غطاء لكيانات ودول ودويلات متنازعة ومتصارعة. وعاشت أصغر قارات الأرض حروباً وصراعات سياسية ودينية واجتماعية، وشهدت ثورات الفلاحين على الإقطاعيين ورجال الكنيسة. وانقسمت هذه المؤسسة الدينية وفقدت وحدتها، شأن معظم الديانات الأخرى. كما عرفت أوروبا ثورات كبرى في مجالات العلوم والآداب والفنون، وظهرت داخل هذه «الخيمة» الأوروبية تيارات فكرية وسياسية وفلسفية ومذاهب اقتصادية واجتماعية. وإذا كان آدم سميث قد نشر في العام ١٧٧٦ كتابه الشهير **ثورة الأمم**، الذي أرسى أسس علم الاقتصاد الحديث، وما أطلقه الموسوعيون والأحرار الفرنسيون، في الفترة نفسها، من كتب ودراسات مهدت للثورة الفرنسية (١٧٨٩)، فإن القرن التاسع عشر كان بداية جديدة وأساسية في التاريخ الإنساني.

تقول المؤرخة بربارة تكمان عن القرن التاسع عشر إنه قدّم «أعلى رقم قياسي في سرعة التغيير في سجل الإنسان» حتى ذلك الزمان؛ «فقد دخل الإنسان القرن التاسع عشر وهو يستخدم قواه الخاصة وقوة الحيوان، تدعمها طاقات الريح والماء، تماماً مثل ما دخل القرن الثالث عشر، بل حتى في هذه

الناحية، كدخوله القرن الميلادي الأول. والواقع أن الإنسان دخل القرن العشرين وقد تضاعفت قدراته ألف مرة في مجالات المواصلات والاتصالات والإنتاج وصناعة الأسلحة بفضل طاقة الآلات وقدراتها»[1]، أي بفضل الثورة الصناعية. وفي مجال الفكر، كانت «القومية» واحدة من أهم الأفكار التي عرفتها أوروبا مع مطلع القرن التاسع عشر؛ فقد قامت فيها حركات ونشاطات قومية (توحيدية) أدخلت تغييرات جذرية على الخارطة السياسية الأوروبية. ويكفي أن نشير هنا إلى أن ألمانيا الحالية وحدها كانت مجزأة، قبل احتلالها من قبل جيوش نابليون، إلى أكثر من ٣٠٠ مملكة وإمارة ودوقية، فكان أن تجمعت تلك «الكيانات» في دول قومية ما تزال حية فاعلة حتى الآن.

أولاً: في الجذور

بداية، يرى معظم دعاة الفكر القومي، من أجانب وعرب، ضرورة التمييز بين القومية كـ **شعور عام بالانتماء** إلى جماعة أو قوم أو أرض (وطن) عند الشعوب القديمة، كالبابليين والآشوريين والمصريين القدامى والفرس واليونان والرومان والعرب وغيرهم، **والانتماء الواعي** إلى الجماعة أو الأرض. أي إن القومية، كظاهرة حديثة، برزت في بلدان أوروبا الغربية في أواخر القرن الثامن عشر، في مرحلة تاريخية معيّنة جاءت تتويجاً لتطورات اجتماعية واقتصادية وفكرية وأحداث سياسية كبرى. وكانت وراء هذه الظاهرة طبقة اجتماعية نشطة وفعالة تميزت بطابع الجرأة والتحدي، وبالرغبة في التغيير. وعُرفت، بعد مرحلة، بنزعتها العدوانية. وقد أدت هذه الطبقة (البرجوازية) دور الدافع للقومية، والمحرك الناشط لها. وبلغ من أهمية القومية ونجاحها أنها جعلت كثيرين من المؤرخين يطلقون على القرن التاسع عشر اسم «عصر القوميات» في أوروبا.

إن التمييز بين «الشعور العام بالانتماء» و «الانتماء الواعي» أمر أساسي ومهم جداً؛ فقد كان هذا «الشعور» أو «الإحساس» بـ «الأنا.. أو نحن» مقابل «أنتم.. أو الغير الآخر»، ظاهرة قديمة، ووجد تعابير له متوارثة عند أقوام وشعوب عدة. ولم يكن يعني دائماً العنصرية أو التفوق على الآخرين، بل كان يعني في حالات معيّنة صعوبة التفاهم أو التحادث بسبب حاجز اللغة. ومن هنا، كان السلافيون يصفون الألمان، رغم وجودهم معاً في مناطق معينة، بأنهم

(١) Barbara Tuchman, *The Proud Tower* (London: Macmillan Press, 1987), p. XIV.

«شعب أخرس». وقام هذا الشعور على ميل طبيعي عند الإنسان إلى مكان طفولته ونشأته وإقامته والمحيط الذي عاش فيه وارتباط ذلك بمسقط رأسه... مع مناظر التلال والوديان والأنهار والأشجار قريبة منه...». إن «هذا الميل الطبيعي» أنتجته ظروف الحياة الاجتماعية التي عاشها الإنسان منذ القدم(٢)... فتولّد ذلك الشعور البدائي بالترابط والانتماء.

ثانياً: البداية في أوروبا

إن ما يهمنا هو القومية كظاهرة حديثة، حيث برزت بقوة ثلاثة أحداث كبيرة توجت سلسلة طويلة من التغييرات والتحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية.

كان الحدث **الأول** هو الثورة الأمريكية في العام ١٧٧٦؛ فقد ثار المهاجرون الأوروبيون الذين استوطنوا الولايات الثلاث عشرة (المناطق الشرقية من الولايات المتحدة الأمريكية الحالية) على الحكم البريطاني، مطالبين بحريتهم واستقلالهم عن التاج البريطاني. وكان جورج واشنطن قائد الثورة. ويومها أعلن الثائرون وثيقة مهمة عُرفت بوثيقة «إعلان الاستقلال في ٤ تموز/يوليو ١٧٧٦»، واحتوت على مبادئ أساسية سياسية وفكرية متحررة، تؤكد الجمهورية والديمقراطية والحريات. وقد أقام الثائرون **نظاماً جمهورياً** اتحادياً كان الأول من نوعه في العصر الحديث. وبعد حرب دامت ثلاث سنوات، نجح الثوار في إرساء نظام ديمقراطي حر مستقل وجديد. وكان قيامه بهذا الشكل والمضمون ذا تأثير كبير وعميق وملهم لكثير من بلدان أمريكا اللاتينية وأوروبا، وبشكل خاص فرنسا، التي أدت دوراً كبيراً في دعم تلك الثورة ضد التاج البريطاني.

وشهدت أوروبا الحدث **الثاني** بعد سنوات قليلة، حين نشبت الثورة الفرنسية في ١٤ تموز/يوليو ١٧٨٩، لتضع حداً لطغيان الملك الفرنسي وطبقتي النبلاء ورجال الكنيسة. وانفتح الباب واسعاً لطبقة جديدة، هي البرجوازية، حاملة راية الحريات والديمقراطية و«حقوق الإنسان»، ومشددة على المواطَنة.

لقد ركزت الثورة الفرنسية على الحريات تركيزاً شديداً؛ فـ «الحرية الاقتصادية والحرية السياسية والحرية الشخصية كمبدأ لا بد منه في وجه الإقطاع

(٢) Hans Kohn, *The Idea of Nationalism*, 7th ed. (New York: Macmillan, 1958), p. 7.

القائم على الدوائر الاقتصادية الضيقة المغلقة، وربطت ما بين مبادئ الحرية ومفهوم السيادة الوطنية والحفاظ على المصلحة القومية العليا إزاء التشرذم الداخلي والعدوان الخارجي على السواء. وباتت القومية تعني التنازل عن الصالح الخاص، أو جزء منه، في سبيل إحياء الشخصية المعنوية للأمة المتمثلة في الدولة ومؤسساتها الدستورية»[٣].

وكان الحدث الثالث، الذي تزامن مع الثورتين الأمريكية والفرنسية، هو ظهور الثورة الصناعية في بريطانيا، وهي الثورة التي انتقلت بذورها في ما بعد إلى بلدان أوروبية أخرى. والمهم في هذه الثورة الصناعية أنها قلبت أوضاع المجتمع؛ إذ أدخلت تعديلات جوهرية وأساسية في قطاعات واسعة من المجتمع، وازداد الثراء بشكل فاحش عند أصحاب المصانع والتجار الكبار الذين اهتموا بالتفتيش عن المواد الأولية المطلوبة للمصانع، وسعوا أيضاً إلى تأمين الحاجة المتزايدة إلى الأسواق داخل البلاد وخارجها لتصريف إنتاج هذه المصانع، التي بدأت أعدادها في التزايد في بريطانيا والأقطار الأوروبية.

كانت الأموال تتجمع لدى القلة من أصحاب المصانع والتجار، فيما كانت الأكثرية تعيش حالة الفقر والبؤس. وطبيعي أن تكون الطبقة المستفيدة ـ أي البرجوازية ـ قد سيطرت على اقتصاديات البلاد، وهو ما كان يقتضيها أن تقوم بإدخال تغييرات أساسية في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، بما يخدم مصالحها المالية.

والحقيقة أن هذه الطبقة البرجوازية الجديدة، التي كانت تمسك بالاقتصاد، قد برز من بين صفوفها معظم المفكرين والأدباء والعلماء والمخترعين. ووجدت أن من مصلحتها تأمين الحريات العامة والخاصة، وتوسيع دائرة القرار السياسي والاقتصادي، وجمع، بل توحيد أبناء الأمة ذات اللغة والتاريخ والمصالح والتقاليد المشتركة في دولة واحدة يتمتع مواطنوها بالحريات والتمثيل البرلماني. ففي حال توفير مثل هذه الأجواء الجديدة، تتحقق مصالح هذه الطبقة، وتتكرس سلطتها الصاعدة ضد الملك والإقطاعيين ورجال الكنيسة. ومن هنا، وجدت البرجوازية، وخاصة من خلال الثورة الفرنسية، «أن الأمة هي المبدأ، وهي الغاية

(٣) حليم اليازجي، «جذور الفكر القومي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر،» في: بحوث في الفكر القومي العربي، إشراف معن زيادة (بيروت: معهد الإنماء القومي، ١٩٨٣)، ص ٦٥.

في كل توجه قومي، والنظام السياسي يجب أن يستوحي هذه الأمة، وكذلك التشريع غايته الحفاظ على مصالحها العليا، وعليه كان كل ما عداها متحولاً لا يعرف الثبوت النهائي. ومنظرو القومية تختلط في مباحثهم فكرة القومية بفكرة الأمة، مع التأكيد أن الأمة هي ذات نشوء عفوي نتيجة لمقومات طبيعية، فيما القومية هي عمل إرادي واع يعرف كيف يستدل بالعقل على مقومات وجود الأمة؛ ثم إن الأمة هي تصميم إرادي على الانتفاع بما آل للأمة عبر الأزمنة من تراث منظور، وتراث خفي وغير منظور، وذلك عن طريق الخضوع لسلطة سياسية واحدة، والقبول الظاهر أو الضمني بالقوانين والمؤسسات التي ترعى هذه الوحدة وتنمّيها»(٤).

كان لحروب نابليون دور مهم في نشر الفكرة القومية؛ فالثورة الفرنسية تعرضت لمؤامرات الملوك الأوروبيين الذين خشوا من انتشار أفكارها في «الحرية والإخاء والمساواة» في شعوبهم، فبدأوا يعدّون العدة لضربها في مهدها. وقد أثارت هذه الحملة الأجنبية مشاعر الفرنسيين، وضاعفت وعيهم وعمّقته، فكان أن تنادوا للدفاع عن بلادهم وردّ أعداء الثورة، فجاء «التآمر الملكي الأجنبي» حافزاً لحماية الجمهورية والثورة، خاصة أن شعارات الثورة وأفكارها فتحت الأبواب أمام «الطبقة الثالثة» لتصعد وتتقدم وتحسن أوضاعها، فكانت «الوطنية الفرنسية» ومصلحة الجمهور الفرنسي عاملين متكاملين للكفاح والنهوض. علاوة على ذلك، انتقل المد الثوري من أوروبا إلى بلدان المشرق العربي من خلال وجود الجيوش الفرنسية في مصر وفلسطين، واحتكاك جنودها بسكان البلاد الأخرى، فساعد ذلك على تنمية بذور الثورة في أوساط تلك الشعوب، التي ثارت حفيظتها إزاء الجيوش الأجنبية، وانبرت تقاوم وتدافع عن بلادها فتعمق الوعي فيها. وكان لممارسات المحتلين دور في إيقاظ الوعي القومي والسياسي والاجتماعي ضد الظلم والطغيان المحليين، فتقوت النزعة القومية والديمقراطية. وفي بلادنا نعرف آثار الحملة الفرنسية في مصر، وكذلك كانت الحال مع أكثر الشعوب الأوروبية، وخاصة ألمانيا.

لقد ظهرت القومية في أوروبا مع تبلور فكرة الحريات والديمقراطية، ومع اشتداد ساعد الصناعة وغلبة الاتجاه العقلاني. وكانت القومية في أوروبا الغربية تسعى، بشكل عام، بعد الثورة الفرنسية، إلى تحقيق هدفين: **الأول** إقامة دولة

---

(٤) المصدر نفسه، ص ٦٥.

واحدة للأمة تجمع أقاليمها والمناطق التي يقطنها أبناء تلك الأمة، والثاني إرساء نظام ديمقراطي برلماني في ظل دستور تتوزع فيه السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتكرس حقوق المواطنين وحرياتهم الخاصة والعامة. ولكن هناك أمماً أوروبية أخرى عملت، خاصة بعد ثورات العام ١٨٤٨ الشهيرة، على تحقيق هدف ثالث (غير الوحدة والديمقراطية) هو تحرير نفسها وأوطانها من التسلط الأجنبي المباشر، كالبولنديين والرومانيين والكرواتيين والصرب وغيرهم، حيث كانت بلاد البلقان وأوروبا الشرقية الوسطى ساحة تنافس وصراع بين الإمبراطوريات الروسية والنمساوية والعثمانية. وفي العام ١٨٢٩ «سبقت الأمة اليونانية سائر الأمم البلقانية بأجمعها، في ميدان الاستقلال، لتجمّع وتضافر العوامل والدوافع الكثيرة من داخلية ودولية... وتأسست الدولة اليونانية بتضحيات اليونانيين أنفسهم، من جهة، وبمساعدات الأوروبيين المادية والمعنوية، من جهة ثانية... ولكن حدود الدولة اليونانية الجديدة التي تأسست بموجب معاهدة أدرنة كانت بعيدة عن الانطباق على حدود القومية اليونانية»[٥].

ثالثاً: آسيا وانتشار الوعي القومي

إذا كانت أوروبا مهد «الفكرة القومية» في القرن التاسع عشر، وقد وجد بعض الأوروبيين فيها أداة للتوسع والاستعمار بعد استكمال وحدتهم القومية، فإن محاولات بعضهم للاندفاع خارج القارة الفقيرة، يومذاك، سبقت ظهور القومية بقرون عدة، متخذة شكلاً ظاهرياً حول التوسع والتجارة والتبشير الديني.

شهدت المنطقة العربية علاقات تجارية واسعة بين بلدان المشرق والموانئ الإيطالية منذ القرن التاسع، ثم جاءت حروب الفرنجة (الحملات الصليبية ١٠٩٦ ـ ١٢٩١). إلا أن حروب الإسبان الطويلة لإخراج العرب من الأندلس، وقد امتدت قروناً عدة، كانت هي الأهم، لأنها شكلت بداية لتطورات ضخمة على صعيد العالم كله، انطلقت مع حروب الاستكشافات الجغرافية.

كان البرتغاليون هم الرواد الأوائل لحملات التوسع والاستكشاف، ساعين إلى الوصول إلى الهند وما وراءها، حيث الثراء والغنى. لكنهم أدركوا صعوبة اختراق المنطقة العربية، «فكان هدف الأمير هنري ـ الملاّح البرتغالي ـ منذ

---

(٥) ساطع الحصري، محاضرات في نشوء الفكرة القومية، سلسلة التراث القومي. الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٦١ ـ ٦٥.

العام ١٤١٧ أن يضع الخطة الاستراتيجية العظمى التي تطوق جناح الإسلام وتحمل العالم المسيحي إلى المحيط الهندي»[٦]. ونجح البرتغاليون في الوصول إلى الهند والصين واليابان بعد التفافهم بحراً حول القارة الأفريقية، حاملين شعارهم «الكثلكة والتجارة والغزو».

وعلى طريق الفتح البرتغالي، سار الإسبان والهولنديون والإنكليز والفرنسيون. ومع هزيمة نابليون في العام ١٨١٥، أصبحت بريطانيا «سيدة البحار»، وفاخرت العالم «بأن الشمس لا تغيب عن ممتلكاتها».

❊ ❊ ❊

إذا كانت الفكرة القومية قد أثبتت نفسها سلاحاً فاعلاً في ميدان النهضة والبناء والتقدم في أوروبا، وأكدت نجاعتها وقدرتها على إسقاط الكثير من أنظمة الاستبداد والسيطرة الأجنبية وتوفير حياة أفضل للمواطنين الأوروبيين، فإن بذور هذه الفكرة ومضامينها التحررية والديمقراطية انتشرت إلى بقية أنحاء العالم، بادئة من بلدان أمريكا اللاتينية بعد استقلال الولايات المتحدة وظهورها كقوة إقليمية فاعلة في القارة الجديدة، مانعة الدول الأوروبية من ممارسة نفوذها وسياستها في بلدان القارة، حسب ما تضمنه «مبدأ مونرو» الذي أُعلن في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٨٢٣. ولم يتوقف انتشار الفكرة القومية؛ إذ وصلت موجاته إلى آسيا حاملة رياح التغيير وتأمين الحريات لهذه الشعوب، التي اخترنا منها ثلاثة لدراسة سريعة في هذا الفصل.

من المفيد أن نعرف، بداية، أن القومية كانت هي الوسيلة الأكثر فاعلية في مقاومة السيطرة الأوروبية على الكثير من شعوب آسيا.

لقد تجاوبت هذه الشعوب مع الفكرة الجديدة، خاصة في بندها الخاص بالحرية ووحدة الأمة. ووجدت هذه البذور الفكرية المهمة تربة خصبة بعد أن وعت هذه الشعوب جوهر التوسع الأوروبي واستغلاله الجشع لها، فكان أن تحركت أمم آسيوية عدة لمقاومة التوسع. وقد اخترنا لهذا الفصل تجارب ثلاث

(٦) بانيكار، آسيا والسيطرة العربية، ترجمة وتحقيق عبد العزيز توفيق جاويد (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٢)، ص ٢٥. هذا ويحوي الكتاب في الفصل الأول (ص ١٩ ـ ٦٧) معلومات مفيدة ومهمّة عن توجهات البرتغاليين، خاصةً ضدّ العرب والإسلام.

أمم نجحت في دحر الاستعمار الأوروبي وتأمين استقلالها الوطني بعد نضال شاق وطويل.

مثلت اليابان والصين والهند تجارب ناجحة في تحقيق أهدافها الوطنية والقومية. وتميزت كل تجربة بمزايا وسمات خاصة، وعرفت كيف تختار الأساليب الكفاحية الناجحة. ورغم أن تلك الأساليب كانت مختلفة أحدها عن الآخر، فإن تلك الأمم استطاعت تحقيق استقلالها الوطني وبناء الدولة «القومية» الحديثة. وكان وراء كل تجربة من هذه التجارب المدروسة النهضوية قوى اجتماعية وبرامج وقيادات مختلفة ومتباينة. وبالتالي، فإن القصد من انتقائها هو أن نذكر ونتذكر أن لكل تجربة تميزها وخصوصياتها وتمايزها. ونحن سنجد في دراسة كل واحدة من هذه التجارب دروساً وعظات يفيدنا أن نتعلم منها الأصول والجذور التي يمكن الإفادة منها، كي نوفر النجاح لتجربتنا القومية، ساعين إلى الاهتمام الجاد بقاع ما في النهر وبأعماق المسيرة الناهضة، غير مكتفين بالعناوين وما على السطح. وعليه، فإننا سوف نعمل على تقديم كل تجربة من حيث نقاط قوتها وقدراتها، لعلنا نستفيد من مثل هذه الدراسة.

في التجربة اليابانية، قاد العملَ النهضوي الجبار تحالفٌ شعبي عريض ضم الأسرة المالكة وغالبية النبلاء والرأسماليين والمثقفين، ومختلف قطاعات الشعب، فعكس ذلك التحالف وحدة الأمة على ما بين طبقاتها وفئاتها من أشكال التعارض والتناقض، وحقق نجاحاً مذهلاً في الانطلاقة الأولى مع عهد الميجي في العام ١٨٦٨، وفي الانطلاقة الثانية بعد الحرب العالمية الثانية، أي بعد هزيمة اليابان وتدميرها واحتلالها العسكري من قبل الجيوش الأمريكية، بعد «قتل ٦٦٨ ألف مواطن مدني بالغارات الجوية على المدن اليابانية»[(٧)]، ونجح اليابانيون بعد الهزيمة في دفع بلادهم المحتلة إلى مصاف الدول الكبيرة المتقدمة خلال أقل من عقدين من الزمن.

لقد كانت هناك نهضتان حقيقيتان خلال أقل من قرن واحد. وتم هذا الإنجاز العظيم من خلال حكم عقلاني نزيه وشجاع مع شعب صبور متعاون وجاد.

في التجربة الصينية، التي استطالت المعاناة فيها أكثر من ١٥٠ سنة، حقق

---

(٧) أدوين رايشاور، اليابانيون، ترجمة ليلى الجبالي؛ مراجعة شوقي جلال، عالم المعرفة؛ ١٣٦ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٩)، ص ١٤٧.

النضال المسلح أهداف الأمة. وقد قادت هذا النضال جبهة وطنية عريضة من الفلاحين، ونخب واعية من العمال والمثقفين، وقطاعات من البرجوازية الصغيرة. وكان الحزب الشيوعي الصيني، بقيادة الزعيم العبقري ماو تسي تونغ، وأعوانه الأفذاذ هم جميعاً محور التحالف وعقله المدبّر.

أما التجربة الهندية، فهي مختلفة كثيراً عن التجربتين السابقتين. وقد قاد ذلك الكفاحَ الطويل قادةٌ جادون مخلصون، مثل غاندي ونهرو وتيلاك وباتل، تولّوا قيادة حزب المؤتمر الوطني الهندي الذي أقام جبهة وطنية عريضة تكوّنت من البرجوازية الوطنية والنقابات العمالية والمهنيين وقطاعات واسعة من الليبراليين واليساريين. وكان نهج الحزب في العمل النضالي هو الكفاح السلمي والعصيان المدني والاعتماد على الجماهير الفقيرة، وذلك في مجتمع متعدد الأديان والطوائف والطبقات، حيث كانت الانقسامات عميقة وحادة. ولم يكن نجاح التجربة كاملاً، إذ اضطرت الحركة الوطنية إلى قبول تقسيم الهند الكبيرة حين تقرر إعلان استقلال الوطني في ١٥ آب/أغسطس ١٨٤٧، فلم تبق الهند موحدة بفعل نجاح البريطانيين المستعمِرين في تفجير «اللغم» الذي كانوا يعدّونه ويشحنونه ويعبئونه منذ عقود، فكان أن انقسمت البلاد إلى أكثر من كيان سياسي، لكن «الهند الأم» بقيت دولة عظيمة وديمقراطية تتابع تقدمها السريع نحو القمة!

رابعاً: التجربة اليابانية

للمؤرخ الإنكليزي الكبير أرنولد توينبي نظرية شهيرة مفادها أن الحضارات الكثيرة التي درسها قامت على أساس التحدي والاستجابة. ونحن حين يردُ ذكر نهضة اليابان لا نرى فيها إلا «تلك الاستجابة التاريخية لذلك الاستفزاز والتحدي لكرامة ذلك الشعب وحقوقه الوطنية»؛ لذلك جاءت تلك اليقظة مجسدة للرد السليم على ذلك التحدي الاستعماري الوقح.

لقد وصل البرتغاليون إلى اليابان في العام ١٥٤٢، حيث كانت تلك البلاد تعيش حالة من الفوضى والاقتتال الداخلي بين الإقطاعيين. وعلى ظهر تلك السفن البرتغالية المسلحة، وصل مع بحارتها «تجار وقساوسة يسوعيون»، بدأوا نشاطهم التبشيري «بعد استقرارهم في جزيرة كيوشو، يمارسون عملهم، حيث ضموا نصف مليون ياباني اعتنقوا الديانة المسيحية في أوائل القرن السابع عشر. وكان عدد السكان يومذاك يتراوح بين ٢٥ مليون نسمة و٣٠ مليون نسمة. وكان

عدد «المؤمنين الجدد» في ذلك الوقت أكبر كثيراً من عدد المسيحيين اليوم، قياساً بتعداد الشعب الياباني حالياً»[8].

كانت اليابان بلداً فقيراً مؤلفاً من مجموعة من الجزر، يبلغ مجموع مساحتها ٣٧٢،٤٨٨ كم^2، ولا يُزرع إلا ١٥ بالمئة من هذه المساحة زراعة كثيفة، حيث تشكل مع الصيد البحري مورد العيش لذلك الشعب وقوام حياته الاقتصادية في تلك المرحلة من تاريخه. ومن هنا كان حرص اليابانيين الشديد على إبقاء عدد السكان ثابتاً، نسبياً، لفترات طويلة. «وقد عُرف عن فلاحي توكوجاوا أنهم كانوا يمارسون عملية وأد المواليد لكي يحتفظوا بعدد الأفواه التي يستطيعون إطعامها»[9].

جاء التحدي الكبير الذي أيقظ اليابان، بعد أن جاءت «السفن السوداء الأمريكية» بقيادة بيري في العام ١٨٥٣ إلى ميناء يوكوهاما، وهدد بقصف المدينة. لماذا؟ لكي تفتح اليابان موانئها وشواطئها للأجانب وتجارتهم. ورضخت حكومة اليابان، لكن المعارضة من أبناء الشعب، والميكادو، وقطاعات واسعة من المثقفين رفضوا ذلك. وما هي إلا ١٥ سنة حتى بدأ عهد الميجي الإصلاحي، الذي حمل لواء النهضة وتحديث اليابان. وبدأ العمل الجاد والخلّاق في العام ١٨٦٨ لبناء المجتمع الجديد والقادر على رد المعتدين وحماية التراب الوطني وصون الكرامة القومية. ويقول المؤرخ الهندي بانيكار: «إن اليابانيين كانوا يقظين، كما كانوا أكثر دراية بأحوال الأوروبيين من الصينيين مدة طويلة من الزمان. وكانوا يقدّرون ضعفهم السياسي والعسكري حق قدره. كما أنهم حللوا منذ زمن مبكر أسباب ذلك الضعف، ونسبوه إلى التأخر في المهارة العلمية والفنية وضعف التنظيم السياسي. فنصّبوا أنفسهم لإصلاح هذين العيبين. . . وهكذا بينما كان زعماء اليابان يقتبسون من الغرب بجد وحمية شديدة جميع التنظيمات البحرية وغيرها، وينشئون دولة على أسس عصرية بحتة، كانوا يتخذون كل احتياط للتحقق من عدم تغلغل الأفكار الغربية ببلاد اليابان. والحق أنهم كانوا يكوّنون نظرية لجنسهم، ويصوغون في نفس الحين أيديولوجية سياسية وشعوراً خلقياً قومياً قائماً على إنكار المبادئ الأساسية في حياة الغرب»[10].

(٨) المصدر نفسه، ص ٩٣.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

(١٠) بانيكار، المصدر نفسه، ص ٢١٨.

وتطورت أحوال اليابان بسرعة مذهلة «لتبدأ أكبر تغيير حوّل مجتمعها، خلال جيل أو جيلين، من مجتمع يتحدد كيانه على أساس الثورات إلى مجتمع يعتمد بدرجة كبيرة على التعليم وما ينجزه المواطن الياباني من أعمال»[١١].

وفي أقل من ثلاثين سنة، تحولت اليابان إلى دولة صناعية، وحققت شعارها «بلد غني وجيش قوي»، وتغيرت طبيعة ذلك المجتمع، فأصبحت الدولة الجديدة «ذئباً كاسراً» بعد أن كانت «نعجة مسالمة»؛ إذ إنها احتلت كوريا في العام ١٨٩٤ بعد أن ألحقت بالصين هزيمة كبيرة.

وبعد هذا الانتصار هزمت اليابان، ذلك البلد الصغير، روسيا القيصرية في العام ١٩٠٤ ـ ١٩٠٥. وكان هذا الحدث نقطة تحوّل كبرى في آسيا؛ فقد انتصر، لأول مرة، شعب غير أوروبي على دولة أوروبية كبيرة. وانتقلت اليابان بعد ذلك إلى مرحلة السعي إلى بناء إمبراطورية، والتفتيش عن أسواق ومستعمرات لتصريف منتجاتها والحصول على مواد أولية لترفد صناعاتها التي تزايد نموها واتساعها. وقد وجدت اليابان في الصين، شأن الدول الاستعمارية الأخرى، ساحتها الأساسية للتوسع والعدوان الإمبريالي.

بعد ما يزيد قليلاً على أربعة عقود من القرن العشرين، بلغ الغرور والهوس بالحكام اليابانيين العسكريين أنهم قدّروا في أواخر العام ١٩٤١ أن في استطاعتهم إلحاق الهزيمة بالولايات المتحدة، التي «أصبحت القوة القائدة للاقتصاد العالمي بعد نهاية الحرب العظمى»، فعزموا على تدمير الأسطول البحري الأمريكي في بيرل هاربور (فجر ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤١) في هجوم عسكري مباشر، ومعه بدأت حملة عسكرية يابانية واسعة شملت المستعمرات والمصالح الأمريكية في المحيط الهادي وشرق آسيا. وغطت تلك الحملة المستعمرات البريطانية والفرنسية والهولندية، فارتفع العلم الياباني على مساحات واسعة من أراضي الصين والفليبين والهند الصينية (فييتنام وكمبوديا ولاوس) وبورما وتايلاند وجزر الهند الشرقية (إندونيسيا) وشبه جزيرة ملقا (الملايو).

كانت هزيمة الدول الاستعمارية الغربية أمام الجيوش اليابانية كاسحة ومذلة. لكن اليابان تلقّت بعد فترة قصيرة ضربات موجعة كان أفظعها إلقاء

(١١) رايشاور، المصدر نفسه، ص ١١٥.

قنبلتين ذريتين على مدينتي هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين في ٦ و٩ آب/ أغسطس ١٩٤٥، فاستسلمت اليابان لشروط الولايات المتحدة واحتلالها العسكري المباشر. وتحطمت اليابان وانهار كل شيء فيها، وضاعت جميع معالم نهضتها الأولى التي دامت أقل من قرن واحد من الزمان؛ إذ «دُمرت المدن اليابانية الكبرى، كما دُمرت المدن الصغرى، وشُرد سكانها في جميع أنحاء البلاد. وأصبح الاقتصاد الياباني اقتصاداً عاجزاً بدرجة كبيرة. وإذا كان الاقتصاد والتجارة اليابانيان قد لحقهما الدمار الكامل، فإن التدمير النفسي الذي لحق باليابانيين كان أشد قسوة من التدمير المادي. فقد ظل الشعب يعيش تحت ضغوط سيكولوجية متزايدة على مدى خمسة عشر عاماً كاملة، فضلاً عن الفترة التي عاشها تحت وطأة ظروف الحرب الكاملة طوال ثماني سنوات. وازدادت صعوبات الحياة واستمرت. وحلّت في البداية المواد البديلة الأقل جودة محل المنتجات الطبيعية، قبل أن تختفي ببطء جميع السلع الاستهلاكية. واضطر المواطنون إلى التعامل مع السوق السوداء لكي يقيموا أود حياتهم؛ فقد عانوا انهيار الأخلاقيات، بينما كان الذين اعتادوا احترام الرسميات باحترام القانون تعودوا انتهاك القانون بصورة أو أخرى»[١٢]. أما الزعماء اليابانيون، فقد كان أملهم كبيراً في قوة الإرادة اليابانية للتغلب على تلك الأزمات القاسية، وهو ما حدث تماماً عندما استجاب لهم الشعب بكل ما يملك من إرادة، بعد أن كان قد استُنزف معنوياً استنزافاً كاملاً، «وليت المدن وحدها هي التي احترقت وإنما احترقت معها قلوب أفراد الشعب الياباني»[١٣].

وبدأ العمل من جديد لإرساء نهضة اليابان الثانية. وما أن انتصف عقد الستينيات، حتى أصبحت اليابان قوة اقتصادية يتعاظم وزنها وتتقدم لتصبح مع السبعينيات القوة الاقتصادية الثانية في المعسكر الغربي، ثم على الصعيد العالمي كله.

❋ ❋ ❋

يفيدنا أن نتوقف قليلاً لتسجيل بعض الملاحظات، التي قد تنفع في تفهمنا بعض أسباب ذلك النجاح القياسي في تحقيق بناء النهضة اليابانية العامة التي

---

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٤٧ ـ ١٤٨.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٤٨.

أنجزها اليابانيون، مؤكدين إمكانية «مغالبة الزمن بالطفرة»[١٤]، وهو الأمر الذي عجز معظم الإصلاحيين العرب عن تحقيقه في ما بعد. وملاحظاتنا بالنسبة إلى التجربة اليابانية هي:

ـ رغم فقر تلك الجزر وصغر مساحتها وقلة عدد سكانها، مقارنةً بالصين والهند والولايات المتحدة وروسيا الاتحادية وإندونيسيا والبرازيل، فقد حققت هذه البلاد معجزات وعجائب في التقدم ورفع مستوى الحياة والنهوض في شتى الميادين، من خلال الإرادة الحديدية، ومن خلال التنظيم العقلاني والعلمي والمتطور بالعمل الجاد والصادق والأمين. والواقع أن كثيراً من الدراسات الغربية لمعرفة أسرار المعجزة اليابانية تركت لدى الباحثين انطباعاً مفاده أن «الأم اليابانية» أدت، وما تزال تؤدي دوراً تأسيسياً في تربية الطفل الياباني، مرضعة إياه، كحقيقة من الحقائق الحياة اليابانية، أن العمل مقدس، ولا مجال لحياة سليمة محترمة إلا بالعمل الجاد والمصمم على النجاح والأداء الكامل، وإلا ـ فإنه بحكم فقر أسرته أو بلده أو عداء الآخرين لليابان ـ سيجوع ويُذل ويُهان. فمنذ الطفولة يرضع الطفل الياباني قداسة العمل والإخلاص في أداء الواجب، وإلا فالمستقبل مظلم أسود.

ـ كذلك كان للتعليم منذ القرن التاسع عشر، وما يزال حتى اليوم، الدور الأساسي والمفتاح للنهضة. والتعليم هناك ليس محو الأمية، بل هو تعليم متطور وراق ومتقدم، مع التشديد للطلبة على خصوصية الشعب الياباني وتاريخه وتقاليده. «وقد خطت اليابان في القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر خطوات واسعة تجاه شعبها عن طريق تأسيس آلاف المدارس في كل أنحائها. ومع بداية الخمسينيات من القرن التاسع عشر، كان ما يقارب ٤٠ بالمئة من الذكور و١٠ بالمئة من الإناث، قد حصلوا على قدر من التعليم، وكانت الأرقام أكثر ارتفاعاً في المدن، فوصلت إلى ٧٥ ـ ٨٠ بالمئة»[١٥]. ويضيف شارل عيساوي أن «التعليم مع الصحة وتنظيم النسل وتعليم المرأة وتشغيلها» هي

---

(١٤) يأخذ توفيق السويدي، رئيس وزراء عراقي أيام الحكم الملكي ومن مثقفي الرعيل الأول، على محمد رستم حيدر اقتناعه بـ «مغالبة الزمن بالطفرة» في إصلاح أحوال العراق في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين. انظر: توفيق السويدي، **وجوه عراقية عبر التاريخ** (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٨٧)، ص ١٣٦ ـ ١٣٧.

(١٥) شارل عيساوي، **تأملات في التاريخ العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص ١٨٧.

القضايا الرئيسية التي اهتمت اليابان بها لتطوير مواردها البشرية، والتي بواسطتها حققت تلك الإنجازات العظيمة.

ـ لم يكن الشعب الياباني، الذي قسمته الطبيعة فسكن تلك الجزر الفقيرة في أقصى تخوم آسيا، مقسماً سياسياً؛ إذ حكمته أسرة مالكة واحدة منذ مئات السنين، وما تزال حاكمة له. ولعل من أسباب تلك الاستمرارية هو أن هذه الأسرة كانت أقل فساداً من ملوكنا وملوك أوروبا؛ إذ لم يُعرف عن ملوك اليابان بشكل عام، ما عُرف عن أمثالهم في أوروبا وآسيا من طغيان وقمع وفساد واستبداد واحتقار للشعب ومثقفيه. وكان من حسن حظ الشعب الياباني أنه لم يعرف الاحتلال الأجنبي طويلاً، كما عرفته شعوب أخرى، مثل شعوب الصين والهند وإندونيسيا وفييتنام والوطن العربي. ومن ناحية أخرى، ساهمت الطبيعة في زرع نوع من العادات والطباع في التعاون بين الأفراد والجماعات الصغيرة في اليابان، حيث كان «اقتسام مصادر المياه جارياً مع التعاون في زراعة السهول الصغيرة والأودية الضيقة والجهود المكثفة لتخزين المياه واستغلال الطاقة الزراعية الكامنة، والحد من الفيضانات المدمرة لمجموعة الأنهار الكبيرة. إضافة إلى بقاء اليابانيين يعيشون معاً قروناً عدة في تجمعات أكبر كثيراً، وأشد كثافة من الشعوب الغربية. وقد ساعد هذا الوضع على تنمية استعداد اليابانيين الفطري للعمل كفريق، وتنمية مهاراتهم في عملية التنظيم الجماعي. . .»[١٦]، بل «إن هذا التعاون الجماعي المستمر على مدى القرون قد ساهم في جعل اليابانيين أكثر ميلاً إلى تحقيق الذات الجماعية والعمل معاً كفريق»[١٧]. وهكذا، فإن الطبيعة ساعدت اليابانيين على غرس روح التعاون والتعاضد، فعزز ذلك الإرادة الواعية في العصر الحديث، روح التكافل والتساند والتعاون الأعمق والأشمل.

ـ رأى بعض المؤرخين الأجانب أن «النجاح السريع الذي حققه اليابانيون لا يرجع أساساً إلى العوامل الخارجية، كتأثير الغرب فيها أو حجمها النسبي، لأن البلدان الأخرى ذات التجربة والحجم المشابه كانت استجابتها لتلك العوامل مختلفة تماماً. ومن ثم ينبغي أن نبحث عن أسباب نجاح اليابانيين في خصائصهم الوطنية، مثل تجانسهم العظيم، وهويتهم الذاتية القوية، فضلاً عن تميزهم الواضح بوعيهم الشديد بإمكانات التعلم من الخارج، وأن مؤسساتهم

(١٦) رايشاور، اليابانيون، ص ٢٩ ـ ٣١.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٣٠.

السابقة على التصنيع تميزت بطبيعتها المركّبة والمتقدمة تقدماً كبيراً، كذلك كان حكمها البيروقراطي من حيث الأمانة والكفاءة ليس أقل من المستويات الغربية»[١٨]. وهناك أمر مهم وأساسي اعتمده اليابانيون، على نطاق واسع، هو أنهم لم ينظروا إلى الماضي الزاهي، وكل أمة تجد أياماً ومراحل تعتبرها زاهية وجيدة بل ومهمة، وحاولوا تقليده وإعادة بنائه في الحاضر، بل كانت نظرتهم أبعد وأكثر عمقاً ووعياً؛ إذ نظروا إلى الماضي الزاهي ليشكل دافعاً لرسم البرنامج والطريق لبناء مستقبل أفضل وأكثر تقدماً من الماضي والحاضر، وكان اقتباسهم وتعلمهم من الغرب بدافع الحصول على أسرار تقدمهم في مجالات العلوم والفكر وبناء المؤسسات والصناعة والزراعة. ولهذا يجد العربي أهمية شعارهم الذي يقول: «علينا أن نتعلم من الغرب ونقلده، لا لكي نكرر ما يفعله الغربيون، بل لنتجاوزهم ونتقدم عليهم».

ونعود إلى مؤرخنا العربي شارل عيساوي، فنجده يقول إن «من العوامل الكبرى التي تميزت بها اليابان... ذلك التماسك الاجتماعي الذي لا مثيل له في العالم، والموارد البشرية الأكثر تقدماً، والتوجه المبكر نحو النمو الاقتصادي، إضافة إلى قدر أعلى من حب الاستطلاع، وزعامة حكيمة على نحو غير عادي يبدو أنها كانت ذات براعة خارقة للعادة في اتخاذ الإجراءات الاقتصادية السليمة». ويتوسع عيساوي في تفصيل ذلك التماسك الاجتماعي، فيقول: «فالتجانس القومي واللغوي والديني في اليابان أكبر على الأرجح ممّا هو في أي دولة أخرى في العالم... وتمتعت بالتماسك الاجتماعي، وهو ما أسماه ذلك المفكر العملاق ابن خلدون: **العصبية**... التي هي أساس عظمة أي مجتمع ورخائه»[١٩].

- وتكتمل صورة النهضة اليابانية بآثارها وتأثيراتها في شعوب العالم المستعبَدة، خاصة الآسيوية منها. وقد تعلمت هذه الشعوب درساً تاريخياً مفيداً فحواه أن الأوروبيين، أو الجنس الأبيض - حيث كان الأخيرون يحملون حقداً وكراهية واحتقاراً لجميع الشعوب الملونة غير الأوروبية - ليسوا عصيين على الهزيمة، وأن الشعوب الملونة تستطيع أن تهزمهم إذا تعلمت من الغزاة الأوروبيين أو الأمريكيين أسباب تفوقهم، وتحسن استخدام أسلحتهم من علوم

---

(١٨) المصدر نفسه، ص ١١٨ - ١١٩.

(١٩) انظر: «لماذا اليابان؟»، في: عيساوي، المصدر نفسه، الفصل التاسع ص ١٨٧.

وصناعة وثقافة ومفاهيم الحرية، وأن تهتم هذه الشعوب بمستوى معيشة مواطنيها واحترام حقوقهم. وقد أنجزت اليابان ذلك بإلحاق أول هزيمة لدولة أوروبية في حربها مع روسيا القيصرية في عامي ١٩٠٤ ـ ١٩٠٥، طارحة شعارها اللافت والمثير بأن «آسيا للآسيويين ولنُخرج معاً البيض من قارتنا». وتحقق لليابانيين ما أرادوه في تجربتي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والتجربة الحالية التي بدأت في النصف الثاني من القرن العشرين وما تزال، مستمرة في تقدمها الناجح.

خامساً: التجربة الصينية

إذا كان المفروض علينا، كعرب، أن ندرس التجارب النهضوية، خاصة تلك التي تشبه أوضاعها ظروفنا وأحوالنا، فقد تكون تجربة الصين هي الأقرب إلينا من حيث ظروف تجربتنا وأحوالنا، ذلك أن الصين عانت مثل أمراضنا وبلايانا؛ إذ تكاثرت عليها القوى الأجنبية منذ قرون عدة. وكانت أوضاعها الاجتماعية، من حيث الفقر والتخلف، غير بعيدة عن أوضاعنا. كما أنها تعرضت سياسياً لما تعرضنا له من تجزئة وقمع واستبداد محلي، وإن كان هناك فارق مهم هو وجود «إمبراطور مستبد واحد هناك»، في حين كان في الوطن العربي «سلطان» وملوك وأمراء وأئمة وشيوخ.

الصين هي أكبر البلدان الآسيوية مساحة وأكثرها بشراً، فاتساعها يمتد ٩,٥٦٠,٩٠٠ كم^{2}، حسب ما تذكر **الموسوعة البريطانية**(٢٠)، وسكانها في تزايد سنوي يزيد على ١٤ مليون نسمة. والكثير من المصادر يشير إلى أن العدد الإجمالي للسكان تخطّى الـ ١,٢٠٠ مليون نسمة في أوائل التسعينيات، أي إن الصينيين يشكّلون خُمس سكان الأرض.

هذه البلاد الشاسعة والكثيفة بسكانها حققت أهدافها القومية والوطنية بطرد الغزاة الأوروبيين والأمريكيين في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٩، وطرد اليابانيين قبلهم. وقد تم ذلك بعد كفاح دموي شاق وطويل خاضه الصينيون، كما تم توحيد جميع المناطق الصينية في دولة واحدة، عدا فورموزا التي تحميها القوات الأمريكية. وفي حزيران/يونيو ١٩٩٧، احتفلت الصين بطرد

(٢٠) *Britannica Encyclopaedia*, vol. 4 (1983), «Article China», p. 259.

الإنكليز من هونغ كونغ بعد استعمارها منذ العام ١٨٤٢، وهي آخر ما تبقى من الوجود الأجنبي على البر الصيني.

❊ ❊ ❊

للتجربة الصينية أهمية مميزة ومؤثرة في مسيرة التحرر الإنساني؛ فالصين تمتلك، بالإضافة إلى العدد الضخم من السكان، حضارة عريقة ومتواصلة ترجع في أصولها البعيدة إلى عشرات القرون السالفة. والأهم أن «تاريخ الصين مدوَّن كله في ملفات تحمل اسم «السجلات التاريخية». . . وانطلقت منذ الألف الثالث قبل الميلاد»[٢١]. ثم كانت تجربتها النضالية غنية جداً، وعُرفت، بسبب مواجهتها قوى معادية كثيرة، ببأسها الشديد وقدراتها الكبيرة. ولم تفتقر هذه القوى الأجنبية قط إلى الرغبات المجنونة الجامحة في ارتكاب أبشع الجرائم واللجوء إلى أحط الأساليب لتحطيم مقاومة هذا الشعب الصيني. وبالتالي، قدّم الصينيون، بنضالهم الصابر والطويل المبدع والمتنوع بأشكاله وأساليبه، تجربة فذة ثرية، وكانت مكلفة جداً خلال القرنين التاسع عشر و العشرين. وقد أفادت هذه التجربة الشعوب التي ما تزال تعاني بلايا الإمبريالية. وقد كان المجتمع الصيني متخلفاً ومحطماً وسيئ الحظ بما ابتُلي به من حكم استبدادي كان مضرب الأمثال في القسوة والوحشية والاستغلال، فكانت الأسر المالكة الحاكمة نموذج الحكم الاستبدادي الشرقي في مختلف الدراسات والأبحاث.

إن تجربة هذا الشعب وقدرته الهائلة على إنزال الهزيمة بأعدائه وبناء دولته الواحدة جديرتان بالدرس المتمعن من قبلنا نحن العرب، خاصة في أيامنا السود هذه (أواخر عقد التسعينيات) ليدرك البائسون خاصة أن شعوباً غيرنا، كالشعب الصيني مثلاً، عانت مثل ما عانينا، بل ربما أكثر، وقدمت أكثر ممّا قدمنا، ونجحت أخيراً، رغم قسوة أوضاعها، في تحقيق أهدافها القومية والوطنية.

❊ ❊ ❊

جاءت طلائع الغزو الأوروبي إلى الصين، من البحر، قبل أكثر من أربعة قرون؛ «إذ حاول البرتغاليون منذ عام ١٥٢٢ مرات عديدة إقامة علاقات دبلوماسية مع بكين، لكن الرفض المهين كان نصيبها على الدوام حتى القرن

---

(٢١) هادي العلوي، المستطرف الصيني: من تراث الصين (دمشق: دار المدى، ١٩٩٤)، ص ٢٦.

التاسع عشر»[٢٢]. وواضح أن العلاقات الدبلوماسية لم تكن هي هدف البرتغاليين الحقيقي، بل كان وراء ذلك مشاريع أوسع وأخطر. ولم تكن البرتغال الدولة الوحيدة صاحبة تلك المشاريع، بل أعقبتها إسبانيا وهولندا وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة والدنمارك وألمانيا القيصرية وإيطاليا. وقبيل انتهاء القرن التاسع عشر، وصل اليابانيون إليها ليشاركوا الأوروبيين والأمريكيين في عمليات النهب والاستباحة وتقسيم الصين وتجزئتها. وكانت دعاوى الغزاة هي الانفتاح وحرية التجارة والتبشير، وغير ذلك من الأقنعة والأكاذيب لتغطية الغاية الحقيقية.

لم يكن البحر وحده منفذ الغزاة إلى الصين، بل جاء الروس من البر ـ من شمال غرب الصين ـ أيضاً؛ إذ بدأ التوسع القيصري الروسي من أواخر القرن السادس عشر، وكان توجهه نحو الشرق لافتاً؛ فقد «ظهر الروس على نهر آمور عام ١٦٥٠، وقاموا بتحصين منطقة «البازين» بعد عام واحد. وبسبب ضعف الصين، فقد عقد الطرفان اتفاقية في عام ١٦٨٩، حصل الروس بواسطتها على امتيازات حدودية وتجارية... ثم تبعتها اتفاقيات أخرى»[٢٣]. كانت هذه المعاهدات كلها لصالح التوسع الروسي الذي امتد حتى وصل إلى المحيط الهادي في أقصى شرق سيبريا، واجتاز مضيق بيرينغ ليبلغ ألاسكا في أقصى شمال القارة الأمريكية.

كانت بعثات التبشير من أسباب الاحتكاك والتوتر بين الصين والإرساليات المسيحية منذ القرن السادس عشر؛ إذ واجه المبشرون الغربيون مقاومة عنيفة من الحكومة المركزية ومن السواد الأعظم من السكان. ولكن الجانب الأخطر والأسوأ في هذا الاحتكاك برز عندما وصل البريطانيون إلى كانتون وما حولها في جنوب الصين، بشكل بعثة دبلوماسية وتجار وسفن حربية وتجارية. وكان الشاي الصيني موضع احتكار شركة الهند الشرقية ـ شركة بريطانية ـ منذ ثمانينيات القرن الثامن عشر، ولكن نفوذ الإنكليز زاد مع مطلع القرن التاسع عشر، وترسخ أكثر فأكثر بعد أن خرجوا منتصرين على نابليون، فأصبح لبريطانيا الكلمة الأولى والأعلى في الصين وغيرها.

بعد الشاي الصيني جاء الأفيون المزروع في الهند. وقد كان لهذا المخدر

---

(٢٢) بانيكار، آسيا والسيطرة العربية، ص ٧٢.

(٢٣) *Britannica Encyclopaedia*, p. 355.

دور مهم في العلاقات بين الصين وبريطانيا، وكان السبب المباشر لحرب عدوانية شنتها بريطانيا على الصين في العام ١٨٣٩؛ إذ وجد المعتدون في هذه «البضاعة» وسيلة لتعديل الميزان التجاري، فكانوا يصدّرون الأفيون الهندي لبيعه في الأسواق الصينية، غير مبالين باحتجاجات بكين وممانعتها في تطوير هذه التجارة، لما لها من آثار اقتصادية مدمرة، ومن «تدهور جسدي وعقلي تعرض له المتعاطون». وانتقلت الصين إلى فرض الحظر على استيراد هذه المادة في أواخر ثلاثينيات القرن التاسع عشر، لما سبّبه هذا الاستيراد من نزفٍ لاحتياطي الصين من الفضة، كما صادرت الحكومة الصينية متاجر الأفيون وأغلقت المخازن التي تحفظه[٢٤]. فما كان من بريطانيا إلا أن أرسلت سفنها الحربية، التي راحت تقصف عدداً من الموانئ الصينية، ثم تم احتلال شنغهاي في حزيران/يونيو ١٨٤٢، واخترقت الخط المركزي العظيم لحياة الصين، وهو نهر يانغتسي، حيث توغلت السفن الإنكليزية ثم الأوروبية في هذا النهر مسافة ١٥٠٠ ميل في قلب البلاد، بادئة أسلوباً جديداً في التعامل هو «دبلوماسية سفن المدفعية»، إذ فتحت أنهار الصين أمام السفن لتقوم بالدورية والرقابة والتفتيش، وجرى فتح المدن أمام الأجانب ليمارسوا حرياتهم التامة في التجارة وإقامة المقار والهيئات والمتاجر والمؤسسات الدينية والخاصة، متمتعين بامتيازات راحت تزداد وتتسع»[٢٥].

انتهت حرب الأفيون الأولى بعد أن احتلت بريطانيا عاصمة الصين الجنوبية، نانكين، وعقدت مع الإمبراطورية الصينية معاهدة عُرفت باسم معاهدة نانكين في ٢٩ آب/أغسطس ١٨٤٢، تنازلت الصين بموجبها عن هونغ كونغ، وفتحت خمسة موانئ أمام التجار الإنكليز وبضائعهم، وأُرغمت على دفع غرامة باهظة بلغت ٢١ مليون دولار من الفضة تعويضاً عن «الأفيون الهندي» ـ اسماً، والبريطاني فعلاً ـ الذي أتلفته السلطات الصينية! ثم كانت حرب الأفيون الثانية في العام ١٨٥٧ بتعاون بريطاني ـ فرنسي، حيث هُزمت الصين، واحتُلّت عاصمتها بكين (العاصمة التاريخية والأساسية للإمبراطورية)، وفُرضت عليها معاهدة بكين الجائرة في العام ١٨٦٠.

ربما من المفيد أن نعرف حجم تجارة الأفيون لندرك الأساليب المنحطة

---

(٢٤) هاري ماجدوف، الإمبريالية: من عصر الاستعمار حتى اليوم (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨١)، ص ٥٧.

(٢٥) بانيكار، آسيا والسيطرة العربية، ص ١٨٥ ـ ١٨٦.

التي مارستها بريطانيا بشكل خاص: «أصبحت لشركة الهند الشرقية مصلحة ضخمة في توسيع هذه التجارة لغرضين: ملء خزائنها بالذهب في الهند، ودفع أثمان تجارتها بالصين. وفي الربع الأول من القرن التاسع عشر، أصبح بيع الأفيون على نطاق كبير أعظم الواردات الأوروبية ازدهاراً بالصين. وفي السنوات الست عشرة، من ١٨١٨ إلى ١٨٣٣، قفز الأفيون من ١٧ بالمئة إلى ٥٠ بالمئة من مجموع الواردات البريطانية في الصين»(*).

هكذا صار الأفيون مادة تجارية مهمة قاتلت بريطانيا من أجلها، وفرضتها على الصين لتشتريها ويستهلكها أولئك البؤساء من أبناء الشعب الصيني المقهور.

* * *

لم يكن النهب وحده هو ما ابتغاه البريطانيون وباقي الدول الأجنبية، بل كان وراء ذلك رغبة جامحة في إذلال الصين، وتمريغ كرامتها بالتراب كدولة كبيرة ومواطنين. وفي كتاب بانيكار وقائع لافتة عن أساليب الأوروبيين في إظهار احتقارهم للصينيين عموماً وللسلطة التي حوّلوها إلى «وكيلة لجباية الضرائب لتسديد ديون الأجانب والغرامات المفروضة على الصين». ومن أساليب الإنكليز في إذلال الصينيين «ممارساتهم المصممة على تحقير الصينيين»، التي أظهروها في معاملاتهم للأسرى ولمندوبي الإمبراطور الصيني عند التفاوض على عقد المعاهدات وعند توقيعها. ويلمس المرء ذلك أيضاً في الحوارات التي تُظهر الحقد والكراهية من خلال أعمال التخريب والإحراق بعد نهب محتويات القصور والأماكن الأثرية والتاريخية، وانتهاك المقدسات مراراً وتكراراً. وقد أحرقوا القصور الملكية في بكين ونانكين، ومراكز ومؤسسات عدة حملت معاني ورموزاً خاصة وتاريخية لها مكانها المميز في عقول الصينيين ونفوسهم. من مظاهر احتقار الإنكليز للصينيين وإذلالهم تبرز من خلال ما عرف باسم «تجارة الخنازير»، أي تجارة العمال: لأن الخنازير اسم أطلقه الأوروبيون على العمال الصينيين. ويشير بانيكار إلى بدء هذه التجارة منذ العام ١٨٤٧، حيث كان الآلاف من أولئك البؤساء يُنقلون على ظهور السفن، بصورة مخالفة للقانون، إلى المناجم والمزارع في المستعمرات ليحلوا مكان الأرقاء. وكانت

(*) المصدر نفسه، ص ١٢٧. وفي كتاب بانيكار تفاصيل محزنة ومروعة عن تجارة الأفيون في الصين (ص ١٢٨ ـ ١٣٩).

نسبة الوفيات بين ركاب هذا «الجحيم القائم» تصل إلى ٤٥ بالمئة أحياناً. وكان جمع العمال يتم بالإغواء والخطف، وقد بلغ قبل العام ١٨٦٣عدد الذين نُقلوا إلى سان فرانسيسكو وحدها ١٦٨,٤٧٠ صينياً. وكانت المستعمرات الإسبانية والبرتغالية، فضلاً عن أستراليا وكاليفورنيا، هي المناطق التي كانت تستقبل هؤلاء البؤساء»[٢٦].

يفيد أن نقتبس من باحثة أمريكية وضعت كتاباً عن «مؤسس جيش التحرير الوطني الصيني: المارشال تشوده»، حيث تقول «إن القوات المشتركة لتسع دول التي احتلت بكين عام ١٩٠٠ كان يقودها جنرال ألماني أعاد على جنوده أمر القيصر الألماني: «أن عليهم أن يزرعوا الرعب في قلوب الصينيين حتى لا يتجرأ أي أجنبي أبداً على رفع رأسه ثانية؛ وتم تنفيذ الأمر أو هكذا اعتقد الأجانب... فقد نهبت القوات الأجنبية الماهرة، بمعونة المدنيين الأجانب، بيوت الصينيين والقصور في بكين، وسطوا على لوحات زيتية وسجاد ومزهريات وأثاث وملابس، قبل أن يحرقوا المباني ويحولوها إلى رماد. وقتلوا ألوف الناس من جميع الأعمار ومن كلا الجنسين؛ وامتلأت آبار المدينة القديمة وبركها بجثث النساء والبنات اللواتي فضلن الموت على الاغتصاب أو اللاتي اغتُصبن فعلاً؛ ذلك أن حياة الصيني كانت أرخص من العشب»[٢٧]. أما الفقر والبؤس، فقد امتلأت بشأنهما كتب عدة سطّرها أوروبيون وأمريكيون عن أحوال المجتمع الصيني، وخاصة أحوال المرأة وما كانت تعانيه. والكثيرون منا يذكرون بعض هذه القصص، التي لعل أهمها قصة **الأرض الطيبة** للكاتبة الأمريكية بيرل بَك[٢٨]. لكن مؤسس الجيش الوطني الصيني تحدث عن حالة أسرته الفلاحية، ذاكراً أن «أمه حملت ١٣ طفلاً، ولكن ستة أولاد وبنتين ظلوا على قيد الحياة. وآخر خمسة أطفال تم إغراقهم عند الولادة لأننا كنا فقراء ولم نستطع إطعام كل هذه الأفواه»[٢٩].

* * *

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٩٥.

(٢٧) أغنس سميدلي، الطريق العظيم: حياة تشوده وعصره، ترجمة سامي مسلم (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢)، ص ٧٨.

(٢٨) Pearl S. Buck, *The Good Earth* (New York: Washington Square Press; Oprah's Book Club Edition, 2004).

(٢٩) سميدلي، المصدر نفسه، ص ٣٤.

كثيرة كانت المعاهدات التي عقدتها بريطانيا والدول الأوروبية، وكانت كلها هادفة إلى تأكيد امتيازات الأوروبيين، و«تقنين» النهب والسلب، أو توفير الوسائل «المنطقية» للالتفاف على القوانين التي منعت تجارة الأفيون أو نقل العمال الصينيين إلى ما وراء البحار. وإذا كانت معاهدة نانكين هي حجر الزاوية في صرح العلاقات الدولية الرهيب وغير الثابت في الوقت نفسه (تلك المرحلة التي تحكّمت في الصين مدة مئة عام)[٣٠]، فإن أحداث هذه المرحلة التي امتدت حتى الحرب العظمى (١٩١٤ ـ ١٩١٨) أكدت قدرة الأوروبيين على استخدام نظام المعاهدات في «ربط الأفعوان بالأغلال». وتم تحت ستارها تكوين نظام للاستغلال التوسعي لموارد الصين بصورة ثابتة.. وقد أُذلت تلك الإمبراطورية المتكبرة.. وأُنزلت منزلة العجز التام يوم كانت مناطق رايتها تختطف منها بهدوء تام، ويوم اقتسمت الدول فعلاً أراضيها الواسعة المترامية وجعلتها مناطق نفوذ... تلك قصة لا مثيل لها في التاريخ»[٣١].

إن هذا الاستغلال الأجنبي لم يكن ليتم لو كانت أوضاع الصين ـ على وحدتها الرسمية ـ سليمة ومعافاة. لقد كانت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بائسة، فانتخر جسم المجتمع، وهو ما سهّل على «الذئاب المتوحشة» القادمة من الخارج مهمتها الإجرامية، حيث «بلغ عدد الموانئ الصينية المفتوحة أمام السيطرة الأجنبية نحو تسعين ميناء مع بداية القرن العشرين... وفي حين احتفظت الحكومة الصينية بالسيادة الاسمية على هذه الموانئ، فإن السلطة الحقيقية كانت في يد قوى واحدة أو أكثر. ففي شنغهاي، مثلاً، كانت بريطانيا والولايات المتحدة تؤلفان بين مصالحها لتشكّلا «مستوطنة شنغهاي الدولية»[٣٢].

وعن هذه المنطقة (شنغهاي)، يقول بانيكار إنها «تطورت لتصبح دولة مدنية ذات سيادة مستقلة عن الصين، لا يسمح للشرطة الصينيين العمل بها... كذلك القضاء والقوانين الصينية غائبة تماماً، بل كان الصينيون يُمنعون من ارتياد أماكن عديدة، وإن فيها «أطول حانة في العالم»[٣٣].

ستبقى الصورة ناقصة إن نحن تجاهلنا حقيقة أساسية وهي أن هذا الشعب

(٣٠) بانيكار، آسيا والسيطرة العربية، ص ١٣٦.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٧٦.

(٣٢) ماجدوف، الإمبريالية: من عصر الاستعمار حتى اليوم، ص ٥٩.

(٣٣) بانيكار، المصدر نفسه، ص ١٨٤.

كان يقاوم ويقاتل، وأنه دفع الثمن غالياً جداً. فقد تواصلت الثورات الفلاحية والحروب الأهلية، وانتشرت الجمعيات السرية، وازدادت أعداد «عصابات النهب والسرقة» طوال عشرات بل مئات السنين، بسبب الفقر والجوع والظلم في الريف خاصة، فـ «الجوع كافر» كما قال العرب. من هنا، فإن تاريخ الصين عرف عدداً كبيراً من الثورات، ولكن أهمها كانت «ثورة زهرة اللوتس البيضاء ١٧٩٦ ـ ١٨٠٤»، ثم كانت «ثورة التايبنغ ـ أو مملكة السلام العظيم»، التي انفجرت في مقاطعة كوانغ تونغ في العام ١٨٥٢ وانتشر لهيبها في مقاطعات الجنوب، وخاصة في وادي نهر يانغتسي، أكبر أنهار الصين والأكثر خصوبة. واستولى الثائرون على العاصمة الجنوبية نانكين، وكان «السبب الرئيسي لفشلها هو الصراع الداخلي وخلافات قيادييها الكبار في نانكين، وباستعادة العاصمة من قِبلَ السلطة المركزية ومؤيديها من القوى المحلية المرتزقة الصينيين المزودين بأسلحة غربية قادهم ضباط أجانب في تموز/يوليو ١٨٦٤، كتبت نهاية واحدة من أكبر الحروب الأهلية في تاريخ العالم»(٣٤).

كم كلفت هذه الثورة الشعب الصيني؟ تقول الباحثة الأمريكية سميدلي، نقلاً عن المارشال الصيني الذي كتبت سيرته: «لقد قتل أعداء الشعب عشرين مليوناً من البشر. وتركوا الصين خراباً»(٣٥). لكن **الموسوعة البريطانية** تذكر أرقاماً أكثر كثيراً ممّا أوردتها الباحثة الأمريكية، إذ «إن تقديرات معاصرة» ـ كما تذكر الموسوعة ـ «عشرون إلى ثلاثين مليوناً من الضحايا هي بالتأكيد أقل من الرقم الحقيقي. . .، ولحق الخراب بصناعات هذه المناطق وزراعتها، ولم تستعد عافيتها حتى مع بداية القرن العشرين. . وتوالت الكوارث الطبيعية، فقد تسبب الجفاف في المقاطعات الشمالية في شانسي وهونان بصعاب كبيرة في ١٨٧٧ ـ ١٨٧٨ لتسعة ملايين إلى ١٣ مليون إنسان. . .»(٣٦). ثم انفجرت ثورة البوكسر بعد أن هزمت اليابان الصين في العام ١٨٩٤، وقامت انتفاضات واسعة انطلقت هذه المرة من بكين في ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٠٠، حيث حاصرت الجماهير الغاضبة البعثات الأجنبية ومراكز الشركات وأماكن الأجانب. ومن العاصمة انتشر العصيان إلى أنحاء واسعة في الريف. وجاءت ردة الفعل الدولية

(٣٤) *Britannica Encyclopaedia*, vol. 4, pp. 359-360.

(٣٥) سميدلي، الطريق العظيم: حياة تشوده وعصره، ص ٥١ ـ ٥٢.

(٣٦) *Britannica Encyclopaedia*, p. 361.

سريعة، فأُرسلت قوات تسع دول قادها الجنرال الألماني الآنف الذكر، وطالب الجنود بتحطيم الصينيين وتدميرهم حين احتل العاصمة. وعُقدت معاهدة جديدة هي «بروتوكول البوكسر»، حيث «فرض الأوروبيون شروطاً قاسية لصلح مهين، ودفع تعويضات باهظة تسددها الصين على أقساط حتى عام ١٩٤٠. وإلى هذه المعاهدة نستطيع أن ننسب المرارة المفرطة التي كانت تتصف بها علاقة الصينيين بالغرب أثناء السنوات الخمسين التالية..»[٣٧].

إن هذه الأحداث السود واستمرار التعسف الأجنبي والظلم الداخلي والعجز المالي المتواصل، وبالتالي ارتفاع نسبة الضرائب لسداد الديون والغرامات وجشع الإقطاعيين وفساد إدارة السلطة المركزية، كانت كلها وراء تدهور أوضاع المواطن العادي الذي تم اعتصاره بشكل وحشي، فدُفع إلى بيع كل ما يملك لسداد ما يطلبه ممثلو القصر الإمبراطوري والأجانب والملاّك الكبار، تاركاً الارض. ومن هنا هامت الملايين من الناس على وجوهها، وعُرف ما سمّي «قطعان الجائعين المشردين.. بعد أن أُجبر المسكين على أن يدفع أحياناً ما بين عشرة إلى عشرين ضعف الضريبة المقررة..»[٣٨].

* * *

لقد تمّت إحاطة الصين وتطويقها من مختلف الجهات، وتغلغل المستعمرون بمختلف ألوانهم ومؤسساتهم من الساحل إلى أعماق الداخل، خاصة «بعد أن تحول النشاط الغربي من التجارة إلى الاستثمار المالي، حيث بدأت مرحلة تصدير رأس المال، لأنه كان أكثر الأعمال ربحاً في الصين.» وكان الفرنسيون في الجنوب (يونان والمقاطعات الجنوبية الثلاث)، والبلجيكيون (في بكين وهانكاو)، والأمريكيون (في هانكاو وكانتون)، والروس (في منشوريا)، والبريطانيون (في وادي يانغتسي وتحت شعار شركة بريطانية ـ إيطالية في شانسي)، كان هؤلاء جميعاً يعملون في أثناء السنوات الثلاث الحاسمة ١٨٩٦ ـ ١٨٩٩ على توزيع الأراضي الصينية لتصبح تحت هيمنة مختلف الدول الأوروبية. وحتى ألمانيا، التي جاءت متأخرة، «صممت على أن تقتطع لنفسها «إمبراطورية» في جسم الصين... وراحت تلتمس الذريعة المأثورة البالية في مقتل اثنين من المبشرين على أيدي

---

(٣٧) بانيكار، آسيا والسيطرة العربية، ص ٢٠٤ ـ ٢١١.

(٣٨) *Britannica Encyclopaedia*, p. 365.

قطاع طرق، وأنزل الألمان جنودهم على شواطئ الصين، وطردوا الحامية الصينية من تسنجتاو واحتلوا الميناء. . .». وخلاصة الموقف، كما يقول بانيكار، «أن الصين في عام ١٨٩٩ لم تكن عاجزة خائفة فحسب، بل كانت أراضيها الوطنية التليدة مقسمة اقتساماً رسمياً بين هذه الدول»(٣٩). وعلينا أن لا ننسى دور اليابان، بعد أن وضعت يدها على كوريا بعد أن هزمت الصين في ١٨٩٤ ـ ١٨٩٥.

ولكن هل سكت الصينيون على هذه السياسات العدوانية؟ لم تكن الثورات وحركات العصيان وحدها هي سلاح الشعب ضد الأجانب، الذين اعتاد الصينيون على تسميتهم منذ قرون بـ «البرابرة»، بل انتفض الشعب الصيني مراراً ضد تلك السلطة المركزية المستبدة. ولعل الأهم هو أن المواطن العادي اكتسب خبرة ووعياً وسلوكاً تميز بالعداء لكل ما هو أجنبي، وللمبشرين الأوروبيين والمتنصرين الصينيين الذين جرت تسميتهم «الطبقة الثانية من البرابرة».

لم تكن مناصبة هؤلاء العداء والكراهية والاحتقار الأسلوب الوحيد الذي اتّبعه الصيني، بل كانت هناك مقاومة متزايدة للتبشير، والأهم هو لجوء المواطن العادي إلى المقاطعة لكل الإنتاج الأجنبي.

وكانت المعاهدات مع الأجنبي، بدءاً من معاهدة نانكين، قد فرضت على الصين استيراد البضائع والمنتجات الأجنبية. ولكن المقاطعة الشعبية حالت دون رواج تلك البضائع. وفشل البريطانيون في توزيع منتجاتهم فشلاً ذريعاً، وكانت النتيجة الإفلاس العام للشركات الأجنبية، وانتقال التجارة الأجنبية انتقالاً تاماً تقريباً إلى أيدي الوطنيين والمناطق غير المحتلة في كل ميناء من الموانئ. وكتب أحد القناصل الإنكليز، بعد خبرة عشر سنوات، تقريراً ورد فيه: «في ما عدا خدمنا، لم أر قط صينياً ممن يحصلون على خبزهم بعملهم اليومي، يرتدي ثوباً من القماش الطويل المقاطع الذي نصنعه»(٤٠). وطالب التجار الأجانب بأن تتدخل حكوماتهم بالقوة لـ «إجبار الصينيين على شراء البضائع البريطانية. .» وأخفق الحلم التجاري الأجنبي. وهكذا يبدو أن الكثيرين من المؤرخين كانوا محقين وصائبين في نظرتهم التحليلية حين رددوا: «أن االشيء الذي لم يقدّره السادة الأجانب حق قدره هو وطنية الشعب الصيني ومزاجه. فقد اشتعل الريف غضباً، وظهرت في الولايات

---

(٣٩) بانيكار، المصدر نفسه، ص ٢٠١ ـ ٢٠٤.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٩٣.

«البوكسر» (حركة القبضات المتآلفة) التي «كانت في جوهرها قومية وطنية... فكأنما اندلع الغضب من عقول الصينيين التي كانت تتقد وطنية، على الرغم من الدول التي كانت حسبت أنها عقول مظلمة لا تؤمن إلا بالخرافات»[٤١].

إن موجة العداء ذات النزعة الوطنية لم تبق قاصرة على الطبقات المحرومة والفقيرة، بل كان الأجانب يتهمون باستمرار الكثير من موظفي السلطة المركزية، وخاصة أولئك العاملين في الجمارك الصينية، بمعاداة الأوروبيين.

❊ ❊ ❊

كانت فترة ربع القرن التي تلت القضاء على ثورة التايبنغ «زمناً غنياً ومليئاً» بالعمل والجهد والمثابرة، من ذلك أن تلك المقاطعة التجارية الواسعة وعجز الأوروبيين عن توزيع بضائعهم وروح العمل الجاد لدى المواطنين، دفعت الأمور لتظهر طبقة من التجار الصينيين الذين «كادوا يحتكرون عملية التوزيع... وكان نمو هذه الطبقة التجارية القوية، لا في المناطق الساحلية فحسب، بل في وادي بانغتسي بأجمعه: كان ذلك انقلاباً اجتماعياً ذا أهمية عظمى..»[٤٢]. ولم يكن تزايد الوعي والمقاطعة الشعبية ونمو طبقة تجارية نشطة ومنافسة للأوروبيين وحدها من ظواهر أحداث الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، بل كانت هناك مجموعة كبيرة من العوامل الأساسية ساهمت مساهمة كبيرة في تخمير الأجواء الجديدة التي مهدت لإسقاط ذلك النظام الاستبدادي الفاسد.

فلقد ازداد التعليم، وانتشرت آلاف المدارس في المدن والمناطق الداخلية، وتأسست في العام ١٨٩٨ جامعة بكين، التي سيقدَّر لها أن تقوم بدور تاريخي خلال عقدين من تأسيسها. وقامت مصانع عدة في الموانئ والداخل، فنشأت طبقة متنورة من العمال، وانتشرت الأفكار الثورية. ومع تراكم آثار الكوارث والنكبات والهزائم، تولَّد شعور متزايد وعميق بالإذلال والمهانة. وكان أن نمت من ذلك كله روح ثائرة جديدة، وظهرت تنظيمات وهيئات جديدة كانت أكثر وعياً ومعرفة وتجربة من المجموعات الثورية التي

(٤١) المصدر نفسه، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ١٩٤.

عرفتها الصين في النصف الأول من القرن التاسع عشر، أو من مجموعات المثقفين من الماندارين، التي تعايشت مع النظام الإمبراطوري منذ قرون. وقد تميزت التنظيمات الجديدة بأن معظم مؤسسيها انحدروا من الطبقة الشعبية، وخاصة من الريف المعدم، فطرحت برامج جديدة للإصلاح، ولجأت إلى أساليب جديدة في الكفاح، وكان صن يات صن (١٨٦٦ ـ ١٩٢٤) هو نجم الموجة الجديدة الصاعدة.

طرح صن يات صن، الذي عُرف بأنه «أبو الحركة القومية الصينية»، شعارات «القومية الديمقراطية ورفاه المجتمع»، ونشط من داخل الصين، خاصة من مناطق كانتون، ومن خارج بلاده. وتبلورت التيارات الشعبية في المناطق المختلفة في منظمة «عصبة الصين الجديدة»، التي تبنّت برنامجاً كانت شعاراته تتلخص في: «لنطرد أسرة المانشو ـ الملكية الحاكمة ـ ولْنُعد بناء الأمة الصينية، ولْنُقم الجمهورية، ولْنحقق العدالة في ملكية الأرض»[٤٣]. ونجحت العصبة، بتأييد شعبي واسع، في إسقاط النظام الإمبراطوري في نيسان/أبريل ١٩١١، بعد أن دام في الصين عشرين قرناً، وأُعلنت الجمهورية، وانتُخب صن يات صن رئيساً مؤقتاً لها، لكن مكوثه رئيساً لم يطل كثيراً، ذلك أن القوى المحافظة بقيت فاعلة ومؤثرة، على الرغم من سقوط «النظام القديم».

نشبت الحرب العظمى، ووجدت اليابان فيها فرصة ثمينة لانشغال الدول الأوروبية في ذلك الصراع الدامي والبعيد عنها. فكان أن تقدمت في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩١٥ من الحكومة الصينية بطلب سري جداً تضمن ٢١ بنداً استهدفت «تأكيد سبق المصالح اليابانية في الصين على طول الزمان، وإلى الاحتفاظ بمقاطعات معيّنة.. كمناطق خاصة للنفوذ الياباني، وإلى وضع منشوريا ومنغوليا الشرقية الداخلية تحت حماية اليابان الخاصة ولضمان الهيمنة على الإدارة البوليسية بالمناطق عن طريق الإدارة المشتركة... إلى غير ذلك»[٤٤]، أي إن اليابان كانت تطالب بتوفير نوع من الوصاية أو السيطرة على الصين. ولكن حكومتها «أبدت عزماً وثباتاً غير متوقَّعين» لفترة من الزمن، ثم استسلمت السلطات الصينية لنصائح بريطانيا بأن تقبل مطالب اليابان، ذلك أن

---

(٤٣) Wu Yu-chang, *Recollections of the Revolution of 1911: A Great Democratic Revolution of China*, 4th ed. (Beijing: Foreign Language Press, 1981), p. 16.

(٤٤) بانيكار، المصدر نفسه، ص ٢٩٢.

تناقض مصالح الدول الأجنبية أتاح لليابان أن تفرض التسوية التي ترضيها، فوقَّعت المعاهدتين والمذكرات المتبادلة في ٢٥ أيار/مايو ١٩١٥، لكن ذلك التراجع المخزي دفع مختلف المؤسسات الشعبية والمنظمات إلى اتخاذ موقف رافض بشكل جماعي، معتبرة تلك المعاهدات غير ملزمة لبلادها. وبقيت تلك المعاهدات موضع خلاف مستمر بين الصين واليابان مدة زادت على عشرين عاماً.

في مؤتمر السلام في فرساي، نجحت اليابان في الاحتفاظ بكل ما احتلته من مقاطعات صينية كانت ألمانيا القيصرية قد استولت عليها قبل نشوب الحرب العظمى. وفي ٣ أيار/مايو ١٩١٩، انطلقت من جامعة بكين تظاهرات طلابية تحولت إلى حركة شعبية واسعة شملت معظم مدن الصين، حيث رفضت الجماهير التي قادتها منظمات طلابية جميع المعاهدات الظالمة. وخلال هذه الأحداث، التي أدت فيها جامعة بكين ـ بأساتذتها وطلابها ـ دوراً سياسياً بارزاً، عُرفت «حركة الرابع من أيار»، التي انبثقت منها حركة سياسية تاريخية برئاسة صن يات صن ضمّت قوى سياسية واجتماعية مختلفة، في جبهة وطنية عريضة تحت راية الحزب الوطني (كومنتانغ). وأدرك الزعيم الكبير أهمية التحالف مع روسيا البلشفية، فشجع الحزب الشيوعي الصيني، الذي تأسس في العام ١٩٢١، على الانضمام إلى هذا التحالف الوطني الكبير. ونجح في تحالفه مع البلاشفة، فاستدعى خبراء من روسيا ليساعدوا في البناء السياسي والعسكري. وبعد وفاته، تولّى الماريشال شان كاي شيك قيادة الكومنتانغ.

كان لغياب صن دور مهم في اختلال التوازن السياسي في الجبهة الوطنية الواسعة التي ترأسها؛ فبموته برزت استقطابات حادة بين القوى المحافظة التي التفّت حول الماريشال والقوى التقدمية التي قادها الحزب الشيوعي. وفي العام ١٩٢٧، تحول شان كاي شيك إلى ضرب الشيوعيين بتشجيع ظاهر من أصحاب المصارف وكبار الملاّك والضباط، فشهدت مدن مثل شنغهاي ونانكين وكانتون مذابح كبرى قُتل فيها آلاف الشيوعيين وأنصارهم وقيادات الحركة العمالية. وانفتحت أبواب مرحلة دامية مروعة في الصين المعاصرة؛ إذ انفجرت حرب أهلية استمرت حتى أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٩، حين استولى الحزب الشيوعي على السلطة في الصين. لكن الحرب الأهلية الطويلة شهدت هدنة نسبية قبيل اندفاعة اليابان في غزوتها الكبيرة في تموز/يوليو ١٩٣٧. واستمرت هذه الهدنة المترجرجة حتى انهزمت اليابان في نهاية الحرب العالمية الثانية في

آب/أغسطس ١٩٤٥. لكن هذه الحرب الأهلية استؤنفت بشدة، حيث وقفت الولايات المتحدة علناً إلى جانب الكومنتانغ. لكن ذلك الدعم لم يحل دون هزيمة الحزب الوطني وانتصار الشيوعي انتصاراً كاملاً.

* * *

وبعد، طال الكلام عن التجربة الصينية، ذلك أن في التاريخ الصيني القديم والحديث إنجازات وأعمالاً عظيمة تكاد تصل إلى حد المعجزات، التي تؤكد عراقة هذا الشعب وقدراته الهائلة، وعبقرية كثيرين من أبنائه.

لن نتحدث عن «السور العظيم»، الذي بدئ إنشاؤه قبل الميلاد بأربعة قرون، وتواصل البناء وتجدد عقوداً وعقوداً من السنين. وامتد هذا الجدار الضخم آلاف الكيلومترات لحماية الصين من الغزاة الشماليين. ولن نطرح هنا ما سجّله الصينيون من اكتشافات واختراعات، لكن من المفيد أن نقف عند ظواهر معيّنة في الكفاح الصيني المعاصر.

في تلك البلاد، التي عرف شعبها ذلك «الاستبداد الشرقي» وجور المستعمرين وظلمهم، خرجت الطليعة تسعى إلى إيجاد طريق الخلاص. وإذا كان تحرير الصين وتوحيدها قد تحققا بنضال الجماهير وبقيادة الحزب الشيوعي، فإن الإنصاف يقتضي أن نذكر أن البرجوازية، ممثّلة بـ «عصبة الصين الثورية» ثم الحزب الوطني (كومنتانغ)، أدّت دوراً مهماً في مرحلة معيّنة زادت على عشر سنوات، مع بداية الحرب العظمى. وبقي للحزب الوطني دور أساسي في مقاومة الأجانب، ومحاولاته لتحديث البلاد وتطويرها، حتى انقلبت قيادة الكومنتانغ على الحزب الشيوعي في نيسان/أبريل ١٩٢٧، لتبدأ حرب أهلية قد تكون الأكثر تكلفة في تاريخ الإنسانية؛ إذ سقط حوالى ٣٥ ـ ٤٠ مليون قتيل، بالإضافة إلى ما لحق بالصين من خراب ودمار واسعين.

تميزت النخبة المثقفة ـ وكان الماركسيون من أبرز فصائلها، وكان رئيس جامعة بكين هو مؤسس الحزب الشيوعي في العام ١٩٢١ ـ بكونها واقعية وعقلانية؛ إذ تأثروا بقراءاتهم الواسعة والمعمّقة، ووصلتهم أصداء الثورة البلشفية ونداءات لينين لشعوب آسيا، وتابعوا نجاح تلك التجربة البلشفية ووصول الشيوعيين الروس إلى السلطة، لكنهم لم يأخذوا تلك الأفكار والممارسات كما وصلتهم، ولم يقوموا بتقليدها واستنساخها.

لقد درسوا تلك الأفكار الماركسية وطوروها لتناسب الواقع الصيني، ووجدوا أن الماركسية الأوروبية التي تقوم على اعتماد الطبقة العاملة لإحداث التغيير الكبير لا تفيدهم عملياً، ذلك أن الفلاحين هم أكثر الطبقات الشعبية تعرضاً للظلم والاستغلال، وهم الأكثر عدداً بما لا يقارن بغيرهم من الطبقات في الصين، والأهم أنهم وجدوا أن ليس في بلادهم طبقة عاملة كتلك التي ظهرت في أوروبا مع الثورة الصناعية، فكان لا بد من تكريس الدور الثوري للفلاحين. بالإضافة إلى ذلك، وجد الماركسيون الصينيون أنه إذا كانت «الطبقة» هي الأساس في فهم مسيرة المجتمع في أوروبا، فإنه كان لـ «الأمة الصينية» جذور عميقة في التاريخ لم تتوافر لمعظم شعوب أوروبا. وبالتالي، ركز الصينيون وشددوا على أهمية دور «الأمة»، من دون أن يتجاهلوا فكرة الطبقة والعامل الاقتصادي ووسائل الإنتاج وعلاقات الإنتاج. ومن هنا استطاعوا فهم الماركسية وتطويرها وهضمها، وعرفوا كيف يستنبتون من تلك البذور الزرع المثمر للثورة الكبرى، محدّدين للثورة هدفين: «محاربة الإمبريالية والإقطاع. . . مؤكدين أن «للبقاء الوطني» الأولوية. . . وعليه، يجب توجيه النضال ضد الإمبرياليين، حتى لو كان الثمن هو التخلّي عن النضال الداخلي بشأن مسألة الأرض، وأن الصراعات الطبقية يمكن أن تتسامى ـ وبالتأكيد لن تكون مرضية ـ من دون الحل الناجح للنضال ضد اليابان»(٤٥)؛ بكلمة أخرى، تُعطى الأولوية في الصراع لمحاربة الإمبريالية، ويؤجَّل الكفاح ضد الإقطاع إن تطلّب النضال ذلك.

«لم يكن الشيوعيون الصينيون مفكرين عمليين فقط، بل جسّدوا الالتزام المبدئي والأخلاقي أيضاً، فعانوا وتعذبوا وضحوا وأمضوا سنوات طويلة جداً يعيشون بين الفلاحين، وتعامل الحزبيون والمقاتلون مع أبناء الريف وفق مبادئ قاسية صارمة بقصد كسب محبة الفلاحين وتوفير حياة أفضل لهم»(٤٦).

وفي تجسيد الصدق والالتزام والأمانة في النضال، يقف المرء أمام صلابة الشيوعيين وصمودهم تجاه «حملات التطويق والإبادة الثماني»، وشجاعتهم أيام المسيرة الكبرى، وقفة إعجاب وتقدير واحترام لا حدود لها.

كان أول طرفي الحرب الضروس في الصين حكومة الصين الوطنية، ومقرها

---

(٤٥) Edgar Snow, *Red Star Over China: The Classic Account of the Birth of Chinese Communism* (New York: Grove Press, 1944).

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٧٦.

في نانكين، ولديها مؤسسات وأجهزة ودعم خارجي مع جيش كبير يقوده الماريشال شان كاي شيك المصمم على إبادة الشيوعيين، و«كان الطرف الثاني مجموعة من الشباب الشيوعيين راحوا منذ العام ١٩٢٨ ـ بعد أن رفعوا العلم الأحمر على جبل منفرد في مقاطعة جنوبية ـ يعملون على بناء جيش تألفت نواته من مئات من الشباب أشباه الجياع وذي الثياب الرثة، لكنهم كانوا ثوريين مصممين، فأنشأوا جيشاً من عشرات الألوف من العمال والفلاحين، بحيث أصبح في العام ١٩٣٠ منافساً جدياً لحكومة نانكين، وتلقى هجومها الواسع»[٤٧].

وتتابعت حملات التطويق والإبادة ضد السلطة السوفياتية التي أقامها الشيوعيون في العديد من المناطق، خاصة في الجنوب. ولم تكن تلك الحملات العسكرية نزهات عسكرية، بل كانت حروباً حقيقية تقاتلت فيها جيوش زاد تعداد كل طرف على بضع مئات الألوف من المقاتلين. ففي الحملة الخامسة، عبأت حكومة نانكين قوة بلغ حجمها ٩٠٠ ألف جندي، وراحت تهاجم منطقتي كيانغسي وفوكين. وكان لدى شان كاي شيك موارد ضخمة وتجهيزات فنية واحتياطي غير محدود من خارج الصين، وأسلحة الحرب الميكانيكية، وقوات جوية حديثة بلغ عدد طائراتها ٤٠٠ طائرة عسكرية صالحة للقتال. أما الشيوعيون، فقد حشدوا ١٨٠ ألف جندي، وقرابة ٢٠٠ ألف من الأنصار، ولكن القوة النارية لهذا الحشد كانت أقل من ١٠٠ ألف بندقية، وبلا مدفعية ثقيلة، وبعتاد وذخيرة قليلة.

بدأ الهجوم في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٣، وبقيت المعارك والاشتباكات دائرةمدة سنة، أي حتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٤. وقُتل أو قضى جوعاً قرابة مليون إنسان خلال عملية استعادة منطقة كيانغسي السوفياتية[٤٨].

كانت الحملة الخامسة أكبر الحملات، وقد خطط لها، بشكل أساسي، الخبراء الألمان، وعلى الأخص الجنرال فون فالكن هاوزن. وبرغم أن هذه الحملة لم تحقق هدفها الأساسي ـ وهو تصفية القوة الشيوعية وإبادتها ـ فإن نتائجها الأخرى كانت مؤثرة جداً؛ إذ استنفدت هذه الحملة قواهم، واضطروا إلى إخلاء كثير من المناطق السوفياتية في جنوب الصين. ولذلك، قررت القيادة

(٤٧) المصدر نفسه، ص ١٨٩.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٩٠ ـ ١٩٣.

السياسية والعسكرية للجيش الأحمر أن تقوم بعملية انسحاب ونقل مقار القوة الحمراء الأساسية إلى قواعد جديدة. وفي ١٦تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٤، بدأت «المسيرة الطويلة» التي رأى كثير من المؤرخين والعسكريين أنها فاقت حملة هنيبعل الشهيرة، وبزّت عملية تراجع «الجيش العظيم» الذي قاده نابليون بعد أن فشل في احتلال موسكو في العام ١٨١٢، حيث انسحب من العاصمة الروسية عبر تلك الأراضي الشاسعة في شتاء قاس بارد جداً ليعود بما تبقى من جيشه إلى فرنسا.

بدأت المسيرة وكان عدد القوات التي تلقت أمراً بالانسحاب من منطقة كيانغي ٩٠ ألف جندي. وقد قطعت هذه الفرق خلال ٣٦٨ يوماً مسافة ١٠ آلاف كم سيراً على الأقدام في ظل ظروف قاسية وصعبة جداً، حيث واجهتها مشاكل التموين والماء وحمل الذخيرة وتضليل الطائرات المعادية. وقد عبرت هذه الكتائب أعلى جبال الصين وأعرض أنهارها، مثل نهر يانغتسي، واجتازت مناطق جرداء قاحلة. وفي إحصاءات الجيش الأحمر عن تلك المسيرة أرقام لافتة من قبيل أن الكتائب أمضت ٢٣٥ يوماً في السير نهاراً و١٨ يوماً في السير الليلي، وجرت في أيام كثيرة معارك واشتباكات مع قوات معادية، بحيث إنه حين وصلت القوات الحمراء إلى قاعدتها الجديدة في منطقة شانسي (شمال الصين) في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٥، لم ينج من تلك القوات إلا ٢٠ ألفاً، وكان بين هؤلاء قادة الثورة ماو تسي تونغ وتشوده، قائد الجيش الأحمر، وشو إن لاي، مسؤول الاتصالات السياسية الذي أصبح رئيساً لحكومة الصين الشعبية بعد النصر الكبير الذي حققه الحزب الشيوعي الصيني في ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٩.

حققت هذه المسيرة الإنجازات الأكبر من مشاريع الثورة في محاربة الإمبريالية والإقطاعية؛ ففي كل منطقة وصلت القوات الحمراء إليها، كانت العناصر السياسية تقوم بدورها التثقيفي، وبتوعية الجماهير وتعبئتها، وإنشاء منظمات حزبية ولجان وهيئات شعبية، والأهم هو أن هذه العناصر كانت تقوم بطرد الإقطاعيين المتعاونين مع اليابانيين أو مع سلطات نانكين، وبتوزيع أراضيهم على الفلاحين بإشراف منظمات فلاحية خاصة. و«أما في الأقاليم التي تسكنها أقليات، مثل أرض اللولو المستقلة، فكانت عناصر حزبية متخصصة بشؤون هذه المناطق أو على صلة ببعض أبنائها تقوم بالتبشير بالغد الجديد، وبأن الشيوعيين يعملون على تأمين حقوق هذه المجموعات وتوفير حكم ذاتي

لها، وتوفير حكم عادل ويدرس هؤلاء مسألة الأرض وتوزيعها»[٤٩].

لقد كان من نتائج احتكاك القوات الحمراء بالجماهير، خلال مسيرتها الطويلة، أن انتشرت أفكار الثورة بين عشرات الملايين من السكان، وتعلّم البسطاء من الناس ما يجب أن يتعلموه من حقوقهم وواجباتهم. وكسبت الثورة عطف الملايين من أبناء الريف والكادحين وفقراء المدن بسبب التعامل الجيد الذي أبداه الحمر، والتعاون الإيجابي الطيب بين السلطة الثورية والجماهير. وكانت تلك الملايين تعاني الكثير من مظالم حكم نانكين وحلفائهم من الإقطاعيين وأمراء الحرب والبيروقراطيين.

هكذا، تحولت التراجعات، بل الهزائم العسكرية، إلى انتصارات سياسية؛ إذ اطلعت الجماهير على الفوارق الكبيرة والعميقة بين النظامين، فالتفّت حول السلطة السوفياتية والجيش الأحمر والحزب الشيوعي الصيني، نابذة حكومة نانكين وقائدها الماريشال شان كاي شيك، الذي ترك الصين في أيلول/ سبتمبر ١٩٤٩ هارباً مع حكومته إلى جزيرة فورموزا، حيث كانت القوات الأمريكية تتولى حماية المهزومين، وأقام الماريشال هناك ما يسمّى «حكومة الصين الوطنية».

سادساً: التجربة الهندية

إن الهند، في حقيقة تكوينها وطبيعتها، أقرب إلى أن تكون قارة أو شبه قارة، ذلك أن حجمها السكاني كبير جداً؛ فهي الآن الدولة الثانية، بعد الصين، من حيث عدد السكان. وتذكر الموسوعة البريطانية أن عدد الهنود بلغ ٥٥٠ مليون نسمة في العام ١٩٧١، وأن مساحتها تبلغ ٣,٢٦٨,٠٩٠ كم^2. والأهم أن السكان يزدادون بنسبة ٢,٣ بالمئة، أي أن هناك ١٣ مليون فم جديد ينضاف إلى السكان[٥٠]. وتشير أرقام متأخرة، في التسعينيات، إلى أن عدد سكان الهند زاد على ٩٠٠ مليون نسمة، وليس الحجم والسكان وحدهما وراء تلك النظرة، بل إن في تلك البلاد تشكيلة واسعة جداً من الأعراق واللغات والأديان والطبقات والطوائف. وضمّت الهند مناطق متباينة جداً من التكوينات الجغرافية، فمن جبال وهضاب إلى سهول خصبة واسعة جداً، إلى أنهار عظيمة وأمطار موسمية غزيرة ومناطق شديدة الجفاف إلى جانب صحارى قاحلة. وفي

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣.

(٥٠) *Britannica Encyclopaedia*, vol. 9, p. 276.

هذه البلاد يجد المرء الفوارق الكبيرة في التقاليد والعادات وأساليب الحياة والألبسة والاتجاهات الفكرية، وفوارق اجتماعية كبيرة بين غنى فاحش وفقر مدقع. وبرغم ذلك كله، فقد قدمت هذه «المجموعات» الهندية واحدة من ثلاث حضارات قديمة إلى جانب الحضارتين العربية الإسلامية والصينية. وهي حضارة تعود إلى قرون عدة قبل الميلاد، انطلقت من وادي نهر الأندس. وعرفت الهند اهتماماً خاصاً من جانب معظم شعوب العالم، خاصة من المنطقة العربية وأوروبا منذ قديم الزمان، إذ ازدهرت تجارتها الغنية مع آسيا العربية ومصر واليونان والرومان. واشتهرت الهند بمنتجاتها الكثيرة والنادرة، وزراعاتها المتنوعة، وحرفها وصناعاتها المتطورة، نسبياً. ولكن «اهتمام الأوروبيين ازداد بها ازدياداً عظيماً بعد الحروب الصليبية، خاصة عند تجار البندقية وجنوة»[٥١].

في الهند مجموعة كبيرة من الأديان، منها المحلي، كالهندوسية التي هي الأضخم من حيث عدد أتباعها الذين يشكلون نحو ٨٣ بالمئة من سكان الهند، إلى جانب الديانة اليانية[*] وعدد أتباعها أقل من ٠,٥ بالمئة، ثم البوذية (٠,٧٥ بالمئة)، ثم السيخ (٢ بالمئة). وهناك أديان جاءت من خارج الهند، كالإسلام الذي يمثّل عدد أتباعه ١١ بالمئة، ثم المسيحية (٣ بالمئة). أما اليهود، فعددهم قليل جداً، وكذلك أتباع الزرادشتية. وقد جاءت الديانة الأخيرة من فارس في الفترة ٧٠٠ ـ ٨٠٠ ميلادية، بعد وصول الإسلام إلى بلاد فارس، إذ غادر كثير من الزرادشتيين إلى الهند، واستقروا فيها، ويُعرفون حتى اليم باسم «يارسي»[٥٢].

تعاني الهند انقسامات عمودية وأفقية؛ فالهندوسية (دين الأغلبية) أدت دوراً توحيدياً في مواجهة القوى الخارجية، لكنها في الوقت نفسه تركت انقسامات طائفية واجتماعية بسبب تكوينها التراتبي ذي الطبقات الأربع، ومنها «المنبوذون» (قطاع واسع من الهندوس) وهم طبقة بائسة من أكثر القطاعات عذاباً ومعاناة، إلى جانب المرأة الهندوسية. وكانت هناك تقاليد بالية، بل سيئة، متوارثة تدعو إلى حرق الأرملة، وإلى قتل الأطفال، وتقديس حيوانات معيّنة... إلخ. لكنها

---

(٥١) بانيكار، آسيا والسيطرة العربية، ص ١٩.

(*) «Jainism»: «دين هندي نشأ في القرن السادس ق. م.، قوامه تحرير الروح بالمعرفة والإيمان وحسن السلوك». انظر: منير البعلبكي، قاموس المورد: إنكليزي ـ عربي، ط ٢ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٦)، ص ٤٨٨.

(٥٢) *Britannica Encyclopaedia*, vol. 9, p. 286.

إلى زوال بفضل التقدم الذي تشهده الهند. ومن المفيد جداً أن نعرف أن في الهندوسية مبادئ وأفكاراً نبيلة ورائعة، تدعو، كسائر الأديان، إلى الزهد والتنسك وعدم العنف، ولكن نظام الطبقات فيها عزّز، ولزمن طويل، اتجاه الانقسامات بين الهنود.

في الهند مجموعات بشرية عدة ذات لغات مختلفة وتقاليد متباينة، «وكان فيها أكثر من ٣٦٠ وحدة سياسية في القرن الثامن عشر، وكانت هذه الوحدات مثل أجزاء حية من «لعبة مكسورة» لكنها تشكّل، على رغم تعقيداتها، وحدتها الخاصة. . هي المجتمع الهندي الذي انقسم إلى طبقات اجتماعية ومجموعات دينية وطائفية منغلقة على نفسها. . . وكثيراً ما استدعى بعض أطراف هذا المجتمع قوى خارجية غير مرحَّب بها، لتتدخل وتهزم جاراً مكروهاً. . . لقد فضل هؤلاء الأجانب أن يُهزم منافس يحكمهم على أن يحكمهم أحد الجيران. . ومن هنا، كثيراً ما كانت الذكريات التاريخية الطويلة عاملاً كابحاً مثلما يمكن أن تكون عاملاً ملهماً»(٥٣).

بالتالي، قد يثار تساؤل محق تماماً حول علاقة «تجربة الهند في التحرر الوطني» بالفكرة القومية، حيث لا تشكّل العوامل المعروفة بكونها عناصر ومقومات القومية (كما للغة والتاريخ. . .) في الهند مثل هذا الأمر بسبب ما يلاحَظ من تعدديات وخلافات، إن لم تكن متصارعة ومتعادية بصورة دائمة، فإنها مفتقدة الانسجام والتماسك والوحدة لمرحلة طويلة.

في الواقع إن السؤال وارد. ولكن حركة التحرر الهندية اعتمدت كثيراً على «وحدة المجتمع» عبر عشرات القرون، رغم ما كان بين الأديان المختلفة، بل حتى ضمن الهندوسية نفسها، من تناقضات. وقد واجهت هذه «الحركة التوحيدية» خصومها بفكرة «الوطنية» و«هندية البلاد وحضارتها القديمة»، و«استمرارية الاقتصاد المتكامل عبر قرون متطاولة». وفي مرحلة تالية، واجه الهنود أعداءهم بالإصلاح الديني الهندوسي ليتكيف ويتلاءم مع الأفكار الجديدة، ثم بالديمقراطية والمساواة. وأخيراً، نجحت الهند، حتى الآن، في أن تخوض «تجربة أمة قيد التكوين والبناء» وصمدت بتجربتها الديمقراطية الحديثة هذه، في حين انهارت تجارب واعدة كالتجربة السوفياتية وتجربة

---

(٥٣) *Britannica Encyclopaedia*, vol. 9, p. 402.

يوغسلافيا الاتحادية وتجربة تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية، حيث كان النظام فيها يعتمد على الحزب الواحد.

ولْنعُد إلى التجربة الهندية.

وصل فاسكو دي غاما البرتغالي إلى الشاطئ الغربي من الهند في ٢٧ أيار/مايو ١٤٩٨، «وليس ثمة أدنى ريب في أن وصوله يسجل نقطة تحول في تاريخ الهند وأوروبا...»[٥٤]. ووجد البرتغاليون في الهنود ـ من أتباع الديانة الهندوسية ـ حلفاء مميزين، لما كان بين الطرفين من عداء مشترك شديد ضد الإسلام، ذلك «أنه كان هناك صراع طويل بين الإسلام والهندوسية في الأرخبيل ـ إندونيسيا ـ والملايو..»[٥٥]. كما أن عداء سكان شبه جزيرة إيبيريا ـ أي الإسبان والبرتغاليين ـ للعرب المسلمين كان أمراً معروفاً. وتعزز موقف البرتغاليين في المحيط الهندي بهزيمة العرب في الأندلس وضعفهم في المشرق.

مع البرتغاليين جاءت أسلحة جديدة وأفكار جديدة في عالم البحار. فقبل ظهورهم لم يكن العرب والهنود يعرفون القتال البحري؛ إذ كان حكام تلك البلاد يستخدمون السفن لحماية الشواطئ، والقضاء على القراصنة، ونقل الجنود وحراستهم عبر البحار في حالة الحرب، حيث كانت السفن تقوم بنقل القوات لتحارب في بر أعدائها. لم تكن الحرب البحرية معروفة ولم تكن السفن مسلحة، ولم تكن فكرة «السيادة على البحر» معروفة عند العرب والهنود، بل كان الأخيرون يسيطرون على المضائق الضيقة فقط[٥٦]. وعليه، جاء البرتغاليون بقوانين جديدة خاصة بهم، واستمر الأوروبيون على الخط نفسه، فقد «مارس البرتغاليون حقهم في مصادرة جميع بضائع من يخوضون البحار بدون إذن منهم... ثم يحرقون السفن ببحارتها وركابها. ويحظر إخراج أي عربي من هذه السفن». ومن الأمور اللافتة التبرير الذي طرحه الأوروبيون وهو: «هناك حق عام للناس جميعاً بأن يمخروا عباب البحار. ونحن في أوروبا نعترف بالحقوق التي يمسكها الغير علينا، ولكن ذلك الحق لا يتجاوز قارة أوروبا. ومن ثم من حق البرتغاليين، كسادة، مصادرة جميع من يخوضون البحار بدون إذن منهم»[٥٧].

(٥٤) بانيكار، آسيا والسيطرة العربية، ص ١٩.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٣١ ـ ٣٢.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٤٠ ـ ٤١.

على أية حال، كانت معركة ديو (١٥٠٩) حاسمة وفاصلة بتأكيد السيطرة البرتغالية على المحيط الهندي، بعد أن هُزمت سفن أسطول مصر المملوكي مع حلفائه من بعض المقاطعات الإسلامية الهندية. وكان البوكرك ـ الملاح البرتغالي الشهير ـ قائد السفن البرتغالية في تلك المعركة التي فتحت الطريق الأوروبي نحو آسيا.

الهند في خيال الغرب منذ القِدم، «وكانت تجارة الأفاوية مع الشرق من أعظم العوامل الدافعة في التاريخ، كما أنها كانت تدر على التجار أعظم الأرباح بوصفها سلعاً يشتد عليها الطلب من الناس جميعاً. . . ولم يكن في الإمكان الحصول عليها من الموانئ الهندية إلا عن طريق الأراضي التي يتحكم المسلمون فيها. . .»[٥٨]، وذلك قبل أن يكتشف طريق جنوب أفريقيا. وهكذا تلاقت المصالح التجارية والعقيدة الدينية والسياسية (العداء للعرب والمسلمين) وروح الغزو والمغامرة، التي عُرف بها البرتغاليون؛ ألم يكن شعارهم: «الكثلكة والغزو والتجارة»؟

لجأ الأوروبيون في كثير من المناطق التي استعمروها إلى إقامة شركات تولّت عمليات استغلال تلك البلاد، واستثمار خيراتها، واحتكار تجارتها. ومر معنا في «التجربة الصينية» الدور البشع الذي قامت به شركة الهند الشرقية في احتكار الشاي، ثم فرضها على الصين شراء الأفيون المزروع في مزارعها في الهند. ولم تكن بريطانيا وحدها في استخدام مثل تلك الشركات، بل كانت هناك مثيلاتها في فرنسا وهولندا وغيرهما.

كانت شركة الهند الشرقية الواجهة الأساسية التي تولت وضع يد بريطانيا على الهند، إضافة إلى مئات التجار والمغامرين الإنكليز. فما هي خلفية هذه الشركة الإنكليزية؟

في النصف الأول من القرن الثامن عشر، كانت هناك شركة تجارية إنكليزية توفّر ربحاً سنوياً ثابتاً لمساهميها، بحدود ٨ ـ ١٠ بالمئة، وتعطي موظفيها ثروة متواضعة من خلال إدارتها لتجارة خاصة بهؤلاء الموظفين، مع وجود مخاطر كبيرة للصحة والحياة في تلك البلاد الآسيوية البعيدة ـ الهند ـ كما تقول **الموسوعة البريطانية**[٥٩]. لكن الأمور تطورت بحيث راح أولئك الموظفون يجنون

---

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٥٩) *Britannica Encyclopaedia*, vol. 9, p. 398.

ثروات طائلة، مدمرين اقتصاد البلاد بسبب عمليات النهب الواسعة. وعُرف عن العائدين إلى بريطانيا من أولئك الموظفين بأنهم «أصبحوا نموذجاً للتباهي والتفاخر». كانت منطقة البنغال (كلكتا ومدراس وموانئ أخرى في تلك المنطقة الغنية) هي الساحة الأولى التي نزل فيها الإنكليز، وتولّت شركة الهند الشرقية مشاريع وضع اليد والتحكم في المنطقة وسكانها. وطبيعي أن تنشأ خلافات مع السكان والسلطة المحلية، فوقعت في ٢٣ حزيران/ يونيو ١٧٥٧ معركة بلاسي بين حاكم البنغال سراج الدولة وجيش الشركة الإنكليزية، التي كانت قد نجحت في شراء بعض أعوان الحاكم. ولمع اسم كلايف، مندوب الشركة، الذي قام بدور بارز في ترسيخ النفوذ البريطاني هناك. وفي العام ١٧٦٤، هُزم البنغاليون في معركة باكسار الحاسمة، وفتحت الطريق واسعة لتسقط البنغال بكاملها في أيدي البريطانيين. وتحولت هذه الشركة إلى هيئة سياسية مؤثرة في الحياة في بريطانيا لأنها أصبحت تحكم دولة شرقية كبيرة وغنية جداً.

في نهاية الحروب النابليونية (١٨١٥)، بدأ عهد جديد؛ إذ زالت المخاوف من المنافسة الفرنسية في آسيا وشمال القارة الأمريكية، وقوى التيار السياسي الداعي لإتمام سيطرة بريطانيا على الهند، خاصة أن الثورة الصناعية التي انطلقت من بريطانيا زادتها قوة على قوة، كما أن قواتها كانت قد نجحت في مقاتلة قوة الماراثا وسحقها في معركة آساي في العام ١٨٠٣. فما هي دولة الماراثا هذه؟

يقول بانيكار «إن الماراثا، وهم شعب هندي يسكنون مناطق واسعة في غرب الهند وينتشرون من منطقة بومباي حتى دلهي، أسسوا في منتصف القرن الثامن عشر إمبراطورية قوية. وكانت تدار إدارة مركزية من يونا ويسيطرون على جميع أجزائها. وكانت هذه الولاية في ذلك الحين القوة الوطنية السياسية المحركة في بلاد الهند، التي كانت تحركها ـ كما أشار إلى ذلك الدوق ولنغتون ـ روح من الوطنية والقومية، كما وتسترشد في أثناء نصف قرن آخر بسياسة الحفاظ على كل ما هو قومي. ولم تكن إمبراطورية الماراثا قد أخذت حتى آنذاك تعد التجار النازلين في بومباي ومدراس وكلكتا منافسين لإمبراطورية الهندوستان، وكان قصارى اهتمامها في ذلك الوقت شد الأجزاء التي فتحتها (بملوا ووسط الهند)، والاستيلاء على ميراث المغول ـ المسلمين ـ ومع ذلك، فإن من الشائق أن نلحظ أن قوة الماراثا هي التي تحدد بريطانيا ليس فقط في العام ١٨٠٣ ولا في العام ١٨١٨ بل أيضاً في العام ١٨٥٨، وذلك لأن نوع التنظيم والقدرة العسكرية

والتوجيه السياسي التي تجلت في الجانب الهندي أثناء حرب ١٨٥٧ ـ ١٨٥٨ كان مصدرها الماراثا. . .»[٦٠]. ولم يكن في الهند غير الماراثا قوة أو سلطة سياسية تستثير من حولها مشاعر الولاء والطاعة. كما كان هناك صراع بين أمراء المسلمين وقوادهم، الأمر الذي سهّل على الإنكليز التدخل والعمل على ترسيخ نفوذهم. ففي العام ١٨١٨ أصبحت شركة الهند الشرقية هي السلطة العليا في الهند، وحدث تحول مهم، حيث أصبح وضع البلاد يحمل اسم «إمبراطورية الهند البريطانية» بعد أن كانت لسنوات «الإمبراطورية البريطانية في الهند». وتوسع نفوذ هذه الشركة، فـ «صارت تملك بصفه مباشرة وادي الكيخ حتى دلهي وموطن الماراثا والمنطقة الساحلية المطلة على البحر العربي». كما نظمت حملة الأفغان الأولى ١٨٣٨ ـ ١٨٤٢ ونجحت في سحق إمبراطورية السيخ. «وهكذا استطاع البريطانيون في مدى مئة سنة أن يؤسسوا بحد السيف سلطتهم، لا ينازعهم فيها منازع من السند إلى براهما بوترا ومن الهملايا إلى رأس قومورين». . . وتركت ممالك وإمارات تحولت جميعاً إلى أقاليم تابعة ومعزولة إحداها عن الأخرى، ولا قوة لها بمفردها إزاء سلطان البريطانيين. . . وكان أن راحت الشركة تشرع في بناء نظام إداري عصري وموحد. .»[٦١]، كما قامت الشركة بتنظيم سياسة بريطانيا نحو الصين وبورما والخليج العربي وعدن.

في ١٠ أيار/مايو ١٨٥٧، أعلن الجنود الهنود العصيان في منطقة ميروت قرب دلهي، فانقضّوا على ضباطهم الإنكليز وقتلوهم، وقاموا بتحرير مجموعة من زملائهم كان الإنكليز قد وضعوهم في السجن. ثم اتجهوا إلى دلهي، حيث التحقت بهم الحامية هناك، وأعلنوا الإمبراطور المسلم في دلهي قائداً لهم، فتوافر لهم ـ كما تذكر **الموسوعة البريطانية**[٦٢] ـ «جيش وقضية وقائد وطني تولّى زعامة المسلمين والهنود. . .»، فكانت هي الحرب الاستقلالية الأولى. وكانت هذه الثورة الكبيرة التي شبت في ١٨٥٧ ـ ١٨٥٨ «محاولة يائسة تولّت زعامتها الطبقات الحاكمة السابقة، التي وجدت نفسها مجردة من أملاكها، محرومة من كل ما كان لها من سلطان. .»، كما يقول بانيكار[٦٣]. ولكن

(٦٠) بانيكار، المصدر نفسه، ص ٩١ ـ ٩٨.
(٦١) المصدر نفسه، ص ١٠٦ ـ ١٠٧.
(٦٢) *Britannica Encyclopaedia*, vol. 9, p. 406.
(٦٣) بانيكار، المصدر نفسه، ص ١٤٩.

الإنكليز استطاعوا إخماد الثورة بعد قتال دامَ ١٥ شهراً. وكانت «الزفرة الأخيرة في نظام بالٍ يلفظ آخر أنفاسه..»، ولكن العلم البريطاني الذي رفرف على بقاع الهند لم يطل بقاؤه بعد هذه الثورة إلا تسعين عاماً؛ فقد انسحب الإنكليز من الهند في العام ١٩٤٧ لتطوى صفحة سوداء من صفحات الاستعمار لبلد آسيوي عظيم. فماذا جرى في هذه العقود التسعة؟

بعد فشل الثورة الهندية في تحقيق هدفها بطرد البريطانيين، اضطرت الدولة المستعمرة، بعد نجاحها، إلى إعادة النظر في إدارة هذه البلاد، فاتخذت سلسلة من الإجراءات التشريعية والسياسية والاقتصادية التي تركت آثارها الخفية والبعيدة على مسيرة الهند ونهضتها. يقول نهرو في إحدى رسائله إلى ابنته أنديرا بتاريخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٢ عن «الحكومة البريطانية في الهند»، كيف كانت وكيف سلكت:

«كانت هناك أولاً شركة الهند الشرقية، وكان يقف وراءها البرلمان البريطاني. وبعد الثورة الكبرى في العام ١٨٥٨، تسلّم البرلمان البريطاني زمام الأمور، ثم الملك الإنكليزي، أو بالأحرى الملكة التي أصبحت إمبراطورة الهند. وقد كان في الهند حاكم عام أصبح نائب الملك، وتحته حشد كبير من الموظفين. وقُسمت الهند ـ كما هي الآن تقريباً ـ إلى ولايات ومقاطعات. وكانت ألوية خاضعة لحكام هنود المفروض أنهم شبه مستقلين، ولكن الواقع أنهم كانوا من دون استقلال بالمرة. وكان في كل ولاية مقيم بريطاني له السلطة العامة على الإدارة. ولم تكن تهمّه الإصلاحات الداخلية أو سوء الإدارة في الولاية لأن همّه الأوحد تعزيز النفوذ البريطاني. وكانت الولايات تشغل ثلث الهند. أما الثلثان الآخران، فقد كانا تحت حكم البريطانيين مباشرة.. ودعي هذا الجزء الأخير بالهند البريطانية، وكان جميع الموظفين الكبار من الإنكليز، إلا في المدة الأخيرة عندما تسرب إليها بعض الهنود. ولكن النفوذ ظل بريطانياً حتى اليوم. وكان هؤلاء الموظفون ـ باستثناء العسكريين ـ أعضاء في ما يُعرف بالجهاز المدني الهندي الذي كان يحكم الهند بأسرها»[٦٤].

ويكرر نهرو عدم اهتمام هذا الجهاز بمصالح الهند وشعبها، رغم وجود

---

(٦٤) جواهر لآل نهرو، لمحات من تاريخ العالم، ط ٢ (بيروت: منشورات المكتب التجاري، ١٩٥٧)، ص ١٢٢.

رجال شرفاء في صفوفه، ذلك «أن هذا الجهاز المدني كان خادماً لمصالح بريطانيا المادية، وأهم هذه المصالح استغلال الهند. . . كما أنه أهمل ما من شأنه رفع مستوى الشعب، كالتعليم والصحة والنظافة والمستشفيات. . . وحتى مدارس القرية زالت من الوجود»[٦٥].

لكن حاجات البريطانيين المتزايدة وتطورات أوضاع الهند وتوسع نشاطات حكومة الهند البريطانية خارج أراضي المستعمرة، كل ذلك فرض ضرورة توفير موظفين صغار وكتبة، فأُنشئت مدارس وكليات لتخريج عناصر للجهاز البيروقراطي المتنامي، و«ظل هذا هو الهدف من التعليم في الهند. وكانت البنغال أول المناطق الهندية التي اهتم البريطانيون بفتح المدارس فيها».

دفعت حاجات البريطانيين لـ «حماية الهند» إلى التوجه إلى تجنيد أبناء الهند، فاختاروا جنودهم للجيش الهندي من أبناء الأقليات والطوائف، مهملين أبناء الأكثرية من الهندوس، ومستفيدين من تجربتهم في أحداث ١٨٥٧ ـ ١٨٥٨، فعملوا على «تحصين» جنود الجيش من «عدوى الأفكار السياسية»، كما حالوا دون وصول الهنود إلى مرتبة الضباط لسنوات طويلة؛ إذ ظل الضباط بريطانيين فقط. لكن الأحداث أرغمتهم بعد أعوام عدة على ترفيع الهنود إلى رتب دنيا ووسطى بعد أن استنفدت حاجات العمل العسكري إلى ضباط هنود. وبرغم حرص الإنكليز على «حماية» الهنود من التفاعلات السياسية والحيلولة دون وعيهم الوطني، فقد أكدت الأحداث القادمة أنه ليس من السهل إقفال أبواب الحرية أمام الشعب لآماد طويلة.

حاول البريطانيون كثيراً إبقاء الهند بلداً زراعياً، والوقوف في وجه قيام صناعة هندية، ففرضوا ضرائب وتشريعات عدة لوقف التوجه نحو الصناعة، لكنهم فشلوا، فبدأت بعض الصناعات تدخل منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، و«بدأت صناعة القنب برأس مال بريطاني. وقد ساعد قيام السكك الحديد على تقدم الصناعة، فقامت بعد العام ١٨٨٢ معامل القطن برأس مال أغلبه هندي في بومباي وأحمد أباد. وقامت بعد ذلك صناعة التعدين. . . ونمت مع التطور الصناعي طبقة من العمال المشتغلين في مصانع المدن»[٦٦].

---

(٦٥) المصدر نفسه، ص ١٢٣.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ١٢٠ ـ ١٢١.

وتوسعت صناعة النسيج حتى راحت تزاحم صناعة لانكشير على أسواق الهند.

كانت السكك الحديد من العوامل الأساسية التي أدت دوراً في إيجاد نوع من «التواصل الاجتماعي والوطني في الهند». واستهدف البريطانيون من التوسع في هذا المجال توفير تسهيلات وخدمات بنيوية لاقتصاد الهند، وحفظ الأمن العسكري، لكن السكك الحديد أفادت الحركة الوطنية الهندية، وزادت في وعي الجماهير. واللافت أنه كان في العام ١٨٦٩ خطوط حديد ممتدة خمسة آلاف ميل، ثم أصبحت ٢٥ ألف ميل في العام ١٩٠٠، وارتفع الرقم إلى ٣٥ ألف ميل في العام ١٩١٤، كما تذكر **الموسوعة البريطانية**[٦٧].

كان لحركة الإصلاح الديني الهندوسي دور كبير في النهضة التي قامت في الهند منذ القرن التاسع عشر؛ فقد كانت، في رأي بانيكار[٦٨]، «من أعظم حركات العصر، وهي حركة تتبوأ، بما أوتيت من ضخامة وأهمية بعيدة المدى، مكانها بين مصاف أعظم تطورات التاريخ الحديث حيوية. ولما كان ذلك الإصلاح عملية بطيئة، حدثت تحت جناح النفوذ البريطاني ولم تكن ظاهرة على الدوام لأعين الأجانب، فإن الناس لم ينتبهوا إلى هذا الإصلاح حتى هذه الساعة. وهناك سبب آخر لعدم إدراك الناس له، على الرغم من أهميته الهائلة، هو أنه بحكم طبيعته حركة داخلية لا مساس لها ولا تأثير في الأحداث الخارجية. على أن استقلال الهند وانبثاقها إلى جو العالم العصري ما كانا ليتمّا لولا التكيفات البطيئة الأساسية التي حدثت بين طيات الهندوسية في مدى مئة من السنين». وكان رام موهان روي (١٧٧٢ ـ ١٨٣٣) زعيم تلك الحركة الإصلاحية، ويمكن أن يسمّى أبا الإصلاح الهندوسي.

❊ ❊ ❊

مع انتشار التعليم، و«تهنيد» قطاعات أساسية في المجتمع والدولة، وظهور الصناعات المختلفة وترابط مختلف المناطق بشبكة سكك حديد، وحركة الإصلاح الهندوسية، إضافة إلى وجود قلة صغيرة من البريطانيين من ذوي الاتجاهات الليبرالية الذين رأوا سوء التصرفات الاستعمارية واستغلال الإنكليز للجماهير في الهند. . . كل هذه العوامل دفعت مجموعة من مثقفي

---

(٦٧) *Britannica Encyclopaedia*, vol. 9, p. 410.

(٦٨) بانيكار، آسيا والسيطرة العربية، ص ٣٣١.

الطبقة الوسطى الناشئة إلى تأسيس المؤتمر الوطني الهندي في بومباي، وعقد اجتماعه الأول في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٨٨٥. وبلغ عدد الحاضرين ٧٣، وتشكلت العضوية من ٥٤ هندوسياً، وهم جميعاً من طبقة البراهما، واثنين من المسلمين، والباقي من الياني والبارسيين، وكان أكثر من نصفهم محامين والباقون صحافيين ومن رجال الأعمال وملاّك أراض وأساتذة جامعيين. وترأس المؤتمر محام من البنغال.

في الواقع، كان عقد المؤتمر الوطني حدثاً تاريخياً، وبداية مهمة جداً في النضال الوطني، وتحولاً كبيراً في المسيرة النهضوية؛ ذلك أن هذا التنظيم السياسي كان[69] «النواة للتجمع الأول للهند الجديدة... فقد كانوا نخبة صاعدة من الطبقة الوسطى ممّن كرسوا جهودهم للعمل السياسي والاحتجاج نيابة عن أمة قيد التشكيل، لِما أصاب بلادهم من ظلم واستغلال..». والأكثر من هذا هو أن المؤتمر «كان مؤشراً على ظهور القومية في الهند البريطانية في القرن التاسع عشر كمنافسة وردّة فعل ضد وحدة السياسة البريطانية على الهند وانتشار المفاهيم الغربية... وكان هناك رافدان قوميان مضطربان يتدفقان تحت ذلك السطح الرسمي الهادي للإدارة البريطانية، أولهما، وهو الأكبر، مثّل أكثرية من الهنود وأدى في النهاية إلى ولادة الهند، ثم الأصغر الذي مثّل المسلمين، واكتسب هيكله التنظيمي بتأسيس العصبة الإسلامية في العام ١٩٠٦ وأدى إلى قيام باكستان»[70].

هذه الدعوة السياسية المطالبة بالإصلاح، وبمشاركة شعبية أوسع في إدارة شؤون الهند، من هُم دعاتها ومؤسسوها؟

جاء في مراجعة لكتاب مفكر هندي كتب عن الفكر القومي والعالم الاستعماري «أن التجربة الوطنية في الهند انتهجت طريقاً جديداً للتحرر. فلقد بدأ العالم الثالث رحلة البحث عن الذات في أعماق تاريخه وتراثه وصولاً إلى الركائز الأيديولوجية الخاصة بهذه القومية أو تلك. وتبلورت هذه النظرية الهندية عبر ثلاثة رموز فكرية سياسية، كان الرمز الأول لهذه الأيديولوجية القومية المفكر الهندي بانكيم شاندرا (١٨٣٨ ـ ١٨٩٤)، الذي يُعتبر بحق الأب

(٦٩) *Britannica Encyclopaedia*, p. 412.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٤١٢.

الروحي للفكر القومي الهندي. وعلى غرار المفكرين الإصلاحيين، بدأ شاندرا يبحث عن أصل الداء لهذا الضعف الذي أصاب أمته، وجعلها أمة مستضعفة مغلوبة على أمرها؛ فقد بدأ بتفنيد المزاعم الغربية عن افتقار الأمة الهندية إلى القوة والشجاعة؛ فالقضية ـ في رأيه ـ أبعد من ذلك، فهناك، حسب اعتقاده، سببان رئيسيان وراء تخلّف الهند وضعفها:

أولهما افتقار الهنود إلى الرغبة الجادة في التحرر. ويعتبر شاندرا تاريخ الهند مجرد سلسلة من الصراعات بين ملوك وأمراء، بعيدة كل البعد عن المشاركة الجماهيرية لتلك الصراعات. ولا نستطيع القول إن الأمة الهندية هُزمت في تلك المعارك، لأنها لم تشارك أصلاً فيها، فلم تكن في يوم ما طرفاً فاعلاً في هذه الأحداث.

والثاني كثرة الانقسامات الطائفية والدينية داخل المجتمع الهندي الواحد. والسبب في خضوع الهند ليس افتقارها إلى القوة «المادية»، كما يقولون، بل إلى القوة الفكرية والثقافية. ثم جاء المفكر الثاني غاندي ليكمل ما بدأه شاندرا، محاولاً الإجابة عن السؤال نفسه: لماذا الهند أمة مستضعفة؟ ويضع اللوم على الضعف الهندي وليس على الغزاة؛ فـ «الانكليز»، في رأي غاندي، لم يستولوا على الهند، بل «نحن قدمناها لهم بتمزقنا وصراعاتنا الداخلية التي أنهكت قوانا وجعلتنا أمة مغلوبة على أمرها». وكان الرمز الثالث نهرو «الذي كان أقل تطرفاً من شاندرا في آرائه التراثية والأصولية، كما كان أكثر عمقاً وبُعداً عن روحانيات غاندي ونزعاته العاطفية. لقد كان نهرو أول من ربط بين القضايا السياسية والاقتصادية للمجتمع الهندي. فإن لم تكن الأهداف السياسية واضحة وحاسمة في أذهان الجماهير، فإن أية محاولة إصلاحية لن يكتب لها النجاح وسيكون مصيرها الفشل»[٧١].

قام حزب المؤتمر الوطني بدور تاريخي أساسي في خلاص الهند من الاستعمار، وبقي يقود الكفاح الوطني طوال هذه السنوات، وتسلم السلطة من المحتلين في آب/أغسطس ١٩٤٧، وقاد الحكومة الهندية مدة زادت على خمسين سنة. ولكن الحزب مرّ بفترات صعبة خلال سنوات نضاله ضد

(٧١) جمال وردة، «عرض وتعليق على كتاب الشهر: «الفكر القومي والعالم الاستعماري»،» العربي (الكويت) (أيار/مايو ١٩٨٧)، ص ١٨٧ ـ ١٨٩.

بريطانيا، وبرزت في صفوفه تناقضات بحكم تكوينه كجبهة وطنية عريقة تضم قطاعاً واسعاً من القوى المناهضة للإمبريالية، ولكنه استطاع أن يتغلب على تلك المصاعب التي واجهت الحزب.

كان تقسيم البنغال في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٠٥، بقرار من نائب الملك البريطاني، من أهم الأحداث في تاريخ الهند الحديث بعد ثورة ١٨٥٧. وكان سكان البنغال يبلغون ٨٥ مليون نسمة، فعمد الإنكليز إلى تقسيم المقاطعة إلى قسمين، شرقي وغربي، بطريقة خبيثة ماكرة، بحيث جعلوا الهندوس يشكّلون أقلية في القسمين. ولم يسكت الهنود، بل ردّوا بالمقاطعة الشعبية الشاملة، فقرر السكان تلبية دعوة حزب المؤتمر بالتخلي عن الألبسة البريطانية والعودة إلى أزيائهم القديمة، كما أُحرقت كميات كبيرة من الإنتاج البريطاني، واتسعت المقاطعة لتشمل الكبريت والحديد، فانتعشت الصناعات الوطنية وتوسعت، كما قامت صناعات جديدة لقطاعات عدة. وممّا لا ريب فيه أنه كان لحملات المقاطعة الشعبية للبضائع البريطانية دور كبير في نمو الصناعات الوطنية. وشكل الصناعيون الهنود دعماً كبيراً لحزب المؤتمر والحركة الوطنية الهندية. ولم تكن المقاطعة وحدها سلاح الشعب الهندي، بل تناولت الهيئات والمؤسسات الشعبية المختلفة لإقامة معاهد وكليات للتعليم العالي في مناطق عدة من الهند، وارتفعت الأصوات وتزايدت المطالبة بالحكم الذاتي.

في العام ١٩٠٧، انقسم حزب المؤتمر إلى جناحين، فقاد تيلاك المتطرفين، وطالب ورفاقه أن تتسع المقاطعة لتشمل العمل الحكومي، وأن يستخدم العنف الذي أصبح مطلباً واسعاً، واتّهم جناح المعتدلين الذي ترأسه غوخال بخيانة الوطن الأم. وبلغ العنف ذروته في الأعوام ١٩٠٨ ـ ١٩١٠. وفي العام ١٩١٠، جاء نائب جديد للملك فألغى قرار تقسيم البنغال، وأعاد وحدة هذه المقاطعة. وفي العام ١٩١١، أصبحت دلهي عاصمة الهند بدلاً من كلكتا. هذا وقد استمر انقسام الحزب تسع سنوات، كما أمضى تيلاك سنوات عدة في السجون البريطانية، إلى أن استعاد حريته في العام ١٩١٤. ومن المفيد أن يشار إلى أن العنف في الهند وصل في العام ١٩١٢ إلى حد أن أحد المتطرفين ألقى قنبلة على نائب الملك البريطاني، فأُصيب الأخير بجروح. وتزايدت أساليب القمع شراسة وحدّة لضرب المقاومة الوطنية، لكنها زادت حزب المؤتمر قوة، إذ عاد إلى وحدته بعد انقسام دام بضع سنوات.

وانفجرت الحرب العظمى، وكانت بريطانيا تعتمد اعتماداً كبيراً في قوتها وقدراتها على الهند. وأيد حزب المؤتمر بريطانيا في حربها ضد ألمانيا القيصرية، ولكن المسلمين الهنود لم يرتاحوا إلى موقف حزب المؤتمر؛ ذلك أنهم كانوا متعاطفين مع السلطنة العثمانية، الدولة الإسلامية الأكبر وحامية الحرمين الشريفين.

وقد شاركت الهند في هذه الحرب بـ ٣٠٠ ألف جندي أُرسلوا إلى جبهات القتال في المشرق العربي وفي الجبهة الغربية في فرنسا. وقُتل منهم ١٠٠ ألف. ويوم أُعلنت الهدنة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨، كان هناك أكثر من مليون هندي نُقلوا إلى ما وراء البحار ليحاربوا، أو ليقدموا خدمات غير قتالية، «كما قدمت الهند منتجات وحبوباً وأغذية بلغت قيمتها مئات الملايين من الجنيهات خُصصت لمساعدة بريطانيا في هذه الحرب العالمية»(٧٢).

لقد تحملت الهند تكاليف الحرب الباهظة، وتوقع الهنود أن يلقى هذا الموقف الصدى المرجو بأن تتحسن معاملة بريطانيا للجماهير الهندية.

* * *

توقّع الهنود أن تكون أوضاع بلادهم أفضل بعد الحرب، ذلك «لأن الشرق بأكمله كانت تغمره يقظة جديدة» (كما قال نهرو)، ولكن الأمور اتخذت اتجاهاً آخر؛ إذ تراجعت الأوضاع الاقتصادية كثيراً، وهو ما أدّى إلى زيادة السخط الشعبي الذي لف جميع السكان من مختلف أديانهم، بل «إن المسلمين الهنود كانت ثورتهم على بريطانيا أشد، لدخولها الحرب ضد تركيا، وما بدا من محاولاتها الاستيلاء على جزيرة العرب وبلاد الشرق الأدنى وما فيها من مدن مقدسة، مثل مكة والمدينة والقدس»(٧٣).

وبدلاً من أن تقدم بريطانيا مزيداً من الحرية، لجأت إلى المزيد من القمع والكبت، فأصدرت مجموعتين من التشريعات الأسوأ، الأمر الذي دفع الجماهير إلى مقاومتها، وأطلقت عليها اسم «القوانين السوداء». وإذا كان هذا العام ١٩١٩واحداً من نقاط التحول الكبرى في تاريخ القومية الهندية بسبب

(٧٢) *Britannica Encyclopaedia*, pp. 416-417.

(٧٣) أحمد بهاء الدين، رسائل نهرو إلى أنديرا (القاهرة: دار الهلال، ١٩٦٦)، ص ١٤٩.

الأحداث الكبرى التي شهدها، ومنها بروز القيادة الملهمة لغاندي، فإنه «أظهر بشكل مكشوف أحسن ما في الإدارة البريطانية وأسوأه، بما سنّته من قوانين، وما مارسته من إجراءات، بحيث خاب آمال الهنود ـ حرفياً ـ بشكل نهائي بحكامهم البريطانيين»(٧٤).

كان من أحداث هذا العام إقدام السلطات البريطانية على قمع التظاهرات الشعبية المسالمة؛ «فالعالم كله يعرف قصة المذبحة التي جرت في ١٣ نيسان/ أبريل ١٩١٩ في أرمستار، حيث سقط الألوف من القتلى في تلك المصيدة التي نُصبت بحيث لا ينجو منها أحد. لقد أصبح اسم أرمستار قريناً في أذهاننا لكلمة مذبحة. ولم تكن المذبحة الوحيدة أو الأكثر بشاعة التي حدثت في البنجاب»(٧٥). وقد ذكرت **الموسوعة البريطانية**(٧٦) أن عدد الذين سقطوا من الهنود المدنيين ٤٠٠ قتيل و١٢٠٠ جريح، بينما ذكر نهرو أن القتلى في تلك المدينة كانوا بالآلاف.

في ذلك العام، عُقد الاجتماع السنوي لحزب المؤتمر، فبرزت فيه شخصية غاندي الذي طرح خطته النضالية الجديدة، التي قدّر لها أن تبقى استراتيجية النضال الهندي إلى أن طُرد الإنكليز من الهند في صيف العام ١٩٤٧. من كان غاندي؟ وما هي خطته؟

خلال سنوات الحرب العظمى، كان غاندي مقيماً في جنوب أفريقيا، وقد أبعدته الحكومة العنصرية في ذلك البلد بسبب نشاطه في الدفاع عن المظلومين. وبرز بعد نهاية الحرب بنشاطه في حزب المؤتمر الوطني الهندي، فقدّم في الاجتماع السنوي «البرنامج الخاص بعدم التعاون». وكانت خطته التي رسمها «خطة سلمية تماماً تقوم على عدم العنف»، وتتلخص برفض التعاون مع الحكومة في إدارتها واستغلالها للهند بأية صورة من الصور. وكانت الخطة تقضي بأن تبدأ المقاطعة ببعض الصور البسيطة، مثل رفض الألقاب والمناصب الرسمية المعطاة من الحكومة الأجنبية، ومقاطعة المحاكم، سواء من جانب المحامين أو من جانب المتقاضين، وكذلك مقاطعة المدارس والكليات

(٧٤) Denis Judo, *Jawaher Lal Nehru* (London: 9PC Books, 1993), p. 8.

(٧٥) بهاء الدين، المصدر نفسه، ص ١٣٥.

(٧٦) *Britannica Encyclopaedia*, p. 417.

الحكومية. ثم امتدت المقاطعة بعد ذلك إلى الخدمة العسكرية ودفع الضرائب. وكان للحركة جانب بنّاء، أو إيجابي، أول بنوده اقتناء المغازل اليدوية واستعمالها في غزل الأقمشة، وتكوين هيئات التحكيم الأهلية لتحل محل المحاكم في الفصل في المنازعات. وكان في البرنامج بندان مهمان: **الأول** هو التآخي والوحدة بين الهندوس والمسلمين، **والثاني** هو رفع الحاجز الذي يفصل المنبوذين و«يقضي بعدم لمسهم أو مشاركتهم الطعام»[٧٧].

ونجح غاندي وزملاؤه في إدخال تعديل على القانون الأساسي للحزب، بحيث أصبحت عضويته مفتوحة للجميع. وكان هذا التوجه جديداً لم يتقبله الأعضاء القدامى، باستثناء موتيلال نهرو، والد نهرو المعروف بأنه من قادة المؤتمر الوطني، بالإضافة إلى جماهير الهند من الهندوس والمسلمين.

كانت الدعوة جديدة لكنها ثورية إلى أبعد حدود الإمكان: «المقاطعة وعدم التعاون». وكانت هذه الآراء مناقضة لخط العنف الذي عُرف به جناح المتطرفين. وقد دافع غاندي ورفاقه عن التوجه الجديد، منتقدين فكرة العمل المسلح والإرهاب الفردي، ومؤكدين «أن حركة عدم التعاون هذه حركة سلمية تماماً، لكنها ليست كما يتصورها البعض، مجرد «عدم مقاومة».؛ إنها نوع صارم عنيف من المقاومة لكنها مقاومة بغير عنف. إنها ثورة سلمية وحرب هي أكثر أنواع الحروب تحضراً، وسلاح قادر على إلحاق الضرر ببنيان الدولة إلى أقصى الحدود. ولم تتوقف الدعوة عند إعلانها بل إن «كل الأنظار اتجهت إلى الكفاح الحقيقي الذي أخذ ينتشر في المدن والقرى. ولأول مرة في تاريخ الهند ذهب كثيرون من العمال من أعضاء المؤتمر إلى القرى يكوّنون فيها «مؤتمرات صغيرة» لإيقاظ الوعي السياسي عند الفلاحين»[٧٨].

هذا وقد عُرف عن غاندي بساطته الشديدة وزهده وتنسكه، ولكنه «رغم ما أظهره من صفات روحية وتأملية، كان... في الأساس رجل عمل، منهمكاً إلى أقصى الحدود بالنضال، ونشيطاً مع دافع كبير للسيطرة على الأحداث وتشكيلها. ومن المهم أن نعرف أنه كثيراً ما أكد أن الله لا يظهر كشخص بل يظهر في العمل». ومن هنا جاءت كلمة نهرو بحقه من أنه «كان الصوت الجديد

(٧٧) بهاء الدين، المصدر نفسه، ص ١٥٥ ـ ١٥٦.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ١٥٩.

الذي قدم لنا سياسة العمل لا سياسة الكلام»[79]. ومن هنا صدقت توقعات غاندي من أنه «إذا ما طردت البضائع البريطانية من الهند، فإن البريطانيين أنفسهم سيرغمون على اللحاق بتلك البضائع»[80]. على هذا النهج من النضال السلمي، سار الكفاح الوطني طوال العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين. وكانت قواعد حزب المؤتمر تزداد وتتوسع في المدن والقرى الهندية، فترسخت حركة عدم التعاون وانتشر العصيان المدني. ودخل ألوف من قادة حزب المؤتمر وقواعده السجون البريطانية، وتعرضوا للمعاناة والقمع. ولكن النضال استمر، فقد كانت الطريق واضحة. وتراجع البريطانيون، وفاوضوا حزب المؤتمر. وفي كل لقاء للتفاوض مع الإنكليز، كان غاندي يتميز بين رفاقه بلباسه القطني البسيط المصنوع بالغزل اليدوي، سواء في الهند أو في بريطانيا. وكان سلاح غاندي عدم التعاون، كما كان الصيام سلاحاً ماضياً لديه حين تتأزم الأمور في الجهة الداخلية سواء بين الهندوس والمسلمين أو بين صفوف رفاقه. وكانت حصيلة السنوات التقدم للكفاح الهندي والتراجع لقوى المستعمرين.

انفجرت الحرب العالمية الثانية، ووقف المؤتمر مؤيداً للحلفاء ضد الفاشية، لكن مطالب الهند بقيت في المقام الأول على جدول أعمال النضال. وشارك الهنود في الحرب، التي أرسلت الحكومة البريطانية خلالها أحد وزرائها (ستافورد كريبس) ليفاوض قادة المؤتمر في ربيع العام ١٩٤٢. والمعروف أن كريبس كان من وزراء حزب العمال، شريك حزب المحافظين في حكومة الحرب التي كان يترأسها الاستعماري المعروف ونستون تشرشل.

كان بين الحزبين خلاف حول قضايا أساسية، منها مستقبل الحكم البريطاني في الهند. أما السبب الأساسي وراء قبول تشرشل وحزبه بمفاوضة حزب المؤتمر الوطني، فيرجع إلى تدهور الأوضاع العسكرية للجيوش البريطانية في جميع ميادين القتال، وخاصة في الشرق الأقصى، حيث وصل اليابانيون إلى أبواب الهند، بعد أن احتلوا بورما في آذار/مارس ١٩٤٢، علاوة على أن كفة الألمان في الصحراء الغربية وأوروبا كانت راجحة بشكل ظاهر. وكان موقف السوفيات ـ الحليف الأساسي لبريطانيا والولايات المتحدة ـ سيئاً جداً. ولهذا، كان تبرير تشرشل في إيفاد الوزير العمالي إلى الهند أنه ـ أي

---

(٧٩) المصدر نفسه، ص ١٥١.

(٨٠) Judo, *Jawaher Lal Nehru*, p. 12.

تشرشل ـ «كان حريصاً على حشد جميع القوى الحية في الهند لتحمي بلادها من خطر الغزاة»(٨١). مع نهاية الحرب في أوروبا في ٨ أيار/مايو ١٩٤٥، وفي إثر نجاح حزب العمال البريطاني بزعامة كلِمنت أتلي وسقوط حزب المحافظين في الانتخابات البرلمانية في صيف ١٩٤٥، وجدت حكومة العمال أن لا مفر من الاعتراف باستقلال الهند وانسحاب الجيوش البريطانية منها. وارتفع علم الهند المستقلة على دار نائب الملك (البريطاني) في دلهي الجديدة، الذي سلم زمام السلطة للوطنيين الهنود، وأنزل العلم البريطاني في ١٥ آب/أغسطس ١٩٤٧، وتولى جواهر لال نهرو رئاسة الحكومة المستقلة. ولكن النجاح الوطني لم يكن كاملاً؛ إذ نجح البريطانيون في تقسيم الهند إلى دولتين هما الهند وباكستان. وقد وقعت اشتباكات دموية مروعة على أساس ديني، وانتقل الملايين من المسلمين من أراضي الهند إلى باكستان، وترك ملايين الهندوس مناطقهم التي جعلها التقسيم ضمن حدود باكستان، وتوجهوا إلى الهند. ورغم هذه الهجرة المتبادلة، فقد بقيت ملايين كثيرة من المسلمين في الهند، وبقيت كشمير موضع خلاف عميق، وسبباً لحروب ثلاث بين أبناء الوطن الواحد.

صام غاندي احتجاجاً على الفتنة الدينية والمذابح. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، بعد شهور قليلة من إعلان استقلال الهند، تقدم شاب هندوسي متطرف ليسدد إلى صدر ذلك البطل الكبير رصاصات مسدسه ويرديه قتيلاً، احتجاجاً على قبوله وحزب المؤتمر الوطني بتقسيم الهند إلى دولتين.

(٨١) المصدر نفسه، ص ٣٥.

القسم الثاني

الصحوة بعد السبات الطويل

الفصل الثاني

نهاية الغيبوبة

مقدمة

يعيش سكان الوطن العربي في أكثر من عشرين دولة وكيان سياسي، بين أنظمة ملكية وإماراتية وجمهورية، تضمهم جميعاً مؤسسة إقليمية ضعيفة الروابط والقدرات هي «جامعة الدول العربية». وبالتالي، فإن هناك قرابة ٣٠٠ مليون يصنّفون، بحكم القوانين والمعاهدات والاتفاقات المرعية، بأنهم مواطنون ينتسبون إلى «دول عربية». ولكن الأهم من ذلك التصنيف القانوني هو أن معظم هؤلاء ينسبون أنفسهم إلى أمة واحدة، ويقولون بـ «الوجود العربي»، أي إن الهوية السائدة اليوم هي الهوية العربية لسكان هذه المنطقة الواسعة الممتدة من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي.

هذه الحقيقة السياسية، التصنيف أو الانتساب، لم تكن موجودة أو مقبولة في مطلع القرن العشرين، بل لم تكن كذلك من حيث الانتشار والعمق حتى منتصف القرن المذكور؛ إذ لم يكن هناك قبول أو إقرار بهذا الواقع.

كانت المفاهيم مختلفة، حيث اتسمت الهوية بسِمة «الدولة الحاكمة» بشكل من الأشكال، فكانت الهوية «عثمانية» بالنسبة إلى غالبية سكان المشرق العربي، أو بالانتساب إلى الدين، بل حتى إلى الطائفة ضمن الدين الواحد. وكانت كلمة «العرب» لا تُستعمل كثيراً، وغالباً ما كان المقصود بها «البدو»، سكان البادية في بلدان المشرق العربي.

لقد احتاج «الإقرار» بهذه الهوية إلى زمن طويل. وشهدت أجيال القرن

العشرين حروباً وصراعات سياسية ومسلحة، وتطورات فكرية واجتماعية واقتصادية معقدة ومتعددة، غطت غالبية أقطار الوطن لتصل إلى هذا «الاعتراف» بالهوية العربية من خلال «المواطنة» في الأقطار العربية. وكان هناك تحول فرعي وكمّي في تأكيد هذه «الصفة»، أو «وجود الوحدة العضوية»، نظرياً على الأقل، للمواطنين الذين تجمعهم كيانات «جامعة الدول العربية».

إن الإقرار بهذه الهوية شكّل خطوة مهمة في مسيرة «القومية العربية»، خاصة بعد أن ضمّنت سورية دستورها في العام ١٩٥٠ بنداً نصّ على أن سورية هي جزء من الوطن العربي وأن شعبها هو جزء من الآمة العربية، لكن الإقرار بوجود «هذه الكتلة البشرية ذات اللغة والتاريخ والثقافة والمصالح المشتركة والمصير الواحد» لم يعد كافياً، خاصة في أواخر القرن العشرين، وما تشهده عقوده المتأخرة من تطورات وتحولات سريعة؛ ذلك أن المطلوب أكثر وأبعد، بمعنى أن الظروف المستجدة ـ دولياً وعربياً وقطرياً، مع وجود الخطر الصهيوني ـ تتطلب منا، لكي نحفظ بقاءنا على الأقل، ما هو أكثر كثيراً من مجرد تلاوة هذه «الشهادة»، أو «الاعتراف بعروبة واحدة تجمعنا».

هناك حاجة ملحة وضرورة ماسة جداً لإحداث تحولات أعمق وأشمل في حياتنا السياسية، بحيث نزداد تجمعاً وترابطاً، ونحسّن أوضاعنا في اتجاه اتحادي أو وحدوي، وإلا فإن أياماً أكثر سواداً وحلكة تنتظرنا.

أولاً: في الجذور البعيدة

إذا كان مطلع القرن العشرين هو بداية تشكّل وعينا العربي، وبعد هذا الزمن ها هي أحوالنا التي نعيشها اليوم لا تسر إلا الأعداء، وما أكثرهم وما أشد حقدهم علينا، فيا ترى، أليس قرن من الزمان كافياً لتكون أحوالنا أفضل ممّا هي عليه اليوم، ولتزدهر «الدعوة العربية» وتتقدم ونعيش في أوضاع أحسن؟ أم أن «التركة الموروثة» ثقيلة جداً والسبات كان عميقاً؟ أم أن هناك قوى وعوامل حملت العداء كله لمسيرتنا النهضوية؟ أم أن أهدافنا وغاياتنا هي أكبر كثيراً من قدراتنا وطاقاتنا الراهنة؟

لنحاول التوقف عند بعض المحطات الكبيرة والمنعطفات التاريخية في ماضينا، علّنا نجد نقاطاً أو فُتحات تلقي الضوء على ما أصابنا وجعلنا نغفو وننام كالمخدَّرين لنجد الدنيا من حولنا، بعد قرون، وقد تغيرت طبيعتها

ومعالمها بشكل مرعب، فكان أن قطعت «السلحفاة» الأوروبية مسافات ومسافات، فيما كان «الأرنب» يغط في نوم قارب الموات.

في الجذور البعيدة ماذا نجد؟

يقول المؤرخ الألماني الشهير كارل بروكلمان نقطة مهمة مفادها أنه «بسقوط الأمويين عام (٧٥٠)، خسر العرب عموماً، لا السوريون وحدهم، السيادة المطلقة في الإسلام، فما هي إلا فترة وجيزة حتى ارتدّت جزيرتهم إلى سابق عهدها من التأخر الكلي. ولقد انتهى الداخلون في الإسلام من الأعاجم إلى أن يصبحوا مساوين للعرب، بعد أن كانوا يعامَلون كمسلمين من الدرجة الثانية»[١].

وبعيداً عن فكرة «السوريين» ذات الإيحاء الإقليمي، وفكرة «المساواة» و«درجاتها» التي تحتاج إلى تدقيق أكثر، فإن أحوال العرب سياسياً كانت أسوأ ممّا طرحه هذا المؤرخ؛ ذلك أن الفرس ثم الأتراك، ثم السلاجقة والمماليك وغيرهم، أصبحوا بعد زوال الحكم الأموي بعقود قليلة «الشركاء» الفعليين للحكام العرب في دولة الخلافة. ثم تولّى الأجانب الحكم الفعلي بعد قرن ونصف القرن من قيام الدولة العباسية، ثم أصبح العثمانيون سلاطين وخلفاء.. والأهم من كل ذلك أنه لم تعُد مع بداية الحكم العباسي دولة عربية واحدة[*]. فبعد سنوات قليلة من قيامها، أنشأ عبد الرحمن الداخل (الأموي) إمارة في الأندلس، استقلت عن الدولة العباسية في العام ٧٥٦، وتعددت الدويلات والكيانات المستقلة بسرعة، فظهرت إمارة الأغالبة في تونس وما وراءها في العام ٧٩٥، والطاهرية في خرسان في العام ٨٢٢، والطولونية في مصر في العام ٨٦٨. واستمرت عملية التساقط وظهور الإمارات والدويلات، واشتعلت الثورات في الهلال الخصيب والجزيرة العربية وغيرها من البلدان، فكانت ثورات الخوارج والبابكية والزنج والقرامطة وغيرها. واحتل القرامطة مكة المكرمة في العام ٩٢٨، وحملوا الحجر الأسود وأبقوه معهم لسنوات. وفي القرن العاشر، عرف العالم الإسلامي ثلاث خلفاء: العباسي في بغداد، وعبد الرحمن الناصر في الأندلس (٩٢٩)، والفاطمي في مصر (٩٩٦).

---

(١) كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة وتحقيق نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ط ٩ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨١)، ص ١٧١.

(*) قارن أوضاع «الدولة العربية» يومذاك، بالإمبراطورية الصينية التي عاشت قبل ظهور الإسلام وبقيت حتى إعلان الجمهورية الصينية عام ١٩١١.

لم يعُد هناك قرار سياسي عربي واحد. وقد غاب التنسيق والتعاون بين هذه الممالك والدويلات والإمارات، بل قام عداء وخصام بين «الحكام من أبناء هذه الأمة الواحدة ومن أتباع الدين الواحد»، وتحالف الكثيرون من هؤلاء الحكام العرب مع عدد من الحكام الأجانب ومن أتباع أديان مختلفة؛ وهل هناك أشهر من تحالف هارون الرشيد مع إمبراطور الفرنجة شارلمان ضد الأمويين في الأندلس الذين تحالفوا مع البيزنطيين حكام القسطنطينية؟ وتكاثرت الفتن والثورات، وازدادت سيطرة «الأعاجم» على مركز الخلافة العباسية، بل بقيت بغداد «مقر» هذه الخلافة حتى غزاها هولاكو وسباها في العام ١٢٥٨.

لقد فقد «القرار السياسي العربي» وحدته، وبهت طابعة القومي، وبرز لونه الإقليمي، وسادت العصبية القبلية. وخيّم «الفراغ السياسي» على منطقة المشرق العربي خاصة، والفراغ السياسي كالفراغ الطبيعي يستجلب التيارات والقوى الأجنبية. فكان طبيعياً، وهذه أحوالنا، أن تتكاثر القوى الخارجية الطامعة، فبدأت حملات الفرنجة (الصليبيين) في العام ١٠٩٦، وسقطت القدس في أيديهم في العام ١٠٩٩. وكان للمغول والتتار دورهم البارز في تدمير حضارتنا وبلادنا، بل جميع المناطق التي اجتاحوها، فأحرقوا المدن والقرى عندنا، وخرّبوا دور العلم والمؤسسات والمدارس، وأخذوا معهم الكثير الكثير من العلماء والفقهاء والمهنيين والحرفيين. ولم تكن منطقة المشرق العربي هي وحدها التي عاشت الصراعات الداخلية وهيأت الظروف لتوفير «الفراغ»، بل كانت أوضاع العرب في الأندلس وبلدان المغرب العربي مشابهة ومماثلة لأحوالنا في المشرق، فسهل ذلك على أعداء العرب مهمتهم في تدمير الكيانات والدويلات. ولكن الأسوأ ما في الأمر وصول أوضاعنا العامة إلى درجة «أن كانت طبائع السلطة والاستبداد في العالم العربي قد تركته مفتوحاً لظاهرة من أغرب ما عرف التاريخ، وهي الظاهرة المملوكية؛ شعوب تذهب إلى أسواق النخاسة لكي تشتري من هناك من تؤمّرهم على مقاديرها، تقدم لهم الطاعة، وتأخذ في مقابلها الهوان»[٢].

من الأمور اللافتة أن هذا التفكك المحزن في البنية السياسية لم يؤثر في مكانة العرب الحضارية؛ فقد بقيت المدن العربية والإسلامية منارات إشعاع

(٢) محمد حسنين هيكل، حرب الثلاثين سنة: ملفات السويس (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٩٢)، ص ٢٨.

حقيقية لقرون عدة، كما كانت حال بغداد ودمشق والقاهرة والقيروان وقرطبة وغرناطة، بالإضافة إلى قم ومرو وبخارى وسمرقند. وظلت العربية لغة العلم والثقافة والآداب والفنون. واستمرت بلادنا مركز التجارة العالمية الأساسي - إنتاجاً وتبادلاً وعبوراً، فوصلت بين مناطق آسيا القصية ومناطق القارة الأفريقية وبلدان أوروبا كلها من شرقها إلى غربها. وظل «الدينار العربي» لقرون سيد النقد والعملات ببين مختلف بلدان العالم. وبكلام أوضح وأدق: ففي «دار الإسلام، وفي هذه المساحة الشاسعة من العالم، حتى بمقاييس هذا القرن، تكوّنت حضارة روحها الإسلام وقاعدتها اللغة العربية، ظلت لمدة خمسة قرون على الأقل، مركز الشعاع الوحيد في الحضارة الإنسانية. لم يُكتب كتاب في الدين والفلسفة والفكر أو العلوم إلا باللغة العربية. ولم تُطور تقنية قديمة أو تُستحدث تقنية جديدة إلا في هذه الحضارة، ولم يُسجل دواء أو تُعرف وسيلة نقل أو يبرز فن معماري إلا في هذه الحضارة. وإذا أردنا أن نسرح بشيء من الخيال، يمكننا أن نقول بلغة اليوم بأنه لم تعط «جائزة نوبل» إلا لعالِم إسلامي أو بحث إسلامي أو إنجاز حضاري إسلامي»[٣].

تُرى، هل هناك أحد يمكنه أن يصدق اليوم نتائج مقارنة لصورة من صور ذلك الزمان توضح ما كنا عليه من تقدم وازدهار، وبين ما كانت عليه بلدان أوروبية من تخلف وفقر، حتى بعد استردادنا القدس من أيدي الفرنجة؟

يقول المؤرخ البريطاني جون برَيور أنه «حتى في القرن الثالث عشر، كان دخل مدينة عكا وحدها يقارب دخل إنكلترة. فقد كان دخل هذه المدينة حوالى خمسين ألف جنيه من الفضة في السنة. وهذا المبلغ مساوٍ تقريباً لدخل الملك هنري الثالث في أربعينيات القرن الثالث عشر»[٤]. أسئلة عدة تثار هنا ونحن نستعيد صوراً من ذلك الماضي ونقارنه بأحوالنا الحاضرة الباعثة لكل الألم والحزن والأسى. تُرى، هل كان وراء استمرار ذلك الازدهار الاقتصادي والتقدم الحضاري، بل الريادة الحضارية، أن العرب كانوا، برغم غياب الدولة الواحدة بل وتعدد دويلاتهم، منفتحين على العالم بما حواه من ألوان وأفكار، فتعايشوا

---

(٣) يوسف أحمد الشيراوي، الاتصالات والمواصلات في الحضارة الإسلامية (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٢)، ص ١٥. وللكاتب ملاحظة أن الشيراوي غفل عن المكانة المميزة لحضارتي الهند والصين.

(٤) John H. Pryor, *Geography, Technology and War: Studies in the Maritime History of the Mediterranean, 649-1591* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1992), p. 123.

مع التيارات الفكرية المختلفة، وتفاعلوا مع الأديان والطوائف المتعددة التي ظهرت في بلادنا أو التقوها في فارس وبلاد الروم والهند والصين، وتعاملوا عقلانياً مع تلك الحضارات الغربية والبعيدة؟ وهل كان وراء ذلك التقدم الانفتاح العقلاني أم التعصب والانغلاق؟ أم أن هناك عنصراً آخر، كالتجارة، كان له دوره في مسيرة مجتمعنا في ذلك الزمن؟ إذ رأى البعض في التجارة، وخصوصاً العالمية منها، أهمية أساسية، فهي، بما كان يصاحبها من براعة في استثمار الأموال وحسن استخدام الموقع السياسي والاقتصادي ـ نسبياً ـ مع العلاقات بمختلف الأطراف، وما يعتمده التجار من دوافع الربح، كانت وراء ذلك النجاح والتميز في الاقتصاد والحضارة؟ ذلك أن التجارة ـ ـ في رأي أولئك المفكرين ـ تتطلب التعايش والتسامح والعقلانية والحسابات الباردة، وهي لا تهتم كثيراً بالقيم والمفاهيم، «فالمال لا دين له ولا مبدأ مثالياً يلجم طلبه ولا شيئاً يردع السعي وراءه». ويبقى سؤال آخر، ومفاده «أما مرّت أموال العالم في المنطقة وكان للعرب دور أساسي في التعامل بها، وتراكم الكثير الكثير منها عندهم لتفوقهم يومها في التجارة والزراعة والعلوم والحرف. . . ؟ تُرى، لماذا لم يتطور المجتمع العربي كما تطورت مجتمعات أوروبا حين تجمعت عندها أموال القارات التي فتحها الأوروبيون؟ ولماذا لم يشهد مجتمعنا ذاك ظهور قوى اجتماعية صاعدة كالبرجوازية لتغير العلاقات عندنا كما حصل عندهم؟ ألم يكن للنظام العربي السائد يومذاك علاقة بما ورثنا؟»

ولْنعُد إلى ما شهده العالم من انتقال وتحولات في الريادة والقيادة.

ثانياً: التحول التاريخي الكبير

جاء القرن الخامس عشر غنياً جداً بأحداثه الجسام؛ فقد شهدت سنواته تحولات كبرى في المسيرة الإنسانية، مؤذناً ببداية صعود الأوروبيين ـ أبناء القارة الأصغر ـ إلى مواقع القيادة السياسية والعسكرية والاقتصادية للعالم كله، محاولين عبر خمسة قرون أن يفرضوا على شعوبه أفكارهم وقوانينهم وقيمهم وحضارتهم. فما هي تلك الأحداث التاريخية العظمى؟

١ ـ سقطت القسطنطينية في أيدي العثمانيين بقيادة السلطان محمد الفاتح في ٢٩ أيار/مايو ١٤٥٣، وكانت عاصمة الإمبراطورية الرومانية الشرقية ـ بيزنطية ـ لأكثر من ألف سنة. وأدت هذه الدولة الكبيرة دوراً سياسياً مهماً في التاريخ

العربي، وفي تاريخ شعوب الأناضول وحوضي البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والبلقان. وبسقوطها، أصبحت الدولة العثمانية قوة دولية كبرى أدخلت الخوف والرعب في قلوب الأوروبيين. وكان الإسلام عقيدة العثمانيين وشعارهم.

٢ ـ نجحت حملات الاستكشاف البحرية الأوروبية في الوصول إلى أطراف الدنيا، فارتفعت أعلام أبناء هذه القارة على موانئ أفريقيا (وكانت سبتة أول ميناء عربي احتله البرتغاليون في آب/أغسطس ١٤١٥[*]، أي قبل طرد العرب من الأندلس بقرابة ثمانين سنة)، واحتل البرتغاليون موانئ كثيرة في أفريقيا الغربية، وداروا حول رأس الرجاء الصالح في أقصى جنوب القارة الأفريقية، وزرعوا محطاتهم في شواطئ أفريقيا الشرقية وجنوب الجزيرة العربية والخليج، ومرافئ الهند وجنوب شرقي آسيا، ووصلوا إلى الصين واليابان. لكن الحملة الأهم كانت تلك التي قادها كريستوفر كولومبس بدعم إسباني، حيث وصل بسفنه إلى شواطئ القارة الأمريكية في العام ١٤٩٢. «وكان اكتشاف أمريكا هو أهم حدث عرفه التاريخ الإنساني»، كما قال آدم سميث (مؤسس علم الاقتصاد الحديث) في الربع الأخير من القرن الثامن عشر.

كان هذا الكشف مؤشراً قاطعاً على انتقال مركز القوة والسيطرة إلى أوروبا، ليبقى فيها قروناً عدة تالية. ومع هذا الحدث الذي سجل تغييراً نوعياً في تاريخ المسيرة الإنسانية، تدفقت على الإسبان والبرتغاليين ثروات بمقادير خرافية، وكان الذهب والفضة في مقدمة ما نقل من ثروات إلى أوروبا. فالذهب، في رأي كولومبس، «هو أحسن شيء في العالم... ويمكن استخدامه كأجنحة تحمل الأرواح إلى الجنة». ومن شبه جزيرة أيبيريا تسربت الأموال، بأشكالها المختلفة، إلى بلدان أوروبا الغربية، وتزايدت أعداد الملاحين والسفن أضعافاً مضاعفة في اتجاه العالم الجديد لنهب أمواله والاستيلاء على أراضيه وخيراته. وكانت هذه «الاندفاعة» مؤشراً مهماً على عمق التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لصالح أوروبا وشعوبها.

٣ ـ في ٢ كانون الثاني/يناير ١٤٩٢، أي قبيل اكتشاف القارة الأمريكية بشهور قليلة، سقطت غرناطة في يد الإسبان، وكانت آخر معاقل العرب في

(*) في كتاب تاريخي مهمّ عن الإمبراطورية البرتغالية، ينقل المؤلف الإنكليزي عن مؤرخ برتغالي «اندهاش الغزاة البرتغاليين من جمال البيوت العربية وثرائها، بعد أن قاموا بنهب مدينة سبتة المغربية، وعند مقارنتها ببيوتهم الفقيرة بدت الأخيرة لهم مثل حظائر الخنازير».

الأندلس. وتوسعت الحملات البحرية الإسبانية والبرتغالية ضد موانئ المغرب والجزائر وتونس وشواطئها، كما شددت إسبانيا والبرتغال عملياتهما ضد السفن العربية والإسلامية وضد بلدان المغرب على مدى ثلاثة قرون، وتزايدت سيطرة الأوروبيين على شواطئنا هنا، وتأكدت سطوة أبناء القارة على النصف الغربي من حوض البحر الأبيض المتوسط، فيما تقلص نفوذنا وتراجعت أوضاعنا مع انتقال المبادرة إلى أيدي الأوروبيين.

٤ ـ فيما كان الأوروبيون يغزون العالم، نجح العثمانيون في ترسيخ سلطتهم ونفوذهم في البلقان والبحر الأسود، لكنهم اصطدموا بالفرس الذين أعادوا بناء دولتهم بقيادة «إسماعيل الصفوي». وفي أوائل القرن السادس عشر، خاض السلطان سليم العثماني معركتين حاسمتين، فتحتا له أبواب الوطن العربي بعد أن هزم دولتين إسلاميتين، كانت معركته الأولى ضد الفرس في جالدران، شرق الأناضول، في العام ١٥١٤، فهُزم الصفويون وتراجعوا إلى الداخل الإيراني. ثم توجه لملاقاة المماليك الذين كانوا يحكمون الشام ومصر، فهزم قانصو الغوري في معركة مرج دابق، شمال حلب، في العام ١٥١٦، ومنها سارت جيوشه إلى الشام ومصر، فاحتل المشرق خلال شهور قليلة.

هكذا، تبادلت القوى الأجنبية النافذة بلادنا؛ فقد كان الوطن كله ميداناً مفتوحاً للغزاة الأوروبيين في المغرب، بينما أصبحت بلدان المشرق ساحة صراع وحروب بين المماليك والفرس والعثمانيين. وما كان لنا، نحن العرب سكان المنطقة، رأي أو قدرة على المشاركة في تقرير مصيرنا أو الدفاع عن بلادنا أمام الغزاة الأجانب. تُرى، أليس من حقنا أن نتساءل: لماذا زال وجودنا الفاعل وغاب الكيان العربي النشط؟

من مصر والشام انتشرت قوات العثمانيين لتحتل أقطار الوطن العربي ـ عدا المغرب وعُمان والسودان ـ فصارت بلادنا هي القاعدة الأساسية التي استندت إليها السلطنة في حكم ممتلكاتها في أوروبا الشرقية والوسطى والبلقان؛ إذ قدمت أمتنا العربية للعثمانيين الأموال والجنود والموقع الجغرافي المميز لتنفيذ مشاريعهم الهجومية والدفاعية في البر والبحر ضد الدول الأوروبية، وضد المحاولات الفارسية باتجاه العراق والخليج.

ثمة أسئلة أخرى نراها مناسبة، وهي: ما الذي أفقدنا الشعور بمذلة الخضوع للحكم الأجنبي؟ ولماذا ثار الفرس والترك على الحكم العربي رغم

اشتراكنا جميعاً في دين التوحيد؟ وكيف ولماذا تنازلنا للعثمانيين عن الخلافة وهي الرئاسة الروحية والدنيوية؟ ولماذا رفض علماؤنا وفقهاؤنا أن نعارض ونقاتل الأجانب ممن اغتصبوا حقنا في الخلافة، وهم الغرباء، بينما كنا نحارب بعضنا بعضاً من أجل الخلافة ذاتها لقرون طويلة بعد وفاة الرسول العربي العظيم بفترة قصيرة؟ وكان هذا الصراع العربي الطويل على الخلافة سبباً أساسياً في تمزق وحدتنا وانهيار أوضاعنا؟ ما الذي حصل لنا خلال هذه المسافات الزمنية الطويلة؟

لِنعُد الآن إلى أوروبا ونتساءل: كيف استطاعت شعوب هذه القارة الصغيرة أن تنتقل من «حالة الفقر والتخلف والسبات والظلام» خلال القرون الوسطى لتتحول إلى سيدة العالم فتهزم شعوبه كلها، وخاصة تلك المالكة لحضارات قديمة راسخة، كالعرب والصينيين والهنود وجنوب شرقي آسيا، إضافة إلى شعوب أفريقيا الغربية والوسطى، وكان للأخيرة أيضاً حضاراتها المتميزة؟ كيف قام الأوروبيون بتلك القفزة الجبارة، فيما كان المؤرخون، والكثيرون منهم أوروبيون، يصنّفون القرون التي أعقبت سقوط روما في يد الفاندال في العام ٤٧٦ ـ وقد استباحوها مدة أسبوعين كاملين ـ وحتى القرن القرن الخامس عشر، بأنها «العصور المظلمة»، وتحدثوا ليس عن «انقسام عالم ما بعد الإمبراطورية الرومانية، جغرافياً، بين الشرق البيزنطي والغرب البربري، بل عن انقسامه، بالمعنى الأعمق، بين جنوب غني وشمال فقير»؟[٥].

الواقع أن الفوارق بين العالمين العربي والإسلامي، من جهة، والعالم الأوروبي من جهة ثانية، كانت كبيرة وصحيحة نسبياً؛ فقد كانت بلادنا الأغنى والأكثر تطوراً وتقدماً، لكننا كثيراً ما نقع في تعميمات رائجة ومضللة، نتجاهل فيها نقاطاً محددة أو تفاصيل ذات أهمية خاصة بالغة الدقة وشديدة الحساسية، بحيث تخرج صور الأحداث بعيدة عن الواقع الفعلي. كيف؟

لقد عاشت أوروبا قروناً طويلة في حالة تخلف وفقر، وكانت منطوية على نفسها وغارقة في مشاكلها الكثيرة المعقدة، فواجهت مجاعات وكوارث طبيعة وأوبئة وأمراضاً عدة. وتعرضت لغزوات قام بها العرب من الجنوب، وأخرى من الشرق قامت بها قبائل من آسيا الوسطى. وشهدت بلدان القارة أنواعاً من

(٥) Joseph Gies and Francec Gies, *Cathedral, Forge and Waterwheel: Technology and Invention in the Middle Ages* (New York: Harper Perennial, 1995).

الحروب الدينية والأهلية، والصراعات بين شعوبها، وعانت خلافات وانقسامات فكرية وسياسية. ولكن رغم ذلك كله، كان الأوروبيون يعملون ويكدحون، طوال تلك المراحل، ويتصلون بالخارج ليقتبسوا الكثير من العلوم والفكر والآداب والفنون من بلاد العرب، ومن بلدان آسيا البعيدة. وكانت هناك بعثات تجارية واستكشافية. وتعددت أنواع احتكاكهم بالخارج من خلال حروب الفرنجة في أواخر القرن الحادي عشر، وبالاتصالات الكثيفة بمؤسسات العرب والتجارة معهم في الأندلس وصقلية وشمال أفريقيا والمشرق. ولكن الأهم هو ما قاموا به على الأرض، وما حققوه في إعمار بلادهم، ورفع مستوى حياتهم، وزيادة دخولهم بالعمل والتجارة والزراعة، كما زادت معارفهم العلمية والثقافية، ونما عدد مؤسساتهم، وازداد حجم السكان في تلك القارة الصغيرة.

لقد بدأت، مع تنصيب شارلمان، في مطلع القرن التاسع، إمبراطوراً على الإمبراطورية الرومانية المقدسة، تحولات كبيرة، إذ اعتبر بعض المؤرخين «أن مركز الثقل للحضارة الغربية انتقل من البحر الأبيض المتوسط إلى سهول أوروبا الشمالية»[٦]، فماذا جرى خلال هذه النقلة؟

أنجز الأوربيون ثورة زراعية كبرى بأن استصلحوا ملايين الهكتارات من أراضي الغابات في شمال أوروبا وشرقها ووسطها، وحوّلوها إلى أراض زراعية، وقاموا بإنجاز مجموعة من الاختراعات التي جاءهم بعضها من الخارج ـ بلاد العرب والصين وفارس والهند ـ وأكثرها من إبداعاتهم، فزادت طاقاتهم على العمل الجاد المتراكم. وكان اختراعهم الكبير هو «ذلك المحراث الحديدي الثقيل المرفوع فوق عجلة والذي تسحبه ثيران»؛ إذ زاد في إنتاجية الأرض زيادة كبرى. ونجحوا كذلك في اختراع أدوات وآلات معدنية للإفادة من الخيول للجر، وتسهيل الإفادة منها في القتال. واستغلوا طاقات الرياح والمياه لإقامة الطواحين والنواعير؛ «ففي الزراعة، كانت هناك ثورة أدخلت آلات جديدة وتنظيمات عمل جديدة شكلت ثورة من القاعدة وليس من القمة. وكان «الفلاح» هو البطل من أواخر أيام الإمبراطورية الرومانية والمراحل الأولى من العصور الوسطى»[٧].

واستفاد الأوربيون من المياه والأنهار للري والملاحة. وقد حققوا إنجازات

(٦) المصدر نفسه، ص ٤٣.

(٧) المصدر نفسه، ص ٨٠.

مهمة في تطوير أشرعة السفن، فكان «الشراع المثلث» وتركيب المدافع على السفن في مرحلة متقدمة وراء انتصار البرتغاليين على السفن العربية في المحيط الهندي وفي منطقة الخليج. كذلك كان لـ «البوصلة والبارود والطباعة» دور مهم في تيسير التقدم الأوروبي في القارة أو خارجها. كما استفادوا من تقدّم الآخرين في ميادين المحاسبة ومسك الدفاتر والأرقام العربية الهندية.

لقد تم ذلك كله خلال عمل طويل شاق متواصل ومتدرج؛ فالتكنولوجيا لا تنبت فجأة، بل هي تراكم للخبرات والعمل والجهد المنظم. وقد برع الأوروبيون في ميادين العلوم والهندسة والاختراعات، كما تقدموا في فن البناء للعمارة القوطية، وشق الطرق، وبناء الجسور والأقنية للإفادة من المياه والزراعة والملاحة النهرية ضمن القارة. كذلك كان نجاحهم كبيراً في مضمار التعدين، وخاصة في إقامة أفران خاصة لصهر الحديد. وسجلوا تقدماً كبيراً في مجالات الفكر والأدب والفنون. وعليه، فإن أوروبا لم تتفوق علينا فجأة أو بالصدفة أو بالسحر والشعوذة، بل كان وراء تفوقهم عمل مستمر لبناء الذات، وتطوير أساليب الحياة، وتقوية إمكاناتهم وتعزيزها، واستغلال الطبيعة وطاقاتها لتحقيق برامجهم التوسعية التي اتسمت بالمغامرة والجرأة والوحشية غير المحدودة تجاه الشعوب الأخرى.

لقد جدّوا وعملوا وتفوقوا بالجهد المنتظم والعمل الخلّاق والمنتج من خلال اعتماد العقل والعقلانية، ودراسة الواقع دراسة علمية جادة، فكان التحول التاريخي الكبير في القرن الخامس عشر وسيطرتهم على العالم وشعوبه.

ثالثاً: تحت الراية العثمانية

خضعت بلادنا للحكم العثماني سنوات طويلة جداً. وكان نصيب بلدان آسيا العربية أكثر من نصيب غيرها؛ إذ عاشت بلدان الهلال الخصيب والحجاز تحت «الراية العثمانية» مدة أربعمئة سنة. وكان حكامنا، قبل العثمانيين، أغراباً أجانب، كما مر معنا، من المماليك. وخضوعنا هنا كان طويلاً ومدمراً.

والواقع أن قبولنا بالحكم العثماني، وقبله بحكم أقوام أخرى، ظاهرة تستحق الدراسة والتأمل والتحليل. ويفيدنا أن نتذكر أن هناك أقواماً وشعوباً تصنّف اليوم في عداد الشعوب المتخلفة، لها في تاريخها ما يشبه أوضاعنا من حيث طول فترة الحكم الأجنبي، إذ لا يفوق قبولنا بالحكم العثماني ورضوخنا

له إلا قبول شعوب أنغولا وموزامبيق، فقد بقي هذان البلدان تحت الحكم البرتغالي خمسمئة سنة. وكذلك كان نصيب الألبان الذين احتل العثمانيون بلادهم، المعروفة بـ «أرض النسور»، عام ١٤١٥، وقد استقل الألبان بعد ثورات عدة كانت آخرها في العام ١٩١٢.

مرة أخرى، علينا أن نعي معنى الخضوع الطويل لحكام أجانب ودول غريبة. فلماذا سكتنا ونمنا نوم أهل الكهف؟ هذه الحقيقة محزنة ومؤلمة بالنسبة إلينا، وقد تركت آثارها السلبية العميقة في مسيرة أمتنا.

كانت السلطنة العثمانية دولة كبرى في مقاييس ذلك الزمن، في القرون الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر. وقد خاضت صراعات وحروباً دامية وطويلة في أوروبا الشرقية والوسطى ضد الإمبراطوريتين الروسية والنمساوية، كما خاضت حروباً ضد الفرس في العراق والخليج، وضد البرتغاليين والأوروبيين الذين جاؤوا بعد البرتغاليين في الخليج وجنوب الجزيرة العربية والبحر الأحمر.

لكن للدول آجالها، مهما قويت وتفوقت، وهناك نهاية لقوتها وجبروتها. و«ما إن دخل القرن السابع عشر حتى أخذت معالم التصدع تظهر بوضوح. فقد انتهى عهد أولئك السلاطين الأذكياء والأقوياء، وبعد تلك السلسلة منهم جاء عهد السلاطين من ضعفاء الخلق والذكاء. وكانت النتيجة أن نشأ الصراع على النفوذ بين الموظفين وقوّاد الجيش المتحالفين مع العلماء ومع نساء القصر وعبيده، فقد اختلفت الإدارة، وفقد نظام الضرائب فاعليته ونزاهته، وانهار نظام تملّك الأراضي القديم، وأخذ الجيش يفتقد انضباطه تدريجياً، والأهم زوال النظام الخلقي. وكانت هناك عوامل أخرى، منها آثار التحرك الأوروبي الجغرافي شرقاً وغرباً، وتدفق الذهب والفضة على أوروبا وما تركه ذلك من ارتفاع في الأسعار، فتزعزعت مالية الدولة، وتضررت الطبقات المنتجة، وتقهقرت الزراعة والحرف. . .»(٨)، وإلى ذلك تضاف آثار تلك السلسلة الطويلة من الحروب المنهكة، التي خاضتها السلطنة في أوروبا وآسيا وأفريقيا وما استنزفته من أموال ونفوس، وما خلّفته من دمار وخراب؛ فقد تدهورت أوضاع الدولة وتآكلت

(٨) ألبرت حوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩** (بيروت: دار النهار، ١٩٦٨)، ص ٥١ ـ ٥٣.

قوتها، وتحولت السلطنة إلى كيان سياسي فارغ ينتظر دنو الأجل الذي طال كثيراً. وهكذا استمر «رجل أوروبا المريض» حياً أكثر من قرنين لسبب أساسي هو اشتداد صراعات أعداء العثمانيين وخلافاتهم على اقتسام تلك التركة، وهو ما أبقى «المسألة الشرقية» مادة دائمة في جدول أعمال الدول الأوروبية القوية المتنافسة؛ وظلت وراثة السلطنة موضوعاً دائم الحضور وقابلاً للالتهاب، وهكذا استمرت «المسألة الشرقية» قضية فاعلة نشطة، ولم يُطو ملفها لعقود طويلة جداً. ولكن هل انتهى موضوعها فعلاً بزوال السلطنة بعد الحرب العظمى؟

في التاريخ العثماني، وخاصة من أواخر القرن الثامن عشر وحتى آخر القرن التاسع عشر، محطات مهمة جداً يصعب تجاوزها أو تغافلها. من هذه المحطات **أولاً**، التوسع القيصري الروسي وآثاره في إضعاف السلطنة، من جهة، ودور هذا التوسع في ظهور الحركة القومية التركية من جهة أخرى. ثم هناك، **ثانياً**، نجاح السلطان محمود الثاني في تصفية الإنكشارية وقيادات الطريقة البكتاشية في العام ١٨٢٦؛ **وثالثاً**، المراسيم الإصلاحية السلطانية المعلوفة باسم «التنظيمات» في العامين ١٨٣٩ و١٨٥٦؛ **ورابعاً**، مرحلة السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩) والدور السياسي العام الذي قامت به سياسته الاستبدادية في استثارة الشعوب المحكومة. وفي المنطقة العربية، كانت الحركة الوهّابية أهم انتفاضة عربية واجهت السلطنة في تلك المرحلة. ثم ظهر محمد علي باشا في مصر، وألحق الهزائم بالدولة العثمانية، ثم قبوله بالحلول المفروضة عليه من جانب التحالف الأوروبي في العام ١٨٤٠، وبداية ظهور الحركة القومية العربية في المشرق، وخاصة في بلاد الشام.

كان للسلطان سليم الثالث (١٧٨٩ ـ ١٨٠٩) دور كبير في بدء مرحلة الإصلاحات. وقد اقتنع بهذا التوجه بعد استمرار تدهور أوضاع السلطنة وهزائمها العسكرية، من ناحية، وتزايد ضغوط بعض الدول الأوروبية ـ خاصة بريطانيا وفرنسا ـ على السلطان لإدخال الإصلاحات بسبب خوفها من التوسع الروسي باتجاه «البحار الدافئة» ونحو إيران والهند، من ناحية ثانية، واشتداد القلق، بل بوادر شيء من المعارضة في أوساط القصر السلطاني والحاشية من تزايد الأخطار على النظام كله، من ناحية ثالثة. ومثل هذه الظواهر تكوّنت لدى بعض المتنورين من أنصار النظام، ولعل مثال «الديسمبريين» (Decembrists) الروس بعد هزيمة نابليون بعشر سنوات يعطي صورة عن قلق مماثل للحاشية

العثمانية التي تبلورت اتجاهاتها في ما بعد، وكان بين أقطابها أقارب السلطان، الذي رأى وأعوانه أن الضرورة تقضي بإصلاح المؤسسة العسكرية التركية. وكان للفرنسيين، في تلك الفترة، نفوذهم الكبير في القصر السلطاني، فأحضرت بعثات عسكرية أوروبية، من فرنسا خاصة، كما أرسلت إستانبول طلاباً عدة للدراسة في جامعات الغرب ومعاهده، وخاصة في مجالات الطب والهندسة والعلوم. وتزامن ذلك مع قيام الثورة الفرنسية وظهور نابليون بونابرت. ولم يطل الوقت كثيراً حتى أدرك كثير من الدارسين العائدين أو من دعاة الإصلاح أن إصلاح الجيش وحده لن يوقف تدهور الأوضاع ولن يحل المشكلة، وبالتالي لا بد من إصلاح النظام السياسي كله.

تزايدت خشية الإصلاحيين واشتدت مخاوفهم من نمو الخطر الروسي الذي تمثّل بسياسة القياصرة القائمة على شعارين: **الأول** هو «الجامعة السلافية، أي توحيد الشعوب السلافية في أوروبا الشرقية والبلقان، **والثاني** هو «رعاية الكنيسة الأرثوذكسية الروسية لجميع أتباع هذا المذهب وتوحيدهم». وأدرك المتنورون العثمانيون أن شعاري القياصرة ليسا كلاماً فارغاً يُطلق في الهواء، بل كانا سياسة جادة فاعلة تجلت في احتضان الروس ثورات الصربيين والكروات والرومانيين والبلغاريين المطالبين بالاستقلال. وزاد هذا النشاط الروسي حدة بثورة اليونانيين وحصولهم على الاستقلال في عشرينيات القرن التاسع عشر.

لقد انطوى التوسع الروسي على خطرين هددا السلطنة: **الأول** سياسي هدف إلى تحطيم الإمبراطورية العثمانية واحتلال إستانبول لفتح المضائق أمام الأساطيل والجيوش الروسية. **والثاني** ديني، خاصة بعد أن نجحت حملات القياصرة في إخضاع مناطق وشعوب إسلامية عدة في شبه جزيرة القرم والقفقاس وآسيا الوسطى. وكان هذا الجانب مصدر قلق شديد للسلطنة باعتبارها حامية الإسلام والمسلمين؛ فقد «كانت بمعنى من المعاني وريثة التطور الإسلامي بمجمله»(٩).

تركت المقاومة الباسلة والعنيدة التي أبدتها شعوب القفقاس، كالشراكسة والشيشانيين والداغستانيين وغيرهم، آثاراً عميقة في تجذير الوعي بالأخطار التي تهدد الدولة، خاصة أن السلطان يحمل ألقاباً ذات دلالات دينية؛ فهو «إمام

(٩) المصدر نفسه، ص ٤٠.

المسلمين» و«نائب الله على الأرض»، و«ملاذ العالم» و«ظل الله»، و«خادم الحرمين الشريفين»، و«حامي القدس الشريف وحاكمها»، و«المجاهد في سبيل الدين»، و«سيف الله»، و«الغازي»(١٠). ومن مضاعفات تلك الحروب الطويلة تدفق مئات آلاف من اللاجئين المسلمين الهاربين من الجيوش الروسية إلى بلدان السلطنة على شكل موجات بشرية عدة، كانت أولاها قد قدمت من شبه جزيرة القرم في العام ١٧٨٣، وتلتها موجات جاءت من القفقاس وبلدان آسيا الوسطى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

لقد خلق هؤلاء اللاجئون مشكلة عويصة لحكام السلطنة، باعتبار أن القادمين مسلمون موالون للدولة. وبالتالي، حرصت سلطاتها على إسكانهم في المناطق القلقة؛ إذ كان في ذلك فوائد عدة، منها أنهم أهل ثقة وذوو خبرات قتالية، وبالتالي يوفرون للسلطنة جنوداً وإمكانات لا بأس فيها، ويعطونها الأمن الذي تسعى إليه. ولم يكن عدد اللاجئين قليلاً؛ «إذ زاد. . . على مليون إنسان خلال حكم السلطان عبد الحميد الثاني وكان أكثر من ثلثهم من الشراكسة»(١١). وقد حمل هؤلاء روايات وقصصاً مرعبة ومروعة عن هول المعارك التي خاضها رجالهم، وعن حروب الإبادة والتدمير والإحراق التي قام بها الروس في المدن والقرى والمزارع الإسلامية، وعن عمليات إغراق كثير من سفن أولئك الهاربين في مياه البحر الأسود، وهو ما أثار مشاعر المسلمين من الأتراك والعرب والأكراد والألبان ضد الروس. كما أحرج السلطنة لعجزها عن دعم كفاح أولئك المضطهَدين والمظلومين من الروس.

لقد كان الصراع العثماني ـ الروسي جرحاً نازفاً في جسم السلطنة وحياتها السياسية، بما ألحقه بالنظام من ضرر كبير وأساء إليه إساءات بالغة؛ فقد تعرى النظام، ووضِع في مواقع الإذلال والهوان أمام القوى الأجنبية وأمام جموع المسلمين داخل السلطنة وخارجها. وترك هذا الصراع الطويل آثاره العميقة في سيرة الدولة ومستقبلها، كما خلق أجواء ومناخات لتيارات فكرية وسياسية متعددة في المجتمع العثماني عامة، وفي المجتمع التركي خاصة. وكان

(١٠) زين نور الدين زين، **نشوء القومية العربية: مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية ـ التركية**، ط ٤ (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٨٦)، ص ٢٥ ـ ٢٦.

(١١) عبد الكريم غرايبة، **تاريخ العرب الحديث**، ط ٢ (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٠)، ص ٢٧٠.

لـ «اللاجئين المسلمين الهاربين من الحكم الروسي» دور مهم في ظهور اتجاهات سياسية متعصبة، ومنها التيار الفكري الطوراني في إستانبول والأناضول خاصة.

واجه دعاة الإصلاح مقاومة عنيدة من جانب القوى المحافظة. وكانت مجموعة الإنكشارية ـ وهي قوة عسكرية منتخبة ومعتمدة من قبل الدولة ـ في مقدمة معارضي الإصلاح، وكانت ذات سلطات واسعة وقوة أساسية في مقر السلطنة وفي مراكز الولايات، «وكانت تتمتع بتأييد المؤسسة الدينية». وفي رأي أحد المؤرخين العرب، فـ «إن هناك صراعاً قديماً بين السلطان والإنكشارية، وإن الصراع بدأ للمرة الأولى في عهد السلطان بايزيد الثاني (١٤٨١ ـ ١٥١٢)، حين ثار الإنكشارية على الصدر الأعظم فقتلوه. . . ودام هذا الصراع الداخلي أكثر من ثلاثة قرون، واستمر طوال حكم ٢٣ سلطاناً عثمانياً، من بايزيد الثاني حتى محمود خان الثاني. وقد استفحل تدخل الإنكشارية في السلطة إلى درجة أنهم أصبحوا معها يعزلون وينصبون الوزراء والسلاطين معاً. وقد عزلوا أخيراً السلطان سليم الثالث (١٨٠٧)، ونصّبوا السلطان مصطفى الرابع (١٨٠٧ ـ ١٨٠٨)، وغضبوا عليه فعزلوه ثم قتلوه»[١٢] وأخيراً، نجح السلطان محمود الثاني في حزيران/يونيو ١٨٢٦ في تدبير مذبحة كبيرة لهم، على غرار « مذبحة القلعة» التي أعدها محمد علي باشا للمماليك في القاهرة في آذار/مارس ١٨١١. ولم تقتصر عملية التصفية الدموية على الإنكشارية، «بل طاولت أيضاً قيادات الطريقة البكتاشية، التي شنق ثلاثة من زعمائها ونفي الباقون»[١٣]. واللافت أن الإنكشارية تبنّت أفكار جماعة الطريقة البكتاشية إلى درجة أنهم «ذهبوا إلى أن ولي الله حاجي بكتاشي قد بارك فرقتهم حين أنشأها، ودعا لها بالنصر الدائم، وإلى أن بركة هذا الولي ودعاءه يغنيان عن كل تعليم. . . وأن التعليم العسكري من الأمور التي لم يعرفها الإسلام، وأن الفتوحات الإسلامية الكبرى قد تمت دون حاجة إلى مثله، وأن «النظام الجديد» ـ أي التدريب العسكري الحديث ـ بدعة، وأن كل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، خاصة وأنه من بدع الكفار. . .»[١٤].

---

(١٢) قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية: قراءة جديدة لعوامل الانحطاط (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، وفلوريدا: مركز دراسات الإسلام والعالم، ١٩٩٤)، ص ١٣ ـ ١٤.

(١٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني (بيروت والقاهرة: دار الشروق، ١٩٨٢)، ص ١٩٠ ـ ١٩١.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٨٥.

كان القضاء على الإنكشارية خطوة مهمة وأساسية في السير نحو محاولة إصلاح أوضاع السلطنة، إذ توقفت مقاومة إصلاح الجيش، وبدأت مرحلة تحديث المؤسسة العسكرية العثمانية، التي كانت الهزائم تلاحقها في مختلف مناطق السلطنة، وخاصة في البلقان والمشرق العربي.

توفي السلطان محمود الثاني في ٣٠ حزيران/يونيو ١٨٣٩، «وتولّى الحكم ابنه عبد المجيد وليس له من العمر إلا ١٦ ربيعاً... وكانت هزيمة الجيش العثماني على أيدي المصريين بقيادة إبراهيم باشا في نصيبين أول الأنباء التي وصلته وهو يتسلّم الحكم»[١٥]. ونجح رشيد باشا ـ وزير خارجية السلطان الصغير ـ في إقناعه بوضع دستور بشكل سري لتصبح السلطنة مثل الدول الأوروبية. وهكذا، شهد يوم ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٣٩ صدور «الخط الشريف» (مرسوم سلطاني)، وهو ميثاق الحريات الأساسي، وقد عُرف تاريخياً باسم «التنظيمات»، في احتفال رسمي رعاه السلطان عبد المجيد الشاب (١٨٣٩ ـ ١٨٦١)، وحضره الوزراء والعلماء والأعيان والدبلوماسيون في ضاحية غولهانة قرب إستانبول، «بعد استشارة الأرواح، وأداء الصلاة، رافقتها تحية من ١٠١ من قذائف المدفعية. وتضمّن المرسوم تصميماً على ضمان حياة جميع رعايا السلطنة وشرفهم وممتلكاتهم، وفرض الضرائب وجبايتها وفق أسس محددة، وتنظيم الخدمة العسكرية، وإجراء إصلاح جهاز القضاء، كما تضمّن أن يعيّن السلطان مجلساً استشارياً...»[١٦]. ومضت الأعوام، وكان ضجيج «الخط الشريف» أكبر كثيراً من حقيقته، لكنه، مع ذلك، فتح الباب قليلاً أمام شيء من الأجواء الجديدة. وفي منتصف الخمسينيات، وبعد هزائم الأتراك أمام الجيوش الروسية في حرب القرم، وعقب نجاح بريطانيا وفرنسا في إنقاذ السلطنة، أصدر السلطان عبد المجيد نفسه «الطبعة الثانية من تنظيمات غولهانة»[١٧] في ١٨ شباط/فبراير ١٨٥٦ وعُرفت باسم «الخط الهمايوني». وتشابه المرسومان في كثير من نقاطهما الأساسية، إلا «أن الثاني جاء نتيجة للضغوط الخارجية... وكان أكثر دقة في تحديد التغيرات الواجب

---

(١٥) بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ص ٥٦٠.

(١٦) John A. R. Marriott, *The Eastern Question*, 4th ed. (Oxford: Oxford University Press, 1940, Reprinted 1969), p. 250.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٣١٠ ـ ٣١١.

(١٨) مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ص ٢١٠ ـ ٢١١.

إجراؤها. . . وكانت صيغته أكثر عصرية وأكثر اقتباساً من الغرب»[١٨].

إن المراسيم وحدها لا تحقق الإصلاح المنشود، ولم يكن وارداً أن يتحول السلطان العثماني إلى ملك دستوري يحترم إرادة المواطنين ورغباتهم، أو يتنازل عن سلطاته ويتخلى عن أساليب الاستبداد ليصبح حاكماً يحترم الدستور والقوانين. والمحزن أن السلطان عبد المجيد نفسه استمر في تصرفاته السيئة، شأنه شأن الملوك المستبدين، وازداد سفاهة وتبذيراً حتى بلغ به الأمر أن «أقام حفلة عرس لابنته كلف الدولة مليوني ليرة فرنسية»[١٩].

رابعاً: خريف الاستبداد العثماني

في ٢٥ حزيران/يونيو ١٨٦١ توفي السلطان عبد المجيد، فورث السلطة أخوه عبد العزيز، الذي «كان حتى ذلك الحين أسيراً في بيت أمه، فهو لا يتصل إلا بالدراويش ومفسّري القرآن، وكان هؤلاء قد «حشوا دماغه بأحلام خيالية عن عظمة السلطان الدينية وقوته الدولية». وتحول بعد فترة قصيرة من الزهد والتنسك إلى «فاسق خالع العذار. .» كما أن «أسلافه خلّفوا وراءهم دَيناً مقداره ١٥ مليون جنيه استرليني. . وبلغ العجز في العام ١٨٦١: ٤٥٠ مليون غرش، أي ما يعادل ١٠٣ ملايين فرنك[٢٠]، فاضطر إلى عقد قرض جديد قيمته ستة ملايين جنيه استرليني، على أن يوافق على تعيين مراقبين ماليين منتدَبين من سائر الدول العظمى.

في عهد السلطان عبد العزيز «سار اقتراض المال بسرعة كبيرة، فبلغت الديون العثمانية في خريف ١٨٧٥ للدائنين الأجانب مئتي مليون ليرة ذهبية، وهذا رقم خيالي في ذلك الزمان، فائدته السنوية تبلغ ١٤ مليون ليرة. ويضاف إلى هذا دين عائم يتراوح بين ١٢ و٢٠ مليوناً. . ووصلت الأمور إلى ذروتها في العام ١٨٧٥؛ ففي ٥ تشرين الأول/أكتوبر من ذلك العام، اعترف محمود باشا ـ الصدر الأعظم ـ بإفلاس الدولة العثمانية»[٢١].

---

(١٩) محمد كرد علي، خطط الشام، ٦ ج، ط ٣ (دمشق: الناشر مكتبة النوري، ١٩٨٣)، ج ٣، ص ٩٠ ـ ٩٦.

(٢٠) بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ص ٥٧٤.

(٢١) دزموند ستيوارت، تاريخ الشرق الأوسط الحديث: معبد جانوس، ترجمة زهدي جار الله، ط ٢ (بيروت: دار النهار، ١٩٨١)، ص ٥٩.

كان إعلان ذلك كارثياً بالنسبة إلى السلطنة، وكذلك بالنسبة إلى مصر، «ولو استطاع السلطان عبد العزيز أن يوطن نفسه في ذلك الوقت على التضحية بجزء من ثروته الضخمة الخاصة، أو اختصار نفقات بلاطه على الأقل، لكان من الميسور تلافي ما هو أسوأ من ذلك جميعاً»[٢٢]. ومن الطبيعي أن تتزايد ضغوط المطالبين بالإصلاح، وقد تكاثر عددهم في أوساط الفئة الحاكمة، فكان أن تآمر عدد من هؤلاء وتولى مدحت باشا قيادتهم، وقاموا بخلع عبد العزيز في ٣٠ أيار/مايو ١٨٧٦. وبدأت مرحلة مهمة في تاريخ السلطنة.

وصل السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩) إلى السلطة، بعد خلع أخيه مراد الخامس، في ٣١ آب/أغسطس ١٨٧٦، أي بعد ثلاثة أشهر من جلوسه على العرش، بسبب اختلال قواه العقلية. ومرة أخرى، كان لمدحت باشا الدور الأساسي في الانقلاب الثاني الأبيض، ومعروف انه كان متفقاً مع السلطان الجديد على إعلان الدستور، وتم ذلك في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٨٧٦.

كان عبد الحميد آخر سلطان مارس الحكم والسلطة، فمن جاؤوا بعده، في إثر إعلان الدستور في العام ١٩٠٨، فقدوا ذلك لصالح مجموعة «الاتحاد والترقي». وكانت سنوات حكم هذا «السلطان الأحمر» من الفترات المهمة جداً في التاريخ العثماني المعاصر. وكان تعليق الدستور من إجراءات هذا السلطان بعد ١١ شهراً من بداية تلك «التجربة الديمقراطية»؛ كما لجأ إلى تشريد الأحرار الذين أوصلوه إلى السلطة، فيما كانت الأخطار المتزايدة تهدد الدولة رغم محاولات هذا السلطان الماكر حماية السلطنة من التفكك والانهيار. أدرك عبد الحميد أن حكمه مهدد من جانب كل من:

ـ الدول الأوروبية الطامعة في ممتلكات السلطنة،

ـ مختلف الحركات القومية غير التركية التي تأثر معظمها بما يجري في أوروبا حينذاك، وخاصة في ألمانيا وإيطاليا،

ـ الأحرار والإصلاحيين العثمانيين.

وكان معروفاً أن «أعنف المعارضين وأشدهم وطأة في انتقاد أوضاع الإمبراطورية العثمانية كانوا الأتراك أنفسهم». وقد أصبحت «مجموعة تركيا

---

(٢٢) بروكلمان، المصدر نفسه، ص ٥٨٢.

الفتاة»، في ما بعد، هي الأقوى والأكثر تنظيماً، ونجحت في توزيع منشوراتها في كثير من الأماكن، بل إن المؤرخ زين نور الدين زين يذكر أن تلك المنشورات «ألصقت على أبواب الجوامع الرئيسية، وعلى مدخل قاعة الاحتفالات في قصر يلدز، هاجم فيها أصحابها السلطان عبد الحميد وحكومته وبعنف وبلغة نارية..»[٢٣].

كان العداء للحكم الاستبدادي، الذي عُرف به عبد الحميد، يجمع قوى سياسية كثيرة التقت عند محاربته، ولكن كان لكل منها أهدافها وبرامجها. وتصور السلطان أنه قادر على مواجهة الأخطار بتشديد القبضة الحديدية الحاكمة ضد المعارضين بالقمع، وإنشاء أجهزة أمنية واسعة الانتشار، «فنشأ بذلك نظام، أصبح فيه الجواسيس الذين استخدمهم السلطات لتحقيق أهدافه السياسية، طبقة حاكمة قوية من الأوباش الفاسدين، فلم يسلم أحد من أذاهم مهما كان كبير المكانة أو بريئاً..»[٢٤].

ولنتوقف هنا، قبل استكمال العهد الحميدي، لنستعرض بسرعة ما كان جارياً في منطقة المشرق العربي.

---

(٢٣) زين، نشوء القومية العربية: مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية ـ التركية، ص ٧٣ ـ ٧٤.

(٢٤) جورج أنطونيوس، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٢)، ص ١٣٥.

الفصل الثالث

بدايات اليقظة

أولاً: من أين نبدأ؟

عند دراسة المسألة القومية وبداية اليقظة، كثيراً ما يرد السؤال التالي: «متى بدأ الوعي بسوء أحوالنا ـ نحن العرب ـ من حيث إننا نعيش أوضاعاً غير طبيعية بتسلط الغير علينا، وبخضوع هذه الأمة ذات العمق التاريخي لحكم الأجانب؟» والأجوبة كثيرة، وكثرتها تعود إلى عدم اتفاقنا على فهم مشترك لتاريخنا الواحد.

تُرى، هل يمكن اعتبار انتفاضات جبل الشوف (لبنان) ضد العثمانيين هي البداية، حيث لم يكن قد مضى عقد واحد من الزمان على احتلالهم لبلاد الشام ومصر؟ ذلك «أن منطقة الشرق عرفت بين ١٥٢٣ و١٥٨٦ حملات عثمانية عديدة لقمع حالات عصيان محلية قادها زعماء من آل معن. وفي ١٥٩٠ اعترف العثمانيون بفخر الدين المعني ممثلاً محلياً للحكم العثماني»[1]. لكن المحاولة تمت تصفيتها في العام ١٦٣٣. واللافت في أمر هذا الإقطاعي أنه «كان يتمتع بسلطة مطلقة في إقطاعياته. وكان الأمراء والشيوخ والتابعون له يزودون جيشه بالفرسان ويجبون الضرائب من السكان، ويدفعون إليه الخراج. وكان الإقطاعيون كلهم مفرطين في الغنى. وكان هذا الأمير اللبناني أغنى رجل في الإمبراطورية العثمانية، وكان دخله السنوي يقدّر بـ ٩٠٠ ألف ليفرة، يؤدي

(١) كمال الصليبي، بيت بمنازل كثيرة: الكيان اللبناني بين التصور والواقع، ط ٢ (بيروت: مؤسسة نوفل، ١٩٩١)، ص ٣٠.

٣٤٠ ألفاً منها كجزية للسلطان العثماني سنوياً. . أما الشيخ ظاهر العمر، الذي حكم صفد في القرن الثامن عشر، فكان دخله قد بلغ ١،٢٥٠ ألف روبل سنوياً»[٢].

تُرى، هل يمكن اعتبار الانتفاضات المذهبية في اليمن وعُمان هي انطلاقة الوعي؟ فـ «لقد خطب الإمام الزيدي لنفسه في صعدة (اليمن)، وحمل لقب أمير المؤمنين، مثله في ذلك مثل الهاشمي الأول سلطان المغرب. وناصب العثمانيين العداء، وحاربهم، وسعى إلى إخراج قواتهم من اليمن ليستقل مثل استقلال المغرب. ونجح في التخلص من العثمانيين ما يزيد على قرنين (١٦٣٥ ـ ١٨٣٥). . وكذلك كان لعُمان تقاليدها الاستقلالية الانفصالية القديمة، وواجه الأباضيون بزعامة الأزديين (١٤٣٥ ـ ١٥٦١) واليعاربة (١٦٢٥ ـ ١٧٤١) الغزو البرتغالي بدون أي تنسيق مع عدو البرتغاليين القوي في الخليج، أي الدولة العثمانية. وحرّر العُمانيون بلادهم بجهدهم الخاص من البرتغاليين في منتصف القرن السابع عشر، ثم بدأوا عهد توسع كبير على طول الساحل الأفريقي الشرقي»[٣].

أم تُرى أن شكوى الأعيان العرب الخطية للسلطان محمود الأول (١٧٣٠ ـ ١٧٥٤)، وفحواها أن «العجم (غير العرب) استأثروا بالحكم وأنزلوا العرب عن مراتبهم، بل أهانوهم وحقّروهم منذ أن صارت الخلافة والسلطنة لهم قبل (٦٠٠) سنة أو فوقها. أي من بداية القرن السابع الهجري (الثالث عشر الميلادي). وقارن العرب هذا الوضع بموقف العرب عندما كانت السلطة لهم. . .». وماذا كان الرد العثماني على شكوى أولئك الوجهاء العرب؟ جاء جواب الصدر الأعظم وشيخ الإسلام باسم السلطان محمود بعد اجتماع أعيان علماء العجم، حيث «اعترف «العجم» بعدل ملوك العرب في صدر الإسلام. . ولكن جاء من بعد هؤلاء ملوك هدموا حدود الشريعة، وجاروا في الأحكام، وقدموا للمناصب من لا يخاف الله. . من العرب والعجم واستحلوا الحرام وتركوا الجهاد حتى استولى الكفار على ثغور المسلمين، وغلبوا على سواحل مصر والشام زمن الحروب الصليبية. . .». وإن ملوك العجم، من الكردية

---

(٢) فلاديمير لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث (موسكو: دار التقدم، ١٩٧١)، ص ١٥.

(٣) عبد الكريم غرايبة، تاريخ العرب الحديث، ط ٢ (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٠)، ص ٥٩.

والسلجوقية والخوارزمية والعثمانية «تداركوا الأمر لعدم من يقوم من ملوك العرب وأمرائهم وقلة إنصافهم وعدم عدلهم»...، ونجح العجم في تحرير بلاد الشام ومصر من الصليبية، وحموا الدين، ولولاهم «لتُرك هذا الدين جملة...». هذا والملاحظ أن الرد العثماني لم يتعرض لمصير المناطق الإسلامية التي تولى العرب وحدهم الدفاع عنها، من دون عون من العجم، مثل الأندلس والخليج وسواحل الشمال الأفريقي... لم يقف «الجواب العثماني» عند هذا الحد، بل حذر العرب بحزم بأن «لا تحدّثوا أنفسكم بالتقدم إلى هذه المراتب ـ مراتب الحكم ـ فإن ولايتكم لها هي ابتداء المفاسد، فاقتنعوا بما ترزقونه في الملازمة والتدريس، وما تنتفعون به من الكتابة والصحبة لكل رئيس، وعليكم منا أزكى السلام في البدء والختام... عام ١١٥١هـ» (١٧٣٨م)[٤].

هكذا كان الحكام العثمانيون وغيرهم ينظرون إلينا وإلى شعبنا: «لقد بخلنا بالدم دفاعاً عن بلادنا وديننا... وولايتنا ابتداء المفاسد». وبالتالي، كان من حق الأغراب أن يحكمونا ويستبدوا بنا! وفي أيام السلطان محمود نفسه، بدأ محمد بن عبد الوهّاب دعوته؛ ففي أربعينيات القرن الثامن عشر، «خطب أمام مواطنيه ـ في مساجد في نجد ـ مبشراً بتعاليم دينية جديدة، ووجّه نقداً لاذعاً إلى بقايا العقائد والممارسات البدائية الشائعة بين العرب، إذ كان يسعى إلى بعث الدين الإسلامي بين العرب «بنقاوته» القرآنية الأصيلة. وقد دمر وجماعته الأضرحة، وحرّموا السحر والشعوذة، وكافحوا الصوفية والدروشة، وتلك الأشكال من العبادات الدينية التي نشأت عبر القرون التي كان الأتراك يمارسونها. «وكان الهدف النهائي من الاتجاه المعادي للأتراك، الذي كانت تتسم به الوهّابية، هو طرد الأتراك، وتوحيد الأقطار العربية تحت راية الإسلام النقي»[٥]. وقد سجلت الدعوة نجاحات وانتصارات مهمة ضد الأوروبيين، من إنكليز وهولنديين وبرتغاليين، الذين أقاموا قواعد لهم على الشاطئ الشرقي من الجزيرة العربية، كما نجحت هذه الدعوة في إلحاق هزائم بالعثمانيين وولاتهم، «وأسس الأمير سعود بن عبد العزيز (١٨٠٣ ـ ١٨١٤) دولة عربية، ووحّد شبه الجزيرة العربية». وقد سعى الوهّابيون بعد توحيدهم الجزيرة العربية برمّتها،

---

(٤) المصدر نفسه، ص ١٩ ـ ٢١.

(٥) لوتسكي، المصدر نفسه، ص ٩٥ ـ ٩٧.

تقريباً، إلى ضم أقطار عربية أخرى إلى دولتهم، وقبل كل شيء سورية والعراق؛ «إذ كان مؤسس الدعوة ـ محمد بن عبد الوهّاب ـ يحلم بتحرير عرب هذين البلدين من النير التركي، ولم يعترف بخلافه السلطان التركي، وكان يعتبر كافة العرب إخوة ويدعوهم إلى الوحدة. وهكذا كانت وحدة الأقطار العربية حلماً طوباوياً من المتعذر تحقيقه في أيام الغارات الوهّابية على بغداد ودمشق، كما كان متعذر التحقيق في الوقت الذي كانت الحركة الوهّابية في مهدها. . . ذلك أن المقومات الموضوعية لم تكن متوفرة من أجل توحيد سورية والعراق مع الجزيرة العربية. . . ولكن كفاح الوهّابيين الذي خاضوه خلال نصف قرن أدى إلى نتيجة واحدة واقعية، هي توحيد الجزيرة العربية، فقد كانت الحاجة إلى توحيد تلك البلاد قد نضجت موضوعياً. .»(٦).

لقد جرت تصفية هذه «الحركة العربية الصرف» على يد محمد علي باشا ـ والي مصر ـ بقسوة بالغة، ودمرت «الدرعية» ـ عاصمة الدعوة ـ تدميراً كاملاً في العام ١٨١٨ لحساب السلطان العثماني، الذي استنجد بوالي مصر بعد أن عجز وكلاؤه حكام الشام والعراق عن رد حملات الوهّابيين. وقد تركت هذه الحركة آثاراً مهمة في التاريخ العربي الحديث، وامتدت تأثيراتها إلى بلدان عربية عدة، كاليمن والمغرب وحتى الهند. وتأثر محمد عبده بهذه الدعوة.

والخلاصة، فإن ضرب هذه الحركة «مكّن الإنكليز من إحكام قبضتهم على الخليج ـ ضد القواسم خاصة ـ كما غيّرت ميزان القوى في الجزيرة العربية لصالح آل الرشيد، الموالين للأتراك، وتحول النزاع إلى خلاف بين أسرتين»(٧) لحساب القوى الخارجية.

ثانياً: من مصر. . كانت البداية

لمصر دور أساسي وكبير في تاريخ هذه الأمة؟ لها وزن مؤثر ومرجّح في مسيرة النضال القومي والنهضة الحضارية. قبل قرون، حمت مصر المشرق العربي وساندته في مقاومة غزوات المغول والفرنجة (الصليبين الأوروبيين) وطردهم من المنطقة. واحتلت موقعاً شامخاً في حماية تراث الأمة وصونه.

(٦) المصدر نفسه، ص ٩٢ ـ ١٠١.

(٧) ذوقان قرقوط، تطور الفكرة العربية في مصر، ١٨٠٥ ـ ١٩٣٦ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢)، ص ٩٨ ـ ٩٩.

وكان الأزهر منارة من تلك المنارات الكبرى. وفي هذا العصر، تلقت مصر أول هجمة من هجمات الغزوة الأوروبية الحديثة (تموز/يوليو ١٧٩٨). وكانت هذه الهجمة بداية لحملات شنتها قوى الاستعمار والصهيونية على أقطار الوطن الكبير. وتفاعلت مصر مع أحداث العصر تفاعلاً عميقاً، افتقدته مناطق عربية أخرى، كالمغرب والخليج وأطراف الجزيرة العربية التي غزاها الأوروبيون قبل مصر؛ كما تفاعل هذا القطر مع البلدان العربية، فتولدت من هذه العملية بدايات تحولات اجتماعية وسياسية، خاصة في بلاد الشام.

وخلاصة القول، وكما يقول مؤرخ عربي معاصر، فـ «إن مصر تبوأت منذ أيام الإسلام الأولى مكانتها المؤهلة لها. وقد أضافت إليها أول دولة عربية تقوم على الإسلام مميزات جديدة إلى مميزاتها الأساسية، وذلك بربط المغرب العربي والأندلس بالمشرق العربي وبآسيا، وبربط قلب القارة الأفريقية بسواحلها الشمالية والشرقية، وبعودة البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط بحيرتين عربيتين، وبعودة الوساطة التجارية من بعد انحسار الدولة الرومانية ـ إلى العرب، على اختلاف أنواعها: نقل ومرور وبيع وشراء. ولم تلبث أن أصبحت تمثّل ركناً أساسياً في المجتمع العربي لا ينفصل عن بلاد الشام والحجاز»(٨).

لهذا يفيد أن نطرح ملاحظات توضيحية، قبل البدء بدراسة الدعوة العربية في مصر خلال المرحلة المعنية بالدرس، أي القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العظمى.

الملاحظ الأولى: تقوم انطلاقة هذه الدراسة على التزام عميق بالدافع القومي العربي، وابتعادها التام عن أية مشاعر قُطرية أو نوازع إقليمية، حيث يجري البحث عن الفكرة القومية ونشأتها وتطورها. كما يدرك الكاتب ويعي خطورة «النرجسيات المحلية والقطرية والطائفية المتفشية في هذه المرحلة تفشي الفطريات والطفيليات، فهذا زمانها في مرحلة الردة والارتداد». وبالتالي، فإن الباعث الأساسي في تسجيل الملاحظات هو توضيح الحقائق وإيراد الوقائع بقصد قراءة واقعنا العربي قراءة سليمة وصحيحة وواعية وعياً حقيقياً لا زائفاً، ليرتفع سلوكنا السياسي إلى مستوى الأخطار التي نواجه، ولتستقيم ممارساتنا بما يحقق الحد الأقصى من النفع القومي العام.

(٨) المصدر نفسه، ص ٥٢.

الملاحظة الثانية: تقضي الضرورة بأن نميز بين الدور التاريخي الذي قامت به مصر في الماضي، وفي مرحلة النهضة الحديثة (ماضياً وحاضراً ومستقبلاً) وإنجازاتها الكبيرة، من ناحية، ونشوء الفكرة القومية العربية وانطلاقتها من بلاد المشرق، من ناحية ثانية.

يقول عبد العزيز الدوري «إن بدايات الوعي ارتبطت بظروف البلاد العربية...»[٩]؛ ففي مصر، ظهرت أفكار الوطن والوطنية والحرية والمساواة قبل مناطق الوطن الكبير، «وكان دور مصر في الإحياء الثقافي ريادياً..»[١٠]. أما ساطع الحصري، فرأى في مصر ما هو أكثر؛ إذ «كان أبناء العرب الخاضعين للحكم العثماني المباشر، قبل الحرب العظمى، يرنون بأبصارهم نحو مصر، ويعلّقون عليها أوسع الآمال، لأن مصر كانت آنذاك «الملاذ العربي الوحيد» للغة العربية والأدب العربي... ولكن مصر نفسها كانت بعيدة عن الشعور بالقومية العربية الكامنة فيها. ولهذا السبب ظلت مُعرِضة عن فكرة العروبة، وغير مكترثة بأعمال دعاة القومية وأعمالهم، إن لم تكن معارضة لها...»[١١].

ومن هنا، كانت «سورية ولبنان، وإلى حد ما، العراق، هي وطن القومية العربية، وكانت تهدف إلى النضال ضد الاضطهاد العثماني وتأسيس الدولة العربية الواحدة..، في حين كانت القومية المصرية «شعاراً سياسياً وراية ضد الغزاة الأجانب وضد المضطهدين الأجانب. وحتى العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، جرت القومية المصرية والقومية العربية في تيارين منفصلين، لم يصبّ كل منهما في الآخر»[١٢].

الملاحظة الثالثة: هذا الواقع الحقيقي (عزلة مصر عن العرب)، مفروضاً كان أم جاء نتيجة أوضاع بلادنا ومسيراتها المتباينة بحكم ظروفها المختلفة، أدى إلى نتائج عدة، كان أهمها وأخطرها أن الدعوة القومية العربية (فكراً ونضالاً ممارساً أو سياسة رسمية) افتقدت دور مصر والمصريين الأساسي لأكثر

---

(٩) عبد العزيز الدوري، **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ١٤٠.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٣٥ ـ ١٣٦.

(١١) ساطع الحصري، **آراء وأحاديث في القومية العربية**، سلسلة التراث القومي. الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ١١.

(١٢) أليكسي فاسيلييف، **مصر والمصريون** (موسكو: دار التقدم، ١٩٨٩)، ص ٢٩١ ـ ٢٩٢.

من قرن من الزمان؛ فقد ظهرت هذه الفكرة في أطراف الوطن وليس في قلبه، وبين العدد الأقل سكاناً والأكثر تعدداً بل وتناثراً (طوائف دينية وأقليات قومية) مقابل مجتمع مصر الأكثر تماساً وتماثلاً، إضافة إلى أن بلدان الهلال الخصيب كانت الأقل ثراء وغنى وتقدماً من مصر. وبالتالي، حُرمت الأمة العربية من دور مصر القيادي، وخاصة في ساحة الدعوة القومية العربية، فلم يتح للعرب لزمن طويل أن تقوم مصر بدور بروسيا وبسمارك في توحيد ألمانيا، أو دور بيدمونت بقيادة كافور في توحيد إيطاليا، أو «دوقية موسكو» في توحيد الأمة الروسية.

الملاحظة الرابعة: إذا كانت الدعوة القومية العربية ـ على صعيد الفكرة خاصة ـ قد بقيت بعيدة عن مصر زمناً طويلاً، فإن هذا القطر وفّر تجربة غنية ورائدة، لا في «مجال الإحياء الثقافي» فحسب، بل أيضاً في مجال «ثورة محمد علي باشا في مصر». ولن نتحدث هنا عن إصلاحات إبراهيم باشا في بلاد الشام، ولاعن الآثار العميقة التي تركتها انتصاراته الباهرة مع جيوش السلطنة في نفوس العرب (في بلاد الشام خاصة) التي هزتهم هزاً عنيفاً، فساعدتهم على الاستيقاظ من ذلك السبات العميق والطويل، وشجعتهم على التحرك. فهذا جانب مهم جداً، لكن المقصود هنا هو أهمية «ثورة محمد علي باشا في مصر»، وأثرها غير المباشر في الفكرة القومية العربية ومسيرتها. فقد وجد ساطع الحصري أن أهمية حركة محمد علي في مصر «لم تستمد قوتها من نزعة قومية، ولهذا السبب لم تؤثر في نشوء فكرة القومية العربية تأثيراً مباشراً، ولكنها خدمت القومية العربية خدمة كبيرة، ولو بصورة غير مباشرة، لأنها أوجدت دولة عصرية قائمة في بلاد عربية، وفسحت بذلك ميداناً واسعاً لنهضة فكرية وأدبية عربية»[(١٣)]. وبالإضافة إلى تقديم مصر نموذجاً في بناء «دولة عصرية قائمة في بلاد عربية»، طرحت مصر تجربة نضالية رائدة في مقاومة المماليك في أواخر القرن الثامن عشر، وفي مقاومة الاحتلال الفرنسي ثم الإنكليزي في بداية القرن التاسع عشر.

كانت تجربة تلك المقاومة الشعبية ضد حكمين جائرين ومختلفين في طبيعتهما وأساليبهما، غنية ومؤثرة وحافلة بالعظات والعبر لمصر ولعرب المشرق. وهناك أيضاً تجربة مصر في محاولة إقامة حياة دستورية، وفي معارضة

---

(١٣) ساطع الحصري، محاضرات في نشوء الفكرة القومية، سلسلة التراث القومي. الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ١٢٠.

الطغيان والاستبداد أيام التحرك السياسي والعسكري الذي قاده العرابيون في العام ١٨٨٢؛ فقد ذكر المؤرخ زين زين أن بلاد الشام «تأثرت بحادثين منفصلين مفاجئين في عامي ١٨٨٢ و١٨٨٥ لا علاقة لها البتة بشؤون ولاية سورية، أثارا موجة من العداء ضد الأتراك وحكمهم، أي ثورة أحمد عرابي في مصر وثورة المهدي في السودان. . . فقد كان هناك عطف صادق تجاه هاتين القضيتين. . وكان الناس ينظرون إلى أحمد عرابي على أنه زعيم العرب، وإلى ثورته على أنها، في حال نجاحها، تنطوي على مضاعفات خطيرة من شأنها أن تقرر مصير العرب كأمة، وهي ليست مجرد ثورة لرد الغزاة عن مصر. .». وكذلك كانت النظرة إلى المهدي على أنه «مجاهد ضد الحكم التركي»[١٤].

لقد كانت مسيرة مصر مختلفة؛ إذ «انفصلت عن السلطنة العثمانية انفصالاً فعلياً، قبل انفصال البلاد العربية عنها، بمدة تناهز ثلاثة أرباع القرن. ولهذا السبب بقيت مصر خارجة عن نطاق الحركات القومية العربية، التي تخمرت وتبلورت خلال العقدين الأولين من القرن العشرين»[١٥].

ثالثاً: مصر وأحوالها في ظل حكم المماليك والعثمانيين

أدى التكوين الجغرافي لمصر دوراً مهماً في إرساء أسس ذلك المجتمع الزراعي المستقر، حيث قامت على شواطئ النيل حضارة قديمة متميزة. إلا أن هذا التميز الجغرافي والاقتصادي شابته مشكلة بنيوية معقدة طالت كثيراً، وهي تسلُّط فئات أجنبية على ثروات البلاد واستغلالها على حساب المصريين الذين عانوا القمع والظلم والاستبداد. فقد تسلط عليها المماليك، الذين استطاعوا وقف المد المغولي المتوحش في عين جالوت، وألحقوا بالمغول هزيمة حاسمة في العام ١٢٥٩. وبقي المماليك يحكمون البلاد حتى تعرضهم للهزيمة مع مجيء العثمانيين إليها في العام ١٥١٧، إلا أن الأخيرين عادوا إلى ممارسة السلطة تحت راية السلطان العثماني.

وخلال هذه الفترة الزمنية، تعرضت مصر الغنية لعمليات سلب ونهب وإفقار متواصلة، وعرفت الفقر والمجاعات، وعانت كثيراً من الأوبئة والقحط، إضافة

---

(١٤) زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية: مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية ـ التركية، ط ٤ (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٨٦)، ص ٦٨.

(١٥) الحصري، آراء وأحاديث في القومية العربية، ص ١١.

إلى كوارث طبيعية من زلازل وفيضانات. ويكفي أن نستعيد ما قاله المؤرخون من أن السلطان سليم ـ فاتح الشام ومصر ـ «فضلاً عمّا نقله من خيرات مصر إلى الآستانة، حتى لقد قدّر بألف حمل جمل من الذهب والفضة والأسلاب الأخرى والهدايا الثمينة ـ فإنه أمر بجمع رؤساء الصناعات المشهورين بإجادة العمل فيها من كل الطوائف، فجمعوا منها ألف صانع ونقلوهم إلى الآستانة ليذيعوا الصناعات الدقيقة فيها، وقيل إنه بطل من جراء ذلك نحو خمسين صناعة، فكانت سبباً في القضاء على الصناعة في مصر، وهو عين ما فعله المغول من قبل، عندما نقلوا مهرة الصنّاع من الشرق العربي إلى سمرقند»(١٦).

والواقع أن مسلسل النهب والسلب والإفقار «أدى إلى هبوط عدد سكان مصر كلها من ثمانية ملايين نسمة في القرن الرابع عشر إلى مليونين ونصف مليون في مطلع القرن التاسع عشر، حسب تقدير علماء البعثة الفرنسية»(١٧).

يقول محمد جابر الأنصاري إنه «خلافاً للفكرة السائدة، لم يكن مجتمع مصر متجانساً من حيث عناصره السكانية، خلال الفترة التي أرّخ لها الجبرتي ـ مؤرخ مصر الشهير ـ وهي الفترة الممتدة من ١٦٨٧ ـ ١٨٢١... فقد تحدد التطور الاجتماعي ـ التاريخي لمصر نتيجة الاحتكاك والتفاعل بين الفئات التالية: المماليك والعامة بقيادة رجال الدين والبدو وغيرها». وعن المماليك، يقول الأنصاري «إنهم طبقة مهنتها السلطة. وكانوا غرباء عن مصر وشعبها، ويرجعون في أصولهم إلى أرقّاء استُقدموا من بلدان السلطنة، وخاصة من القفقاس. وكان عددهم حوالى عشرة آلاف. وإذا كانت هذه الطبقة قد أمسكت بسلطات الحكم وبوسائل الإنتاج، فقد أخفقت في الحفاظ على وحدتها كهيئة حاكمة، حيث أخذ أمراؤها يتحزبون ويتنافسون على السلطة بصورة أدت إلى إلحاق أضرار بالغة بالحياة الاجتماعية لمصر كلها. وشهدت البلاد صدامات دموية بين فئات هذه الطبقة أخلّت كثيراً بالحياة التجارية والأمن والنظام»(١٨). ثم يصف القطاع الأوسط من شعب مصر، وهم «العامة» أو الرعية أو أبناء البلد

(١٦) قرقوط، تطور الفكرة العربية في مصر، ١٨٠٥ ـ ١٩٣٦، ص ٥٠.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٥١.

(١٨) محمد جابر الأنصاري، تجديد النهضة باكتشاف الذات ونقدها (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٢)، ص ١٤٤ ـ ١٤٩. وفي الكتاب فصل مهمّ بعنوان: «قراءة جديدة في تاريخ الجبرتي،» ص ١٣٧ ـ ١٦٧، وقد اعتمد الكاتب على هذا القسم في ملاحظاته.

أو الفلاحين أو «السوقة» ـ بأسماء عدة ـ وكانوا سكان المدن والقرى، وهم، في رأيه، «قوة هلامية تتبلور ويقودها رجال الدين»، وكانوا وقود الفتن والاضطرابات التي عرفتها مصر مرات ومرات.

هذه الفئة من سكان المدن بدأت قبل غزوة نابليون تحركاً اجتماعياً واسعاً في المدن، عقب الأزمات الاقتصادية التي كانت تواجه السكان، خاصة أيام المجاعات. وكان لرجال الدين دور ازدادت أهميته في قيادة «أولاد البلد». وشهدت القاهرة والإسكندرية وغيرهما حوادث تمرد ضد الحكام من المماليك قبل قدوم جنود الحملة الفرنسية. ومع الغزو الأوروبي هذا، طرح نابليون أفكاراً جديدة بقصد إضعاف قوة المماليك سياسياً، بعد أن هزمهم عسكرياً. وكان من تلك الأفكار تأسيس «الدواوين»، التي بدت كأنها خطوة أولية لممارسة نوع من الحكم الذاتي. ولكن الأفكار القادمة من أوروبا مع الحملة الفرنسية وعلمائها لم تحل دون انفجار غضب شعبي واسع انتشر في المدن والريف ضد الجنود الفرنسيين، وكانت المقاومة الشعبية مؤثرة وشجاعة. وانسحب الفرنسيون من مصر نتيجة ضغوط دولية ومحلية.

تفاعلت هذه الأحداث في البلاد خلال سنوات، «وبرزت إرادة الرأي العام لتفرض إسقاط الحاكم العثماني الذي جاء بعد نابليون، ولتفرض تولية محمد علي مكانه حاكماً باسم الإرادة العامة. وكان لرجال الدين دورهم الكبير في قيادة العامة في فترة الانتفاضة الشعبية ١٨٠٤ ـ ١٨٠٥. وقد اقترف المشايخ «خطأ تاريخياً غير يسير في هذه الفترة المبكرة التي لم يصل فيها محمد علي إلى مرتبة الحكم المطلق»؛ إذ كان في وسعهم أن يفرضوا عليه مجلس شورى منهم ويحددوا صلاحياته[١٩].

وهناك «البدو»، قبائل عربية سكنت في المناطق الشرقية والغربية. وكان دورهم في حياة البلد يزداد بضعف السلطة المركزية. وقد أقاموا إمارات بدوية في الصعيد والدلتا. وكانت هناك، أيضاً، «فئات اجتماعية أخرى، أو ملامح الطبقة الوسطى».

لعل من أهم النقاط التي يُبرزها الأنصاري في تلخيصه المتميز، **النقطة الأولى** المتمثلة في «أن الأصول الإثنية للسكان كانت تسير في خطوط متوازية

---

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٤٩ ـ ١٥٧.

مع أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي باعد بين هذه الفئات، وجعل العلاقة بينها علاقة تربّص وحذر»؛ إلا أن الصورة لا تكتمل، في رأيه، إلا إذا لحظنا أن هناك خطوطاً رأسية «داخل تلك الأطر الاجتماعية، فتشكلت أقلية غنية وأكثرية فقيرة، ونشأ «تحالف فوقي» جمع الوالي العثماني وحاشيته، وكبار رجال المماليك، وكبار المشايخ وزعماء البدو، وكبار التجار وأغنياء الريف، ورؤساء الأقباط؛ في حين كانت قاعدة الهرم الاجتماعي تشمل الأغلبية الساحقة من المصريين: أولاد البلد والفلاحين وصغار الجند والعشائر الفقيرة وعامة الأقباط.. وتغيرت الصورة مع سيطرة محمد علي، إذ زالت طبقة المماليك القديمة، وبرزت حكومة مركزية عسكرية وبيروقراطية جديدة..»[٢٠].

والنقطة الثانية التي يشير إليها الأنصاري هي أن التحرك الشعبي، الذي شهدته مصر في أواخر القرن الثامن عشر، كان حدثاً تاريخياً مهماً، وازدادت أهميته بانتفاضات القاهرة ومدن القطر وريفه ضد الفرنسيين، بعد أن بالغ المحتلون في فرض الضرائب والغرامات، وفي ممارسة القسوة الشديدة في معاملة سكان المدن والريف. ثم كانت الانتفاضة الأكبر، وتسنّم محمد علي الحكم في مصر؛ فلقد كان دور الجماهير ـ أو العامة ـ يزداد مع كل انتفاضة وتحرك، وهو ما زاد في وعي الجماهير ومشاركتهم في العمل السياسي بقيادة رجال الدين. وقد رأى الأنصاري في هذه المشاركة الشعبية أنها كانت «تعكس واقعاً اجتماعياً جديداً في التربة الاجتماعية المصرية، ونعني على وجه التحديد تكوّن طبقة شعبية واسعة تعي ذاتها وعياً عفوياً، وتتماسك في وجه الأخطار الداخلية والخارجية، وتحمل السلاح من أجل فرض إرادتها على السلطة الحاكمة، وإن كانت تفتقد القيادة القديرة والتنظيم بمفهوم المؤسسة الشعبية. **ويمكن القول إن الفكرة الوطنية المصرية الحديثة استمدت جذورها الاجتماعية والشعورية والفكرية الأولى من تكوّن هذه الطبقة في مطلع القرن التاسع عشر، ومن الظروف التاريخية التي أحاطت بنشأتها**»[٢١].

النقطة الثالثة هي أن الظروف التاريخية ـ الاجتماعية خلال هذه الفترة «مكّنت رجال الدين من البروز والظهور والسيطرة على الرأي العام بشكل قلّ نظيره في تاريخ المجتمعات الإسلامية عامة، والمجتمع المصري خاصة...

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٦١ ـ ١٦٤.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٥٦ ـ ١٥٧، (التشديد من الأنصاري).

وأن المشايخ كانوا يتحركون، حتى في العهد المملوكي ـ التركي إذا تدهورت الأوضاع، بشكل لا يمكن السكوت عنه رأفة بفقراء العامة». ومن هنا جاءت أهمية دور «المعممين» في قيادة الجماهير ودورهم في توجيه العامة، و«**هكذا ظل رجال الدين العنصر العربي المصري الوحيد القادر على القيادة في حالة سقوط المماليك**، وهذا ما حدث عند مجيء نابليون وعند قيام محمد علي...». والواقع أن رجال الدين كانوا «مقتدرين على القيادة المعنوية مع أنهم أخفقوا في الاستمرار قيادة فعلية تجابه الأمر الواقع ومشكلات الثورة والحكم». ويرجِع الأنصاري سبب إخفاق هؤلاء في القيادة إلى «ثقافتهم النظرية وخبرتهم المحدودة في الحياة السياسية. ثم هناك مصالحهم الاجتماعية باعتبارهم فئة موجّهة مرتبطة عملياً بمصالح الهيئة الحاكمة وليس بمصالح العامة التي ترتبط بهم روحياً وثقافياً، ويرتبطون بها معنوياً»[٢٢].

وتبقى نقطة رابعة يبرزها الأنصاري هي أنه تبيّن له من قراءة التاريخ العربي الحديث «**أن هذه الطبقة الشعبية المصرية هي الأولى من نوعها في تاريخ المجتمعات العربية، إذ لم تتولد في هذه المجتمعات طبقة بذلك المستوى من النضج الاجتماعي خلال الفترة المشار إليها.ومن هذا يتضح أن مكانة القطر المصري القيادية في الوطن العربي لا تعود إلى حجمه فحسب، بل إلى عمق تطوره الاجتماعي كذلك**»[٢٣].

رابعاً: تحولات كبيرة

شهدت الفترة الأخيرة من القرن الثامن عشر تحركات شعبية واسعة في مصر ضد المماليك، كما ذكرنا قبلاً، ولكن قبل أن تبزغ شمس القرن الجديد ببضعة عشر شهراً، فوجئت الإسكندرية ـ وكانت مدينة صغيرة ـ أو بالأحرى كانت المفاجأة لمصر والسلطنة العثمانية والدول الأوروبية بظهور أسطول بحري فرنسي كبير أمام الميناء المصري، ونزلت من سفن ذلك الأسطول قوة عسكرية بلغ مقدارها ٣٠ ألف جندي، كان يقودهم نابليون بونابرت، الذي نجح في مراوغة السفن البريطانية وخداعها حتى وصل إلى الشواطئ المصرية. ولا تهمنا دوافع تلك الحملة وأهدافها، بل كانت نتائجها الدولية والعربية والمصرية ذات

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٦١ ـ ١٦٢.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٦٥، (التشديد من الأنصاري).

تأثيرات كبيرة ومهمة بالنسبة إلى الصراعات السياسية والدولية التي أطلقتها الثورة الفرنسية. وتهمّنا هنا آثار هذه الحملة في مصر وبلدان الشرق العربي: ذلك أن فريقاً من المؤرخين ربط بين هذه الغزوة وبدء اليقظة العربية الحديثة، بل إن بعضهم بالغ في التركيز على هذا الجانب من هذه المسألة المهمة.

لقد كانت حملة نابليون مهمة جداً بالنسبة إلى مصر والمشرق، وكان لها دور في تسريع التطورات التي كانت مصر تعيشها منذ عقود عدة.

كان المماليك يعتقدون أن جيشهم «لا يُقهر». ولكن في يوم ١٣ تموز/يوليو ١٧٩٨ ثبت أن «القوة الأوروبية الحديثة» كانت قادرة على إلحاق هزيمة مروعة بذلك الجيش المملوكي. وبعد ثمانية أيام، واجه المماليك هزيمة ثانية على أبواب القاهرة رغم استماتتهم مع سكان العاصمة في الدفاع عن مدينتهم. وواضح هنا أن علوم العصر وتنظيماته الحديثة غلبت الشجاعة والمقاومة والصمود. إن مدة ثلاثة أسابيع كانت كافية لاحتلال مصر السفلى، وتدمير الجيش المملوكي.

لقد وجّه الفاتح الفرنسي، عند نزوله إلى البر المصري، نداء عاطفياً إلى الشعب المصري، خاطبهم فيه بجمل ذات مضامين جديدة وأفكار لم تكن معروفة من قبل؛ فقد أكد أنه قادم لإنقاذهم من المماليك وتحريرهم من ظلم هذه الفئة، وأنه راغب في توفير «الحرية والمساواة» لهم، مشدداً على احترامه العميق للإسلام والسلطان. وكان الخطاب في الواقع يمثّل إلى حد ما انعكاساً لأفكار الثورة الفرنسية. لكن المصريين واجهوا «الكفّار» بمقاومة شديدة قمعها نابليون بقسوة ووحشية، وقتل الآلاف من الثائرين ومن السكان. وبعد شهور قليلة، في شباط/فبراير ١٧٩٩، قاد نابليون قرابة نصف جنود الحملة إلى فتح بلاد الشام بعد أن أعلنت السلطنة الحرب على فرنسا، ذلك أن مصر كانت أغنى ولايات الإمبراطورية التركية. وقد تشجع السلطان سليم بنجاح الإنكليز في إغراق الأسطول الفرنسي في خليج أبو قير في ١ آب/أغسطس ١٧٩٨. هذا، وتقدمت قوات نابليون محتلة العريش ورفح ويافا، وتوقفت أمام أسوار عكا، وهو ما أفشل الحملة، فعاد نابليون إلى فرنسا متنكراً في آب/أغسطس ١٧٩٩، تاركاً قواته في مصر. وفي آخر العام ١٨٠١، تمّت تسوية سياسية بين بريطانيا وفرنسا، حيث سحبت الثانية قواتها من مصر. وكان معنى ذلك فشل فرنسا السياسي والعسكري في قطع طريق الهند والسيطرة على مصر.

لهذه الحملة جانب مهم جداً هو أن بعثة من مئات العلماء الفرنسيين كانت

برفقة الجيش الفرنسي. وقد قامت تلك البعثة بدراسات علمية خدمت الجيش الفرنسي. لكن القسم الأهم والأبقى هو قيام أولئك العلماء بدراسة أوضاع مصر، وتاريخها وأحوالها، دراسة علمية جادة «ظهرت في عشرين مجلداً من كتاب وصف مصر. وما يزال هذا الكتاب حتى يومنا هذا مصدراً ثميناً فائقاً لا يمكن أن يستغني عنه كل من يتقصى أحوال مصر. أما الشعب في مصر، فقد «مرّ خلال سنوات الاحتلال الثلاث بفترة عصيبة للغاية، غير أنه استفاد من مدرسة الكفاح التحرري الوطني؛ فقد عادت هذه التجربة الكفاحية المسلحة بالفائدة على الجماهير الشعبية المصرية من أجل النضال ضد المحتلين البريطانيين الذين خلفوا الفرنسيين، وضد الإقطاعيين المماليك على السواء»[(٢٤)].

لقد أفادت الحملة النابليونية مصر بإلقائها بذور أفكار الثورة الفرنسية، التي طرحها البيان الأول للفاتح الفرنسي، بين المصريين، كما أفادتهم الحملة بالإجراءات الإدارية والتنظيمية التي طرحتها قيادة الحملة، مثل تأسيس الدواوين (دوائر حديثة أو وزارات الدولة) لتمارس نوعاً من الحكم الذاتي قام مع عناصر مصرية بإشراف فرنسي. بالتالي، كان لتلك الأفكار والممارسات الجديدة نفعها وآثارها الملهمة والمشجعة للخروج من ذلك الجمود الذي عُرفت به أجهزة السلطنة العثمانية والإدارة المملوكية منذ قرون عدة.

كانت أحداث تلك السنوات القليلة تحولاً، لكن التحول الأهم والأعمق جاء في أعقاب الانسحاب الفرنسي من مصر.

خامساً: محمد علي حاكماً لمصر

بتولّي محمد علي زمام الحكم في مصر في العام ١٨٠٥، انتقلت هذه البلاد إلى مرحلة تحوّل مهمة جداً؛ فمن بدايات التحرك الشعبي إلى مرحلة الحركة الفاعلة والنشطة، باشرت مصر نقلتها التاريخية الكبيرة التي تركت بصماتها واضحة على مسيرتها ويقظتها أساساً، وانعكس ذلك على المنطقة العربية، وخاصة في بلاد الشام. فمن هو هذا الرجل؟

محمد علي من أصل ألباني ومن مواليد مدينة كافالا (١٧٦٩) من مقدونيا الشرقية. وكانت بداية مسيرته حين أُرسل ضمن كتيبة من الألبان غير النظاميين

(٢٤) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ص ٥٦.

ضمن الحملة العسكرية التي أرسلها السلطان سليم الثالث إلى مصر بعد وصول نابليون إليها. وتعرّض الرجل لمتاعب كثيرة في تلك المرحلة، ولكنه وجد في تلك الفوضى العارمة التي اجتاحت مصر، بعد انسحاب الفرنسيين وحلول قوات إنكليزية وعثمانية مكانها، «فرصته وصمّم على البقاء في البلد. وفي العام ١٨٠٥ طلب منه مشايخ القاهرة وعلماؤها أن يصبح الوالي على مصر. وفي ٩ تموز/يوليو ١٨٠٥ ثبّت السلطان خيار رجال الدين»[٢٥]. وكان هذا الحدث مهماً جداً في تاريخ مصر الحديث على أكثر من صعيد ومستوى.

اعتُبر اختيار محمد علي والياً بشروط العلماء حدثاً فريداً ويوماً مشهوداً في تاريخ كفاح الشعب المصري، إذ وضع أساس حريته واستقلاله، وأعلن عن حقه في تقرير المصير[٢٦]. وإذا كانت بيعة العلماء قد أكسبته شرعية، فإن انتصاره الكبير على الإنكليز، الذين عادوا إلى مصر غزاة في ١٧ آذار/مارس ١٨٠٧، حين طردهم في أيلول/سبتمبر من العام نفسه، بعد معركة رشيد، قد أكسبته شرعية مضاعفة وشعبية واسعة يوم استعاد الإسكندرية بجيشه الكبير المؤلف من العسكريين المحترفين والآلاف من البدو والفلاحين؛ «فقد اعتُبر بطلاً ذاد عن مصر ضد المغتصبين الأجانب»[٢٧].

بدأ محمد علي تأسيس أول دولة عصرية في الوطن العربي، ومعها خبرات شعبية مهمة متراكمة. وكانت هناك حكومة وطنية.

وما من شك في أن الإنجازات التاريخية الكبيرة التي حقّقها الرجل جاءت محصلة تلاقي عوامل عدة، كاختمار الأوضاع الداخلية في مصر. وقد تميز هذا القطر بثرائه وموقعه المميز، من ناحية، واشتداد الصراع الدولي على المشرق وتطاحن الدول الأوروبية على اقتسام «ممتلكات» السلطان، من ناحية ثانية، إضافة إلى وجود القائد المناسب في مثل هذه الظروف. فقد كان محمد علي ـ شبه الأمي ـ رجلاً عبقرياً، وقد حمل في رأسه رؤى وأحلاماً وطموحات جريئة بلغت، في رأي أحد الدارسين، «أن يجعل مصر خلال عشر سنوات الأمة

---

(٢٥) John A. R. Marriott, *The Eastern Question*, 4th ed. (Oxford: Oxford University Press, 1940, Reprinted 1969), p. 227.

(٢٦) عمر عبد العزيز عمر، «عوامل نمو الوعي القومي في مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر،» دراسات عربية، أربعة أعداد صدرت في عدد واحد (كانون الثاني/يناير ـ أيار/مايو ١٩٧٧)، ص ٥٤ ـ ٥٥.

(٢٧) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ص ٦٣ ـ ٦٤.

الخامسة في العالم اقتصادياً وعسكرياً وعلمياً، بعد روسيا وبريطانيا وفرنسا والنمسا[٢٨]»؛ في حين رأى ألبرت حوراني أن الجانب الذاتي الشخصي في مشروع محمد علي للنهوض بمصر هو الأساس. إذ «لم تكن إصلاحاته الكثيرة منبثقة عن عقيدة ما، شأنها في ذلك شأن إصلاحات السلطانين سليم ومحمود. فقام محمد علي بها، قبل كل شيء، لتدعيم مركزه تجاه مولاه ورعاياه والدول الأوروبية، ثم إنه كان ـ وهو الذي لم يتلق أية دراسة ولم يتعلم القراءة إلا في الأربعين من عمره ـ أقل استجابة من سلاطين زمانه للأفكار السياسية المنطلقة من أوروبا الحديثة. . . ولم يصدر عن محمد علي أي بيان في الحقوق، ولم يقم بأية محاولة لإصلاح مؤسسات البلد السياسية»[٢٩].

أياً تكن حقيقة الرجل وما في نفسه من دوافع ودواخل غير واضحة، فإنه قدّم إلى مصر والمشرق إنجازات وخدمات في غاية الأهمية، غير أن البريطانيين وحلفاءهم نجحوا في إجهاضها قبل انتصاف القرن. ومع أن تلك الفترة من الزمان عرفت حركات إصلاحية مهمة في كثير من الولايات العربية، التي كانت سلطته قد وصلت إلى بعضها، كالشام والسودان، وكانت بعيدة عن بعضها الآخر، مثل بغداد وبرقة والجزيرة العربية، فقد كانت تجربة محمد علي هي الأكثر شهرة والأعمق تأثيراً والأطول استمراراً. فما الذي فعله؟

أرسى محمد علي لحكمه أسساً قوية؛ إذ بدأ بضرب طبقة المماليك، فكان مشروعه للإصلاح الزراعي في العام ١٨٠٨، وبه أضعف المماليك والملتزمين، وصفى الالتزامات، وقسّم الأراضي المشاع، وأجهز على طبقة المماليك التي تحكمت في مصر قروناً عدة، في «مذبحة القلعة» في العام ١٨١١. وتوجه بعد ذلك إلى إضعاف مكانة رجال الدين باستملاكه أراضي الأوقاف، وزرع الشقاق في صفوفهم، وجعل الدولة مسؤولة عن الإنفاق عليهم وعن صيانة المساجد، وهو ما قلّل من شأنهم وقوتهم. ولكن الخطوات الأهم في بناء مصر الجديدة كانت في إنجازاته في ميدان المؤسسات الكبيرة للدولة، وخاصة الجيش والاقتصاد، ثم التعليم والثقافة.

---

(٢٨) محمد كامل ضاهر، الصراع بين التيارين الديني والعلماني في الفكر العربي الحديث والمعاصر (بيروت: دار البيروني للطباعة والنشر، ١٩٩٤)، ص ٤٤ ـ ٤٥.

(٢٩) ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩ (بيروت: دار النهار، ١٩٦٨)، ص ٧٢ ـ ٧٣.

١ ـ **الجيش المصري**. كانت المؤسسة العسكرية موضع الاهتمام الأساسي عند محمد علي، كما كانت همّه العميق؛ إذ كان يدرك أهمية توافر قوة عسكرية حديثة وكفوءة لتحقيق حلمه. وكان أن أسس جيشاً رائعاً «وصل تعداده إلى ١٨٠ ألفاً من الوحدات النظامية و٤٠ ألفاً من الوحدات غير النظامية في عام ١٨٣٣»[٣٠]، وهو عدد كبير جداً قياساً بعدد سكان مصر في ذلك الوقت (قرابة ثلاثة ملايين نسمة). ولتطوير ذلك الجيش، خصص حاكم مصر الإمكانات كلها، من خبرات وأموال ومقاتلين، وافتتح المعاهد، وأحضر خبراء أجانب، وأرسل بعثات للتدرّب والتخصص، وأقام المصانع الحربية كي يكون الجيش في تمام الاستعداد والجاهزية للقيام بما يعهد إليه من مهمات وواجبات. وبكلمة، كاد محمد علي أن يضع المجتمع وموارد البلاد وطاقاتها في خدمة المؤسسة العسكرية؛ إذ كانت هي الأصل في وجوده وبقائه السياسي، واعتبرها «المؤسسة الأم» لحماية ملْكه وتحقيق برامجه. وقد شكّل الجيش ليكون قبضته الضاربة في مواجهة أعدائه في الداخل والخارج. وكانت إنجازات الجيش رائعة في سلسلة المعارك التي خاضها في المناطق الجبلية الباردة، كما في اليونان والأناضول، وفي الصحارى القاحلة، كما في جزيرة العرب ضد الوهّابيين خاصة، وفي المناطق الاستوائية، كما في بلاد السودان الشاسعة وفي سهول بلاد الشام. وكان الجندي المصري يقاتل ببسالة وبروح صادقة متميزة في هذه المناطق المتباينة، بل المتناقضة بطبيعتها الجغرافية وتنوّع السكان فيها. وكانت انتصاراته موضع دهشة أوروبا وخبرائها العسكريين طيلة العقود الأربعة التي حاربت خلالها جيوش محمد علي. واهتم الباشا بالبحرية، فأعاد بناء أسطول مصر في العام ١٨٢٩، بعد أن أغرق البريطانيون وحلفاؤهم السفن المصرية والعثمانية في معركة خليج نافارين (اليونان) في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٢٧، حين ناصرت غالبية الدول الأوروبية اليونان في ثورتها على السلطنة. وقد سجلت أحواض بناء السفن في موانئ مصر نجاحات مهمة في هذا المجال بعد أن «استحدث محمد علي كوادر البحارة الوطنيين خلال مدة قصيرة، حيث تم تدريب ١٥ ألف مصري على الفنون البحرية»[٣١].

في هذا الصدد، من المفيد أن نمرّ سريعاً بمعارك بلاد الشام التي قادها

(٣٠) لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ص ٦٨.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٦٨ ـ ٦٩.

ابنه إبراهيم ضد الجيوش العثمانية؛ فقد بدأت التطورات العسكرية في تشرين الأول/أكتوبر ١٨٣١، حين تقدمت القوات المصرية في فلسطين، ثم واصلت تقدمها باتجاه الشمال بعد تطويقها عكا، ولقي الأتراك هزيمتهم الأولى في ٨ تموز/يوليو ١٨٣٢ قرب حمص. وكان في القيادة العسكرية العثمانية تسعة باشاوات، «وبلغت خسائرهم قرابة أربعة آلاف جندي بين قتيل وأسير، في حين خسر المصريون مئة قتيل فقط»[٣٢]. بعد ثلاثة أسابيع، واجه الأتراك هزيمتهم الثانية في ممر بيلان الجبلي (بين الإسكندرونة وأنطاكية)، حيث مزق إبراهيم باشا حشوداً تركية كبيرة بقيادة «السردار الأكرم حسين باشا» في ٢٩ تموز/يوليو ١٨٣٢. وقد هرب القائد التركي مع قواته، تاركاً سورية في أيدي المصريين. ودخلت القوات المصرية بلاد الأناضول. وجرت المعركة الثالثة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٨٣٢ على مقربة من قونية، وكان عدد الجنود الأتراك ٦٠ ألف جندي مقابل ٣٠ ألف مصري. وأظهر «الباشا الابن» مواهبه القيادية المتألقة في تلك المعركة، إذ نجح في محاصرة الأتراك وهزمهم شر هزيمة. وانفتحت الطريق إلى العاصمة العثمانية، وساد الفزع أواسط أوروبا، وكان الروس أول من تحرك لنجدة السلطان. وأخاف هذا التدخل بريطانيا وفرنسا. إلا أن القيادة المصرية أظهرت حكمة وتعقلاً؛ إذ أوقفت قواتها بعد معركة قونية، ودارت مفاوضات دولية بين أطراف عدة، وعقدت أكثر من اتفاقية، فيما كان الأتراك يستعدون عسكرياً بمعونة بريطانيا وحلفائها. وشن الأتراك هجوماً معاكساً كبيراً، «وعبرت قواتهم نهر الفرات في ٢١ نيسان/أبريل ١٨٣٩ وتقدمت بهدف تدمير القوات المصرية، لكن معركة نصيبين التي دارت في اليوم نفسه استمرت ساعة واحدة فقط، إذ نجح المصريون في إخماد نيران المدفعية التركية، واندفعت الخيالة المصرية إلى إتمام تدمير الجيش التركي. وكما حدث في العام ١٨٣٢، فتح القائد المصري الطريق إلى العاصمة العثمانية. . وبعد أسبوعين، انضم الأسطول العثماني برمّته، بقيادة الأميرال أحمد فوزي باشا، إلى جانب محمد علي.

إزاء هذا الوضع الدولي الجديد، اجتمعت في لندن خمس دول في منتصف تموز/يوليو ١٨٤٠، وتوصلت إلى وضع تسوية لـ «المسألة الشرقية»، وقررت مصير محمد علي وممتلكاته. وتم في ١٩ آب/أغسطس ١٨٤٠ توجيه

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٢٧.

إنذار إليه لسحب قواته وإعادتها إلى مصر، وأُرفق ذلك الإنذار بحشود عسكرية برية وبحرية. وعند رفضه الإنذار، قامت أساطيل بريطانيا وحلفائها بعمليات عسكرية ضد القوات المصرية في لبنان.، ودعمت قوات الحلفاء حركات تمرد وعصيان في لبنان وفلسطين. ونزلت قوات أوروبية وتركية شمال بيروت، واقترب الأسطول البريطاني من الإسكندرية، وكان أن «وقّع محمد علي في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٤٠، تحت فوهات المدافع البريطانية، على الاتفاقية الدولية»، وانسحبت جيوش مصر، واعترف الباشا بأنه تابع للسلطان، وتعهد بدفع جزية كبيرة إلى إستانبول. وفي مقابل ذلك، اعترف الحلفاء بكونه حاكماً لمصر، وببقاء الحكم لوارثيه[*].

وهناك سؤال مهم يدور حول هذا الجيش العظيم الذي أنشأه محمد علي، وحول نظرة هذا القائد إلى التشكيلات العسكرية وموقفه من عناصر هذا الجيش، بعد أن أتم تصفية المماليك؟

يقول أنيس صايغ: «كان الجيش المصري في عهد محمد علي جيشاً غير مصري. فكان ضباطه وخبراؤه ومدفعيوه وأطباؤه من الأوروبيين والأتراك. أما جنوده فكانت أغلبيتهم من الأتراك والمماليك والأرناؤوط والولاة وغيرهم من المرتزقة. وكذلك كان ضباط البحرية. وكانت نسبة العرب بالجيش ضئيلة جداً، حتى أن محمد علي فصلهم عن باقي الجنود في فرقة خاصة. ولم يبدأ التجنيد الرسمي إلا بعد الحرب في السودان، غير أن القيادة ظلت لغير المصريين. وكانت رتبة يوزباشي (نقيب) أقصى ما يصل إليه المصري»[٣٣]. أما ذوقان قرقوط فيضيف إلى ما تقدم أن محمد علي خشي في حربه في الشام وانتصاراته الباهرة أن تتسبب في «إيقاظ الروح المعنوية وبعث الشعور بالقومية». وكان الأوروبيون مثله يتوجسون خيفة من «أن يجيء يوم يرغب فيه هذا الجيش العربي الخالص في إقامة حكومة عربية، ثم يعمد إلى المطالبة بتحقيق هذه الرغبة». ويشير قرقوط، مقتبساً من تقرير خبير أجنبي، إلى أن «هناك أمراً لا نستطيع حتى الآن التكهن بنتائجه. ونعني بذلك تلك الحروب التي وضعت أوزارها منذ عهد قريب، وما سوف تثيره في نفوس الأمة العربية من شعور بالقومية وروح عسكرية على يد جيوش محمد علي الجرارة، ممّا يوقظ فيها

(*) اعتمدت الدراسة في شقّها الجانب العسكري على ما وَرَدَ في: المصدر نفسه، ص ١٠٢ ـ ١٤٥.

(٣٣) أنيس صايغ، **الفكرة العربية في مصر** (بيروت: مطبعة هيكل الغريب، ١٩٥٩)، ص ٩٤ ـ ٩٥.

الشعور بقوتها من جديد، ويولّد في أبناء العرب الرغبة في أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم. . ». وما كان محمد علي بحاجة إلى مثل هذه النصيحة؛ فقد نبّه ابنَه إبراهيم حين طالب بترقية عدد من أبناء العرب الذين أبلوا في حرب الشام إلى رتبة يوزباشي، فكتب إليه يقول: «من المعلوم يا ولدي أن مثل هذا العمل سوف تترتب عليه نتائج خطيرة ولو بعد مئة عام»[٣٤].

٢ ـ **الاقتصاد**. كانت الأرض مصدر الثروة الأساسية في مصر، وكان فلاحوها هم العماد الأول في الإنتاج. ومع بداية القرن التاسع عشر، شهدت ملْكية الأرض الزراعية تحولاً كبيراً؛ إذ «تطورت علاقات الإنتاج في الأرض من مرحلة الإقطاع الشرقي، الذي كان يجعل الأرض ملكاً للدولة، ويعتمد في استغلالها على طبقة الوسطى والملتزمين إلى مرحلة إقرار حق الملْكية الخاصة وتثبيتها قانوناً. . .»[٣٥]. ومع أن الفلاحين لم يحصلوا على مكاسب وحقوق من ذلك التحول، وهم الغالبية الكبيرة من السكان، فإن قيوداً زالت أو خُففت وطأتها، وكان أهمها «إنهاء الحظر على انتقال الفلاحين، وعادت إليهم حريتهم في الحركة بحرية بدون إذن رسمي، ثم تم إنهاء «السخرة»، وهي نوع من العمل الإجباري انتشر في العهد المملوكي، حيث كان المنتفعون يستخدمون الفلاحين في أراضيهم بدون مقابل. وكان هناك نوع ثان من التحولات مضمونه أنه كان يُساق الفلاحون للعمل المجاني في خدمة الدولة ومشاريعها العامة. وكان الشكل الأخير يعني في الواقع تسخير نحو أربعمئة ألف رجل من الفلاحين لمدة أربعة أشهر في حفر الترع وإقامة الجسور وبناء القناطر، وقد استفحل أمر «السخرة العامة» في عصر محمد علي حتى قيل إنها كادت أن تصبح في منزلة الخدمة العسكرية الإجبارية»[٣٦].

وإذا كان الفلاحون هم العماد الأول في الإنتاج، فإن «الصنّاع والحرفيين كانوا العماد الثاني للإنتاج في المجتمع المصري؛ فكانوا حتى بداية القرن التاسع عشر المنتجين الحقيقيين للسلع والخدمات التي احتاجها المجتمع بكافة فئاته الحاكمة وجماهيره العريضة. . . وقد ورث هؤلاء «تنظيماً للإنتاج» لعب

(٣٤) قرقوط، تطور الفكرة العربية في مصر، ١٨٠٥ ـ ١٩٣٦، ص ١٠٥ ـ ١٠٦.

(٣٥) أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشوئها حتى سنة ١٩٧٠ (القاهرة: دار الغد العربي، ١٩٨٧)، ص ٢٣.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٢٥.

دوراً هاماً في كافة المجتمعات الإسلامية، ومن ضمنها مصر، وهو «نظام الطوائف والأصناف». وبلغ عدد الطوائف في بداية القرن التاسع عشر في القاهرة ٦٤ طائفة تمثل مختلف الحرف... وجاءت إجراءات محمد علي باحتكار الإنتاج الصناعي ضربة قاصمة «للطوائف والأصناف» بسبب احتكار الحكومة للمواد الدولية التي كانت تبيعها بالسعر الذي تحدده؛ وبسبب قيام النظام بإنشاء صناعات كبيرة لخدمة الجيش والبحرية، تمَّ سحب أعداد ضخمة من أعضاء الطوائف مما هدم جانباً هاماً من بنية الطائفة». وقد درج الباشا، في أحيان كثيرة، على جمع الأطفال والصبية من القرى والأحياء الوطنية في المدن وإدخالهم عنوة في بعض المصانع للتدرّب على العمل في الصناعات الكبيرة. وقدِّر عدد العمال الصناعيين بنحو ثلاثين ألفاً، وهو رقم ليس صغيراً عند تذكّر «أن مجموع السكان في تلك الفترة ٢،٣ مليون نسمة»[٣٧].

إن إقامة تلك المصانع الكبيرة والأعداد الكبيرة من العمال لم تؤد إلى ظهور طبقة عاملة جديدة لأسباب عدة، تعلّق بعضها بالنظام وعلاقات الإنتاج ومسألة الأجور. ولعل طريقة الاستخدام الإجباري، التي كانت نوعاً من «التجنيد الصناعي»، يسّرت على الأوروبيين، عند ضرب تجربة محمد علي، «تحرير» تلك الجموع البشرية من أسر المصانع. ولم تكن شبهة نشوء الطبقة العالمة في كنف النظام الذي أقامه محمد علي غير فجر كاذب كثيراً ما حيّر الباحثين وأوقعهم في خطأ جسيم[٣٨].

كان تأخُر «البناء الصناعي»، وضياع إمكانية نشوء تصنيع حديث، وعدم ظهور طبقة عاملة، ثغرة كبيرة في نهضة مصر ومسيرتها نحو قيام مصر حديثة. وقد أدى الاحتكار الحكومي للإنتاج الصناعي والحرفي والزراعي دوراً كبيراً في فشل البرنامج الاقتصادي لتجربة محمد علي.

وبعد، إذا كانت القوى الاستعمارية الأوروبية مع السلطنة العثمانية قد نجحت في هجومها الشامل على مصر، فأرغمت حاكمها على إعادة قواته إلى مصر، وراحت تهمّش المؤسسة العسكرية بتقليص حجمها وتفكيك هيئاتها وإبعاد قياداتها وأركانها، وإذا كان المستعمرون قد نجحوا في تدمير مشروع بناء

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٢٦ ـ ٢٩.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٢٩.

مصر الصناعية، فإن المؤسسة الثالثة، «التعليم والثقافة»، صمدت أمام ذلك الهجوم الاستعماري، وتمكنت برغم المصاعب والمعوقات أن تتطور وتتقدم، فكان أن أصبحت مصر، بفضل مؤسسات التعليم والثقافة، قدوة للعرب ورائدة النهضة والتقدم للأمة العربية كلها. فماذا قدمت تجربة محمد علي في مجال التعليم والثقافة؟

٣ ـ مؤسسات التعليم والثقافة: في عهد محمد علي بدأ التعليم الحديث؛ فـ «في العام ١٨٠٩ فتح الباب لأولى بعثاته إلى إيطاليا، وحتى العام ١٨١٨، أوفد ٢٨ طالباً درسوا العلوم العسكرية وبناء السفن والطباعة وفنون الهندسة. وأوفد بين العامين ١٨٢٦ ـ ١٨٤٧ تسع بعثات، كان أكبرها وأشدها دلالة تلك التي أطلق عليها مبارك اسم «بعثة الأنجال» لأنها تألفت من شباب الأسرة، ومن أبناء أصحاب المقامات العليا، وكانت غايتها عسكرية، وتراوح عدد أعضائها بين ٦٥ و٧٠ طالباً. وإن غالبية أعضاء البعثات من الأتراك والأرمن، مع أقلية ضئيلة من أهالي البلاد الأصليين، بينهم إمامها رفاعة رافع الطهطاوي، أي إنها من أبناء الذوات وأتباعهم..»[٣٩]. واللافت في توزيع اختصاصات هذه البعثات ارتفاع نسبة المبعوثين لدراسة العلوم والطب والهندسة، وضآلة دارسي مواد «الإدارة والحقوق السياسية».

وفي قسمه الموسع عن التعليم، يقول ذوقان قرقوط إنه كان هناك «٦٧ مدرسة ابتدائية في العام ١٨٣٦، مهمتها إعداد طلاب المدارس المخصوصة والعالية للمنهج الأوروبي، بحيث يمكن أن تمدّ بكوادر الجيش والإدارة. ووضِعت جميع هذه المدارس تحت إدارة «ديوان المدارس» الذي أنشئ في ١١ كانون الثاني/ يناير ١٨٣٦». والملاحَظ في هذا الديوان أن رئيسه كان مصرياً، ومن أعضائه اثنان من المصريين (أحدهما الطهطاوي)، وأرمنيان، وستة من الأوروبيين. كما أن من بين ٢٣ مدير مدرسة عالية، كان الطهطاوي وحده من أبناء البلاد. ويُبرز المؤرخ قرقوط «العلاقة المباشرة بين أهداف محمد علي الخاصة وحاجاته في الجيش، من جهة، وبين بنيات التعليم وتطوره، من جهة أخرى. كما لعبت نظرته الاقتصادية وصعوبة توفير جميع الكادرات اللازمة بالإيفاد إلى أوروبا دوراً كبيراً وأساسياً في فتح المدارس في مصر، خاصة وأنها تحت إشرافه المباشر».

---

(٣٩) قرقوط، المصدر نفسه، ص ١٣٧ ـ ١٣٨.

وإذا كان في هذا التوصيف شيء من النقد، فالأمر هنا قابل للنقاش من حيث حرص الباشا على التوفير المالي في إيفاد البعثات. ولكن هناك ظاهرة أخرى تحمل الكثير من الغرابة يصعب علينا فهمها، وملخصها «أن رجال الإدارة في الأقاليم كانوا يجمعون لهذه المدارس الأولاد الصغار من المدن والقرى، كما كانوا يجمعون الشبان للجيش، ولهم إذا صادفوا إعراضاً أو امتناعاً أن ينتزعوا الأبناء قوة واقتداراً. فكان الأهالي، إذا عدموا الوسيلة لحماية أولادهم، عمد بعضهم إلى بتر أصابع أولادهم أو سمل عيونهم. فرأى «الجانب العالي» دواء لذلك أن ألقى في النهر بعض الأمهات اللاتي يقترفن هذه الجريمة النكراء»[٤٠].

وأضاف المرجع نفسه نقداً آخر لنوعية التعليم، واصفاً سياسة الباشا بأنها «أبقت سلمين تعليميين في البلد، لا صلة لأحدهما بالآخر، أحدهما يوصل إلى المناصب والنفوذ والثروة، والآخر يلقى مصير أهل البلاد الأصليين.. كذلك فنوع التعليم، فضلاً عن كونه إقطاعياً قائماً على أساس من تقسيم العمل بين طوائف الشعب المختلفة، هو تعليم عنصري: ينتمي الطلاب فيه إلى منبعَي جنسين مختلفين؛ فعلى حين يمد أبناء المماليك والشراكسة وقلة من اليونان والأكراد والألبان والجورجيين المدارس الحربية، كانت قلة من الأهالي الأصليين تمد المدارس الطبية والبيطرية والبوليتكنيك والخدمات الإدارية. وهكذا كان نصيب «الذوات» الأجانب، على اختلافهم، القيادة، ونصيب أبناء الشعب أن يتولوا العمل في دواوين الحكومة»[٤١].

وهناك أيضاً «التعليم الأجنبي»؛ ففي خلال قرن من الزمن، إبّان حكم أسرة محمد علي، وفدت إلى مصر ٢٣ إرسالية نسائية كاثوليكية، وحوالى هذا القدر من إرساليات الرجال. ولكن هذه المدارس الأجنبية لم تكن تقبل إلا نوعاً معيّناً من الطلاب، ومن أبناء طبقة معيّنة من الناس. وقد ازداد عدد هذه المدارس وانتشرت في القطر، «ولم يأت عام ١٩٣٦ حتى أصبح في مصر ٤١٠ مدارس أجنبية، فضلاً عن المعاهد والكليات التابعة لسبع جنسيات، وتضم ٧١,٧٥٠ طالباً وطالبة، فضلاً عن المدارس الخاصة، والمدارس الطائفية. فقد كان لليهود ـ مثلاً ـ أكثر من ٢٥ مدرسة ابتدائية وثانوية وحرفية»[٤٢]. ويشدد

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٣٩ ـ ١٤٠.

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٤٣ ـ ١٤٤.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ١٤٤ ـ ١٤٥.

المؤرخ نفسه على الدور السلبي جداً الذي قامت به هذه المدارس «في تجريد الطالب، باسم الليبرالية والتسامح وما إلى ذلك، من مقاومته وصموده في وجه الغزو الحضاري.. وفي تفتيت وحدة الشعب.. وعملت على تفتيت الشخصية المصرية وتماسكها مع نفسها ومع جيرانها. وفي الإسهام جميعاً دون استثناء بإضعاف اللغة العربية باعتبارها أقوى عوامل التماسك والارتباط»(٤٣). وكذلك كان للتبشير بمختلف مدارسه دور سلبي معروف في خدمة المشاريع الاستعمارية، وفي إضعاف روح المقاومة الوطنية في مصر، كما في بقية بلدان الوطن العربي الكبير.

في الحقيقة، إن الكثير ممّا أورده ذوقان قرقوط من ملاحظات وآراء سلبية بشأن المدارس الأجنبية والطائفية ودورها السيئ في المنطقة العربية، كان صحيحاً وسليماً بالفعل، إلا أن الحقيقة الأشمل تبقى أن محمد علي حقق ثورة تعليمية وأرسى أسس نهضة جادة، وبدأ مرحلة جديدة في مسيرة مصر؛ «فلأول مرة في التاريخ المصري، فُتحت المدارس العلمانية العامة، وكان في المدارس الابتدائية أكثر من ستة آلاف طالب تتراوح أعمارهم ما بين ٨ سنوات إلى ١٢ سنة. وفي المدارس الثانوية كان يدرس التلاميذ الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ ـ ١٦ سنة... يدرسون اللغة التركية والرياضيات والتاريخ والجغرافية... وتُرجمت إلى اللغة العربية الكتب المتخصصة والمدرسية.. وفتحت المدارس المهنية لمواصلة الدراسة لمدة أربع سنوات.. وأُنشئت بالإضافة إلى المدارس العسكرية، مدارس أخرى، وهي: الطب والبيطرة والصنائع والميكانيك والزراعة واللغات والموسيقى. وكان المنخرطون في هذه المدارس يتقاضون رواتب خاصة، ويعيشون في الأقسام الداخلية حيث يطعَمون مجاناً»(٤٤). وكان هذا شيئاً جديداً كل الجدّة في مصر وفي المنطقة العربية وولايات السلطنة.

أبدى محمد علي اهتماماً بشؤون الثقافة وتيسير انتشارها؛ فقد عرف عهده الطباعة والترجمة والصحافة، إذ كانت أول مطبعة حديثة قد جاءت مع نابليون إلى مصر، لكن الفرنسيين أخذوا المطبعة معهم حين رحلوا. وفي العام ١٨٢٢، افتتح محمد علي مطبعة بولاق في القاهرة، وكانت تطبع باللغات العربية والتركية والفارسية. وتتابع ورود مطابع كثيرة، أهمها مطبعة مدرسة الطب،

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٤٦ ـ ١٤٧.

(٤٤) لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ص ٧٣ ـ ٧٤.

ومطبعة مدرسة المدفعية، ومطبعة ديوان الجهادية (وزارة الدفاع)، وغيرها كثير. واهتم كثيراً بشؤون الصحافة والترجمة. وقد نجح الطهطاوي في تطوير جريدة **الوقائع المصرية**، وهي الجريدة الرسمية للدولة وقد تأسست في العام ١٨٢٨، «فوضع نظاماً جديداً ورقّى مادتها وشكلها ولغتها وأسلوبها وزوّدها بترجمات قيّمة. واستلم أيضاً تحرير مجلة **روضة المدارس** التي كانت توزع على الطلبة مجاناً، فجعلها منبراً للوطنية المصرية ولبثّ الحماس في صفوف الشعب»[٤٥].

من بين طلاب البعثات المرسلة إلى أوروبا، برز الكثيرون ممن ساهموا في نشر الوعي، وإيقاظ الناس من خلال المؤسسات والهيئات والنشاطات الثقافية، التي ظهرت في عصر محمد علي وأسرته. وكان الأبرز والأعلى شأناً الطهطاوي (١٨٠١ ـ ١٨٧٦)، الذي أدى دوراً تاريخياً مؤثراً في النهضة العربية عامة وفي مصر خاصة. وقد وصفه ضاهر بأنه «رائد عصر النهضة وبني الفكر البورجوازي»[٤٦]، وكان، مع علي مبارك وحسين المرصفي، «أول من عنوا بتحديد الوطنية المصرية وتعريفها»[٤٧].

بعد أن عاد الطهطاوي من دراسته في فرنسا، تولى مسؤوليات عدة في بلده، «وقد استطاع رغم خلفيته الأزهرية التقليدية أن يستوعب الفكر التنويري الأوروبي، عند اصطدامه به، وأن يتفاعل معه تفاعلاً يتماشى مع النهضة التنموية التحديثية المصرية. وكان كتابه **تخليص الإبريز في تلخيص باريز** أول نافذة أطل منها العقل العربي على الحضارة الغربية الحديثة، وأشهر كتب الرحلات العربية في العصر الحديث، والبيان الفكري الأول للبورجوازية المصرية الناشئة، وأول كتاب عربي يعرّف الفكر الليبرالي من ناحيته النظرية والتطبيقية»[٤٨]. هذا وقد تولّى الرجل الوظائف والمهمات الكثيرة في مجالات الإدارة والتعليم والثقافة، وكتب الكثير، وترجم الكثير من عيون الفكر الثوري الفرنسي خاصة. ولم يكن في عمله هذا مدفوعاً بالعامل الوظيفي فقط، بل بشعور ذاتي بأن عليه رسالة فكرية من خلال المعارف الفرنسية التي اكتسبها في باريس؛ «هذه المعارف التي لم تكن ترفاً شخصياً أو متعة ذهنية، بل عملاً

(٤٥) صايغ، **الفكرة العربية في مصر**، ص ٦٣.
(٤٦) ضاهر، **الصراع بين التيارين الديني والعلماني في الفكر العربي الحديث والمعاصر**، ص ٥٣.
(٤٧) صايغ، **الفكرة العربية في مصر**، ص ٦٦.
(٤٨) ضاهر، المصدر نفسه، ص ٥٤ ـ ٥٥.

ورسالة من أجل مستقبل مصر، وما يحتاجه مجتمعها من زاد ثقافي وعلمي»[٤٩]. كما أنه كتب كثيراً في الفكر السياسي الجديد، ناقلاً بذور أفكار الثورة الفرنسية، مع مراعاة ذكية للجمهور الذي يكتب له وما يحمله من توجهات محافظة بتأثير الحكم العثماني والمملوكي. . وقد غطت كتاباته الغزيرة موضوعات الوطنية والمواطنة وحقوق الإنسان والحريات والحقوق المدنية، وكتب في نظرية الدولة الحديثة والاجتماع والتربية وحقوق المرأة، ووضع أهل الذمة وضرورة إصلاح الأزهر.

ما يعنينا ويهمنا هنا هو وقوفه المطول والمهم جداً عند مفاهيم الوطن والوطنية والمواطنة. فقد كان شديد التركيز وعميق الوعي لأهمية محبة الوطن. وكان زارع بذور هذه المفاهيم الجديدة وإمام هذا الاتجاه المغاير كلياً لكل ما هو سائد ومعروف في مصر وفي بلدان العرب. وقد أكد كثيراً قول الرسول العربي (ﷺ) من أن «حب الوطن من الإيمان».

كان «الوطن بمعناه العاطفي هو أرض الآباء والأجداد، والمكان الذي ولد فيه الإنسان وترعرع، ويرتبط به بمشاعر الحنين والعاطفة. وهذا النوع شائع في الآداب العالمية، ومنها الأدب العربي، أما بمعناه السياسي، كرابطة تشدّ المواطن إلى مجتمعه وتراثه، وتحمي تماسك هذا المجتمع، بدون النظر إلى معتقدات شعبه الدينية أو السياسية، أو تمايزاته الطبقية، فهو مفهوم جديد لم يعرفه الفكر العربي قبل الطهطاوي. وقد تطور عنه فيما بعد الشعور القومي العربي كرابطة تجمع أبناء الأمة الواحدة، بدلاً من رابطة الدين التي تعد الإسلام هو الأساس. ويقارب هذا المفهوم عند الطهطاوي، مفهوم العصبية عند ابن خلدون»[٥٠].

من هنا يتضح لنا، خاصة بعد أن نقرأ ما نشره من قصائد وطنية مصرية مادحاً فيها الجنود المصريين في حروبهم الكثيرة ومفاخراً بأمجاد مصر القديمة والحديثة، أن «وطنية الطهطاوي كانت مصرية علمانية حميمة، لا إسلامية ولا عربية، وهي تشمل قدماء المصريين قبل الفتح الإسلامي، وأبناء مصر من غير المسلمين. وقد امتلأت كتاباته الأخيرة بمشاعر الاعتزاز والفخر بأمجاد

---

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٦١.

المصريين، وبحب عميق لبلاده، إذ يصفها بأنها وحدة حية مستمرة من أيام الفراعنة حتى أيامه، وهي نظرية جديدة و«ثورية» في العالم الإسلامي يومئذ، ووجدت تشجيعها من الخديويين، الذين كانوا يسعون إلى الانفصال عن الدولة العثمانية والاستئثار بحكم مصر كوحدة سياسية مستقلة على أساس وطني»[٥١].

بالإضافة إلى الدور الطليعي في زرع هذه المفاهيم العصرية، قدّم الطهطاوي إنجازات كبرى في مجال إحياء التراث؛ «فقد نجح» ـ كما يقول اليازجي ـ «بعد عودته من السودان في إنجاز أول مشروع لإحياء التراث العربي الإسلامي، فاستصدر من الخديوي سعيد أمراً بطبع جملة من كتب التراث على نفقة الحكومة. . . وأن ما أخرجته المطابع التركية خلال قرن من الزمان (١٧٢٨ ـ ١٨٣٠) لم يتعد الأربعين كتاباً، في حين أن ما أعطاه الطهطاوي لمصر، وما قدمته الحركة الثقافية التي أنشأها ورعاها للأمة العربية تزيد على ألفي كتاب خلال أقل من أربعين عاماً. ولا تسل عن النوعية التي تفرق بين ما طُبع في الأستانة وما طُبع في القاهرة، فالأول كان تكريساً للتخلف وإشاعة الخرافة ومزيداً من محاولات تعويق التقدم، أما الثاني فكان الأساس المتين والخلّاق «لبناء عصر التنوير والبعث والإحياء»[٥٢].

سادساً: تحجيم مصر أم تحجيم محمد علي؟

إن ما قام به محمد علي كان ثورة في واقع مصر والمنطقة العربية. وإذا كنا أطلنا وأسهبنا في ما قدمه هذا الرجل من إنجازات وأعمال كبيرة، فإن علينا أن لا نتجاهل واقع أن اهتماماته توجهت في الأساس نحو ما يمكن تسميته «البناء المادي»، ذلك أنه كان معارضاً لـ «البناء الإنساني»، بمعنى الاهتمام الحقيقي بسكان البلاد الأصليين، وبتعميق الوعي عندهم وتوسيع معارف المواطنين وتحسين أحوالهم المعيشية، خلافاً لما قام به الطهطاوي وإخوانه. والناحية الثانية التي أظهرها محمد علي هي التي كانت ذات طابع عنصري؛ فقد كان في كثير من مواقفه ملتزماً جانب الأجانب من أتراك وشراكسة وألبان، وأغفل كثيراً «الإنسان المصري» لأنه كان ينظر إلى المصريين عامة بأنهم «رعايا» وليسوا

---

(٥١) المصدر نفسه، ص ٦٢.

(٥٢) حليم اليازجي، «جذور الفكر القومي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر،» في: **بحوث في الفكر القومي العربي**، إشراف معن زيادة (بيروت: معهد الإنماء القومي، ١٩٨٣)، ص ١٢٥.

«مواطنين». وهناك من يبرر له مواقفه المبدئية هذه، كالقول إنه كان «إصلاحياً عثمانياً»، وإنه نشأ وترعرع في بيئة عثمانية خالصة؛ فقد كان عثمانياً في تكوينه وعقليته وتفكيره، وبعيداً عن معاناة الجماهير والظلم الذي لحق ويلحق بالملايين من سكان البلاد الأصليين. والواقع أن المؤرخ السوفياتي لوتسكي اقترب من الحقيقة حين قارن محمد علي بالإصلاحي الروسي الكبير بطرس الأكبر، وقال إن «إصلاحات محمد علي كانت كإصلاحات بطرس الأول، تحمل طابعاً تقدمياً، بالرغم من أنها كانت عبئاً ثقيلاً على عاتق جماهير الشغيلة المصرية، المستغلة بلا رحمة من قِبل الدولة الإقطاعية. وكبطرس الأول، لم يقض محمد علي على نمط الإنتاج الإقطاعي، إلا أنه قضى على مخلفات القرون الوسطى الأكثر رجعية، وعمل في الوقت ذاته على تعزيز دولة الملاّكين والتجار... وقام بعدد من الإصلاحات التي جعلت من مصر دولة مكينة ذات قوة حيوية..»(٥٣).

إن الإصلاحات التي قام بها محمد علي في مصر تركت آثارها في المنطقة العربية. ويرى المؤرخ العربي جورج أنطونيوس أن «عدداً من المؤرخين اعتبر تجربة محمد علي، خاصة الحرب التي خاضها ابنه إبراهيم باشا ضد العثمانيين، في ثلاثينيات القرن التاسع عشر وحرر خلالها بلاد الشام، هي بداية اليقظة العربية بسبب ما تركته من تغيرات وتحولات في بلدان المشرق، وخاصة في بلاد الشام؛ إذ استطاع في زمن لم يتجاوز عاماً واحداً أن يقيم نظاماً جديداً يعتمد على المساواة في الحقوق الدينية والمدنية، وعلى ضمان الأرواح والممتلكات، وهو أمر لم تعرفه بلاد الشام منذ أيام الحكم العربي في دمشق. ولكن مشروع إبراهيم باشا فشل لجملة أسباب، أهمها معارضة بريطانيا وفقدان الوعي القومي عند العرب»(٥٤). وقد سمّى المؤلف نفسه هذه المحاولة «البداية الخادعة».

ولْنعُد إلى لندن، حيث عُقد مؤتمر دولي مهم جداً نجحت بريطانيا خلاله في التوفيق بين مصالحها ومصالح دول أوروبية أخرى، واتفق المجتمعون على توجيه ضربة سياسية وعسكرية كبيرة إلى مصر، و «تمّت تسوية القضية المصرية

(٥٣) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ص ٧٤.

(٥٤) جورج أنطونيوس، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٢)، ص ٩١ ـ ٩٦.

في ١ حزيران/يونيو ١٨٤١ بإصدار مرسوم سلطاني خاص بعد مفاوضات طويلة بين الدول، حيث احتفظ محمد علي ضمن ممتلكاته بمصر والسودان فقط... وقلّص جيشه إلى ١٨ ألف جندي، وحُرم من حق تعيين الجنرالات في الجيش، ومن حق بناء السفن العربية، وأعاد إلى تركيا كل أسطولها الحربي، واعترف بأنه تابع للسلطان»[٥٥]؛ فالأوروبيون اتفقوا على تحطيم عناصر القوة المصرية، خاصة الجيش والصناعة.

مع تقدّم محمد علي في السن ومرضه، باشر إبراهيم باشا تولّي شؤون السلطة الفعلية، وأثبت كفاءة ومقدرة، ولكن المصاعب والمشاكل التي واجهها كانت كبيرة. وقد نال فرمان التولية رسمياً ابتداء من ٢٢ آب/أغسطس ١٨٤٩، وأصبح حفيده عباس بن طوسون والياً على مصر. وبدأت مرحلة جديدة في تاريخ مصر والمشرق.

وبعد، كانت أيام محمد علي فترة غنية جداً بأحداثها، إذ خرجت مصر من تلك الشرنقة التي حُبست فيها قروناً عدة لتتحول خلال سنوات قليلة من بلد ضعيف مستكين إلى قوة دولية مهابة في المشرق العربي، فأخافت الأوروبيين وكادت تُسقط السلطنة العثمانية. ورأى عبد الكريم غرايبة في المحصلة «ضياع الأمل»، إذ يقول: «هكذا انتهى عهد رجل ملأ العالم العربي ضجيجاً وأملاً. مات وقد خف الضجيج وضاع الأمل». ولكن المؤرخ نفسه وضع يده على حقيقة أساسية من حقائق الحياة السياسية العربية حين أضاف «أن الرجل أدرك أن مصر هي قلب العالم العربي وقدره، وكاد ينجح في إقامة دولة عربية كبرى. إلا أنه أراد أن يكون كل شيء، وأن يكون الكل أدوات مسخّرة له. ولم ينجح في كسب عواطف شعبه أو محبته ولا وفّق في استرضاء العرب ليسيروا خلفه. ولم يستطع كسر طوق العاطفة الدينية التي ربطت العرب في مصر وخارجها بالسلطان العثماني خليفة المسلمين. وفشل محمد علي، كما فشل كل حاكم جاء قبله أو بعده، في إدخال تغيير على مفهوم الحكم يقنع الشعب بالتضامن مع الحاكم وتقديم التضحية لا لأجر الثواب والشهادة فحسب، بل في سبيل حياة أكرم. لم يكن محمد علي عربياً ولا فكّر بالعرب، ولكن مصر في عهده أصبحت قدر الأمة العربية وقلبها ومحوراً لأحداثها. كان تاريخ محمد علي هو تاريخ العرب لنصف قرن مع أنه لم يخطط لذلك؛ وقد يكون هذا خيراً أو شراً

(٥٥) لوتسكي، المصدر نفسه، ص ١٤٤.

إلا أنه واقع لم يتكرر مرة أخرى إلا في عهد جمال عبد الناصر»[٥٦].

لقد سجل المؤرخ غرايبة، وأكد كثيراً من حقائق تاريخنا وواقعنا، ولكن لا بد من أن يتفحص القارئ المنصف دقة أحكامه وصحتها؛ فقد غفل عن دور بريطانيا الأساسي ـ عملاق العالم يومذاك ـ وتجاهل براعتها في حشد دول أوروبا والسلطنة العثمانية المهزومة، كما لم يشر هذا المؤرخ إلى نجاح بريطانيا وحلفائها في تجنيد قوى عربية مختلفة رأت في مشروع الباشا ما يهدد مصالحها، فاصطفت جميعاً وراء كل تلك القوى المعادية لنهضة العرب وتقدمهم.

في التجربة الثانية، أي في عهد جمال عبد الناصر، تميز هذا القائد، خلافاً لمحمد علي، بكونه عربياً، وفكر كثيراً في العرب وسعى إلى تحريرهم. وكرر المحاولة بشكل متميز ومتقدم، لكنه واجه حشود الكتلتين العالميتين في أواخر أيلول/سبتمبر ١٩٦١، ومع هذه الدول الأجنبية سارت قوى عربية عدة لتُجهز على المحاولة العربية الثانية.

بوفاة «الباشا المصري»، طويت صفحة مهمة من صفحات تاريخ مصر والمشرق العربي والسلطنة العثمانية، لتبدأ صفحة جديدة، اتسمت بازدياد النفوذ الاستعماري وتغلغله في مصر وفي مختلف أقطار الوطن العربي الكبير.

وما أشبه الليلة بالبارحة.

---

(٥٦) غرايبة، تاريخ العرب الحديث، ص ٨٧.

الفصل الرابع

ضرب المحاولة العربية الأولى
مصر من الاستقلال إلى الاحتلال

أولاً: الغزو الاستعماري «السلمي»

تركت سنوات حكم محمد علي باشا ومشاريعه الكبيرة، خاصة حروبه الكثيرة والمتلاحقة، أثارها العميقة في جميع ميادين الحياة العامة والخاصة في مصر، وأدت إلى تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية مهمة جداً.

لقد نجحت أوروبا، وخاصة بريطانيا، «في إنزال ضربة قاضية ببرامج الاستقلال المصري، وأعدّت العدّة لتحويل مصر إلى مستعمرة إنكليزية، وازدادت تبعية مصر شكلياً للباب العالي، الذي فقد مصر فعلياً في العام ١٨١٤، حينما وقعت برمّتها تحت النفوذ الإنكليزي، ومنذ ذلك الحين تبعت مصر للإنكليز أكثر من أي جهة أخرى»[١].

نجم عن هذه التحولات، وبعد تلك الهزيمة على أيدي الحلفاء (الأوروبيين والسلطنة)، أن اشتدت الضائقة الاقتصادية، وفُتحت أبواب مصر لرؤوس الأموال الأجنبية، واشتد الصراع على الاستثمارات فيها، وخاصة بين الإنكليز والفرنسيين. وتحولت مصر من تلك الاندفاعة المليئة بالحيوية والتصميم إلى الخارج، وخاصة نحو بلدان آسيا العربية، إلى الانطواء على النفس بقوة السلاح، مع تزايد النفوذ الأجنبي السياسي والاقتصادي، وتهافت

(١) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث (موسكو: دار التقدم، ١٩٧١)، ص ١٤٤ ـ ١٤٥.

الأجانب وتدفقهم على مصر، وخاصة على القاهرة والإسكندرية. بالإضافة إلى ذلك، افتقد وارثو محمد علي، ممّن حكموا مصر بعده، تلك الرؤية المميزة وتلك الصفات النادرة التي اتسمت بها شخصية محمد علي وابنه إبراهيم. ومن هنا، فُتحت صفحة «الاقتصاد» لتبدأ سياسة القروض والديون والفساد والإفساد، بما سهّل على البريطانيين احتلال مصر عسكرياً في مطلع ثمانينيات القرن التاسع عشر.

لقد واجهت مصر في بدء نهوضها «عملاق أوروبا»، بل «عملاق العالم»، يومذاك؛ فقد كانت «العملقة» هي فعلاً السمة المميزة الأساسية للصناعة البريطانية ولجميع العناصر الضامنة لها الانطلاق، وهي الصناعة التي كانت تكفل لها، بالمقابل، تطوراً مذهلاً، في المقابل بحيث لم تقف رؤوس الأموال التي كوّنتها التجارة الكولونيالية الكبرى في القرن الثامن عشر عاطلة عن العمل. وقد عجزت الأزمات كافة عن النيل من سمعة مصرف إنكلترا القديم (١٦٩٥)؛ إذ كانت أوراقه النقدية تُقبل في جميع أرجاء أوروبا (بل العالم)على أساس قيمتها الذهبية. وهكذا، أمسى أضخم اعتماد في العالم في خدمة أعظم اقتصاد في العالم[٢].

كانت بريطانيا العملاق في مجالات القوة البحرية والمال والاقتصاد والسياسة ووسائل النقل وشبكات الطرق «والسكك الحديدية التي أمّنت نقل الفحم الحجري. . . وقد تطورت، على مدى عشرين عاماً وفق إيقاع سريع للغاية لم يشهد نظيره أي قطر آخر باستثناء الولايات المتحدة». وكانت بريطانيا أكثر الدول الأوروبية الاستعمارية إدراكاً وفهماً لحقيقة ما جرى في مصر، وما تمثّله من طاقات هائلة لتطوير المنطقة العربية. وكانت هذه الدولة الاستعمارية هي الأشد اهتماماً بوضع هذا البلد العربي وإمكاناته، لما كان يحمله نمو مصر وانطلاقتها من أخطار حقيقية على المصالح الاستعمارية للإمبراطورية البريطانية بشكل خاص. لذلك، قررت بريطانيا أن تقصّر أذيال محمد علي. ولكن كيف؟

أسف «بالمرستون ـ مخطط السياسة البريطانية في القرن التاسع عشر ـ على أن فلسطين، مفصلة الإمبراطورية المصرية الجديدة، لا تحوي أقلية تتخذ

(٢) جان سيغمان، الثورات الكبرى في التاريخ، ١٨٤٨: الثورات القومية والديمقراطية والرومانسية، ترجمة وتحقيق هزييت عبودي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٣)، ص ١٢.

بريطانيا من حمايتها ذريعة لإخراج المصريين. . . كانت أكثرية سكان فلسطين، كالمصريين والأتراك، من المسلمين السنّة، وقد ظهر اندماجهم في العالم الإسلامي بصورة واضحة خلال غزوة نابليون لبلادهم. وبما انه لم تكن في فلسطين أقلية تقوم بريطانيا على حمايتها، تساءل بالمرستون إن كان بالإمكان إيجادها. أيمكن استعمال حنين اليهود إلى الأراضي المقدسة في مصلحة بريطانيا؟». وحين تأكد من نائب القنصل البريطاني في القدس من أن في فلسطين ١٠ آلاف يهودي، كتب إلى السفير البريطاني في القسطنطينية: «سيكون من المهم كثيراً للسلطان أن يشجع اليهود على العودة إلى فلسطين والاستقرار فيها، ذلك أن الثروة التي سيأتون بها معهم ستزيد واردات ممتلكاته. وإذا عاد الشعب اليهودي بموافقة السلطان وحمايته ودعوته، كان كابحاً لأي خطط شريرة يصنعها في المستقبل محمد علي وخلفاؤه»[٣]. ولم يكن المطلوب من السلطان ممكناً أو وارداً لأن السلطان هو الحامي للشريعة الإسلامية، والقدس هي إحدى المدن الثلاث المقدسة في الإسلام؛ ولهذا أبقي مشروع إحضار اليهود إلى فلسطين «ملفاً جاهزاً» في الإضبارة الاستعمارية لمنطقة المشرق العربي، حتى يأتي الوقت المناسب.

في العام ١٨٣٨ كان الإنكليز قد عقدوا مع «الباب العالي» اتفاقية اقتصادية مهمة جداً بدئ بتنفيذها في العام ١٨٤٢، حيث حصلت بريطانيا بموجبها على حرية مزدوجة: حرية شراء المواد الخام أو جميع البضائع المنجزة من أنحاء الإمبراطورية العثمانية كافة، وحرية بيع بضائعها في هذه السوق الواسعة نفسها. . وفق رسوم متباينة وضِعت لخدمة مصالح بريطانيا وتحت شعار حرية التجارة نظرياً. ولكن النتائج العملية للاتفاقية أدت إلى توجيه ضربة قاضية إلى الاقتصاد المصري، باعتبار أن مصر كانت تابعة للسلطان، وبالتالي انهارت الحواجز الوقائية لحماية الاقتصاد الوطني، «فضعفت دونها الخطط الصناعية، ولم تصبح مصر ـ كما أراد محمد علي ـ ورشة أفريقيا»[٤].

لم يكن الوضع الاقتصادي المصري جيداً، حتى قبل عقد الاتفاقية مع السلطان، بسبب الحروب المكلفة التي خاضها محمد علي، وقسوة إجراءاته في

(٣) دزموند ستيوارت، تاريخ الشرق الأوسط الحديث: معبد جانوس، ترجمة زهدي جار الله، ط ٢ (بيروت: دار النهار، ١٩٨١)، ص ٣٤.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٥.

تنفيذ برامجه، وسياسة الاحتكار التي طبقها، بالإضافة إلى تلك النظرة العنصرية والطبقية التي عُرف بها تجاه المصريين منذ أن تولّى السلطة. كما أن قطاعات كبيرة من الشعب في مصر والمشرق كانت لا تكنّ لنظام محمد علي الود والمحبة بسبب قسوته وشدته في التعامل مع السكان.

وبعد وفاته تولّى حفيده عباس مقاليد الحكم في العام ١٨٤٩. ومع أن حكم هذا الأخير لم يستمر طويلاً، إذ قُتل في حادثة غامضة في العام ١٨٥٤، فإن عهده عُرف بطابعه الرجعي واندفاعه في سياسة معاكسة لمسيرة جده؛ حيث إنه انضم في الصراع السياسي والاجتماعي الداخلي إلى المعسكر المؤلف من كبار ملّاك الأراضي من الألبان والشراكسة والأتراك، وكان هؤلاء موالين للسلطان العثماني الذي كانت سياسته سائرة في ركاب الإنكليز. ولعل خير وصف لحكم عباس بن طوسون ما ذكره المؤرخ ستيوارت من أن هذا الحكم «رجع إلى أساليب القرن الثامن عشر التركية، تلك الأساليب التي وصفتها زوجة السفير البريطاني في العاصمة العثمانية بأنها «جمود وحسد في قصور كسلانة».

لقد سلك عباس خطاً معاكساً للخط الذي سار عليه جده في كل شيء؛ فـ «محمد علي حارب الإنكليز الذين قضوا على مطامحه، ولكن عباس فضّلهم على الفرنسيين، ثم أغلق المدارس والمستشفيات والمصانع، وحوّل الجيش إلى مجرد ظل. واهتم بالابتكار الغربي الجديد الذي يرتبط ببريطانيا خاصة، أي السكة الحديد. «وكان أن منح الإنكليز امتيازات مد خطوط حديدية من الإسكندرية إلى القاهرة ثم السويس. . .، وقصرت هذه الوسيلة في النقل عن طريق الدلتا، الرحلة من إنكلترا إلى الهند عن طريق رأس الرجاء الصالح من أربعة أشهر إلى أربعين يوماً. . .»(٥). وأصبحت مصر قاعدة كبرى للشحن والنقل بين بريطانيا والهند، وهو ما عزّز نفوذ البريطانيين، وسهّل عليهم قمع الثورة الهندية في ١٨٥٧ ـ ١٨٥٨، وترسخ نفوذهم في مصر، وتقدم هؤلاء على منافسيهم الفرنسيين.

بعد مقتل عباس، أصبح سعيد بن محمد علي حاكماً لمصر في ١٤ تموز/ يوليو ١٨٥٤، وارتبط اسمه بمشروع شق قناة السويس، الذي كان محطة كبرى في تاريخ مصر ومسيرتها، وفي تاريخ العرب الحديث، وبخاصة في بلدان

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٨ ـ ٣٩.

المشرق والجزيرة العربية. كما أن المشروع ترك آثاراً وتأثيرات عميقة في دفع المخططات الاستعمارية (البريطانية خاصة) في البلدان الآسيوية. لقد كان نقطة تحول بالغة الأهمية في أوضاع المنطقة السياسية ومسيرة الأمة العربية ونهضتها، وكان معلماً من معالم التوسع الاستعماري الأوروبي.

إن مشروع إنشاء قناة توصل البحرين المتوسط والأحمر كان موجوداً في حقيبة المشاريع الفرنسية عند قدوم نابليون مع جيشه إلى مصر، لما يحققه من منافع وفوائد لفرنسا في صراعها الطويل مع بريطانيا. ولكن هزيمة نابليون وحذر محمد علي الشديد تجاه إنجاز مثل هذا المشروع وقفا بضعة عقود في طريق تنفيذه؛ فقد كان محمد علي يدرك أن الوصل بين البحرين سيطرح عليه مشكلة «دردنيل ثانية». وكان يعرف جيداً آثار ذلك المضيق التركي على الحكم العثماني، وتزايد أطماع الدول الأوروبية. لذلك بقي محمد علي يعارض اقتراحات الفرنسيين المتلاحقة لشق القناة، لكن كان لسعيد ـ الحاكم الجديد وابن الباشا الكبير ـ موقف آخر وسياسة أخرى في هذا الشأن.

وإذا كان الحاكم الجديد «ذا تفكير حر»، فإنه ارتبط بصداقة حميمة مع مهندس وسياسي فرنسي اسمه فرديناند دي ليسبس. فبعد شهور قليلة من وصوله إلى الحكم، أقدم في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٥٤على منح الفرنسي امتيازاً لشق قناة السويس. وفي مطلع العام ١٨٥٦، حصل الفرنسي على فرمان جديد تحددت بموجبه شروط الامتياز. والبارز في هذا المرسوم حصول شركة قناة السويس على امتيازات خيالية من «المساحات اللازمة من الأرض مجاناً، ومقالع الأحجار، والتزام حكومة مصر بمد ترعة للمياه العذبة من النيل عبر الصحراء لتزويد منطقة البناء بمياه الشرب، وإعفاء الشركة من دفع الرسوم. . وتعهدت حكومة مصر أيضاً بالدرجة الأولى بتقديم أربعة أخماس عدد العمال الإجمالي المطلوب لحفر القناة بصورة مجانية. وتم تحديد أمد الامتياز لمدة ٩٩ عاماً من اللحظة التي تُفتح فيها القناة. وكان رأس مال الشركة ٢٠٠ مليون فرنك. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٥٨، فتح دي ليسبس اكتتاباً على أسهم شركة قناة السويس البحرية العامة، وصدر ٤٠٠ ألف سهم، قيمة الواحد منها ٥٠٠ فرنك. واحتفظت فرنسا لنفسها بـ ٢٠٧ آلاف سهم، أي ٥٢ بالمئة، واشترى سعيد باشا ٦٤ ألف سهم»[٦].

(٦) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ص ١٨٧ ـ ١٨٨.

ازداد التنافس الدولي وتفاقم عجز الخزينة المصرية لمواجهة المسؤوليات، فكان أن اضطر النظام إلى عقد قروض خارجية، الأمر الذي مكّن مصر من تحمّل مسؤوليتها كاملة، إذ سيق إلى مواقع العمل عشرات الآلاف من فلاحي مصر، وكان عليهم أن يعملوا من شروق الشمس إلى غروبها، تحت أشعتها المحرقة، ومن دون أن ينالوا أجورهم، إذ كان عملهم «سخرة». ونظراً إلى عدم وجود آلات حفر وأدوات ميكانيكية حديثة في تلك الأيام، كان الحفر والعمل يعتمدان على الشغل اليدوي. «وكان هناك دائماً ما بين ٢٥ ـ ٤٠ ألف فلاح، وقضى نحو عشرين ألف إنسان.. وبفضل العمل الإجباري الشبيه بعمل العبيد الذي كان يقوم به الفلاحون المصريون وعلى جماجمهم، شيد أضخم صرح للمدنية الرأسمالية في القرن التاسع عشر. ومع ذلك، لم تجلب القناة لمصر إلا أضراراً كبيرة، بصرف النظر عن تأثيرها السلبي في مصير البلد السياسي[٧].

لم يعش سعيد حتى يوم افتتاح القناة، فقد مات في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٨٦٣، وتولّى إسماعيل الحكم من بعده، واحتفل بافتتاح ذلك المشروع في تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٩. وكان الاحتفال أسطورياً ومكلفاً بسبب ضخامة عدد الضيوف الأجانب، وبسبب الإسراف والتبذير في الإنفاق الخرافي، من أجل توفير أجواء خاصة جداً لضيوف إسماعيل. وازدادت مصاعب مصر المالية، وارتفعت أرقام المديونية، كما تعمّق النفوذ الأجنبي، واشتد التنافس والصراع بين الدول والمؤسسات والمصارف الأجنبية على زيادة حصة كل فريق، لنهب أموال مصر وثرواتها التي طُرحت في أسواق البيع والشراء والسمسرة أمام تلك الهيئات الأجنبية الجشعة. وبسبب تراكم الديون وضخامة الفوائد والفساد وسوء التدبير، باعت مصر في العام ١٨٧٥ حصتها «من أسهم القناة بمبلغ مئة مليون فرنك، وكانت الخسارة الصافية تبلغ ٣٠٠ مليون فرنك..»، وكانت بريطانيا هي التي اشترت أسهم مصر أيام كان دزرائيلي رئيساً للحكومة البريطانية، من دون أن يطّلع مجلس العموم وأعضاء وزارته على الصفقة. وكان الثمن أربعة ملايين جنيه استرليني اقترضها من صديقه روتشيلد في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٧٥. وهكذا انتقل ١٧٦ ألف سهم إلى خزينة الحكومة البريطانية لقاء ذلك المبلغ الضئيل، مع أن هذا المشروع «كلف مصر ١٦ مليون جنيه، وأغرقها بدَين مقداره ١٠٠ مليون جنيه، وحُرم الشعب

(٧) المصدر نفسه، ص ١٨٨.

المصري جراء ذلك من ٣٠٠ مليون جنيه دُفعت كفوائد للبنوك الأجنبية. ودرّ هذا المشروع على أصحابه، في ما بعد، أرباحاً قناطير مقنطرة»[٨].

يفيد أن يشار هنا إلى أن أوضاع مصر المالية شهدت تحسناً نسبياً في النصف الثاني من ستينيات القرن التاسع عشر، بسبب تزايد الطلب الدولي على القطن المصري، وبالتالي ارتفاع أسعاره، وهو ما زاد في دخل مصر بشكل ظاهر. وكانت وراء ذلك التحسن أحداث الحرب الأهلية الأمريكية في عامي ١٨٦٤ و١٨٦٥، وما سببته تلك الحرب من هبوط كبير في إنتاج القطن الأمريكي، وتوقّف تصديره إلى الأسواق العالمية. كما شهدت تلك الفترة تحسناً في بعض قطاعات شبكة الخطوط الحديد، وازدهرت المدن الرئيسية وازداد عدد المصانع.

ولكن هذه الإنجازات «كلفت البلاد ضعفي أو ثلاثة أضعاف القيمة الحقيقية بسبب سوء الإدارة والفساد والإنفاق الطائش، والأهم من كل ذلك افتقاد سياسة اقتصادية رشيدة، وخاصة عدم توفير الحماية لاقتصاد البلاد. فكانت المحصلة ازدياد التبعية، لضخامة الديون والفوائد المترتبة عليها. هذا ويذكر لوتسكي أن «البنوك الإنكليزية تمكّنت خلال ١١ عاماً لا أكثر، أي في الفترة ١٨٦٤ ـ ١٨٧٥.. من ربط مصر بدَين تبلغ قيمته ٦٨ مليون جنيه استرليني، دُفع منه نقداً في الحقيقة ٤٦ مليون جنيه فقط، واغتُصب ما يزيد على عشرين مليون كفارق بين التسعيرات ونفقات العمولة. وبلغت سندات الدين الجاري لهذه السنوات ٢٦ مليون جنيه، دفعت عليها مصر فائضاً سنوياً قدره ١٥ بالمئة وحتى ٢٥ بالمئة»[٩].

إزاء تزايد الضغوط المالية ومسؤولية سداد فوائد الدين فقط، «توجب على الدولة أن تدفع ٨٠ بالمئة من مداخليها لتسديد سندات الديون وفوائد القروض. ولم تكن المبالغ الباقية بكافية لسداد حاجات الدولة اليومية، فاضطر الخديوي إلى البحث عن مصادر إيرادات جديدة واللجوء إلى القروض الداخلية.. كما رهنت الدولة السكك الحديدية العائدة لها والمداخيل المستحصلة من الضرائب وضِياع الخديوي...»[١٠]. وممّا فاقم أوضاع مصر،

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٣١ ـ ٢٣٢.
(٩) المصدر نفسه، ص ٢٢٩.
(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٢٩ ـ ٢٣١.

وزاد في مصاعبها وأوجاعها، أن السلطنة كانت تعيش في أحوال أسوأ، إذ أعلن «الباب العالي إفلاس السلطنة لضخامة ديونها وعجزها عن السداد في خريف ١٨٧٥» (كما سبقت الإشارة).

كان هذا الإعلان السلطاني كارثياً بالنسبة إلى مصر أيضاً؛ إذ هبطت من جراء ذلك أسعار الأسهم المصرية في البورصات العالمية هبوطاً شديداً، بما شكّل إيذاناً بأن مصر على وشك إعلان إفلاسها، وهو ما دفع بريطانيا، بضغوط الرأسماليين الأوروبيين وبترحيب حار منها، إلى أن تفرض على مصر لجنة خاصة لفحص شؤونها المالية، وكان ذلك بداية فرض الرقابة الأجنبية على شؤون مصر المالية، كما أن فرنسا أوفدت بعثة مالية لتشارك بريطانيا في الإشراف على أوضاع مصر.

وفي ٧ أيار/مايو ١٨٧٦، أصدر الخديوي أمراً بتوحيد دَين الدولة المصرية، فدمج ووحّد جميع ما في ذمة مصر من ديون أساسية وسندات في دَين واحد التزم بتسديده في غضون ٦٥ عاماً، بفائدة سنوية قدرها ٧ بالمئة. ووضِعت على سكان مصر ضرائب خاصة، كضمان للدَّين الموحد، شملت معظم مداخيل الدولة، مثل ضرائب الأرض.. وجمارك القاهرة والإسكندرية.. وإنتاج التبغ.. والسكك الحديدية، وضِياع الخديوي المعروفة بـ «الدائرة السنية». ووضعت هذه المداخيل كلها في تصرف لجنة دَين الخديوي.

تشكلت لجنة أنغلو ـ فرنسية تولت متابعة أوضاع مصر المالية، وراحت هذه اللجنة تشرف على سياسة البلاد وتتدخل بشكل وقح في شؤون مصر، وعاملت الخديوي ووزراءه كمتهَمين.. كما وضعت صيغة اتهام كامل ضد الخديوي، وألقت على عاتقه مسؤولية الوضع في مصر وشؤونها المالية. وطلبت منه أخيراً أن يتخلّى عن إدارة شؤون الدولة بصورة مباشرة، وأن يعهد بها إلى مجلس وزراء «مسؤول» يشارك فيه الأجانب. وتشكلت وزارة جديدة مؤلفة على الأغلب من موظفين أوروبيين، وترأسها نوبار باشا. وتفاقمت الأمور بتزايد التدخل الأجنبي ومحاولة إسماعيل مقاومة سيطرة أصحاب البنوك الأجنبية، فكان أن «قدمت إنكلترا وفرنسا في ١٩حزيران/يونيو ١٨٧٩ إنذاراً رسمياً نهائياً بالتنازل عن العرش. وحظي الإنذار بمساندة الدول الأخرى، فقدّم كل من قناصل ألمانيا والنمسا وروسيا وإيطالياً «نصيحة» مماثلة.. فرفع إسماعيل نفسه القضيةَ إلى السلطان عبد الحميد الثاني لحسمها.. فجاء الجواب برقياً في ٢٥

حزيران/يونيو ١٨٧٩ بخلع إسماعيل وتعيين ابنه توفيق خلفاً له..»[١١].

ثانياً: «مصر للمصريين»

إذا كانت فترات حكم بعض حكام مصر، بعد محمد علي، قد عُرفت بالتبذير والفساد وتغلغل النفوذ الاستعماري الاقتصادي، فإن هناك جانباً آخر يجب عدم إغفاله أو عدم تجاهله عند تسجيل أحداث تلك المرحلة. من ذلك أن سعيداً وإسماعيل تابعا الإصلاحات التي بدأها الباشا الكبير؛ فقد بذل الحاكمان المذكوران، «وخاصة إسماعيل، الجهود من أجل أن تصبح مصر مستقلة عن الباب العالي. وتمتعت مصر في الواقع باستقلال ذاتي داخلي تام، وانتهجت سياسة خارجية مستقلة رغم قيود العام ١٨٤١، وكان لديها جيش خاص وحكومة وقوانين»[١٢].

في عهد سعيد، أصبحت اللغة العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة في مصر. وتطور التعليم الشعبي باللغة العربية وبُذلت من أجله جهود كبيرة. كما اهتم سعيد بأمور الجيش، فزاد عديده بعد أن حصل على موافقة «الباب العالي» في العام ١٨٥٦، وسمح بتجنيد الفلاحين، وعيّن ضباطاً من المصريين، ممّن نالوا تعليماً عسكرياً، في مناصب قيادية. وكان أحمد عرابي من الذين أُتيح له أن يرتقي سلّم الترقيات بسرعة، فأصبح مرافقاً لسعيد باشا؛ كما حرّم نظام الرق وتجارة العبيد في مصر. ولكن الأهم في ما قدمه سعيد هو ما ورد في **مذكرات عرابي** عن خطاب هذا الحاكم في احتفال أقيم في قصر النيل، حيث كتب معلقاً على هذه الخطبة: «أما أنا، فاعتبرت هذه الخطبة أول حجر في أساس نظام مصر للمصريين. وعلى هذا يكون المرحوم سعيد باشا هو واضع أساس هذه النهضة الوطنية الشريفة في قلوب الأمة المصرية الكريمة»[١٣].

إن هذا أمر مهم ولافت سجّله أبرز قائد وطني مصري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. أما إسماعيل باشا، فقد «كان مزدوج الشخصية والميول، فهو وريث عائلة من تقاليدها احتقار الشعب، ولكنه أراد أن يبدو

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٣٨ ـ ٢٤٨.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٩٨.

(١٣) أنيس صايغ، **الفكرة العربية في مصر** (بيروت: مطبعة هيكل الغريب، ١٩٥٩)، ص ٣٧.

أميراً أوروبياً يقلّد الغرب في كثير من مظاهر الحكم. فهو تارة يرفع من شاء من قومه، وتارة يعمل على سحق هذا الشعب. يقرّب الأتراك ويضطهد الشعب، ثم يترك كل هؤلاء ليتخذ لنفسه بطانة أوروبية. وتصيبه نوبة من الوطنية، فينقلب إلى محب للشعب متحمس لإشراكه في تحمل مسؤوليات الحكم»(١٤). إلا أن ما هو أهم من هذا التوصيف الشخصي أن إسماعيل اندفع ليحوّل مصر إلى قطعة من أوروبا في أفريقيا؛ فقد اهتم كثيراً بنشر التعليم «فازداد عدد المدارس في عهده من ١٨٥ مدرسة في عام ١٨٦٣ إلى ٤٦٨٥ مدرسة في عام ١٨٧٥. وكان يدرس فيها حوالى مئة ألف تلميذ. وازداد عدد المؤسسات الدراسية الخاصة الثانوية. وأُنشئت في مصر دار الكتب ومتحف وجمعيات علمية وأوبرا القاهرة.

«وصدرت خلال أعوام ١٨٦٥ ـ ١٨٧٥ كثرة من الجرائد والمجلات باللغتين العربية والفرنسية. . وصدرت أولى المجلات العلمية والأدبية. . وكان إسماعيل في الواقع شخصية مثقفة ونشيطة ورائد التطور الرأسمالي في بلاده»(١٥).

وفي عهد إسماعيل، ظهرت أول تجربة ديمقراطية عربية؛ إذ أصدر هذا الحاكم «أمره سنة ١٨٦٦ بإنشاء مجلس شورى النواب»، ليمثّل الشعب تمثيلاً له صورة الديمقراطية ولكن ليس حقيقتها وفعلها». وقد اعتبر المؤرخ أنيس صايغ «جواب مجلس شورى النواب على خطاب العرش في الجلسة الأولى للمجلس الإعلان الأول من نوعه لمولد القضية المصرية عند تلك الطبقة المصرية. . وهي طبقة وطنية تألفت من الضباط والموظفين والملاّكين الزراعيين. وكان لهذه الطبقة مصالحها المصرية، بعد أن كانت الأحوال تجري لمصالح العائلة العلوية الحاكمة، وربيبتها الطبقة الأرستقراطية التركية»(١٦). وكان هذا المجلس قد تألف من ٧٥ مندوباً، يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات من قِبل شيوخ الريف وأعيان المدن، وكان دوره استشارياً. إلا أن المعارضة ظهرت بعد عشر سنوات من تأسيسه، واستمرت ثلاث سنوات، حيث حُلّ المجلس في

---

(١٤) عبد الكريم غرايبة، تاريخ العرب الحديث، ط ٢ (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٠)، ص ٢٠٦.

(١٥) لونسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ص ١٩٩ ـ ٢٠٠.

(١٦) صايغ، الفكرة العربية في مصر، ص ٤٥.

العام ١٨٧٩، بعد نضجت تيارات فكرية وتبلورت بقدوم الأفغاني إلى مصر (١٨٧١ ـ ١٨٧٩)، وازدياد أعداد المتعلمين، وانتشار الصحافة، فقامت في مصر معارضة وطنية نشطة داخل المجلس وخارجه فلقيت دعم المثقفين والضباط الوطنيين.

ثالثاً: التيارات السياسية

أفرزت تلك الأزمة الاقتصادية الخانقة ومضاعفاتها الدولية والمحلية ضغوطاً مدمرة شملت جميع قطاعات الشعب. وكان «الفلاحون» أكثر من تحمّل أعباء ذلك الدين؛ إذ ارتفعت الضرائب المفروضة عليهم أربعة أضعاف عمّا كانت عليه في السابق، وأساء جباة الضرائب معاملتهم، وبيعت محاصيلهم بأسعار أرخص مرتين أو ثلاث مرات من أسعارها الحقيقية. وتأثر «قطاع الموظفين»، حيث أوقفت الخزينة دفع رواتبهم أشهراً عدة. وتذمر «الملاّكون العقاريون» لأن المرابين الأجانب فرضوا عليهم دفع جزء من الديون الخارجية. وعمّ الاستياء أوساط «المؤسسة العسكرية» بسبب تسريح ٢٥٠٠ ضابط وتأخير دفع رواتب الآخرين. وفي العام ١٨٦٧، شُكّلت أول جمعية سرية بين الضباط المصريين، وذلك في إثر انتهاء الحملة العسكرية في إثيوبيا وفشلها. وتولى أحمد عرابي رئاسة تلك الجمعية.

في ١٨ شباط/فبراير ١٨٧٩، شهدت القاهرة ما عُرف في تاريخها بـ «التظاهرة العسكرية»، حيث أحاط حشد من الضباط بمركبتي نوبار باشا ـ رئيس الحكومة المصرية ـ وويلسون الإنكليزي، الخبير المالي المشرف على شؤون مصر المالية، وأخرج الضباط هذين المسؤولين من مركبتيهما وساقوهما إلى وزارة المالية. وهز الحادث أركان السلطة، وتراجعت عن قراراتها الخاصة بالجيش، فألغت أوامر تسريح الضباط وتقليص الرواتب، كما دفعت للضباط رواتبهم المستحقة. كانت «التظاهرة العسكرية» نقلة كبيرة في تطور الموقف السياسي في مصر، إذ تمت مواجهة بين السلطة المستبدة الحاكمة والقوى الوطنية المضطهَدة طوال قرون عدة.

وقفت وراء السلطة الطاغية طبقة كبار الملاّك وقيادات مؤسسات الدولة من مدنيين وعسكريين. وتألف القطاع القيادي العسكري من الأتراك والشراكسة، الذين كانوا يحملون الكراهية والعداء للمصريين، ولاسيما للفلاحين منهم.

وتلقت هذه السلطة بمختلف عناصرها دعم البريطانيين والفرنسيين خاصة، وبقية الأوروبيين عامة.

أما المعسكر الوطني فقد تألف من أبناء الريف، ومن عناصر ديمقراطية ومثقفين راديكاليين وضباط وطنيين. وكان تراجع السلطة يوم «التظاهرة العسكرية» نصراً واضحاً للمعارضة الشعبية.

لقد استطاع الفريق الوطني إرغام السلطة على التراجع بسبب التحولات الكبيرة التي عرفتها تربة مصر الثقافية والاجتماعية، والتطورات الاقتصادية والأحداث السياسية التي مرت بهذه البلاد منذ أوائل القرن التاسع عشر. والأهم كان في ذلك التبلور للوعي الجديد الذي أطلقه شباب البعثات الذين عادوا من الجامعات والمعاهد الأوروبية، وحملوا أفكاراً ومبادئ جديدة لم تكن معروفة في مصر وبلدان المشرق.

لقد كان الدِّين هو المرجع الأساسي، وبالتالي «كانت الوطنية بالنسبة إلى الجيل الذي سبق جيل الطهطاوي هي الولاء للدِّين»[١٧]. وبحسب تعبير قنصل فرنسي عمل في بلاد الشام في تلك المرحلة، أن «من أبرز الحقائق التي يلحظها من يريد درس هذه البلدان المكانة التي يحتلها الدِّين في نفوس الناس والسلطة التي لها في حياة العامة، وفي اللغة، وفي الأدب، وفي جميع المؤسسات الاجتماعية. والرجل الشرقي لا ينتمي إلى وطن ولد فيه ـ الرجل الشرقي ليس له وطن ـ بل إلى الدِّين الذي ولد فيه. وكما أن الرجل في الغرب ينتمي إلى وطن، فإنه في الشرق ينتمي إلى دين. وأمة الرجل الشرقي هي مجموعة الناس الذين يعتنقون الدِّين ذاته الذي يعتنقه هو، وكل فرد خارج حظيرة الدِّين هو بالنسبة إليه رجل أجنبي غريب»[١٨].

لكن هذه المفاهيم أخذت تتغير؛ إذ مع عودة الطلاب الذين درسوا في أوروبا، وخاصة في فرنسا، بدأت تظهر أفكار جديدة، انطلق معظمها من مبادئ الثورة الفرنسية ومفاهيمها وشعاراتها، كالوطنية والديمقراطية وانتخاب مجلس نيابي (برلمان) يمثّل الشعب، وكالحريات العامة والخاصة، ووضع دستور يكفل

---

(١٧) ستيوارت، تاريخ الشرق الأوسط الحديث: معبد جانوس، ص ٨٣.

(١٨) زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية: مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية ـ التركية، ط ٤ (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٨٦)، ص ١٨٥.

حقوق المواطن ويحرر المرأة. . إلخ. وكانت كلها قيماً جديدة مخالفة لما اعتاد الناس عليه.

كان دعاة الفكر الغربي أصحابَ دعوة التجديد، الذين اندفعوا في شرح هذه المفاهيم للمثقفين والمواطنين في مصر، وفي دعوتهم إلى المطالبة بحقوقهم. كان هؤلاء ممثلي **التيار الأول**.

أما **التيار الثاني**، فتمثّل في جمال الدين الأفغاني، أروع المفكرين الإسلاميين في عصره، الذي وضع عالم العصور الوسطى التقليدي المتجول في بيئة القرن التاسع عشر. واصطدم في الهند بالبريطانيين، ورأى أن المشكلة الأساسية التي تواجه المسلمين جميعاً هي مقاومة الغرب روحياً ومادياً[١٩]. وكان الأفغاني أبرز داعية للإصلاح الديني، فقد «أراد إحياء الإسلام كحضارة كاملة لا كمجرد مجموعة من المعتقدات. إن الدِّين مصدر سعادة البشر الوحيد، ولكنه شيء أكثر من أداء الصلوات في أوقاتها وبحسب أصولها، لأن له فوق ذلك مضامين سياسية»[٢٠]. وقد زار كثيراً من البلدان الإسلامية، لكن إقامته في مصر في الفترة ١٨٧١ ـ ١٨٧٩ كانت الأكثر تأثيراً في مسيرة اليقظة العربية؛ إذ عاش في القاهرة فترة الغليان السياسي، وتجمعت حوله أعداد من الشباب المثقف الحائر بين موجة الأفكار الجديدة القادمة من أوروبا والفكر الديني التقليدي، فأعاد النشاط والحيوية إلى بنيان فكري جديد في فترة نجاح المصلح العثماني الكبير مدحت باشا في إعلان الدستور (١٨٧٦)، وإجراء انتخابات لبرلمان عثماني. وقد علّم الأفغاني طلابه «ما رأى أنه الإسلام الصحيح، شارحاً لهم علم الكلام والفقه والتصوف والفلسفة، كما علّمهم أموراً كثيرة أخرى: خطر التدخل الأوروبي، والحاجة إلى الوحدة الوطنية لمقاومته، والسعي إلى وحدة أوسع للشعوب الإسلامية، والمطالبة بدستور يحدّ من سلطة الحاكم. كذلك شجّعهم على الكتابة وإصدار الصحف وتكوين رأي عام. وهكذا أسهم، بواسطتهم، في تحريك الاختلاجات الأولى للوعي القومي، وفي إثارة الاستياء من حكم الخديوي إسماعيل»[٢١].

---

(١٩) ستيوارت، المصدر نفسه، ص ٨٣ ـ ٨٤.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٨٥.

(٢١) ألبرت حوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩** (بيروت: دار النهار، ١٩٦٨)، ص ١٣٨.

تمثّل التيار الثالث في الشيخ محمد عبده وأتباعه الذين كانوا وسطاً بين طرفين متناقضين: التقليد من طرف، والعلمانية من الطرف الآخر، فتبنّوا مؤسسات العصر الحديث وأفكاره، وعملوا على تشجيعها، لكنهم اشترطوا ربطها بمبادئ الإسلام، التي رأوا فيها الأساس الوحيد الصالح للتفكير الاجتماعي. . «القانون السياسي المقبول من الجميع»[٢٢]. وكان محمد عبده تلميذ الأفغاني ومعاونه المقتفي أثره عن كثب، لكنه لم يبق كذلك طوال حياته، كما «لم تكن سنوات التعاون بينهما أخصب سني حياته»[٢٣].

تعرّض عبده لنقد الأزهريين المحافظين الذين اتهموه بالإلحاد في حين أنه «شبههم بناعورة جوهر الخرافية التي كانت تخرج الماء من النهر وترجعه إليه. . فكانوا يتعلمون ما يقدمه الجامع لهم وينقلونه على حاله إلى الجيل الجديد من الطلاب. . وحين حدث التصادم في ساحة قصر عابدين بين عرابي والخديوي، انضم محمد عبده وطلابه، الذين كان أثرهم في الوطنيين المدنيين هائلاً، إلى الرجل الذي رأوا فيه زعيماً وطنياً لا مجرد قائد عسكري. وحين أشار عرابي إلى المشايخ وراء الجنود إنما كان في الواقع يشير إلى التماسك بينه وبين شعب مستيقظ. .»[٢٤].

ازدحمت مرحلة السبعينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر بأسماء وأعلام مثّلت التيارات السياسية المختلفة والمتصارعة؛ أسماء كبيرة ومهمة، كالطهطاوي وعلي مبارك وحسين المرصفي والأفغاني ومحمد عبده وعبد الله النديم وأديب إسحاق وعبد الله فكري والبارودي. كما لمعت أسماء صحف ومجلات وكتب، وتركت آثاراً عميقة في نفوس ذلك الجيل من المصريين والعرب في المشرق خاصة، ورسمت معالم التحرك من دائرة الأفكار القديمة، ومحاولة بناء مستقبل أفضل وأكثر حرية ووعياً. وكانت الآمال كبيرة.

رابعاً: ثورة أحمد عرابي

بعد «التظاهرة العسكرية» في شباط/فبراير ١٨٧٩، تطورت الأمور بسرعة، كما أسلفنا. فقد نجحت القوى الاستعمارية والرجعية المحلية في عزل

---

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٣٤.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٦٤.

(٢٤) ستيوارت، المصدر نفسه، ص ٨٥ ـ ٨٧.

إسماعيل وتنصيب ابنه توفيق حاكماً في حزيران/يونيو ١٨٧٩. وعاشت البلاد فترة سنتين طغى عليهما صراع سياسي علني وخفي، كانت المؤسسة العسكرية ساحة له، لأن الجيش كان القوة المرجِّحة في الصراع العام، وكان تحركه ضد السلطة يمهد الطريق «لحسم الموقف وإنقاذ مصر من سيطرة الترك والشراكسة والأوروبيين. . . ، وساعد على بلورة الاتجاهات السياسية في الجيش المناخُ السياسي الذي أتاحته محاولة إسماعيل الأخيرة للتحالف مع القوى الوطنية، وذلك بالاعتماد على مجلس شورى النواب. وكانت عناصر الأرستقراطية الزراعية، متحالفة مع عناصر من الشراكسة الأذكياء والبرجوازية الزراعية، قد تجمعت في ما عُرف بـ «الحزب الوطني» بقيادة شريف باشا. وكان هذا الحزب يعمل ضد سيطرة الخديوي الأُتوقراطية. ولكن هذا التحالف تحلل بعد خلع إسماعيل، وخاصة أن خَلَفه توفيق رفض في بداية عهده مشروع الدستور الذي قدمه شريف باشا»[٢٥].

وأدى المثقفون الديمقراطيون دوراً عاماً في إثارة الجماهير من خلال ما نُشر في الصحافة، والخطب التي برز في ساحتها كثير من أولئك الثوريين، وكان في طليعة الخطباء المؤيدين لإقامة حكم وطني وديمقراطي عبد الله النديم.

وجاءت المواجهة الثانية العلنية، في ظل استمرار احتقان العلاقات بين الخديوي والبريطانيين وأعوانهم من جهة، والقوى الوطنية من جهة ثانية، في ٩ أيلول/سبتمبر ١٨٨١، حين احتشدت قوات من حامية القاهرة في ساحة قصر عابدين بقيادة أحمد عرابي، وتقدم هذا الأخير من الخديوي توفيق بمطالب سياسية وعسكرية مهمة مثّلت اتساع الجبهة الوطنية وما ضمته من قطاعات شعبية كبيرة، هي: «المثقفون الثوريون في الجيش والموظفون والعلماء، والأرستقراطية الزراعية والأتراك الدستوريون، والبورجوازية الزراعية وتجار المدن، وفقراء الفلاحين وفقراء سكان المدن. . . وتبلورت مطالب عرابي والعسكريين والقطاعات الشعبية في: ١ ـ إسقاط وزارة رياض باشا المستبدة، ٢ ـ تأليف مجلس نواب على النسق الأوروبي، ٣ ـ إبلاغ الجيش إلى العدد المعين في الفرمانات الشاهانية، ٤ ـ التصديق على قوانين الإصلاح العسكرية. . وبينما

(٢٥) صلاح عيسى، الثورة العرابية (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢)، ص ١٢٦ ـ ١٢٧.

كانت الأهداف التي أعلنها برنامج ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٧٩ (وهي مطالب الحزب الوطني المصري الذي كان يرأسه شريف باشا) أهدافاً إصلاحية لا تتعدى حدود الإصلاح في التركيب القائم، فإن أهداف ٩ أيلول/سبتمبر ١٨٨١ جاءت أهدافاً سياسية ذات طابع انقلابي وثوري. .»[٢٦].

ويبقى الحوار العلني الذي دار في ساحة قصر عابدين بين أحمد عرابي من جهة، والخديوي توفيق ومن حوله أعوانه من مصريين وأجانب من جهة ثانية، مادة تاريخية ثمينة مليئة بحقائق الصراع الخالد بين قوى النور وقوى الظلام؛ بين القوى الشعبية الصاعدة التي تريد حقوقها وحريتها وقوى الاستبداد والطغيان المتنكرة للمسيرة الإنسانية عبر الزمن.

ونجح عرابي، وقُبلت مطالب الجبهة الوطنية التي قادها، لكن نجاحه كان قصير المدى.

لم تُحسم المعركة في مصر، واستمر الصراع بين الفريقين، وتطور في الشارع ومجلس النواب وفي الحكومة والمؤسسة العسكرية، فيما كانت بريطانيا وفرنسا تتفقان مع دول أوروبية أخرى على اقتسام تركة السلطنة العثمانية، فكان لفرنسا أن تحتل تونس، بعد أن كفت بريطانيا منذ مؤتمر برلين (حزيران/يونيو ١٨٧٨) الذي ترأسه بسمارك، عن الاعتراض على مشروع فرنسا في شمال أفريقيا، مقابل أن تحتل بريطانيا مصر ـ جوهرة السلطنة العثمانية ودرتها الثمينة.

وشرع البريطانيون والخديوي والقوى الرجعية والجوالي الأجنبية في إعداد الأجواء، لتبرير الإجراءات العسكرية العدوانية لسحق الحركة الوطنية ووضع نهاية لـ «الاستبداد العسكري»! وأُرسلت مذكرات من قنصلي بريطانيا وفرنسا حول أمور عدة، مثل اعتبار هاتين الدولتين «أن الضمان الوحيد لرفاهية مصر هو المحافظة على عرش صاحب سمو الخديوي. . وأنهما قررتا بحزم حماية النظام القائم من جميع التعقيدات الخارجية والداخلية التي يمكن أن تهدده. . . وأن الحكومتين تريان أن ليس بمستطاع مجلس النواب المصادقة على الميزانية بدون خرق المراقبة الثنائية»[٢٧]. وافتُعلت في حزيران/يونيو ١٨٨٢ حوادث واضطرابات في الإسكندرية قُتل فيها ٥٠ أوروبياً و١٤٠ مصرياً. ولكن عرابي استطاع السيطرة

---

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٣٧١ ـ ٣٧٣.

(٢٧) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ص ٢٦٠ ـ ٢٦١.

على الاضطرابات الناشبة ووقفها عند حدها، وإحباط الاستفزاز المبيّت.

اقتربت السفن الحربية البريطانية من الإسكندرية. وفي ٦ تموز/يوليو ١٨٨٢، وجّه قائد الأسطول البريطاني في مصر إنذاراً إلى حامية الإسكندرية، طالباً من قائدها التوقف عن بناء التحصينات. وبعد أربعة أيام أطلق الإنكليز إنذاراً طالبوا فيه بتسليم التحصينات الساحلية في الإسكندرية خلال ٢٤ ساعة. وفي ١١ تموز/يوليو، قامت السفن الإنكليزية بقصف الإسكندرية، وحولت المدينة إلى كومة من الأنقاض[٢٨].

وانحاز الخديوي توفيق ووجهاء عدة إلى جانب المستعمرين، بينما وقفت جماهير الشعب إلى جانب عرابي وحكومته الوطنية. وأعلن الخديوي عصيان عرابي وعزله رسمياً من منصب وزير الحربية، واحتل الغزاة الميناء. وأنزل الإنكليز قواتهم في السويس في ٢ آب/أغسطس. وشنّوا في ١٣ أيلول/سبتمبر هجوماً ليلياً مفاجئاً على المواقع المصرية في التل الكبير، وانهارت الجبهة. وفي اليوم التالي، اقتربت الخيالة الأنغلو ـ هندية من القاهرة، فاستسلم عرابي للإنكليز. وفُرضت على الشعب المصري تعويضات بلغت قيمتها تسعة ملايين جنيه استرليني. وفي كانون الأول/ديسمبر، صدر حكم بالموت على عرابي وأنصاره، لكن الحكم خُفف إلى النفي إلى جزيرة سيلان، حيث أُبعد عرابي وستة من قادة الثورة إلى تلك الجزيرة. وعومل أنصار الثورة أسوأ معاملة؛ إذ اعتُبروا مجرمين جنائيين. وكتب مسؤول بريطاني أن «الشعب المستعبد يحتاج إلى يد السيد الحديدية وليس إلى نظام دستوري». وفي العام ١٨٨٣، عُيِّن الميجور بارنغ (اللورد كرومر) حاكماً مطلقاً على مصر. وهكذا خضعت مصر، وهي أهم أقطار الوطن الكبير والرائدة في النهضة المعاصرة، لاحتلال بريطاني استمر حتى العام ١٩٥٦.

خامساً: مصر تحت الاحتلال البريطاني

مع الاحتلال، بدأت مرحلة جديدة في حياة مصر؛ فقد أصبحت بريطانيا تحكم البلاد بشكل مباشر مع أنها أبقت الخديوي «حاكماً شكلياً»، وفي ظل «سيادة اسمية» للسلطان العثماني. ومن أول ممارسات المحتلين أنهم شرعوا في

---

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٦٥ و٢٦٧ ـ ٢٦٨.

تقليص الوجود الفرنسي السياسي والاقتصادي والمالي، فأصبحت «الرقابة المالية الثنائية إنكليزية فقط، وضغطوا على الفرنسيين لينسحبوا من هذه الهيئة المشرفة على مالية مصر. كما فتح الإنكليز ملفات أخرى، مثل ملف قناة السويس وإدارتها في ظل الوضع الجديد والإشراف عليها وربط مفاتيحها بأيديهم، كما أعادوا ترتيب الديون الأجنبية، ولفرنسا حصة كبيرة من تلك الديون. وفي مقابل ذلك، ردّ الفرنسيون بمطالبة بريطانيا بشكل مباشر، أو من خلال الباب العالي، بسحب قواتها من مصر. وكانت ردود البريطانيين إطلاق الوعود المتكررة بقرب جلائهم عن مصر، محاولين تهدئة الدول الأوروبية خاصة، ثم السلطنة العثمانية، مؤكدين «أن الاحتلال مؤقت، وسوف ينتهي بعد تنظيم الشؤون المصرية».

اتّبع البريطانيون سياسة اقتصادية خاصة لا تخدم سوى مصالحهم، فنشطت المصارف البريطانية وتوسعت، مشجعة المستثمرين لينشطوا في مجال زراعة القطن كي تتحول مصر إلى منتجة للقطن بشكل أساسي، وتمد الصناعة البريطانية بهذه المادة الأولية لحساب مصانع النسيج في لانكشير بشكل خاص. لذلك، ركز البريطانيون استثماراتهم في مشاريع الري وبناء السدود على نهر النيل. ولهذا انتعشت زراعة القطن وتوسعت على حساب المنتجات الزراعية الأخرى، كالحبوب وقصب السكر وغيرها. واضطرت مصر إلى استيراد الحبوب لإطعام سكانها.

خلافاً لما جرى في الهند في ميدان الصناعة إبان الاحتلال البريطاني، لم تلق مصر اهتماماً من الاستثمارات البريطانية لإقامة صناعة مصرية. كما أن سلطات الاحتلال وضعت قوانين لعزل مناطق عدة، مثل سيناء والصحراء الغربية، عن الإدارة المدنية، بحيث كان على المواطن، إن أراد زيارة هذه «المناطق المعزولة»، أن يطلب إذناً خاصاً من السلطات العسكرية البريطانية. وكان المنع هو جواب قيادة قوات الاحتلال.

مع أن مصر أصبحت مستعمرة بريطانية فعلاً، فإن إدارة الاحتلال لم تعلن هذا الوضع رسمياً، لأسباب دولية تتعلق بعلاقات بريطانيا بفرنسا والسلطنة العثمانية. كما أنها وجدت أن من مصلحتها إبقاء النظام السياسي على حاله، فلم تتخذ أي إجراءات لإزاحة الخديوي ومختلف المؤسسات التي كانت موجودة قبل الاحتلال، إلا أن الدوائر والأجهزة الحساسة كافة خضعت

لإشراف الموظفين الإنكليز، لتسهيل الإشراف على سير العمل، وإحكام رقابة الاحتلال عليها.

إذا كانت ظواهر الحياة الرسمية توحي بأن الأوضاع في مصر سارت كما خطط البريطانيون ورسموا، فإن الواقع أكد خلاف ذلك؛ إذ إن الأمور أخذت تتضح أكثر فأكثر في نظر الشعب، وخاصة المثقفين والمهنيين وقطاعات من البرجوازية النامية، ففهم الناس معنى الاحتلال وحقيقة مشاريعه. لذلك، استعادت القوى الوطنية نشاطها بعد سنوات قليلة من الضربة الكبيرة التي تلقتها بسحق انتفاضة أحمد عرابي بالاحتلال العسكري، وبدأت تعيد النظر في موقفها من الأوضاع التي استجدت.

كان دور عرابي في تاريخ مصر الحديث أساسياً ومؤثراً تأثيراً عميقاً رغم الهزيمة؛ فلو أنه عبّر عن نظام الجيش فقط ـ كما قال بعض المؤرخين ـ «لكان أثره في التاريخ تافهاً كأثر توفيق. .». إن أهمية عرابي الكبرى نابعة من أنه «أول فلاح مصري يقف في وجه الحاكم منذ ألفي سنة وربما خمسة آلاف. .»[٢٩]. وقد رأى المؤرخ البريطاني ستيوارت في حادثة ساحة قصر عابدين نقطة تحول كبرى؛ إذ مع أن عرابي «لم يكن أكثر من وزير حربية، إلا أنه ظل سنة ويومين صاحب الثورة الفعلية، ومن ورائه ومعه اندفع جمهور المصريين العاديين المعدمين المضطربين أول مرة منذ أيام الفراعنة، نحو الحكم الذاتي. وكان ترددهم نتيجة طبيعية للقيود التي رسفوا فيها طويلاً»[٣٠].

كانت هذه الأيام القليلة ذات تأثير كبير في مسيرة مصر ويقظة شعبها وبلدان المشرق. كانت بذوراً سريعة النمو والازدهار، بل والتفجر. كان عرابي «أول مصري يخاطب النفس المصرية، يخاطب ابن الشعب، متجاهلاً ابن الحكومة، التركي. . كان أول رسمي مصري يعتز بلقبه المصري ويصر على استعماله. لقد كان قومياً مصرياً صميماً، مهما كانت الدوافع الأخرى التي حملته على الثورة. وكان عمله رد فعل للشعور الوطني المنتشر، بل كان استطراداً لنمو ذلك الشعور»[٣١].

(٢٩) ستيوارت، تاريخ الشرق الأوسط الحديث: معبد جانوس، ص ٨٢.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٩٧.

(٣١) أنيس صايغ، تطور المفهوم القومي عند العرب (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦١)، ص ٨١.

وإذا كان الاحتلال قد سيطر على المؤسسات، وخاصة الجيش ـ بؤرة العمل الوطني وخلية نشاطه ـ فإن الثوريين الذين تلقّوا ضربات الاحتلال فتشتتت ملاكاتهم وقواهم المحركة، عادوا إلى العمل والمقاومة في نهاية الثمانينيات.

راحت مصر بعد سنوات قليلة من الاحتلال تشهد عودة الروح إلى حركة وطنية جديدة، رغم ضعف الطبقة البرجوازية وانقساماتها بسبب قلة تجربتها، وقصَر الفترة الزمنية على نشأتها ونموها، واختلاف مصالحها، ثم بسبب تخلّفها عن البرجوازية الأوروبية المتقدمة عليها فكراً وممارسة وخبرة سياسية واجتماعية واقتصادية.

كان هناك فارق كبير بين تجربة رجال السبعينيات من القرن التاسع عشر، حيث كان عليهم أن يحاربوا التمسك بالقديم لدى المحافظين المسلمين والجمود لدى الشعب، ورجال التسعينيات الذين كان عليهم أن يقارعوا أيضاً فكرة أتت من الخارج ـ أي من حكام مصر البريطانيين والجوالي الأجنبية المسيطرة على حياة مصر الاقتصادية ـ مؤداها أن مصر لا تشكّل أمة، ولا يمكنها تحقيق كيان وطني مستقل[٣٢]. وقد تعارضت هذه الأفكار مع تيار محمد عبده ورفاقه، فجاءت بالتالي كتابات أحمد لطفي السيد معبّرة عن الحاجة إلى دحضها دحضاً عقلانياً. غير أنها استدعت لدى فئة أخرى جواباً أعنف، يؤكد وجود أمة مصرية يجب أن تحكم نفسها بنفسها. وكان مصطفى كامل هو مؤسس هذه الوطنية الجديدة وزعيمها، من منطلق اعتقاده أن «مصر أمة واحدة ولكنها جزء من عالم أكبر بل من عدة عوالم: العثماني والمسلم والشرقي»[٣٣].

وهناك عامل آخر بالنسبة إلى الجيل الجديد هو أن نواته وملاكاته وعناصره اقتصرت على المثقفين المهتمين، ولم تكن كجيل السبعينيات، الذي شكّل العسكريون صلبه القوي، وكانوا محور التحرك السياسي. وكان لهذا الوضع آثاره وتفاعلاته العميقة على مسيرة اليقظة في مصر والمشرق العربي. بالإضافة إلى ذلك، هناك جانب آخر يستحق الذكر هنا، وهو أن مصر أصبحت ملجأ مهماً لكثير من الأحرار المعارضين للسلطنة العثمانية، حيث وجدوا مجالاً

---

(٣٢) حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩، ص ٢٤٠.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٢٤١ ـ ٢٤٢.

لنشاطهم المقاوم للاستبداد الحميدي. وإذا كان هناك كثيرون من المعارضين الأتراك وغيرهم من أبناء الشعوب الأخرى، فقد استقبلت مصر كثيرين من الأحرار العرب، وكان أبرزهم الكواكبي ورشيد رضا والعظم، ممّن كان لهم دور مهم في نشر الوعي وتنظيم المعارضة ضد السلطان عبد الحميد في بلاد الشام. وقد استفاد هؤلاء الأحرار من الخلافات بين السلطنة وبريطانيا والصراعات الدولية ومصالحها في المنطقة، إذ أتاح ذلك لهم مكاناً آمناً ينشطون فيه، ويُصدرون الصحف والبيانات، ويشرحون المظالم والجور الذي مارسته السلطات العثمانية. وإلى ذلك، يجب أن يضاف عامل التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي رافق الاحتلال وما أفرزه من تحولات مهمة؛ فكان لقاء هذه العوامل الكثيرة وتفاعلها مولّداً لتغيرات أساسية نحو المزيد من الوعي والعمل النشيط.

سادساً: تحولات جديدة مع بداية القرن العشرين

كان مصطفى كامل الوجه البارز في جيل التسعينيات (١٨٧٥ ـ ١٩٠٨)، الذي انطلق ليعيد إلى العمل الوطني روحه وحيويته بعد أن سحقهما الاحتلال. وقد برز في أيام دراسته الجامعية (١٨٩١ ـ ١٨٩٤) كزعيم لفريق من الشبان أخذ يُعرف بالحزب الوطني. وكان يعتبر إنكلترا العدو الأوحد لمصر. وقام بزيارة فرنسا مرتين، حيث ألقى محاضرات وأدلى بتصريحات عن مطامح بلاده، كما أخذ يقيم علاقات حميمة مع سياسيين وطنيين فرنسيين.

كان نشاطه مؤثراً ومسموعاً في أوساط المثقفين. كما أن مجموعة الحزب الوطني «أبدت اهتماماً ملحوظاً بالفئات الاجتماعية التي طحنها الاستعمار والإقطاع. . واتجه الحزب نحو الطبقة الوسطى والصغيرة والطبقة العاملة الناشئة وفئات الصنّاع الحرفيين، الذين ضاقوا بسياسة الاحتلال وبإغراق الأسواق بالبضائع الأجنبية على حساب منتجاتهم»[٣٤].

في ١٣ حزيران/يونيو ١٩٠٦، عرفت مصر والعالم كله مأساة دنشواي الواقعة في دلتا النيل، حيث اقترف المستعمرون واحدة من جرائمهم البشعة، حين

---

(٣٤) أمين عز الدين، **تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشوئها حتى سنة ١٩٧٠** (القاهرة: دار الغد العربي، ١٩٨٧)، ص ٥٤.

وقع اشتباك بين ضباط بريطانيين كانوا يصطادون الحمام في أراضي القرية (حيث أُتلف بعض حقولها) والفلاحين الذين كانت «العصي» سلاحهم «الثقيل». وتسبّب الاشتباك في «وقوع بعض الجرحى من الضباط، ومات أحدهم من الرعب وحرارة الشمس، فما كان من الجنود الإنكليز إلا أن ضربوا أحد القرويين حتى الموت بعد أن اكتشفوا جثة الضابط القتيل»[٣٥]. وسقط فلاحون كثيرون قتلى وجرحى في أثناء الاشتباك، لكن ذلك لم يرو ظمأ المستعمرين، الذي شكّلوا محكمة خاصة «قضت بشنق أربعة فلاحين، وحكمت على تسعة منهم بالسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة، وبجلد آخرين على قواعد المشانق»[٣٦].

هزّ هذا الحدث مصر، التي شهدت تظاهرات شعبية واجتماعات احتجاجية كبيرة. وكانت هناك أصداء عالمية كبيرة، بحيث اضطر الإنكليز في العام ١٩٠٧ إلى إصدار عفو عن سجناء حدث دنشواي، الذي كان من آثاره قيام بريطانيا بـ «سحب كرومر ـ الحاكم العام ـ من وظيفته، فاعتُبر ذلك انتصاراً مهماً للحركة الوطنية، مثل وقف محاولة مد امتياز قناة السويس، ومثل إنشاء الجامعة المصرية، وغير ذلك من الانتصارات الهامة..»[٣٧].

خلال هذه السنوات، أي في بداية القرن العشرين، عرف العالم أحداثاً مهمة جداً وصلت أصداؤها إلى مصر وبلدان الوطن العربي، منها انتصار اليابان على روسيا القيصرية في حرب عامي ١٩٠٤ ـ ١٩٠٥، وأحداث التظاهرات الشعبية الكبيرة، بل الثورة الروسية في عامي ١٩٠٥ ـ ١٩٠٧، وتراجع القيصر الروسي أمام هذه الانتفاضة وموافقته على إنشاء مجلس نيابي منتخب. كما عرفت إيران ثورة شعبية قادها رجال الدّين في العام ١٩٠٦ مرغمين الملك القاجاري على إقامة مجلس نيابي هناك.

هذه الأحداث السياسية الكبيرة خارج مصر، والتصرفات الاستعمارية البشعة في مصر، اضطرت الإنكليز، عند تولي الحاكم البريطاني الجديد «غورست» منصبه، إلى تخفيف إجراءات القمع التي عرفتها مصر منذ الاحتلال، وخاصة مع تولّي كرومر إدارة البلاد في العام ١٨٨٣، فكان «أن

---

(٣٥) حوراني، المصدر نفسه، ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤.

(٣٦) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ص ٢٩١.

(٣٧) عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشوئها حتى سنة ١٩٧٠، ص ٥٤.

برزت إلى الوجود ثلاثة أحزاب جديدة عام ١٩٠٧، هي «الحزب الشعبي»، الذي تولّى إنشاءه أتباع محمد عبده، و«حزب الإصلاح الدستوري»، الذي أسسه علي يوسف، و«الحزب الوطني» الذي كان قائماً لسنوات خلت»[٣٨].

في رأي أنيس صايغ، كان هناك حزبان مهمان هما الحزب الوطني وحزب الأمة. واعتقد صايغ أن الحزب الوطني «كان الحزب المنظم الأول في تاريخ مصر الذي أسسه مصطفى كامل في عام ١٩٠٧، وهو أول مؤسسة سياسية محددة الأهداف واضحة المعالم، قامت على الأسس الحزبية الحديثة. كما أنه أول حزب اكتملت فيه معالم الوعي القومي المصري، بالرغم من اختلاطها برواسب التفكير الطائفي. كان الحزب الوطني، مثلما كان مؤسسه وخليفته في الزعامة محمد فريد، مصرياً في الدرجة الأولى وإسلامياً في الدرجة الثانية»[٣٩]. ويضيف أنيس صايغ أن «حزب عام ١٩٠٧ كان مثل حزب عام ١٨٧٩، يجمع بين المصرية والإسلامية. أما غاية الحزب الرئيسية، كما جاء على لسان مؤسسه، هي «أن يكون المصري إنساناً بأسمى معاني الكلمة، وأقصد بالمصري ليس فقط ذلك الذي نراه في المدائن يجد ويعمل، بل أقصد بنوع خاص ذلك الفلاح الذي قضى القرون من السنين وهو يعتقد أنه مُلكٌ للحاكم ومتاع لا إرادة له»[٤٠]. وقد تابع محمد فريد سياسة سلفه، مؤسس الحزب الوطني، الإسلامية، إلى حد ما، وتحالف مع السلطان، حيث «دافع عن حقوق الليبيين في جهادهم ضد إيطاليا، كما دافع عن حقوق المسلمين في الجزائر ومراكش». هذا ويقول أمين عز الدين «إنه عُرف عن الحزب الوطني ومن خلال جريدته «اللواء» أنهما دعما كثيراً الحركة العمالية الناشئة، وقد ناصرا العمال مناصرة كاملة إلى الحد الذي جعل خصومه السياسيين يتهمونه بتدبير إضرابات عمالية»[٤١].

أما حزب الأمة، الذي تأسس في العام ١٩٠٧، فقد «لمع اسمه عدة سنوات لمعاناً بارقاً، وكان معظم أعضائه من الملاّكين وأصحاب الأراضي». وعُرف عن هذا الحزب «معارضته للعلاقات الجيدة بين مصر وتركيا، ومعارضة الولاء السياسي لتركيا في مصر، ومعارضة فكرة الجامعة الإسلامية، حتى تنقطع

(٣٨) حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩، ص ٢٤٤.
(٣٩) صايغ، الفكرة العربية في مصر، ص ٤٩.
(٤٠) المصدر نفسه، ص ٥٢.
(٤١) عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشوئها حتى سنة ١٩٧٠، ص ٦٦.

عن الطبقة الارستقراطية (في مصر) دعاماتها الخارجية، وهذا ما دعاه إلى المطالبة باستقلال مصر عن السلطنة استقلالاً تاماً، سياسياً، واستقلال القومية المصرية عن مشروع الجامعة الإسلامية، فكرياً. ووقف حزب الأمة مقابل هذا التخلي عن السلطنة، موقفاً متساهلاً مع الإنكليز، ومعتدلاً في مطالبه السياسية من سلطات الاحتلال..»[42].

وكان أكثر الأعضاء تأثراً بالثقافة الغربية وأكثر ترحيباً بالتطورات الاجتماعية، وأقل تمسكاً بأهداب التقاليد. وأبرز وجوه هذا الحزب أحمد لطفي السيد وطه حسين ومحمد حسين هيكل ومصطفى عبد الرازق وحمد الباسل وعبد الخالق ثروت. وإذا كان الحزب الوطني قد وقف إلى جانب العمال، «وشغل نفسه بقضية الجلاء العسكري والسياسي عن مصر، وجعل ذلك محور عمله، فقد تهاون بحقوق الشعب الدستورية حينما هادن الخديوي من أجل تحقيق مبدأ الجلاء وبتعاون الشعب مع الحكومة»[43]، بينما عُرف أن «حزب الأمة التزم الصمت إزاء إضرابات العمال إزاء الأحداث»[44]. والمقصود بالأحداث موجة «الاعتصامات» ـ أي الإضرابات ـ الواسعة التي عرفتها مصر من جانب نقابات عمال الموانئ والترام (في القاهرة والإسكندرية) والسكك الحديدية. وكان «يوم الأربعاء ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٠٨ هو اليوم الحزين في تاريخ الأحزاب، فقد تبدد شمل العمال وزُج بقادتهم في السجون»[45].

كان الفارق بين الحزبين كبيراً، إلا أن للاثنين موقفاً سلبياً، بل «منكراً لوجود المسألة العربية». ولأحمد لطفي السيد، رئيس تحرير جريدة **الجريدة** ـ لسان حزب الأمة ـ مقالات عدة في مهاجمة الفكرة العربية التي نشط دعاتها في مصر من خلال حزب اللامركزية العثماني ـ وكانت غالبية هؤلاء الدعاة من بلاد الشام. كذلك انتقد هذا الحزب مواقف النواب العرب المعارضين في مجلس المبعوثان العثماني، الذين تصدوا لسياسة جماعة الاتحاد والترقي العنصرية في الفترة ١٩٠٩ ـ ١٩١٤.

كانت السنوات التي سبقت قيام الحرب العظمى مهمة جداً في نشوء الطبقة

---

(٤٢) صايغ، المصدر نفسه، ص ٥٥ ـ ٥٦.
(٤٣) المصدر نفسه، ص ٥٦.
(٤٤) عز الدين، المصدر نفسه، ص ٦٧.
(٤٥) المصدر نفسه، ص ٦٦.

العاملة المصرية؛ فقد جرى توظيف أموال أجنبية صغيرة في صناعات وخدمات كانت القاهرة والإسكندرية تفتقدها، فوظف الفرنسيون في شركة لاستغلال «مرفق مياه الإسكندرية»، كما استثمروا أموالاً لتحصل شركة «ليبون» الفرنسية على سلسلة من الامتيازات الاحتكارية لاستغلال مرفق الغاز في القاهرة والإسكندرية وبور سعيد، وأضافوا إلى نشاطها استغلال الكهرباء في هذه المدن. ودخلت رؤوس أموال بلجيكية لإنشاء ترام القاهرة والإسكندرية، فضلاً عن سكك حديد القاهرة الكهربائية وواحة هليوبوليس البلجيكية. واهتم البريطانيون بمجال النقل البحري. ثم دخلت الاستثمارات الأجنبية في مجال الصناعة، فأسس البريطانيون «شركة الغزل والنسيج المصرية البريطانية»، وأسس الإنكليز والفرنسيون والبلجيك صناعات السجائر والسكر والزيوت والأسمنت والطوب، و«الكحول وملحقاتها»، والملابس والورق والبيرة. و«دخل الرأسمال الوطني بقدر محدود في مجال الصناعة، مثل مصنع الطرابيش، ومعامل للحلج والزيوت والمطاحن، ومصانع للأغذية المحفوظة والحلوى». وبالإضافة إلى ورش الصيانة التي أنشأتها الحكومة لإصلاح القطارات والعربات، أُقيمت أيضاً «ورشات الترسانة» لإصلاح السفن النهرية الأميرية و«ورشات القلعة» التي تولت إصلاح المعدات وعمل المصنوعات الحديدية للجيش. .»[٤٦]. وطبيعي أن تحتاج هذه الوحدات الصناعية إلى عمال فنيين وغير فنيين لتشغيلها. وكان أن وجد أصحاب المصانع حاجتهم في «العمال الأجانب وخاصة من فقراء الأوروبيين». ومع مرور الزمن، راحت الوحدات الصناعية تأخذ للعمل بعض الصنّاع الحرفيين والفلاحين المعدمين، «وتشكّلت من هؤلاء بالضرورة، الطلائع المبكرة للأجراء الذي يعملون على أساس التعاقد الحر بالمعنى العلمي لهذا المصطلح، نظراً للانفصال الذي يتم بين العمل ورأس المال داخل هذه الوحدات والمشاريع»[٤٧].

اعتبر مؤرخ «الطبقة العاملة المصرية» أن الفترة ١٨٩٩ ـ ١٩٠٧ تبلورت خلالها «بوادر العمل الجماعي»، وكان هناك استغلال فاضح للعمال المصريين؛ إذ تمتع العمال الأجانب بأوضاع أفضل، فكانت أجور العمال المصريين قليلة، ومتوسط ساعات العمل ١٢ ساعة في الغالبية العظمى من المرافق، وخاصة

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٣١ ـ ٣٦.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٣٦.

مرفق النقل، ونحو ١٧ ساعة في محالج القطن. و«ظل مطلب العشر ساعات مطلباً عاماً للعمال طوال هذه الفترة»[٤٨]. وفي مرحلة ١٩٠٧ ـ ١٩١٤، تكثف النشاط العمالي مع انتعاش الحركة الوطنية، فبدأت الطبقة العاملة تكسب استقلاليتها بدعم مميز من الحزب الوطني، فأسست نقاباتها وجمعياتها الخاصة بعد أن خاضت معاركها الكثيرة من خلال الإضرابات التي وقفت الحكومة وأصحاب الأموال ضدها، وكان ذلك تحولاً اجتماعياً مهماً[٤٩].

ويبقى لنشوء الطبقة العاملة أهمية خاصة في الكفاح الوطني والاجتماعي والاقتصادي لدى شعب يسعى إلى تطوير أوضاعه وتحسينها. ذلك أن «نشوءها واطراد نمو وعيها بوجودها ووحدة مصالحها سيدفعها بالضرورة إلى خلق التنظيمات الخاصة بها والقادرة على دعم كفاحها الاقتصادي. . ولن تلبث في ظل الظروف المصرية أن تضفي المضمون السياسي على كفاحها الاقتصادي الموجه أساساً إلى الرأسمالية الأجنبية وحلفائها في الداخل. . وهذا يضيف قوة اجتماعية جديدة إلى المجتمع تتطلع إلى أن تأخذ مكانها فيه، وأن تحدد من خلاله علاقاتها بباقي القوى الاجتماعية القديمة»[٥٠].

سابعاً: الحرب العظمى وتفاعلاتها

في أول آب/أغسطس ١٩١٤ انفجرت الحرب في أوروبا بين معسكرين كبيرين. وكانت أول حرب في تاريخ الإنسان تمتد ساحاتها إلى قارات ثلاث. وكانت خسائرها البشرية والمادية أعلى ما وصلت إليه خسائر الحروب التي سبقتها. وكان مشعلو هذه الحرب يتصورون أن القتال سيستمر أشهراً قليلة ثم يتوقف، لكن الأمور أفلتت من أيديهم، فتواصلت المعارك أكثر من أربع سنوات، وكانت تكاليفها مرعبة بكل المقاييس.

في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٤، انضمت السلطنة العثمانية إلى المعسكر الألماني، معلنة الحرب على بريطانيا وحلفائها. وكان تصور القادة والأتراك أن الفرصة سنحت لاستعادة مصر من بريطانيا، وكسر شوكة الروس في مناطق القفقاس خاصة، واستعادة مناطق كان الأتراك قد خسروها.

---

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٤١.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٥٤ ـ ٨٩.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٣٩.

عند نشوب الحرب، كان الرأي العام في مصر، كما يقول المؤرخ البريطاني ستيورات، منقسماً بين «محايد أو متعاطف مع تركيا. فلم يرد أحد في مصر أن يتورط في القتال، وحين أعلنت بريطانيا أن مصر في حالة حرب مع دول الحلف المركزي، وعدت بأن تكون مسؤولة وحدها عن حماية مصر، وألا تطلب من المصريين المساهمة في الحرب أو محاربة إخوانهم المسلمين، لكنها ما لبثت أن نقضت وعدها، وجندت فرقاً مصرية مؤلفة من مليون ونصف مليون رجل ساعدوا البريطانيين في جبهات الحرب المختلفة»[٥١]. بعد أيام من مشاركة الأتراك في الحرب، أعلن الإنكليز الأحكام العرفية في مصر «وغدت السلطة العليا في البلاد بيد الجنرال مكسويل ـ قائد القوات الإنكليزية في مصر ـ وأُلقي في غياهب السجون والمعتقلات بآلاف المساهمين في الحركة الوطنية، من مثقفين بورجوازيين وأطباء ومحامين ومعلمين وضباط وطلاب، أو أُبعدوا إلى الواحات النائية أو إلى جزيرة مالطة. . ووضِعت جميع الصحف تحت رقابة صارمة». وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٤، أعلنت وزارة الخارجية البريطانية «انفصال مصر عن تركيا ودخولها تحت الحماية الإنكليزية». وفي اليوم التالي «خلع الإنكليز الخديوي المصري عباس حلمي الثاني. . واستعاضوا عنه بصنيعتهم حسين كامل، منعمين عليه لقب السلطان»[٥٢]. واستتبع ذلك أن وضعت الدولة المستعمرة جميع الموانئ والمواصلات والصناعة والزراعة في مصر تحت تصرف الجيش البريطاني. وقد أُعيد تنظيم اقتصاديات البلاد، واتخذت السلطات كثيراً من الإجراءات الاستثنائية لتموين السكان و٢٧٥ ألف جندي بريطاني كانوا مرابطين في مصر[٥٣].

كانت أيام الحرب صعبة وقاسية في مصر، فقد استغل البريطانيون موارد البلاد والسكان استغلالاً فاحشاً، وهو ما زاد في تبعية مصر المالية والاقتصادية. ويمكن أن يتضح ذلك من الإجراءات الماكرة التي اتخذتها سلطات الاحتلال، حيث «منعت تحويل الأوراق المالية إلى ذهب في البنك الأهلي المصري، وأدخلت في التداول الأوراق النقدية بصورة إجبارية. وأودع في الخزينة الإنكليزية الرصيد الذهبي الخاص بالبنك الأهلي المصري .وانتزعت السلطة

(٥١) ستيوارت، تاريخ الشرق الأوسط الحديث: معبد جانوس، ص ٢٢١.

(٥٢) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ص ٤٤٤ ـ ٤٤٥.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٤٤٧.

الإنكليزية العملة الذهبية والفضية من التداول واستبدلتها بأوراق نقدية صغيرة». وكانت هناك إجراءات أخرى، حيث «حصلت إنكلترا على إمكانية تسديد نفقاتها العسكرية في مصر بأوراق نقدية دون أن تنفق غراماً واحداً من الذهب»(٥٤).

حملت أيام الحرب أجواء غير طبيعية، فارتفعت الأسعار، وزاد الغلاء، في حين بقيت الأجور والرواتب غير متناسبة مع تطور الأوضاع الاقتصادية وازدياد الغلاء بالنسبة إلى قطاعات واسعة من البرجوازية الصغيرة وفقراء المدن والغالبية العظمى من أبناء الريف. وكان أن ازدادت الفوارق بين الأغنياء والفقراء، فازداد غنى الأولين وزاد فقر الآخرين، ذلك أن «الحرب أفادت أغنياء المصريين لأن سعر طن القطن ارتفع من ١٤ دولاراً في العام ١٩١٤ إلى ١٤٠ دولاراً في العام ١٩٢٠، أما الفلاحون وسكان المدن الفقراء (الذين أصبح غذاؤهم يُستورد من الخارج بعد استغلال أكثر أراضيهم في زراعة القطن)، فقد ازدادوا فقراً. .»(٥٥).

عمدت السلطات إلى مصادرة الحبوب والمواشي، ونهب خيرات الريف، وتجنيد عشرات الآلاف بل مئات الآلاف في «فيلق العمال المصري» و«فيلق النقل بالجمال»، من الفلاحين. يقول أمين عز الدين إن «تشكيل هذين الفيلقين لم يتم بصورته النهائية مع بداية الحرب، وإنما جاء نتيجة لتجربة محدودة أثناء الاستعداد لمعركة غاليبولي (مضيق الدردنيل) المشهورة بين القوات البريطانية والقوات التركية عام ١٩١٥، فقد وجد الإنكليز فيهم، كما وصف أحد ضباطهم، رجالاً ذوي بناء جسدي رائع ولا يضارعهم إنسان آخر على قدرتهم على التحمل. إنهم يؤدون كافة الأعمال اليدوية في يسر وسهولة، ولكنهم يبلغون حد الإعجاز في أعمال الحفر، وهي الأعمال التي كانت الحملة (في الدردنيل) تتطلبها بالذات حينذاك. . وهكذا وجد البريطانيون في مصر لا باعتبارها مزرعة للقطن فحسب، بل باعتبارها مزرعة للرجال القادرين على أكثر الأعمال مشقة وبأقل تكلفة للإمبراطورية. .»(٥٦).

وإذا كانت سلطات الاحتلال وجهاز الخديوي والبرجوازية المصرية قد

---

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٤٤٨.

(٥٥) ستيوارت، المصدر نفسه، ص ٢٢١.

(٥٦) عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشوئها حتى سنة ١٩٧٠، ص ١٠٨ ـ ١٠٩.

التقت عند استغلال الجماهير في مصر، حيث تشكلت من هذه القوى «السلطة السياسية والاجتماعية»، وقد وجدوا في إغراء العاطلين عن العمل ـ وقد ازدادت أعدادهم ـ مجالاً ليخفف ضغط البطالة، إلا أن سوء معاملة هؤلاء في ساحات القتال، لحفر الخنادق وشق الطرق والنقل بالجمال وتعرضهم للموت، دفع الكثيرين من هؤلاء البؤساء إلى الهرب من هذه الخدمة الغريبة، فكان أن لجأت سلطات الخديوي إلى إصدار القرارات اللازمة لاستخدامهم من دون «التعاقد الحر»، وذلك بتمكين السلطات البريطانية من الإفادة من خدمات «الرديف المصري» (نوع من الخدمة الاحتياط) في فروع الخدمات اللازمة «للدفاع عن قناة السويس». ثم توسعت الخدمات ليرسَل هؤلاء المساكين إلى جبهات القتال في فرنسا، ولدعم الحملة الهندية ـ البريطانية في العراق، ثم الحملة العسكرية البريطانية في بلاد الشام، ليوفر هؤلاء على بريطانيا مشقة تشغيل مواطنيها في هذه الخدمات «خلف الخطوط». وهكذا «بدأت في صيف ١٩١٧ أوسع وأبشع عملية لحشد العمال والفلاحين قسراً «للعمل في السلطة». ويورد عز الدين شهادات إنكليزية، ومنها شهادات لضابط برتبة عالية ذكرها في كتاب عن مصر في الحرب، حيث قال: «لا شك أن الإجراءات التي استُخدمت قد حققت هدف الحصول على الأنفار المطلوبين للجيش (البريطاني)، ولكن تطبيق هذه الإجراءات قد أحدث جرحاً عميقاً في نفس كل فرد من الشعب (المصري). وبين الإجراءات والتطبيق تمرغت سمعة بريطانيا في الحضيض». ويذكر مؤرخ «الطبقة العاملة المصرية» أن المصادر الموثوق بها «تقدّر دوران العمل في هذه الفيالق بمليون وسبعين ألف رجل..»[٥٧].

لقد كانت الآلام التي عاناها الأهلون على أيدي السلطة العسكرية «من أهم أسباب نقمة الشعب على السياسة البريطانية ومحفز لثورة ١٩١٩»؛ فلقد تركت سنوات الحرب بصماتها العميقة على الجماهير المصرية وعلى المثقفين من مختلف فئاتهم، ذلك أن «الحرب غيّرت ماهية القومية المصرية، إذ تحولت من حركة خاصة بالنخبة المثقفة إلى حركة كان بوسعها، في أوقات الأزمات، أن تظفر إلى حد بعيد بتأييد الشعب بكامله؛ ويعود هذا التغيير إلى الأفكار الجديدة وإلى الروح الجديدة الناجمة عن الحرب، وإلى الوعود المبذولة والبيانات الصادرة في أثناء الحرب، وهي وعود وبيانات لم تقتصر على

(٥٧) المصدر نفسه، ص ١١٣ ـ ١١٥.

المصريين، إلا أنها أثّرت فيهم، كما يعود إلى الضيم الذي عانته مصر في تلك الحقبة. . .»[٥٨].

من هذه المعاناة وازدياد التناقضات الاجتماعية والظلم والقمع، ظهرت مبادرات فردية وجماعية لطرح الفكر الاشتراكي. وكان أبرزها مبادرة سلامة موسى الذي أصدر في العام ١٩١٣ كتاباً عن «الاشتراكية». وكان هذا المفكر التقدمي من المثقفين الأوائل الذين تأثروا بكتابات داروين ونشاطات «جمعية الفابيين» البريطانية. إلا أن أمين عز الدين اعتبر كتاب **تاريخ المذاهب الاشتراكية** لمصطفى حسنين المنصوري «أكثر نضجاً وواقعية من كتاب سلامة موسى، وربما أكثر إحساساً بواقع المجتمع المصري وأحوال الطبقة العاملة والفلاحين». وكان كتابه «حصيلة للاطلاع الواسع على تطور الفكر الاشتراكي في بريطانيا وفرنسا وألمانيا، والفهم العميق للأصول الفلسفية لهذا الفكر». وكانت هناك عناصر مثقفة سارت في الاتجاه نفسه، وحاول بعضها تأسيس حزب اشتراكي، وكان أبرز هؤلاء الدعاة للاشتراكية والتقدمية شبلي شميّل وسامي جريديني. وكان الغرض الأساسي من هذا التوجه «كبح جماح الغني العاتي ليكف عن دوس الفقير بقدميه». وكانت هذه المبادرات والمحاولات «ما يمكن اعتباره إرهاصات مؤكدة لنشوء الفكر والتنظيمات الاشتراكية في مصر»[٥٩].

❊ ❊ ❊

لقد تعرفت مصر على تيارات فكرية وسياسية مختلفة، جاء كثير منها من أوروبا، وخاصة بعد العام ١٨٤٨، عام الثورات القومية والاجتماعية والانتفاضات الشعبية الواسعة؛ ونبت غيرها من بذور مصرية حملت سمات بيئتها وترابها، فانتشرت في أوساط المثقفين المصريين أفكار الديمقراطية والجامعة الإسلامية والقومية المصرية والتوجه الاشتراكي، بل إن شباب الكنانة نقلوا كفاحهم ضد بريطانيا إلى خارج مصر، حيث نشط كثير منهم في فضح ممارسات المستعمرين لمثقفي أوروبا وسياسي السلطنة، إضافة إلى أن مجموعات من أولئك المناضلين لجأوا إلى العنف في العام ١٩١٠، حين اغتالوا بطرس غالي بعد مأساة دنشواي، كما حاول هؤلاء اغتيال حاكم مصر

(٥٨) حوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩**، ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

(٥٩) عز الدين، المصدر نفسه، ص ١٣٦ ـ ١٣٩.

السلطان حسين كامل، صنيعة الإنكليز، مرتين (في ٨ نيسان/أبريل١٩١٥ وفي ٩ تموز/يونيو ١٩١٥)، كما قاموا بمحاولة جريئة لاغتيال رئيس وزراء مصر في ١٠ آب/أغسطس ١٩١٥ ثم وزير الأوقاف في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩١٥.

من المفارقات اللافتة بعد كل هذا الخصب السياسي، على مستوى الفكر والممارسة، أن تكون فكرة «القومية العربية» هي الفكرة الوحيدة التي لم تجد بين المثقفين المصريين من يحتضنها ويسعى إلى نشرها، كما افتقدت هذه الدعوة التربة الدافئة التي ترعاها. وممّا يزيد في غرابة الأمور أن يجد قارئ تاريخ تلك المرحلة زعيماً لبنانياً، من الطائفة المارونية، هو يوسف كرم «الذي عُرف بمتانة علاقاته مع فرنسا وكان في منفاه في روما، ومن أول الذين فطنوا إلى لعبة الاستعمار في منع الوحدة العربية، كتب إلى الأمير عبد القادر الجزائري عام ١٨٧٧ ـ والأخير منفي في دمشق ـ رسالة قال فيها: «سيدي ومولاي الأفخم ـ بينما حكومة روسيا منهمكة بالحرب الحاضرة، فإن حكومتي فرنسا وإنكلترا لاعتقادهما بسقوط الحكومة العثمانية القريب قد هيأتا الوسائل الآيلة إلى تجزئة الديار العربية أقاليم، تلجآن إلى حمايتها ولحمل هذه الأقاليم على رفض حماية الحكومة الروسية، خوفاً من أن يجمع الجيش العربي صفوفه ويصبح حكومة واحدة. والسبب في ذلك لأن حكومتي فرنسا وإنكلترا تخشيان من أن يمتد فيما بعد اتحاد الجيش العربي فينزع منها الجزائر وبعض أقاليم الهند، لذلك فهما ترغبان في استعبادنا جميعاً. . ثم إذا رأت فخامتكم أن تعيّن على الأقاليم العربية أمراء مستقلين يدفعون إليكم أموالاً مقررة ويوحدون صفوفهم تحت رايتكم ضد كل تعدٍّ قبل أن تتدخل بأمورنا الدول الأجنبية فذلك، كما يتراءى لي، هو أحسن سياسة، بل هو نفس السياسة التي استخدمها المسلمون منذ فجر تاريخهم، وهذه السياسة قد استصوبتها حكومة بروسيا وتمشت عليها في تنظيمها جرمانيا بطريقة الكونغراسيون. . بقي لي أن أعرض لفخامتكم أيضاً أنه كما أن العجلة تسبب أخطاراً، فالتباطؤ يسبب أضراراً وضياع المنافع المنشودة. وقد أعلنت قرائن الأحوال أن الفرصة الحاضرة ناهزت البراح، وأنه لدى سقوط الحكومة العثمانية يتلقانا الأجانب بالإرث عنها ولا يعود يستطيع الجيش العربي أن يتحد تحت راية واحدة»[٦٠].

---

(٦٠) صايغ، الفكرة العربية في مصر، ص ٨٦ ـ ٨٧.

إذاً، لماذا بقيت الفكرة العربية ضعيفة في مصر بين عامي ١٨٠٠ و١٩٢٠؟ يرى أنيس صايغ أن وراء ذلك «الاستعمار الذي أرهق مصر، فحصر اهتمامها بهمومها، وفصل بينها وبين جاراتها العربيات حتى لا يساند بعضها بعضاً، وأشاع في كل كيان أوجده أسطورة كفاية نفسه بنفسه. وثانياً، أن مختلف فئات الشعب المصري تعرضت لعوامل لا تسهّل الطريق أمام الفكرة العربية ـ فاحتكرت توجيه الحكم طبقة أرستقراطية أجنبية الدم واللسان والعادات والمشاعر، وأُقصي العنصر العربي عن مراكز الثقل في الدولة، وأحيا الأقباط بالفرعونية أمجادهم التليدة. كما أن العرب في مصر تخلّفوا عن الدعوة إلى قضية العروبة. وثالثاً، هو استسقاء الحضارة المصرية مواردها من منابع ثلاثة، إسلامية وأفريقية وأوروبية»[٦١].

(٦١) المصدر نفسه، ص ١٢ ـ ١٣.

القسم الثالث

في القومية العربية

(البدايات حتى نهاية الحرب العظمى)

الفصل الخامس
في النشأة والتكوين

أولاً: الخطة الإمبريالية العظمى

إن ما مرّ معنا في الصفحات السابقة من أحداث تاريخ مصر في القرن التاسع عشر لم يسقط في «فراغ»؛ إذ كانت آثاره وتأثيراته خلّاقة وعميقة في مصر وفي الوطن العربي، وخاصة في بلدان مشرقه. فالمؤرخ العربي العراقي عماد عبد السلام رؤوف يرى بشأن تجربة محمد علي أن «الشعب العربي في مصر أثبت أنه الأقدر على استيعاب السلاح المتقدم، والبلاء في الحروب، بعد أن كانت الفكرة السائدة بخلاف ذلك. كما أظهر متعلّموهم الذين بُعثوا إلى أوروبا للدراسة، أنهم لا يقلّون عن نظرائهم من الأوروبيين نباهة وذكاء، فقدم ذلك تأكيداً صريحاً لكفاية العربي وبث الثقة في نفسه». وأضاف هذا المؤرخ نقاطاً مهمة سجلتها هذه التجربة خارج مصر، إذ إن «الوثائق والتقرير كشفت عن قيام عدد غير قليل من القوى المحلية في الوطن العربي بحركات تعاطف وتأييد لدولة محمد علي، كبعض حكام الحجاز والخليج العربي ولبنان والموصل، ومنطقة الفرات، وعن نشوب الانتفاضات المهمة هنا وهناك تأييداً لهذه الدولة»[1].

---

(١) عماد عبد السلام رؤوف، «الجمعيات العربية وفكرها القومي،» ورقة قُدّمت إلى: تطور الفكر القومي العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع المجمع العلمي العراقي، إتحاد المؤرخين العرب، معهد البحوث والدراسات العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ١٠٧.

أما عبد الله حنا (من سورية)، فقد أشار إلى أن الحكم المصري في الشام «أسهم في دفع مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية نحو التغيير، على الرغم من محدوديته، ودفع بعض المؤرخين إلى القول إن حكم إبراهيم باشا نقل بلاد الشام في مدى بضع سنوات من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة، وفتح نافذة ـ وإن كانت محدودة ـ أطل منها أهل الشام على العصور الحديثة، وأخذ خلالها تيار هذه العصور يتسرب تدريجياً إلى داخل البلاد ليغيّر من الجو الفكري والاجتماعي فيها».. وفي الواقع «صدّعت حملة إبراهيم باشا والحكم المصري لبلاد الشام (١٨٣٢ ـ ١٨٤٠) أوصال المجتمع الإقطاعي والحِرفي، وخلخلت جذوره وأسرعت في بداية نقله من مجتمع تسوده علاقات الإقطاعية الشرقية إلى مجتمع يحمل بذور وتطور العلاقات الرأسمالية»[٢].

ورأى جورج أنطونيوس أن الحكم المصري أحدث تغيّرات كبيرة في الشام؛ «إذ استطاع [إبراهيم باشا]، في زمن لم يتجاوز عاماً واحداً، أن يقيم نظاماً جديداً يعتمد على المساواة في الحقوق الدينية والمدنية، وعلى ضمان الأرواح والممتلكات، وهو أمر لم تعرفه بلاد الشام منذ أيام الحكم العربي في دمشق»[٣]. والمقصود هنا بـ «عام واحد» الفترة بين صدور فرمان «التنظيمات» في العام ١٨٣٩ وانسحاب الجيش المصري من بلاد الشام في العام ١٨٤٠.

أما آثار التجربة الكبيرة عربياً ودولياً، فلعل كارل ماركس أحسن تلخيصها حين كتب بعد عقود قليلة من هزيمة الباشا ما مفاده أن محمد علي جرّب أن يحوّل «العمامة العثمانية الفاخرة إلى رأس حقيقي». لكن أوروبا عامة، وبريطانيا خاصة، أدركتا معنى نجاح مشروع سياسي يجدّد حيوية هذه المنطقة الحساسة والاستراتيجية، لتقوم دولة عصرية ترث السلطنة وتتهدد بالتالي مصالح الأوروبيين، فكان القرار الدولي بأن «يلبس العرب العمامة الفاخرة، ولكن على رؤوس فارغة. وهذه هي القضية»[٤].

* * *

(٢) عبد الله حنا، العامية والانتفاضات الفلاحية في جبل حوران، ١٨٥٠ ـ ١٩١٨ (دمشق: دار الأهالي للطباعة والنشر، ١٩٩٠)، ص ٥٧ ـ ٥٩.

(٣) جورج أنطونيوس، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٢)، ص ٩١.

(٤) انظر: إدوار حشوة، في: السفير، ١١/٥/١٩٩٢، ص ١٣.

بعد أربعة عقود من التخطيط الاستعماري والمساعي الحثيثة وسط صراعات دولية معقدة، استطاعت بريطانيا أن تحقق الجزء الأهم من مشروع استعماري كبير وقديم استهدف «ضمان تجزئة بلاد العرب ومنع اتحادهم»، باحتلال مصر وإلحاقها بإمبراطوريتها التي «لا تغيب الشمس عنها». وقد أطلق خلدون النقيب على هذا المشروع اسم «الخطة الإمبريالية العظمى»، إذ رأى أن البريطانيين ورثوا الخطة عن البرتغاليين «كمشروع استعماري كبير مدروس لسياستهم العامة في المنطقة العربية». وفي رأي هذا المؤرخ العربي أن «ما تصوره البرتغاليون حققه البريطانيون، وما خطط له البريطانيون نفذه الأمريكيون، مع الفارق طبعاً»[٥].

وكان من معالم هذه الخطة احتلال عدن في العام ١٨٣٩، والسيطرة على شواطئ جنوب الجزيرة والخليج، وفرض عشرات الاتفاقيات والمعاهدات على شيوخ القبائل العربية مقابل مساعدات مالية منتظمة، ومنح سلاطين حضرموت رواتب سنوية لا تتجاوز ٥٠٠ روبية في كل حالة. وكانت معاهدة «الصلح الأبدي» في العام ١٨٥٣ الأهم والأبرز والأسوأ»؛ إذ لم يقتصر تأثيرها في حفظ السلام بين المشايخ والأمراء والسلاطين، وإنما أدى إلى تثبيت سلطتهم والاعتراف بشرعية سيادتهم على مناطقهم وشعوبهم كأسر حاكمة. وخلال فترة قرن وربع القرن (١٨٠٢ ـ ١٩٢٨)، فرضت بريطانيا على تلك القبائل أكثر من مئتي اتفاقية[٦]. وكان الهدف من وراء تلك الاتفاقيات «ضمان تجزئة بلاد العرب ومنع اتحادهم»، فكانت السلطنات والإمارات والمشيخات العجيبة، مثل عُمان ومسقط وحضرموت ولحج والبحرين وقطر والكويت ودبي وأبو ظبي ورأس الخيمة وعجمان والشارقة وأم القيوين وغيرها، وتحول معظم هذه الكيانات الغريبة، قبل عقود قليلة، إلى إمارات ودول لها أوضاع دولية! وبالتالي، كان احتلال مصر في العام ١٨٨٢ الفصل الأكبر والأهم في تلك «الخطة الإمبريالية العظمى»، بسبب موقع مصر الاستراتيجي ومكانتها المتميزة في الوطن الكبير،

---

(٥) خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور «المجتمع والدولة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١٠٨.

(٦) المصدر نفسه، ص ٩٥ ـ ٩٦.

يفيد أن يشار إلى أن موضوع «الخطة الإمبريالية العظمى» بُحث في الأساس في الفصل الثالث (ص ٥٣ ـ ٨١)، إلا أن المؤلف راجع هذه «الخطة» مجدداً في صفحات عدّة لاحقة.

إضافة إلى قدرات الشعب المصري وإمكاناته. وقد ازدادت مصر أهمية بعد فتح قناة السويس في العام ١٨٦٩، وبذلك سيطر الإنكليز على مفاصل أساسية حاكمة في بلادنا.

ثانياً: البذور الأولى

لِنعُد إلى المشرق العربي الخاضع لحكم السلطنة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ فإلى بلاد الشام يُرجع المؤرخ أنطونيوس «أول جهد منظم في حركة العرب القومية في العام ١٨٧٥»، حين «تأسست جمعية سرية عربية في بيروت من خمسة أشخاص، ثم ازداد عددهم إلى اثنين وعشرين. وكان فارس نمر باشا، أحد مؤسسيها الأوائل. ونشطت هذه المجموعة في توزيع منشورات سياسية سرية، وطرحت فيها برنامجاً سياسياً طالب باستقلال سورية متحدة مع لبنان، والاعتراف باللغة العربية لغة رسمية، ورفع الرقابة التي تحد من الحرية، ونشر التعليم، واستخدم القوات من أهل البلاد في المهام العسكرية الداخلية فقط». كما نددت هذه البيانات بالحكم التركي واغتصاب الخلافة من العرب. وقد تم إلصاق هذا المنشور الثالث في بيروت في ليلة ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٠٨[٧].

وفي رأي الكاتب أن المؤرخ أنطونيوس ركز كثيراً، بل بالغ إلى حدٍّ ما، على دور هذه المجموعة من المثقفين الرواد، ذلك أن من الصعب قبول فكرة أن «بداية اليقظة القومية» انطلقت من حادثة معيّنة، أو من مجموعة أفراد، إذ حتى في حالة حدوثها تكون نتيجة تراكم تحولات اقتصادية واجتماعية وفكرية، تجمعت آثارها في العقول والنفوس منذ سنوات ومراحل، لتخرج بهذا الشكل أو ذاك، خاصة وأن في السلطنة أوساطاً عدة من الأعيان العرب كانت تعيش منذ منتصف القرن الثامن عشر حالة من الأوضاع الصعبة على صعيد اقتصادي واجتماعي، وتملّك كثيراً من أولئك العرب شعور متزايد بالغبن والظلم والتحدي والرغبة في التغيير.

وإذا تركنا جانباً تلك المجموعة من الأعيان العرب، الذين طالبوا في أواخر ثلاثينيات القرن الثامن عشر بأن يُنصف العرب في المناصب والمراكز،

---

(٧) أنطونيوس، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، ص ١٤٩ ـ ١٥٥.

والرد المهين الذي أجابهم به السلطان محمود الأول على «عريضتهم» (وهو ما مرّ ذكره من قبل)، نلاحظ أن لبنان شهد انتفاضات عدة قام بها كثير من حكامه الإقطاعيين، كالشهابيين، ثم ظاهر العمر، حاكم صفد وعكا وثورته التي طالت، كما عرفت دمشق في العام ١٧٩٨، ثورة كبيرة حين رفض سكانها دفع الجزية إلى أحمد باشا الجزّار. «واستمرت الانتفاضات في العراق، ودامت مدة ثلاثة قرون بلا انقطاع، وذلك من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر، وهي حركات قام بها البدو والفلاحون شبه الحضر الذين كانت حياتهم قائمة على أساس النظام القبلي العشائري»[٨].

هذا بالإضافة إلى الحركات المذهبية في شبه الجزيرة العربية، وكان أبرزها الزيدية في اليمن، والأباضية في عُمان، ثم الوهّابية ـ وهي الأهم ـ وقد شكّلت تهديداً جدياً للسلطنة في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. وقد طرحت بقوة مسألة اغتصاب الخلافة وانتزاعها من العرب. يضاف إلى ذلك أن المنطقة العربية عرفت تحولات اقتصادية شبه مفاجئة في الموازين الاقتصادية لصالح هولندا وبريطانيا أدت إلى خسائر اقتصادية كبيرة للموانئ التجارية العربية؛ فقد «قدّر حجم خسارة تجارة التوابل والبهار لموانئ الشاطئ السوري بما لا يقل عن أربعة ملايين ليرة ذهبية سنوياً»[٩].

إلى جانب الانتفاضات الإقطاعية والفلاحية والثورات المذهبية، كان هناك الاحتكاك بالغرب من خلال التجارة، وانتشار الأفكار الجديدة، وحملة نابليون على مصر وبلاد الشام والبعثات التبشيرية والتعليمية، ووجود أعداد كبيرة من الأوروبيين تمتعوا بامتيازات خاصة، إضافة إلى فساد أجهزة السلطة، ثم الحكم المصري لبلاد الشام؛ كل هذه العوامل مكّنت بعض الأقطار العربية من الحصول على مكتسبات سياسية مهمة قبل أن يحصل الأتراك على مثلها. فنضال الأعيان في تونس ومصر أعطى ثماره، إذ أصدر «باي تونس» في العام ١٨٥٧ ما يُعرف بـ «عهد الأمان» الذي كان أول دستور حديث في الوطن العربي. وقام في تونس أول مجلس تمثيلي (مجلس نواب) في العام ١٨٦٤ سمّي «المجلس الكبير». وتلاه بعد عامين مجلس شورى النواب في مصر، الذي ألقى فيه

(٨) فلاديمير لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث** (موسكو: دار التقدم، ١٩٧١)، ص ٤١.

(٩) النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، ص ٧٣.

الخديوي إسماعيل بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٦ أول خطاب عرش في تاريخ العرب. . وتشكلت في ٢٨ آب/أغسطس ١٨٧٨ أول وزارة عربية مسؤولة أمام ممثلي الأمة[١٠].

إن هذه الأحداث والتطورات، التي ظهرت في أقطار عربية منفردة وكثيرة وعاشت فتراتٍ طويلة أو قصيرة، حرّكت الوسط العربي بعد أن راحت أخبارها تنتشر ببطء بعد فترة من ظهورها، فكان أن تفاعلت في نفوس الناس، فأثارت أحاسيسهم ومشاعرهم وحركت عقولهم، فازدادت رغبتهم في تحسين أوضاعهم، خاصة أن كثرة الحروب والفتن والفساد المستشري والظلم المتزايد عمقت النقمة الشعبية، الأمر الذي دفع أعيان المدن والمثقفين إلى نفض جانب من الخمول والكسل، بل والجمود الطويل، لينشطوا ويتحركوا.

طبيعي أن تكون بلاد الشام، وفيها كثير من المحطات التجارية البرية والموانئ البحرية والمعاهد التعليمية الأجنبية، أكثر تجاوباً مع ما تتلقاه من أخبار المناطق العربية لتقارنه بواقعها المعيش، فكان أن ظهرت هذه النخبة في بيروت كـ «أول جهد قومي منظم» في المشرق العربي، نتيجة هذه التراكمات والتفاعل معها، ومع ما يجري في أوروبا، حيث شهدت بلدان القارة في العام ١٨٤٨ «ربيع الشعوب» في العام ١٨٤٨ الذي ترددت أصداؤه الواسعة في مختلف أنحاء العالم، بالإضافة إلى قوانين الإصلاح العثماني (التنظيمات) في العامين ١٨٣٩ و١٨٥٦.

وعليه، يمكن القول، وبشيء من الثقة، إن بداية الدعوة إلى التغيير على أساس عربي جاءت نتيجة تفاعل أحداث وتحولات اجتماعية واقتصادية وفكرية، تجمعت وتراكمت في أوساط مثقفين من بلاد الشام والعراق مكاناً، وفي أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين زماناً. وبالتالي، شهدت منطقة المشرق العربي بداية «الوعي القومي»، ومن ربوعها انتشرت فكرة القومية العربية والوعي القومي إلى بقية أنحاء الوطن الكبير.

يفيد هنا أن نؤكد مجدداً أن «الوعي الوطني» انطلق من مصر، قبل غيرها من أقطار الوطن. وكانت كتابات المثقفين المصريين، خاصة أولئك الذين

(١٠) عبد الكريم غرايبة، تاريخ العرب الحديث، ط ٢ (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٠)، ص ٢٩.

درسوا في المعاهد الغربية، هي الكتابات العربية الأولى التي كان لها تأثير عميق في ترسيخ المفاهيم السياسية الأساسية الحديثة، ونشر ثقافة سياسية جديدة، وزرع أفكار كالوطنية وحقوق الإنسان والمواطَنة والديمقراطية. كما كان لدعاة الإصلاح الديني تأثير في مواجهة المستجدات وكيفية مواجهة الغرب الاستعماري وخطره على البلاد وحضارتنا من ناحية، ومن حيث تفوّقه المادي والعلمي علينا، وضرورة التعلم الجاد منه لندرأ خطره علينا، من ناحية ثانية.

هناك فارق يجب إدراكه يقوم بين «الوعي الوطني» و«الوعي القومي». وليس بين «الوعيين» تعارض أو تناقض، بل هناك اتساق وتواصل وتكامل، ذلك أنهما يتقدمان على المشاعر الدينية والأحاسيس القبلية والمحلية.

نتوقف قليلاً عند الوعي القومي لنقول إن تطوره لم يكن موحداً أو واحداً، بل افتقد التناسق. وهذه الظاهرة، أي اختلاف مراحل التطور وتفاوت المسيرة، ليست ظاهرة خاصة وفريدة اتسمت بها دعوة القومية العربية، بل هكذا كانت البدايات عند جميع الحركات القومية في أوروبا وآسيا وأفريقيا؛ فهي كلها شهدت كثيراً من التباين والاختلاف في الفكر والممارسة بسبب ظروف النشأة ومراحل التطور المتباينة التي مرت بها الفكرة والكفاح من أجل تقدمها، وبسبب اختلاف الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في أجزاء الوطن القومي، وبسبب الظروف الدولية، وعلاقة القوى الخارجية وتأثيراتها في العمل القومي في كل تجربة من تجارب مختلف الحركات القومية. وكانت حصتنا من افتقاد التناسق والتماثل كبيرة، وكذلك الأمر مع عوامل الظروف الدولية والقوى الاستعمارية الطامعة في بلادنا وثرواتنا؛ إذ قامت هذه الدول الأجنبية بدور تدميري لمحاولاتنا القومية، وما تزال تفعل حتى اليوم. وبالإضافة إلى إنجازات مصر في مجال الأفكار السياسية الحديثة، وخاصة في الدعوة إلى الوعي الوطني، ومحاولات أبنائها في ميدان الإصلاح الديني، كانت هذه البلاد أول من أقام مؤسسات الدولة الحديثة، كبناء الجيش ووزارات التعليم والثقافة وغيرها.

ثالثاً: القومية العربية.. ما هي؟

قبل أن نبحث في تطور هذه الفكرة، يفيد أن نحدد ملامح الفكرة القومية ومنطلقاتها.

للقومية تعاريف ومنطلقات متعددة، ولها مفهوم واسع؛ فهناك أكثر من

تعريف وتحديد لها؛ فـ «القومية»، كما يقول حليم اليازجي، «من حيث كونها حصيلة لمركّب معقد من المعاني، تستعصي على التحديدات الكلية المطلقة، وفي وضع تعاريفها، تطغى الصعوبة على السهولة، وتقع المسائل الخلافية في حصر العوامل الداخلة في تكوينها، وتحديد الحجم المعطى لكلٍّ من هذه العوالم في معادلة التوازن النهائي الذي تقوم عليه.» وفي رأي البازجي أيضاً أن «الموسوعات الأوروبية تكاد تجمع على أن هذا المصطلح يتمرد على كل تحديد»(١١).

وإذا كانت «القومية»، كفكرة عامة، تستعصي على التحديد، فإن للقومية العربية عدداً من التعاريف والتحديدات، ذلك أن كل تعريف يعكس موقفاً فكرياً اجتماعياً يتصل بمرحلة تطور من مراحل تطور الأمة ووعيها السياسي. وعلى أية حال، اعتمد البحث هنا في هذه المرحلة (الثلاثينيات من القرن العشرين) على تعاريف هذه الفترة، ويلاحظ أنها نالت نوعاً من الشمولية والقبول واستيعاب كثير من «الاتجاهات» الفكرية لدعاة القومية.

فما هي القومية العربية؟

يعرّف كراس بعنوان «المنهج القومي العربي»، وهو المصدر الأول، مصطلحات «الأمة العربية» و«الوطن العربي» و«القومية العربية». ويقول الكرّاس عن المصطلح الأخير، إنه «إيمان صريح يشهد به العربي على نفسه يوحيه عليها في أعماله، فيقول: «أشهد أن أمة العرب أمة واحدة، أنا منها وإليها، وأن وطنها العربي بكليّته وطني، وأن حق الأمة في تقرير مصيرها بيدها، وفي سيادتها سيادة مطلقة تامة، واستقلالها استقلالاً ناجزاً في حيز الوطن وفي أمورها الخارجية هو حق مطلق لها. وأن مصلحة أمة العرب وغاياتها فوق كل مصلحة وغاية».

فالقومية العربية إذن عقيدة مستمدة من العرب، عائدة إليهم، جامعة لهم، مؤلفة بقواهم السياسية والثقافية والاقتصادية، هدفها تحرير الأمة العربية تحريراً كاملاً من النفوذ الأجنبي بشتى مناحيه وأشكاله وصوره وأسمائه، ومن المظالم المختلفة القائمة فيها، وذلك بإنشاء كيان عربي سياسي عمراني موحد قائم

---

(١١) حليم اليازجي، «جذور الفكر القومي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر،» في: بحوث في الفكر القومي العربي، إشراف معن زيادة (بيروت: معهد الإنماء القومي، ١٩٨٣)، ص ٦٣.

على أسس من سيادة الأمة والتقيد بمصلحتها، وأخوّتها أخوّة شاملة، والمساواة التامة بين أبنائها والعدل في مجتمعها باعث للعرب في سبيل الرقي المادي والمعنوي»[١٢].

والمصدر الثاني هو «الكتاب الأحمر»، الذي طرح تعاريف محددة لـ «الفكرة العربية أو القضية العربية» ولـ «القومية العربية» من ضمن ستين تعريفاً. وقد غطت مواد هذا الكتاب ما تعلّق بـ «السياسة القومية» و«في الثقافة» و«في اجتماع والاقتصاد». والملاحَظ أن هذا الكراس، الصغير جداً بحجمه، ميّز بين «الفكرة العربية أو القضية العربية» و«القومية العربية». وقد جاء في البند الأول من التعاريف أن القضية العربية «تعبير يُطلَق على الحركة التي يقوم بها العرب لتحرير أنفسهم من الاستعمار والاستعباد والفقر والجهل وسائر ضروب الوهن، على أن يؤلفوا شملهم، ويتّحدوا في دولة قومية عربية قوية متحضرة، فيصونوا بذلك كيانهم المادي والمعنوي، ويرفعوا شأنهم، ويستمروا في تأدية رسالتهم إلى الإنسانية والحضارة العالمية». أما البند الثاني في هذا «الكتاب»، ويحمل عنوان «ما هي القومية العربية»، فيعرّفها بأنها «مجموعة الصفات والمميزات والخصائص والإرادات التي ألّفت بين العرب وكوّنت منهم أمة: كوحدة الوطن واللغة والثقافة والتاريخ والمطامح والآلام والجهاد المستمر والمصلحة المادية والمعنوية المشتركة. والقومية العربية هي محل تقديس وفخار عند العرب، لأنهم بها تميزوا عن سائر الأمم وامتازوا عليها خلال العصور، وبها نهض مجدهم الحاضر وكفل لنفسه النمو والبقاء إلى الأبد»[١٣].

أما المصدر الثالث، فهو «بيان المؤتمر التأسيسي لعصبة العمل القومي»، حيث حدّد المؤتمرون، الذين اجتمعوا سراً في قرية قرنايل اللبنانية في آب/ أغسطس ١٩٣٣، الأهداف العليا التي يجب على «العصبة» أن تعمل لبلوغها،

---

(١٢) فريق من شباب العرب المؤمنين، **المنهج القومي العربي** (بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٣٥)، ص ٢ ـ ٣، وقد أصدر هذا الكراس «جمعية الجوال العربي في العراق».

(١٣) انظر: **القومية العربية: حقائق وإيضاحات ومناهج**، وجرى التعريف به بـ **الكتاب الأحمر**، وقد وضعته مجموعة من المثقفين القوميين في منتصف الثلاثينيات. واعتبره أصحابه «دستور القوميين العرب» الذين أسّسوا تنظيماً سرّياً جداً كان له نشاط سياسي وحدوي في بلدان الهلال الخصيب خاصةً. وليس هناك ذكر لمدينة النشر وللناشر ولا حتى تاريخ النشر (انظر: ص ٣ ـ ٤). هذا وقد نشر شفيق جحا كتاباً بعنوان: شفيق جحا، **الحركة العربية السرية (جماعة الكتاب الأحمر)**، ١٩٣٥ ـ ١٩٤٥ (بيروت: دار الفرات، ٢٠٠٤). وقد نشر الكتاب الأحمر كاملاً، ص ٣٧٩ ـ ٤٣٠.

وان لا تفتر عن العمل ما دام العرب لم يبلغوها. فرسمت لنفسها هدفين هما، من حيث الطبع، متمم أحدهما للآخر وتحقيق كل واحد منهما شرط لتحقيق الآخر: **أولهما** سيادة العرب واستقلالهم المطلقين، **وثانيهما** الوحدة العربية الشاملة[١٤].

من هذه التعاريف ومن غيرها، يمكن القول إن «القومية العربية» هي فكرة تهدف إلى تحقيق وحدة الأمة العربية وإقامة دولة واحدة لها في الوطن العربي الكبير، وبناء نهضة جديدة بعد قرون من الغياب شبه الكامل عن مسيرة التاريخ الإنساني. فالقومية، في جوهرها، دعوة لتأكيد هوية الأمة وشخصيتها الخاصة المميزة أمام الغير. وهي، إذن، فكرة، أي إنها فكرة وحركة نضالية تهدف إلى بناء دولة خاصة بالعرب بعد أن تتحرر الأمة من الحكم الأجنبي وتتوفر الحرية لأبنائها. وهي حركة اعتراض ومقاومة وجمع شمل الأمة وإنهاضها. وعليه، فإنها حركة لتقويض الأوضاع الفاسدة وإزالتها، من جهة، وإقامة نظام عربي جديد أفضل، من جهة ثانية. وهي حركة مستقبلية تعتمد على الجيد والحي والمفيد من الماضي، لتغيير الحاضر ودفعه إلى وضع مستقبلي أحسن وأكثر تقدماً، ولصالح القطاعات الشعبية الواسعة، لتوفر العدالة لها، ومستخدمة أساليب العلم والعقلانية والتقدم.

فالقومية، عامةً، والقومية العربية، خاصةً، وسيلة وسلاح أمتنا المقهورة والمستعبدة، لبناء مجتمع واحد تقدمي ناهض، يشارك في بناء الحضارة الإنسانية وتطويرها.

* * *

نظراً إلى اختلاف الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في أقطار الوطن الكبير[*]، كانت انطلاقة «القومية العربية» ومسيرتها متباينتين؛ ففيما كان المشرق العربي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر خاضعاً للسلطنة

---

(١٤) انظر: بيان المؤتمر التأسيسي لعصبة العمل القومي المنعقد في قرنايل بلبنان في ٢٤ آب/ أغسطس ١٩٣٣ (دمشق: المطبعة العصرية، ١٩٣٣)، ص ٨.

(*) للمفكر الماركسي د. سمير أمين تحليل مهم «للعالم العربي في مرحلة ما قبل الاستعمار». وقد ميّز في تحليله هذا بين ثلاث مناطق «شديدة الاختلاف في بناها الاجتماعية وتنظيماتها السياسية والاقتصادية»، وهي: «المشرق العربي» و«بلاد النيل» و«المغرب العربي». انظر: سمير أمين، **الأمة العربية: القومية والصراع الطبقي** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٨)، ص ٢٩ ـ ٤٦.

العثمانية، كان كثير من الأقطار العربية ممثلاً من قبل قوى أوروبية، وبالتالي كان كل قطر مرتبطاً باقتصاد الدولة المستعمرة وسياستها وقوانينها. وقد تركت هذه القوى الأجنبية، بما فيها السلطنة العثمانية، آثارها وبصماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية في القطر الذي حكمته واستعمرته.

وعليه، فإن دراسة نشأة هذه الفكرة وتطورها في مناطق المشرق العربي والجزيرة العربية وبلاد النيل والمغرب العربي، وتتبُّع مراحل مسيرتها وتطورها، هما السبيل الأمثل للإحاطة بتاريخ الفكرة القومية العربية ومتابعة نموها. ولكن ذلك يتطلب توسيع هذه الدراسة كثيراً، ويقتضي توفير جهود باحثين كثيرين، وقد يضيع التركيز على مقاصد هذه الدراسة. ويهمنا هنا الاهتمام والتركيز على منطقة المشرق التي انطلقت منها فكرة القومية العربية، ومتابعة تطورها واتساع انتشارها إلى أقطار الوطن عبر مراحل أربع هي: البدايات من أواخر القرن التاسع عشر وحتى نهاية العقد الثاني (الحرب العظمى) من القرن العشرين؛ مرحلة ما بين الحربين العالميتين؛ مرحلة المد والانتشار، أي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧؛ مرحلة الردّة والتراجع، أو ما يسمّيها بعض المتفائلين «مرحلة المراوحة» أو «السكون والجمود»، وهي المرحلة التي ما زلنا نعيشها منذ سبعينيات القرن العشرين.

رابعاً: أين نشأت الفكرة وبزغت؟

يقول ساطع الحصري، رائد الفكرة القومية العربية، في محاضرة له عن «نشوء الفكرة القومية في البلاد العربية»، إن الدولة العثمانية، بوصفها «دولة إسلامية بكل معنى الكلمة»، «عاملت المسلمين العرب معاملة تختلف عن معاملتها للمسيحيين منهم كل الاختلاف، ولهذا السبب كان ارتباط العرب بالدولة العثمانية يختلف باختلاف أديانهم اختلافاً بارزاً»، فالمسلمون منهم كانوا يدعون إلى الخدمة العسكرية، ويشتركون في حروب الدولة، ويساهمون في انتصاراتها وانكساراتها. وكانوا «يحترمون السلطان العثماني احتراماً دينياً بصفته خليفة للمسلمين.. ويدعون له في الجوامع. ولذلك كله كانوا يندمجون في الدولة العثمانية ولا يعتبرونها أجنبية». ولم يكن الأمر كذلك بالنسبة إلى المسيحيين العرب، الذين كانوا يُعتبرون مثل سائر المسيحيين من رعايا الدولة الآخرين مثل الأرمن والبلغار والأروام والكرواتيين وغيرهم، ولا يُطلبون للخدمة العسكرية، ولا يشتركون في حروب الدولة.. وفضلاً عن ذلك، كان

المسيحيون يتمتعون بتشكيلات طائفية وبحقوق طائفية تعترف لهم بها السلطنة، وبالتالي كان للمسيحيين كيان اجتماعي خاص يميزهم من سائر عناصر الدولة من المسلمين تمييزاً صريحاً.

بكلمة أخرى، كان المسيحيون العرب يعيشون على هامش الدولة، شأنهم في ذلك شأن سائر العناصر المسيحية التابعة للسلطنة العثمانية من القوميات الأخرى. ولهذا اعتبروا الدولة غريبة عنهم ومتسلطة عليهم. وبهذه الصورة كانوا يختلفون في هذا المضمار عن إخوانهم العرب المسلمين. يضاف إلى ذلك أن المسيحيين العرب كانوا «أكثر اتصالاً بالأوروبيين وبالبلدان الأوروبية، فكان تأثير الأوروبيين في المسيحيين العرب أشد وأسرع من تأثيرهم في العرب المسلمين». ويستنتج الحصري أنه كان «من الطبيعي أن تنشأ الفكرة القومية العربية عند المسلمين على أنماط تختلف عن أنماط نشأتها عند المسيحيين، كما أنه من الطبيعي أن يمضي مدة من الزمن قبل أن تتقارب هذه الأنماط وتنتهي إلى شكل يشترك ويتساوى أمامه المسلمون والمسيحيون على حد سواء»[١٥].

كان العرب المسلمون تحت حكم السلطنة «ينظرون إلى التاريخ نظرة إسلامية بحتة، فيذهبون إلى أن المفاخر والأمجاد تنحصر فيما دوّنه تاريخ الإسلام، كما يزعمون أن الخلافة الإسلامية تسلسلت من الراشدين إلى الأمويين والعباسيين والعثمانيين». ولهذا السبب ما كان يرتسم في أذهان هؤلاء صورة تاريخ يستحق التسمية باسم تاريخ الأمة العربية. كما أن التاريخ العثماني ما كان يظهر إلا بمظهر «تتمة للتاريخ الإسلامي العام». إلا أن الأمور بدأت تتغير بمسألة الخلافة وانتقالها إلى العثمانيين. وراح المفكرون المجددون مع بداية اليقظة من السبات العربي الطويل، يتحدثون ويؤكدون القول بـ «أن سلاطين آل عثمان ليسوا خلفاء شرعيين، وأن الخلافة الإسلامية من حق العرب ويجب أن تعود إلى العرب. وهذه كانت أولى مظاهر الفكرة القومية عند العرب المسلمين. كانت فكرة ممتزجة باعتقاد ديني ومرتبطة بغايات دينية»[١٦].

والواقع أن العرب المسلمين الذين أخذوا يفكرون في القومية لم يتوقفوا

---

(١٥) ساطع الحصري، محاضرات في نشوء الفكرة القومية، سلسلة التراث القومي. الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ١٢٠ ـ ١٢١.

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٢٢.

عند الاعتبارات الدينية، بل كانت هناك عوامل أخرى غير دينية كان لها دورها في دفع التوجه القومي، منها استشراء الفساد، وشعور الكثيرين بضرورة الإصلاح، ومنها أيضاً تزايد انحلال السلطنة وتكاثر الخطر على البلاد العربية من القوى الأوروبية، وبروز دعاة الإصلاح من الأتراك وغيرهم من أبناء القوميات التي حكمها العثمانيون، إلا أن «السواد الأعظم من العرب المسلمين كان مرتبطاً بالدولة ـ على علاتها ـ متكلاً عليها، مستسلماً إليها. . ولكن جماعات من المتنورين المتجددين كانت تنتقد أحوال الدولة، وتشتكي منها، وتدعو إلى تغييرها وإصلاحها»(١٧).

أما المسيحيون العرب، فكان السواد الأعظم منهم بعيداً عن الاهتمام بالتاريخ العثماني، ولم يعبأ أيضاً بالتواريخ العربية. «ولكن قام بينهم جماعة من المتنورين درسوا التاريخ من الكتب الغربية». وتوصلوا بعد التحليل والمقارنة إلى «أن الأمة العربية من أعظم الأمم في التاريخ. وكان لها حضارة قبل الإسلام، وصار لها حضارة أرقى بعد الإسلام»، ووجد هؤلاء أن هذه الحضارة لم تكن دينية بحتة، وأنها أثرت كثيراً في أوروبا واقتبست الأخيرة منها الشيء الكثير. كما وجدوا أن المسيحيين ساهموا (قبل ظهور الإسلام وبعده) في إنشاء هذه الحضارة وفي تطويرها، وبالتالي «يجب عليهم أن يفتخروا بالتاريخ العربي وبالحضارة العربية، مثل المسلمين. . وعليهم أن يتآزروا لإنهاض الأمة العربية وإعادتها إلى ما كانت عليه من العز والجد في سالف الزمان»، فكانت هذه الأفكار بمثابة «البذور الأولى لفكرة «القومية العربية» الخالصة، المتجردة من الاعتبارات الدينية»(١٨).

هذا والمعروف أن المسيحيين العرب كانوا منقسمين إلى مذهبين قديمين، أرثوذكس وكاثوليك، وانضم إلى ذينك المذهبين في أوائل القرن التاسع عشر مذهب كان جديداً بالنسبة إلى الوطن العربي، وهو المذهب البروتستانتي، وذلك بمساعدة المبشرين الإنكليز والأمريكيين. وقرر الأخيرون ترجمة الإنجيل إلى العربية، «واستعانوا في هذا المضمار بأعاظم أدباء العرب في ذلك العصر، لكي يتوصلوا إلى ترجمة بليغة، ذات قيمة أدبية وفنية. كما أسرعوا إلى تنشئة رجال دين عرب، فصارت الصلوات والتراتيل تقام بالعربية

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٢٣.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٢٤.

وحدها في جميع الكنائس والمدارس البروتستانتية، منذ بدء انتشار المذهب في المنطقة العربية..»[19].

وكان الروم الأرثوذكس أقدم العناصر المسيحية في البلاد العربية. وقد انقسموا إلى ثلاث طوائف: النساطرة واليعاقبة، وكانت السريانية لغة طقوسهم الدينية، والروم الأرثوذكس الذين كانت اليونانية لغة طقوسهم، وكانوا منتشرين في سورية ولبنان وفلسطين ومصر، وكانت لهم ثلاث بطركيات، هي بطركية أنطاكية وبطركية القدس وبطركية الإسكندرية. وفي أواخر القرن التاسع عشر، ومع بداية اليقظة العربية، نجح العرب التابعون لبطركية أنطاكية في تعريب الكنائس الأرثوذكسية في أنطاكية وتوابعها. وهذا كان «أول انتصار فعلي للقومية العربية»[20]، إذ أصبحت العربية لغة الصلاة. وجرى في العام ١٨٩٩ انتخاب بطرك عربي بعد وفاة البطرك اليوناني. ونجح الكاثوليك العرب أيضاً في وضع حد لسيطرة الكنائس الأجنبية (الإيطالية والفرنسية)، فكان أن صدر «منشور بابوي يصون الكنائس الكاثوليكية العربية من منافسة الكنائس الأجنبية عن البلاد»[21].

في اليقظة القومية في بلاد الشام، أدى ناصيف اليازجي (١٨٠٠ ـ ١٨٧١) وبطرس البستاني (١٨١٩ ـ ١٨٨٣) دوراً ريادياً؛ فقد ذاعت شهرة اليازجي بفضل اهتمامه الشديد باللغة العربية التي كانت «غرامه الوحيد في حياته الفكرية»، فكان يخاطب المسلمين والمسيحيين «ويهيب بهم في زمن كان التعصب الديني لا يزال عنيفاً، أن يذكروا تراثهم المشترك، وأن يشيدوا على أسسه مستقبلاً يجمعهم إخواناً متآلفين»[22].

أما بطرس البستاني، فقد ترك تراثاً وإنجازات جعلته «الأهم بين جميع الذين قاموا بالمغامرة الكبرى في القرن التاسع عشر، فاستحق لقب «المعلم». وتميز عن مجايليه بأنه وعى وعياً جارحاً رسالة المعرفة، وبقدراته الهائلة»[23].

---

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٢٥.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٢٦ ـ ١٢٧.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٢٨ ـ ١٢٩.

(٢٢) أنطونيوس، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، ص ١١١.

(٢٣) عصام محفوظ، حوار مع رواد النهضة العربية (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٨٨)، ص ٤٣.

وأهميته ليست نابعة فقط من أنه «أول من أسس مدرسة وطنية عالية، وأول من أنشأ قاموساً عربياً عصرياً، وأول من وضع دائرة معارف باللغة العربية، وأول من نادى بتعليم المرأة في الشرق، وأول من أصدر جريدة ملتزمة، بل [نابعة أيضاً من] كونه قبل كل شيء، أول من وضع دستوراً للنهضة والتزم وألزم تلامذته به، مواجهاً التتريك من جهة، والتغريب من جهة، برسالة وطنية تقوم على أساس ليبرالي علماني ضد كل تعصب جنسي أو ديني، ليس التراث الإسلامي والمسيحي معاً تراثها وحسب، بل التراث العالمي كله، كوسيلة لوضع أبناء العربية على طريق واحدة تحت شمس العصر»[٢٤]. وكانت **نفير سورية** أول صحيفة سياسية، ثم تلتها **الجنان** التي كانت صحيفة سياسية أدبية نصف شهرية، دعت إلى محاربة التعصب وإلى التفاهم والاتحاد لخير الوطن. وكان شعار الصحيفة «حب الوطن من الإيمان». وحمل معجمه للغة العربية عنوان **محيط المحيط**، وأصدر ستة أجزاء من **دائرة المعارف**، وأصدر أولاده من بعده الأجزاء الخمسة الباقية التي كان قد أعد هياكلها ومعظم مواده. لقد كان البستاني إنساناً غير عادي من حيث قدرته على الإنتاج ورؤاه البعيدة.

في العام ١٨٤٧ نجح اليازجي والبستاني في إنشاء «جمعية الآداب والعلوم» في بيروت، فكانت «أول جمعية من نوعها في بلاد الشام، بل في أية بقعة أخرى من العالم العربي.. ذلك أن فكرة رفع مستوى المعرفة ببذل جهد جماعي منظم كانت غريبة عن الطبيعة العربية الفردية»[٢٥].

وكان هذان الرائدان قد نجحا في إقناع مسؤولي الجمعية التبشيرية الأمريكية بمساعدة مشروعهما هذا، وهو ما جعل مجموعة اليسوعيين الفرنسيين تحذو المثال الذي وضعه الأمريكيون، فأسسوا «الجمعية الشرقية» في العام ١٨٥٠. ولم تمض سبع سنوات حتى قامت «الجمعية العلمية السورية» في العام ١٨٥٧ بعد أن حُلّت الجمعيتان السابقتان، و«قد تميزت عنهما بأنها أكبر من سابقتيها وتختلف عنهما في أمرين [هما] أن جميع أعضائها كانوا من العرب، وأن المسلمين والدروز اشتركوا فيها مع النصارى.. وبلغ عدد أعضائها ١٥٠»، وقد جاؤوا من مختلف العقائد. وكانت «غاياتها ووسائلها وقانونها وأنظمتها كلها على غرار الجمعية التي أنشئت في عام ١٨٤٧. وكان من الطبيعي أن تعوق

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٤٣.

(٢٥) أنطونيوس، المصدر نفسه، ص ١١٧.

مذابح ١٨٦٠ جهودها.. إلا أنه أعيد تأليفها ونالت اعتراف الحكومة في ١٨٦٨..»[٢٦].

أهمية هذه الجمعيات أنها جمعت أبناء الديانات والطوائف المختلفة في هيئات لتحقق أهدافاً مشتركة. وكان هذا أمراً «لم يسبق أن حدث مثله في تاريخ بلاد الشام كلها، أو على الأقل لم يحدث مثل هذا يقيناً خلال الحكم العثماني الذي استمر في هذه البلاد لمدة ٣٥٠ سنة. وكان العمل هاماً جداً حيث عمل الناس وتعاملوا معاً لتقدم البلاد على أساس الوحدة الوطنية، والرابط المؤلف بينهم هو اعتزازهم بالتراث العربي»[٢٧].

خامساً: مذابح ١٨٦٠.. وما وراءها؟

معروف أن السلطنة بدأت مرحلة التراجع والضعف، وأن القوى الخارجية والداخلية راحت تشدد الضغوط عليها، وأن مرسومي الإصلاحات لم يوقفا تزايد انحلال الدولة وتفاقم ضعفها؛ ففي الواقع، لم تحوّل المراسيم الإصلاحية السلطان إلى ملك دستوري يحترم القوانين وبرامج الإصلاح. وقد استمر الفساد بحيث أدى إلى تزايد النقمة واتساعها لتنتقل إلى أوساط المثقفين، خاصة أن الهزائم السياسية والعسكرية والثورات الداخلية كانت في تزايد، إضافة إلى تصاعد الأزمات الاقتصادية واشتداد حدتها، وكنا تحدثنا قبل صفحات عن مسألة الديون الأجنبية ومضاعفاتها السياسية.

تشكّلت المعارضة من عناصر كانت قريبة من القصر السلطاني، وضمّت مجموعة من المثقفين والوجهاء الذين شكلوا جمعيات سرية ونشطوا خارج السلطنة. وقد تأثر معظم هؤلاء بأفكار الثورة الفرنسية وشعاراتها، كما زادت ثورات العام ١٨٤٨ هذه المجموعات حماسة ونشاطاً. وتعزز الاقتناع بأن إصلاح المؤسسة العسكرية وحدها لن يحقق المطلوب، ولذلك فإن الأوضاع تتطلّب العمل الجاد لإصلاح النظام السياسي كله. وكانت «جمعية الشباب العثمانيين» أبرز تلك المنظمات لأحرار السلطنة، وقد تشكلت في العام ١٨٦٥ من الأتراك والعرب والألبان والبلغار، ووجد هؤلاء أن الحل يكمن في محاولة «التوفيق بين النظم السياسية الغربية والنظريات والممارسات

---

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١١٨ ـ ١١٩.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١١٩.

الإسلامية والعثمانية... واتفقوا على ثلاثة مبادئ هي: الدستور والبرلمان والعثمنة»[٢٨].

فيما كانت «المعارضة العثمانية» تناضل ضد الفساد والطغيان، كان كثير من المثقفين العرب، سواء في مصر أو في بلاد الشام، يسعون إلى إعادة النظر في أحوال بلادهم. ولكن استشراء الفساد والاستهتار وتجاهل تردّي الأوضاع استمر، بل تزايد. ولم يتردد السلطان عبد المجيد ـ (صاحب «الفرمانين الإصلاحيين») في الإنفاق والتبذير. وقد نقلنا ما قاله المؤرخ محمد كرد علي عن الإنفاق الجنوني الذي بذله ذلك السلطان على حفلة زواج ابنته، التي كلّفت الدولة مليوني ليرة ذهبية فرنسية. إلا أن الأسوأ والأخطر ـ بالنسبة إلينا نحن العرب ـ أن عملاء السلطة العثمانية نجحوا في العام ١٨٦٠ في إشعال واحدة من أبشع الفتن الطائفية التي عرفتها بلاد الشام، خاصة في جبل لبنان والبقاع ودمشق، بين المسلمين والمسيحيين. وعُرفت تلك الفتنة بأسماء عدة، منها «مذبحة الستين» و«الفتنة الكبرى». وقد ذهب ضحية لها ١١ ألف قتيل، كما قال أنطونيوس[٢٩]. ولكن محمد كرد علي أورد رقماً أكبر كثيراً؛ إذ ذكر أن «عدد الضحايا بلغ ٤٦٣٠٠ إنسان قُتلوا في سنة واحدة بسبب تعصب المسلمين والدروز، وقد قدرت الخسائر المادية بمئة مليون فرنك فرنسي.. وكان الذنب كل الذنب على السلطنة.. وكان لسان حال الحكومة يقول: لم آمر بها، ولا ساءتني»[٣٠].

في الواقع، كانت أحداث تلك السنة الكارثية «جديرة بأن تُعتبر في تاريخ الحركة الفكرية في الشام الحدث الحاسم في القرن التاسع عشر.. فضلاً عن نتائجها السياسية والدولية»، كما يؤكد جورج أنطونيوس[٣١]؛ ذلك أن العقلاء أدركوا خطورة الجمود العقلي وما يمكن للجهل أن يفعله في بنيان المجتمع، ولهذا انطلق تلامذة اليازجي والبستاني، الذين نشأوا على دراسة التراث

(٢٨) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني (بيروت والقاهرة: دار الشروق، ١٩٨٢)، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٧.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٢٥.

(٣٠) محمد كرد علي، خطط الشام، ٦ ج، ط ٣ (دمشق: مكتبة النوري، ١٩٨٣)، ص ٧٨ ـ ٩٠. هذا ويذكر المؤرخ تفاصيل مهمّة عن فتنة العام الستين (ص ٧٣ ـ ٩٣)، ويتحدّث عن الخسائر البشرية والمادية ومسؤولية الدولة العثمانية (ص ٩٠ ـ ٩٢).

(٣١) أنطونيوس، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، ص ١٢٦.

الثقافي، «فاقتربت نفوسهم، بتأملها مواطن الجمال في هذا التراث، من الروح العربية، وأحست بصدق ما يجيش في تلك الروح من مشاعر الحرية. **لقد بذرت بذرة الوطنية، وظهرت إلى الوجود حركة عربية الوحي والإلهام، تتمثّل أهدافها في القومية لا في الطائفية»**(٣٢).

لئن كانت نظرة أنطونيوس صحيحة وسليمة في المدى البعيد، فإن المحصلة المباشرة لأحداث ذلك العام كانت سيئة؛ إذ اهتزت مسيرة الوعي والتقدم بسبب ما خلّفته تلك الأحداث من آثار سلبية انعكست أحداثاً سياسية، أبرزها تدخّل القوى الأوروبية بشكل رسمي وسافر، واحتلال الفرنسيين لمناطق واسعة من لبنان بحجة حماية المسيحيين. وفرض الغربيون نظاماً إدارياً خاصاً بجبل لبنان بإشراف دولي. «ولم تنته عواقب هذه الفتنة» ـ كما يقول غرايبة ـ «إلا والأجنبي متغلغل في الأحشاء، آخذٌ بناصيتها، مستولٍ على ثغورها، ومالكٌ لمفاتيحها»(٣٣).

علاوة على ذلك، تلقّت الأفكار الجديدة وبذور الإصلاح التي زرعها حكم محمد علي وابنه إبراهيم، ثم التنظيمات العثمانية، ضربة عنيفة؛ فبعد أن جرت محاولات من قبل المثقفين والأحرار لترسيخ أفكار المساواة والحرية والمواطنة، وإلغاء الطائفية، والتخلي عن التعصب، والاهتمام بالوعي الوطني، إذا بالفتنة تُحدث خلخلة في بدايات هذا التوجه نحو وعي وطني سليم. وكان من آثار هذه الفتنة أن هاجر كثيرون من أبناء الشام ولبنان إلى بلدان بعيدة في أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية، وتوجه عدد كبير من المسيحيين إلى مصر، فيما انتقلت أُسر عدة من دروز لبنان إلى جبل العرب، جنوب دمشق.

لم تقف نتائج الفتنة عند هذا الحد، بل قامت «الإجراءات العقابية» العثمانية ضد العناصر المتنورة بدورها السلبي والمدمر، وذلك ليُشعر الحكام الأتراك دول أوروبا بعدم مسؤوليتهم عمّا جرى، وليُلقوا بالتبعة على بضع مئات من الأحرار والعلماء والمعارضين للهيمنة العثمانية من أبناء الشام ولبنان، بالإضافة إلى أن هؤلاء الحكام وجدوا فرصتهم لتصفية مجموعة من معارضي الاستبداد والظلم والفساد.

---

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٢٦.

(٣٣) غرايبة، تاريخ العرب الحديث، ص ٢٣٩.

وهكذا، جاء وزير الخارجية العثماني فؤاد باشا إلى المنطقة لتنفيذ ذلك المخطط، فقام عند وصوله إلى بيروت في ١٧ تموز/يوليو ١٨٦٠ باتخاذ إجراءات عنيفة؛ «إذ تم إعدام ١٦٧ شخصاً يوم ٢٠ آب/أغسطس ١٨٦٠ علناً، على المشنقة أو رمياً بالرصاص»[٣٤] في دمشق. كما صدرت أحكام عدة بالسجن على أشخاص آخرين بلغ عددهم المئات، وطُبق قانون التجنيد بصرامة، وكان بين المحكوم عليهم رجال من الأعيان. «وقد نفى الكثيرون منهم اشتراكهم في أعمال العنف، وأكدوا على غرار أرباب الأُسر الدرزية أنهم فقدوا السيطرة على الجموع الغاضبة». غير أن فؤاد باشا كان يسعى إلى «إسقاط الرؤوس أكثر منه لضرب الجناة الحقيقيين.» وفي لبنان، حُكم على ١١ قائداً درزياً بالإعدام، ولكن الحكم خُفف في ما بعد. كما نُفي بصورة مؤقتة ٢٤٥ درزياً إلى طرابلس الغرب[٣٥]. إلا أن المؤرخ بروكلمان أورد أن «عدد الدروز المبعَدين إلى ليبيا كان ٢٤٩١، لكنهم مُنحوا بعد خمس سنوات حرية العودة إلى بلادهم»[٣٦].

إن وقائع صورة تلك الكارثة لن تُطرح بشكل شامل ومتوازن إن لم تُذكر حقائق، كثيراً ما كان بعض المؤرخين يتجاهلها أو يتعمد تغييبها، ومنها أن ذلك الجنون الطائفي لم يكن عاماً، بل كانت هناك مجموعات اجتماعية أو أُسر عدة وقفت ضد هذه الموجة. وإذا كان المؤرخون يجمعون على ذكر الأمير عبد القادر الجزائري، الذي أدى وأنصاره دوراً مهماً في حماية مئات الأُسر المسيحية في بعض أحياء دمشق، فوفروا لهم الرعاية والحماية، فإن هناك أُسراً ومجموعات مماثلة تصدت لأولئك المهووسين في دمشق وزحلة وقرى جبل لبنان، وكان هؤلاء العقلاء والنشامى من المسلمين والدروز على حد سواء. وعليه، لا يجوز إطلاق التوصيفات السلبية بهذا الشكل المطلق. ومن المفيد جداً أن نتذكر أن هؤلاء الأشرار تمكّنوا من ارتكاب جرائمهم بفعل مواقف جهات أجنبية وتشجيع عملاء ومخربين. وفي هذا يقول مؤرخ فرنسي مختص: «إذا كان الدروز قد أمكنهم الاعتماد على تواطؤ الجيوش

---

(٣٤) دومينيك شفالييه، **مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في أوروبا**، ترجمة منى عبد الله عاقوري (بيروت: دار النهار، ١٩٩٤)، ص ٤٩١.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٤٩٢.

(٣٦) كارل بروكلمان، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، ترجمة وتحقيق نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ط ٩ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨١)، ص ٥٧٣ ـ ٥٧٤.

التركية، فقد تلقى المسيحيون من ناحيتهم عوناً يفوق التقدير، تمثّل في الحملة العسكرية الفرنسية»[٣٧].

كما كان لرجال الدين الماروني دورهم؛ «فقد أدى مسلك الإكليروس الماروني، ولاسيما مسلك المطران طوبيا عون، الذي كان يهمه محو «أثر الدروز»، إلى منع التقارب بين آل الخازن (الموارنة) وأعيان الدروز لغرض الدفاع عن مصالحهم المشتركة»[٣٨].

يضاف إلى ذلك تدخّل القوى الأجنبية وتناقض مصالحها ومواقفها في بلاد الشام، والتعصب الديني. ولم يكن رجال الإكليروس الماروني وحدهم وراء ما جرى، بل إن كثيرين من رجال الدين ـ من مسلمين ودروز ـ لم يكونوا أقل تعصباً من زملائهم الموارنة. هذا وكانت هناك عوامل محلية مهمة تمثّلت في تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية، وأدت دوراً في تسهيل إشعال ذلك الحريق بسبب ضعف الوعي، من جهة، واستغلال القوى والجهات التي رأت في ذلك الوعي ما يهدد مصالحها من جهة أخرى.

تلك التحولات المجتمعية جاءت نتيجة للإصلاحات المصرية و«التنظيمات السلطانية»، واتساع حجم العلاقات التجارية والثقافية بين الدول الأوروبية وبلاد الشام، وهو ما أوجد حركة أو نشاطاً في أوساط شعبية طالبت بالمساواة وبحقوق المواطنين؛ فكانت تحركات فئات من سكان المدن التي تطلّعت إلى نيل حقوقها من الطبقات الأعلى في السلّم الاجتماعي، من كبار الملاّك ورجال الإدارة. إلا أن المطالبة الأكثر حدة كانت في الريف، خاصة حين طالب الفلاحون الموارنة بحقوقهم من كبار الملاّك من الموارنة والدروز. وكانت حركة طانيوس شاهين الفلاحية في العام ١٨٥٨ أبرز هذه التحركات وأهمها؛ إذ انتشرت من كسروان إلى مناطق عدة، ولكن كبار الملاّك من أعداء الحركة الفلاحية نجحوا في دفع مسيرة بعض أجنحتها وجهة طائفية[*].

---

(٣٧) شفاليه، المصدر نفسه، ص ٤٩٠.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٤٨٦.

(*) بعد أكثر من مئة سنة، نجحت القوى الرجعية والطائفية، ثانيةً، في صرف النضال الاجتماعي في لبنان في سبعينيات القرن العشرين عن مطالب الصيادين والعمال وفلاّحي الجنوب، من زارعي التبغ، وسكّان حزام الفقر حول بيروت، إلى صراع طائفي مقيت، أخذ شكل حرب أهلية استمرّت بضعة عشر عاماً. وكان للعامل الدولي، في المرّة الثانية أيضاً، دوره الفاعل والمؤثر في إشعال الفتنة وإطالة أمدها.

كما كان من نتائج العلاقات التجارية مع أوروبا أن فضّل عدد كبير من المؤسسات والشركات الأوروبية التعامل مع المسيحيين في لبنان وفي الداخل (وخصوصاً في دمشق وحلب)، وهو ما ترك آثاراً سلبية لدى بعض التجار المسلمين، والأكثر لدى قطاعات الحرفيين والتجار الصغار ممن تضرّروا بتدفق السلع الأوروبية الأرخص ثمناً. فكان أن تداخلت مصالح هذه الفئات مع العوامل السياسية والاقتصادية المحلية ومع سياسات الدول الأوروبية والسلطنة، فنجمت عن تفاعل هذه العوامل كلها تلك الكارثة السوداء التي تركت بصماتها وآثارها السلبية في «المسيرة العامة» لبلاد الشام لعقود طويلة قادمة، كما حرمت النهضة من عشرات، بل مئات من الأحرار والمثقفين العرب الذين قضوا في ساحات الإعدام وفي السجون والمنافي.

* * *

وبعد.. كم كان قدر «المسيرة العربية» سيئاً، وكم كان حظها تعيساً؛ فقد تعرضت بعد سنوات قليلة من انطلاقتها لتلك المأساة، حيث كان الوعي الوطني والقومي في بداية تشكّله، فجاءت «مذابح الستين» تسحق براعم ذلك الوعي، وتعيد «الأجواء العامة» إلى مرحلة الانقسامات الدينية والطائفية. كما حُرمت تلك المسيرة من نشوء تلك النخبة الطليعية الرائدة من الأحرار والمثقفين، فكان أن تأخرت «اليقظة» بضعة عقود من الزمن، فتوافرت الفرصة لاستمرار الاستبداد العثماني والقوى الرجعية المحلية ضد تقدّم العرب، والوقوف في طريق حريتهم، ورجحت كفة الطغيان بتولّي السلطان «الأحمر» عبد الحميد الثاني مقاليد السلطة في العام ١٨٧٦، حيث فرض سياسته التي تميزت بالقسوة والقمع. لكن رغم قسوة الأيام السود، فقد جاءت الكارثة «سبباً في تجديد السعي لإنشاء المدارس وفي مضاعفة الجهد لتحطيم الأغلال التي تقيّد العقل. ولا يقل عن تلك النتائج أهمية أنها حفزت جماعة من المفكرين الشبان على أن يبدأوا سعيهم من أجل تحرير وطنهم من التسليط التركي. وكان هؤلاء الشبان هم تلامذة اليازجي والبستاني، وأول جيل نشأ على دراسة التراث الثقافي الذي بعثت فيه الحياة»[٣٩]. وبازدياد التعليم وانتشاره والاهتمام الجاد بإحياء التراث العربي، زاد وعي كثير من الناس بحقائق التاريخ العربي

(٣٩) أنطونيوس، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، ص ١٢٦.

وأصالة الروح العربية، وتعمقت مفاهيم جديدة، كالوطنية والحرية والقومية، واستُبعدت نسبياً مفاهيم التعصب الديني والطائفي، وبدأت تظهر إلى الوجود «حركة عربية الوحي والإلهام».

هكذا ولدت الحركة القومية وعاشت طفولتها في السنوات الأربعين التي تلت المذابح. «وكانت ضعيفة عاجزة، لكنها ظلت حية نامية، تحملها في أناة إلى غايتها أجنحة الأدب الذي بعثت فيه الحياة»[٤٠]. وكان أكثر من ثلاثة أرباع العقود الأربعة أعواماً حكم فيها السلطان عبد الحميد الثاني، الذي عُرف عهده بالظلم والاستبداد والقمع ومحاربة التوجه العربي.. ومع ذلك، «خطت الحركة الفكرية في عهده، التي رأينا مولدها، خطوات حاسمة، وأصبحت بذرة الوعي القومي العربي التي نمت جذورها في بلاد الشام، تمد أعضاءها على البلاد المجاورة التي يتحدث أهلها اللغة العربية، ثم تفتقت أكمامها وازدهرت أخيراً، بعد خلعه، وصارت حركة واعية يقظة واسعة الانتشار»[٤١].

---

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٢٦.

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٢٨.

الفصل السادس

القومية فكرة حديثة في حاضنة قديمة

أولاً: العهد الحميدي

تولّى عبد الحميد الثاني السلطة بعد خلع أخيه مراد الخامس في ٣١ آب/ أغسطس ١٨٧٦، الذي لم يدم حكمه إلا ثلاثة أشهر، بسبب ما قيل عن اختلال في قواه العقلية. وكان دور الإصلاحي العثماني الكبير مدحت باشا أساسياً في تنصيب السلطان مراد وخلعه، ثمّ في إعلان عبد الحميد حاكماً للسلطنة، على أن يتبنّى إعلان الدستور وإقامة حكم برلماني.

ونجح الإصلاحيون في هذا الانقلاب الأبيض الثاني، وأُعلن الدستور في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٨٧٦، وأجريت «انتخابات» على درجتين، وأقيم مجلسان، الأول للنواب والثاني للأعيان. إلا أن هذه التجربة البرلمانية لم تكمل سنتها الأولى، كما أن الأحرار الذين أوصلوا عبد الحميد أُبعدوا وشرّدوا، وقيل الكثير عن موت مدحت باشا.

كان السلطان عبد الحميد، أو السلطان «الأحمر»، يدرك أن السلطنة في خطر حقيقي، وأن أعداءها كُثر في الداخل والخارج، ولكنه ـ ككل الطّغاة ـ تصور أنه قادر على مواجهة هذه القوى بـ:

ـ تشديده القبضة الحديدية الحاكمة ضد المعارضين الذين ألّفوا جمعيات سرية في الخارج أساساً، وفي الداخل أيضاً، واعتمدوا الصحافة والنّشر؛ إذ لجأ السلطان إلى إنشاء جهاز أمني واسع الانتشار حتى بلغ عدد جواسيسه ٣٠ ألف عميل منذ إعلان الدستور العثماني في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٠٨، كما

يقول جورج أنطونيوس[1]، واستخدم القتل والقمع والسجن والنفي.

ـ اعتماده على سياسة ذكية وماكرة تقوم على تبنّي الإسلام والدعوة إلى الجامعة الإسلامية، بعد أن لمس تجاوب قطاعات واسعة من المسلمين داخل السلطنة وخارجها مع آراء الأفغاني والمصلحين الإسلاميين الآخرين، الذين دعوا إلى تجديد الإسلام، ليرتفع بأصحابه إلى مستوى الشعوب الأوروبية المتقدمة. وكانت هذه الدعوة الدينية قاعدته الفكرية لمواجهة الأوروبيين وتحيّزهم لصالح الشعوب المسيحية، وخصوصاً في البلقان، من جهة، ولإضعاف التيار القومي عند العرب، وبشكل خاص في بلاد الشام، وذلك بوصفه «السلطان ـ الخليفة»، من جهة ثانية. كما لجأ من جهة ثالثة، وكجزء من توجهه الإسلامي والعربي لاسترضاء العرب، إلى تعيين بعض وجهائهم في مناصب عالية في الدولة، وأعاد ـ من جهة رابعة ـ تقسيم السلطنة إدارياً بحيث أقام الولايات والسناجق على نسق جديد في المنطقة العربية بصورة خاصة، رابطاً كل وحدة إدارية بالعاصمة العثمانية مباشرة، بقصد إضعاف تفاعل هذه المناطق في ما بينها، والحؤول دون تعمّق المشاعر القومية بين سكانها، وتخفيف ترابط مصالحها المشتركة. ويشير عدد من المؤرخين إلى نجاح السلطان عبد الحميد في إضعاف التيار القومي العربي؛ إذ إن سياسته «أجّلت بروز القومية الناشئة في سورية لمدة جيل على الأقل»[2].

ـ اتّباعه في سياسته الخارجية، وهو مدرك ما بين الدول من تنافس وخصومات، إقامة علاقات شخصية، وخاصة مع السفراء والمبعوثين الأجانب، حيث عُرف ببراعته في استمالة الكثيرين من هؤلاء الدبلوماسيين بإغراقهم وزوجاتهم بهدايا ثمينة ومجوهرات، كانت في حقيقتها رشاوى لشراء رضائهم، ولتُصاغ تقاريرهم لصالحه، منطلقاً من اقتناعه بأن «الدبلوماسية، أو البوليتيكا، هي السبيل لحماية البلاد»[3].

---

(١) جورج أنطونيوس، **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٢)، ص ١٧٥.

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني** (بيروت والقاهرة: دار الشروق، ١٩٨٢)، ص ٢٥٣.

(٣) عبد الكريم غرايبة، **تاريخ العرب الحديث**، ط ٢ (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٠)، ص ٢٤٨.

ـ استمراره في تنفيذ سياسة الإصلاح التي لا تهدد سلطته. وقد تحسنت الأوضاع الاقتصادية في مجالي التجارة الداخلية والخارجية والزراعية، كما زاد عدد الطرق، وخاصة السكك الحديد التي كانت تفيد في انتقال القوات العسكرية، وكان الأهم بينها إنشاء خط الحجاز، الذي وصل دمشق بالمدينة المنوّرة، وكان افتتاحه حدثاً مهماً في حياة المنطقة السياسية والاقتصادية والعسكرية، وفي تسهيل الحج على المسلمين.

هذه الإجراءات وأساليب المكر كلها لم تحُل دون تزايد نشاط القوى المعارضة الداخلية من جهة، واستمرار عملية «قضم» أطراف السلطنة من قِبل مختلف القوى الأوروبية من جهة ثانية، إضافة إلى تزايد التفاعل بين التيارات السياسية المختلفة القادمة من أوروبا الغربية خاصة، والمثقفين من أبناء السلطنة على اختلاف قومياتهم وأديانهم وطوائفهم، من جهة ثالثة.

كانت أوروبا مرجلاً يغلي بالثورات والانتفاضات، وكانت الثورة الفرنسية (١٧٨٩) الأبرز والأعظم. ثم جاءت أحداث «ربيع الشعوب» في العام ١٨٤٨، يوم ثارت شعوب عدة ضد الاستبداد والطغيان، مطالِبة بالحرية وإقامة حياة ديمقراطية في فرنسا وألمانيا والإمبراطورية النمساوية وأوروبا الشرقية. وكان العام ١٨٧٠ مرحلة سياسية مهمة جداً، وهي مرحلة تحقُّق الوحدة الألمانية، وإنجاز خطوات مهمة في قيام دولة واحدة في إيطاليا، إضافة إلى انتشار الجمعيات السرية في مختلف مناطق أوروبا.

إن هذه الثورات والأحداث والتحولات العميقة أدخلت البشرية كلها في عصر جديد هو عصر الرأسمالية، بعد ذلك «النمو الاقتصادي المرتكز على المزاحمة وعلى المبادرات الخاصة، على فن شراء كل شيء (بما في ذلك العمل) بأرخص ثمن وبيعه بأغلى ثمن ممكن. . . لقد قام عالم يسير التقدم المادي والمعنوي فيه متسارعاً بلا توقف، كما تزاح بسرعة فيه العوائق النادرة التي ما برحت قائمة في طريق حرية تطور المبادرة الخاصة»[٤].

في ظل أوضاع هذا العالم الجديد بتطوراته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، نمت وازدهرت تيارات الديمقراطية والقومية والنقابية والاشتراكية

---

(٤) أريك هوبسباوم، عصر رأس المال، ترجمة مصطفى كريم (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٦)، ص ٩ - ١١.

والشيوعية والفوضوية. وما كانت السلطة العثمانية بعيدة عن هذه القارة الثائرة، بالجغرافيا وبالتعامل السياسي والاقتصادي، رغم أن غالبية سكان السلطنة كانت تغط في جهل وفقر وتخلّف وأمية؛ فقد قُدّر في العام ١٨٦٨ أن «ما لا يزيد على ٢٪ من سكان الدولة المسلمين هم وحدهم الذين يلمُّون بالقراءة والكتابة»(٥). وكان من الطبيعي أن تترك رياح هذه التيارات (خاصة الديمقراطية والقومية) تأثيراتها في أوساط المثقفين، الذين كثرت تساؤلاتهم عن سبب تقهقر أوضاع بلادهم وتقدم أوروبا. وكان العرب من بين شعوب الإمبراطورية العثمانية الذين مسّتهم الرياح الأوروبية وتنبهوا إلى ضرورة التغيير.

ثانياً: الوعي العربي

كانت التربة العربية جاهزة لتقبّل الأفكار الجديدة، وكانت مسألة «الخلافة»، كما ذُكر من قبل، من أهم المواضيع التي تتطلب طرحها للبحث. وكانت «الخلافة» مسألة مهمة وكبيرة، شغلت الناس كثيراً عبر التاريخ الإسلامي. وكانت محوراً لصراعات سياسية بدأت من أيام الخلفاء الراشدين، واستمرت قروناً متتالية، وأسالت أنهاراً من الدماء العربية، في سبيل أن يحصل عليها فرقاء عرب كثيرون.

كان عبد الرحمن الكواكبي (١٨٤٩ ـ ١٩٠٣) أشجع وأصرح من طرح هذه المسألة، مؤكداً حق العرب المطلق فيها. وكان شخصية مهمة جداً في تاريخ النهضة العربية في عصر السلطان عبد الحميد. وكان لكتابيه **أم القرى** و**طبائع الاستبداد** دور مهم ومؤثر في تعميق الوعي العربي. وكان للندوات، التي عقدها مع الأحرار العرب الهاربين إلى مصر خشية الطغيان الحميدي ومع المثقفين المصريين، تأثير واضح في تنبيه العرب وإيقاظهم من السبات العميق الذي عطّل مسيرتهم مئات السنين. و«ذهب الكواكبي في تشخيصه للأدوار (مثل المجدّدين) إلى مهاجمة الاستبداد من جهة، وإلى التأكيد [من جهة أخرى] على فضل العرب ودورهم الخاص في الإسلام، لينتهي إلى أنه عن طريق العرب يأتي الإحياء ووحدة الدين.. كما ربط الكواكبي الديمقراطية والشورى بالفترة العربية في التاريخ، ورأى أن تسلُّط فئات من غير العرب بداية الاتجاه للاستبداد

---

(٥) مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ص ٢١٥.

والجهل وأساس الفتور في المجتمعات الاسلامية»[٦]. وشدد كثيراً على أن أساس الداء هو الجهل، وفقدان التمسك بالدين الحنيف، وأن التهاون في الدين ناشئ عن الاستبداد، وأن أساس العافية هو الحرية السياسية. وكان من أفكاره الثورية المهمة أنه «اعتبر العرب أمة واحدة، وتشمل أهل الجزيرة والعراق والشام ومصر وشمال أفريقيا. . . . ورأى في اللغة العربية الرابطة الأولى بين العرب. وبذلك، يعود المفهوم التراثي إلى الأمة العربية، ولكن تأثره بالمفاهيم الحديثة للوطنية والجنسية (المقصود «القومية») جعله يرى في مكان آخر أن الأمة تربطها روابط جنس (قومية) ووطن وحقوق مشتركة؛ فالعرب تربطهم روابط الجنسية، بل هم أحفظ الأقوام على جنسيتهم وعاداتهم، كما تربطهم رابطة الوطن. وشدد كثيراً على أهمية الاتحاد الوطني دون الديني، والوفاق الجنسي (القومي) دون المذهبي، والارتباط السياسي دون الإداري: «دعونا نجتمع على كلمة سواء، فلتحيا الأمة، فليحيا الوطن، فلنحيا طلقاء أعزّاء»[٧]. هذا وقد اعتبر لوتسكي أن الكواكبي هو «بحق مؤسس نزعة القومية العربية»[٨].

لقد شكّلت أفكار الكواكبي مدرسة جديدة، كان من أبرز عناصرها عبد الحميد الزهراوي، الذي سار على خطها العروبي. . . وطورها في اتجاه قومي واضح. . مؤكّدا أن الدين، على أهميته، لا يمكن أن يكون أساساً للاتحاد السياسي[٩].

من أوروبا انطلق صوت عربي آخر كان صاحبه نجيب عازوري، وهو كاثوليكي من لبنان درس في المشرق وإستانبول وباريس، وعمل في الإدارة العثمانية، ثم عاش سنوات في القاهرة وباريس. وأسس في العام ١٩٠٤ هيئة باسم «عصبة الوطن العربي»، ثم أصدر مجلة **الاستقلال العربي**، إلا أن كتابه **يقظة الأمة العربية** كان من الكتب المهمة في أوائل القرن العشرين، وفيه انتقد الأتراك انتقاداً شديداً، ودعا إلى إقامة دولة عربية في آسيا يرأسها سلطان مسلم عربي، على أن يحترم استقلال لبنان ونجد واليمن. وأكد أن المسيحيين لا يقلّون

---

(٦) عبد العزيز الدوري، **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ١٦٨ ـ ١٦٩.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٧٣.

(٨) لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث** (موسكو: دار التقدم، ١٩٧١)، ص ٢٨٨.

(٩) الدوري، المصدر نفسه، ص ١٧٤.

عروبة عن المسلمين، وأن من الضروري أن تقوم كنيسة مسيحية عربية صرف، أي «كنيسة كاثوليكية عربية»[١٠].

وإذا كان عازوري قد بقي بعيداً عن اهتمام الكثيرين من المثقفين العرب، بحكم صدور كتابه بالفرنسية وتعاطفه مع فرنسا فلم يترك الأثر المرجو، فمن الضروري أن نسجل لهذا المفكر فهمه العميق والبعيد للخطر الصهيوني منذ تلك السنوات المبكرة؛ فقد كان بين المثقفين النادرين الذين وعوا خطورة المشاريع الصهيونية، فنبّه العرب وحذرهم، ودعاهم إلى التمسك بوجوب مواجهة الغزوة الصهيونية، حيث قال: «إن ظاهرتين هامتين مشابهتين للطبيعة، بيد أنهما متعارضتان، لم تجذبا حتى الآن انتباه أحد في تركيا الآسيوية، أعني: يقظة الأمة العربية وجهد اليهود الخفي لإعادة تكوين مملكة إسرائيل القديمة على نطاق واسع، ومصير هاتين الحركتين هو أن تتعاركا باستمرار حتى تنتصر إحداهما على الأخرى، وبالنتيجة النهائية لهذا الصراع بين هذين الشعبين، اللذين يمثلان مبدأين متضاربين يتعلق مصير العالم بأجمعه. . .»[١١].

يقول أنيس صايغ إن النتاج الفكري للدعوة القومية العربية تميز (قبل الكواكبي وعازوري) بـ «اللون الرومانسي». واعتمدت الدعوة على «تبيان أمجاد العرب الماضية، وإحياء تراثهم ولغتهم، والتّغنّي بأدبهم بأسلوب حماسي زاهٍ وغزل بالوطن في الشعر، وأسلوب مسجع وجمال لفظي في النثر». . واعتبر قصيدة إبراهيم اليازجي «تنبهوا واستفيقوا أيها العرب» خير مثال للاتجاه العاطفي في تلك الدعوة. . إلا أن الكواكبي وعازوري كانا الجسر الذي عبرته الحركة من عاطفية القرن التاسع عشر إلى واقعية القرن العشرين؛ إذ خرج كلاهما من نطاق الغزل الفضفاض، وغاصا في أعماق الواقع القومي، فعالجا ماهية الأمة وروابط الشعوب القومية، ونظما الحكم في الدولة، وفسرا العلاقات البشرية، خاصة في السلطنة، تفاسير تختلف عمّا اعتاده العرب والأتراك[١٢].

هناك مؤرخون أعطوا الشيخ طاهر الجزائري (١٨٥١ ـ ١٩٢٠) دوراً مهماً

(١٠) ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩ (بيروت: دار النهار، ١٩٦٨)، ص ٣٣١ ـ ٣٣٤.

(١١) نجيب عازوري، يقظة الأمة العربية، تعريب وتقديم أحمد بو ملحم (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، [د. ت.])، ص ٤١.

(١٢) أنيس صايغ، تطور المفهوم القومي عند العرب (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦١)، ص ٦٤ ـ ٦٥.

بين ذلك الرعيل الرائد من المفكرين العرب في تلك المرحلة. فقد كان الجزائري بذرة الفكرة القومية والإصلاحية والتعريب، ومؤسس المكتبة الظاهرية (في دمشق). وكان على اتصال برجال العلم والدولة، مسلمين ومسيحيين، واستطاع أن يجعل اللغة العربية لغة التعليم. لكن الدولة كفّت يده في ما بعد، وعادت التركية لغة للتعليم. وكانت للجزائري حلقة من رجال سورية ممّن أدوا دوراً بارزاً في تاريخها، ومنهم من أعدمهم جمال باشا(١٣). و«كان لحلقة الجزائري دور مميّز في نشر جو من الوعي العربي، وفي هذا الجو تألفت حلقة ثقافية (سياسية) سرية في دمشق في العام ١٩٠٣ من شباب الصفوف الأخيرة لمدرسة الحكومة الثانوية (مكتب عنبر) وآخرين ممّن تأثروا بما يدور في حلقة الجزائري، ولديهم نزعة عربية، وكان لها أثر في الحركة القومية. وانتقل اثنان من رواد تلك الحلقة إلى إستانبول للدراسة، وهناك أسّسا في العام ١٩٠٦، مع اثنين آخرين، «جمعية النهضة العربية»، ولعبت هذه الجمعية دوراً هاماً في السنوات التالية»(١٤).

والواقع أن مفكري النهضة كانوا أكثر من هؤلاء الثلاثة المذكورين أعلاه. وقد قام كثيرون، مع هؤلاء الثلاثة، بدور أساسي في نشر الوعي القومي أيام السلطان عبد الحميد، وناضلوا في ميادين السياسة والصحافة والتعليم.

وممّا يلفت النظر أن بعض دعاة الحرية وتغيير أوضاع السلطنة (من العرب والأتراك) كانوا متأثّرين بالفكر الماسوني، وقد فاتهم وجود قوى أجنبية وراء مثل هذه النشاطات.

* * *

كانت المدارس مجالاً تأسيسياً لبناء أجيال جديدة تبنّت الفكرة القومية وقامت بدور «الحاضنات الجيدة» للدعوات في الإصلاح والتغيير، وزرع بذور التحولات الفكرية في مجالات التجديد الإسلامي والفكرة القومية. كما تميز عدد كبير من هؤلاء الدعاة بالبراعة والذكاء في الإفادة من المدارس الحكومية، فكانوا، برغم الرقابة الحميدية، قادرين على إيصال أفكارهم إلى الناشئين من الطلاب. لم يكن «مكتب عنبر» (الحكومي) الحقل الوحيد الذي زُرعت فيه تلك

(١٣) علي سلطان، تاريخ سورية، ١٩٠٨ ـ ١٩١٨: نهاية الحكم التركي (دمشق: دار طلاس، ١٩٨٧)، ص ١٩.

(١٤) الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي، ص ١٩٥ ـ ١٩٧.

البذور، بل كانت هناك أيضاً مدارس أهلية عدة، مثل «مدرسة المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت» التي أسسها عبد القادر القباني، و«المدرسة الوطنية الإسلامية» في طرابلس الشام التي أسسها الشيخ حسين الجسر، و«الكاملية» التي أسسها الشيخ كامل القصاب في دمشق، و«الكلية الإسلامية» التي ترأسها الشيخ عباس الأزهري في بيروت، وعُرفت في ما بعد بـ «المدرسة الأزهرية». وكانت هناك مدارس أهلية كثيرة أقل شهرة في المدن العربية الأخرى في بلاد الشام والعراق. كما أن المدارس الأجنبية أدت دوراً مهماً في نشر الوعي والمعرفة، كالأمريكية واليسوعية في بيروت (أصبحتا جامعتين في ما بعد). وكان هناك أيضاً كثير من المدارس التبشيرية في المدن السورية والعراقية.

هذا النشاط العروبي داخل السلطنة صاحبه نشاط في مصر، حيث استطاع بعض الأحرار العرب من الشام أن ينتقلوا إلى القاهرة. ومن هناك نشروا أفكارهم وآراءهم، بعيداً عن شرطة السلطان عبد الحميد وعملائه. وكان إنتاجهم الفكري والسياسي والإعلامي مثمراً ومفيداً عن طريق الصحف التي أسسوها، فطرحوا مطالب العرب الخاضعين للسلطنة، وفضحوا مساوئ ذلك الحكم المستبد وفساد أجهزته. وعرف العالم ما كان العرب يعانونه من ظلم الأتراك وطغيانهم. وكان لصحف مصر دور مهم «في فتح عيوننا على الحقائق القومية حول العالم ١٩٠٥ ـ ١٩٠٦»، كما قال فخري البارودي في مذكراته. ففي ذلك العام، «بدأت أطالع بعض الصحف المصرية التي كانت تتسرب إلى دمشق، كـ المقطم والأهرام والمؤيد. ولا أدري كيف كانت تصل إليها، لأنها كانت ممنوعة. . وكان يجري تداولها سراً بين الشباب والطلاب الموثوقين»[(١٥)]. وفي الواقع، كانت القاهرة مركزاً مهماً للمعارضة، «فمن أكثر من مئة صحيفة صدرت بالتركية خارج السلطنة، كان ثلثها يصدر في القاهرة»[(١٦)].

❋ ❋ ❋

عرفت المنطقة العربية أيضاً نشاطاً من نوع متقدم هو تأسيس الجمعيات. وقد ذكرت في صفحات سابقة نشاطات بعض الجمعيات في بيروت، خاصة

(١٥) فخري البارودي، مذكرات فخري البارودي (بيروت ودمشق: مطابع جار الحياة، ١٩٥١)، ص ٥٧.

(١٦) مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ص ٢٦٠.

«الجمعية العلمية السورية». وفي العام ١٨٨٠، تأسست «جمعية بيروت السرية» التي اتخذت لنفسها نهجاً سياسياً تحررياً، بفضل تسترها وحرصها على السرية الشديدة. كذلك تأسست بعض الجمعيات خارج النفوذ العثماني (الجمعية الوطنية العربية في باريس ١٨٩٥، وجمعية الشورى في مصر ١٨٩٨). وهناك أيضاً «الجمعية السرية في دمشق. . واستطاعت هذه الجمعيات أن تحمل الدعوة الوطنية إلى أبعد ممّا تحمله أولى الجمعيات الأدبية العلنية»[(١٧)].

فيما كانت أوضاع المعارضة العثمانية، ومنها العربية، تقوى وتتقدم رغم إجراءات القمع، وفيما راحت ظروف التغيير تنضج، جاءت أحداث الحرب اليابانية ـ الروسية (١٩٠٥ ـ ١٩٠٦) تزيد النار اشتعالاً، ليس بفعل انتصار دولة آسيوية على دولة أوروبية كبيرة فقط، بل أيضاً بفعل الاضطرار إلى قبول بعض مطالب الشعب الروسي بإنشاء مجلس نيابي (الدوما). وواضح أن روسيا هي الجار المعادي للسلطنة والدولة القوية، وفيها حكم استبدادي متخلف. وبالإضافة إلى هزيمة روسيا القيصرية، انتصرت الثورة الدستورية الفارسية على حكم الشاه القاجاري في العام ١٩٠٦، وقبول الملك الفارسي بقيام نظام برلماني، ومعروف أن رجال الدِّين هم الذين قادوا الثورة في طهران وعدد من المدن الفارسية.

ثالثاً: الدستور العثماني ١٩٠٨ ـ ١٩١٤

أدخل السلطان عبد الحميد تعديلات مهمة على سياسته الخارجية، فاهتم بتوثيق علاقاته بألمانيا القيصرية التي بدأ نجمها يعلو ويسطع، وازدادت قوتها وتقدمت صناعاتها بعد إعلان وحدتها القومية في باريس في العام ١٨٧٠. وتلاقت مصالح السلطنة مع مصالح ألمانيا الصاعدة لموازنة مطامع الروس والإنكليز والفرنسيين، كما تصور السلطان. وتوثقت علاقات الأتراك بالألمان على مختلف الأصعدة والمستويات، وأصبحت ألمانيا هي الصديقة والحليفة الأولى. وزار الإمبراطور غليوم السلطنة في العام ١٨٩٩، ووصل في رحلته إلى مدن عربية، وحصلت ألمانيا على امتياز بناء خط حديد يربط برلين ببغداد في العام ١٩٠٢، وهو ما أثار مخاوف الدول الأوروبية، وخاصة بريطانيا التي خشيت من وصول الألمان إلى البصرة والخليج وتهديد الطريق إلى الهند.

---

(١٧) صايغ، تطور المفهوم القومي عند العرب، ص ٦٣ ـ ٦٤.

إلا أن هذا التحالف مع ألمانيا لم يمنع «الباب العالي» من التعامل الاقتصادي الكبير مع بريطانيا، التي اهتمت كثيراً بالنفط، وعملت أيضاً في بناء السدود في العراق. كما استثمر الفرنسيون أموالاً طائلة في بلاد الشام في مشاريع إنشاء السكك الحديد والنقل البحري، إضافة إلى تكاثر المدارس الأجنبية في منطقة المشرق العربي. وشهدت فلسطين نشاطاً صهيونياً تركز على شراء الأراضي وإرسال المهاجرين اليهود إلى فلسطين. وحاول هرتسل، بعد تأسيس المؤتمر الصهيوني الأول في العام ١٨٩٧، إقناع السلطان بمنح الصهونيين امتيازات رسمية لتهويد فلسطين، لكن السلطان رفض هذا الطلب بحكم تبنّيه دعوة الجامعة الإسلامية، وكونه «الخليفة ـ السلطان».

قبيل نهاية القرن التاسع عشر، تزايدت معارضة اليونان والبلغار والأرمن بوجه خاص. ولجأ الأرمن في الفترة ١٨٨٤ ـ ١٨٩٧ إلى السلاح، فعمد السلطان الماكر إلى استثارة الوازع الديني عند الأكراد ليحاربوا الأرمن، «فأنشأ الفرق الحميدية من قوات الحدود الكردية غير النظامية واستعملها ضد الأرمن، ممّا أدى إلى حدوث مذابح، فقد فيها كثير من الأرمن أرواحهم، كما رفع يونانيو جزيرة كريت لواء الثورة مطالبين بالاتحاد مع اليونان»[١٨]. هذا وكانت حصيلة المذبحة الأولى للأرمن مئة ألف ضحية في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر.

كانت الأحوال السياسية متردية في المدن الرئيسية، حيث عرفت حالة من الهياج والغليان والمعارضة، بعد أن ازداد الظلم والاستبداد من ناحية، واتسع النشاط الدولي من ناحية أخرى. بالإضافة إلى ذلك، تعرضت البلاد لأوضاع اقتصادية سيئة، فقامت «سلسلة من القلاقل الصغيرة التي جرت في الإمبراطورية منذ عام ١٩٠٧ لأسباب اقتصادية، لا سياسية، إذ ساءت المحاصيل في الأناضول، ولم تكن حصيلة الضرائب تصل بالسرعة الكافية، ممّا أدى إلى تأجيل صرف الرواتب ووقف الترقيات، وجعل كثيراً من الضباط والجنود والبيروقراطيين يعبّرون عن سخطهم بترك وظائفهم». وتفاعلت هذه العوامل الداخلية والخارجية السياسية والاقتصادية لتزيد في نشاط المعارضة السري. وكانت هذه الكتل والمجموعات متعددة وكثيرة داخل السلطنة وخارجها، برزت من بينها «جمعية الوطن والحرية» التي كانت غالبية عناصرها من الضباط، منهم مصطفى كمال، «وحركة تركيا الفتاة»، ومنظمات مسلمي ألبانيا، وغيرها. ولكن

(١٨) مصطفى، المصدر نفسه، ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩.

جمعية الاتحاد والترقي هي التي لمعت منذ العام ١٩٠٢، وظهرت نشاطاتها بشكل خاص في المناطق القريبة من العاصمة، «وضمت أعداداً كبيرة من العسكريين والمدنيين، واتسع نفوذها الشعبي، وبين موظفي الدولة، بحيث قُدِّر أعضاء خلاياها بـ ١٥ ألفاً في مقدونيا وحدها عام ١٩٠٨»[١٩].

في ١٠ تموز/يوليو ١٩٠٨، انفجرت ثورة عسكرية، وصدر بيان يعلن عودة العمل بدستور العام ١٨٧٦ الذي عُرف بـ «دستور مدحت باشا». وكانت جمعية الاتحاد والترقي قائدة هذه الثورة الدستورية ومنفذتها. وأصبحت هذه المجموعة (بجناحها العسكري) الحاكم الفعلي للسلطنة حتى نهاية الحرب العظمى وهزيمة الأتراك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨.

كان إعلان الدستور حدثاً كبيراً ومهماً جداً؛ فقد اهتزت هيبة السلطان، وزالت الغشاوة عن ذلك الحكم الاستبدادي وقسوته. ولعل وصف فخري البارودي لتلك الأيام يعطي صورة عن ضخامة الحدث، وكان البارودي يومها طالباً في «مكتب عنبر»، فقال: «أربعمئة سنة ونيف كانت قد مرت على الأتراك وهم يحكمون بلادنا لما دخلنا مكتب عنبر. وكان من الطبيعي أن يتولد شيء من النفور بين أبناء الحاكم وأبناء المحكوم. فالأتراك كانوا يومئذ أبناء الست ونحن أبناء الجارية. ولم يكن أحدنا يجرؤ على رفع رأسه أمام المعلمين ورجال الإدارة، وكلهم من الأتراك .

كما أن رهبة الحكم العثماني كانت تملأ القلوب. . . وفي تلك الأيام بدأت الروح العربية تستيقظ، خصوصاً في الشبان، وبدأت نغمة عرب وترك تتردد في المجتمعات الخاصة، وأخذ بعض الطلاب يتمردون على المعلمين الأتراك. . وكثيراً ما وقعت صدامات بين الطلاب العرب وأبناء الأتراك والكريديين (من مسلمي جزيرة كريت) والأرناؤوط (الألبان). . . وازدادت العداوات»[٢٠]. وأخيراً خرج الناس إلى الشوارع سعداء فرحين بعودة الدستور، من دون أن يفهم معظمهم معنى الحدث.

وفي رأي أنطونيوس، فإن «عودة الدستور قوبلت بحماسة، وكان ابتهاج العرب به أكثر من غيرهم. وتوهموا أنه حقق الحرية الحقيقية. فأخذت حُميا

---

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٦٧، الهامش.

(٢٠) البارودي، مذكرات فخري البارودي، ص ٥٤ ـ ٥٥.

التآخي، فتآخى العرب والترك والمسلمون والمسيحيون، وهم يعتقدون اعتقاداً مخلصاً أن الدستور سيسد حاجات كل منهم»[٢١].

قد يكون الرأيان حول ردّات الفعل بشأن الدستور العثماني ـ الترحيب أو عدم فهم حقيقة ما جرى ـ صحيحين وواردين، ذلك أن الحرية والدستور والديمقراطية مفاهيم بقيت مقبولة، أو موضع بحث ونقاش ضمن الأوساط السياسية الواعية، إلا أن هناك قطاعات مهمة وأوساطاً محافظة خافت من التغيير، أو متعصبة رأت في عودة الدستور وسيادة فكرة «المواطَنة» أموراً غير مقبولة. ذلك أن «المساواة التي وردت في إصلاحات عام ١٨٥٦ (خط همايوني) لم ترضِ كلَّ الناس: فبعض المسلمين أسفوا لأسباب معروفة، على حين أن بعض المسيحيين استنكفوا أن يتساووا باليهود. كما لم يرحب كبار رجال الدين المسيحي بما نصّت عليه من تقاضيهم مرتبات ثابتة وتوقفهم عن فرض «هبات» «ومساهمات» على رعاياهم»[٢٢].

والواقع أن المعارضين لفكرة الدستور والحرية والمواطنة ذهبوا أبعد من ذلك؛ إذ تعرض بعض دعاة الدستور في مناسبات عديدة للعنف؛ «ففي ١٣تشرين الأول/أكتوبر ١٩٠٨ نجا عبد اللطيف تنيان والرصافي والزهاوي (في بغداد) من الموت على أيدي غوغاء غاضبين لأنهم دافعوا عن الدستور؛ وفي ١٩١٠ فر الزهاوي من بغداد لعدة أشهر حتى ينسى الناس مقالاً كتبه في الدفاع عن حقوق المرأة»[٢٣].

بدأ العهد الدستوري بإطلاق الحريات، ونشأ جو جديد في المدن الرئيسية في السلطنة. وسُمح بعقد اجتماعات، وقامت جمعيات وأندية، وصدرت عشرات الصحف العربية في دمشق وبيروت وبغداد وإستانبول، إضافة إلى ما كان في القاهرة؛ فقبل إعلان الدستور، «لم تكن تصدر في العراق إلا ثلاث صحف... وكانت صفحاتها تخلو من أي معالجة جديّة للأوضاع القائمة. وبعد إعلان الدستور خلال أعوام ١٩٠٨ ـ ١٩١٤ صدرت حوالى سبعين صحيفة في العراق.. وأخذت تجري مناقشة صريحة وجدية لمواضيع جديدة لم يكن يمكن

---

(٢١) أنطونيوس، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، ص ١٧٦ ـ ١٧٧.

(٢٢) مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ص ٢١٣ ـ ٢١٤.

(٢٣) وميض نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٦٨.

التطرق إليها سابقاً، مثل المسائل الأساسية للدين والقومية والحرية والولاء في الدولة الحديثة»(٢٤).

رابعاً: العرب «ومجلس المبعوثان»

بعد أسبوعين من إعلان العودة إلى الدستور، صدرت «إرادة سنيّة» لتنظيم الحياة البرلمانية. وتقرر أن يكون هناك مجلسان: **الأول** لـ «الأعيان»، يسمي أعضاءهم السلطانُ، وعددهم أربعون، ولم يكن منهم غير ثلاثة من العرب. **والثاني** لـ «النواب»، وعددهم ٢٤٥ نائباً يجري انتخابهم على درجتين، بواقع نائب لكل ٥٠ ألفاً من الذكور البالغين. وكان عدد النواب الأتراك ١٥٠ نائباً، وعدد النواب العرب ٦٠ نائباً، مع أن «أدق تقدير لمجموع السكان في الدولة العثمانية ـ باستثناء مصر ـ في عام ١٩٠٨، هو ٢٢ مليوناً، من بينهم ٧,٥ ملايين من الجنس التركي، و١٠,٥ ملايين من العرب، والأربعة ملايين الباقية من اليونان والأرناؤوط والأرمن والأكراد وعناصر أخرى أقل شأناً»(٢٥).

في ١٧كانون الأول/ديسمبر ١٩٠٨، عُقدت الجلسة الأولى لـ «مجلس المبعوثان»، وبدأ العهد الدستوري. وكانت عضوية البرلمان صدمة كبيرة للعرب، إذ اتضح أن نسبة تمثيلهم جرى حفظها بشكل ظاهر، في حين جرت زيادة عدد النواب الأتراك. وكانت سياسة الاتحاديين، أي أعضاء جمعية الاتحاد والترقي، في وضع قانون الانتخاب وعملية الانتخابات وتسييرها قد رُسمت لتوفر سيطرة الأتراك على شعوب السلطنة، وخاصة العرب، الأكثر عدداً. من هنا، فقد كان الحصري دقيقاً جداً حين ذكر أن «الأفراح بالدستور لم تدم طويلاً لأن الخلافات بين عناصر الدولة المختلطة أخذت تعود إلى الظهور بأشكال مختلفة. . . وحدد الخلافات بقضية الحكم المركزي الذي أراده الأتراك، والحكم اللامركزي الذي أراده العرب وبقية الشعوب غير التركية. . . وقضية الانتخابات التي أثارت كثيراً من الاختلافات بين العرب والترك. . إضافة إلى تبادل الحملات

---

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٩٠.

(٢٥) أنطونيوس، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، ص ١٧٩.

أورَدَ أنطونيوس الأرقام الواردة أعلاه عن عدد السكان وأعضاء مجلس النواب. لكن مؤرّخين آخرين أوردوا أرقاماً مغايرة؛ فالمؤرخ توفيق برو، مثلاً، ذكر في كتابه العرب والترك في العهد الدستوري، ١٩٠٨ ـ ١٩١٨، أرقاماً تُظهر ظلماً أكبر وقع على العرب في التجربة البرلمانية. كما ينقل هذا المؤرخ عن النائب التركي الفيلسوف رضا توفيق أن «عدد السكان العرب في السلطنة يبلغ ١٥ مليوناً» (ص ٢٨١).

الصحفية بين المثقفين العرب والأتراك وكذلك مكانة اللغة العربية»[٢٦].

بدأت عمليات معدّة لإحكام قبضة النظام الجديد على الشعوب الأخرى، وخاصة العرب، باسم النظام البرلماني، إذ كانت قاعة البرلمان ساحة لصدامات وخلافات ذات طابع عنصري. وتم تحويل جمعية الاتحاد والترقي إلى حزب سياسي تركي، حيث لم يكن بين أعضاء اللجنة المركزية فرد واحد من أبناء الشعوب الأخرى. وجرى تطهير دوائر الدولة من غير الأتراك، وأُبعد العرب بشكل خاص من دوائر ووزارات معيّنة، كالداخلية والخارجية والمعارف.

والحقيقة أن الاتحاديين أظهروا نزعتهم العنصرية وتعاليهم على الشعوب الأخرى، وخاصة العرب، منذ الأسابيع الأولى لإعلان الدستور؛ فقد شنت الصحف التركية الموالية للمجموعة الجديدة الحاكمة حملة عنيفة ضد العرب، اتخذت طابعاً عنصرياً. وقد تكون مقالات التركي حسين جاهد في جريدة طنين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٠٨، أي بعد ثلاثة أسابيع من إعلان الدستور وقبل الانتخابات، الشرارة التي انطلقت فأضرمت نار الحقد بين العناصر المختلفة؛ إذ إنه كتب «**أن الأمة التركية كانت وستظل هي الأمة الحاكمة في السلطنة، وأن الترك يتمتعون بحقوق وامتيازات سامية بصفتهم فاتحين، فلا مجال للاعتراف بحقوق مساوية للعناصر العرقية الأخرى، وأن الدستور العثماني لا يمكن أن يكون في شكله النهائي سوى دستور تركي**»[٢٧]. وردّت الصحف العربية بمقالات عنيفة، واستمرت الحملات المتبادلة فترة طويلة.

بإعلان الدستور، جرى تقليص صلاحيات السلطان عبد الحميد، وأصبح الاتحاديون هم أصحاب السلطة والكلمة العليا. وفي ١٣نيسان/أبريل ١٩٠٩ جرت في إستانبول محاولة انقلاب ضد الاتحاديين، لكنها فشلت؛ إذ سحقتها قوات كانت ترابط بالقرب من العاصمة بقيادة الفريق محمود شوكت (عراقي)، وكان معه في القطاعات كثير من الضباط العرب، أبرزهم عزيز علي المصري. وبعد سحق التمرد، خُلع السلطان عبد الحميد وتم تنصيب أخيه محمد رشاد. وقد أحسن الاتحاديون استغلال هذه المناسبة لتسديد ضربة ساحقة إلى خصومهم

---

(٢٦) ساطع الحصري، محاضرات في نشوء الفكرة القومية، سلسلة التراث القومي. الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ١٣٢ ـ ١٣٨.

(٢٧) توفيق برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ١٩٠٨ ـ ١٩١٨ (دمشق: دار طلاس، ١٩٩١)، ص ٩٦، (والتأكيد من الكاتب).

من دعاة الحرية والديمقراطية واللامركزية، ففتكوا بكثير من العناصر النشيطة، كما راحوا بعد ذلك يوقفون النشاطات السياسية. وقد «انتهى شهر العسل العربي ـ التركي، الذي كان قد بدأ بافتتاح «جمعية الإخاء العربي ـ العثماني»، بشكل رسمي في ٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٠٨، وكانت توجهات الجمعية منسجمة مع السياسة الإصلاحية الجديدة. . . هذه الجمعية جرى حلها بعد فشل انقلاب نيسان/ أبريل ١٩٠٩»[٢٨]. ورغم أن العرب وقفوا ضد المحاولة الانقلابية، فقد سنحت فرصة للاتحاديين لتقوية مواقفهم في السلطة، وتواصلت حملات التتريك على مستويات عدة. واللافت أن غالبية السياسيين العرب الذين دوّنوا ذكرياتهم طرحت مسألة التتريك بشكل حاد وتفصيلي، مؤكدة أن الاتحاديين سعوا سعياً حثيثاً خلال أيام حكمهم إلى تتريك مؤسسات الدولة، وفرض اللغة التركية على المواطنين، والعرب خاصة، لاعتبارات كثيرة، وإبعاد العرب عن المراكز الحساسة. وقد حوت مذكرات رجالات ذلك الرعيل الوطني والقومي من أبناء الشام والعراق كثيراً من الوقائع وخطوط السياسة العامة العنصرية المتّبعة، بل إن السياسي العراقي والوزير في العهد الملكي موسى الشابندر روى في مذكراته عن أيام حكم الاتحاديين أنه «سمع في النادي العسكري ببغداد ضابطين من الأتراك يتكلمان، فقال أحدهما للآخر ما فحواه: الآن وقد تخلصنا من أولئك الخنازير الأرمن، علينا أن نتخلص من هؤلاء العرب».

خامساً: صدام الأمتين. . . هل كان محتوماً؟

كان إعلان الدستور وإعطاء بعض الحريات وقيام «نظام برلماني» عوامل كاشفة وموضحة، بل فاضحة، لحقيقة أوضاع السلطنة. وقد حملت هذه الأحداث لشعوبها، وخاصة للعرب، صدمات وضربات مثيرة ومؤلمة.

فوجئ المثقفون العرب بالحملة العنصرية في الصحافة التركية. وكانت تلك أول صدمة عنيفة تلقّاها العرب في ظل الحريات التي أُتيحت للناس؛ فقد أدرك كثير منهم أن في السلطة اتجاهاً تركياً متعصباً. وقد تأكد لهذا الفريق المتعصب أن الشعوب المحكومة تريد أن تتحرر، وبالتالي ظن الاتحاديون أن احتكار السلطة في يد مجموعتهم سيبقي الشعوب غير التركية، وخاصة العرب، أسرى تلك السياسة، وسوف ترضخ وتستسلم بمرور الزمن. وقد نسي هؤلاء أن سياسة

(٢٨) أنطونيوس، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، ص ١٧٧.

الطغيان والاستبداد لم تحُل دون تحرر شعوب كثيرة، وأن ذلك السلطان «الأحمر» لم تفده سياسة القمع في حماية السلطنة من القوى الخارجية ومن معارضة الداخل.

كانت موجة العنصرية التي حملتها الصحف الاتحادية، وخاصة طنين وإقدام، قد شكلت صدمة أولى قاسية، وكانت الهزة الأولى التي أشعرت العرب بأن الفارق كبير بين الشعارات والواقع.

وجاءت الصدمة الثانية بتقليص حجم التمثيل العربي في البرلمان بما لا يتناسب مع الوزن الحقيقي للسكان العرب، ثم تضخيم حجم التمثيل التركي على حساب العرب أساساً وبقية الشعوب الخاضعة للباب العالي.

أما الصدمة الثالثة، فكانت بمنع قيام الأحزاب والهيئات ذات الأهداف القومية والسياسية، وفق قانون أصدره الاتحاديون في ٧ تموز/يوليو ١٩٠٩، أي بعد فشل المحاولة الانقلابية الرجعية في نيسان/أبريل ١٩٠٩. وكانت جمعية الاتحاد والترقي مستثناة من هذا التشريع. وبموجب هذا القانون المتعسف، جرى حل جمعية الإخاء العربي ـ العثماني في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٠٩. وكانت هذه الخطوة صدمة قاسية لكثير من المثقفين العرب الذين أملوا أن تكون مرحلة الدستور بداية لتعايش سلمي وطيب بين الأتراك والشعوب الأخرى، وأن تتحسن «أحوال الدنيا»، ولكن الأيام التالية حملت لهم غير ما كانوا يتوقعون.

إزاء هذه الإجراءات المعادية للتوجه الديمقراطي والتعايش، لجأ العرب، وخاصة بعد حل جمعية «الإخاء»، إلى تنظيم نشاطاتهم على مستويين: **الأول** علني ورسمي ومعترف به من قبل السلطة، **والثاني** سري جداً، تعمل من خلاله منظمات سرية في الخفاء لتنشر الفكرة القومية، وتجنّد العناصر الصلبة لمراحل النضال، خاصة أن الأتراك والأرمن والبلغار والألبان كانوا قد سبقوا العرب في مجال التنظيم السري.

تُرى، لماذا تأخر العرب في ميدان التنظيم السياسي، رغم أن الشعوب الأخرى لم تكن متقدمة عليهم؟ سؤال مهم ومثير.

من المفيد أن نذكر هنا أن نزعة التعصب لم تكن عامة عند المثقفين الأتراك، إذ كان هناك فريق منهم يعي أن هذه العنصرية لن تنجي الأمة التركية من الهزيمة والدمار. لذلك، كان عندهم وعند العرب دعاة عملوا على قيام دولة

ثنائية القومية تمثّل العرب والترك، على غرار الإمبراطورية النمساوية ـ المجرية. وكان هناك «حزب الائتلاف والحرية»، المنافس للاتحاديين، وقد تميز بدعوته إلى قيام نظام لامركزي، ولقيت تلك الدعوة ترحيباً وتأييداً من جانب كثير من العرب والشعوب غير التركية.

أما وأن التجربة البرلمانية قد بدأت، فكيف سارت، وأين وقف العرب منها؟

لم يكن متوقعاً أن تأتي التجربة كاملة أو خالية من العيوب والنواقص، ولن نكون منصفين إن تصورنا أن تكون «الديمقراطية العثمانية» بمستوى ما عرفته بلدان الغرب، ذلك أن هناك فوارق أساسية وكبيرة في ظروف المجتمع والقوى الفاعلة بين «المجتمع العثماني» ومجتمعات أوروبا. ولعل من أهم هذه الفوارق أن «مجلس المبعوثان» صنعه عسكريون من على ظهور خيولهم ليركبوا ظهر سلطة فاسدة ومستهزئة وملوثة بحكم استبدادي ظالم استمر قروناً عدة، وفي ظل غياب كامل لأية خبرة أو تقاليد قانونية أو سياسية أو ديمقراطية حديثة.

كانت النقلة، حتى في الشكل والمظهر، كبيرة ومفاجئة وبعيدة عن متطلبات الحياة في مجتمع مدني معاصر. لذلك، جاء الانقلابيون يفرضون على هذا المجتمع المتخلف والمغلق «لباس الديمقراطية» من دون أن يعرف المواطنون شيئاً عن مبادئ الحرية والمساواة وحقوق المواطن، ومبدأ فصل السلطات. لقد سار الضباط على هذا الطريق بسبب اقتناعهم، أو بسبب سماعهم ما تردد كثيراً عن أن الديمقراطية هي سبيل التقدم والرقي، وبها يتم وضع حد للطغيان الحميدي ووقف تدهور أوضاع الدولة، إضافة إلى أن الديمقراطية توفر للسلطنة رضا الدول الأوروبية.

ومن سوء حظ السلطنة وسكانها من العرب والأتراك أن «الانقلابيين الدستوريين» لم يمتلكوا رؤية واضحة، ولا أية ثقافة سياسية أو خبرة اجتماعية تمكّنهم من معالجة المشاكل الهائلة والصعبة، التي تواجه الحكم الجديد. بل الأسوأ من ذلك هو أن العقلاء من الاتحاديين لم تُسمع لهم كلمة بين رفاقهم، فسيطر المتعصبون والحمقى والمغرورون ومحبو السلطة، الأمر الذي أوقعهم والدولة في المآسي والنكبات خلال السنوات العشر التي حكموا فيها السلطنة، عدا الفترة التي تولى فيها «حزب الائتلاف والحرية» السلطة، وكانت لا تتعدى أشهراً قليلة (من ١٠ تموز/يوليو ١٩١٢ حتى ٢٣ كانون الثاني/يناير١٩١٣).

لقد واجه العهد الجديد التآمر في الداخل والخارج. وفي العام ١٩١١،

احتلت إيطاليا طرابلس الغرب، وتعرّض حكم الاتحاديين للنقد الشديد؛ فقد ذُكر الكثير عن الإهمال وعدم الاستعداد وسوء التخطيط، من ذلك أن القيادة السياسية نقلت كثيراً من قطاعاتها العسكرية من ليبيا إلى اليمن لتقمع الثورة الدائمة التي أشعلها عرب اليمن منذ سنوات طويلة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٢ انفجرت حرب البلقان الأولى، ووصلت جيوش البلقان (يونان وبلغار وصرب...) إلى أبواب إستانبول.

هذه الأوضاع البائسة، ونشاط المعارضة، وبطش الحكم وممارسته القمع، كل ذلك يسّر على السلطة اللجوء إلى حل البرلمان كلما شعر الاتحاديون باشتداد المعارضة؛ فحُلّ المجلس الأول في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩١٢، أي قبل إكمال مدته. وانتُخب المجلس الثاني في نيسان/أبريل ١٩١٢، «ولم ينجح من معارضي الاتحاديين غير أربعة نواب»[٢٩]. ولكن هذا المجلس لم يعش طويلاً، إذ حُلّ بعد أشهر قليلة، وتحديداً في آب/أغسطس ١٩١٢، بعد أن تولّى «حزب الائتلاف والحرية» السلطة. وقد طلبت هذه الحكومة من مجالس الولايات أن تقدم برامجها للإصلاح، ضمن التوجه اللامركزي الذي عُرف به الائتلافيون. وكان برنامج مجلس ولاية بيروت هو الأفضل والأشمل بين برامج الولايات، وجاء برنامج ولاية البصرة جيداً بشكل عام. ولكن البرامج تلك لم يُكتب لها أن ترى النور؛ إذ عاد الاتحاديون إلى الحكم بانقلاب عسكري نفذوه في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩١٣، ولجأوا إلى العنف ضد معارضيهم. وفي آخر العام ١٩١٣، جرت انتخابات المجلس الثالث، الذي افتُتحت دورته في ١٤ أيار/مايو ١٩١٤، لكن المجلس عُطّل بعد أسبوع من نشوب الحرب العظمى في ٢٨ حزيران/يونيو ١٩١٤، مع أن السلطنة لم تدخل الحرب إلا في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٤. وكانت الحرب فرصة ناسبت الحكم، فاغتنمها!

ما هي محصلة التجربة؟

كانت التجربة البرلمانية عملاً سياسياً مشوَّهاً لم يوفر النتائج الإيجابية المتوخاة؛ فقد كانت «الفكرة» بذرة صالحة وطيبة، ولكنها زُرعت في تربة لم تكن مستعدة لاحتضانها، وفي موسم غير مناسب، وفي مناخ عاصف متقلب.

---

(٢٩) سليمان موسى، الحركة العربية للنهضة العربية الحديثة، ١٩٠٨ ـ ١٩٢٤، ط ٣ (بيروت: دار النهار، ١٩٨٦)، ص ٢٩.

وما كان «زارعها» رحيماً مرفِقاً بها أو حريصاً على نجاحها، بل أرادها وسيلة لتحقيق مآربه السياسية، في مرحلة تزايدت خلالها الضغوط الدولية على السلطنة لانتزاع «ممتلكاتها»، واشتدت الصراعات الداخلية بين أجنحة الطبقة السياسية التركية للسيطرة على مقاليد الحكم، إضافة إلى افتقار القادة الاتحاديين إلى الكفاءة والحكمة والتسامح وحب التعايش. والمحزن أنهم كانوا شديدي التعصب القومي، مع ما صاحب ذلك من حمق وغرور.

وهكذا، وبدلاً من أن تكون التجربة البرلمانية وسيلة للتعايش والتقدم وتحسين أوضاع الدولة وتحصين مسيرتها، جاءت الحصيلة سلبية إلى حد كبير؛ إذ شوّهت الديمقراطية وجوهرها وملامحها، واستثيرت الشعوب وتعادت النخب والطلائع، وتركت آثاراً عميقة سلبية في العرب والأتراك، وخاصة في المثقفين والسياسيين ممّن عاصروا تلك الفترة، وراحت خيوط الحكم تتجمع في أيدي الضباط الاتحاديين.

وبكلمة، شهدت السنوات الأولى من القرن العشرين، وخاصة بعد إعلان الدستور، تحولاً تاريخياً كبيراً وعميقاً، مضمونه أن «الإمبراطورية العثمانية كانت تغدو أكثر تركية وأقل إسلامية وأكثر عجزاً وأقل قوة»[٣٠]، وبالتالي، كان لا بد من مضاعفة «الجهد العربي» لانتزاع حقوق العرب من حكام السلطنة الأتراك. والأهم من ذلك أن فكرة «العثمانية» بدأت تهتز في عقول العرب ونفوسهم كلما ازدادت ممارسات الاتحاديين لسياساتهم القومية التركية المتعصبة. وبدأ الوعي القومي ينتشر بين أوساط المثقفين العرب، وتزايد عندهم، مع مرور الزمن، الإحساس بأن العامل الديني المشترك يُستغل لصالح الحكام الأتراك ضد مصالح العرب وتقدمهم.

سادساً: النشاط العربي المقابل

أيقن العرب، متأخرين، أن الأمور لن تتغير ولن تتحسن، وأن الأماني لن تتحقق إلا بالعمل، والمطلوب هو العمل الجاد والمتواصل، وأن الحياة الكريمة تتطلب الكفاح المستمر، ولا بقاء ولا وجود لغير العاملين. وكان أن توجه المثقفون، من سياسيين وعسكريين، إلى تنظيم أنفسهم، مثلما فعل أبناء شعوب البلقان والأرمن، وقبلهم الشعوب الأوروبية.

(٣٠) نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، ص ٧١.

في مجال هذا النشاط السياسي، سوف نذكر باختصار شديد أربع جمعيات، اثنتان علنيتان واثنتان سريتان. وقد جرى اختيار هذه الجمعيات بسبب ما أدته من دور مهم وفعّال.

كانت جمعية «المنتدى الأدبي» أقدم الجمعيات تأسيساً، وقد «أنشأتها جماعة من الموظفين والأدباء والنواب والطلاب في العاصمة في صيف ١٩٠٩، لتكون مقراً يلتقي فيه العرب الوافدون على العاصمة أو المقيمون فيها»، كما يقول المؤرخ أنطونيوس، الذي رأى أن «المنتدى» أدى دوراً مهماً في الميدان القومي، «وقد سمح به الاتحاديون، بل وضعوه زمناً تحت رعاتهم، لأن أهدافه لم تكن سياسية علنياً. . . وكان عمله الأساسي في توضيح الأفكار والآراء وتصفيتها لا في صنعها وخلقها. . . وأن مشاركته في الحركة العربية تمثّلت في تقوية دعوتها وتوسيع مداها أكثر ممّا كانت تتمثّل في تزويدها بعوامل جديدة لحياتها»[٣١].

في الواقع، قدّم المنتدى في تلك المرحلة خدمات جليلة إلى المثقفين العرب، منها توفير مكتبة عامة وقاعة للاجتماعات، كما وفّر لكثير من الطلاب والزائرين أماكن مناسبة للضيافة، وأصدر المجلة الشهرية **لسان العرب**، التي رئس تحريرها أحمد عزة الأعظمي (بغداد). وجرى توسيع المنتدى، فأُنشئت فروع له في مدن الشام والعراق، وبلغ عدد أعضائه ألوفاً، أكثرهم من العرب. وقد اعتبر المؤرخ توفيق برّو هذه المؤسسة «أبقى الجمعيات العربية وأخلدها ذكراً وأعظمها أثراً وفائدة للعنصر العربي. . . وكان المنتدى مباءة العروبة في عاصمة الدولة؛ ففيه كان الطلاب الجدد يتلقون ممّن تقدموهم في الدراسة مبادئ القومية العربية ومراميها»[٣٢]. وكان عبد الكريم قاسم الخليل، وهو طالب كلية الحقوق ومن أبناء جبل عامل، «لولب المنتدى وألمع شخصية فيه. وكان شعلة من النشاط والذكاء، ونال شهادته الجامعية سنة ١٩١٠ بدرجة متفوقة»[٣٣]. وكان أعضاء المنتدى ينتمون إلى أقطار عربية عدة، من اليمن والحجاز إلى العراق وبلاد الشام ومصر وليبيا، ومن مختلف الأديان والطوائف. وبلغت مكانة المنتدى أن كلّف الاتحاديون رئيسه عبد الكريم الخليل التفاوض مع قادة المؤتمر العربي الأول، الذي عُقد في باريس في العام ١٩١٣، وقدم

(٣١) أنطونيوس، **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**، ص ١٨٤ ـ ١٨٥.

(٣٢) برو، **العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ١٩٠٨ ـ ١٩١٨**، ص ٢٦٠ ـ ٢٦١.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٢٦٥.

أولئك القادة فيه مطالبهم الإصلاحية المعروفة. وكانت تلك المفاوضات قد انتهت بعقد اتفاقية بين الحكومة الاتحادية، ممثلة بوزير الداخلية طلعت باشا وعبد الكريم الخليل باسم «الشبيبة العربية». ولعل من المفيد أن نلحظ «أن اتجاه هذه الجمعية (المنتدى) ظل ملتزماً بالرابطة العثمانية رغم تأكيدها الواضح على العروبة والقومية»[٣٤].

وجاءت نهاية المنتدى ورئيسه في العام ١٩١٥، حين أُغلق الأول، وأُرسل الثاني، بأمر من جمال باشا الذي كان يعتبر الخليل «صديقه»، إلى المشنقة، مع سواه من الأحرار العرب، في إثر محاكمات الديوان العرفي في عاليه بلبنان.

أما الجمعية العلنية الثانية، فكانت «حزب اللامركزية الإدارية العثماني»، الذي أُسس في أواخر العام ١٩١٢ في القاهرة «بعيداً عن السيطرة العثمانية». وكان الهدف من تأسيسه أن ينهض في سبيل الدفاع عن البلاد وتجنيبها كارثة الاعتداء الأجنبي عليها بإقامة اللامركزية. وكانت عضوية الحزب مفتوحة لـ «كل عثماني حائز على الشروط المطلوبة، وفتح فروعاً له في مدن السلطنة. وكان مؤسسوه من بلاد الشام، أبرزهم رفيق العظم والشيخ رشيد رضا، واسكندر عمون.. وتميز قادة الحزب بالخبرة والمكانة، وتشكّلت هيئته القيادية من عشرين عضواً يقيمون في القاهرة، وانتُخب ستة منهم لإدارته. وكانت جريدته المنار من أهم الصحف العربية وأوسعها انتشاراً..» وقد تميز الحزب بدعوته إلى الإصلاح على أساس اللامركزية، وتعاون مع جميع المنظمات الإصلاحية العربية. والملاحظ أن على الرغم من فتحه باب العضوية للعثمانيين، فإنه « ظل عربياً وأثراً من آثار الفكرة العربية... وكان كل أعضاء إدارته ورئيسه من العرب، ولم يندمج في حركته إلا العرب، ولم يؤسّس له فروعاً إلا في البلاد العربية». وكان رأي الحزب «أن اللامركزية توزع التبعة على أفراد الأمة بقدر ما تعطيهم من السيطرة على مصالح الوطن»[٣٥].

أما أنطونيوس، فقد اعتبر أن «قيمة الحزب في تاريخ الحركة العربية تتمثّل في أنه أول تجربة تخوضها الحركة في ميدان العمل المنظم. فقد مضت ثلاث سنوات والمعركة بين الاتحاديين ـ بسياستهم في التوحيد في المركز ـ

---

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٢٦٥.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٣٥٨.

والعرب الذين ينادون بالحكم الذاتي، متقطعة متفرقة كعادة العرب في حروبهم، وجاء تأسيس الجمعية محاولة لتنظيم الجهود وجمعها في جهد واحد منسق متواصل»[٣٦].

كان عدد الجمعيات السرية وافراً. ويبدو أن كثيرين من مؤسسيها ونشطائها لم يدوّنوا بشأنها شيئاً مهماً، لأسباب مختلفة، إلا أن أهمها وأكثرها فاعلية وأثراً في تاريخ الحركة القومية كانت «جمعية العربية الفتاة». وفي هذا الصدد، يقول المؤرخ عبد العزيز الدوري «إن فكرتها كانت بدأت عند شباب عرب يؤمنون بالأمة العربية حتى تبينوا الاتجاه القومي التركي عند جماعة الاتحاد والترقي. ويبدو أن البداية كانت في الآستانة سنة ١٩٠٩، وأن الجمعية نشطت عملياً بعد سفر المؤسسين لإتمام الدراسة في باريس»[٣٧].

كانت النواة الأولى التي بدأت تحركها لتأسيس هذه الجمعية تتألف من عوني عبد الهادي (نابلس)، ورستم حيدر(بعلبك)، وأحمد قدري (دمشق). «وهكذا تشكّلت أول هيئة إدارية للفتاة في العام ١٩١١، وغايتها النهوض بالعرب وإيصالهم إلى مصاف الأمم الحية» [٣٨]. وتوسعت النواة لتضم، في مركز الجمعية في باريس، عبد الغني العريسي ورفيق التميمي ومحمد المحمصاني وتوفيق الناطور وصبري الخوجة، إضافة إلى الثلاثة المؤسسين. ويقول أحمد قدري في مذكراته «وتحاشينا ذكر اسم الاستقلال في مضامين برنامج جمعيتنا، وإن كنّا في السر نعمل ونسعى وراءه. أما سير عملنا، فكان وفق خطة مرسومة منظمة». و«كان الكتمان الشديد مهماً جداً؛ إذ كان من شروط العضو المنتمي إلى جمعيتنا أن يكون كتوماً مخلصاً، مؤمناً بالعقيدة القومية، مطيعاً لقرارات الأكثرية بدون قيد أو شرط»[٣٩].

ووسّعت العضوية بين الشباب العربي في فرنسا بأكبر قدر ممكن من الحذر، وبين أولئك المقيمين في الوطن، حيث كانت تتم عملية التعبئة والتجنيد في فترة العُطَل الصيفية، عند عودة الطلاب إلى أُسرهم، فكان

---

(٣٦) أنطونيوس، المصدر نفسه، ص ١٨٥ ـ ١٨٦.

(٣٧) الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي، ص ٢٠٣.

(٣٨) أحمد قدري، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، ط ٢ (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ١٩٩٣)، ص ١١.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٢.

القادمون ينشطون في التبشير بأهداف الجمعية، ولا يُقبل الانتساب وحلف اليمين إلا إذا تأكدت الجهات المسؤولة من توافر السرية والالتزام والطاعة. ويذكر توفيق برّو «أن عدد الذين دخلوا الجمعية قبل الحرب العالمية ستين عضواً، وازداد عددهم في العهد الفيصلي زيادة كبيرة»[٤٠].

في العام ١٩١٣ انتقلت قيادة الجمعية إلى بيروت، وتم تأسيس فرع لها في دمشق. ويذكر أنطونيوس أن عضويتها «زادت على المئتين» قبل انفجار الحرب العالمية... و«كانوا جميعاً من المسلمين ما عدا قلة قليلة من المسيحيين». ويضيف هذا المؤرخ أن شباب هذه الجمعية أضفوا عليها روح التماسك والوحدة والنشاط... وأن برامجها سعت إلى استقلال البلاد العربية وتحررها من السيطرة التركية، أو من أية سيطرة أجنبية أخرى، وهذا تقدم ملحوظ بالنسبة إلى البرامج السابقة التي كانت ترمي إلى الحكم الذاتي في نطاق الدولة. وبلغ من صلابة شبابها أن حاول أحدهم الانتحار بسبب التعذيب، وسيق ثانٍ إلى المشنقة، ولم يَبُح كلاهما بسر الجمعية[٤١]. وقُدّر لعناصر هذه الجمعية، وكذلك لضباط «جمعية العهد»، أن يؤدوا أدواراً قيادية في النضال القومي خلال الحرب العالمية الأولى، وفي سنوات ما بين الحربين العالميتين، في بلاد الشام والعراق.

كانت جمعية «العهد» سرية. وكان لها دور مهم في السنوات التي تلت قيامها. وقد أسسها المقدم عزيز علي المصري في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٣، وبعد عودته من طرابلس الغرب، وكانت عضويتها مقتصرة على الضباط العرب. ومن مؤسسيها أيضاً المقدم سليم الجزائري والمقدم أمين لطفي الحافظ. ويضيف محمد عزة دروزة أن هدف الجمعية كان «تحريض العرب ضد الدولة». وضمت هذه الجمعية عدداً من الضباط العراقيين، أبرزهم نوري السعيد وياسين الهاشمي ومولود مخلص وعلي جودة الأيوبي، إضافة إلى عدد من الضباط السوريين. ولعب أعضاء هذه الجمعية دوراً هاماً في الثورة العربية ضد العثمانيين». وذكر هذا المؤرخ أيضاً أن برنامج الجمعية تضمن «السعي للاستقلال الداخلي لبلاد العرب على أن تظل متحدة مع حكومة الآستانة، مثل اتحاد المجر مع النمسا؛ وأن تبقى الخلافة الإسلامية وديعة في أيدي آل عثمان، والمحافظة على سلامة الدولة

(٤٠) برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ١٩٠٨ ـ ١٩١٨، ص ٢٦٨.

(٤١) أنطونيوس، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، ص ١٨٧ ـ ١٨٩.

العثمانية وعاصمتها والدفاع عنها، وأن يعمل العرب والأتراك معاً ليكونوا المخافر الأمامية للشرق أمام الغرب»(٤٢).

في بداية الأمر، بقيت كلٌ من جمعيتي «العهد» و«الفتاة» تجهل الواحدة وجود الأخرى، «غير أن نشاط كل منهما، في ميدانها، كان متمماً ومكملاً، إلى أن وافت سنة ١٩١٥، فاتصلت الجمعيتان في دمشق، ووحّدتا وسائلهما معاً لإيقاد الثورة العربية»(٤٣).

سابعاً: المؤتمر العربي الأول

كانت فترة حكم الائتلافيين قصيرة؛ إذ امتدت من ١٠ تموز/يوليو ١٩١٢ حتى ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩١٣، لكنها كانت مهمة جداً، إذ إنها حركت الأجواء السياسية بطرحها مسألة الحكم اللامركزي. وقد ورد قبل صفحات قليلة أن ولايتي بيروت والبصرة قدمتا مطالب إصلاحية، فتشكلت الجمعية العمومية لولاية بيروت من أعيان الطوائف والمهنيين والصحفيين. ولكن الانقلاب العسكري الذي قامت به جماعة الاتحاد والترقي لم يكتف بقمع هذه التوجهات السياسية، بل إن الحكومة الجديدة «خلت من أي وزير عربي، بينما خُص بحقيبتين وزاريتين اثنان من اليهود، وخصصت حقيبة ثالثة لجاويد بك (من قادة الاتحاديين) اليهودي الأصل، من الدونمة»(٤٤). وجرى حل جمعية الإصلاح البيروتية، إذ تلقّت الأمة أمراً بـ «حل الجمعية العمومية التي تألفت بناء على طلب الحكومة الائتلافية السابقة... وأثار هذا الإجراء ثائرة الأهلين، وحملهم على القيام بمظاهرات صاخبة مقرونة باحتجاجات شديدة وباضراب عام»(٤٥). وازداد النشاط السري مجدداً، وتبدلت برامج عمل المجموعات العربية التي ازدادت اقتناعاً بعدم إمكانية الوصول إلى حل مع الاتحاديين، إلا بتصعيد مستوى النضال، وطرح الأمور على صعيد دولي، خارج السلطنة.

تبنّى شباب العربية الفتاة خط التصعيد، فشُكّلت لجنة خماسية من أعضائها

(٤٢) محمد عزة دروزة، مختارات قومية لمحمد عزة دروزة، تحرير ناجي علوش، سلسلة التراث القومي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٥٠٤ ـ ٥٠٨.

(٤٣) أنطونيوس، المصدر نفسه، ص ١٩٧.

(٤٤) برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ١٩٠٨ ـ ١٩١٨، ص ٣٧٦.

(٤٥) الحصري، محاضرات في نشوء الفكرة القومية، ص ١٣٨.

كي ترتب عقد مؤتمر عربي علني في منطقة بعيدة عن نفوذ الاتحاديين، حيث تطرح القضية العربية على الرأي العام العالمي. وأجرت اللجنة اتصالاتها بحزب اللامركزية، داعية قيادته إلى تأدية دورها، وتولّي رئاسة المؤتمر، وإرسال مندوبين عنها وعن الجمعيات العربية الأخرى. وبعد أن وافق الحزب على الفكرة، وجهت اللجنة الخماسية «بياناً إلى الأمة العربية» باسم الجالية العربية في باريس، شارحة أهدافها، ومطالبة السلطنة بوجوب مراعاة حقوق العرب وتطبيق الإصلاحات على أساس النظام اللامركزي. وكان التجاوب إيجابياً جداً من مختلف الأوساط في الوطن والمهاجر. وكانت مجموعة بيروت متفاعلة وداعمة للدعوة بقوة؛ إذ كان العاملون والنشطاء العرب ينتظرون مخرجاً من الأزمة المعقدة.

بعد فترة من الإهمال والتجاهل من جانب الاتحاديين، رأت قيادتهم أن تدفع بمؤيديها وأعوانها من العرب والترك إلى محاربة هذه الدعوة، فشنّت حملة صحفية واسعة ضد المؤتمر، وألصقت بأصحابه مختلف التهم والنعوت. لكن المؤتمر انعقد رغم ذلك في ١٧ ـ ٢٣ حزيران/ يونيو ١٩١٣ في باريس، برئاسة عبد الحميد الزهراوي، من قيادات اللامركزية. ومثّل الحضور مختلف الجمعيات والفئات الناشطة في السلطنة ومصر والمهاجرين في القارة الأمريكية، وتحدث في المؤتمر كثير من خطباء المسلمين والمسيحيين. وأكد الزهراوي «أن المؤتمر ليس له صفة دينية. . . وأن الرابطة الدينية عجزت دائماً عن إيجاد الوحدة السياسية». واستشهد بأن اشتراك تركيا وفارس بالدين لم يوقف الخلاف بينهما على مسألة بسيطة مثل ترسيم الحدود.

وصدرت عن المؤتمر قرارات مهمة ارتكزت على وجوب إقرار مبدأ الحكم اللامركزي، «وأن الإصلاحات الحقيقية واجبة وضرورية للمملكة العثمانية، فيجب أن تنفذ بسرعة، وأن تكون اللغة العربية معتبرة في مجلس النواب العثماني». وبكلمة، كان الخط العام للمؤتمر هو توسيع صلاحيات الولايات، وتبنّي نظام لا مركزي، مع إصلاحات ضمن السلطنة[٤٦].

---

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٣٨ ـ ١٤٨.

أورَدَ ساطع الحصري قرارات المؤتمر ونصّ الاتفاق بين الإصلاحيين العرب ووزير الداخلية التركي مندوباً عن الحزب الحاكم في السلطنة. وضمّت هذه الصفحات مقتطفات مهمّة من خطب شخصيات بارزة شاركت في هذا المؤتمر.

أدرك الاتحاديون فشل حملاتهم ضد المؤتمر، وأن التجاوب معه كان شاملاً وواسعاً في معظم الولايات العثمانية. واتضح ضعف موقف السلطنة، خاصة أن المطالب العربية كانت معقولة ومتوازنة، فقررت الحكومة إيفاد أحد القياديين من حزب الاتحاد والترقي لمفاوضة جماعة المؤتمر. وجرت مناقشات مطوّلة مع زعماء الحركة الإصلاحية، وتقاربت وجهات النظر، ووضع اتفاق بين الطرفين تضمّن موافقة المركز العام للاتحاد والترقي على معظم المطالب العربية. وكان وزير الداخلية طلعت باشا هو المندوب التركي، وكان رئيس المنتدى العربي عبد الكريم الخليل ممثّل «الشبيبة العربية». وأقيمت مأدبة عشاء على شرف طلعت باشا «بحضور سائر أعضاء المركز العام للاتحاد والترقي».

كان المؤتمر وما تلاه من اتفاق رسمي نجاحاً قومياً مهماً جداً للنضال العربي. ولكن الاتحاديين لم ييأسوا؛ ففي ١٨ آب/أغسطس ١٩١٣ «صدر مرسوم سلطاني يتضمن المصادقة على شروط اتفاقية باريس، غير أن كثيراً من موادها اختُزل وأحيط معظم ما بقي بالتحفظ والغموض. . . ولقد أثار صدور المرسوم السلطاني في النفوس خيبة الأمل، ثم ما لبث هذا الشعور أن أصبح يأساً، إذ تبين العرب المتيقظون شيئاً فشيئاً أن هذا المرسوم خدعة، وأن حيلة الاتحاديين ترمي إلى إهمال القضية»(٤٧). وعمد الاتحاديون إلى شق الصف العربي بإقناع بعض الشخصيات العربية لتتعاون معهم بقبول عضوية مجلس الأعيان. «وإذا كان أربعة منهم غرباء عن الحركة القومية، فإن الخامس ـ عبد الحميد الزهراوي ـ كان من صميم الحركة. . . رئيس المؤتمر».

ومرة أخرى، فشل العرب في التوصل إلى تفاهم حقيقي، فكان أن «أخفقت حركة بيروت ومؤتمر باريس في تحقيق أهدافهما الرئيسية، فانتكست موجة الشعور التي أثاراها وأصبحت مرارة ويأساً. ولم تقم بعد ذلك أية محاولة للاتفاق مع الاتحاديين. وممّا زاد الطين بلة أن الاتحاديين، بعد أن أحرزوا هذا النصر بالاحتيال والخداع، أخذوا يثبتون مكاسبهم بضروب من الوحشية بلغت من سوء التدبير مبلغاً متفرداً»(٤٨).

من تلك الإجراءات الماكرة، التي لجأ إليها الحكام الاتحاديون، أنهم فيما

---

(٤٧) أنطونيوس، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، ص ١٩٤.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٩٥.

كانوا يسترضون بعض القياديين العرب، بقصد إيقاع الشقاق في قيادة الحركة العربية، عمدوا إلى سرعة تتريك مؤسسات الدولة، والبطش بالقياديين الذين عُرفوا بصلابتهم. ومن ذلك أن السلطات أقدمت في ٩ شباط/ فبراير ١٩١٤ على اعتقال المقدم عزيز علي المصري وإحالته إلى مجلس تأديب عسكري، موجهة له «تهمة الخيانة». وقد أثار نبأ اعتقاله الدهشة بين العرب هناك، ثم تحولت الدهشة إلى سخط تمثل في تظاهرات الجماهير في الشوارع. وكان المقدم المصري ـ وهو في الخامسة والثلاثين ـ قد كسب سمعة كبيرة وشهرة واسعة في الأوساط السياسية العربية والتركية بسبب دوره في جمعية الاتحاد والترقي في مرحلة إعلان الدستور، واشتراكه في الانقلاب، وفي قمع الانقلاب الرجعي في نيسان/ أبريل ١٩٠٩، ثم لبروز دوره في أثناء اشتراكه في الحملة العسكرية التركية لقمع الثورة في اليمن، ونجاحه في «إقناع الإمام أن يسوي خلافاته مع الباب العالي»، ثم تطوعه في ليبيا، حيث أحرز أمجاداً رائعة بقيادته المقاومة العربية ضد العدوان الإيطالي. وحين عاد إلى إستانبول في صيف العام ١٩١٣، رأى الآمال العربية تذوي ببطء في الشهور التي تلت مؤتمر باريس. ووجد الفوضى والفساد يسودان وزارة الحربية. وبعد هذا، تحرك لتشكيل الجمعية القحطانية، ولكنه أهملها مع رفاقه الموثوقين ليؤسسوا جمعية العهد. وقد أصدرت المحكمة العسكرية حكماً بإعدامه، لكن الحملات الشعبية ونشاط الضباط العرب وتدخّل الأزهر ودول أوروبية، كل ذلك أنهى المشكلة بصدور عفو عنه، وإبعاده إلى مصر في ١٦ نيسان/ أبريل ١٩١٤، حيث «استُقبل عند وصوله إلى مصر استقبالاً حماسياً. ولقد هزت محاكمته البلاد العربية هزة ربما كانت «أعنف وأعمق من أية هزة أخرى سبّبها أي عمل مفرد من أعمال الطغيان التركي»[٤٩].

* * *

وأخيراً انفجرت الحرب العظمى.

فيما كانت قيادة الاتحاديين غارقة في مواجهة المشاكل والمتاعب الدولية والداخلية، ومندفعة في تسديد ضربات إلى الحركة العربية، كانت الأوضاع الدولية في أوروبا، خاصة، تزداد تأزماً وتعقيداً. وكان البلقان، بحق، بؤرة ساخنة. وصدق من وصف هذه المنطقة بأنها «برميل البارود» الذي ينتظر الشرارة

(٤٩) المصدر نفسه، ص ١٩٥ ـ ١٩٩.

لينفجر، حيث كانت الدول الأوروبية تتزاحم على ترسيخ نفوذها في هذا الجزء من أوروبا المسكون بشعوب متصارعة، فرقت بينها المشاعر القومية المتعادية وخلافات الدين والطوائف التي أتقنت الدول الكبيرة استغلالها، خاصة أن حربين كبيرتين نشبتا في هذه المنطقة خلال عامي ١٩١٢و١٩١٣، وهو ما رفع حرارة التوتر الدولي هناك، وفي السلطنة.

وجاءت الشرارة يوم ٢٨ حزيران/يونيو ١٩١٤، حين أقدم شاب قومي من الصرب باغتيال ولي عهد النمسا وزوجته في سراييفو. وتعاقبت الأحداث متسارعة، فاشتعلت أوروبا كلها في آخر تموز/يوليو ١٩١٤ بنيران أكبر حرب عرفتها البشرية حتى تلك الفترة، من حيث أعداد المتحاربين، واتساع رقعة ساحات القتال، وما كلفته هذه الحرب من خسائر بشرية ومادية مروعة.

بقيت السلطنة على الحياد ثلاثة أشهر، برغم كثرة الشواهد على تحيزها إلى ألمانيا القيصرية. وفي أول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٤، انضمت تركيا إلى معسكر الألمان؛ فقد كانت الإمبراطورية العثمانية، في رأي مؤرخ فرنسي «منذ وقت طويل مثل مستعمرة لألمانيا: أرض توسع للإمبريالية، كما تمت إعادة تنظيم الجيش والبحرية التركية تحت إدارة الضباط الألمان... وكان لدخولها الحرب عواقب استراتيجية كبيرة: إغلاق المضائق، وقطع الاتصالات بين روسيا وحلفائها... وامتداد الحرب إلى آسيا...»[٥٠]. بانفجار هذه الحرب واشتراك السلطنة فيها، بدأ عصر جديد في المشرق العربي ومنطقة الشرق الأوسط.

(٥٠) رينه ريمون، مدخل إلى التاريخ المعاصر، ترجمة علي نعمة؛ مراجعة علي مقلد، ٣ ج (بيروت: مؤسسة نوفل، ١٩٨٥)، ج ٣: القرن العشرون: من ١٩١٤ إلى أيامنا الحاضرة، ص ٢٦ ـ ٢٧.

الفصل السابع

الثورة العربية الكبرى

كيف كانت أوضاع الوطن العربي حين انفجرت الحرب العظمى في صيف العام ١٩١٤؟ وما كان حال سكان بلاده الكبيرة؟

أولاً: فتح مسالك للقومية العربية

لم يكن هناك بلد عربي واحد من بلدان الوطن العربي يتمتع باستقلاله، هذا إذا استثنينا وسط الجزيرة العربية؛ فقد كانت أقطارنا إما محتلة من القوى الاستعمارية الأوروبية، وإما تعيش في ظل حماية أوروبية ـ كما هي حال مناطق الخليج وجنوب الجزيرة العربية ـ أو خاضعة للحكم التركي المتخلف والمنهار. وقد تأجل إعلان «نهاية السلطنة» لاختلاف القوى الأوروبية على اقتسام «التركة»، فبقيت السلطنة «قيد الإنعاش» قرابة قرنين من الزمن، وعُرفت خلالهما في العالم باسم « دولة الرجل المريض». وكانت مناطق واسعة من بلادنا تحت هذا الحكم المحتضر لآماد طويلة. وبالتالي، كان هدف الدول الأوروبية «ممتلكات السلطنة»، فيما لم يكن الآخرون ينظرون إلينا نحن العرب ـ تحت الاحتلال أو الحماية أو تحت حكم السلطنة ـ وإلى وجودنا إلا كمتاع رخيص يمكن التصرف فيه.

أما المجتمع، أو بالأحرى المجتمعات العربية، فقد كانت منقسمة أفقياً بين سكان المدن وأبناء الريف (فلاحين) وأبناء البادية (بدو معظمهم في حالة الترحال). وكان الانغلاق هو الطابع العام السائد عند كل مجموعة من هذه المجموعات السكانية، أي كنا في حالة تخلّف، فلم نعرف المواطَنة أو حقوق الإنسان، وكنا في مرحلة ما قبل البرجوازية. وقد نجم عن امتداد السيطرة القبلية وتحدي هذه العشائر للسلطة أن بقيت العلاقات بين هذه المجموعات متوترة،

وتأثرت الحياة الاقتصادية والاجتماعية تأثراً كبيراً. يضاف إلى ذلك ضعف السلطة العثمانية، على نحو خاص، فضلاً عن فسادها وتخلّفها وجهلها.

كانت الفوارق، من حيث مستوى الحياة، كبيرة جداً بين الملاّك وكبار رجال الإدارة وشيوخ القبائل والتجار الأغنياء من ناحية، والسواد الأعظم من السكان من ناحية ثانية.

كانت غالبية شعبنا تعيش في حالة من الجمود والتخلّف الشديد والفقر والأمية والجهل، وتدفع هذه القطاعات الواسعة الفقيرة ثمن الفساد والاستقلال وسوء الإدارة والعنصرية التي تزايدت في السنوات الأخيرة. فهل يكفي ما كانت تدفعه بلاد الشام من أرواح وأموال، لإخماد ثورات اليمن مثلاً، لنعرف بعض أحوالنا يومذاك، والطريقة التي كانت تساس بها أمورنا؟

يقول محمد كرد علي، وهو من أبرز مؤرخي بلاد الشام: «حدثني عظيم من الأتراك، وكان من أكبر رجال الشورى العسكرية في الفيلق الخامس بدمشق، أن الدولة، بحسب إحصاء الجيش، كانت تدفن كل سنة من أبناء الشام في اليمن نحو عشرة آلاف جندي يهلكون بالأمراض والفتن والقِلّة وتغير الهواء، دامت على تلك الحال نحو خمسين سنة، حتى عقد الصلح بين إمام اليمن يحيى بن محمد حميد الدين، وقائد الحملة اليمنية ـ عزت باشا ـ ، وبهذا لم يبق للدولة هناك غير سلطان قليل في صنعاء وتعز وما إليهما من السهول والجبال، وانتقلت جلُّ الأحكام إلى الإمام، وذلك في سنة ١٣٢٩ هـ»(١).

وفي بداية الحرب، ازدادت الأحوال سوءاً وإحباطاً، ومع ذلك لم يفقد الكثيرون من العرب الأمل في إيجاد تسوية ومصالحة مع الحكام الأتراك. وبرغم أن الألبان ـ وهم مسلمون أيضاً ـ ثاروا على السلطنة في العام ١٩١١ واعترف الأتراك باستقلالهم في العام ١٩١٢، وبرغم أن ظلم الاتحاديين كان أشد وأقسى، «حتى ذهب الكثيرون إلى أن ظلم عبد الحميد كان عدلاً محضاً إذا ما قيس بما ارتكبه الاتحاديون من صلب وتشريد وإدارات عرفية وصولات في اليمن وبلاد الشام»(٢)، فقد واصلت تلك المجموعات الصغيرة من المثقفين

---

(١) محمد كرد علي، خطط الشام، ٦ ج، ط ٣ (دمشق: مكتبة النوري، ١٩٨٣)، ج ٣، ص ١٢٦.

(٢) سليمان موسى، الحركة العربية للنهضة العربية الحديثة، ١٩٠٨ ـ ١٩٢٤، ط ٣ (بيروت: دار النهار، ١٩٨٦)، ص ٦١.

والأحرار العرب تعمل وتناضل من خلال علاقاتها، أو من خلال الجمعيات العلنية والسرية للصحافة للوصول إلى حل معقول ومناسب.

تُرى لماذا تحمّل العرب كل ذلك الذل والهوان وصبروا أكثر من غيرهم؟ هل كان وراء ذلك خوفهم من الاستعمار الأوروبي ـ المتربص وراء الجُذُر ـ أم الطبيعة الطبقية والعلاقات الاجتماعية لأولئك الأحرار، كونهم من أبناء الأعيان أو من أبناء كبار التجار، وهؤلاء لا يميلون إلى العنف! أم انعدام الرأي أو انحدار مستواه في ظل أوضاع رجعية منتشرة، من أبرز سماتها قلة المتعلمين وندرة المثقفين! أم أن فهم الدِّين بشكل خاطئ كان له دور مخدِّر مهدِّئ لوعينا القومي والوطني؟

على أية حال، كانت هذه السنوات القليلة من بداية القرن العشرين وحتى اشتعال الحرب العظمى «زماناً مليئاً» وذا نتاج دسم؛ فقد أرسى أبناء ذلك الرعيل أسساً، وفتحوا مسالك للفكرة القومية إذ قدموا فكرياً خلال هذه السنوات القليلة أضعاف أضعاف ما كتبه الأسلاف في عشرات السنين الفائتة؛ فهم ناضلوا وسعوا وتقدموا، مضحّين بكل شيء، لتنتصر العقيدة التي آمنوا بها. وفي سنوات قليلة، استطاعت هذه الطليعة أن تحرك أوساطاً معيّنة في المجتمع، ونجحت في إشاعة أجواء جديدة، وأوجدت تياراً راح يتحرك ويتقدم، نافضاً روح الخمول والجمود، وزرعت بذور وعي وطني وقومي جديدين لم يكونا معروفين من قبل.

في الجانب التركي، تركزت السلطة في أيدي ثلاثة من الاتحاديين هم أنور وجمال (عسكريان) وطلعت، بعد أن تخلصوا من خصومهم ومعارضيهم السياسيين والعسكريين، كما أعادوا تنظيم حزبهم (الاتحاد والترقي) لتبقى مفاتيح السلطة في أيديهم.

هذه القيادة الثلاثية، التي آلت إليها أمور الدولة التركية ومؤسساتها، لماذا غامرت بدخول الحرب وقامرت بمستقبل السلطنة، وهي تدرك أن الأوضاع سيئة جداً بسبب كثرة الحروب والثورات والمصاعب السياسية المتزايدة، إضافة إلى ضخامة الديون والقروض الخارجية والداخلية؟

كانت الخطوة الأولى إعلان التعبئة العامة في الدولة، وإعلان الأحكام العرفية، وتعطيل البرلمان، وتشديد القبضة الحديدية.

كتب علي فؤاد باشا (جنرال عثماني كبير ومقرّب جداً من الثلاثي الحاكم) في مذكراته، بعد سقوط السلطنة أن «بعد اغتيال محمود شوكت باشا بعام واحد ـ أي صيف ١٩١٤ ـ أصبحت المملكة العثمانية في قبضة الثلاثي. وكان أنور يسوق الاثنين سوقاً عنيفاً. أما مقام السلطنة والقوى التشريعية وحزب الاتحاد والترقي والحكومة الرسمية والصحافة والرأي العام، فلم تكن إلا أشباحاً ماثلة وخيالات مصورة». ويضيف علي فؤاد باشا متحدثاً عن «التحول الذي طرأ على شخصيات الحكام، وخاصة أنور الذي تولى وزارة الحربية وقيادة الجيش وكان عمره ٣٣ سنة»، وقد أصابه الغرور والاعتداد، بل الجنون، بحيث إنه «كان يرى أن الله خلقه ليجري على يديه بعض خوارق العادات ولا يخالجه شك في ذلك... ويرى أن الحرب هي أفضل وسيلة ينبغي التوسل بها ليبلغ مطامحه وشهواته.. واعتقد جازماً أن ألمانيا ستربح الحرب، وأنه خليق أن يكسب لبلاده نصيباً من شرف الانتصار في ميادين القتال.. وأن الجيش العثماني سيغسل العار الذي أورثته إياه حرب البلقان»[٣].

كان أنور ممّن درسوا في ألمانيا، وعمل فيها ملحقاً عسكرياً لبلاده. وقد نجحت القيادة الألمانية في إقناعه وبقية العسكريين الأتراك بأن تبادر السلطنة إلى شن هجومين كبيرين: **الأول** ضد الروس (أعداء السلطنة التقليديين) في اتجاه الشمال، نحو القفقاس، يقوده أنور بنفسه، **والثاني** ينطلق بقيادة جمال من الشام نحو السويس، لطرد الإنكليز من مصر.

انتهى الهجوم الأول بفشل ذريع وكارثة كبرى حلّت بالجيش العثماني؛ إذ يذكر ساطع الحصري «أن القيادة العامة رأت أن ترسل الجنود العراقيين إلى هذه الجبهة، مع أن العراق وأرضروم كانا يؤلفان قطبين متعاكسين من حيث المناخ في البلاد العثمانية... العراق مشتهر بالحر والعواصف الرملية اللاهبة. وكانت أرضروم مسرحاً لعواصف ثلجية مجمدة. ولهذا السبب مات كثير من الجنود العراقيين في جبهة القفقاس من شدة البرد، قبل أن يدخلوا إلى ساحات القتال»[٤]. ودفع الأرمن ثمن الفشل؛ إذ اتهمتهم القيادة التركية بأنهم «ساعدوا

---

(٣) المصدر نفسه، ص ٧٨ ـ ٩٨.

(٤) ساطع الحصري، محاضرات في نشوء الفكرة القومية، سلسلة التراث القومي. الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ١٥٣.

الجيش الروسي بتأليفهم العصابات الأرمنية. . . فأصدر قانون «السوقيات» ـ أي التهجير ـ الذي كان له الأثر العظيم في إفناء قسم كبير من الشعب الأرمني»[٥]. وكان أن قام الجيش التركي بحملة إبادة لسكان القرى والمدن الصغيرة، وترحيل مئات الألوف من الأرمن جنوباً بشكل قوافل بشرية، تاركة وراءها كل ما عندها بعد أن قُتل منهم أكثر من مليون إنسان من الرجال والنساء والأطفال. وكانت تلك القوافل محروسة من الجنود الأتراك، وتعاونهم قوات من المتطوعين الأكراد.

أما جمال باشا، فقد غادر إستانبول متوجهاً إلى دمشق (حيث مقر عمله) بعد أن عُيّن قائداً للجيوش العثمانية في الشام. فوصل إلى دمشق في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٤ وسط استقبالات شعبية نُظّمت له في المدن العربية، وأُطلق عليه لقب «فاتح مصر».

كان الإعداد لحملة السويس سيئاً ومرتجلاً؛ إذ تصور الأتراك أن الحملتين على القفقاس ومصر ستنجحان من دون الإعداد الكافي، وملأ الغرور نفوس قادتهم، فقد تصور جمال أن المصريين سيثورون على الإنكليز بمجرد وصول القوات العثمانية إلى شواطئ القناة، وأن هذه القوات لن تجد صعوبة في عبورها. والأهم أنه لم يكن هناك أي تنسيق مع القوى الوطنية في مصر. ويقول عادل أرسلان عن حملة السويس في مذكراته، نقلاً عن الجنرال التركي علي فؤاد، الذي ذكر في صفحات سابقة أن الأخير قال في خطاب ألقاه في صيف ١٩٥١ في إستانبول أن السوريين الذين لبّوا النفير العام في الشهر الأول كانوا ١١٥ ألفاً، وأن هذا الرقم يفوق كل تخمين، وأن المناطق الأخرى من الدولة العثمانية لم تر شيئاً مثله، كما قال إن فرقته العربية هي التي هجمت على قناة السويس فاجتازها بعض طوابيرها سباحة[٦].

بدأ الهجوم العثماني لعبور قناة السويس في فجر ٢ شباط/ فبراير ١٩١٥ بقصف مدفعي، ومحاولة بعض الأفواج العثمانية عبور الحاجز المائي بوسائل بدائية. وكان البريطانيون ينتظرونهم، فكانت معركة قصيرة، فتأكد الأتراك، مساء

---

(٥) توفيق برو، **القضية العربية في الحرب العالمية الأولى، ١٩١٤ ـ ١٩١٨** (دمشق: دار طلاس، ١٩٨٩)، ص ١٥٦.

(٦) عادل أرسلان، **مذكرات الأمير عادل أرسلان**، تحقيق يوسف أيبش، ٤ ج (بيروت: الدار التقدمية، ١٩٨٣)، ج ٣، ص ١٢٦٩.

ذلك اليوم، من فشلهم، واضطرت القيادة التركية إلى سحب قواتها الأساسية من سيناء كلها لتستقر في بئر السبع ـ النقب ـ خشية تعرض هذه القوات لهجمات إنكليزية مضادة إن هي بقيت معسكرة في سيناء، خاصة أن القوات التركية كانت تفتقر إلى التموين والذخيرة والمياه.

لقد كانت هذه الحملة كارثة أخرى أصابت القيادة العثمانية. واتفق أن الكارثتين وقعتا في الفترة نفسها، وكانت الضربتان مؤلمتين جداً.

ثانياً: جمال و«مشروعه» في بلاد الشام

من بعض سمات الطغاة أن الواحد منهم لا يستطيع قبول الهزيمة والاعتراف بها ما بقي سيد أجهزته المتحكمة. لذلك، أعدت مؤسسات الدولة وأجهزتها في الشام مهرجانات واستقبالات لـ «القائد التركي الفاشل في حملته العسكرية»، معلنة أن الحملة على مصر كانت استطلاعية، وأن التحرير قادم قريباً. وفي الوقت نفسه، راحت أجهزة الأمن تشن حملة واسعة لاعتقال العناصر السياسية العربية؛ إذ كان يُخشى أن تقوم هذه المجموعات بمعارضة فعالة، مستغلة ضعف السلطنة وفشل حملتي القفقاس والسويس. كما بدأ جمال بإرسال الفرق التي كانت عناصرها من العسكريين العرب إلى جبهة الدردنيل، حيث كانت قوات الحلفاء تحاول فتح المضائق أمام أساطيلها لتصل إلى البحر الأسود والشواطئ الروسية الجنوبية، وإحضار فرق تركية بديلة إلى الشام، وتحوّل جمال باشا من سياسة اللين والنعومة مع القيادات العربية إلى سياسة الحزم والقمع. فما الذي جرى؟ هل كان الفشل العسكري وحده وراء التخوف من العرب؟

كانت فكرة سيطرة الأتراك على شعوب السلطنة، وسياسة الاتحاديين العنصرية، وفرض سياسة التتريك بالقوة، على العرب خاصة، هي الراسخة في أعماق العقل الثلاثي الحاكم. واللافت حقاً في أمر هؤلاء الثلاثة أنهم جميعاً لم يكونوا من أصول تركية. وينقل المؤرخ زين نور الدين زين عن مؤرخ بريطاني «أن الحقيقة البارزة في تكوين جمعية الاتحاد والترقي أنها غير تركية وغير إسلامية. فمنذ تأسيسها، لم يظهر بين زعمائها وقادتها عضو واحد من أصل تركي صاف. فأنور مثلاً هو ابن رجل بولندي مرتد. وكان جاويد من الطائفة اليهودية المعروفة بالدونمة. . وكان طلعت بلغارياً من أصل غجري اعتنق

الإسلام ديناً. . .»[٧]. أما جمال، فهو من العرق الكردي، وقد ولد من أب عمل جلاداً في خدمة السلطان محمود الثاني»[٨].

الأهم من أصول هؤلاء هو أن بعض المؤرخين السوفيات فسروا أسباب دخول الأتراك الحرب بأن الأمل الكبير راود نفوس الاتحاديين أن يستطيعوا، «في سياق العمليات الحربية، خنق حركة التحرر العربية في سورية ولبنان، واستعادة مواقعهم في مصر. وقد ظلت حكومة تركيا تعاند في اعتبار مصر جزءاً لا يتجزأ من السلطنة العثمانية. وفي أثناء المفاوضات مع الوطنيين المصريين في صيف العام ١٩١٦ في سويسرا، طلب المندوبون الأتراك منهم الموافقة على تحويل مصر، بعد طرد البريطانيين منها، إلى محافظة عامة تركية تحت إدارة أنور باشا أو سعيد حليم»[٩].

وفي الواقع كانت الأمور أعمق وأبعد من مجاملة جمال باشا للعرب في المرحلة الأولى من حكمه، وأكثر من فشل حملة السويس، ومخاوفه من إمكانات التمرد العربي، أو إنزال الحلفاء لقوات في منطقة الإسكندرونة ـ شمال سورية ـ فتعزل القوات التركية الكبيرة المنتشرة في الشام والحجاز واليمن. ذلك أن الباشا جاء إلى الشام بصلاحيات مطلقة لينفذ المشروعين اللذين جاء يحملهما، بالاتفاق مع أنور وطلعت:

«**الأول** إلغاء امتيازات متصرفية لبنان، وإخضاع سلطانها للسيادة العثمانية المباشرة. **والثاني** القضاء على الفكرة العربية التي اختمرت في النفوس، وتتريك العرب»[١٠]. واعتمد سليمان موسى في أقواله هذه على ما جاء في «مذكرات العقيد عزيز بك»، مسؤول الأمن العسكري التركي في القوات العثمانية، التي كان جمال باشا يقودها خلال الحرب، وقد نشر الضابط التركي المذكور مذكراته في بلاده بعد سنوات من سقوط السلطنة وقيام الجمهورية التركية.

في آسيا العربية، كانت هناك «قوى محلية عربية» ذات طابع قبلي أو

(٧) زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية: مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية ـ التركية، ط ٤ (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٨٦)، ص ٨٦.

(٨) برو، القضية العربية في الحرب العالمية الأولى، ١٩١٤ ـ ١٩١٨، ص ١٦٥.

(٩) مجموعة من المؤلفين، تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ١٩١٧ ـ ١٩٧٠، ٢ ج (موسكو: دار التقدم، ١٩٧٥)، ج ١، ص ١٣.

(١٠) موسى، الحركة العربية للنهضة العربية الحديثة، ١٩٠٨ ـ ١٩٢٤، ص ١٠٧.

طائفي، وتقف وراء غالبية هذه «القوى» دول أجنبية تساندها وتوجهها في سياق تنافسها وتصارعها من أجل مصالحها؛ ففي لبنان، كانت للطوائف تحالفاتها الدولية المعروفة. وكانت القنصليات الأجنبية، وبحكم الامتيازات التي تمتع بها الأجانب منذ بداية الحكم العثماني في بلادنا، تقوم بدور مهم ومؤثر في حياة المجتمع وقواه. وقد امتد هذا النفوذ الأجنبي إلى البادية؛ إذ كانت القبائل البدوية، الكبيرة منها بشكل خاص، تعيش على المواشي والغزو والنهب والاعتداءات على الريف وسكانه، وعلى فرض الأتاوى وحراسة القوافل التجارية وممارسة التجارة الممنوعة، كتجارة السلاح والتهريب.

وقامت علاقات واتصالات من خلال القنصليات الأجنبية ومن خلال مستشرقين من مختلف الجنسيات، أو ضباط سياسيين أجانب كانوا في حقيقة أمرهم وكلاء أجهزة أمن أوروبية، أو عملاء لها أو لمؤسسات أجنبية. وبالتالي، كان لمعظم هذه القبائل وكلاء أجانب يتعاملون مع شيوخها أو يوجهونهم. وكان هؤلاء الأجانب مرتبطين بمعاهد استشراقية، أو بأجهزة أمنية لها مصالحها أو مشاريعها الاستعمارية في المنطقة.

في الجزيرة العربية، وعلى شواطئ الخليج، كان دور تلك القبائل أهم وأكبر من قبائل بادية الشام والعراق. ولعل أبرز مجموعتين قبليتين بقيتا في حالة خصام وعداء هما جماعة عبد العزيز بن سعود، الذي قاد تحالفاً من مجموعة من القبائل، ونجح في السيطرة على نجد منذ أوائل القرن العشرين. وكان عبد العزيز على اتصال وتنسيق مع مندوبي حكومة الهند ـ البريطانية ـ المقيمين في مدينة الخليج والجزيرة. وكانت المجموعة الثانية بقيادة آل الرشيد، وقد تألفت من قبائل شمّر ـ أقوى القبائل العربية المنتشرة ما بين جبال أرارات التركية في شمال سورية والعراق وحتى نجد ـ وكان آل الرشيد على علاقة مماثلة مع الأتراك، وكانت حائل ـ شمال نجد ـ مقرهم الرئيسي.

في القرن التاسع عشر، ومع ازدياد النفوذ البريطاني في الخليج وجنوب الجزيرة، تعاقدت بريطانيا، من خلال مندوبي حكومة الهند، مع شيوخ القبائل المنتشرة على السواحل. وكان هناك في المواقع المهمة معتمدون بريطانيون (ضباط سياسيون) يوجهون شؤون تلك «العوالم القبلية». وكان في مسقط ومناطق أخرى في عُمان وحضرموت والخليج، معتمدون ذوو مراتب وأوزان سياسية مختلفة باختلاف أهمية المسؤولية الاستعمارية. أما عدن، فقد اعتُبرت

مستعمرة، وأُلحقت بالتاج البريطاني رأساً. وأما في اليمن، فقد عقد الإمام يحيى في العام ١٩١١، بعد سلسلة حروب طويلة مع الأتراك، اتفاقية وفّرت له نوعاً من الحكم الذاتي، وهو ما أتاح له إقامة علاقات متوازنة بين القوى المتصارعة حوله، كالإيطاليين والبريطانيين والأتراك. وكان الإدريسي يحكم منطقة عسير (بين الحجاز واليمن)، فخاض حروباً عدة، وخاصة ضد الأتراك، وأقام علاقات مع الإيطاليين والبريطانيين.

تبقى الحجاز، حيث عيّن الأتراك الشريف حسين بن علي في العام ١٩٠٨، أي بعد إعلان الدستور العثماني، أميراً لمكة وحاكماً للحجاز.

وهناك حقيقة مهمة هي أن هذه «القوى المحلية» افتقدت التعاون والتعاضد في ما بينها، وكانت في حالة تنافس وخصام، وتتلقى «التوجيه والوحي» من أولئك الممثلين الأجانب. وبالتالي، كانت كأحجار الشطرنج، تلاعبت بها القوى الخارجية، من أتراك وأوربيين، واستغلت تخلّفها وفقرها، فجنّدتها أدوات لها في المنطقة لتنفذ مطالبها وتحمي مصالحها. وفعلت كل ما طُلب منها في معظم الأوقات، بعيداً عن مصالح العرب وسكان المنطقة.

ثالثاً: الشريف حسين وعلاقاته السياسية

تميّز الشريف حسين من نظرائه من الحكام العرب وزعماء القبائل بأنه كان الأنشط والأكثر فاعلية على الصعيدين السياسي والدبلوماسي، وكان له وضع خاص؛ فقد كان، بحكم انتسابه إلى أُسرة الرسول (ﷺ)، يحظى بوضع ديني ومعنوي متميز. وزاد من أهمية ذلك تعيينُه أميراً لمكة، وعُرف عنه، من ناحية ثانية صلابته واستقامته وحكمته أيام الشدائد. وقد أثبت قدرة على الاحتمال والمسايرة، وإخفاء نواياه ومشاريعه أيام الإبعاد والنفي خلال حكم السلطان عبد الحميد. وقد أفادته الإقامة في العاصمة العثمانية؛ إذ مكّنته من التعرّف إلى الأجواء السياسية، ومتابعة التيارات السياسية الأجنبية، وإقامة اتصالات مع النشطاء السياسيين من العرب بشكل خاص. والواقع أن الشريف كان في أواخر العقد الأول من القرن العشرين يتمتع بتقدير الكثيرين من حكام الجزيرة العربية، وباحترام الأتراك والبريطانيين، وأخيراً الأحرار العرب..

من مكة، وبعد أن عيّنه الاتحاديون حاكماً للحجاز، أقام شبكة من العلاقات السياسية، بعضها معروف وعلني وبعضها خفي وسري. ومع الأيام،

راحت طموحاته، ومعها طموحات أولاده، تتسع وتكبر من حاكم للحجاز ـ البلد الفقير جداً ـ إلى إطار أوسع وأبعد.

كانت اتصالات الشريف حسين بإستانبول في السنوات الأولى من عمله الرسمي هي الأقوى والأوسع، بحكم علاقات ولاية الحجاز بالسلطان وحكومته، لكن الخلافات بين الطرفين لم تكن بسيطة. وكانت شكوكه في الاتحاديين كبيرة وعميقة، فرفض أن يكون موظفاً عندهم، شأن بقية حكام الولايات؛ «إذ رأى أن السلطان ولاّه الإمارة حسب الشروط القديمة، أي أن يتولى إدارة الحجاز، ويعترف بسيادة السلطان. لكنه رفض قانون التجنيد الإجباري، ورفض تمديد الخط الحجازي من المدينة إلى مكة»[11]. وكانت له حججه المنطقية المقبولة، لتركيز جهوده على توفير حكم ذاتي حقيقي للحجاز في بداية تولّيه حكم ذلك القطر. وقد يكون الأهم من ذلك شعوره بأن للاتحاديين نهجاً وسياسةً ذوي طابع عنصري، وأسلوباً لإقامة نظام مركزي، وموقفاً متنكراً لحقوق العرب، وتجاهلاً يتزايد وضوحاً لما اتفقوا عليه مع العرب بعد مؤتمر باريس. وازدادت الأمور تعقيداً بإقدامهم على اعتقال عزيز علي المصري، إذ تأكد عنده، بعد هذه الممارسات، سوء نواياهم[12].

من هنا، كانت علاقة الشريف مع الاتحاديين متغيرة، تقلبت بين مد وجزر، لكن الحذر الشديد كان في أساسها. وازداد التوتر مع اقتراب مرحلة الحرب العظمى.

كانت بريطانيا هي الطرف الثاني في جدول علاقات الشريف؛ إذ كانت القوة الدولية الأولى في العالم، وصاحبة أقوى أسطول بحري، فأخضعت كثيراً من البلدان العربية لسيطرتها الاستعمارية. وكانت مطامعها في المشرق خاصة، قديمة ومعروفة.

وكان للإنكليز جهازان سياسيان يتابعان شؤون المنطقة العربية:

الأول ترعاه حكومة الهند، وتركز اهتمامه على الجزيرة العربية والخليج وجنوب العراق. وقد ازداد اهتمامهم بأمور الخليج والعراق مع بروز النشاط

---

(١١) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢٩.

الألماني، وخاصة في مشروع سكة حديد بغداد ـ برلين، ثم ظهور النفط في عربستان، فأُسست شركة النفط الأنغلو ـ إيرانية، وتضاعفت أهمية مسألة النفط بعد أن رجحت كفة وزير البحرية البريطاني تشرشل وضباط البحرية بوجوب اعتماد النفط وقوداً للسفن، بدل الفحم الحجري(١٣). كما عمد البريطانيون إلى إنشاء سدود للري في جنوب العراق لاستصلاح دلتا الرافدين، بغية تحويلها إلى أراض زراعية من أجل توطين ملايين الجنود فيها(١٤). وكانت سياسة هذا الجهاز البريطاني «تقوم على الفتح العسكري وعدم منح أية وعود أو شروط»(١٥).

أما الجهاز الثاني، فكان مقرّه في القاهرة، وقد بدأ اتصالاته بالنشطاء العرب قبل اندلاع الحرب العظمى، وضم عدداً من الضباط السياسيين من ذوي الخبرة بالمنطقة العربية. وكان مكتب هذا الجهاز تابعاً لوزارة الخارجية البريطانية منذ تأسيسه بشكل رسمي في كانون الثاني/يناير ١٩١٦، ثم أُغلق في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠(١٦).

وفي رأي موسى، فإن عناصر هذا المكتب قالت بـ «التعاون مع العرب ومنحهم شيئاً من مطالبهم». ومع الجهاز البريطاني الثاني (التابع للمندوبية البريطانية في مصر) كانت أول اتصالات الشريف حسين، من طريق ابنه عبد الله الذي اتصل بمسؤولين من هذا الجهاز في شباط/فبراير ١٩١٤، خلال إحدى سفراته إلى إستانبول؛ إذ مر بالقاهرة، فأقام علاقات وصداقات مع بعض الجهات العربية المقيمة في مصر، فترتب ذلك اللقاء الذي كان بداية لعلاقات زادت مع الأيام. وقد كان لخديوي مصر دور في إنشاء هذه العلاقة.

كان «الأحرار العرب» في دمشق هم الطرف الثالث الذي أراد الشريف الاتصال به لمعرفة أفكار أفراده وأوضاعهم ومشاريعهم، علماً بأن هناك فريقاً آخر من أولئك الأحرار (جماعة حزب اللامركزية وقيادتهم في القاهرة). وقد سعى بعض قياديي اللامركزية إلى الاتصال بالشريف لينسقوا العمل معاً، وكان

---

(١٣) Daniel Yergin, *The Prize: The Epic for Oil, Money and Power* (London: Simon and Schuster, 1991), pp. 11-12.

(١٤) Rashid Khalidi [et al.], eds., *The Origins of Arab Nationalism* (New York: Columbia University Press, 1991), pp. 125-127.

(١٥) موسى، الحركة العربية للنهضة العربية الحديثة، ١٩٠٨ ـ ١٩٢٤، ص ١٦١.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٤٤، الهامش.

لهؤلاء دور أساسي في مؤتمر باريس في العام ١٩١٣. لكن جماعة الشام كانت موضع الاهتمام الشريفي، مع أن التعاون مع جماعة الأحرار في القاهرة كان أكثر أمناً، ولعلهم كانوا أكثر خبرة. وسارت الاتصالات على الطريق الأخطر، أي مع جماعة الشام، لماذا؟

أرسل الشريف حسين ابنه فيصل إلى دمشق وإستانبول لمتابعة مسألتين مهمتين كبيرتين:

كانت **الأولى** متابعة مشاكل كثيرة عالقة بين مكة والباب العالي، منها إلحاح الأتراك على الشريف ليعلن الجهاد المقدس ضد الحلفاء، ثم رغبة الأتراك، أو بالأحرى طلبهم تأمين متطوعين لجمال باشا. وكانت مع فيصل ملفات سرية جداً ضبطها والده، وفيها رسائل متبادلة بين الضابط التركي الكبير العميد وهيب وقيادته العسكرية حول عملية كبيرة لتصفية الشريف وأولاده، والسيطرة على الحجاز. وكانت مهمة فيصل أن يسلم الوثائق إلى أنور باشا في العاصمة.

وكانت المهمة **الثانية** في غاية السرية، وهدفت إلى الاتصال بالقياديين العرب ومعرفة قوة الحركة القومية في الشام. وكان ذلك في آذار/مارس ـ نيسان/أبريل ١٩١٥. وقد نجح فيصل في التعرّف إلى قيادتي العهد والفتاة والتفاهم معهما، وذكر لجماعة الشام أن الشريف يتفاوض مع البريطانيين لإعلان الثورة على الأتراك، ولكن خطة الحسين تعتمد الحذر[١٧].

تداول قادة الجمعيتين خلال وجود فيصل في إستانبول تفاصيل ما تجمّع عندهم من معلوماته وأخباره، ووضعوا ميثاقاً تضمّن شروط التعاون مع بريطانيا لإشعال الثورة، منها اعترافها باستقلال منطقة آسيا العربية، ووضع الحدود بوضوح، وإلغاء الامتيازات الممنوحة للأجانب، وعقد معاهدة دفاعية معها.

كان وصول الميثاق إلى أمير مكة دفعة معنوية كبيرة في مفاوضة الإنكليز، إذ استخدم نصوصه في تموز/يوليو ١٩١٥. ويمكن تلخيص المطالب بـ «استقلال العرب والتحالف مع بريطانيا».

فيما كانت الاتصالات والمباحثات السرية جارية بين الحسين ومكماهون في

(١٧) جورج أنطونيوس، **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٢)، ص ٢٤٢.

القاهرة، وكان فيصل يجري اتصالاته مع الاتحاديين في إستانبول، ومع جماعة الأحرار العرب في الشام، كانت حكومة الهند تنشط في توثيق علاقاتها مع بعض القياديين في الجزيرة العربية، فعقدت معاهدتين سريتين مع ابن سعود (نجد) ومع الإدريسي (عسير)، من دون علم الشريف حسين أو جماعة الأحرار العرب بهذه الاتصالات والمباحثات. ولكن، هل كانت تانك المعاهدتان اللتان عُقدتا من وراء ظهر الشريف حسين، الذي كتبت له الأقدار أن يقود أول ثورة عربية وبأهداف ذات توجه قومي، هما كل ما كان يجري على غير علم منه، أم كان هناك أمور أخرى لم يعرف بها إلا متأخراً؟

رابعاً: اتفاقات لتقسيم بلادنا وتقطيع أوصالها

كان الأمر الأخطر والأسوأ من تلك المفاوضات السرية، التي لم يعرف الشريف بها، هي المعاهدة التي حملت اسم سايكس ـ بيكو (نسبة إلى اسمي وزيري خارجيتي بريطانيا وفرنسا)، وقد أدارها البريطانيون مع الفرنسيين والروس بقصد تقسيم «الممتلكات العثمانية»، ذلك أن «مسألة اقتسام أراضي الدولة العثمانية شغلت بال ساسة الدول الكبرى منذ مطلع القرن التاسع عشر، إلا أن سياسة التوازن الدولي، والخوف من أن تؤدي الرغبة في الاقتسام إلى حرب واسعة النطاق، كانا سببين مهمين من أسباب إطالة عمر الدولة العثمانية. ولكن اندلاع الحرب العالمية الأولى قضى على تلك المحاذير»[١٨].

اتفقت هذه الدول الثلاث على أن تحصل روسيا على إستانبول والمضايق التركية، وأن تتقاسم بريطانيا وفرنسا بلاد الشام والعراق. وجرى توقيع تلك المعاهدة في ١٦ أيار/مايو ١٩١٦، أي بعد إعدام شهداء القافلة الثانية بعشرة أيام، وقبل اندلاع الثورة العربية بعشرين يوماً. وبعد نهاية الحرب، حصلت بريطانيا على العراق وشرق الأردن وفلسطين، فيما حصل الفرنسيون على سورية ولبنان[١٩].

في فلسطين (جنوب بلاد الشام)، كانت هناك نواة قوة منظمة فاعلة، وذراعاً لحركة عالمية هدفت منذ الثلث الأخير من القرن التاسع عشر إلى تهويد فلسطين. وكان لدى اليهود الأوروبيين مشروع كبير لإقامة دولة يهودية، فاتُّفق

---

(١٨) موسى، الحركة العربية للنهضة العربية الحديثة، ١٩٠٨ ـ ١٩٢٤، ص ٣٣٩.

(١٩) أنطونيوس، المصدر نفسه، نصّ الاتفاقية موجود في الملحق (ب)، ص ٥٧٨ ـ ٥٨٢.

على هيكل هذا المشروع في المؤتمر الصهيوني الأول، الذي عُقد في بال (سويسرا) في آب/أغسطس ١٨٩٧. وكانت العناصر الصهيونية في ألمانيا الأنشط والأفعل، إذ عملت على الإفادة من نفوذ الألمان في السلطنة، لتسهيل شراء الأراضي العربية، وإقامة مستعمرات زراعية في فلسطين، فبدأت بعد المؤتمر تأسيس الهيئات السياسية والمالية بشكل منظم. كما أن هرتسل (صاحب الدعوة إلى المؤتمر وإلى بناء الدولة الصهيونية) نجح في الاتصال بزعماء السلطنة، ومقابلة السلطان عبد الحميد ليطلب منه إعطاء اليهود التسهيلات مقابل أموال يدفعونها للسلطنة بقصد تخفيف أعباء الديون الخارجية المتراكمة عليها. لكن عبد الحميد رفض، باعتباره «خليفة وسلطاناً للمسلمين» ولقداسة مدينة القدس. إلا أن الجهاز الإداري الفاسد للدولة العثمانية قدم للصهيونيين ما كانوا بحاجة إليه من خدمات، وهو ما يسّر لهم شراء أراض، وبناء مستعمرات زراعية، وإنشاء مؤسسات لهم في فلسطين.

واصل الصهيونيو ن نشاطاتهم الدولية في مختلف العواصم الكبرى، لكنهم ركزوا كثيراً على ألمانيا القيصرية في بداية الحرب؛ «ففي منتصف تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٤، دعي اثنان من الصهاينة لمقابلة المارشالين لوندورف وهندبرغ ـ قائدي الحرب الألمانيين في مقرهما في الجبهة الشرقية. وقد سحر اليهوديان بالمجاملة التقليدية التي قابلهما ممثلا العسكرية البروسية بها. . .، وأمام المزايدة الألمانية الناجحة لكسب تأييد اليهود، أو عل الأقل حيادهم، دخلت الولايات المتحدة الحرب. . .»[٢٠].

والوقع أن الألمان كانوا راغبين في اكتساب اليهود، نظراً إلى وجود ٤ ـ ٥ ملايين يهودي في بلدان أوروبا الشرقية، وخاصة تلك الواقعة تحت الحكم القيصري الروسي، ثم لوجود أعداد كبيرة منهم في الولايات المتحدة، وتأثيرهم في الأوساط الاقتصادية والثقافية.

كانت الاتصالات الصهيونية بدأت في عواصم أخرى، حيث تقيم جوالٍ يهودية عملت على اكتساب تأييد حكومات تلك البلاد، لضمان الدعم السياسي وجمع التبرعات لمشاريعها بين فرقاء المعسكرين المتحاربين. وفي بريطانيا، نجح

(٢٠) دزموند ستيوارت، تاريخ الشرق الأوسط الحديث: معبد جانوس، ترجمة زهدي جار الله، ط ٢ (بيروت: دار النهار، ١٩٨١)، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٨.

الصهيونيو ن في إحداث اختراق سياسي كبير، حيث تمكّن حاييم وايزمن (وهو من يهود روسيا) في أن يحقق، بعد مباحثاته مع كبار المسؤولين الإنكليز، الهدف الذي تمثّل في قيام الحكومة البريطانية في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧ بإصدار ما عُرف بـ «وعد بلفور»، كي تكسب دعم اليهود والصهيونيين في العالم، وخاصة في الولايات المتحدة؛ ذلك أن القيادة الصهيونية أدركت أن الألمان لن يربحوا الحرب، وأن كفة القتال والتقدم رجحت لصالح الحلفاء، وأن بريطانيا نجحت في أن تجعل فلسطين تحت سيطرتها. ومن هنا كان تركيز الصهيونيين على كسب التأييد البريطاني، وهو ما عاد عليهم بوعد «بناء وطن قومي لهم في فلسطين»، برغم أن بعض اليهود الإنكليز اعترضوا على هذا التوجه[٢١].

وممّا يجدر ذكره هنا أنه أُشير إلى أن عدد اليهود في فلسطين آنذاك (أي يوم صدور وعد بلفور) كان ٦٠ ألفاً من مجموع ٦٧٠ ألفاً هم سكان فلسطين، بل إن تقريراً للإدارة العسكرية ذكر أن عددهم كان ٥٥ ألفاً[٢٢].

خامساً: مفاوضات الحسين ـ مكماهون

مرّ معنا قبل صفحات قليلة أن القاهرة شهدت في شباط/فبراير ١٩١٤ أول اتصال بين البريطانيين وعبد الله بن الحسين، وكان لخديوي مصر دور في تأمين ذاك الاتصال، حيث قام المتعمد البريطاني في مصر كتشنر بزيارة عبد الله.

في هذا اللقاء الأول، لمس الطرف البريطاني أن الشريف حسين غير مرتاح لعلاقاته مع الاتحاديين، لكن التحفظ الإنكليزي التقليدي هو الذي ساد حين أراد عبد الله معرفة حقيقة الموقف من أي خلاف بين «الباب العالي» وأمير مكة. وتتابعت الاتصالات، خاصة بعد أن تولاّها الشريف حسين بنفسه، حين تأكد في أواخر ذلك الصيف «الحار» (١٩١٤) أن الأتراك عازمون على دخول الحرب إلى جانب الألمان.

بعد دخول السلطنة الحرب، أصدر البريطانيون من دلهي والقاهرة والخرطوم بيانات موجهة إلى المسلمين في السلطنة، استهدفت «إبطال المساعي

(٢١) أنطونيوس، المصدر نفسه، ص ٣٦٤ ـ ٣٧٨.

(٢٢) موسى، الحركة العربية للنهضة العربية الحديثة، ١٩٠٨ ـ ١٩٢٤، ص ٣٦٤.

التركية الرامية إلى إثارة حرب جهاد إسلامية»؛ فقد كان الطرفان، الحلفاء من جهة والأتراك من جهة ثانية، مهتمين أشد الاهتمام بالدافع الديني عند المسلمين، وكانت الدعوة إلى الجهاد سلاحاً مهماً جداً في تلك الحرب، حيث إن الأتراك سيعمدون إلى «إثارة العالم الإسلامي على الحلفاء بأن يعلن السلطان ـ بصفته الخليفة والإمام الأعظم ـ أن تركيا، وهي الدولة الإسلامية الأولى ومقر الخلافة، تحارب دولاً نصرانية ترمي إلى تدمير تركيا، وأن الأماكن المقدسة في خطر، وأن على جميع المؤمنين المخلصين أن ينضموا تحت راية الدين. . . وما كان لإنكلترا أن تتجاهل وجود نحو سبعين مليوناً من المسلمين في الهند و١٦ مليونا في مصر والسودان، ولا لفرنسا أن تتجاهل أن هناك عشرين مليوناً في أفريقيا، وكذلك في روسيا نحو هذا العدد داخل حدودها»(٢٣).

لم يكن خديوي مصر وحده هو الذي قام بدور المشجع والمحفز للشريف حسين؛ إذ إنه «حضّ عبد الله بن الحسين على عدم الثقة بالاتحاديين وبما يقولونه. . ونصحه بالتفاهم مع الإنكليز»(٢٤). أما الرجل الثاني الذي كان له دور في دفع الحسين إلى التفاهم مع بريطانيا، فكان علي الميرغني، رئيس طائفة الختمية ورئيس قضاة الشرع في السودان؛ فهو عمل كوسيط ومحرض وناقل رسائل الشريف الحسين الشفهية والخطية إلى ريجنالد وينغيت، الحاكم البريطاني العام في السودان، وكان هذا الأخير يرفعها بدوره إلى وزير الخارجية في لندن. وليس من شك في أن رسائل الميرغني «كانت ذات أثر في تزيين مسألة الاتفاق مع بريطانيا، وتحريض الشريف على الأتراك»(٢٥).

تكثفت الاتصالات بين الشريف الحسين والجهاز البريطاني في القاهرة. وقد بدأت الاتصالات بكتشنر وتواصلت عبر خبراء إنكليز عدة، منهم ستورز، سكرتير كتشنر، صاحب الدور في المفاوضات وخلال أيام الثورة. وكان هناك كلايتون وهوغارت ونيوكومب وغيرهم، ولكن اسم هنري مكماهون كان الأبرز والأهم بسبب تلك الرسائل الخمس التي أرسلها الشريف الحسين إليه، بدءاً برسالته الأولى التي حملت تاريخ ١٤ تموز/يوليو ١٩١٥، وانتهاء بالرسالة الخامسة التي حملت تاريخ ١٨ شباط/فبراير ١٩١٦، وفي مقابلها ردود

(٢٣) أنطونيوس، المصدر نفسه، ص ٢١٥ ـ ٢١٦.

(٢٤) موسى، المصدر نفسه، ص ٧١.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٥٢ ـ ١٥٨ و٢٤١ ـ ٢٤٤.

مكماهون الخمسة (أولها في ٣٠ آب/أغسطس ١٩١٥ وآخرها في ١٠ آذار/مارس ١٩١٦). وقد عُرفت المراسلات كلها بـ «مراسلات الحسين ـ مكماهون»، وكان أبرزها رسالة مكماهون التي وعد فيها الشريفَ حسين باسم حكومته بالاعتراف باستقلال بلدان آسيا العربية بعد انتهاء الحرب، إذا ما حمل العرب السلاح ضد الأتراك»(٢٦).

بقراءة هذه الرسائل، يكتشف المرء أسلوب الدبلوماسية البريطانية الخبيث في وضع نصوص غامضة قابلة لتفسيرات عدة، وتترجَم عند التطبيق بقدرة كل طرف وإمكاناته السياسية والعسكرية. ويجد المرء أيضاً أن هناك اختلالاً كبيراً في موازين القوى بين الشريف وأنصاره من جهة وقدرات بريطانيا العظمى من جهة أخرى. ويضاف إلى كل ذلك افتقاد المعسكر العربي، وعلى رأسه الشريف حسين، الكفاءة والبراعة مقابل خبرات الإنكليز وتجاربهم الغنية والكثيرة في بلادهم وفي المستعمرات التي حكموها.

لقد كانت المفاوضات بين جهاز حكومي غني بتجاربه وبقوته و«قيادة سياسية متخلّفة افتقدت الوعي والخبرة، وكانت في وضع سياسي صعب جداً». وطبيعي أن يكتشف العرب تلك الثُغَر خلال سنوات الحرب وبعدها. ولكن العنصر الذي يقرر الأمور هو القدرات والوقائع والخبرات وليست النصوص وكلمات الاتفاقيات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بريطانيا متواجدة بقواتها البرية والبحرية، خاصة في مصر والبحر الأحمر والمحيط الهندي والخليج. وباختصار، فقد كانت لبريطانيا أساطيلها البحرية وقواعدها البرية حول الجزيرة العربية، في حين كانت قيادة الشريف وأعوانه بحاجة إلى كل شيء.

سادساً: مجزرة الأحرار والصدام

كان القادة العسكريون الأتراك يعلّقون آمالاً كبيرة جداً على نجاح القائدين أنور وجمال في حملتي الشمال ـ ضد الروس ـ والجنوب ـ ضد البريطانيين لطردهم من أرض الكنانة ـ ولكن الفشل أحاق بالحملتين، وكانت الهزيمة كبيرة ومكلفة جداً، عسكرياً وسياسياً، فذهب الأرمن ضحية فشل أنور في الشمال،

(٢٦) أنطونيوس، المصدر نفسه، ص ٥٤٣ ـ ٥٧٧. انظر الملحق (أ) للاطلاع على نصوص مراسلات الحسين ـ مكماهون.

فعمد القائد المهزوم إلى المذابح والتهجير. وكان الثمن في الجنوب بفشل حملة جمال غالياً، وقد دفع الأحرار العرب ثمن الهزيمة التركية لاحتلال مصر، ولا يعدم الطغاة حججاً ومبرّرات لتبرير جرائمهم في مختلف الأزمنة والأماكن.

بعد عودة جمال مهزوماً من السويس ـ ورغم احتفالات أجهزته بأن القائد حقق أغراض تلك الحملة ـ قرر أن يبدأ بتنفيذ المهمتين اللتين حملهما من إستانبول، أي إعادة لبنان ومتصرفيته إلى السيادة العثمانية، ثم تصفية الحركة العربية، ومواصلة سياسة تتريك العرب على نطاق واسع بعد استعادة مصر.

كانت سلطات الأمن التركية قد عثرت في مكاتب القنصلية الفرنسية في بيروت على وثائق سرية فيها معلومات عن اتصالات بين الموظفين الفرنسيين وأربعة أشخاص من العرب كانوا على اتصال بالقنصلية. ولم يكن وقوع هذه الوثائق بيد الأتراك صدفة أو إهمالاً، بل رجح مؤرخون ومتابعون عديدون أن الفرنسيين تعمّدوا ترك هذه الوثائق لتقع بيد رجال الأمن، وبالتالي يصل الفرنسيون إلى الإيقاع بين الأتراك وسكان البلاد، وأن الاتحاديين سيجدون في هذه المستندات فرصة مناسبة لتسديد ضربة قوية إلى الحركة العربية التي كان الفرنسيون يخشون تطورها خشية جادة خوفاً على مشاريعهم الاستعمارية في المشرق، ثم خوفاً من نشاط هذه الحركة التحررية على أوضاع العرب في شمال أفريقيا الخاضعين للحكم الاستبدادي الفرنسي.

وصدرت الأوامر باعتقال أكبر عدد من النشطاء السياسيين العرب، وأحيلوا على التحقيق في الديوان العرفي في عالية (لبنان) في نيسان/أبريل ١٩١٥، أي بعد هزيمتي الشمال والجنوب، وفي الفترة نفسها التي تعرّض الأرمن فيها للمذابح بعد هزيمة أنور.

واللافت في أمر المعتقلين العرب أن بينهم «عدداً من أصدقاء جمال باشا والمتعاونين معه قلباً وقالباً. وفي ٢١ آب/أغسطس ١٩١٥ فوجئ سكان بيروت بجثث ١١ شخصاً معلّقة على أعواد المشانق التي نُصبت في ساحة البرج. وكان بين المعلّقين عبد الكريم الخليل والشقيقان محمد ومحمود المحمصاني وغيرهم. كما أعلن عن أسماء ٧٠ آخرين من بلاد الشام حكمهم المجلس العرفي بالإعدام غيابياً. وكان أكثرهم مقيماً في مصر»[٢٧].

---

(٢٧) موسى، المصدر نفسه، ص ١٠٨.

وقعت هذه الحادثة الرهيبة فيما كان فيصل بن الحسين قد عاد من رحلته، ووصل إلى الحجاز يحدّث أباه عن موقف أنور الإيجابي ورغبته في التعاون والتفاهم، ومطالباً الشريف بإعلان الجهاد ضد البريطانيين وإرسال المتطوعين لحملة السويس من جهة، ومن جهة ثانية أطلع فيصل أباه على أوضاع العرب الأحرار بعد لقاءاته معهم في دمشق واستعدادهم للعمل، وزوّده باقتراحاتهم وملاحظاتهم وتشكيلاتهم السياسية والعسكرية.

كان الحدث ذا آثار رهيبة في بلاد الشام وبقية أنحاء المشرق العربي. فقد هزّ المنطقة كزلزال كبير، ودمر الكثير مما كان يمكن إصلاحه من علاقات بين شعبين مهدّدين بالغزو الأوروبي. ولقد حصل ما لم يخطر في بال أحد، وخاصة أن كانت هناك مفاوضات جارية بين الشريف حسين عن طريق ابنه فيصل والاتحاديين، والذي كان قد وصل إلى الشام في ٢٦ آذار/مارس ١٩١٥، وكان قد قابل جمال، ثم سافر إلى إستانبول، وقابل هناك أنور وبقية المسؤولين، وأخيراً، قفل عائداً إلى الحجاز، مروراً بدمشق. وكانت الأجواء توحي بإمكانية التفاهم. وفي الحقيقة، فقد بدت الأمور غامضة وغير مفهومة، وافتقدت أية رؤية عقلانية أو بعيدة، ولم يكن سهلاً معرفة ما يبرّرها وما يفسرها.

في خريف ١٩١٥ جرى اعتقال مجموعة ثانية من الأحرار، وأحالهم الطاغية على التحقيق والاستجواب والتعذيب ولمواجهة المحكمة العرفية. وكان الباشا يتابع تفاصيل التحقيق ويصدر الأوامر والتوجيهات. وأدت الأهواء الخاصة والأحقاد دورها في مسيرة تلك المهزلة، «فقد اعترف العقيد شكري بك ـ رئيس المحكمة نفسه ـ أن الحكم في القضية الكبرى (القافلة الثانية) عدل أربع مرات بأمر من جمال باشا. فكان في كل مرة يخرج أناساً من قائمة المعدمين، ويدخل غيرهم. وأخيراً أبلغه بشكل نهائي يوم ٥ أيار/مايو ١٩١٦ بإعدامهم، فنفذ كما أمر»[٢٨].

في فجر ٦ أيار/مايو ١٩١٦ أفاقت بيروت ودمشق، وإذا بأعواد المشانق تحمل أجساد ٢١ شخصاً من رجال القضية وشبابها. فقد شنق سبعة في دمشق، منهم الزهراوي، عضو مجلس الأعيان، الذي لم توجّه إليه أية تهمة، بل اقتيد إلى المشنقة من دون أن يعرف تهمته، وشكري العسلي، عضو مجلس النواب.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١١٤.

وفي بيروت شنق ١٤، منهم المقدمان سليم الجزائري، وأمين لطفي الحافظ، ومثقفون ووجهاء، منهم العريسي ـ صاحب جريدة المفيد، لسان حال جمعية العربية الفتاة، وعمر حمد، والشيخ أحمد طبارة، والنشاشيبي وغيرهم.

وفي دراسة تاريخية جادة، سجل علي سلطان أسماء الشهداء في جدول حوى معلومات عن كل شهيد، وقد وضع مقابل كل اسم التهمة المنسوبة إليه، معتمداً في ذلك على كتاب **إيضاحات** الذي أصدره جمال السفاح عن هذه القضية بعد إعدام القافلة الثانية. ومن هذا الجدول، كانت هناك أسماء أربعة أشخاص فقط، ورد «أن لهم اتصالاً بفرنسا»، واتهم الآخرون بالانتساب إلى الجمعيات والأحزاب[٢٩]. ويضيف المؤرخ علي سلطان أن «ليس كل اتصال مع قنصل أجنبي يعني الخيانة. واللافت أن الأشخاص المعروفين بنشاطهم القومي لم يكونوا بين من اتهمهم جمال بالاتصال بالقنصلية».

وقد ذهب مؤرخون ثقات اعتمدوا على وثائق عربية وتركية وشهادات معاصرين إلى أن هناك كمّاً كبيراً من الوشايات، وهناك وشاة ومنافقون عديدون كانوا من «وجهاء القوم وأعيانهم» لم يترددوا في دفع الكثيرين من أبناء وطنهم إلى الموت تحقيقاً لأغراض شخصية ومصالح خاصة. وكان أبرز الوشاة الشيخ أحمد الشقيري ـ من سكان عكا، وكان مفتي الجيش العثماني الرابع ـ وكامل الأسعد من جنوب لبنان، وقد أقنعا الباشا بأن لعبد الكريم الخليل ورضا الصلح (والاثنان من جنوب لبنان أيضاً) مشروعاً تآمرياً للعصيان. . . فكان أن شنق الخليل وسجن الصلح[٣٠]. ومما يثبت عدم وجود فكرة العصيان في جنوب لبنان أن كتاب **إيضاحات** لم يتضمّن أية إشارة إلى العصيان المزعوم، وكانت «جرائم» الغالبية الكبرى لا تتجاوز تهمة الانتساب إلى الأحزاب.

لم تقتصر سياسة جمال الإرهابية على إعدام عشرات من النشطاء العرب في القافلتين المعروفتين، بل كان العدد الفعلي أضعاف أضعاف هؤلاء. وفي دراسة لمؤرخ سوفياتي متخصّص بشؤون المنطقة، ذكر «أن مجموع الذين شنقوا بموجب أحكام المحاكم العسكرية حتى أواسط عام ١٩١٦ كان أكثر من ٨٠٠

---

(٢٩) علي سلطان، **تاريخ سورية، ١٩٠٨ ـ ١٩١٨: نهاية الحكم التركي** (دمشق: دار طلاس، ١٩٨٧)، ص ٣١٧ ـ ٣٢٠.

(٣٠) موسى، المصدر نفسه، ص ١١١.

شخصية نشيطة من أعضاء الحركة الوطنية التحررية العربية»[٣١]. وقد جرى تهجير آلاف الأسر العربية إلى المنافي، وخاصة الأناضول، واستحضرت أسر تركية إلى المنطقة العربية كجزء من سياسة التتريك.

ويرى المؤرخ زين نور الدين زين أن سياسة جمال الإرهابية كانت وراء التحول الكبير للحركة العربية إلى موقف العداء الكامل تجاه السلطنة والتوجّه نحو الاستقلال. ويسجل في كتابه المهم «بأننا لا نغالي إذا قلنا إن حكم جمال باشا في سورية، أثناء الحرب العالمية الأولى، كان أحد العوامل الحاسمة في موقف أكثرية الزعماء العرب المسلمين من تركيا، إذ إنه قضى على كل تردّد، ودفع بهم إلى اتخاذ قرار بالانفصال التام عن تركيا. فقد ازداد شعور العرب القومي، بعد ٦ أيار/مايو ١٩١٦ - يوم شنق عدد كبير من قادة العرب - حماسة وتحفزاً، وأصبح الاستقلال والسيادة القومية أمراً حيوياً بالنسبة إلى العرب. وإذا كان حكم جمال باشا الطاغية في سورية، هو العامل **الثاني** الحاسم، وإن العامل **الأول** كان السياسة المتعصبة التي اتبعتها تركيا الفتاة في تقوية القومية العربية، فإن العامل **الثالث** الحاسم كان تشجيع الحلفاء للعرب على القيام بثورة ضد الأتراك، ومساندتهم في حقهم بالمطالبة بالحرية والاستقلال»[٣٢].

كان الإعدام والسجن والنفي من أسلحة الإرهاب والقمع. وقد لحق ظلم كبير بعدد من الضحايا، إذ كان بين الشهداء والمبعدين عدد ممن لم يكونوا من عناصر الحركة العربية، بل كانوا مقرّبين من السلطة التركية أو محسوبين عليها. ولكن الخوف والشكوك تحكّمت بعقل الطاغية وأعوانه، فلم يفرّقوا ما بين العدو والصديق. وكان الأسوأ في ما ارتكبه هؤلاء الطغاة اعتمادهم على سياسة التجويع للسكان، إذ جرت مصادرة الحبوب، ورروقبت المناطق الزراعية، بحجة حاجة الجيوش إلى الحبوب، فتسبب هذا الإجراء بـ «موت ٣٠٠ ألف شخص جوعاً في سورية خلال الحرب، بل قد يكون الرقم الحقيقي ٣٥٠ ألفاً، كما اعتقل حوالى ثلاثة آلاف فرد أو جرى إبعادهم، ومات كثير منهم من سوء المعاملة. فإذا كانت الخسائر الناجمة عن الخدمة العسكرية، وهو ما أسهمت به سورية في أتون الحرب، لا يقل عن نصف مليون من الأرواح، من مجموع شعب لا يبلغ أربعة ملايين، فقد تكون هذه النسبة هي أعلى من أية نسبة لدى

---

(٣١) لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث** (موسكو: دار التقدم، ١٩٧١)، ص ٤٤٢.

(٣٢) زين، **نشوء القومية العربية: مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية - التركية**، ص ١٢٢.

أي شعب آخر معروف باحتراف الحرب»[٣٣]، إضافة إلى الأضرار الكبيرة التي لحقت بالبلاد اقتصادياً، وكان من صور ذلك تقطيع الأشجار لاستخدام أخشابها وقوداً للقطارات بعد حصار الحلفاء وانقطاع الفحم الحجري عن البلاد.

وبعد... لقد كانت سياسة الاتحاديين خاطئة في أصولها وفروعها، وجاءت سياسة جمال بقسوتها وفظاظتها لتموّل تيار المعارضة العربية، وكانت غالبية عناصرها تسعى إلى حكم ذاتي ضمن السلطنة، ولم يكن هناك إلا قلة قليلة لم تجد غير الاستقلال مخرجاً من هذا المأزق الذي كان الاتحاديون وراءه. وعليه، فقد اضطر العرب اضطراراً إلى الثورة على الحكم التركي. وقد أدت هذه السياسة إلى تحولات كبيرة في أوضاع السلطنة، والأهم في علاقات العرب والأتراك، أن الإمبراطور غليوم ـ الألماني ـ عندما علم بما فعله جمال في سورية، كتب إلى سفيره في إستانبول يقول: «أخشى أن يكون جمال باشا قد أغنى الإنكليز عن مليون جندي»، كما سجّل عادل أرسلان في مذكّراته. وقد أضاف أن «ثلاثة من وزراء ذلك العهد كانوا يحذّرون الدولة من عاقبة تلك السياسة، ويقولون بعزل جمال وإرضاء العرب»[٣٤]. وكان السفاح قد نفّذ أحكام الإعدام من دون موافقة الجهات المختصة، مثل رئاسة الوزراء والسلطان، مما زاد في حرج زملائه الوزراء، ولكن سبق السيف العذل.

نرجع إلى فيصل الذي عاد من الحجاز إلى دمشق في أوائل كانون الثاني/ يناير ١٩١٦، وقد ازداد قناعة أن الأتراك مصمّمون على متابعة سياستهم، وأدرك أن لا بد من العمل المسلّح، لكنه بوصوله إلى دمشق وجد أن أموراً أساسية كثيرة قد تغيّرت إلى الأسوأ بالنسبة إلى الحركة القومية، إذ نقلت القطعات العسكرية التي كانت عناصرها من العرب إلى جبهات بعيدة، وأحضرت أخرى تركية. كما وجد فيصل أن القيادات والإطارات من السياسيين والعسكريين العرب قد ألحقت بتشكيلاتهم وأفرادهم ضربات شديدة وبليغة بسبب الإعدامات والإبعاد والسجون، كما تدهورت الأوضاع الاقتصادية تدهوراً كبيراً. وبالتالي، فقد تلاشى الأمل باندلاع الثورة في الشام بسبب ما لحق بأوضاع الضباط العرب وإبعاد الكفاءات السياسية. لكن ذلك لم يمنعه من زيادة اتصالاته بقوى عربية أخرى، مثل زعماء القبائل المقيمة في بلاد الشام،

(٣٣) أنطونيوس، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، ص ٣٤٥.

(٣٤) أرسلان، مذكرات الأمير عادل أرسلان، ص ١٢٦٩.

وبقيادات جبل العرب، وقد عرف عن سكان هذا الجبل ـ بني معروف ـ أنهم حملوا السلاح ضد الأتراك مرات ومرات.

في شباط/فبراير ١٩١٦ وصل أنور باشا ـ الشخصية الأولى في السلطنة ـ إلى دمشق. وسافر بالقطار مع فيصل وجمال إلى المدينة المنوّرة للاجتماع بالشريف حسين لاستطلاع الأوضاع هناك. وحاول بعض المسؤولين العرب أن يلقوا القبض على القائدين التركيين في المدينة المنوّرة، لكن فيصلاً وقف بحزم شديد ضد مثل هذه الخطوة، لأن المذكورين «ضيفان لا يجوز المساس بهما»[٣٥]. وعاد أنور وجمال إلى دمشق.

وقد فشلت محاولات الشريف في إقناع السلطان والحكومة والقادة الاتحاديين بالتخفيف من إجراءاتهم الإرهابية. وحاول فيصل ذلك مع جمال باشا في دمشق، ولكن الفشل كان نصيب المحاولات المتعددة، بل إن فيصلاً فوجئ صباح ٦ أيار/مايو ١٩١٦، وكان في دمشق، بشنق القافلة الثانية. ولم يصدق ذلك إلا بعد أن قرأ أسماء أولئك الشهداء، «فقفز واقفاً كمن أصابه مسُّ مفاجئ» ـ كما وصف أنطونيوس ـ «وانتزع الكوفية من على رأسه، وقذف بها على الأرض وداسها بعنف، وصاح «طاب الموت. . . يا عرب»»[٣٦].

وأرسل الشريف حسين رسالة إلى ابنه يدعوه إلى العودة إلى الحجاز بسرعة. واستطاع فيصل إقناع جمال بضرورة سفره وفائدة ذلك. وترك فيصل دمشق في ١٦ أيار/مايو ١٩١٦ مع حاشيته قاصدين المدينة المنوّرة. وبعد أيام قليلة نجحت مجموعة حراساته في أن تهرب بمعونة قيادات من بدو الشام، ووصل الجميع إلى الحجاز سالمين.

لقد طال وقوف العرب على مفترق الطرق، وتردّدوا طويلاً في الخيار، إذ كانوا في حالة حيرة وضياع لصعوبة اتخاذ القرار السياسي المناسب، ولتعقيدات نتائج الخطوة التالية. ولكن حماقات الاتحاديين وسياساتهم الطائشة أوصلت الأمور إلى نهاياتها. فما إن التفّت حبال جمال باشا حول أعناق المجموعة الثانية من رجالات ذلك الرعيل الرائد حتى فُصمت العلاقات العربية ـ التركية،

(٣٥) موسى، الحركة العربية للنهضة العربية الحديثة، ١٩٠٨ ـ ١٩٢٤، ص ١٩١، في: T. E. Lawrence, *Seven Pillars of Wisdom: A Triumph* (London: Jonathan Cape, 1949), p. 52.

(٣٦) أنطونيوس، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، ص ٢٨٥.

وطويت الصفحة الأخيرة من تاريخ طويل مشترك، لتفتح الطريق إلى الصدام المحتدم، بعد أن قرر الاتحاديون سحق الحركة العربية، وإبادة قياداتها، وتشتيت إطاراتها السياسية، ومواصلة سياسة التتريك.

سابعاً: اشتعال الثورة العربية في الحجاز

في فجر ٥ حزيران/يونيو ١٩١٦ ـ بعد شهر من إعدام قافلة الشهداء الثانية ـ توجه الشريفان علي وفيصل ـ ولدا الحسين ـ إلى معسكر «قبر حمزة»، قرب المدينة المنوّرة، حيث احتشد مقاتلون جنّدهم الشريف حسين، وهناك «قام جيش مؤلف من ١٥٠٠ رجل بإطلاق النار في الهواء من بنادق قديمة في الصحراء، ذلك أن أمير مكّة أعلن أن العرب لم يعودوا رعايا السلطان العثماني»[٣٧]. وانضمت قبائل عربية عديدة في المنطقة إلى صفوف الثورة. ولكن هذا «الإعلان العسكري» لم يكن مؤثراً، لأن القوات التركية في الحجاز كانت في وضع قوي، حيث ينتهي الخط الحديدي الحجازي في المدينة المنوّرة. وكان الحجاز محطة عسكرية وقاعدة مهمة لرقابة البحر الأحمر، وإخضاع قبائل المنطقة والطريق إلى اليمن. وعليه، لم يكن الجانب العسكري مهماً في تلك الفترة، لكن الجانب السياسي هو الأهم. وقد اعتبر يوم ٩ شعبان ١٣٣٤ (١٠ حزيران/يونيو ١٩١٦) هو البداية الرسمية للثورة العربية، وبقي ذلك اليوم عند الكثيرين من عرب آسيا يحتفلون به كعيد قومي، إذ إن الشريف حسين قام بإطلاق ما اعتُبر «الرصاصة الأولى من قصره في مكة، إشارة إلى إعلان الثورة والاستقلال عن السلطنة». وقامت بعدها مباشرة مجموعات جنّدها أمير مكة بالهجوم على الثكنات والمواقع التركية في مكة التي سقطت بعد بضعة أيام، ثم انهارت القوات التركية في جدة والطائف بعد أسابيع قليلة. إلا أن استسلام هذه الحاميات الثلاث لم ينه معركة تحرير الحجاز، إذ كانت هناك قوات تركية كبيرة في الحجاز وعسير واليمن، مما جعل وضع الثورة مهدداً بأخطار شديدة.

كما أن العرب لم يكونوا يملكون قوات نظامية، وافتقدوا الأسلحة المناسبة. والأسوأ هو أن الأمور سارت على غير ما تصوره قادة المشروع، مثل فيصل أو قادة جمعيتي الفتاة والعهد. فقد قدّروا أن تنطلق شرارة الثورة من الشام، حيث كان التصور أن تتحرك القطعات العثمانية ذات الملاكات العربية

(٣٧) ستيوارت، تاريخ الشرق الأوسط الحديث: معبد جانوس، ص ١٩٣.

من ضباط جمعية العهد بإعلان قيام دولة عربية مستقلة بزعامة الشريف. ولكن شكوك جمال باشا وضرورات الموقف العسكري في الدردنيل وشمال شرقي الأناضول، دفعت القيادة العسكرية إلى أن تنقل هذه الفِرق التي كانت تتمتع بمستوى جيد من التدريب والكفاءة لتقاتل بعيداً عن وطنها، ولذلك أرسلت قوات تركية إلى الحجاز لم يكتمل إعدادها العسكري، ولكنها كانت نافعة لمواجهة أي انتفاضة عربية في الشام.

جاءت ضربة الكوادر السياسية، وبعضها قيادي وعلى مستوى جيد من الكفاءة، لتضعف قدرات العمل من الشام، فشكّل ذلك هزّة ثانية مؤثرة بعد تشتيت القدرات العسكرية. كما حصلت هزة عسكرية ثالثة، إذ كان لدى الانكليز «مشروع حملة الإسكندرونة» بعد دخول تركيا الحرب كمحاولة من جانب الحلفاء تستهدف إشغال الأتراك عن مهاجمة قناة السويس، «فقد كان من رأي العسكريين البريطانيين، منذ أوائل كانون الأول/ديسمبر ١٩١٤ أن إنزال قوات في الإسكندرونة ـ شمال سورية ـ سيكون عظيم الفائدة لدعم الحملة العسكرية البريطانية في العراق، كما ستشجع العرب على الثورة»... ومن الواضح «أن الإنكليز هم الذين أدخلوا الفكرة سابقاً في رأس الشريف من أنهم مصمّمون على إنزال حملة قرب الإسكندرونة، وقطع خطوط المواصلات بين سورية والأناضول... وحالما بدأت الثورة أخذ يلحّ عليهم في تنفيذ ما تعهدوا به..»[٣٨]. ولكن البريطانيين لم يعودوا راغبين في تنفيذ هذا المشروع لأسباب سياسية تخصّ العرب والفرنسيين، ولأسباب عسكرية خاصة بهم.

وبالإضافة إلى كل هذه المصاعب والعثرات، فقد جاء وقت الثورة غير مناسب للبريطانيين، من الناحية العسكرية، وكانت الأمور قد سارت بشكل ما لصالح الأتراك. فقد فشل الحلفاء في فتح المضائق التركية فشلاً ذريعاً. وبرأي مؤرخ بريطاني «كان للحملة في غاليبولي (أي المضائق، وخاصة الدردنيل) نتيجتان لا يستطيع حتى الزمن أن يمحوهما، وهو أن جيشاً من الأتراك والعرب قاوم جيشاً غربياً ودحره، وذلك أمر يمكن مقابلته على هذا المستوى بتغلب اليابان على روسيا القيصرية قبل عشر سنين... كما أدت هذه الحملة (على المستوى الشخصي) إلى ظهور الرجل الذي بنى دولة تركية قومية في الأناضول

(٣٨) موسى، الحركة العربية للنهضة العربية الحديثة، ١٩٠٨ ـ ١٩٢٤، ص ٢٨٧ ـ ٢٨٨.

(مصطفى كمال)..»[٣٩]. وكانت هناك هزيمة بريطانية مدوّية لحقت بالإنكليز في كوت العمارة ـ جنوب بغداد ـ في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩١٦، «حيث استسلمت قوات إنكليزية عددها ١٣,٣٠٠ مع قائدها الجنرال ثاونسند بعد حصار دام ١٤٣ يوماً، وبلغت خسائر الإنكليز لإنقاذ المحاصرين ٢٣ ألف جندي»[٤٠]. هذا، وكان القسم الأكبر من القوات العثمانية مؤلفاً من ضباط وجنود من عرب العراق. وتركت «هزيمة الكوت» آثارها السلبية في سمعة البريطانيين في المنطقة العربية والإسلامية بشكل خاص.

كانت أوضاع الحجاز الاقتصادية سيئة جداً، فقد اعتمدت هذه المنطقة على موسم الحج، من جهة، وعلى منفذين خارجيين لا ثالث لهما: طريق البحر الأحمر، وطريق الخط الحديدي الحجازي، من جهة ثانية. وبالتالي كان باستطاعة كل من الطرفين المتعاديين أن يطبق عليه الحصار، ولا بد من الاتفاق مع أحدهما ـ بريطانيا أو السلطنة ـ لتوفير الحياة المعقولة للحجاز. وكانت سورية تعاني المجاعة والاحتكار والفساد والإرهاب، مما جعل سورية غير قادرة على إمداد الحجاز بالمؤن. وهكذا، فقد كان الوضع الاقتصادي في الحجاز «من جملة الدوافع التي دفعت الحسين إلى إجابة الإنكليز عمّا عرضوه عليه من وجوب التحالف ضد الأتراك، الذين اعتقدوا باستحالة الوفاق بينهم وبين العرب، بصورة عامة، وبينه وبينهم بصورة خاصة»[٤١].

هكذا كانت الأمور صعبة جداً، وعلى كل مستوى، سواء كان سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً. ولهذا حين ضاقت المسالك أمام القيادة العربية، وخاصة افتقاد القدرات العسكرية، لم تكن هناك من قوة غير القبائل العربية في الحجاز لتفجر الثورة. كذلك لم يكن هناك من كفاءات، بل إن المؤرخ سليمان موسى يذكر «أنه لم يكن لدى الحسين ضابط نظامي واحد..»[٤٢].

لم يكن افتقاد الضباط النظاميين وحده ثغرة العمل الثوري، بل إن الوقائع تؤكد عدم توفر أي شيء من متطلبات بناء دولة ومؤسسات وتشكيل جيش مقاتل. وكان لا بد من أن يبدأ العمل من الصفر، وفي ظل أوضاع اقتصادية

(٣٩) ستيوارت، المصدر نفسه، ص ١٩٢.
(٤٠) برو، القضية العربية في الحرب العالمية الأولى، ١٩١٤ ـ ١٩١٨، ص ٤٠٠ ـ ٤٠١.
(٤١) المصدر نفسه، ص ٣٤٧ ـ ٣٤٨.
(٤٢) موسى، الحركة العربية للنهضة العربية الحديثة، ١٩٠٨ ـ ١٩٢٤، ص ٢٧٤.

وسياسية وعسكرية في غاية التعقيد. لذلك، كان الإقدام على إعلان الثورة عملاً في غاية الجرأة والشجاعة، بل كانت المغامرة كبيرة وراجحة على أية حسابات عقلانية هادئة.

ومن تقديرات ذلك الوضع، نجد أن تعليقات تركية وبريطانية لم تكن بعيدة عن هذه التوجسات، فقد لوحظ أن تعليقات القادة الأتراك، وفي طليعتهم جمال باشا، لم تكن بعيدة عن الواقع والصواب، إذ كثيراً ما قال الطاغية ـ جمال ـ لضباطه ومريديه من العرب، خاصة في الشام «إنه سيحضر الشريف قريباً مع أولاده ليعلقوا على المشانق في دمشق». ولم يكن الباشا التركي وحده الذي قدّر ذلك، فإن لورنس تحدّث عن موقف كبار العسكريين البريطانيين في القاهرة، وعلى رأسهم الجنرال موراي ـ القائد العام ـ الذين عارضوا قيام الثورة. وقد ذكر لورنس الخلافات الحادة التي نشبت بين العسكريين البريطانيين ومكماهون و«المكتب العربي» في القاهرة، فقد تنبأ العسكريون بأن الثورة نصيبها الفشل من بدايتها، وأن الحبال ستلتف قريباً حول عنق الشريف حسين على مشنقة تركية(٤٣).

ثامناً: التأسيس والبناء

انصرف قادة الثورة إلى الإعداد السريع، فقد صدرت في مكة بيانات سياسية شرحت أسباب الثورة، وبيّنت الخلفيات والأسباب التي دعت العرب إلى حمل السلاح ضد الأتراك؛ «ففي ٢٦ حزيران/يونيو ١٩١٦ أصدر الشريف حسين البيان الأول، وتضمّن أن الاتحاديين استولوا على السلطة في الدولة العثمانية، وسلبوا الخليفة جميع السلطات، وابتعدوا عن التقيّد بالتعاليم الإسلامية، وأنهم ساروا على سياسة عنصرية، واضطهدوا العرب، وحاولوا طمس لغتهم، وعلقوا أحرارهم على أعواد المشانق، وساروا على سياسة ترمي إلى قتل الروح العربية، وبأنهم أضاعوا بسياستهم الخرقاء عدة أقطار عثمانية، وأن دخولهم الحرب سيؤدي إلى ضياع البقية الباقية؛ لذلك وجب على العرب العمل على إنقاذ أنفسهم وإنشاء كيان مستقل لهم»(٤٤).

وفي مكة صدرت جريدة **القبلة** لتنطق باسم قيادة الثورة، وحملت وجهة نظر الشريف بخاصة، وتولى تحريرها محيي الدين الخطيب، وعدد من زملائه،

---

(٤٣) Lawrence, *Seven Pillars of Wisdom: A Triumph*, pp. 61-62.

(٤٤) موسى، المصدر نفسه، ص ٢٨٣.

ممن جاؤوا بخبرة معقولة من خارج الحجاز. وبدأ صدورها في ١٥ آب/ أغسطس ١٩١٦ مرتين في الأسبوع.

كيف تشكّل جهاز الحكم؟ في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٦ أصدر الشريف «إرادة سنية بإسناد منصب قاضي القضاة إلى الشيخ عبد الله السراج، الذي عُيّن في الوقت نفسه رئيساً للوكلاء (الوزراء) وبإسناد وكالة الخارجية لابنه الشريف عبد الله، وبوكالة الداخلية إلى الشريف فيصل.. وعيّن وكلاء للوزارات الأخرى، كالمالية والمعارف والأوقاف والأشغال العامة. وأعطى الشريف حسين لقب وكلاء باعتبار أنهم وكلاءه في تصريف شؤون الدولة»[٤٥]. هذا، وقد عُين الشريف حسين عزيز علي المصري رئيساً لأركان الجيش ووكيلاً لرئاسة الجند. وكان المصري قد التحق بالثورة فور قيامها مباشرة، بحكم دوره الكبير في تأسيس جمعية العهد وترؤسه لها ومتابعته لنشاطاتها، بعد أن أبعده الاتحاديون إلى القاهرة في نيسان/أبريل ١٩١٤.

إن صدور التشكيلات بـ «إرادة سنية» تعطي فكرة عن نوعية الفكر السياسي المحافظ، بل المتخلّف، الذي مارسته قيادة الثورة، وكذلك تسمية أصحاب المناصب «وكلاء» لا وزراء، وأن القائمين بأمور الدولة هم «وكلاء» الحاكم. فنحن هنا نقوم بـ «ثورة قومية» ضد الأتراك، ولكن بعقلية السلطان أو الخليفة أو «الملك صاحب الحق المطلق». لماذا حصل ذلك؟ هل هي أجواء الحجاز المحافظة، ومكانة الشرفاء أو الإمارة على مكة؟ أو أية أسباب أخرى؟

قد يكون مفيداً أن نذكر هنا أن الشريف حسين سبق له ـ أثناء مفاوضاته مع مكماهون «الذي ضرب على وتر الخلافة كأنها هي كل شيء في الأمر ـ القول إنه يعتبر الخلافة نظاماً ميتاً»[٤٦].

إن تأسيس الجيش وبناءه من أصعب مهمات العمل السياسي، وخاصة إذا كانت البلاد في حالة حرب. وفي البداية، اعتمد الشريف في إطلاق الثورة على مجموعات قبلية وذات تدريب بدائي، وتسليحها بالٍ وعتيق. كما أن التعامل مع القبائل البدوية صعب ومعقد، وليس سهلاً أن يُضبط أبناؤها وينظّمون. ومن

---

(٤٥) برو، القضية العربية في الحرب العالمية الأولى، ١٩١٤ ـ ١٩١٨، ص ٣٨٢.

(٤٦) أنطونيوس، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧، مع الهامش الوارد على الصفحتين.

هنا، فإذا كان في توصيف رستم حيدر ـ من مؤسسي جمعية العربية الفتاة ـ شيء من القسوة، رغم دورهم المهم تاريخياً في نشر الإسلام، وتعريب العديد من أقاليم الوطن، فإنه يعكس بعض الواقع؛ فقد قال رستم حيدر: «ليس للبدوي ذمام: مادي، لا تشغله فكرة الوطن ولا غيرها، ولا فكرة الدين: لا يعرف مبادئ الدين، وينتقل من محل إلى آخر، وطنه خيمته، وتقاليده القصص التي تنتقل على الألسن وتتعلق بمناقب الغزو وأبطال القبائل»[٤٧].

وعليه، فلم يكن ممكناً الاعتماد على القبائل، ولا بد من بناء جيش حديث، وليس هناك ضابط نظامي واحد، كما مرّ معنا. وبالتالي، تبدو كم كانت مهمة عزيز علي المصري لبناء الجيش التي كلّف بها من قبل الشريف حسين صعبة، ذلك أن على القائد المصري أن يعمل على تحويل تلك المجموعات من البدو إلى قوة نظامية تواجه المؤسسة العسكرية العثمانية العريقة بتقاليدها وتراثها. وقد أعطى هذا الضابط القدير طاقاته وكفاءاته وروحه الانضباطية في هذا الاتجاه التأسيسي، و«خلال الأشهر الستة التي قضاها في الحجاز، وضع النواة الأولى للجيش العربي النظامي. وهو الذي وضع خطة تقسيم الجيش إلى قسمين: نظامي يحارب بحسب الأساليب التقليدية، وقسم سيّار خفيف الحركة يعمل وراء خطوط الأتراك»[٤٨].

في آذار/مارس ١٩١٧ ترك عزيز المصري عمله، وعاد إلى مصر بعد أن علم باتفاقية سايكس ـ بيكو، كما يذكر المؤرخ نفسه (سليمان موسى)؛ وكان ذلك السبب الحقيقي. إلا أن هناك مؤشرات إضافية أخرى تفيد بأن الشريف حسين لم ينسجم مع هذا القائد، ولم يسمح له بشيء من الاستقلال بالعمل، إذ كان يخشى من «أن يتكرر معه ما حدث للسلطان عبد الحميد من انقلاب العسكريين عليه»[٤٩]. وبالإضافة إلى ذلك، لم يكن البريطانيون «مؤمنين» بإمكانيات الثورة على النجاح، وبالتالي كانت مساعداتهم المالية والتسليحية شحيحة. وكانت بعض الأوساط الإنكليزية لا ترتاح للمصري وطابع شخصيته الصارمة والمستقيمة. وكان ابتعاده خسارة كبيرة للثورة.

---

(٤٧) رستم حيدر، مذكرات رستم حيدر، ترجمة وتحقيق نجدة فتحي صفوة (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٨)، ص ١٣٢.

(٤٨) موسى، الحركة العربية للنهضة العربية الحديثة، ١٩٠٨ ـ ١٩٢٤، ص ٢٩٣.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٢٩٤ ـ ٢٩٥.

وفي الحقيقة، فقد كانت السياسة العامة البريطانية شديدة الحذر من العمل العربي، وكانت حريصة على أن لا تقوى الثورة، ويشتد ساعدها خوفاً على مصالحها الاستعمارية في البلدان العربية، وتجنباً لإثارة فرنسا الطامعة في بلاد الشام، وبالتالي «كان سعي بريطانيا وفرنسا المشترك إلى أن تبقى الثورة حجازية محلية تشاغل الأتراك فقط، وحرصت الدولتان على أن لا تمتد إلى ما بعد أراضي الحجاز»، ولكن الأمور لم تسر كما أراد المستعمرون.

في فترة وجود عزيز على المصري، وبعد إلحاح شديد من الحسين على الإنكليز لإرسال السلاح والمعدات والضباط العرب من الأسرى أو الهاربين من الجيش العثماني بدافع من وطنيتهم، «غادرت في أول آب/أغسطس ١٩١٦ أول قافلة من هؤلاء ميناء السويس، وتألفت من سبعة ضباط: خمسة من العراق، وأعلاهم رتبة العقيد نوري السعيد، والسادس من دمشق، والسابع من نابلس. ورافقهم طبيب عسكري من لبنان، ومعه مستشفى كامل المعدات»[٥٠].

كان التحاق الضباط العرب عنصراً أساسياً مهماً في نجاح الثورة. فقد تأسست نواة جيدة لجيش نظامي عربي. واللافت أن مؤرخي الثورة لم يتفقوا على حجم هذا الجيش. فالمؤرخ عبد الكريم غرايبة يمتدح الجيش العربي، ويشير إلى أنه «قام بأعمال خارقة، رغم قلة إمكاناته. فلم يتجاوز عدد القوة النظامية ثمانية آلاف جندي، ولم تزد نفقاته طوال الحرب على مليون جنيه»[٥١]. في حين إن توفيق برو يذكر «أن فيصلاً استطاع بفضل تنظيم الجيش أن يكون لديه قوات نظامية ظلّ عددها يتزايد حتى وصل في نهاية مراحل الثورة إلى ما يقارب خمسة آلاف، يشرف عليهم عدد كبير من الضباط، وإلى جانبها عدد كبير من العربان، الذين قفز عددهم في بعض الأحيان إلى ٧٠ ألف موزّعين على مختلف جبهات أنجال الشريف»[٥٢]. أما سليمان موسى، فيذكر أن حجم الجيش النظامي «بلغ عشرة آلاف» عند أنجال الشريف الثلاثة[٥٣]. أما جورج أنطونيوس، فيذكر «أن الجيش النظامي قارب عدده ثمانية آلاف بلغوا درجة مقبولة من الكفاءة، بما بذله جعفر العسكري

---

(٥٠) برو، القضية العربية في الحرب العالمية الأولى، ١٩١٤ ـ ١٩١٨، ص ٣٥٨.

(٥١) عبد الكريم غرايبة، تاريخ العرب الحديث، ط ٢ (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٠)، ص ٣١.

(٥٢) برو، المصدر نفسه، ص ٣٦١.

(٥٣) موسى، الحركة العربية للنهضة العربية الحديثة، ١٩٠٨ ـ ١٩٢٤، ص ٣١٣.

وزملاؤه الضباط من جهود لا تعرف الكلل»[٥٤]. إن الأمر المهم هنا هو أن المصادر العربية والأجنبية تتفق على أن القوات العربية ـ نظامية وقبلية ـ أدت دوراً مهماً في هزيمة الجيوش التركية، خاصة بعد استيلاء العرب على العقبة في ٦ تموز/يوليو ١٩١٧. فقد كان تحريرها «نقطة تحول في الثورة العربية، إذ كانت الثورة حتى ذلك الحين، تتخذ من الحجاز مسرحاً لها، وكانت الإمدادات التي تنظّم إليها جميعاً من أبناء القبائل، ولكن الميدان انتقل بعد سقوط العقبة إلى بلاد الشام، وواجه جيش فيصل تحولاً في وظيفته وتكوينه. . . وغدت مهمته، من ثم، أن يحارب في بلاد الشام طبقاً لخطط الجنرال اللنبي»[٥٥].

كان البريطانيون حريصين إلى أبعد الحدود على تحجيم القوة العسكرية العربية. وكانت مخطّطاتهم الاستعمارية واعية أن لا يكبر الحجم العسكري العربي حتى تنجح مخطّطاتهم وحلفاؤهم الفرنسيون. ولهذا لم يكن السلاح المسموح بوصوله إلى العرب ـ نوعاً وكمّاً ـ متناسباً مع المهمة التي أرادها العرب في حربهم التحررية. وإذا كان المؤرخون العرب قد ذكروا الكثير من الأمور الغريبة، من حيث إن أعداد المقاتلين أو المتطوعين كانت دائماً أضعاف عدد قطع السلاح الفردي، ولا تسل عن نوعية ذلك السلاح، فإن المؤرخ السوفياتي لوتسكي تحدث عن المتاعب الكبيرة التي واجهها العرب في مسألة التسليح، حيث «إن إنكلترا لم تكن راغبة البتة في تقوية الثوار الذين قد يجبرونها على أن تأخذ بعين الاعتبار مطالب العرب الوطنية في ما بعد. ورفض طلب الحسين بإمداده بالطائرات والمدفعية. . . وبعد المماطلات، لم يستلم الحجاز إلا كمية صغيرة من الأسلحة الخفيفة، ومن الطراز القديم. ولهذا خصصت في نهاية عام ١٩١٦ بندقية واحدة لكل خمسة من محاربي قوات فيصل وزيد (الجيش الشمالي)، وبدل الأسلحة أرسل مدرّبون ومستشارون عسكريون من الإنكليز والفرنسيين»[٥٦].

كذلك حرص البريطانيون على تخفيض عدد الضباط والرتباء، وحتى الجنود العرب الراغبين في الالتحاق بالثورة. ويرجع أساس علاقة الإنكليز بهذا

(٥٤) أنطونيوس، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، ص ٣٣٧.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٣٢٣ ـ ٣٢٤.

(٥٦) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ص ٤٥٧.

الموضوع إلى كون هذه العناصر المؤهلة في الجيش العثماني سقطت في الأسر البريطاني خلال المعارك، أو من العناصر التي تركت مواقعها في الجيوش التركية بدافع وطني بعد أن انتشرت أخبار الثورة وسياسة الإرهاب في بلاد الشام، ثم «مذابح عزت بك ـ قائد جيش الانتقام ـ المؤلف من الأفواج التركية التي فتكت بأبناء القبائل العربية في جنوب العراق بعد أحداث حزيران/يونيو ١٩١٥ الدموية»[٥٧]. وتذكر المصادر المختلفة أن الإنكليز احتجزوا أعداداً كبيرة من المقاتلين العرب، ومنعوا التحاقهم بالثورة، مستبعدين الكثيرين لأنهم «غير مناسبين سياسياً». فقد «غربلوا» الضباط والرتباء الراغبين في العمل مع الثورة ونجحوا في «تقنين» هؤلاء.

أما بالنسبة إلى التمويل، فقد ذكرنا قبلاً «أن نفقات الجيش العربي طيلة الحرب لم تزد على مليون جنيه» (غرايبة)، إلا أن مسؤولاً بريطانياً كبيراً في «المكتب العربي» في القاهرة ذكر «أن مجموع ما قدمه دافع الضرائب البريطاني إلى الثورة في الصحراء بلغ ١١ مليون جنيه استرليني، دفع منها أقل من مليون جنيه استرليني إلى الشريف حسين، بدءاً من ٨ آب/أغسطس ١٩١٦ على أقساط شهرية قدر الواحد ١٢٥ ألف جنيه حتى أيار/مايو ١٩١٧، وغطت الملايين العشرة الباقية نفقات الأعمال الحربية ومواد غذائية أرسلتها بريطانيا»[٥٨].

وقد يكون من المفيد أن يُشار هنا إلى أن الثورة حقّقت، برغم تقتير الإنكليز وحذرهم من تسليح العرب وتمويلهم وتوفير الخبرات العسكرية اللازمة لهم، نتائج باهرة، خاصة حين ندرك «أن نفقات بريطانيا على جيشها الذي قاتل في جبهة سيناء وفلسطين بلغت ٧٥٠ مليون جنيه... وأن التاريخ الرسمي البريطاني للحرب يقول إنه كانت للثورة تأثيرات بعيدة المدى على امتداد الحملة البريطانية في سيناء وفلسطين، واستنزاف متواصل للاحتياط التركي، وتهديد بالغ القوة للجناح التركي».. وإن قوات الثورة تمكّنت من أسر وقتل أو مشاغلة قوات تركية قدّرها لورنس بسبعين ألف جندي»[٥٩]. وعلى أية حال، فإن الواجب يقضي أن نذكر أن الجبهة الأساسية التي قرّرت مصير الحرب العظمى

---

(٥٧) برو، القضية العربية في الحرب العالمية الأولى، ١٩١٤ ـ ١٩١٨، ص ٤٠٦ ـ ٤١٢.

(٥٨) Ronald Storrs, *Orientations* (London: Nicholson and Watson, 1945), Footnote 1.

هذا ويذكر سليمان موسى، نقلاً عن مصادر بريطانية، «أن العرب استلموا خمسة ملايين ليرة ذهبية»، انظر: موسى، الحركة العربية للنهضة العربية الحديثة، ١٩٠٨ ـ ١٩٢٤، ص ٣٣٢، الهامش.

(٥٩) موسى، المصدر نفسه، ص ٣٣٣.

لم تكن في بلادنا، بل كانت في أوروبا، وعلى الجبهة الغربية، خاصة في أراضي فرنسا. وبالرغم من كل ذلك، ففي اجتماع سرّي عقده المنتصرون الأربعة أثناء مفاوضات الصلح في باريس في ٢٠ آذار/مارس ١٩١٩ تحدّث الجنرال اللنبي فقال: «كانت المعونة العربية بالغة القيمة»[٦٠].

شهد صيف ١٩١٧ وما بعده، وخاصة بعد تحرير العقبة، تطورات كبيرة. فعلى المستوى الدولي تطوّرت الثورة في روسيا القيصرية لتنتهي في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧ إلى استيلاء البلاشفة على السلطة، ودعوتهم شعوب آسيا لتثور على المستعمرين الأوروبيين، ووجهوا نداءات لإيقاف الحرب، فيما كانت الولايات المتحدة قد دخلت الحرب إلى جانب الحلفاء منذ آذار/مارس ١٩١٧، حيث بدأ وزنها الاقتصادي والعسكري يفرز تأثيراته الكبرى في اتجاه إنزال الهزيمة بألمانيا القيصرية، وكان وعد بلفور حدثاً كبيراً ترك صداه في بلادنا، وفي أوساط يهود العالم، ودفعهم إلى رمي ثقلهم المالي والسياسي في دعم بريطانيا خاصة.

أما في المنطقة عندنا، فإن هذه الفترة سجلت انتقال الثورة من الساحة المحلية ـ الحجاز ـ إلى منطقة بلاد الشام، حيث شهدت مناطق جنوب الأردن معارك كبيرة بين جيش الثورة والقوات التركية. وفي أيلول/سبتمبر ١٩١٨ وضع الجنرال اللنبي ـ القائد البريطاني العام في المشرق ـ خطته الكبيرة لطرد الأتراك من بلاد الشام، وعهد للقوات العربية أن تقوم بعملياتها شرقي نهر الأردن، وكان دورها مهماً جداً ضد خطوط المواصلات التركية. «فقد شنّ فيصل أول هجوم في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩١٨ ـ بعد ثلاثة أيام من بدء الهجوم البريطاني في فلسطين ـ فقطع الخط بين درعا وعمّان قطعاً عنيفاً يكفي لوقف كل اتصال بالمكانين. . .، وبعد ثلاثة أيام ضربت جماعات أخرى من العرب الخط الحديدي في نقاط تقع إلى الشمال والغرب من درعا، وكانت على وشك أن تقتحم المدينة نفسها. . وعزلت درعا من كل جانب عزلاً تاماً. . .»[٦١]. وواجهت القوات التركية في فلسطين هزيمة كبيرة، فقد كادت القوات البريطانية أن تأسر المارشال الألماني فون ساندرز ـ القائد العام ـ مع معاونيه في القاهرة. وكان فيصل يبعث برسله إلى القبائل العربية لتنضم إلى الثورة؛ وقد وقف سلطان الأطرش وقفة وطنية جريئة،

---

(٦٠) أنطونيوس، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، ص ٤٢٥.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٣٣٨.

وأدى مع فرسانه دوراً مهماً في مطاردة القوات التركية المتراجعة، رغم وجود فريق من أبناء جبل العرب وقف مع الأتراك.

تاسعاً: تحرير بلاد الشام

كان هناك تسابق للوصول إلى دمشق بين القوات العربية وجيوش اللنبي. «وكان أول الواصلين الشريف ناصر والشعلان على رأس قواتهما، وقطعا سبعين ميلاً في ٢٤ ساعة، وبلغا ضواحي دمشق في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩١٨، لكنهما لم يدخلاها تلك الليلة، نزولاً عند رغبة القائد العام البريطاني، واكتفيا بإرسال مفرزة قوية لتنقل الأخبار إلى سكان العاصمة، وتحمل اليهم رسالة لإقامة حكومة عربية»[٦٢].

في صباح ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٨ دخلت دمشق مفرزة من الخيالة الإنكليزية، تتبعها عن كثب الخيالة العربية، «واستسلمت دمشق قلباً وقالباً لمشاعر البهجة والفرح حتى كأنما كانت في نوبة من السرور.. وبلغ هياج الفرح ذروته حين دخل فيصل المدينة، ورأى فيه الناس رمزاً للحرية، الناس الذين لم تكن الحرية لديهم منجاة من الظلم فحسب، بل كانت أيضاً أمنية طالما حلموا بها وتمنوا تحقيقها..»[٦٣]. ومن دمشق سارت القوات العربية باتجاه حمص وحماة، وتحرّرت حلب في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٨. وهكذا طُرد الأتراك من المنطقة العربية بعد أن حكموها لمدة أربعة قرون.

لقد قامت الثورة بتحالف القيادة الشريفية ومعها الحجاز والأحرار العرب من رجال الجمعيات، وخاصة «العربية الفتاة»، وكان معظمهم من أعيان الشام، ثم شكّل العسكريون، ومعظمهم من أبناء العراق النسبة العالية من الجهاز العسكري. وكانت القبائل العربية من الحجاز وبلاد الشام هي الطرف الرابع في الجبهة العربية التي تصدّت بالتحالف مع بريطانيا لمقاتلة الاتحاديين وتحرير المنطقة العربية من الاستبداد التركي.

لم يكن معظم قيادات الثورة في حالة وفاق واتفاق مع البريطانيين. فقد

---

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٣٤٠ ـ ٣٤١.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٣٤١، وبرو، القضية العربية في الحرب العالمية الأولى، ١٩١٤ ـ ١٩١٨، ص ٤٥٦؛ عن استقبال الشام لجيش الثورة.

كانت بريطانيا الحليف المفروض للخلاص من الحكم العثماني بعد أن أغلق الاتحاديون عيونهم وآذانهم عن سماع شكوى العرب. وكان ذلك الرعيل مدركاً لأساليب الإنكليز وسياساتهم الماكرة في الهند وأيرلندا والجزيرة العربية، وبراعتهم في تقسيم الشعوب التي يحكمونها. وكان مثال مصر منذ عام ١٨٨٢ وكثرة وعودهم بالجلاء هو المثال الأقرب لغالبية الأحرار. وكان الأسوأ إعلان الحماية البريطانية في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٤ على مصر، فكان ذلك صدمة قاسية جديدة. ثم تتالت الخلافات والصراعات حول اتفاقية سايكس ـ بيكو، ووعد بلفور، ومسائل التسليح، وزيادة عدد القوات النظامية، وغير ذلك من حوادث أشعرت العرب بأن شكوكهم ومخاوفهم من التعامل مع الأجهزة البريطانية كان مغامرة خطرة. ولعل رشيد الخالدي أحسن تشخيص أحوال ذلك الجيل الراغب في الإصلاح والتغيير والمآزق والمراحل الصعبة التي اجتازها، حين قال واصفاً الوضع: «حين اندلعت الحرب، فرض على هذه الحركة الجنينية قرار لم تكن مستعدة لاتخاذه، على ما هو واضح، ولم تكن مهيأة له بصورة كافية. ومن هنا، فإن النداء الموجه إلى الشريف حسين، والتحضير للثورة العربية، والخطوات الأخرى المتخذة بعد بدء الحرب، كانت في كل حالة من الحالات أقل مما يجب، ومتأخرة أكثر مما ينبغي. فضلاً عن ذلك، فإن الحركة كانت تواجه بشخص جمال باشا عدواً قاسياً متمرّساً بالدس السياسي، وذا هدف واضح، وكذلك وسيلة تحقيقه»[٦٤].

عاشراً: الثورة في الميزان

تعرّضت الثورة العربية لنقد كثير من أطراف مختلفة، بل تعرّضت للظلم والإساءة من جانب عدد من الأصوليين والسلفيين الذين تصوّروا أن الثورة أطاحت بـ «دولة إسلامية»، أدت ما عليها في حماية الإسلام والوطن العربي. وكذلك اتُهمت الثورة أنها يسّرت دخول القوى الغربية إلى بلدان الهلال الخصيب، وسهّلت للصهاينة تهويد فلسطين والتوسع خارجها. إن مثل هذه الأحكام تفتقد الدقة، بل إنها بعيدة عن الواقع. فالدولة العثمانية لم تكن دولة

(٦٤) انظر: رشيد الخالدي، «عبد الغني العريسي وجريدة المفيد: الصحافة والقومية العربية قبل سنة ١٩١٤»، في: روجر أوين [وآخرون]، الحياة الفكرية في المشرق العربي، ١٨٩٠ ـ ١٩٣٩، إعداد مروان بحيري؛ ترجمة عطا عبد الوهاب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٦٠ ـ ٦١.

«إسلامية» بالشكل الذي يتصوّره الناقدون. ويفيدنا جميعاً ـ كعرب ـ أن نقرأ الوقائع والحقائق قراءة هادئة وموضوعية، والأهم أن نقرأها في زمانها، وأن نقدّر تماماً تلك الظروف التي مرّ بها قادة الثورة ـ خاصة رجال الجمعيات السياسية والعسكرية ـ في ذلك الحين. فصحة القرارات وسلامتها عند الحكم عليها يجب أن يُراعي زمان اتخاذها مع الظروف المختلفة المحيطة بها، ومع تدقيق الإنجاز وفترة التنفيذ، لا أن يحكم عليها بعد وقوعها بسنوات عديدة، وبعد أن تغيّرت معطيات ذلك الواقع.

ليس جديداً أن نقول إن السلطنة العثمانية كانت، منذ قيامها، دولة «تركية» في أساسها وتكوينها وتطورها. وكان «إسلامها» ذا طابع خاص، عُرف لدى الكثيرين من المؤرخين بأنه «الإسلام العثماني» الذي انتزع الخلافة من العرب، واهتم، بل ركّز على إشاعة اللغة التركية، وأهمل اللغة العربية، وتجاهل أنها لغة القرآن. وبالإضافة إلى ذلك، فقد نظر هذا «الإسلام» إلى العرب نظرة فوقية استعلائية، ويمكن أن نستشهد بما قاله الصدر الأعظم إلى الأعيان العرب عام ١٧٣٨ الذين طالبوا بأن يشاركوا في السلطة والحكم أيام السلطان محمود الأول، وقد ذكرنا ما قيل يومها من «أن ولاية العرب هي ابتداء المفاسد». وقد اتهم الصدر الأعظم العرب بـ «تقصيرهم في حماية الإسلام والدفاع عن بلادهم». ولم يتعرّض الردّ العثماني لمصير المناطق الإسلامية التي تولى العرب وحدهم الدفاع عنها من دون عون من العجم، مثل الأندلس وشمال أفريقيا والخليج(٦٥). وقد أضاف المؤرخ غرايبة نقطة أساسية ومهمة جداً إلى ما سبق وهي أنه «إذا كان العرب مدينين للعثمانيين بالحماية القوية لمدة أربعة قرون، وللأتراك فترة ألف سنة، فإن العالم العربي قد سدّد قيمة هذا الدين غالياً، فقد أدرك العرب متأخرين عظم الضريبة التي دفعوها عندما قبلوا الحماية الخارجية طويلاً، ودفعوا ثمناً غالياً من الذلّ لكي يوفّروا على أنفسهم ضريبة الدم. وكان الأسوأ أن العثمانيين فرضوا على المجتمع الإسلامي استقراراً غير طبيعي قام على تقديس الماضي، واعتبار إنتاجه في نهاية الكمال. وسيطرت على مقاليد الأمور أقلية غريبة انقطعت الصلة بينها وبين الأكثرية. وابتعد العرب عن مجرى الأحداث السياسية والعسكرية، وفقدوا اهتمامهم بها، ولم يشاركوا بأحداثها، ولم تهزهم النكبات»، بل ضعف الوعي عند العرب وتلاشى إلى درجة «أن

(٦٥) غرايبة، تاريخ العرب الحديث، ص ١٨ ـ ٢١.

المصريين عندما ثاروا على الفرنساويين كان هدفهم إعادة البلاد إلى السلطان، لا لتحريرها ليحكمها أهلها. والأصعب من ذلك أن فشل الثورة اعتُبر مشيئة من الله، لأن الله يعطي ملكه من يشاء»[٦٦].

وناقش مؤرخ آخر مسؤولية «الانحطاط الذي أصاب الوطن العربي. . . فالدولة العثمانية لا تتحمّل وحدها مسؤولية التدهور الذي أصاب الثقافة الإسلامية في الوطن العربي. فهذا الاضمحلال كان قد اتضح منذ القرن الثاني عشر الميلادي، بعد أن انتشر التصوّف الذي شجّع على بروز الاتجاهات السلبية. . . والأحداث العاصفة التي مرّت بها المنطقة». وأضاف المؤرخ أحمد عبد الرحيم مصطفى، في تحليله أسباب التدهور، أن الحكومات «ساعدت على انتشار ردّ الفعل السنّي، وعزّزته عن طريق التعليم والقمع، وتحوّل الحرص السنّي بمرور الزمن إلى خوف، ثم إلى ركود، في الوقت الذي شهدت فيه الأوساط الشعبية انتشار العقائد الشعبية السابقة على الإسلام، بما في ذلك السحر الهلنستي وعبادة الأولياء الصوفيين»[٦٧]. ولم تقتصر الأمور عند هذه الحدود، بل تطورت إلى انتشار الخرافات والتقاليد البالية، خاصة حين تبنّت «الإنكشارية» هذه الأفكار والممارسات، ومثّلت هذه الجماعة، ذات النفوذ الكبير في الدولة والمجتمع، قوة رجعية ومتخلّفة، وعرفت بالفساد ومعارضة الإصلاح، وتحالف قادتها مع الأعيان ورجال الدين المنافقين.

ويذكر زين نور الدين زين عن أحوال السكان في حلب في تموز/يوليو ١٨٥٨ نقلاً عن تقرير القنصل البريطاني هناك: «إن السكان المسلمين في شمال سورية تدغدغ أفئدتهم أحلام جميلة بالانفصال عن الإمبراطورية العثمانية، وبإقامة دولة عربية على رأسها شريف من أشراف مكة». ويرى هذا المؤرخ أنه عند قراءة هذا التقرير بتمهّل يتضح ما يلي: «إن هناك روحاً ثورية وأغراضاً مبطنة ضد السلطة الشرعية». ويذكر أسباب التذمّر من الظلم الواقع على السكان، وفضلاً عن هذا، فإن «العرب في هذا الجزء من سورية كانوا يشعرون بالكراهية نحو الجنود الأتراك والموظفين الأتراك، ويعتبرونهم من المسلمين المنحطّين أخلاقاً. . واعتبر ذلك تعبيراً صارخاً عن عدم الرضا، وعن النقمة التي شعر بها الأهلون نحو

---

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٢٦ ـ ٢٧.

(٦٧) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني (بيروت والقاهرة: دار الشروق، ١٩٨٢)، ص ١٤١.

السلطة. . . أكثر منها دليلاً على وجود القومية العربية في نفوس العرب»(٦٨).

وتبقى حقيقة مهمة يجب أن نعيها ونتذكّرها، وهي أن العالم تغيّر بسرعة ظاهرة في القرن التاسع عشر، وقد مرّ معنا ما شهدته أوروبا من تطورات كبيرة وعميقة. وكان لهذا القرن خصوصية متميّزة من كافة القرون السابقة، إذ شهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية لم يسبق لها مثيل، وقد تركت تأثيراتها العظيمة في المسيرة البشرية كلها، وخاصة في أوروبا، والمقصود هنا بشكل أساسي قيام الثورة الصناعية، ورافق ذلك مع زيادة الإنتاج حركات شعبية ووعي كبير بحقوق الإنسان ويقظة الأمة، وانتشار الروح القومية مع التطور السريع في مجالات المواصلات والاتصالات والتسلح، وغير ذلك من وسائل التطور والتقدم وتزايد الوعي. وكان لهذه التحوّلات الكبرى آثارها في العالم، ومن ضمنه كانت السلطنة العثمانية التي سرّعت في تحرك القوى السياسية والاجتماعية داخلها.

وبعد. . فإن استمرار الخلاف في الفكر السياسي العربي حول تقديم «الثورة العربية الكبرى» ودورها في النهضة العربية المعاصرة، خلق، وما يزال، يخلق إشكالية مهمة تواجه فكرنا السياسي. وقد أدى هذا الخلاف، وما يزال يؤدي، دوراً سلبياً في إعاقة نمو الوعي القومي وتطوره، وبالتالي ألحق ضرراً بالنضال العربي العام. إلا أن ما يجب الوقوف عنده هو أن وراء ذلك الخلاف، وتلك الإشكالية، مسألة مهمة لم تُحسم بعد، وهي نظرتنا إلى التاريخ العثماني، وما هو وضعنا ـ كأمة ـ ضمن ذلك الإطار التاريخي. ومن هنا، نجد في إلحاح المؤرخ سيّار الجميل على أهمية التقييم السليم لهذا التاريخ، ما يبرّر أهمية «الرؤية المعاصرة» التي يطرحها، مؤكداً «أن التاريخ العثماني ليس بتاريخنا أبداً، ولكنه مصدر قوي جداً لمعاصرتنا وواقعنا المتنوّع، ومرجعية أساسية غير مباشرة في حياة العرب خلال القرن العشرين. . . وهذا التاريخ العثماني هو أقرب التواريخ البشرية إلينا نحن العرب، وأكثرها التصاقاً في الزمن والموضوع والجغرافية. . . ولكننا ما زلنا أبعد الناس إليه، فهماً ومعرفة وتفكيراً. . . ذلك يعني أن هذا التاريخ هو وعاء تاريخ العرب الحديث والمعاصر، الذي وُلد في رحمه الاستعمار الأوروبي

---

(٦٨) زين، نشوء القومية العربية: مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية ـ التركية، ص ١٩٨، الهامش.

للمنطقة بعد سيادته لعقود طويلة في مواطن متباينة من البيئة العربية»(٦٩). ويتبنى الجميل موقفاً واضحاً مدروساً مفاده «أن هناك حصيلة إرثية عثمانية قوية لم تزل تعشش في الذهنية العربية والتفكير السياسي والاجتماعي.. لم يتخلص العرب منها حتى هذا اليوم، بعد مرور أكثر من مئة عام على انحسار الفكر العربي من العثمانيين..». ويرى هذا المؤرخ أيضاً «وجوب تحطيم الفكرة المتداولة التي تؤمن بها الغالبية العظمى من الناس، تلك الفكرة التي تقول بـ «إسلامية» الدولة العثمانية، ليأتي الجواب قائلاً بـ «سلطانية» هذه الدولة التي توكأت في مرجعيتها على «الدين» وليس على «الإسلام».. وأنه لا يمكن اعتبار الدولة العثمانية دولة «خلافة» إسلامية أو عثمانية، نظراً إلى ابتعادها عن «الشرعية الدينية»، رغم تعزيزها الثابت والقوي لـ «الشرعية التاريخية»... كما أن «الماضي العثماني يعتبر أحد مصادر الشرعية لأغلب الأنظمة السياسية العربية المعاصرة»(٧٠). وعليه، لا بد من دراسة ذلك التاريخ دراسة عقلانية وبعيدة عن الانفعال والتعصّب لنخرج بتقييم سليم يشكّل دافعاً لمسيرة هذه الأمة في هذه الظروف السياسية المعقّدة.

كانت هذه الثورة التي انطلقت من الحجاز هي الحركة السياسية الأولى في التاريخ الحديث للمشرق العربي، والتي تميّزت بطابعها القومي العام، أي أنها لم تكن قطرية أو محلية، ولم تمثل منطقة أو قبيلة أو زعيماً محلياً، كالأمير فخر الدين أو ظاهر العمر، كما لم يكن الدين أو تعريب الخلافة وراء قيامها، بل عملت على تحقيق «الاعتقاد بأن الناطقين بالضاد يشكّلون أمة، وأن هذه الأمة يجب أن تكون مستقلة ومتحدة»(٧١). وبرغم وجود ثغر سياسية وفكرية واجتماعية عديدة، إلا أنها كانت المحاولة الأولى لتجسيد فكرة القومية العربية والعمل على إنشاء دولة واحدة.

وبكلام آخر، فإن هذه الثورة جاءت إثر تراكم أحداث وتفاعلات اجتماعية وسياسية، «ولم تكن مغامرة عسكرية قام بها نفر من القادة العرب، وإنما كانت ثورة حقيقية، بالمفهوم السياسي للفكر التاريخي العربي، قامت نتيجة معاناة

---

(٦٩) سيّار الجميل، العثمانيون وتكوين العرب الحديث: من أجل بحث رؤيوي معاصر (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٩)، ص ٢٣.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٧١) ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩ (بيروت: دار النهار، ١٩٦٨)، ص ٣١١.

مريرة خاضها وطنيون وقوميون مثقفون عرب ضد سياسة التتريك العنصرية»[٧٢]. وقد ضمت في صفوفها أبناء أقطار عربية عديدة من المسلمين والمسيحيين، ومن طوائفهم العديدة، وجمعت ضباطاً ومثقفين وسياسيين، وشباباً وكهولاً، من أبناء المدينة والريف والقرية، وحققت رغم كل ما فيها من ثغر واقعاً تاريخياً جديداً نشأ وترسّخ مع إعلان هذه الثورة، هو زوال «الظاهرة العثمانية» وقيام «العروبة»، كفكرة وكمشروع سياسي نهضوي أكد الهوية التاريخية لهذه الأمة، وتعمّدت هذه القومية بالكفاح والسلاح والدم الذكي. ومن هنا، «فإن الثورة التي انطلقت من مكّة لم تكن حجازية إقليمية صرف، بل عربية قومية بكل معنى الكلمة»[٧٣].

(٧٢) مصطفى النجار، «فكر الثورة العربية لعام ١٩١٦،» ورقة قُدِّمت إلى: تطور الفكر القومي العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع المجمع العلمي العراقي، إتحاد المؤرخين العرب، معهد البحوث والدراسات العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ١٤٣.

(٧٣) برو، القضية العربية في الحرب العالمية الأولى، ١٩١٤ ـ ١٩١٨، ص ٣٤٨ ـ ٣٤٩.

الفصل الثامن

الدولة العربية الأولى في الشام

في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨، انتهت الحرب العظمى باستسلام الألمان والنمسويين والأتراك، وانتصر الحلفاء، وبدأ العرب بتأسيس «دولة عصرية جديدة» في الشام، أي في المناطق التي حرّرتها قوات الثورة العربية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٨، ثم تمّ تحرير سورية الداخلية من جبال أرارات التركية حتى العقبة، في حين تولّى البريطانيون والفرنسيون شؤون شواطئ فلسطين ولبنان حتى الإسكندرونة. ولكن قبل التحدّث عن الأوضاع الجديدة، لا بد من تسجيل ملاحظات سريعة حول ما وجده «مؤسسو الدولة» على أرض الواقع.

أولاً: مخلّفات ثقيلة جداً

مرّ معنا، آنفاً، أمر العلاقة الغريبة والعجيبة التي ربطت بين شعبين مختلفين في كل شيء، إلا رابطهما الديني. قد لا يكون هناك نموذج سياسي واجتماعي واقتصادي مماثلاً للنموذج العثماني الذي عاش العرب تحت رايته لأربعة قرون، لكن يبقى سكوت العرب على هذا الوضع طيلة هذه الفترة الطويلة أمراً لافتاً، مع أنهم كانوا أكثر عدداً من الأتراك، إضافة إلى أنهم كانوا أكثر تقدماً. فقد تميّزت بلاد العرب بغنى أكبر وأوسع مما كان لدى القبائل التركية التي غزت الوطن العربي من أوائل القرن السادس عشر. ويبقى السؤال ملحّاً ووارداً، وهو: «لماذا سكت العرب وخضعوا طويلاً، واستكانوا كل هذه القرون؟».

لقد اشتدّ تدهور أوضاع السلطنة العثمانية، وازدادت سوءاً وتردّياً بقدوم الاتحاديين وتولّيهم السلطة مدة عقد واحد من الزمن. وفي تقرير للمارشال الألماني فالكنهاين الذي تولّى قيادة الجيوش العثمانية في الشام بعد إبعاد جمال

باشا، ذكر «أن الدولة العثمانية تضاءلت قواتها، حتى لم يبق منها غير واحد من خمسة مما كانت عليه في ابتداء الحرب. . . والبلاد غير قادرة على سدّ النقص الواقع في الرجال». ويضيف القائد الألماني أرقاماً تشير إلى أن «تركيا دخلت الحرب بقوات عددها ٦٢٠ ألفاً، ثم بلغ ما عبأته أثناء الحرب قرابة أربعة ملايين، وحرصت على أن تُوجِد منهم تحت السلاح في مختلف الجبهات بصورة دائمة ١,٥ مليون جندي. وقد قدّر الأتراك خسارتهم من الجنود أثناء الحرب بمليون ونصف المليون بين قتيل ومفقود»[١].

تُرى كم كان نصيب العرب من أولئك القتلى والمفقودين؟

أما في ما يتعلق بالجانب المالي، فقد ذكر المؤرخ نفسه، نقلاً عن تقرير بريطاني أن «الدولة العثمانية كانت ترزح تحت دين بلغ ٣٠ مليوناً من الليرات الذهبية العثمانية، عندما ترك السلطان عبد الحميد السلطنة للاتحاديين يتصرّفون بمقدّراتها، فارتفعت الديون، بسوء سياستهم، إلى ٤٠٠ مليون ليرة ذهبية حتى قبيل انتهاء حكمهم بعام واحد»[٢].

كانت أحوال المنطقة العربية في غاية السوء والتردّي. ولكن إلقاء اللوم في موضوع التخلّف على العثمانيين وحدهم، الذي صارت إليه بلادنا، فيه ظلم كبير. ذلك أننا ـ نحن العرب ـ المسؤولون عمّا حاق ببلادنا من انقسامات وحروب وصراعات تفاقمت، وتقسمت الدولة العربية إلى إمارات ودويلات متصارعة، فانفتحت الأبواب أمام الفرنجة القادمين من الغرب، وأمام القبائل المغولية القادمة من أواسط آسيا. وكانت بلادنا محكومة يومها من أمراء وحكام أجانب مختلفين.

والواقع، فقد انتقلت بلاد الشام من يد حاكم تركي ـ من مماليك مصر الذين تولّوا السلطة فيها عام ١٢٦٠ م، وحكموها مدة ٢٥٦ عاماً ـ إلى حاكم تركي آخر هو السلطان سليم (١٥١٦). «ومع أن المدن السورية أيام المماليك كانت موطناً لحضارة متقدمة، إذ بنى عدد من الحكام المماليك الكثير من المؤسسات والمساجد والمدارس المختلفة، وشجعوا الحِرَف العملية والفنون، إلا أن الواقع كان يضعف ويختفي. وتسارعت عملية الانحطاط، وخسرت بلاد

(١) توفيق برو، القضية العربية في الحرب العالمية الأولى، ١٩١٤ ـ ١٩١٨ (دمشق: دار طلاس، ١٩٨٩)، ص ٤٢٧، الهامش.
(٢) المصدر نفسه، ص ٤٦٣ ـ ٤٦٤.

الشام قدراتها على مواجهة التحديات الجديدة»[٣]. وقد تعرّضت المنطقة أيام المماليك لتراجع في عدد السكان، وتزايدت الضرائب المرهقة، وكثر الفقر والفساد والاستغلال للفلاحين والحرفيين، وللسكان عموماً، مما أدى إلى تناقص الإنتاج الزراعي والحرفي، وواجهت البلاد أيضاً مصاعب جمّة وضغوطاً شديدة بتحول طرق التجارة الدولية منها إلى جنوب القارة الأفريقية. «ومع ذلك، بقيت دمشق، المنتجة للأسلحة ولأدوات الرفاه المميّز للنخبة المملوكية، واستمرت دمشق موطناً كبيراً للثقافة والصناعة حتى العام ١٤٠١، حين غزاها تيمورلنك»[٤]. وفي ذلك العام تعرّضت دمشق وبقية المدن في بلاد الشام لواحدة من أكبر العمليات الهمجية التي عرفها التاريخ الإنساني، فقد كانت المدن مستباحة للجنود المغول، حيث قتلوا ودمّروا واغتصبوا وأحرقوا وفق ترتيب متقن بعد أن رتبت عملية منظمة جداً لتهجير جماعي طال العلماء والحرفيين وأرباب الصناعة والمهن والفقهاء؛ وبكلمة، فقد تمّت عملية نقل كل عناصر النخبة المتميّزة بعقلها وفكرها وبيراعاتها الحرفية إلى بلاد المغول في آسيا الوسطى، مما شلّ الحياة الثقافية في الشام، ودمر البيئة الكاملة للحرف والصناعات البدائية. وكانت الخطة جهنمية لتدمير المشرق العربي وإحراقه.

كانت نكبة بلاد الشام على أيدي المغول بقيادة تيمورلنك مثل نكبة بغداد ومدن العراق على يد هولاكو في العام ١٢٥٨، حيث جرى تدمير كل شيء، تحت عملية قتل النخبة في عاصمة العباسيين. كانت هذه القبائل كالجراد تقتل وتبيد وتتلف كل ما تراه أمامها، بل كانت كالنار لا تترك وراءها غير الرماد والخراب. وبالإضافة إلى ما فعله المغول، ومن قبلهم الفرنجة القادمون من أوروبا، فقد عانت المنطقة كلها كوارث طبيعية فاجعة، كالأوبئة والزلازل والجفاف وموجات الجراد. وكل هذه العوامل لم تعطل الواقع الحضاري ومعالمه بأشكاله، بل ردّته عقوداً وقروناً إلى الوراء، وخلقت مناخات عامة اتصفت بالتخلّف والبؤس، وأصبحت بلادنا لقرون عديدة ساحة مفتوحة للقوى المتصارعة من غير العرب.

حين جاء العثمانيون لم يهتموا أبداً بإجراء أية إصلاحات في بلادنا. فالأتراك أنفسهم كانوا متخلّفين، وحين تذكر الأمم الكبيرة التي اعتنقت الإسلام في هذه المنطقة من العالم خاصة، أي العرب والفرس والأتراك، فلم يكن

---

(٣) Tabitha Petran, *Syria: A Modern History* (London: Ernesy Benn Ltd., 1978), p. 40.

(٤) المصدر نفسه، ص ٤١.

الأخيرون ممن تركوا بصماتهم وآثارهم ومخلّفاتهم المهمة في ميدان الحضارة مقارنة بما قدمه العرب والفرس. إلا أن الأتراك برعوا وتميّزوا في ساحات الحروب. فقد كان الجيش يحتل المكانة الأولى والمطلقة في اهتمامات السلطان وأعوانه من الحطام. وكانت السلطنة العثمانية «دولة إقطاعية حربية» بكل معنى الكلمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن «القومية التركية» ـ كما يقول المؤرخ السوفياتي لوتسكي ـ «كانت هي القومية السائدة في الإمبراطورية العثمانية، وهي أكثرها تأخّراً بالنسبة إلى مختلف القوميات الأخرى في أنحاء الإمبراطورية المترامية الأطراف والمتعددة القوميات»(٥).

كان السلطان حاكماً مستبداً ومطلقاً، ولا حدود لصلاحياته. وكانت سياسة السلطنة منذ البداية، تقوم على الاحتفاظ بالأوضاع الاجتماعية والأنظمة الإقطاعية والقبلية، فظلّت الأرض بأيدي الإقطاعيين المحليين العرب. وكثيراً ما كان السلطان ينتزع الأرض والممتلكات، بل ويقتل من يشك في ولائه. وكانت الأرض هي المصدر الأساسي للثروة في تلك المرحلة، وملكيتها ليست مصانة. كان الاقتصاد راكداً، ولم يتقدم، بل تراجع كثيراً بسبب سوء الأحوال العامة، إذ «لم يبق في نهاية القرن الثامن عشر من بين ٣٢٠٠ قرية في أيالة حلب في القرن السادس عشر سوى ٤٠٠ قرية. وقد لاذ السكان تارة بالفرار إلى المدن، وانقرض بعضهم تارة أخرى»(٦).

وتقول الباحثة الأمريكية بيتران: «إن سورية أصبحت في القرن الثامن عشر في حالة تفسخ كامل، فقد هبط عدد السكان من قرابة أربعة ملايين نسمة في القرن الرابع عشر إلى ١,٥ مليون ونصف المليون نسمة، ذلك أن الحكومة العثمانية لم تعد قادرة على توفير الأمن، إذ كانت قبائل شمر وعنزة تتجول في البادية الشامية، منطلقة من الجزيرة العربية في القرنين السابع عشر والثامن عشر متحدية سيطرة الحكومة بشكل ناجح»(٧).

وقد يكون مفيداً أن نلقي نظرة على أعداد السكان في المدن العربية الكبيرة، وكم هبط عددهم في أواخر العهد العثماني إلى درجة لافتة، في حين كان عدد سكان هذه المدن قبل قرون أكثر بكثير مما كان عليه في أوائل القرن

(٥) لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث (موسكو: دار التقدم، ١٩٧١)، ص ٢٤.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٧) Petran, Ibid., p. 43.

العشرين. ويذكر المؤرخ زين نور الدين زين أرقاماً مذهلة عن مدن عرفت الازدهار والتقدم من قبل، فكان أن «أصبح عدد سكان الموصل ٦٥ ألف نسمة، وبغداد ١٠٥ آلاف، وحلب ١٠٠ ألف. أما دمشق فبلغ عدد سكانها ١٨٠ ألف نسمة»[٨]. أما مكّة المكرمة، «فكان يسكنها في أوائل القرن العشرين ٦٠ ألفاً يتضاعف عددهم أيام الحج المعدودات، ثم يرجع الحجاج إلى بلادهم بذكريات دينية ترافقهم بقية حياتهم»[٩]. هذا، وكان الحجاج يتعرّضون لمتاعب من سكان الحجاز الذين كانوا ينهبون الكثيرين منهم، ويسلبونهم أموالهم لقاء الطعام والمأوى، ذلك أن الأمن كان مفقوداً أو ضعيفاً، مما يحوّل الحج إلى عملية صعبة وقاسية للعديد من الحجاج. ومما يسجل للشريف حسين، في هذا المجال، أنه عند إعلانه الثورة «حرص على أن يحفظ للبلاد المقدسة مظهرها الأخلاقي»... فأصدر مراسيم تقضي بمنع تقديم الخدمات لرواد المقاهي في أثناء أوقات الصلاة، وتم تحريم حمل السلاح في المدن، ومنع بيع وتجارة الخمور. ولكن هذا المنع لم ينفذ بدقة نظراً إلى نفوذ صنّاع الخمر في مكة. كما أمر بتدمير محلات البغاء السري... وكان أكثر سكان مكّة والمدينة من الأجانب، كالهنود والجاويين والأفريقيين[١٠].

من الطبيعي أن تبقى الزراعة والحِرف ووسائل الإنتاج متخلّفة، فالأدوات المستخدمة للحراثة والحصاد والدراس لم تتطور منذ أزمنة بعيدة. أما الحِرف، فإن تقريراً اقتصادياً فرنسياً، وُجّه عام ١٩١٩ إلى مؤتمر الصناعيين والتجار في مرسيليا، يورد أموراً غريبة، من ذلك أن «تنظيم العمل في المشرق لم يتخطّ نقطة النمو التي وصل إليها في القرون الوسطى، ففي أسواق بيروت ودمشق وحلب يستمر العمل كما كان منذ خمسمئة سنة»[١١].

(٨) زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية: مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية ـ التركية، ط ٤ (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٨٦)، ص ١٨٣، الهامش الرقم ٢٥.

ذكر يوسف الحكيم في كتابه أن عدد سكان دمشق في العام ١٩١٩ بلغ نحو ٣٠٠ ألف نسمة. انظر: يوسف الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، ذكريات، ط ٣ (بيروت: دار النهار، ١٩٨٦)، ص ٨٥. وفي تقدير الكاتب، فإن هذا الرقم مبالغ فيه.

(٩) دزموند ستيوارت، تاريخ الشرق الأوسط الحديث: معبد جانوس، ترجمة زهدي جار الله، ط ٢ (بيروت: دار النهار، ١٩٨١)، ص ٩٦.

(١٠) برو، القضية العربية في الحرب العالمية الأولى، ١٩١٤ ـ ١٩١٨، ص ٣٥٦.

(١١) وجيه كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية ـ السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠، ط ٣ (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٢)، ص ١٠١.

وليس المجال هنا بمتسع للتحدث عن مجالات الحياة الأخرى، كالتعليم والصحة وأوضاع المرأة والطرق ووسائل المواصلات والاتصالات. . . إلخ، فقد كانت التركة العثمانية ثقيلة ومرهقة، وكانت الضغوط الاستعمارية شديدة. وبذلك افتقد المجتمع العربي وحدته وتماسكه.

كان الانهيار عاماً وشاملاً في الجوانب المادية، كما كان الحال في الجانب الروحي والفكري. فقد كانت عامة الناس متأثرة بالخرافات والتقاليد البالية، حتى جاءت مرحلة اليقظة في أواخر القرن التاسع عشر. ولكن الخلاص من هذه الأثقال لا يمكن أن يتم بسرعة مهما كانت الطفرة واسعة وقوية، بل لا بد من زمن مليء بالعمل والجدّ والكفاح لتتحرّك دنيانا من مرحلة الجمود والسكون إلى مرحلة الحركة والنشاط.

ثانياً: الدولة الفتية وذكراها الباقية

حين حرّرت القوات العربية دمشق في مطلع تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٨، وجد ضباط الثورة أن الأمير سعيد الجزائري ـ حفيد البطل عبد القادر الجزائري ـ قد عيّن نفسه مسؤولاً عن الشام، وألّف حكومة مؤقتة عيّن أعضاءها بالتعاون مع وجهاء المدينة وأعيانها باسم قيادة الثورة، كما رفع العلم العربي على الأبنية الرسمية. لكن هذا الإجراء رفضه الضباط العرب ممّن قادوا قطعات الثورة، أو أولئك الذين بقوا مع الأتراك حتى جلائهم. وكان أبرز الأخيرين اللواء رضا الركابي، والعميد شكري الأيوبي. وبالتالي، فقد أُبعد الجزائري، وتولّى الركابي إدارة شؤون المناطق التي حرّرها الجيش العربي بدعم من ضباط الثورة. وتمّ تشكيل «مجلس الشورى» من أعيان دمشق وحلب، وسمّي أعضاء من بعلبك والبقاع وبيروت وجبل العرب، «وقد خوّل المجلس درس وإعداد لوائح القوانين والأنظمة والقرارات التي يتطلبها حسن الإدارة، وعرض النتيجة على الحاكم العسكري (الركابي) الذي أوكل إليه إصدار الأوامر بتنفيذ الأمور القانونية منها، أما ما يتوقف العمل بموجبه على توقيع رئيس الدولة فيرفعه إلى الأمير فيصل الذي لم يكن قد اعتلى منصبه بعد بصورة شرعية»[١٢]، في الوقت الذي عُيّن فيه عبد القادر المؤيد العظم رئيساً لمجلس الشورى.

---

(١٢) الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، ص ٣٨ ـ ٣٩.

في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٨ التقى الجنرال اللنبي ـ القائد العام للحلفاء ـ بالأمير فيصل في دمشق. وفي هذا اللقاء ثبّتت الإجراءات التي اتخذت حول الإدارة العسكرية المؤقتة للمنطقة الشرقية تحت حكم الركابي وبإمرة فيصل. . . وتقرر أن تواصل القوات العربية الزحف شمالاً بمساعدة القوات الإنكليزية. وشرح اللنبي الإجراءات المقترحة لإدارة البلاد «إذ طالما كانت العمليات الحربية مستمرة، فإن القائد العام يتولى المسؤولية حتى عقد السلم. وتظلّ سورية خلال تلك الفترة جزءاً من أراضي العدو المحتلة. وتقام إدارة عسكرية في المنطقة الشرقية، ويعمل الحكّام العسكريون والموظفون المدنيون من العرب تحت إدارة فيصل، وهو نفسه مسؤول أمام اللنبي عن طريق الجنرال كلايتون بمساعدة كورنواليس»، والأخير مقيم في دمشق. ثم ذكر اللنبي لفيصل وضع المنطقة الجنوبية (فلسطين) «بأنها تحت الإدارة العسكرية البريطانية المباشرة، وأنه عهد إلى الفرنسيين بإدارة الشريط الساحلي (المنطقة الغربية الممتدة من عكا حتى الإسكندرونة في الشمال)، ويبقى الساحل تحت قيادته. . . ولما احتج فيصل على هذه الإجراءات أصرّ الجنرال على ضرورة قبولها حتى تتم التسوية النهائية»[١٣].

في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٨ أصدر الأمير فيصل بياناً «إلى أهالي سورية المحترمين»، ذكر فيه، بعد أن «شكر جميع السوريين على ما أبدوه من العطف والمحبة وحسن القبول لجيوشنا المنصورة والمسارعة للبيعة باسم مولانا السلطان أمير المؤمنين الشريف حسين نصره الله». . . أنه تم «تشكيل حكومة دستورية عربية مستقلة استقلالاً مطلقاً لا شائبة فيه باسم مولانا السلطان حسين شاملة جميع البلاد السورية. . وتأليف إدارة عرفية لرؤية المواد التي يحيلها القائد (الركابي) إليها. . وأن حكومتنا قد تأسست على قاعدة العدالة والمساواة، فهي تنظر إلى جميع الناطقين بالضاد، على اختلاف مذاهبهم وأديانهم، نظراً واحداً لا نفرّق في الحقوق بين المسلم والمسيحي واليهودي، فهي تسعى بكل ما لديها من الوسائل لتحكيم دعائم هذه الدولة التي قامت باسم العرب، وتستهدف إعلاء شأنهم، وتأسيس مركز سياسي لهم بين الأمم الراقية»[١٤].

---

(١٣) خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق، ط ٢ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢)، ص ٥١ ـ ٥٢.

(١٤) أحمد قدري، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، ط ٢ (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ١٩٩٣)، ص ٧٦ ـ ٧٧.

من المفيد أن يشار هنا إلى أن قراءة متأنية لهذا «الخطاب السياسي» يخرج ببعض النتائج والدلائل المهمة، منها أن «الثورة الكبرى» التي تبنّت إقامة دولة تضم معظم آسيا العربية قبلت بـ «دويلة صغيرة»، وأن «الاستقلال المطلق» بعيد عن الواقع، وأن هناك «سلطاناً. . . وأميراً للمؤمنين. . . والبيعة». وبكلمة، فقد احتوى البيان على مجموعة من الأنظار والتوجّهات التي تفتقد الانسجام والاتساق والتكامل الفكري، واختلف مضمونه عن روح «وثيقة أحرار الشام التي حملها فيصل لأبيه، واعتمدها الشريف في مفاوضاته مع مكماهون».

وعلى أي حال، فقد حاولت القوى العربية أن تمدّ نفوذها وسلطتها إلى المدن الساحلية، إذ عمدت مجموعات من السكان بدعم من العسكريين العرب إلى السيطرة على هذه المناطق الساحلية ـ من لبنان وحتى الإسكندرونة ـ إلا أن الإنكليز والفرنسيين وقفوا بقوة ضد هذه الخطوة، فأنزلوا العلم العربي عن الدوائر والمؤسسات الرسمية في تلك المدن المحرّرة، وجرت ملاحقة العناصر القومية الناشطة من المدنيين والعسكريين. وكان هذا المسلك الأنكلو ـ فرنسي تطبيقاً عملياً لاتفاقية سايكس ـ بيكو، كما كان إلحاق فلسطين بالإدارة العسكرية الإنكليزية المباشرة تمهيداً لسياسة بريطانيا بفرض وعد بلفور.

أما الجانب المالي «فقد تم الاتفاق بمعرفة القيادة الحليفة العليا على أن تدفع الإدارة القائمة في لبنان مبلغ ١٥٠ ألف جنيه مصري، والقائمة في فلسطين مبلغ ١٥٠ ألف جنيه إلى الحكومة العربية، لقاء ما تستورده سورية عن طريق تلك البلاد، إذ إن سلطات الجمارك في الموانئ اللبنانية والفلسطينية كانت تحصل على الجمارك وفقاً لما كان متبعاً في العهد العثماني»[١٥]. وكثيراً ما امتنع الفرنسيون والإنكليز أو ماطلوا في سداد المطلوب منهم دفعه للحكومة العربية بأعذار وحجج واهية مختلفة. وكان الهدف وراء هذا السلوك هو أن يضغطوا على الحكم الوليد في سورية الداخلية ويضايقوه.

أما في العراق، فقد تولّت «حكومة الهند البريطانية» قيادة الحرب فيه ضد الأتراك. وتولّت أجهزة دلهي البريطانية شؤون إدارة هذا البلد، وعيّنت موظفيها من مدنيين وعسكريين إنكليز، معتبرة العراق خاضعاً لحكومة الهند وتابعاً لها.

وعليه، فقد كانت بلاد الشام، التي تولاها فيصل بإشراف اللنبي، مطوّقة

(١٥) المصدر نفسه، ص ١١٦.

من قِبل القوتين الاستعماريتين، ومحرومة من أي منفذ على البحر. أما الحجاز فقد بقي تحت سلطة الشريف حسين.

***

وبعد.. لقد ورث الحكم الجديد أعباء تركة ثقيلة بكل معنى الكلمة. وفوجئ الأحرار العرب، أو القوميون من قيادات الجمعيات السياسية والعسكرية بضخامة المسؤولية. فلقد كانت أحلامهم كبيرة وزاهية، إذ تصوّروا أن بإمكانهم أن يتولّوا قيادة دولة موحّدة تغطي آسيا العربية، وأن تخرج الثورة من الحرب ولديها جيش قوي ودعم من الحلفاء، فإذا بهم يجدون أنفسهم أمام واقع مؤلم ومحزن في بلد صغير منكوب في اقتصاده ومؤسساته، ولحقت به خسائر بشرية كبيرة.

كان الحلم كبيراً لرواد النهضة وبناة الدولة العربية الحديثة، وإذا بهم يجدون الواقع مختلفاً، بل ومناقضاً لتلك التوقعات. لقد وجدوا واقعاً صغيراً جداً ومحاصراً من أقوى دولتين استعماريتين بعد أن تمّ الانتصار على الأتراك وحلفائهم. وكتب على هؤلاء القادة أن يتعاملوا مع سلطات وأجهزة تفوق الأجهزة العثمانية بخبرتها وأساليب إدارتها، حيث امتلكت هذه المؤسسات الأوروبية تجارب ثرية بكيفية التعامل مع الشعوب التي حكمتها واستعمرتها. ومما ضاعف من ثقل التركة والمسؤولية أنه «لم يكن هناك من قوة ذاتية تدعم هذا الحكم الناشئ أو الحركة القومية الجنينية، ما جعلهما يعتمدان دبلوماسياً وعسكرياً على القوة البريطانية، لذلك وقعا في مأزق لا مفر منه، وهو المأزق الذي يقع فيه كل ضعيف معتمد على دولة عظمى لتحقيق مآربه»(١٦).

هذه الدولة الفقيرة والمحاصرة بمختلف أنواع القوى والضغوط الداخلية والخارجية، التي تحكّم الإنكليز بها، لم تعش أكثر من ٢٢ شهراً، وانتهت تجربتها على روابي ميسلون، وكانت أيامها كلها صعبة وقاسية وملأى بالصراعات والخلافات. لماذا بقيت نقطة منيرة ومضيئة في الذاكرة العربية ومركز إشعاع وأمل دافع إلى النضال الوطني في الشام، وإلى الكفاح القومي في المشرق العربي خاصة؟ ولماذا استمرت هذه التجربة بعمرها القصير مصدر إلهام وإيحاء في تاريخنا الحديث؟

---

(١٦) ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩ (بيروت: دار النهار، ١٩٦٨)، ص ٣٤٦.

ثالثاً: ما وراء هذا التعلق والارتباط؟

هناك أسباب عديدة رسّخت هذا التعلق والارتباط بالحكم العربي في الشام، ويمكن أن نوجزها بما يلي:

١ ـ كانت المنطقة، خاصة المشرق العربي، مركزاً أساسياً من مراكز الحضارة الإنسانية منذ أقدم الأزمنة؛ ففي بلاد الشام والرافدين ووادي النيل، ظهرت أولى الحضارات في التاريخ. وهذا المفهوم بالعراقة والامتداد الحضاري للأمة العربية وقدمها في تاريخ الإنسانية تبنّته الثورة العربية بشكل صريح وواضح، فكتّاب جريدة القبلة ومحرّروها أكدوا مراراً في مقالاتهم في لسان الثورة في مكة أن العرب أمة عريقة لها تاريخ حافل وحضارة، وتتميّز بقابلية خاصة على بثّ روح العلوم والآداب والتهذيب في الشعوب الأخرى.. واستعرضت الجريدة الدول والحضارات التي كوّنوها قبل الإسلام، بدءاً بالدولة البابلية التي أسسها حمورابي «وهو عربي ودولته العربية الأولى»، إلى دول العرب وحضارتهم في اليمن، إلى غيرها حتى ظهور الإسلام... وأنهم كانوا الدولة والحضارة بالإسلام، ونشروا العلم وأفادت أوروبا منهم... وانتهاء بأن العرب، كما سادوا قسماً عظيماً من الأرض بقوتهم، سادوا العالم بمدنيتهم وآدابهم وعلومهم»[١٧].

ولكن هذه «السيادة» غابت واختفت لفترة طويلة جداً. وتغيّرت «الدنيا»، فجأة بشكل غير متوقع حين وصلت قوات الثورة العربية إلى دمشق التي كانت «عاصمة المجد العربي» أيام الحكم الأموي، وبقيت هذه المدينة قروناً عديدة واحدة من أكبر المراكز الحضارية والاقتصادية في تاريخنا العربي، خاصة أيام العباسيين والفاطميين. إن هذه المدينة ذات التراث التاريخي أُهينت وأُذلّت وديست كرامتها وكرامة سكانها من قِبل الفرنجة والمغول، وتولى الحكم فيها أجانب عديدون، وكان العثمانيون آخر من حكمها واستبدوا بها، وطال حكمهم لها لمدة أربعة قرون. ومع تحرر الشام «وفي هذه الأشهر الاثنين والعشرين مرّت سورية بأكثر أيامها غلياناً ونشاطاً، فهي بعد أن خرجت من دور الهدوء المطلق أيام الأتراك، استفاقت دفعة واحدة ووجدت نفسها حرّة طليقة بعد القيود والمظالم، فراح شبانها وشيبها يروحون ويجيئون في الشوارع هاتفين

---

(١٧) عبد العزيز الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ٢٧١.

ومنشدين. . . يسقطون من يشاؤون، ويهتفون لمن يحبون دون معارض»[18].

ومن المفيد أن نشير هنا إلى أن قائل هذا الكلام لم يكن أبداً من أنصار الثورة العربية، ولم يعرف عنه أنه ذو اتجاه قومي، بل إن الرجل من أسرة العظم التي حكمت الشام طويلاً أيام الحكم العثماني. وكان أبوه أبرز أعيان الشام، بل أكبرهم مقاماً عند العثمانيين. وكان والده في طليعة دعاة التعاون والتعايش مع حكم السلطنة. وكان، كما يذكر العديدون من معاصري تلك الفترة، أن «العظم ـ الأب ـ كان أرستقراطياً، لحماً وعظماً، ينظر إلى الشباب الصاعدين من طبقات أدنى نظرة استعلائية، ويشير إليهم بأولئك القادمين مع البدو والحجازيين».

بكلمة، لقد كسبت الشام حريتها بعد طول العذاب والشقاء، وبعد أن عانت كثيراً الاستبداد والقمع، وشهدت مشانق الأحرار تنتصب في مركز المدينة، وعاشت التجويع والظلم. وها هي تستفيق مع دخول القوات العربية إلى دمشق، على نسمات الحرية وتياراتها. ولهذا، فقد كانت الحرية، التي نالت، سبباً أساسياً لشعور سكان بلاد الشام أنهم استعادوا الأغلى والأثمن في الحياة، ألا وهو «الحرية».

٢ ـ كان العامل الثاني وراء تلك المكانة المميزة للحكم الجديد أنه «حكم عربي»، فلأول مرة شعر العرب أنهم يحكمون أنفسهم بأنفسهم، فلم يعد الحكام أغراباً، بل من أبناء شعبهم. وعادت العربية اللغة الرسمية، بعد أن كانت التركية لغة الحكم والتعليم والتخاطب، خاصة بين النخبة المتعلمة. واستعاد العرب اعتزازهم وافتخارهم بتاريخ هذه الأمة المجيدة بعد محاولات محو هويتهم ومسح قوميتهم والسعي إلى تتريكهم. ومع قيام النظام الجديد، استعاد العرب هويتهم القومية، والأهم أنه كان لهذا الحكم فكرة سياسية جديدة أو عقيدة إصلاحية حديثة معاصرة. وإذا كانت الثورة العربية التي انطلقت من الحجاز قد نقلت «الفكرة القومية» من مرحلة الدعوة والتبشير، من خلال الجمعيات والأحزاب والأندية المختلفة، إلى مرحلة العمل السياسي والكفاح القومي، فالاستشهاد في سبيل الفكرة، ثم إلى مرحلة حمل السلاح والقتال من أجل هذه الفكرة. . . فإن

(١٨) خالد العظم، مذكرات خالد العظم، ٣ ج، ط ٢ (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣)، ص ٩٩.

قيام الحكومة العربية «كان أول تحقيق عملي لليقظة القومية الحديثة التي بدأت منذ نهاية القرن التاسع عشر بعد قرون طويلة من الحكم التركي»[١٩].

لقد تصوّر كثيرون من العرب أنهم استعادوا هويتهم القومية، وأن أيام الاستعباد والإذلال قد ولّت، وأن أيام العزّ والمجد قد أقبلت مع «انتهاء العلاقات العربية ـ التركية، إذ وجد العرب أنفسهم في نهاية أيلول/سبتمبر ١٩١٨ قد استعادوا عاصمة إمبراطوريتهم السابقة ـ دمشق ـ واعتبروا ذلك نصراً عربياً يثبت جدارتهم بإقامة حكومة مستقلة، ولم تكن القوات البريطانية إلا إدارة لتحقيق النصر»[٢٠].

ومن المفيد أن يُشار هنا إلى أن الشعور باسترداد «الهوية القومية» أو «الهوية العربية» لم يكن شاملاً، ذلك أن القطاع الأوسع من السكان كان أقرب إلى التمسك بـ «الحس الديني ذو الجذور الراسخة»، والذي كان أعمق في النفوس منه إلى «الحس العربي أو الشعور القومي الذي كان حديثاً وجديداً في بلادنا». وتعمّد الكاتب تجنّب كلمة «الوعي» القومي الذي وجد عند قلة قليلة من المثقفين فقط، ذلك لأنه كان هناك العديد من المثقفين، خاصة من المحافظين، بقوا موالين للسلطنة العثمانية، واحتفظوا بحنين خاص لها. لقد كانت يقظتنا العربية تعاني منذ نشأتها ازدواجية الدين والقومية. ويبدو أنها ما تزال كذلك حتى هذه الأيام، أي في أوائل القرن الحادي والعشرين.

٣ ـ استطاع الحكم خلال فترة قصيرة أن يحقق بعضاً مهماً من المبادئ والأهداف التي سعى إليها. «فقد دعا النظام»، كما يقول علي سلطان، «إلى تبني:

أ ـ الأسلوب الديمقراطي في الحكم.

ب ـ إدراك الفوارق المحلية بين المناطق، فسعى إلى إصدار القوانين والتشريعات المناسبة لأوضاع السكان.

ج ـ كان تركيزه شديداً على «نشر العلم وفتح المدارس في كل مكان، فلا شرف إلا بالعلم». وكان فيصل يحضّ الناس على أن يؤازروا الحكومة بالمال حتى تتمكّن من افتتاح المدارس.

(١٩) قاسمية، الحكومة العربية في دمشق، ص ٨٥.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٤٥.

د ـ نشر الأمن وحفظ البلاد من الفوضى والعبث».

وقد أخذ علي سلطان على فيصل «أنه يعِر كبير اهتمام إلى تطوير الجيش العربي وتقويته»[21].

والحقيقة أن الحكم نجح في إنجاز العديد من الأعمال المهمة، فإلى جانب اهتمامه الخاص بالتعليم، وضع «المؤتمر السوري العام» دستوراً جديداً باسم «القانون الأساسي للمملكة السورية» في العام ١٩٢٠ تضمّن (١٤٧) مادة موزّعة على (١٢) فصلاً. وأكّد الفصل الثالث «حقوق الأفراد والجماعات» وحرياتهم. واللافت في هذا الفصل تأكيده أن «التعليم الابتدائي إجباري، وفي المدارس الرسمية مجاني». وأكد أيضاً عدم جواز تحصيل أية رسوم أو ضرائب أو إعانة «إلا بالاستناد إلى مادة قانونية»[22]. هذا، كما وفّر النظام الحريات العامة والخاصة، وقد مرّ معنا ما ذكره خالد العظم بهذ الشأن، فكانت الحرية ليست سطوراً على الورق، بل جرت ممارستها واقعياً.

٤ ـ قدم الحكم في الشام خدمات مهمة إلى الحركات التحررية في المناطق العربية المجاورة، رغم الخلافات والانقسامات ضمن أجهزة السلطة، فقد كانت الشام قاعدة داعمة للعمل الوطني المعادي للاستعمار. لقد عرفت سورية أول ثورة مسلحة قام بها الشيخ صالح العلي في منطقته اللاذقية ضد الوجود العسكري الفرنسي. وقام إبراهيم هنانو بنشاطات مسلحة كبيرة ضد الفرنسيين في الشمال، خاصة في مناطق إدلب وحارم. وكان لهنانو دور مهم في مساندة كفاح مصطفى كمال (أتاتورك) في العديد من المناطق الواقعة جنوب «جبال أرارات»، حيث وجدت فيها قوات فرنسية اتخذت من الإسكندرية والشاطئ قواعد انطلاق لها نحو الشمال السوري. وبالإضافة إلى ذلك، فقد شجّع الحكم جماعات مسلحة (عصابات) قاتلت الفرنسيين وأعوانهم في البقاع وجبل عامل في جنوب لبنان.

إلى جانب ما تقدم، ورغم التناقض بين السياستين البريطانية والفرنسية

---

(٢١) علي سلطان، تاريخ سورية، ١٩٠٨ ـ ١٩١٨: نهاية الحكم التركي (دمشق: دار طلاس، ١٩٨٧)، ص ٤٤ ـ ٤٥.

(٢٢) قاسمية، المصدر نفسه، ص ٢٩٣.

كما يمكن العودة إلى نصّ الدستور الكامل (ص ٢٩١ ـ ٣٠٩).

الذي تمّت تسويته في اتفاقية لويد جورج ـ كليمنصو في سان ريمو في نيسان/ أبريل ١٩٢٠، فإن العمل العسكري ضد الإنكليز أدى دوراً في تحريك الأجواء الوطنية في الساحة العراقية خاصة، «إذ قام رمضان شلاش ـ حاكم الرقّة العسكري ـ بمهاجمة دير الزور (التي كان العرب قد احتلوها في كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٨، ثم استولى عليها الإنكليز في الشهر التالي) والاستيلاء عليها في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٩. وأثار هذا العمل سخط الإنكليز، وزاد من اعتقادهم بأن الوضع في دمشق أخذ يعكس آثاره على العراق وفلسطين، وبأنه من الأفضل عدم تشجيع العرب على مقاومة الفرنسيين»[٢٣]. وينقل سليمان موسى عن مؤرخ عراقي «أن شلاش كان على اتفاق مع الضباط العراقيين في سورية، وأنهم دفعوه إلى العمل ضد الإنكليز تمهيداً لإشعال الثورة في العراق»[٢٤]. وبعد بضعة أشهر قامت قوة عربية بقيادة جميل المدفعي (من ضباط الثورة العربية) بالاستيلاء على بلدة تلعفر العراقية في ٤ حزيران/يونيو ١٩٢٠، القريبة من مدينة الموصل... واتهم الحاكم البريطاني في العراق الحكومة السورية بأنها «ظلت دائماً في حالة حرب مع القوات البريطانية في العراق وبدون انقطاع منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٩»[٢٥]. وقد تعرّض الحكم الوطني في سورية للاتهام من قِبل الإنكليز والصهاينة بأنه وراء أحداث فلسطين التي وقعت في العام ١٩٢٠.

إن هذه المواقف المعادية للاستعمار أعطت الحكم في دمشق طابعه الوطني والقومي الناشط والمتحرك، فألهب مشاعر الجماهير والمثقفين بأن لا بد من الكفاح والعمل لتحقيق الأهداف القومية الكبيرة، وأن هذا الحكم على فقره وضعفه وسوء أوضاعه أدى دور الدعم والإسناد للثورات والمقاومات الوطنية في البلاد العربية المجاورة.

٥ ـ أدت شخصية فيصل دوراً مهماً في العديد من التناقضات والخلافات التي نشبت في الشام بين مختلف الجماعات والقياديين، بالرغم من أن فيصلاً أمضى شهوراً عديدة في أوروبا لمتابعة مصير المنطقة ومستقبلها الذي كان قادة

(٢٣) سليمان موسى، الحركة العربية للنهضة العربية الحديثة، ١٩٠٨ ـ ١٩٢٤، ط ٣ (بيروت: دار النهار، ١٩٨٦)، ص ٥٣٢.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٥٣٢.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٥٥٥.

الحلفاء يرسمونه ويخطّطون له في مؤتمر السلام في باريس. وكان غيابه الطويل عن دمشق قد فتح ثغرة في مخطّط تقوية النظام، وبناء أجهزة الدولة الناشئة، والاستعداد للمواجهة المحتومة القادمة. وهناك مصادر أجنبية وعربية عديدة تلتقي عند المزايا الخاصة التي تمتّع بها فيصل شخصياً، إذ تحلّى بصفات متميّزة، كالشجاعة والصبر والتواضع الحقيقي والتسامح، إضافة إلى الذكاء الشديد. وقد سجل الكولونيل سترلينغ ـ أحد الضباط السياسيين الإنكليز ـ حادثة شهدها بلقاء جمع فيصل بلويد جورج ـ رئيس وزراء بريطانيا ـ حيث أحرجه فيصل بطرحه أسئلة مثيرة «دلّت على ذهن فيصل الحاد الذي اخترق دروع جورج في عدة نقاط، مما اضطر الأخير إلى أن يستأذن مرتين، وينسحب إلى غرفة أخرى كي يبحث مع زملائه. . .»[٢٦]. ومع أهمية الدور الذي أداه فيصل كقائد، إلا أن قوة الحجج سياسياً لا تكفي لكسب القضايا والمسائل المختلف عليها، ذلك أن الأمور في النهاية تتلخّص في توفير القوة، وليس الحق. وينسب لفيصل قول مأثور هو: «إن الاستقلال يُؤخذ ولا يُعطى».

لا شك في أن لفيصل دوراً أساسياً أيام الثورة وإرساء الأسس لبناء الدولة في الشام، ثم في العراق. ولكنه تعرّض لنقد شديد، وبقيت شخصيته موضع نقاش وسجال، ذلك أنه صاحب آراء وأفكار أرست أسس مدرسة سياسية عرفت بمدرسة «خُذْ وطالب»، وتقوم على قبول الأمر الواقع والتعامل مع معطياته بشكل تتركّز فيه جهودها على إقناع الخصم ـ الاستعمار. . . أو الرجعية ـ دون أن تلتفت إلى استنهاض قوى الشعب وجماهيره، بل لعل هذه المدرسة تخشى التعامل مع الجماهير، وتتصوّر الحلول والتقدم بالتعامل مع القوى النافذة. . . ومع أن فيصلاً صاحب هذه المدرسة، لكنه بقي الأكثر تفوقاً ممن ادعوا أنهم طلابه وأرادوا تقليده. وتجلّت مقدرة فيصل في «التعامل مع الواقع والمساومة» في العراق أكثر مما بدت في الشام. وفي أية حال، فقد كسب فيصل احترام معظم السياسيين والعسكريين من معاصريه من أبناء الاستقراطيين والشيوخ في تلك المرحلة.

٦ ـ كان تأثر العرب في المشرق عامة، وفي الشام خاصة، شديداً وعاطفياً للنهاية المحزنة التي انتهت إليها التجربة التحررية الأولى في آسيا العربية. «فقد

---

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٥١٢، الهامش.

اشتد الخلاف بين فيصل والمعتدلين، من جهة، وبين القوميين والشريف حسين، من جهة ثانية، على كيفية مواجهة الإنذار الفرنسي الذي وجّهه الجنرال غورو إلى الحكومة العربية في ١١ تموز/يوليو ١٩٢٠، وكان مذلاً ومهيناً إلى أبعد الحدود»[٢٧]. وقد جاء هذا الإنذار بعد أسابيع من إعلان «المؤتمر الوطني السوري» الأمير فيصل ملكاً على الشام، واستقلال سورية بحدودها الطبيعية «استقلالاً تاماً لا شائبة فيه». وكان المؤتمر «يطلب من الحلفاء جلاء جنودهم عن جميع المناطق التي كانوا يحتلونها، بما فيها فلسطين والأردن». كما أعلن المؤتمر «استقلال العراق استقلالاً تاماً، على أن يكون بين القطرين اتحاد سياسي واقتصادي»[٢٨]. وكان هذا الإعلان التاريخي في ٨ آذار/مارس ١٩٢٠.

لقد قرّرت فرنسا اللجوء إلى القوة بعد أن قوي موقفها السياسي والعسكري بعد:

أ ـ اتفاق بريطانيا وفرنسا على خلافاتهما على تقسيم بلادنا، وخاصة بعد أن تنازل الفرنسيون للإنكليز عن منطقة الموصل، التي عرف البريطانيون، متأخرين، بوجود النفط فيها.

ب ـ انتشار المقاومة التركية بقيادة مصطفى كمال في الأناضول، واتساع التعاون بين العرب في شمال سورية مع الأتراك ضد الفرنسيين، خاصة في مناطق كيليكيا العربية والإسكندرونة وأنطاكية، حيث قاد إبراهيم هنانو المقاومة العربية في الشمال الغربي من الشام ضد الوجود الفرنسي، فكان أن تفاهم الفرنسيون والأتراك على عقد هدنة واتفاق، فضعف الموقف العربي.

ج ـ اتسام الوضع العسكري العربي بالضعف الشديد، إذ لم تتحسن القدرات العسكرية العربية بسبب إدراك الإنكليز والفرنسيين المسبق للصدام القادم مع العرب، والحصار المفروض على الشام، ثم لأن الحلفاء توصلوا إلى إقناع فيصل في ربيع العام ١٩٢٠ بقبول الانتداب الفرنسي، مما دفع هذا الحاكم العربي، ومعه بعض المعتدلين، إلى تسريح الجيش العربي عند تلقي الإنذار في تموز/يوليو ١٩٢٠.

---

(٢٧) ساطع الحصري، يوم ميسلون: صفحة من تاريخ العرب الحديث (بيروت: مطبعة الكشاف، ١٩٤٥)، ص ٩٦ ـ ١٤٤.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٨٢ ـ ٨٤.

د ـ اشتداد الجدل ضمن القيادة السياسية والعسكرية الذي طرح على صعيد الشارع نشاط «أذناب الفرنسيين وعملائهم، وقاموا بدعايات واسعة النطاق... وأن جماعات من الخونة ـ من موظفين وغير موظفين ـ كانوا يشتغلون لحساب الفرنسيين»[٢٩]. وقد تآمر هؤلاء وسعوا إلى ضرب الحكم الوطني، وإلى تسهيل دخول القوات الفرنسية واحتلال الشام، ذلك أن بعض أولئك الأعيان لم يتردّدوا في الإعلان عن مواقفهم المعادية هذه علناً، وأنهم «كانوا يفضلون الانتداب الفرنسي، بل الانتداب البريطاني، على الاستقلال التام الناجز، إذ كان مصيره ـ بحسب تعبيرهم ـ بين هؤلاء الشبان دون سراة القوم... وكان ثلاثة من الذوات السوريين، منذ ولدت فكرة الانتداب، جدّ صريحين في تفضيلهم الانتداب الفرنسي على سواه»[٣٠].

كان تدمير ذلك النظام الوليد ذي الأهداف الكبيرة وسحقه بالقوة الغاشمة، في عالم جديد، بعد مجازر الحرب العظمى، حيث تبنّى المنتصرون شعارات الرئيس الأمريكي ويلسون بشأن الحريات وحق تقرير المصير، قد ترك مناخاً متعاطفاً مع تلك التجربة، خلق أجواء تعلّق بها، وقد ازدادت مع الأيام عمقاً ورسوخاً، مما جعل الكثيرين ينسون أخطاء مهمة وقع فيها قادة تلك المرحلة وأبطالها.

٧ ـ لقد كان عجز النظام جلياً واضحاً، فالقيادة السياسية والعسكرية منقسمة، وقد أصدرت قرارات متناقضة. وقد أصدر فيصل قراراً بحلّ الجيش العربي وتسريحه، فيما كان الشارع، بل حتى وزير الدفاع ـ يوسف العظمة ـ يرفضون الإنذار والاستسلام. وخلال ساعات قليلة من القتال صباح ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٠ هزمت بقايا الوحدات النظامية والمئات من المتطوعين غير المدرّبين، وذوي الأسلحة الخفيفة والذخيرة القليلة جداً.

في المعركة القصيرة جداً وغير المتكافئة أبداً، سقط يوسف العظمة شهيداً على روابي ميسلون، إذ لم يشأ أن يبقى بعيداً عن ساحة المعركة، وكان من دعاة المواجهة. فكان قراره أن يشرف على القتال بنفسه، ويستشهد، لا لمجرد أن يقاتل، فقد قرّ رأيه أن يكون باستشهاده مثلاً وقدوة لترابط القول بالفعل.

---

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٠٣.

(٣٠) الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، ص ٨٧ ـ ٨٨.

ونقل مؤرخون عديدون حديثه الأخير مع الملك فيصل، فقد بقي كلامه راسخاً في أذهان معاصريه، إذ ودّع الملك وأوصاه بابنته الوحيدة(*). ومن الصعب، في الواقع «أن نطلق اسم معركة حقيقية على ما حدث في ميسلون، نظراً إلى الفرق الكبير بين القوتين، فإن يوسف العظمة الذي كان يعلم بالنتيجة مسبقاً، أراد أن لا يدخل الفرنسيون دمشق إلا بقتال مشرف للعرب»[٣١]. وفي ٢٥ تموز/يوليو ١٩٢٠ دخلت القوات الفرنسية دمشق. وهكذا انهار الحلم الكبير، وسقط كل شيء فجأة، وعادت الشام إلى الأيام الأسوأ.

ويفيد أن نسجل حدثين لافتين وقعا مع الاحتلال وضرب المحاولة العربية الأولى، زاد في قسوة الواقع وتعميق الجراح الجديدة التي يصعب نسيانها؛ كان الحدث الأول هو ما روته مصادر تاريخية عن قيام الجنرال الفرنسي ـ غورو ـ بزيارة ضريح صلاح الدين الأيوبي في الجامع الأموي ومخاطبته لمحرر القدس بقوله: «ها قد عدنا يا صلاح الدين». وأثارت هذه الزيارة الاستفزازية كوامن أحقاد تاريخية قديمة. أما الحدث الثاني فهو كثرة النشاط المعادي للوطنية والعروبة، والممالئ للمحتلين الفرنسيين في بعض الأوساط الأرستقراطية ولدى عناصر سياسية منحرفة. فقد كان هناك عملاء، بل وجواسيس، كما ذكر الحصري، ولعل أسوأ تلك «التظاهرات» وأبشعها ما قاله خالد العظم في مذكّراته عن قيام بعض شباب أسرة دمشقية معروفة «بفك خيول عربة الجنرال الفرنسي ـ غورو ـ وقيامهم بجرّ العربة وسحبها في شوارع دمشق ترحيباً بالمحتل»[٣٢].

فهل يمكن أن يكون هناك انحطاط في الوعي أكثر من هذا التصرّف البشع؟

بعد أيام قليلة من الاحتلال «فرضت سلطة الانتداب غرامة حربية قدرها ٢٠٠ ألف دينار سوري ذهباً. ونشر رئيس الوزراء ـ الدروبي ـ قراراً يتضمّن توزيع المبلغ على المناطق وتحصيله بواسطة لجان، وكلّ من يتمنّع عن الدفع يُساق إلى الديوان العرفي وتحجز موجوداته.. كما فرض القائد الفرنسي على دمشق تسعة آلاف بندقية، يتمّ تسليمها إلى سلطات الاحتلال... كما طلب من المواطنين تسليم ما

(*) إن قرار العظمة بالاستشهاد تحدّث عنه مؤرخون عديدون، كان منهم: الحكيم، المصدر نفسه، ص ١٩٦ ـ ١٩٧؛ الحصري، المصدر نفسه، ص ١٤٤، الهامش؛ قدري، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، ص ٢٦١ ـ ٢٦٢، وسلطان، تاريخ سورية، ١٩٠٨ ـ ١٩١٨: نهاية الحكم التركي، ص ٣٧٦ ـ ٣٨٥.

(٣١) سلطان، المصدر نفسه، ص ٣٨٣.

(٣٢) العظم، مذكرات خالد العظم، ج ١، ص ١٥٩.

عندهم من البنادق على اختلاف أنواعها»[٣٣]. وفرضت الأحكام العرفية، وأُلغيت الحريات، ولوحق الأحرار، وصدرت أحكام الإعدام والسجن والنفي على العشرات من الوطنيين العرب. ومن أماني الاستقلال ووحدة العرب، انتقل سكان الشام إلى مواجهة الاحتلال الفرنسي بكل قباحاته. وكانت أولى قرارات المحتلين اقتطاع الأقضية الأربعة وضمّها إلى جبل لبنان لإقامة «دولة لبنان الكبير»، ثم القرار الأسوأ والأوقح بتقسيم سورية إلى أربع «دول»: دولة دمشق، ودولة حلب، ودولة العلويين، ودولة جبل الدروز، وتعيين مستشارين فرنسيين مع المتعاونين المحليين من السوريين، الذين كانوا الواجهة السياسية لـ «الانتداب الفرنسي».

* * *

باختصار، لقد كانت الدولة السورية تمثل بالنسبة إلى العرب شيئاً أكبر من واقعها الحقيقي: كانت نواة الدولة العربية الكبيرة التي يحلمون بإنشائها، وحجر الأساس الذي تلتقي آمالهم عنده، ومهوى أفئدة الطلائعيين والثوريين منهم... «وكان العرب في جميع أقطارهم يراقبون نضال فيصل والسوريين باهتمام شديد، ويحكمون على أوروبا من خلال تطورات ذلك النضال... لذلك لا غرابة إذا شعر العرب يوم احتل الفرنسيون دمشق كأنما احتل هؤلاء البلاد العربية واعتدوا عليها بأجمعها؛ وكأن البريطانيين الذين سمحوا لما حدث أن يحدث، لم يتخلّوا عن السوريين وحدهم، بل تخلّوا عن العرب جميعاً في أكثر الساعات حرجاً في تاريخهم الحديث»[٣٤].

رابعاً: الفكرة القومية وتطورها حتى نهاية الحكم العربي في الشام

بسقوط الحكم العربي وسيطرة فرنسا على سورية ولبنان، وسيطرة بريطانيا على فلسطين وشرق الأردن (من خلال المكتب العربي التابع لوزارة الخارجية البريطانية)، وعلى العراق (من خلال حكومة الهند البريطانية)، باسم الانتداب ـ وهو نظام استعماري أعطي اسماً جديداً مهذّباً وضعته الدول الأوروبية المنتصرة

---

(٣٣) وليد المعلم، سورية، ١٩١٦ ـ ١٩٤٦: الطريق إلى الحرية (دمشق: دار طلاس، ١٩٨٨)، ص ١٣٧.

(٣٤) موسى، الحركة العربية للنهضة العربية الحديثة، ١٩٠٨ ـ ١٩٢٤، ص ٥٦٥ ـ ٥٦٦.

باسم «عصبة الأمم» ـ طويت صفحة من تاريخ بلدان المشرق العربي، معلنةً انتهاء مرحلة تاريخية طويلة ومعقّدة، لتبدأ صفحة مختلفة عن سابقتها. لقد قامت مواجهة عنيفة بين الحركة العربية وثلاث قوى أوروبية كبرى، هي بريطانيا وفرنسا والصهيونية، واضطر العرب ثانية إلى حمل السلاح بسبب السياسة الاستعمارية والاستيطانية التي فرضت على العرب مع مطلع العشرينيات من القرن العشرين. ولكن قبل دخول المرحلة الجديدة، لا بد من مراجعة نتوقف خلالها قليلاً بقصد التعرّف على الفكرة القومية التي تبنّتها الثورة العربية والحكم العربي في الشام. «فالعقيدة» ـ برأي عمر فاخوري ـ «هي مفتاح التقدم... إذ **لا ينهض العرب إلا إذا أصبحت العربية أو المبدأ العربي ديانة لهم**، يغارون عليها كما يغار المسلمون على قرآن النبي الكريم، والمسيحيون الكاثوليك على إنجيل المسيح الرحيم، والبروتستانت على تعاليم لوثر الإصلاحية، وثوريّو فرنسا في عهد «الرعب» على مبادئ روسو الديمقراطية، ويتعصبون لها تعصب الصليبيين لدعوة بطرس الناسك»[٣٥]. وعليه، أين وصلت الفكرة القومية في تطورها بعد تلك السنوات التي مرّت على نشأتها؟

يرصد علي المحافظة أربعة اتجاهات سياسية عربية في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، هي:

١ ـ تيار الجامعة الإسلامية، وجاء كردّ فعل للغزو الأوروبي. وكان الأفغاني أبرز دعاته.

٢ ـ تيار الرابطة العثمانية، وظهر بشكل جلي في مصر بعد الاحتلال البريطاني (١٨٨٢).. «قاده مصطفى كامل.. لكن محمد فريد غالى في هذا الاتجاه».

٣ ـ تيار الوطنية الإقليمية، وكان الطهطاوي «أول من دعا إلى الوطنية، بمعنى حبّ الوطن والولاء له..». ولم يقتصر هذا التيار على مصر، بل عرفته الجزائر بعد احتلالها من قِبل الفرنسيين.. وكان رائد هذا الاتجاه حمدان الخوجة، وهو زعيم «أول حركة مقاومة شعبية ضد فرنسا بعد الاستسلام..». وقد رفض الخوجة فكرة الدمج بفرنسا.

٤ ـ تيار القومية العربية، ويذكر علي المحافظة أن «سليم البستاني تساءل

(٣٥) عمر فاخوري، كيف ينهض العرب؟ (بيروت: المكتبة الأهلية، ١٩١٣)، ص ٨.

منذ آذار/مارس ١٨٧٠: «هل يصطلح العرب؟ وهل يرد الزمان لهم الاتحاد؟ وهل يقيم لهم الدهر عزاً؟». وبعد خمس سنوات تأسست «جمعية بيروت السرية»، وكان من أعضائها فارس نمر، ويعقوب صروف، والشاعر إبراهيم اليازجي صاحب القصيدة الشهيرة «تنبهوا واستفيقوا أيها العرب»...، ثم ظهرت حلقة الشيخ طاهر الجزائري في الشام»[٣٦].

كانت هذه التيارات تطفو على سطح النهر العربي بشكل مجموعات صغيرة من المثقفين، بينما كانت الأعماق بعيدة جداً عن هذه الاتجاهات السياسية. فقد «كان ولاء الناس، كما كانت جميع الروابط والعلاقات الاجتماعية، يقوم على أساس ديني طائفي. وكان الناس إما مسلمين أو مسيحيين. والمسلم إما سنّياً أو شيعياً، والمسيحي إما مارونياً أو أورثوذكسياً أو كاثوليكياً أو إنجيلياً ـ كما قال فارس نمر باشا، من مثقفي تلك المرحلة[٣٧]. لقد كانت الدولة كلها تقوم على أساس الإسلام، وهي المسؤولة والحامية. وكانت غالبية المسلمين متأثرة إلى حدّ بعيد بـ «الاسلام العثماني» الذي عرف بـ «انغلاقه وإقفال باب الاجتهاد ـ قبل استيلاء العثمانيين على بلادنا ـ وابتعاد رجال الدين والشيوخ من أتباع السلطان عن أصول الدين وجوهره، والاهتمام بالبدع والخرافات والتقاليد البالية، والتقرّب من «الأولياء الصالحين» وأصحاب الطرق، كالبكتاشية وغيرها، واستبعاد العقلانية، وعدم مسايرة تطور الحياة والمجتمع وضعف الوعي بأخطار الهجمة الأوروبية على ديار الإسلام».

كان إعلان الدستور العثماني (١٩٠٨)، وإجراء انتخابات في السلطنة، وخيبة آمال الأحرار العرب، نقطة تحول كبيرة في تاريخ المنطقة. فقد ضعف شعار «العثمنة»، واهتزّت جذور هذا التيار بعد «أن ظهرت القومية التركية المتعصّبة على حقيقتها، وراحت تتحدّى الكرامة العربية في أعزّ ما لديها من دين ولغة. وفي الحقيقة، إن ظهور القومية التركية بهذا المظهر هيّأ التربة الصالحة لبذور الحركة العربية الانفصالية كي تنمو وتترعرع بدءاً من العام ١٩٠٩»[٣٨]. وإن هذا التيار القومي المتعصّب لم يكن مقبولاً من جميع

---

(٣٦) علي محافظة، الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة، ١٧٨٩ ـ ١٩١٤ (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٧)، الفصل الثاني: «الاتجاهات السياسية»، ص ٩٥ ـ ١٣٤.

(٣٧) زين، نشوء القومية العربية: مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية ـ التركية، ص ٦٠.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٨٦ ـ ٨٧.

المثقفين الأتراك، بل كانت وراءه «جمعية الاتحاد والترقي» بشكل أساسي. وكما انهارت فكرة الرابطة العثمانية سقطت فكرة الخلافة العربية، فقد رفضها الشريف حسين بن علي، وهو أكثر المرشحين مناسبة لتولّيها، حين عرضها عليه مكماهون في خريف ١٩١٥ أثناء مفاوضات الرجلين، إذ جاء ردّ أمير مكّة أنه اعتبر الخلافة «نظاماً ميتاً.. وليرحم الله روحها وليهب العزاء للمسلمين على فقدها»[٣٩].

وهكذا، ونتيجة للأحداث وتطوراتها، ضعفت تيارات عديدة أبرزها «تعريب الخلافة» و«الرابطة العثمانية»، واشتد ساعد التيار القومي العربي، فأصبحت «العروبة عبارة عن سلاح أيديولوجي جديد طوّرته المعارضة (العربية) تحت جناح «العثمانوية» لمحاربة الاتحاديين»[٤٠] ذوي الاتجاه الطوراني المتعصّب.

لقد كان نمو الفكرة القومية العربية بطيئاً جداً، ولم تنتشر بما يناسب الأحداث السياسية الجارية في السلطنة، والتطورات العميقة التي كانت تعيشها الأمم الأخرى في أوروبا وآسيا. وكان وراء ذلك البطء أسباب عديدة:

١ ـ **البداية المتأخرة**: مرّ معنا أن العرب كانوا آخر اليائسين من إمكانية التعايش مع الأتراك ضمن السلطنة، وبقوا ميالين إلى أية تسوية، ورفضوا فكرة الاستقلال القومي. وكان مبعث تردّدهم وخوفهم ما وصلهم من مساوئ الأوروبيين وسياساتهم الاستعمارية في بلاد العرب، وفي المناطق الإسلامية، وفي بلدان قارتي آسيا وأفريقيا. فقد أدرك العديد من الأحرار العرب أن الصراع مع الأتراك يفتح أبواب المنطقة العربية لدخول بريطانيا وفرنسا إلى منطقة الهلال الخصيب، إضافة إلى أن اشتراك الشعبين (العربي والتركي) بالدين، أوجد عنصراً مهدئاً أو كابحاً للتوجه الاستقلالي. ولهذا كانت المسيرة من مرحلة «العثمانية» إلى «الاستقلال» طويلة ومعقّدة. ولم تتحرك الدعوة إلى الانفصال إلا بعد فشل الاتفاقية العربية ـ التركية في آب/أغسطس ١٩١٣ التي أبرمت بعد المؤتمر العربي الأول في باريس في حزيران/يونيو ١٩١٣. ثم تبلورت الدعوة إلى الاستقلال بعد إعدام الأحرار في العامين ١٩١٥ و١٩١٦، إذ لم يعُد هناك

---

(٣٩) جورج أنطونيوس، **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٢)، ص ٥٤٩ ـ ٢٥٦.

(٤٠) فيليب خوري، **أعيان المدن والقومية العربية: سياسة دمشق، ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠**، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٣)، ص ٩٤ ـ ١١٠.

طريق آخر يمكن سلوكه غير الثورة، بل حتى بعد قيام الثورة العربية في حزيران/يونيو ١٩١٦ بقي فريق مهم محتفظاً بتحالفه وتعاونه مع الاتحاديين. وبكلمة، لم يكن هناك إجماع أو أكثرية راجحة في أوساط المثقفين العرب.

لقد بدأت الفكرة القومية الواضحة متأخرة جداً، بعد إعلان الدستور، وقيام البرلمان العثماني ببضع سنوات، ولم تكن هذه الفكرة حاكمة أو مسيطرة آنذاك، بينما كانت شعوب البلقان من اليونانيين والصربيين والبلغاريين، وكذلك الأرمن، قد سبقتنا بعقود من الزمن في إعلان تبنّيها للدعوة القومية والاستقلال، بل حتى الألبان ـ وغالبيتهم مسلمون ـ حصلوا على الاستقلال قبل أن نصحو ونفيق ونتحرّك.

٢ ـ بلغ سوء الأحوال العامة درجة من الانحطاط جعلت أحد أعلام الفكر النهضوي يصف أوضاع الأمة العربية «ذات السلطان العظيم والحضارة والمنعة التي لم تبق الأيام على شيء منها، إلا بعض آثار فخمة، وأسفار مهمة، ولا يذكرنا بها إلا تاريخ مجيد، ليس يعرفه فينا إلا القليل: «شر خلف لخير سلف ـ فهو شاحب هزيل يعلوه الغبار. . . ذل رزحوا تحته ستة قرون، وجهل أناخ عليهم بكلكله، وبلاد تزدردها الأغيار لقمة سائغة: تونس والجزائر ومصر ومراكش وطرابلس والكويت، وغيرها على الأبواب. . .»، بل إن عمر فاخوري بعد مراجعته لنفسه تابع قائلاً: «ليس الشعب العربي جثة هامدة، وليس يطلب منا إحياء العظام الرميمة، وإنما هي حركة فاترة ونبض ضعيف، أو بالأحرى مريض يوشك أن يدخل في طور النزاع والاحتضار، ويمكن إنقاذه من براثن الموت وفتكاته، إذا كانت الطرق فعّالة والهمم عالية»[٤١].

وعليه، فقد كانت أحوالنا تكاد تقارب الموت والعدم؛ إنه النوم الطويل والعميق والممتد لقرون عديدة. ومن هنا جاءت ردود فعلنا ضعيفة، ذلك أن تلك الأوضاع أفرزت ظروفاً جعلت أعيان المدن يتقدمون إلى تبنّي هذه الفكرة التي رأوا فيها سبيلاً إلى التحرك أو الخلاص من ذلك الواقع الأسود. فكانت الفكرة قد نبتت في ذلك الوسط الاجتماعي الراكد بطبيعته والقريب من القمة، خلافاً لما جرى في أوروبا، حيث تبنّت الدعوة القومية الطبقة الوسطى الملأى بالرغبة في التغيير والتطوير، وتأكيد حقوق الإنسان والحريات العامة والخاصة،

(٤١) فاخوري، كيف ينهض العرب؟، ص ٣ ـ ٤.

وأهمية توفير التمازج والانصهار والاندماج الاجتماعي، وإرساء سيادة القانون، وفصل السلطات، وتأمين المواطنة للجميع.

لقد بلغ سوء الأوضاع حدّاً جعل كبار الملاكين ورجال الإدارة يتوقون إلى تغيير أوضاع الدولة والمجتمع.

٣ ـ إن دعوات التغيير والإصلاح عامة، ومنها الفكرة القومية، تحتاج، حتى تنتشر، إلى حدّ متقدم نسبياً من الوعي. والوعي يتطلب مستوى معيناً من الثقافة العامة، وشيئاً من المناخ المسيّس، والكثير من الإرادة والعزم. وهذا ما كان ضعيفاً وقليلاً لدى الشخصيات الطليعية، بل إن المناخ العام لم يكن مؤيداً وداعماً للأفكار الجديدة بسبب الجهل والأمية وانتشار مفاهيم «الإسلام العثماني». ومن هنا، فقد تعرّض العديد من الأحرار ودعاة الإصلاح والتجديد للاغتيال والقتل لدعوتهم إلى الدستور والمساواة والحرية وإعطاء المرأة بعض حقوقها، كما جرى للزهاوي والرصافي في العراق وغيره من البلدان الأخرى. وكان الأسوأ أن أجهزة السلطة شنّت، خاصة أيام السلطان عبد الحميد، حملات ظالمة ومعادية ضد دعاة الحرية والفكرة القومية، واتهام أصحاب هذه الأفكار بعداء الإسلام، بل والإلحاد. وسبق أن ذكرنا أن سياسة عبد الحميد «قد أجّلت بروز القومية الناشئة في سورية لمدة جيل على الأقل»[٤٢]. والواقع، فإن «تهمة» تعارض القومية مع الدين، والإسلام تحديداً، كان من أكثر العوامل التي أعاقت انتشار القومية في تلك المرحلة، وفي العقود التالية، في مسيرة الدعوة القومية العربية، وخلقت هذه «التهمة» خلافات وصراعات لا مبرّر لها بين القوميين والإسلاميين ما تزال مؤثرة حتى اليوم.

٤ ـ شكّل المعارضون للحكم العثماني، والتركي تحديداً، جبهة سياسية عريضة ضمّت اتجاهات مختلفة لم تتفق على برنامج سياسي متبلور، بل كان العداء للاستبداد هو القاسم المشترك الذي يجمعها. وعليه، فقد كانت في هذه الجبهة المعارضة قوى وشخصيات من المصلحين الإسلاميين، إلى الليبراليين من دعاة الديمقراطية وتأسيس مجلس نيابي، إلى دعاة الفكرة القومية. وإذا كان دعاة القومية هم من نتابع هنا، إذ أثبتوا أنهم الأفعل والأكثر حيوية في الساحة

---

(٤٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني (بيروت والقاهرة: دار الشروق، ١٩٨٢)، ص ٢٥٣.

السياسية، إلا أنهم ضمن هذا التوجّه القومي العام لم ينطلقوا من جذور ومنابت واحدة، ولم يهدفوا إلى تحقيق مشروع سياسي واحد، بل كان ضمن «النهر العربي الكبير» رافدان عربيان مثلا الدعوة إلى «هوية سورية»، وأخرى إلى «هوية لبنانية»، وأظهر الرافدان شيئاً من الحذر والريبة من التيار القومي العربي العام.

يقول المؤرخ أحمد عبد الرحيم مصطفى: «إن قانون الإصلاح الصادر في العام ١٨٥٦، الذي منح غير المسلمين حقوقاً مدنية وسياسية تساويهم بالمسلمين، قد مهّد لظهور هوية مشتركة بين السوريين وانصهار مختلف الطوائف السورية في شعب واحد. وقد أسرعت هذه الإصلاحات الخطى في نمو طبقة وسطى جديدة تضم المسلمين وغير المسلمين، مما أدى إلى ظهور الإقليمية السورية»[٤٣]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المؤرخ ألبرت حوراني رأى في كتابات بطرس البستاني الداعية إلى وحدة الوطن العثماني أنها «انطوت أيضاً على دعوة خاصة إلى إحياء شعور إقليمي معيّن. فقد كان البستاني يقول إن الإمبراطورية وطننا، ولكن بلادنا هي سورية»[٤٤]، بل إن حوراني رأى ما هو أبعد وأعمق، إذ لاحظ «إن اسم سورية أخذ يُستعمل على نطاق واسع، محفوفاً بشعور الاعتزاز وإثبات الذات، وذلك بفعل عوامل شبيهة بالتي أدت إلى بروز فكرة مصر. . .»[٤٥]. وأشار حوراني إلى دور الأب اليسوعي البلجيكي ـ هنري لامنس ـ الذي درّس في الجامعة اليسوعية في بيروت طيلة حياته «وكان شديد الإيمان بكيان سورية».

أما «التيار اللبناني»، فقد تبلور لدى فريق من المثقفين المسيحيين بحلم إقامة «لبنان مستقلّ، يكون مركزاً لحياة مسيحية حرّة، وتحت حماية دولة أوروبية كاثوليكية. والواقع أن ذلك كان، منذ العام ١٨٦١، أكثر من مجرد حلم. فهذا السنجق المنفصل القائم بفضل اتفاق دولي، كان ذا حكم ذاتي داخلي، وأكثرية مسيحية. لكنه لم يكن في نظر، الذين انصبّ شعورهم الوطني مع لبنان، سوى خطوة في سبيل الاستقلال الحقيقي الذي لا بد من أن يتم يوماً بمساعدة أوروبية». وكان دعاة «الأمة اللبنانية» من مثقفي الطائفة المارونية.

---

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٢٢١.

(٤٤) حوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩**، ص ٣٢٧.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٣٢٩ ـ ٣٣٠.

وبرأي ألبرت حوراني «إن عناصر التفكير لدى جميع هؤلاء الكتّاب لم تكن تخلو من عنصر عربي، فقد كانوا يشعرون بصلة اللغة التي يجب أن تجمع بين الذين يختلفون في العقائد الدينية الموروثة، ويعتزّون بالثقافة التي تعبّر عنها تلك اللغة..»[٤٦].

إن المسار الأكبر والأعمق للتيار القومي كان العروبي. وقد سبق لمفكّرين كبار كالكواكبي أن بشّروا به، والذي «اعتبر العرب أمة، وتشمل أهل الجزيرة والعراق والشام ومصر وشمال أفريقيا. والأمة قد يجمعها نسب أو وطن أو لغة أو دين. وهو يرى في اللغة العربية الرابطة الأولى بين العرب»[٤٧]. وكذلك، كان الزهراوي الذي أكد «أن الدين لا يمكن أن يكون أساساً للاتحاد السياسي... وأن الاتحاد النافع هو الذي يبقى فيه العربي مثلاً، عربياً، والرومي رومياً... وأن للعرب اليوم جامعة عظيمة من لغة يشرّفها الدين والاجتماع... وأنها لغة ٥٠ ـ ٦٠ مليوناً تتصل بلادهم، لا يفصل بينها ماء إلا ترعة السويس، وهي لغة عريقة. فالعرب هم أهل هذه اللغة التي عرفت حياتها، وعرف ارتقاؤها منذ عرف التاريخ».. وينسب الدوري إلى الزهراوي «تعبير القومية... وهي من الروابط الأولى التي نفعت النوع ولا تزال تنفعه...»[٤٨]. وقد رفض الزهراوي الجامعة الإسلامية، كما رفض الطورانية. وأضاف رفيق العظم نقداً للخلافة، وذكر أنها «مؤسسة سياسية ورئاسة دنيوية، وأنها ليست من الدين..»[٤٩].

٥ ـ لم يكن هؤلاء وحدهم الذين تبنّوا الفكرة القومية العربية ودعوا إليها. فقد كان هناك رتل طويل من أولئك المفكّرين الروّاد ممن طرح هذه الدعوة، بدءاً من نجيب عازوري إلى الطاهر الجزائري، فالخطيب والقاسمي والعريسي والخليل وعمر حمد وغيرهم؛ لكن عمر فاخوري تميّز بينهم بشيء محدد، هو تأكيده وإصراره على دور العقيدة في النهضة، وسمّى العقيدة أو الأيديولوجيا بـ «الغاية الكمالية أو الفكرة الثابتة»، وهو ينقل عن غوستاف لوبون ـ الفرنسي ـ قوله: «ليس التاريخ إلا سرد الوقائع التي قام بها البشر في

---

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٣٢٨ ـ ٣٣٠.

(٤٧) الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي، ص ١٧٣.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٧٣ ـ ١٧٥.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ١٧٧.

متابعتهم غاياتهم الكمالية»[٥٠]. ورأى أن «أهم أمر في تربية النشء هو أن نضع أمام عينيه مبدأ متين العرى، قوي العزائم، فاضلاً سامياً، مستخلصاً من حياة أعاظم الرجال وشهيرات النساء ليكونوا قدوة... وليس لأفراد الأمة العربية من غاية كمالية أسمى وأعلى من النهضة بالعرب وإعادة مجد العرب»[٥١]. ومن رأي هذا المفكّر «أن الأمم لا تخرج من الهمجية، إلا حينما يكون لها مقصد سام وغاية كمالية تشخص إليها، وذلك لا يتم إلا بعد مجهودات طويلة وفعاليات متجدّدة.. وإن للاعتقاد قوة لا يغلبها إلا قوة اعتقاد مثلها. فليس للإيمان عدو إلا الإيمان.. وليس لمفكّري الشعب العربي من مشروع أفضل وأسمى من جعل المبدأ العربي ديانة للعرب..»، وإن انبثاق مثل هذه العقيدة يتطلب «ثورة فكرية». وشدّد فاخوري على أهمية «الجنسية» ـ يعني القومية ـ ذلك «أن المستقبل للشعوب القوية المتمسكة بقوميتها... فلتكن الجنسية العربية ديانة للعرب جديدة. إن الجنسيات آلهة العصور الآتية، فلِمَ لا نسعى منذ الأن إلى خلق إله للأمة هو الجنسية العربية، إله يضحي كلّ من عباده حياته في سبيل نصرته، لمّا تتطاحن الجنسيات؟ إن جامعة الجنس وحدها الثابتة، إذ يمكن أن يرد الإنسان ما سواها، بينما هو غير واجد سبيلاً إلى نكران دمه الذي يجول في عروقه، والتاريخ الذي خطّه أجداده على جبهة الدهر، واللغة والحضارة اللتين وضع كل منهم حجراً من أحجارها. وما العاطفة التي يتحسّس العربي بها نحو غيره من الأقوام الغريبة إلا أقلها دواماً. ألا لا عاطفة أسمى من الجنسية، ولا رابطة أوثق من رابطتها..»[٥٢]. ولم يقف فاخوري عند إبراز أهمية العقيدة القومية فكرياً، بل شدّد على أهمية العمل النضالي، ذلك «أن أعظم عمل يقوم به المفكّرون في الأمة العربية، أو بالأحرى أول واجب عليهم، هو أن يحدثوا ثورة فكرية تدريجية تنتهي بشكل ديانة جديدة؛ لا قيام لأبناء الضاد إلا بها، وهي الجنسية العربية، ليصيروا مستعدين لتحمّل قسوة ناموس الحياة العام: الحياة جهاد، وقوة الحياة تكسب الحق فيها»[٥٣]. إن طروحات فاخوري وأفكاره كانت أقوى من أن تتحمّله معطيات ذلك الواقع، فقد تحدّت مقولاته العنيفة التيارات السياسية السائدة

---

(٥٠) فاخوري، كيف ينهض العرب؟، ص ٣٦.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٣٧ ـ ٤٠.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٤١ ـ ٤٥ و٦٥.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٧٤ ـ ٧٥.

يومذاك، خاصة «التيار الإصلاحي الإسلامي» و«التيار الإسلامي العثماني»، إضافة إلى الرافدين «السوري» و«اللبناني»، وتعدّد التيارات وتصارعها، بما فيها، أضعفها جميعاً، وخاصة التيار القومي العربي.

٦ ـ كانت المدة الزمنية لنمو بذور الفكرة القومية قصيرة جداً، وبالتالي فقد اعتورتها ثغر وأخطاء عديدة، من ذلك أن شعارها الداعي إلى «الاستقلال والوحدة» كان عاماً وغائماً، أي أنه شعار افتقد الوضوح والتبلور، واهتم بتأكيد أن العرب أمة لها تاريخ مجيد في الأيام الغابرة، وأن الأتراك اضطهدوا هذه الأمة، وحان الوقت لأن تعيش هذه الأمة بدولة خاصة بها، وأن الدين المشترك ليس العامل الموحّد والجامع لشعبين مختلفين.

كان المطلوب ما هو أكثر من طرح الشعار. لقد احتاجت الدعوة إلى شرح ذلك المضمون وتبسيطه وإيصاله إلى دائرة أوسع من أوساط المثقفين، إلى زمن أطول مما كان متوفراً، وبالإضافة إلى ذلك، فإنه افتقد عنصر إشراك الجماهير في تقبّل الفكر الجديد. وكان افتقاد البرنامج للوصول إلى تحقيق الأهداف عاملاً آخر في إضعاف الدعوة. كان المطلوب توضيح معالم الطريق الموصل إلى الهدف والأدوات اللازمة لنشر الفكرة. كما كان المطلوب توضيح ملامح الدولة الجديدة التي يُراد إيجادها، وما تحققه للمواطنين، وذلك ببلورة البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية لإنشاء الدولة الموحّدة أو المتحدة.

لم تكن هذه المضامين غامضة وغير متبلورة فحسب، بل كانت المقاربات لفهم الفكرة القومية غير موحّدة، أو لنقل إن هناك شيئاً من التباين والتمايز، بل والخلاف، في فهم الفكرة القومية ومضامينها. فقد كانت مدارس واتجاهات متعددة ضمن الخط القومي العربي، بحيث يمكن القول إن غالبية القوميين في الشام تأثرت مفاهيمهم ونظرتهم بأفكار الحركة القومية في أوروبا ذات البعُد الديمقراطي، كالتجربتين الفرنسية والإيطالية (مازيني الجمهوري الديمقراطي، وليس كافور الملكي)، فكان معظم الدعاة من المدنيين ممن أُتيح لهم أن يطّلعوا ويقرأوا أدبيات الثورة الفرنسية وأفكارها، واقتربوا كثيراً من تجربة الوحدة الإيطالية ودعاتها وأدبائها وجمعيتي البعث والفحامين (كاربوناري)، في حين كانت غالبية دعاة القوميين في العراق من الضباط، خاصة ممن درسوا في «المدارس الرشدية» العسكرية في المرحلتين الإعدادية والثانوية، ثم التحق معظمهم بالكلية العسكرية في إستانبول، وكان هؤلاء قد

تأثروا كثيراً بالمدرسة القومية الألمانية (بسمارك وأعوانه). وتقول باحثة أمريكية في هذا الصدد «إنه كان هناك ١٢٠٠ عراقي في العام ١٩١٢ أصبحوا ضباطاً في الجيش العثماني...»(٥٤). وتؤكد هذه الباحثة أن هؤلاء العسكريين «تأثروا كثيراً بالأفكار العسكرية الحديثة للمدرسة الألمانية من أمثال كلوزفيتز إلى فون دير غولتز، وتعرفوا إلى مفاهيم القومية الثقافية»... بل إن كثيرين من الضباط العراقيين «قرأوا كتاب غولتز الموسوم بعنوان: **الأمة تحت السلاح**، الذي أثر في تفكيرهم حول دور الجيش والتعليم في المجتمع»(٥٥). وبالتالي فلم تكن الديمقراطية تعني لهم الكثير، ذلك أن الاهتمام العميق لدى الكثيرين من المفكّرين القوميين الألمان ـ والبروسيين خاصة ـ تركّز حول «الدولة» وتأكيد دورها، بينما كانت الحركات القومية في معظم البلدان الأوروبية قد نشأت تطالب بالديمقراطية والحريات العامة والخاصة، ووقفت ضد الكنيسة والإقطاع والنظام الملكي، أي أن الدعوة كانت موجّهة إلى «الشعب». هذا، ولعل الأهم في هذا المجال الفكري عندنا هو افتقادنا ذلك الفكر القومي الموحّد الذي عرفته ألمانيا بـ «نداءات فخته»، أو كتابات جول ميشليه ـ الفرنسي ـ أو أدبيات المفكّرين الإيطاليين، مثل فيتوريو أليغري ومازيني وغيرهما.

كانت ينابيع الفكر القومي ومنابته عندنا عديدة، ولم تتفاعل بما فيه الكفاية لتوفر التقارب والالتحام. وقد يكون عامل الزمن وقصره سبب ذلك. ولكن الأهم هو أن التعدد وعدم التوافق، في البداية، لم يكونا أمراً انفردنا نحن العرب وحدنا به، بل إن كل «البدايات» في الفكر القومي والعمل لمختلف الحركات واجهت ذلك. ولكن الإشارة إليها هنا إنما أريد بها تأكيد قصر المدة الزمنية لنمو الفكرة وتطورها. فلقد كانت الدعوة في مرحلة النشأة والتكوين.

٧ ـ من أبرز العقبات والمشاكل التي لازمت مختلف مراحل تاريخنا المعاصر ما يمكن تسميته بـ «الأمراض الاجتماعية الموروثة»، ومنها ظاهرة الفردية، والبعد عن التعاون والعمل الجماعي، وغياب روح الفريق الواحد. وخلال مرحلة ما بعد إعلان الدستور العثماني فشل النواب العرب في تكوين جبهة سياسية أو هيئة حزبية ليبرالية تقف في وجه الاتحاديين واستبدادهم. وهذه

---

(٥٤) Reeve Spector Simon, *Iraq between the Two World Wars: The Militarist Origins of Tyranny* (New York: Columbia University Press, 1986), p. 9.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٧ و٢٧.

النزعة الفردية قد تكون استمراراً للعقلية القبلية وتقاليدها البالية وروح العشيرة المتعصبة. لكنها أدت وما تزال تؤدي دوراً سلبياً في مرحلة «الحكم البرلماني العثماني» وما بعدها. وإنه لأمر لافت أن يستطيع أبناء القوميات الأرمنية والبلغارية والصربية والألبانية أن يتعاونوا في تلك الفترة، وأن يثبتوا كفاءة واقتداراً في إقامة تحالفات سياسية فاعلة، وعجزنا نحن عن ذلك.

ولكي لا نظلم أنفسنا كثيراً، فقد كان للأتراك دورهم في تأخير، بل تعطيل، مسيرتنا من خلال ما قاموا به من عمليات ناجحة في ضرب النخب العربية التي كانت تبدّد تجاربها وتراكم خبراتها، بين فترة وأخرى، كما حصل بعد فتنة ١٨٦٠ الطائفية، حين أقدم فؤاد باشا ـ وزير الخارجية العثماني ـ على إعدام العشرات، إن لم يكن المئات، من المثقفين والمتنوّرين في الشام، إضافة إلى سجن المئات، وتشتيت أسر كثيرة، ونفي أفرادها إلى الأناضول وغيرها، بحجة كاذبة مفادها أن هؤلاء اشتركوا في تلك الفتنة الطائفية. هذا، كما ألحقت عمليات جمال السفاح الإرهابية في العامين ١٩١٥ و١٩١٦ أبلغ الأضرار في ذلك الجيل آنذاك. هذا، وليس من السهل أن يُقال إن هذه «الإجراءات» التي استهدفت تقطيع تواصل الأجيال، والقضاء على ما تراكم من معرفة وخبرة، جاءت، بالضرورة، نتيجة تخطيط ودراسة، إلا أنها كمحصّلة عملية ألحقت الضرر الكبير في عملية تراكم الوعي وإتلاف «ذخيرة العرب» من الكفاءات والقدرات والتجارب العربية. وهكذا، بدلاً من أن تتواصل الأجيال العربية وتتكامل خبراتها، وقع النقيض، مما زاد في مشاكل التطور والخروج الأسرع من دائرة الجهل والتخلّف.

٨ ـ من الظواهر المهمة، والمؤسفة أيضاً، التي تستحق الوقوف عندها قليلاً، هي أن نقارن بين أوضاعنا من حيث عدم مشاركة الجماهير العربية في النضال السياسي مقابل اقتحام الجماهير الفارسية ساحة العمل السياسي منذ أواخر القرن التاسع عشر. فقد «شهدت مدن طهران وتبريز وغيرها منذ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٩١ مظاهرات كبيرة، وفرضت مقاطعة شاملة للتبغ الذي احتكره أجانب، ونجح قادة حركة الاحتجاج الشعبي في إرغام الحكومة على إلغاء ذلك الامتياز في العام ١٨٩٢». . . وطبيعي أن لا تكون الجماهير قد تحرّكت وحدها، بل «كانت تلك الحركة حركة الاحتجاج الجماهيرية الناجحة الأولى في إيران الحديثة، وتكوّنت من العلماء ـ رجال الدين ـ ودعاة التحديث والتجار وسكان

المدن العاديين بتحرك متناسق ضد سياسة الحكومة...». وتطورت هذه الحركة الشعبية لتطالب بعد سنوات عديدة بالدستور في العام ١٩٠٦، ونجحت في تحجيم استبداد النظام الملكي مؤقتاً، حيث «افتتح المجلس التشريعي الأول في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٠٦»[٥٦]. ومقابل ذلك النشاط الشعبي الإيراني، فقد بقيت المدن العربية (والتركية) هادئة ساكنة، فلم تشهد مظاهرات جماهيرية ضد السلطنة العثمانية، رغم كل ظلم الحكام وجورهم، بل إن الدستور العثماني (١٩٠٨) لم يعلن إلا بقيام انقلاب عسكري شارك فيه الضباط الأتراك والعرب، إذ كان رجال الدين عندنا «يرفضون كلّ احتجاج اجتماعي، وكل حركة إصلاحية أو استقلالية باسم الزندقة»[٥٧]، بينما كان علماء إيران في مقدمة مقاومي الطغيان والفساد. كان غياب الجماهير العربية عن المشاركة في العمل السياسي سبباً أساسياً من أسباب ضعف النضال السياسي العربي في تلك الفترة التحوّلية عند الانتقال من مرحلة السبات والسكون إلى فترة اليقظة والنشاط.

٩ ـ يبقى أخيراً العامل الدولي أو الخارجي، ذلك أن القوى الأجنبية، من تركية إلى بريطانية وفرنسية، اتخذت موقفاً معادياً من المشروع النهضوي العربي منذ بداياته. فهذه القوى كلها لم تجد أبداً أية مصلحة لها في السماح للعرب بأن يتحرّكوا ويتقدموا في البناء الوطني والقومي. وكان محور سياسات هذه الدول أن يبقى العرب على تفرّقهم وتخلّفهم، وأن يُحال دون تقدمهم واتحادهم. هكذا كانت إجراءات السلاطين الإدارية للولايات العربية، وخاصة أيام السلطان عبد الحميد الثاني ومَن جاء بعده. وهكذا كان موقف بريطانيا خاصة، والدول الأوروبية عامة، أيام تجربة محمد علي باشا، وحتى تجربة جمال عبد الناصر. وقد ازداد العداء والشراسة وروح العدوان ضد التقدم العربي بمجيء الغزاة الصهاينة مع الاحتلال البريطاني في العام ١٩١٧، واستمر هذا النهج المتزايد في شراسته حتى اليوم.

---

(٥٦) Nikki R. Keddie, *Modern Iran: Roots and Results of Revolution* (New York: Yale University Press, 1981), pp. 66-67.

في هذا الكتاب الذي يحمل عنوان جذور الثورة معلومات مهمّة عن التحركات الشعبية في إيران ضد القوى الاستعمارية والاستبداد الداخلي. انظر الفصل الرابع «الاحتجاج والثورة، ١٨٩٠ ـ ١٩١٤،» ص ٦٣ ـ ٧٨.

(٥٧) فيصل دراج، «شكل الفكر القومي العربي في القرن التاسع عشر،» المستقبل العربي، السنة ١، العدد ٣ (أيلول/سبتمبر ١٩٧٨)، ص ٨٧.

لقد شكّلت معاداةُ القوى الأجنبية لقيام دولة عربية عقبةً أساسيةً في سبيل النهضة العربية. وإذا كانت هناك شعوب ناهضة تلقّت عطف دول أجنبية ودعمها، مثل بولونيا وأيرلندا وإيطاليا، فإن العرب لم يجدوا ذلك السند الدولي لنصرة مشروعهم النهضوي، لأسباب عديدة، منها: الموقع الجغرافي المتميّز للوطن العربي، ومنها الثروات المهمة في بلادنا، وخاصة النفط، إضافة إلى «مخزونات تاريخية» حملت الكثير من الكراهية والبغضاء للعرب منذ قرون عديدة.

***

وبعد... علينا أن لا ننسى أبداً «أن الفكر القومي العربي ظهر في حقل الدولة العثمانية الإقطاعية، حيث كانت ملكية الأرض عامة؛ ملكية للسلطان وحاشيته وضباطه وكبار موظفيه والإقطاعيين... وقف الفكر أمام الواقع العثماني، محللاً، محرّضاً، ناقداً. فقد كان حجم الانحطاط يفرض الأسئلة، ويستحث الإجابة، ويدفع العقول إلى البحث عن الحلّ في الماضي «الذهبي»، وفي «أصول الإسلام»، وفي «حضارة الغرب». وعلى الرغم من اجتهادات الفكر، وتعدّد نزوعاته، فإن إجاباته عن أسئلة الواقع كانت «غالباً» ناقصة وغائمة وبعيدة عن «التحديد»[٥٨].

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٨٦ ـ ٨٧.

القسم الرابع

ما بين الحربين العالميتين..
من ميسلون إلى النكبة
(تطور القومية العربية)

الفصل التاسع

نجح الجيران وفشلنا(*)

مع بداية عشرينيات القرن العشرين، حققت بريطانيا آخر فصول «الخطة الإمبريالية العظمى»، وذلك بإتمام سيطرتها على محطات طريق الهند والمناطق المهمّة حولها لتأمين سلامة هذه الطريق، من جهة، ولبدء فصل جديد مهم جداً في التاريخ الاقتصادي المعاصر هو النفط الذي اكتشف البريطانيون وجوده في إيران والعراق، ثم ازداد تأثيره وتعاظم دوره مع تقدم الأيام، من جهة ثانية.

في بداية العشرينيات وبُعيد الانتهاء من توقيع اتفاقيات الصلح مع المهزومين وإقامة النظام العالمي الجديد و«عصبة الأمم» في جنيف، أصبحت أقطار الوطن العربي الكبير كلّها ترزح تحت الاحتلال الأوروبي من العراق وشواطئ الخليج، شرقاً، حتى شواطئ المحيط الأطلسي في أقصى المغرب العربي، غرباً، حيث كانت جيوش بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وطلائع صهيونية صغيرة، تسيطر عليها تماماً. وكان الاستثناء هي تلك «الجيوب» العربية التي لم تصلها قوات المستعمرين في مناطق الحجاز واليمن ونجد. ولكن هذه الأقطار لم تكن بعيدة عن المؤثرات الاستعمارية ونفوذ الإنكليز فيها، خاصة من خلال القناصل والضباط السياسيين.

لقد نجحت بريطانيا في أن تُخضع لسيطرتها بلاد وادي النيل (مصر والسودان) وشواطئ الجزيرة العربية وفلسطين وشرق الأردن والعراق، ورسّخت

(*) المقصود هنا: الجمهورية التركية الكمالية وإيران الشاهانية.

نفوذها في إيران، فتواصلت الأراضي التي يتحكّم بها الإنكليز مع «ممتلكاتهم الهندية». ونجحت بريطانيا وفرنسا في السيطرة على معظم شعوب آسيا وافريقيا، وكان لهذه الهيمنة «شرعية دولية» من خلال المنظمة الدولية ـ أي عصبة الأمم ـ بعد أن أُعيد رسم الخارطة الدولية من جديد، بعد هزيمة ألمانيا القيصرية والإمبراطورية النمسوية والسلطنة العثمانية.

وبكلمة، لم يكن هناك على خارطة الوطن العربي بلد عربي واحد مستقل، ولم يتمتع العرب بشروط الحياة العصرية ومقوّماتها.

هكذا كانت حال العرب يومها. لكن كيف كانت حال جيرانهم الأقربين بالجغرافيا والدين المشترك، أي الأتراك والإيرانيين؟ ووراء هذا السؤال «وعي» للعلاقات والمؤثرات والتفاعلات بين هاتين الاثنتين والعرب، إذ كان التأثير والتأثر عميقاً وكبيراً، وما يزال الأمر كذلك حتى اليوم. وتبقى بين هذه الأمم الثلاث أمة رابعة هي الأكراد الذين لم تكن أحوالهم بعيدة عن أحوال العرب، هذا إن لم تكن أسوأ، فقد تمزّقت وحدة الأكراد بين المناطق العربية والتركية والإيرانية والروسية.

وليس القصد من إيراد تجربتيْ تركيا وإيران هو التحدّث عن التأثير بين هذه الأمم، بل إن وراء ذلك الرغبة في تأكيد بديهيات سياسية وأمور مبدئية أساسية في حياة الأمم والمجتمعات، وجوهرها «أن الحقوق ـ وخاصة حقوق الأمم ـ تؤخذ ولا تُعطى»، وإن الشعوب العازمة على نيل الحرية والاستقلال وإنهاء التحكّم الأجنبي لا بد لها من أن تدفع ضرائب عالية وخاصة بالدم. وقبل عقود قال أمير الشعراء العرب أحمد شوقي ملخصاً ذلك:

وللحريةِ الحمراءِ بابٌ   بكلِّ يدٍ مضرَّجةٍ يُدَقُّ

وعليه، فما من شعب نجح في الحصول على حريته إلا وقدم المطلوب من البذل والعطاء والشهداء. وها هي تركيا، مثلاً، التي فقدت ١,٥ مليون قتيل خلال معارك الحرب العظمى، أي قرابة عُشر سكانها من أتراك السلطنة، لم تتردّد الجماهير فيها في القيام بالبذل والعطاء حين توفرت لها القيادة الواعية المخلصة، أن تتقدم بقيادة مصطفى كمال لتحمي أرض الوطن القومي بعد أن خسرت أراضي الإمبراطورية العثمانية. وكذلك فعل الإيرانيون الذين سبقونا في الدفاع عن حقوقهم المدنية والسياسية ضد الحكم الملكي الاستبدادي، وفي

حماية مصالحهم الاقتصادية ضد الامتيازات الأجنبية، وإقامة تجربة برلمانية دستورية في العام ١٩٠٦. وبالإضافة إلى ذلك، فقد عرفت القيادتان التركية والإيرانية كيف تستفيدان من الوضع الدولي من حولهما، لتصلا إلى شاطئ الأمان والاستقلال.

فكيف كانت التجربتان التركية والإيرانية في مقاومة الحكم الأجنبي، وكيف تطورت باختصار شديد؟

أولاً: الجمهورية التركية الكمالية

حين وقّع الضباط الأتراك من قيادة الجيوش العثمانية اتفاقية الهدنة مع الحلفاء على ظهر بارجة حربية بريطانية في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٨ في ميناء مود روس في إحدى جزر بحر إيجه، كانت أراضي السلطنة قد تقلّصت كثيراً، فلم يبق من تلك المساحات الشاسعة إلا المناطق المسكونة من الأتراك بشكل أساسي، أي هضبة الأناضول وقطاع تركي صغير في أوروبا يحيط بعاصمة السلطنة: إستانبول، حيث قبع السلطان الضعيف فيها وحيداً بعد أن فرّ القادة الاتحاديون ـ أنور وجمال وطلعت وجاويد وغيرهم ـ إلى ألمانيا، إلا أن معظم هؤلاء، خاصة القادة، واجهوا تصفية جسدية بعد سنوات قليلة جداً في ألمانيا، وفي بعض المناطق الإسلامية التي استولى البلاشفة عليها، من قِبل منظمات أرمنية، ثأراً لما حلّ بالأرمن على أيدي الأتراك(*).

نزلت قوات الحلفاء في إستانبول وبعض الموانئ التركية في غرب الأناضول. وتألفت هذه القوات الحليفة من جنود بريطانيين ويونانيين وإيطاليين. وركّز الجنود اليونانيون حشودهم في إزمير بالتفاهم مع البريطانيين. وبدأت القوات اليونانية تتوسع باتجاه الداخل التركي، وكان بين الأمتين ـ التركية واليونانية ـ صفحات وفصول دامية من الحروب والمذابح عبر تاريخ طويل يعود إلى أكثر من خمسة قرون. هذا كما احتل اليونانيون العديد من الجزر القريبة من الشواطئ التركية، واستولى الإيطاليون على بعض المناطق في البر التركي وبعض الجزر في بحر إيجه.

(*) عن نهاية القادة الاتحاديين الثلاثة الأوائل، انظر: أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني (بيروت والقاهرة: دار الشروق، ١٩٨٢)، ص ٢٩٣، الهامش.

كانت الأناضول، القاعدة التاريخية والوطن القومي للشعب التركي. ومن هذه الهضبة انطلقت قبائل الأتراك لبناء الإمبراطورية. وتتشكّل هضبة الأناضول «المرتفعة من ٤٠ ألف قرية منعزل بعضها عن بعض بالجبال التي لا تتبع نمطاً معيّناً، وبالأنهر المتقلبة المتحولة، والسهول التي تشتد حرارتها في الصيف وتغطيها الثلوج في الشتاء»(١).

وتتميّز هذه الهضبة بقلّة الطرق فيها، وهي ذات منعطفات كثيرة، ومرتفعات وانحدارات عديدة. وتقع أنقرة في سهل وسط تلك الهضبة. وعُرف القرويون من سكان هذه الهضبة بالفقر الشديد والجهل والتخلّف، ولكنهم «أقوياء عنيدون مخلصون، يؤمنون بالخرافات، ويرتابون في السلطة، ولا علاقة لهم بالعالم الخارجي. . . الإسلام هو القوة العاطفية الوحيدة فيهم»(٢).

عيّن مصطفى كمال مفتشاً عاماً لأحد الجيوش العثمانية في آذار/مارس ١٩١٩. «ولم يكن مصطفى كمال بالنسبة إلى الجندي التركي مجرد بطل، بل إنه كان البطل الأوحد، فهو الذي طرد الإنكليز من غاليبولي (معارك الدردنيل)، وحال دون تدميرهم للجيش التركي في سورية. ولهذا، فما أن انتهت الحرب حتى كانت سمعته فوق مستوى الشبهات: فهو لم يرتبط بالاتحاد والترقي وزعمائها، كما لم يرتبط بالألمان الذين قاوم خططهم. . . وكانت مهمته الآن الإشراف على نزع سلاح القوات التركية»(٣). ومع ذلك، ورغم صعوبة ظروف تلك المرحلة، فقد نجح في «أن يملي شروط تعيينه بحيث تفسر بأنه للأناضول بأسره، ولكنه كان شيئاً أعظم من ذلك»(٤).

لقد عرف عن هذا القائد العسكري التركي الكبير تعصبه القومي، ونظرته السلبية إلى الدين، وقد حمل رأسه منذ أن أصبح ضابطاً معروفاً، مشروعاً سياسياً طموحاً لإعادة بناء دولة تركية جديدة. ولهذا، فقد اعتزم منذ أن باشر مسؤوليته الجديدة في الأناضول «أن يكسب ولاء أعيان الأناضول، وأن يسيطر على شبكة البرق المهمة، ليدافع عن الحكومة الشرعية العاجزة عن الدفاع عن

(١) دزموند ستيوارت، تاريخ الشرق الأوسط الحديث: معبد جانوس، ترجمة زهدي جار الله، ط ٢ (بيروت: دار النهار، ١٩٨١)، ص ٢٣٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٣٠.

(٣) مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ص ٣٠٢ ـ ٣٠٣.

(٤) ستيوارت، المصدر نفسه، ص ٢٢٨.

نفسها، كي يعزّز القومية التركية كقوة دافعة تطرد اليونانيين» من المناطق التي غزوها...[٥]. وبكلمة، فقد كان مصطفى كمال «أول عثماني بنى سياسته على الفلاحين، وعلى موطنهم الآسيوي الوعر»[٦].

قام هذا الضابط الكبير بنشاطات سياسية وعسكرية واسعة في الأناضول إعداداً لطرد اليونانيين، فيما كان «البريطانيون يتّبعون السياسة التي طبقوها في مصر في العام ١٩١٩، إذ احتلوا الأحياء التركية الصرفة في القسطنطينية، واعتقلوا ١٢٥ من الأتراك ونفوهم إلى مالطة، كما نفوا من قبل سعد زغلول»[٧].

نتيجة للنشاط السياسي والعسكري الكثيف الذي قام به مصطفى كمال التفّ حوله آلاف وآلاف من الضباط الوطنيين الأتراك، الذين رأوا فيه قائداً تميّز بالإخلاص والكفاءة والشجاعة، كما التحق به العديد من المثقفين والإداريين الأتراك الذين تنادوا إلى القيام بواجبهم الوطني في الدفاع عن أرض الآباء والأجداد، وتشكّلت قيادة عسكرية وسياسية وإدارية ذات كفاءة عالية. وقد استغلت هذه المجموعة أخطاء المستعمرين من الإنكليز والفرنسيين واليونانيين والإيطاليين، وعبأت قوى الشعب وطاقاته ضد أعدائه من الأجانب، وضد السلطان نفسه «المستعد للتضحية بأي شيء في سبيل الاحتفاظ بعاصمته...، وضد الأرمن الذين أرادوا تأسيس دولة لهم في الأناضول الشرقي تحت رعاية الولايات المتحدة...، وأخيراً ضد الأتراك الذين لم يفهموا نواياه أو فهموها ولكن رفضوها»[٨].

عُقدت مؤتمرات شعبية ووطنية في مناطق الأناضول، وكان المهم فيها ذلك المؤتمر المنعقد في أرضروم (شرق الأناضول) في آب/أغسطس ١٩١٩، وفي سيواس (غرب الأناضول) في أيلول/سبتمبر ١٩١٩. وانتُخب رئيساً لـ «المؤتمر الوطني» الذي أبرق إلى القسطنطينية معلناً إسقاط حكومتها بتهمة الخيانة والولاء للسلطان. وأقرّ المؤتمر «ميثاقاً وطنياً» نصّ على أن تكون تركيا دولة مستقلة، وأن تُعطى الولايات غير التركية حق تقرير المصير. وقد أصبح للأتراك حكومتان: إحداهما في أنقرة، والأخرى في إستانبول.

---

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٢٨.
(٦) المصدر نفسه، ص ٢٣١.
(٧) المصدر نفسه، ص ٢٣٤.
(٨) المصدر نفسه، ص ٢٣٣.

في حزيران/يونيو ١٩٢٠، فرض الحلفاء على تركيا اتفاقية كانت شروطها مذلّة جداً، حتى أن السلطان اعتبرها «وحشية». فقد أثارت هذه المعاهدة عواطف الشعب التركي، خاصة بعد أن أعلن البريطانيون دعمهم الصريح لليونانيين ليتقدموا نحو المناطق التركية، فاحتلوا مدينتي بورصة وأدرنة ـ العاصمتين الأوليين للسلطنة العثمانية ـ فاضطر السلطان وحكومته إلى التوقيع على معاهدة «سيفر» في ١٠ آب/أغسطس ١٩٢٠. وقد تقدمت الجيوش اليونانية في ربيع ١٩٢١ في عمق الأناضول «فأصبح صوت مدافع اليونانيين يُسمع في أنقرة»(٩).

واتتابت الجماهير التركية موجة من الحماس الجنوني، مما سهّل على مصطفى كمال أن يحصل على سلطات مطلقة من الجمعية الوطنية لمدة ٩٠ يوماً، حيث عبأت البلاد جميع طاقاتها وإمكاناتها لشنّ حرب شعبية اشتركت فيها النساء لأول مرة. «وعلى نهر سقارية نشبت واحدة من أطول المعارك في التاريخ، إذ استمرت من ٢٣ آب/أغسطس ١٩٢١ حتى ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٢١، سقط فيها الآلاف من الطرفين في قتال انتقل من دقيقة إلى دقيقة، ومن رابية إلى أخرى، حتى تلاشت حماسة اليونانيين أمام العناد الذي اختصّ به الجنود الأتراك»(١٠). وبعد معركة سقارية، تواصل القتال تحت «الأمر اليومي» العسكري الذي أطلقه القائد: «أيها الجنود الأتراك: إن هدفكم هو البحر الأبيض المتوسط». وهذا ما فعلوه دافعين اليونانيين إلى البحر. وفي نهاية العام ١٩٢٣ نجح الأتراك في الحصول على شروط أفضل من الحلفاء، إذ تم التوقيع على «معاهدة لوزان» بدل «معاهدة سيفر»، واعترف الحلفاء بتركيا بعد إلغاء «الامتيازات الأجنبية» إلى الأبد. وتنازلت تركيا عن المناطق العربية، ومنها الموصل، وجرت عملية تبادل الأقليات التركية واليونانية بين الدولتين.

كان وراء ذلك الصمود الناجح أسباب عديدة منها: الإرادة العنيدة المصمّمة والتخطيط البارع الذكي، ووجود مؤسسات وأجهزة وإطارات بشرية، والتعامل الداعي مع الأحداث، ومع القوى المعادية والصديقة. فقد حصل الأتراك على دعم السوفيات وإسنادهم، وخاف البلاشفة كثيراً من تقسيم الأناضول «فتدفقت الأسلحة والذخائر السوفياتية (وكان معظمها من مخلفات

---

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٣٦.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٣٦.

الجيوش الألمانية في المناطق الروسية والأوكرانية والبولونية، بعد أن أوقفت ألمانيا القتال ضد بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة) على الموانئ التركية في البحر الأسود، وخاصة ميناء طرابزون. وكان لهذا الدعم السوفياتي الكبير دور أساسي في انتصار الأتراك وهزيمة أعدائهم». وفي مذكرات الأمير عادل أرسلان حديث مهم جداً للضابط التركي الكبير - علي فؤاد جباجيني - الذي ترأس وفد بلاده لمفاوضة السوفيات في موسكو لتأمين السلاح للجيوش التركية[11].

وبالإضافة إلى الدعم السوفياتي، فقد أحسن الأتراك التعامل مع الثوار العرب في شمال سورية الذين كان يقودهم إبراهيم هنانو ضد القوات الفرنسية المنتشرة من الإسكندرونة حتى المناطق السورية الشمالية. ولكن ما لبث أن تهادن الفرنسيون والأتراك، وتنازل الأولون لتركيا عن منطقة كيليكيا العربية في الشمال السوري، كما منحوا الأقلية التركية في الإسكندرونة امتيازات «وحقوقاً» بقصد أن تتفرغ القوات الفرنسية لضرب المقاومة العربية، وإحكام الطوق الاستعماري حول سورية، وقطع سبل التعاون بين العرب والأتراك. والأكثر من ذلك - أي إضافة إلى تقديم منطقة كيليكيا العربية ومساحتها ٧٠ ألف كيلومتر مربع، وتعديل الحدود السورية - التركية لمصلحة الأتراك - فإن الفرنسيين «قدموا كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر، مما ساعد الحركة الوطنية التركية على مواصلة القتال ضد اليونانيين»[12]. وكان لهذا الموقف الفرنسي أسبابه ومصالحه السياسية والاقتصادية في دعم الأتراك، ومعارضة التوسع اليوناني، والسعي إلى تقليص النفوذ البريطاني في هذه المناطق. وكذلك فعل الإيطاليون «الذين جلوا عن المناطق التي احتلوها في جنوب الأناضول. . . وتخلّوا هم الآخرون للوطنيين الأتراك عن كميات من الأسلحة، مما عزّز مراكزهم وجعلهم يقرّرون استكمال تحرير الأناضول وأراضي تركيا الأوروبية»[13].

وباختصار، فقد نجح الأتراك بقيادة مصطفى كمال في إقامة قيادة وطنية واعية متفانية، ساندتها مؤسسات وإطارات صادقة وفّقت في إيجاد حلفاء أقوياء

---

(١١) عادل أرسلان، مذكرات الأمير عادل أرسلان، تحقيق يوسف أيبش، ٤ ج (بيروت: الدار التقدمية، ١٩٨٣)، ج ٣، ص ١١٩٢.

(١٢) مصطفى، المصدر نفسه، ص ٣٠٨.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٣٠٩.

وفّروا الدعم الدولي الجاد والقوي؛ وتلاقى ذلك كله في مرحلة تاريخية مناسبة، بعد أكبر حرب عرفها الإنسان حتى ذلك الحين.

كان انتصار الأتراك على اليونانيين في معركة سقارية نقطة تحول كبرى في مسيرة الحركة الوطنية التركية التي قادها مصطفى كمال للحفاظ على «الوطن التركي... أراضي الأناضول خاصة». وبعد هذا النصر الكبير ازداد «حجم تركيا الجديدة وعاصمتها أنقرة»، وتضاءل كثيراً وزن إستانبول والسلطان ـ الخليفة العاجز كلياً في ظل التواجد العسكري الأجنبي، خاصة البريطاني، في المنطقة التركية من أوروبا. وتحول «المجلس الوطني الكبير» الذي بدأ اجتماعاته في أنقرة في ١٩ آذار/مارس ١٩٢٠ إلى سلطة تشريعية مرجعية، فانتخب مصطفى كمال رئيساً لها. وأقرّ هذا «المجلس» الدستور الجديد في العام ١٩٢١ «الذي خوّله الاضطلاع بالسلطتين التشريعية والتنفيذية، وتقرر رفض كل المعاهدات والعقود والالتزامات التي أبرمتها حكومة إستانبول بعد ١٦ آذار/مارس ١٩٢٠، محتفظاً لنفسه بالحق الأوحد في عقد الاتفاقيات وإقرار القوانين باسم الشعب التركي»[(١٤)].

كان العبء على الشعب التركي وقيادته ثقيلاً ومنهكاً، إذ لم تكن المقاومة المسلحة ضد اليونانيين، ومن ورائهم الإنكليز، هي الوحيدة، بل كانت هناك جبهات أخرى مهمة، إذ تعاون الأتراك والروس على «إسقاط الجمهورية الأرمنية التي قامت في القفقاس، وكان الأرمن يزمعون احتلال شرقي الأناضول»[(١٥)]. ومن هنا، فقد حققت هذه الانتصارات التفافاً شعبياً واسعاً حول القيادة التركية. وكان أن وقّع الفرنسيون اتفاقية مع حكومة أنقرة في منتصف العام ١٩٢١ «كانت بمثابة صلح منفرد من جانب فرنسا».

لم يكن الأتراك وحدهم الذين نظروا إلى مصطفى كمال نظرة إعجاب وتقدير، بل جاءت ردود الفعل قوية عالية من مختلف البلدان العربية والإسلامية، ومن شعوب آسيا وأفريقيا المضطهدة، بل لقد «وردت برقيات التهاني من روسيا وأفغانستان والهند وأمريكا، ومن فرنسا وإيطاليا، ومن كثير من البلاد الإسلامية التي اعتبرت تركيا الوطنية نموذجاً يُحتذى باعتبارها أول

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ٣٠٦.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٣٠٧.

بلد شرقي يقف في وجه الإمبريالية الغربية ويوقع بها الهزيمة»[١٦].

إن هذه الإنجازات السياسية والعسكرية المهمة أدت دوراً أساسياً في إرساء أسس الدولة التركية الحديثة. وقد وجد القادة المنتصرون الفرصة مناسبة لإعادة بناء البيت من الداخل، فكان أن «**أعلن المجلس الوطني الكبير في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٢ أن السلطنة زالت منذ أن احتل الإنكليز إستانبول قبل ذلك بسنتين**. كما قرر أنه وحده الذي يختار الخليفة من بين أفراد آل عثمان. وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٢ هرب السلطان محمد السادس ـ آخر السلاطين العثمانيين ـ على ظهر سفينة حربية بريطانية»[١٧].

وبعد مفاوضات صعبة ومعقّدة بين الأتراك والحلفاء وفّق الطرفان إلى أنجاز معاهدة الصلح في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٣ ـ لوزان ـ «حيث بسطت تركيا سلطانها، من جديد، على آسيا الصغرى كلها، وعلى إستانبول وتراقية الشرقية، وتم تبادل السكان اليونانيين والأتراك، حيث عاد كل منهم إلى بلده الأصلي»[١٨]. «وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٣ دخلت القوات التركية إستانبول والمناطق التركية المحيطة بها في أوروبا». وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٣ أعلنت الجمعية الوطنية «الجمهورية التركية»، وانتخبت مصطفى كمال رئيساً لها. . . «ووجد مصطفى كمال أن يتخلص من نظام الخلافة. . . **وكان أن اتخذت الجمعية الوطنية في ٣ آذار/مارس ١٩٢٣ قراراً بإلغاء الخلافة**. . ومن ثم أعلنت صيغة جديدة للدستور في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٢٤»[١٩].

كان إلغاء الخلافة وطرد أبناء الأسرة الحاكمة إلى خارج البلاد خطوة مهمة جداً في توجه سياسي بعيد المدى والآثار. فقد شرع النظام الجديد في إصدار سلسلة من القوانين والتشريعات استهدفت «فصل الدين عن الدولة بهدف تقليم أظافر رجال الدين». وفرض مصطفى كمال نظاماً علمانياً تناول وزارة الأوقاف ومصادرة مواردها، وألغى وظيفة شيخ الإسلام، ونقل الإشراف على المدارس الدينية إلى إدارة التعليم المدني، وألغى المحاكم الشرعية، ونقل صلاحياتها إلى

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ٣٠٩.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٣١٠.

(١٨) كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة وتحقيق نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ط ٩ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨١)، ص ٦٩٤.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٦٩٥ ـ ٦٩٦.

المحاكم المدنية، كما تمّ تحديد عدد المساجد، وخفّض عدد الوعاظ، وقد ترجم القرآن إلى اللغة التركية، وألغي نظام الكتابة بالحروف العربية، واستُبدلت بها الحروف اللاتينية، وفُرض على الأتراك ارتداء القبعة والملابس الأوروبية. وبكلمة، «لقد أولت تركيا الحديثة ظهرها للشرق باعتبار أن الارتباطات الشرقية هي مصدر التخلّف والرجعية، وولّت وجهها شطر أوروبا»[٢٠].

لم تتقبّل الجماهير التركية هذه الإجراءات الجديدة بسهولة، بل واجهت مقاومة شعبية واسعة، وتم قمعها بالقوة «حيث قضت الحكومة في قسوة وعنف على كل نقد ديني لتدابيرها»[٢١]. وقد منحت المرأة التركية المساواة التامة في جميع الحقوق الشرعية، وحصلت في آخر الأمر على حقها في أن تنتخب وتُنتخب. «وفي انتخابات عام ١٩٣٥ دخلت ١٧ امرأة الجمعية الوطنية الكبرى»[٢٢]. وتبقى هناك نقطة مهمة ولافتة في هذا الدستور التركي الحديث جداً، حيث تنصّ إحدى مبادئه الأساسية «أن الجيش هو راعي الدستور وحامي العلمانية، وذلك بقصد ترسيخ هذه المبادئ الجديدة وتأكيدها، واستبعاد أية محاولة للعودة إلى الإسلام والشريعة. ولا شك في أنها مفارقة غريبة أن يكون الجيش ـ وهو المؤسسة القديمة جداً في التاريخ العثماني، والأهم بين مؤسسات المجتمع التركي القائمة على الطاعة العمياء والمناقضة لفكرة الحوار ومبدأ النقاش ـ هو من يقرر سلامة المسيرة الديمقراطية وحماية العلمانية في المجتمع التركي. وبكلمة، فإن الجيش، وليس الشعب، هو الحاكم الفصل.

لقد قام مصطفى كمال بانقلاب اجتماعي سياسي عميق، إذ قرر «ووطّن النفس على أن يسير بالدولة التي أنشأها في طريق الحضارة الغربية، وهي طريق تقتضي السائر فيها أن لا يقف ليلقي أيمّا نظرة إلى الماضي الإسلامي، لأن مثل هذا النظر خليق بأن يعوق صاحبه عن بلوغ الغاية. وهكذا آثر أن يتخلّى عن المنافع التي كانت دولته جديرة بأن تجنيها لو رغب في إبقائها مركزاً روحياً للإسلام»[٢٣].

والحقيقة، فإن هذه السياسة الكمالية الجديدة لم تكن دوافعها قومية

---

(٢٠) كما يقول أحمد عبد الرحيم مصطفى، في: مصطفى، المصدر نفسه، ص ٣١٦.
(٢١) المصدر نفسه، ص ٦٩٨.
(٢٢) بروكلمان، المصدر نفسه، ص ٦٩٩.
(٢٣) المصدر نفسه، ص ٦٩٥ ـ ٦٩٦.

أصلية، بل كان ما ميّزها قناعة قد لا تكون صحيحة تماماً، مفادها أن الإسلام ـ كعقيدة ونظام ـ كان وراء تراجع السلطنة وتقهقرها، وبالتالي فقد اعتبر الإسلام مسؤولاً عن حالة الضعف الشديد الذي انتاب الحكم السلطاني العثماني من دون أن يقدّر حقيقة دوافع الشعوب المستعبدة من قِبل الأتراك، وأنها تتوق إلى الحرية والاستقلال الوطني. . . ومن هنا، فقد تخلى مصطفى كمال عن هوية عرفت بها أمته لقرون عديدة، ولها جذور عميقة في مسيرة هذه الأمة وتاريخها، وبالتالي فقد قدر أنه من السهل ارتداء هوية جديدة هي الهوية الأوروبية التي ما كان أصحابها أصدقاء للأتراك طيلة قرون. . . وقد تصوّر مصطفى كمال أنه بفرض اللباس الأوروبي والقبعة الأوروبية، وإلغاء الحروف العربية بأخرى لاتينية، يتحول المجتمع التركي إلى مجتمع أوروبي حديث، وتصبح تركيا دولة أوروبية حقيقية.

لقد تركت هذه السياسة الجديدة آثارها في المنطقة العربية خاصة، وفي البلاد الإسلامية عامة، فقد علّق مسلمو الهند آمالهم الكبيرة على تركيا الحديثة للخلاص من الاستعمار الأوروبي، وقد تعلم الكثيرون من تجربة مصطفى كمال أن الاعتماد على النفس هو الأساس والأصل في الكفاح للتحرر من نير الاستعباد الخارجي.

في الوطن العربي، وبخاصة في المشرق، كانت هناك ردود فعل عميقة، ذلك أن الانقلاب التركي تناول «ثوابت قديمة في التاريخ الإسلامي»، كالخلافة وعلاقة الدين بالسلطة والحكم «ونهاية الشراكة العربية ـ التركية من خلال حكم السلطنة». لقد تركت هذه التحولات التركية على الأوساط العربية المحافظة آثارها، ولكنها في الوقت نفسه، قدمت «نموذجاً» للإصلاح السياسي من خلال المؤسسة العسكرية، فأصبح مصطفى كمال ـ الذي سمته الجمعية الوطنية التركية ـ «أتاتورك» ـ أي أبو الأتراك ـ نموذجاً للعديد من الضباط العرب في فترة ما بين الحربين العالميتين لبناء الدولة الحديثة.

إن أحداث السنوات القليلة التي أعقبت الحرب العظمى تركت «بصمة تركية جديدة وعميقة» على الحياة السياسية العربية. وكان لهذه البصمة المؤثرة وجهّان: سلبي وإيجابي. ولعل إجراءات النظام العلماني التركي كانت من أبرز العوامل التي أضعفت التيار الديني في المنطقة العربية وفي البلدان الإسلامية لسنوات عديدة قادمة.

ثانياً: إيران الشاهانية

تتكون إيران المعاصرة من مجموعة شعوب، أهمها وأكبرها عدداً، وأكثرها تحضّراً وتقدماً، الشعب الفارسي الذي تمتد جذوره لمدة ٢٥ قرناً، وامتلك واحدة من الحضارات القديمة والمهمة. وتعيش مع الفرس شعوب الآذربايجانيين والأكراد والعرب (عربستان أو الأهواز في جنوب الدولة الإيرانية) واللور والبلوش وغيرهم.

تحوّل الفرس إلى الإسلام مع موجات الفتح العربي الأولى، رغم تقدمهم على العرب يومذاك في مجال الحضارة وبناء الدولة ومؤسساتها. ويفسر باحث سوفياتي اعتناق العديد من الشعوب للإسلام في تلك المرحلة، بأنه يرجع إلى مواجهة تلك الشعوب لمشاكل اجتماعية وسياسية معقدة، «فانتصار الإسلام على مساحات شاسعة عنى أن الأزمة العميقة شملت ليس فقط الطبقات الحاكمة، بل أيضاً حضارات الشعوب التي أخضعت. ولقد تم الترحيب بالإسلام الخارج من أعماق الجزيرة العربية، في الدول ومن قِبل الشعوب الأكثر تحضّراً، كما استوعب لنفسه كثيراً من عناصر حضارتها المنهارة. ومما لا شك فيه أن الإسلام قد أتى ببدايات إبداعية في القرون الثلاثة أو الأربعة الأولى بعد الهجرة، مستفيداً من العناصر الحضارية المسيحية والرومانية ـ اليونانية القديمة ومن الحضارة الهندية. . .»(٢٤).

عرفت إيران الصراعات الدولية الكبيرة مع السلطنة العثمانية، ثم مع القوى الأوروبية في الخليج العربي والشمال من بلاد فارس. وكان التنافس الروسي ـ البريطاني هو الأكثر التحاماً وتعمقاً وتأثيراً في مسيرة الحياة الإيرانية. وانقسمت البلاد في القرن التاسع عشر بين نفوذ القياصرة الروس في الشمال وسيطرة البريطانيين في الجنوب. وكانت أسرة «القاجار» هي التي تحكم طهران ومناطق واسعة من إيران في ظلّ هذا الصراع الدولي. وتزايد اهتمام الإنكليز في إيران في أواخر القرن التاسع عشر حين اكتشفوا وجود النفط في منطقة عربستان ـ في جنوب إيران ـ وعقدت اتفاقية مهمة بين الطرفين.

في ظلّ هذا التنافس الدولي الذي لم يقتصر على تلك الدولتين الكبيرتين فقط، بل كانت هناك قوى أوروبية أقل شأناً، نشأت حركة مقاومة شعبية ناشطة

---

(٢٤) أليكسي فاسيليف، مصر والمصريون (موسكو: دار التقدم، ١٩٨٩)، ص ٢٧٦.

في أواخر القرن التاسع عشر، وتألفت قيادتها من رجال الدين والتجار والمثقفين ودعاة التحديث. ويلاحظ أن غالبية أفراد هذه الطليعة السياسية كانت من الفرس. وتحققت لهذه الحركة نجاحات مهمة، لعل أهمها فرض الدستور وإلغاء عدد مهم من الامتيازات الأجنبية في عام ١٩٠٦ بعد صدامات واعتصامات شعبية واسعة ضد الشاه القاجاري والقنصليات الأوروبية، خاصة البريطانية. ونجحت الجماهير في عام ١٩٠٦ في إجراء انتخاب برلمان إيراني وضع دستوراً للبلاد. لكن هذه التجربة الديمقراطية لم تعش طويلاً لتطور الأحداث الدولية واشتداد التنافس والصراع بين هذه القوى الأوروبية ونشوب الحرب العظمى، إضافة إلى معارضة القوى المحافظة وشيوخ القبائل ومقاومتها المتزايدة في مناطق عديدة من إيران.

عرفت إيران ويلات الحرب بدخول الجيوش الروسية البلاد من الشمال واصطدامها بالجيوش التركية في المناطق الشمالية والغربية من إيران، كما أن الإنكليز أنزلوا قواتهم في الجنوب لحماية مصالحهم هناك، ولتعزيز حملتهم العسكرية لطرد الأتراك من العراق خلال سنوات الحرب العظمى. ولكن «انهيار الجبهة الروسية ـ مع قيام الثورة البلشفية في عام ١٩١٧ ـ مكّن الفرس، في الشمال، من التمتع بالحرية مرّة أخرى، بعد أن تخلّى البلاشفة عن جميع الحقوق الموروثة عن العهد القيصري»[٢٥].

استغلّ البريطانيون جلاء القوات الروسية عن المناطق الإيرانية، فقاموا باحتلال تلك المناطق. «ففي ٩ آب/أغسطس ١٩١٩ وفق السير برسي كوكس ـ الإنكليزي ـ إلى عقد اتفاق مع فارس أخضعت بموجبه الحكومة والجيش، على غرار الحال في مصر والعراق، لسلطة «المستشارين» البريطانيين. وفي الوقت نفسه، كان في باريس وفد فارسي، يسعى على غير طائل، ومن غير تعليمات كافية من حكومته، إلى إثارة انتباه الحلفاء وكسب عطفهم، في حين كان هؤلاء منهمكين في النزاع على مصير العالم»[٢٦].

لم يطل غياب الروس عن إيران، ذلك أن البلاشفة عادوا إليها بعد أن اتسعت الحرب الأهلية الروسية بين الحمر والبيض. وكانت مناطق الشمال

(٢٥) بروكلمان، المصدر نفسه، ص ٦٨٢ ـ ٦٨٣.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٧٩٠.

الإيراني ساحة لصراع وصدامات بين هذين الفريقين، كما أن القوات الفارسية التي تشكّلت على غرار قطعات القوزاق الروسية، وكان ضباطها من الفرس، أدت دوراً مهماً في تأكيد «سيطرة وطنية» على تلك المناطق. وفي الوقت نفسه، نجح وفد فارسي في موسكو في الوصول إلى عقد معاهدة تخلت روسيا، بموجبها، عن جميع ممتلكاتها في الأراضي الفارسية، وتنازلت عن جميع حقوقها الناشئة عن الامتيازات القديمة»[٢٧].

كانت الاتفاقية الأنكلو ـ إيرانية موضع انتقاد شديد ومقاومة من شتى القوى الوطنية الإيرانية. وكانت البلاد موضع صراع شديد بين بريطانيا ودول منافسة لها، كالولايات المتحدة وفرنسا، إذ كانت هاتان الدولتان تريدان حصة من النفط الإيراني، كما كانت بريطانيا حريصة على إقامة «حزام صحي» حول النظام البلشفي في الشمال، فيما كان الشيوعيون الروس يسعون، خاصة بعد المؤتمر الشيوعي لشعوب الشرق الذي عقد في خريف عام ١٩٢٠ في باكو، إلى قيام حكم صديق يمنع قيام نشاط معاد ضد الحكم السوفياتي.

لقد عمل الإنكليز كثيراً حتى عام ١٩٢١ لإقامة نظام إيراني قوي يوفّر السيطرة الواحدة على إيران عن طريق تقديم مساعدات مالية وخبرات للنظام القاجاري في طهران، تنفيذاً لسياسة بريطانيا الهادفة إلى إبعاد الشيوعية، وتأمين قبضتها القوية على النفط، وحماية مصالحها في العراق، حيث وجد البريطانيون النفط في بعض مناطق وادي الرافدين. «وفي عام ١٩٢١ وجد الإنكليز أن حكم إيران كبلد تحت الحماية كان مستحيلاً، وفضلوا قيام حكومة قوية تستطيع القضاء على كل التهديدات القادمة من اليسار أو من الحركات المطالبة بحكم ذاتي»[٢٨].

وبسبب اشتداد الخلافات والصراعات المحلية والتنافس الدولي، فقد كان للجيش دور مهم وتأثير ملموس في الحياة السياسية، وقد برز بين الضباط الفرس «رضا خان»، وهو عقيد في قوات القوزاق الفارسية، عرف بكفاءته وحزمه، وأدى دوراً مهماً في خلافات القوى المتصارعة. وكان «رضا خان» يقود لواء من تلك القوات، وتميّزت هذه القطعة الوحيدة التي قادها العقيد رضا

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٧٩١.

(٢٨) Nikki R. Keddie, *Modern Iran: Roots and Results of Revolution* (New York: Yale University Press, 1981), p. 87.

خان «بأنها القوة المسلحة الوحيدة ذات التسليح الحديث، وكانت مركز قوة لحكومة جديدة ترأسها السيد رضا. . .». وقد عيّن قائدها وزيراً للدفاع، وكان دخول هذه القوة إلى العاصمة نقطة تحول مهمة، إذ أصبح لطهران قوة ضاربة. وتقول مؤلفة كتاب جذور الثورة إنه «برغم عدم وجود وثائق خطية عن التدخل المدني البريطاني في الانقلاب، إلا أنه أصبح معروفاً الآن أن قائد القوى العسكرية البريطانية في إيران ـ الجنرال إيرون سايد ـ دعم صمود رضا خان واستيلائه على السلطة بواسطة لواء القوزاق وتشجيعه للقيام بالانقلاب»(٢٩).

كان اهتمام رضا خان الأساسي في بناء الجيش وتقويته واعتماده الطراز البريطاني. وسعى إلى ضرب كل القوى المحلية بقصد إقامة حكم مركزي. وكانت إمارة عربستان بزعامة الشيخ خزعل واحدة من المحطات الكبرى في مسيرة الحاكم الجديد، فقد استولى على أراضي هذه الإمارة لوجود النفط فيها ولموقعها المهم. وقد أخضعها في عام ١٩٢٤ ليتعزز بذلك التعاون الإنكليزي ـ الإيراني، وتمتد سلطة الحاكم الجديد إلى مناطق واسعة في الجنوب. «وبعد أن توفرت السيطرة الفعلية على إيران، راح رضا خان يضغط على الشاه (القاجاري) الضعيف ليترك البلاد إلى أوروبا عام ١٩٢٣، فقد رغب أن يؤكّد سلطاته ضد عودة محتملة للأسرة القاجارية للإمساك بالسلطة. . . وفي عام ١٩٢٥ شنّت حملة معادية لأسرة القاجار، وفي تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٥ خلع المجلس ذلك الشاه. . . وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٥ أعلن المجلس قيام أسرة مالكة جديدة: الأسرة البهلوية»(٣٠).

نجح الشاه الجديد في القضاء على كل القوى المحلية المعارضة، ووحّد إيران ووسّع حدودها على حساب مناطق عربية في عربستان والمناطق الجنوبية حول الخليج، وطالب بامتيازات في نهر شط العرب. وقام بمدّ سكك حديدية لربط المناطق المختلفة، وعمل كثيراً لتقوية الجيش وإقامة نظام حديث، مراعياً أوضاع رجال الدين الذين بقي نفوذهم قوياً ومؤثراً.

إن أهمية التجربة الإيرانية أنها قدمت نموذجاً ناجحاً، ومجاوراً للمنطقة العربية، في مقاومة القوى الأجنبية وبناء دولة جديدة. وكان لها آثارها في الحياة

---

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٨٧.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٩١ ـ ٩٢.

السياسية العربية، وقدمت محاولة سياسية قادها الضباط لتحديث المجتمع. وبالتالي، فلم يكن مصطفى كمال وحده النموذج الذي أوحى للعسكريين العرب (العراقيين خاصة في فترة ما بين الحربين العالميتين)، بل كان هناك العسكري الفارسي الذي نجح في إبعاد النفوذ الروسي عن بلاده ـ وكان الفرس كالأتراك يحملون عداءً تاريخياً ضد الروس بسبب حملات التوسع الروسية أيام القياصرة ـ وعرف كيف يسبح في مياه بحر مائج تتقاذفه فيها تيارات دولية عديدة. إلا إن المهم أن نتذكّر هنا أن دور مصطفى كمال كان أهم وأكثر تأثيراً من رضا خان، علماً أن الأخير تلقّى مساعدات وخبرات عديدة من البريطانيين الذين كانوا يسعون إلى وضع أيديهم على نفط إيران، ويعملون على احتكاره، وإبعاد الأمريكيين والفرنسيين عن حقوله. والأهم أن الإنكليز وجدوا مع القوى الاستعمارية الغربية فائدة كبيرة لخدمة مصالحهم بقيام دولة إيرانية قوية لتحمي المنطقة من النشاط الشيوعي السوفياتي.

هذا عن موضوع الجارتين: تركيا وإيران. لكن ماذا عن أوضاعنا العربية، وهل قَبِل العرب الحكم الاستعماري لبلادهم من دون الكفاح ضده ومقاومته بأشكال مختلفة؟

الفصل العاشر

الكفاح الوطني والمقاومات العربية

ابتعدنا قليلاً عن عرض تطور الفكرة القومية العربية باستعراضنا السريع للتجربتين التركية والإيرانية، لنعود إلى دراسة القومية حيث تداخلت، بعد الحرب العظمى، خطوط العمل الوطني والقومي، بسبب ما واجه الأمة العربية من تقسيم لمناطق الوطن العربي الكبير بين القوى الاستعمارية المختلفة، وخضوع معظم هذه الأقطار العربية للحكم الاستعماري المباشر. ومن هنا، كان لا بد للمناضلين العرب والمقاومين للنظام الاستعماري من مواجهة مباشرة مع القوة المستعمرة في كل قطر عربي، حيث ساد الكفاح الوطني على الخط القومي العام.

أمّا لماذا لم يفكّر القادة المناضلون «الوطنيون» في مواصلة النهج القومي والعمل على إقامة دولة الوحدة ـ أي نضال ما بعد التحرر الوطني وما فوق الوطن القطري ـ فوراء ذلك أسباب عديدة، لعل ما هو مهم بينها هو افتقاد «النظرية القومية»، وضعف الوعي القومي لدى المثقفين والجماهير.. ومصالح القيادات السياسية والاجتماعية القطرية، وخاصة أن معظم «الناس عبيد لمصالحهم»، كما قال الإمام علي بن أبي طالب، إضافة إلى أسباب أخرى.

هذا، ولن نطيل هنا في مناقشة أسباب رجحان الخط الوطني على الخط القومي، لأن تفاصيل ذلك يصعب طرحها ومناقشتها في هذه المرحلة من الدراسة.

والأهم، فإن المناضلين العرب، وقد صدمتهم أحداث ما بعد الحرب العظمى، لجأوا إلى مقاومة الأنظمة الاستعمارية المختلفة. فكانت المقاومات الوطنية عديدة، وكان لمصر دورها الأول والقيادي في مقارعة الاستعمار

بالمقاومة السياسية، إلى جانب المقاومة المسلحة التي استخدمها المناضلون العرب في أقطار عربية أخرى.

أولاً: المقاومة في وادي النيل

كانت مصر أول بلد عربي بدأت المقاومة الوطنية فيه ضد المستعمرين بعد انتهاء الحرب العظمى. ففي ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨، أي بعد يومين من إعلان الهدنة، وتوقف الدول المتحاربة عن الاقتتال، «جاء إلى المندوب السامي البريطاني في مصر ـ ريجنالد وينغيت ـ وفد من ممثلي البرجوازية الوطنية برئاسة سعد زغلول باشا. . . وقد طالب الوفد «باسم الشعب المصري» بإلغاء الحماية، والاعتراف باستقلال مصر وجلاء القوات الإنكليزية عن البلاد. ولكن المندوب السامي رفض هذه المطالب»[١]. وتمادى المستعمرون، إلى جانب رفض المطالب الشعبية، إذ قاموا بنفي سعد زغلول ورفاقه إلى خارج البلاد. واندلعت ثورة شعبية واسعة لم يعرف العرب لها مثيلاً حتى تلك المرحلة. «وقد واجه المصريون، في ثورة ١٩١٩، أقوى دول العالم، على حدّ تعبير سعد زغلول. واجهوا بريطانيا التي خرجت منتصرة من حرب عالمية ضروس. وكان صنيعهم ذلك أقوى ممارسة للحرية عرفوها. وكان كفيلهم أنهم قاموا على قلب رجل واحد ضد الاحتلال والحكم الفردي المطلق معاً، واستوى لهم تنظيمهم بنشأة الوفد، واستلهم الوفد الصيغة الجامعة «مصر للمصريين» في الظروف الجديدة، لبناء الوطن الحر المستقل، في حدود المفهوم السائد وقتها للاستقلال السياسي والحريات الديمقراطية»[٢]. واستمر الكفاح السياسي المعقد والصعب حتى توصلت مصر لمعاهدة مع بريطانيا في آب/ أغسطس ١٩٣٦.

في نهاية الحرب العظمى، بقي السودان فعلياً مستعمرة بريطانية تحت حكم شكلي اشتركت فيه مصر منذ كانون الثاني/ يناير ١٨٩٨ باسم «الحكم الثنائي للسودان» لتحميل مصر جانباً من سيئات ذلك النظام الاستعماري، كما تحميلها بعض نفقات حكم السودان.

---

(١) مجموعة من المؤلفين، تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ١٩١٧ ـ ١٩٧٠، ٢ ج (موسكو: دار التقدم، ١٩٧٥)، ص ٣.

(٢) طارق البشري، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٧)، ص ٨.

تأثر السودانيون بما كان يجري في مصر. فقاموا بانتفاضات سياسية ومسلحة ضد الحكم الأجنبي الاستعماري، وتجاوبوا مع الحركة الوطنية المصرية. وشهدت سنوات ما بعد الحرب «في عدد من المدن السودانية ميلاد المنظمات الثورية الأولى للمثقفين البرجوازيين والضباط والطلبة، الذين يطالبون بالاستقلال الوطني لبلادهم». وعرفت البلاد محاولة النقيب الوطني السوداني علي عبد اللطيف الذي أعلن دعوة الشعب السوداني إلى الكفاح المسلح ضد الإنكليز، ومن أجل استقلال السودان. وجرت صدامات مسلحة بين الأهالي وقوات المستعمرين في الخرطوم وأم درمان وعطبرة وبور سودان وغيرها في أيار/مايو ١٩٢٢. وتوسعت الحركة في العام ١٩٢٤ حتى اضطرت بريطانيا في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٤ إلى إلغاء اتفاقية الحكم الثنائي بعد أن اغتيل السردار «لي ستارك»، الحاكم العام للسودان والقائد العام للجيش المصري. وقد نجح البريطانيون في إثارة سخط وعداء قطاع مهم من الشعب السوداني تجاه مصر، «وعمدت إلى تعميق التناقض بين البلدين في ما يتعلق باستغلال مياه النيل. وكانت بريطانيا تظهر بمظهر المدافع عن مصالح السودانيين. وبشكل عام، فقد أخذ الكفاح الوطني في السودان طابع العمل السياسي أكثر من النضال المسلح، وتشكّلت أندية ومؤتمرات ومنظمات حزبية ونقابية في ثلاثينيات القرن العشرين. وكان مؤتمر الخريجين أبرز تلك الهيئات وأنشطها[٣].

ثانياً: المقاومة في المشرق العربي

إذا كانت مصر هي أول بلد عربي بدأ المقاومة الشعبية الواسعة، حيث التحمت فيها قطاعات واسعة وطوائف متعددة في مواجهة المستعمر البريطاني، فقد كان العراق أول بلد عربي لجأت قواه الوطنية إلى حمل السلاح، وأشعلت ثورة واسعة لعلها كانت من بين أولى الثورات المسلحة في مرحلة ما بعد الحرب العظمى.

وفي كل حال، فقد انفجرت الثورة المسلحة قبل معركة ميسلون بأسابيع قليلة من سقوط الحكم الفيصلي في سورية، مع أن هناك إرهاصات ثورية ظهرت في دير الزور على نهر الفرات في كانون الأول/ديسمبر ١٩١٩.

---

(٣) مجموعة من المؤلفين، المصدر نفسه، ص ١٤٤ ـ ١٤٥.

١ ـ الثورة العراقية

ماذا كان البريطانيون يريدون من هذا البلد العربي؟ في وثائق «حكومة الهند» كتب أحد الضباط السياسيين المختصين بأمور العراق إلى حكومته (الإنكليزية) فقال: «أودّ أن أعلن أنه من الضروري ضمّ ما بين النهرين ـ أي العراق ـ إلى الهند كمستعمرة للهند والهنود، بحيث تقوم حكومة الهند بإدارتها وزراعة سهولها الواسعة بالتدريج، وتوطين أجناس البنجاب المحاربة فيها»[٤]. وفي فصل سابق، مر معنا أن مشاريع السدود في جنوب العراق التي بناها البريطانيون أيام الحكم العثماني كانت تعدّ لإسكان الملايين من السكان الهنود الفائضين ليجدوا في سهول العراق موطناً ملائماً وخصباً يقيمون فيه ويستوطنون أراضي الوطن العربي، وفي العراق تحديداً.

في ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٢٠ انفجرت الثورة المسلحة في جنوب العراق وأواسطه. وكانت الرميثة هي المنطقة التي اختارها الثائرون العرب للهجوم على معسكرات الجيش البريطاني. واستطاعت هذه القوى العربية غير النظامية أن تلحق بالمستعمرين خسائر بشرية ومادية كبيرة. ومن هناك انتشرت وتوسعت نيران هذه الثورة.

يقول المؤرخ أنطونيوس نقلاً عن مؤلف ذي قيمة علمية بارزة ظهر حديثاً إنها «قصة مؤلمة عن حرب بين الأصدقاء (!)، ولا يفوقها فظاعة إلا الحماقة التي سبّبتها، وامتدت إلى تشرين الأول/أكتوبر . وكان مجموع الخسائر في نهايتها نحو عشرة آلاف إصابة. ولا يعرف على التأكيد عدد العرب الذين قتلوا، وربما قارب أربعة آلاف. وفُقِد ما يزيد على ٤٠٠ من البريطانيين، فضلاً عن ١٨٠٠ من الإصابات الأخرى. وكلفت الثورة الخزينة البريطانية أربعين مليون من الجنيهات الإنكليزية، وهو مبلغ يزيد على ثلاثة أضعاف المعونات التي دفعتها بريطانيا ـ ذهباً وأسلحة ومؤناً ـ لتموين الثورة العربية من بدايتها إلى نهايتها. وكانت الأضرار في الأملاك ومصادر الدخل في البلاد كبيرة فادحة»[٥].

---

(٤) وميض نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٣٩٩.

(٥) جورج أنطونيوس، يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٢)، ص ٤٣٠ ـ ٤٣١.

لقد قامت هذه الثورة على تحالف ثلاث فئات رئيسية:

أ ـ القوميون، وتألفت هذه المجموعة من الضباط، ومن مثقفي المدن العراقية «الذين شكلوا تنظيماتهم السياسية (بالأساس حزبا العهد وحرس الاستقلال). وقد شنّ هؤلاء حملة من الدعاية التحريضية ضد الإدارة البريطانية.

ب ـ بعض علماء الدين في المناطق المقدسة الذين استخدموا نفوذهم لإحراج وضع الإنكليز والتحريض عليهم. وقد قَبِل هؤلاء ـ بشكل أو بآخر ـ بشعارات الحركة القومية (الاستقلال والحكم العربي).

ج ـ «وهناك أخيراً وليس آخراً، الدور الرئيسي الذي لعبته العشائر (الفلاحون) وبعض شيوخها. هؤلاء منحوا الحركة الاستقلالية يدها الضاربة، ومثلوا تهديدها العنفي وصراعها المسلح»[٦].

من المهم أن يُشار هنا إلى أهمية العمل الكبير الذي قام به منظّمو الثورة قبل تفجيرها من إعداد شعبي وتعميق الوحدة الوطنية. «فقد كانت الوحدة الوطنية ذات شقين: وحدة المسلمين مع غير المسلمين، ووحدة المسلمين أنفسهم. وفي هذا الصدد، أقدم الوطنيون العراقيون على خطوة مبتكرة لم يكن لها نظير في تاريخ العراق الحديث، حيث جاء «المشهد الذي لا سابق له» ـ على حدّ قول المخابرات البريطانية ـ عندما كان المسيحيون البغداديون يمارسون بعض طقوسهم الدينية. فقد قام وفد من المحمديين (يتألف من أبو التمن والداود وآل بازركان وغيرهم بجمع فريق من الشباب السنّة والشيعة (المتنوّرين) الذين أخذوا يرمون الورود والماء المعطر على الموكب أثناء مروره ويهتفون: «عاش مجد سيدنا المسيح... عاش إخواننا المسيحيون... عاشت الوحدة العراقية... عاشت الوحدة الوطنية». وقد أجاب المسيحيون، بمن فيهم القساوسة: «عاش إخواننا المحمديون... عاش العرب». ودخل المسلمون إلى الكنيسة وبقوا إلى نهاية الموكب»[٧]. وبعد أيام نظم «مولد» في أحد الجوامع برعاية السويدي. ودعا الملا عثمان إلى وحدة المسلمين والمسيحيين واليهود من أجل استقلال العراق. وقامت وفود من المسيحيين بزيارات إلى المساجد والقيادات الإسلامية من السُنّة والشيعة، وتبادلت الطوائف في العديد من المدن

(٦) نظمي، المصدر نفسه، ص ١٦.

(٧) المصدر نفسه، ص ٣٦٤.

العراقية هذه الزيارات الودّية. وكانت هذه الخطوات أساسية ومهمة لتوفير التماسك الوطني. هذا وقد سبق للمصريين في عامي ١٩١٩ و١٩٢٠ أيام الثورة أن تبادل المسلمون والأقباط هذه الزيارات التي أظهرت الوحدة الوطنية وعمقها، وأذهلت الإنكليز كثيراً. يضيف وميض نظمي أنه «على الرغم من أن الثورة هُزمت ـ عسكرياً ـ إلا أنها أسقطت السياسات الإلحاقية والاستعمارية المباشرة التي كان ينتهجها الحاكم البريطاني في العراق، وأنهت نصيبها من الاستمرار»[٨]. والواقع، فإن هذه الثورة أدت دوراً أساسياً ومهماً جداً في ظهور «العراق الحديث الذي هو النتاج التاريخي لعملية التوحيد السياسي والاقتصادي للولايات العثمانية الثلاث: الموصل وبغداد والبصرة. وتعزّزت هذه الصيرورة التاريخية بعاملين مهمين:

(١) سياسات الحكومة البريطانية بعد الحرب العالمية الأولى.

(٢) النمو المتزايد للحركة القومية والاستقلالية.

وقد أدى تفاعل كل هذه العوامل إلى تشكيل الحكومة العراقية الموقتة عام ١٩٢٠، ومن ثم ميلاد الدولة العراقية الحديثة»[٩]. وقد نصّب فيصل بن الحسين في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٢١ ملكاً على العراق، وكان معظم أعوانه في بغداد من قيادات جمعية العهد والمنظمات السياسية القومية التي اشترك معظم عناصرها معه في الثورة العربية، وفي فترة حكمه في الشام. فانتقل فيصل وأعوانه من «حكم قطري» إلى «حكم قطري آخر» تاركين شؤون الثورة العربية والدولة القومية العربية الواحدة لجيل ثان من القوميين في العراق والشام، وما وراء هذين البلدين، خلال سنوات ما بين الحربين العالميتين.

٢ ـ الثورة السورية الكبرى

كانت معركة ميسلون في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٠ نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة. «ففي نهاية تموز/يوليو ١٩٢٠ كان الأمل باستقلال عربي قد تلاشى. وبدت حركة القومية العربية وكأنها في مرحلة الاحتضار وتشتت زعماؤها. ودفنت المملكة العربية في سورية. ووضعت دمشق ـ قلب العروبة ـ تحت إشراف فرنسي

(٨) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٩) المصدر نفسه، ص ٣١.

متشدّد وجد في خدمته نواة الأعيان والوجهاء المدينين المحافظين الذين تمكّنوا من النجاة من فوضى واضطرابات السنتين السابقتين[10].

اتخذت السلطات الاستعمارية الفرنسية أقسى الإجراءات وأوحشها بسحق النشاط الوطني والقضاء على الحركة القومية، واستحضرت القيادة العسكرية «أفضل» عناصرها من أصحاب الخبرة والتجربة الاستعمارية في بلدان المغرب، وخاصة من مراكش. وكانت «الاستراتيجية الفرنسية في سورية» ـ بعد تقسيم المنطقة إلى «دولة» جبل لبنان وأربع «دول» في الداخل ـ تتلخص في تأليب المناطق الريفية ضد المدن الوطنية، وعزل الأقليات المحلية المتراصة في سورية عن التيار الرئيسي في الثقافة السورية ـ العربية، والتلاعب بالنخب بعضها ضد بعض. وبدا أن هذا المخطّط الكبير، المشتق من السياسة الإمبراطورية الفرنسية في المغرب، يلائم جبل الدروز تماماً»[11] و«كان هذا الجبل العربي الموزّع بين قبائل متنافسة ذات نزعات فئوية قوية موضع الاهتمام الأساسي عند الفرنسيين»، ذلك أن لسكان الجبل تقاليدهم، وقد امتلأ تاريخهم في العهد العثماني بثوراتهم المتواصلة وتمرّدهم على تلك السلطة. ومن هنا جاء تركيز المستعمرين، بحيث عقد العقيد كاترو ـ مسؤول الأمن العسكري ومساعد الجنرال غورو ـ معاهدة مع القبائل الحاكمة في الجبل في آذار/مارس ١٩٢١ جعلت من ذلك الجبل «وحدة إدارية متميّزة عن دولة دمشق، لها حاكم محلي ومجلس تمثيلي، منتخبان. . . على أن يعترف الدروز بالانتداب الفرنسي، وأن يقبلوا بالعدد الكبير من المستشارين الفرنسيين وإقامة الحاميات العسكرية الفرنسية في السويداء»[12].

ولكن، هل كان «جبل العرب» وحده المقاوم للاحتلال الفرنسي؟ الحقيقة فإن المقاومة المسلحة ضد الوجود العسكري الفرنسي بدأت قبل معركة ميسلون، حيث قاد الشيخ صالح العلي المقاومة في منطقة جبل العلويين. كما أدى إبراهيم هنانو في المناطق الشمالية، مثل إدلب، وحارم، وحلب، دوراً مهماً في مقاومة

---

(١٠) فيليب خوري، أعيان المدن والقومية العربية: سياسة دمشق، ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٣)، ص ١٤٥.

(١١) فيليب خوري، سوريا والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية، ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥، ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٧)، ص ١٨٩.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٨٩.

الفرنسيين، وتعاون هناك مع الحركة الوطنية التركية بقيادة مصطفى كمال، كما مر معنا من قبل. كذلك بدأت المدن، مثل دمشق وحلب وحمص وحماة، تتحرك وتعبّر عن رفضها للاحتلال. وتحرك المثقفون والأحرار، فتشكل حزب الشعب، وكان رئيسه د. عبد الرحمن الشهبندر. وقد فاقم الأمور وزاد في تعقيدات الأوضاع تردي الأحوال الاقتصادية، مما أعدّ الأجواء في المدن والريف، وخاصة في «جبل العرب»، حيث كان سلطان الأطرش أبرز معارضي السياسة الفرنسية هناك، وقد حمل إرثاً وطنياً في مواقفه ونضاله ضد الأتراك، كما كان مع فرسانه في طليعة القوات التي دخلت دمشق في آخر أيلول/سبتمبر ١٩١٨. وكان على اتصال وثيق ومنسق مع رجالات الحركة القومية والوطنية في دمشق وبقية المدن السورية. وسبق للأطرش أن قاد «أول انتفاضة درزية مهمة ضد الفرنسيين في تموز/يوليو ١٩٢٢». إلا أن الثورة الكبرى اندلعت في أواخر تموز/يوليو ١٩٢٥، ومن «جبل العرب» وبقيادته، وأعلن قيامها «باسم استقلال سورية وإعادة توحيد الجبل مع دمشق، وعلى الرغم من تعليمه الرسمي المحدود، فإنه كان حسن الإطلاع على العقيدة الوطنية، وكان يعارض أي شكل من أشكال الحكم الانتدابي الفرنسي في سورية، ويعتبر نفسه وطنياً»(١٣).

وقد وصف منير الريس ـ الذي شارك في ثورات سورية وفلسطين والحرب العراقية ـ البريطانية وحمل السلاح فيها ـ معارك الثورة السورية، مثل معركة الكفر، ومعركة المزرعة، ومعركة المسيفرة. ويرد هذا المناضل القومي على ما أوردته المصادر العسكرية الفرنسية عن خسائرها في معاركها في سورية، فيقول إن «خسائر الجيش الفرنسي في معارك ٢ و٣ آب/أغسطس ١٩٢٥ تقدر بأكثر من خمسة آلاف جندي، إذا لم تكن أكثر من ثمانية آلاف، سقطوا صرعى، وظلت جثثهم شهوراً مكدسة، في أرض المعركة، لا يستطيع المرء أن يقترب من نتنها الذي ظل يزكم الأنوف أشهراً من مسافات بعيدة»(١٤). وكانت هذه ساحة معركة المزرعة الشهيرة التي أبيدت فيها حملة الجنرال ميشو، الذي استطاع الهرب جريحاً، لكنه أُحيل على المحكمة العسكرية الفرنسية بسبب ما لحق بسمعة جيشه من إساءة.

---

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٩١.

(١٤) منير الريس، الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي: الثورة السورية الكبرى، تقديم نزيه الحكيم (بيروت: دار الطليعة؛ دمشق: مطابع ألف باء ـ الأديب، ١٩٦٧)، ص ١٧٨.

وينقل منير الريس عن صحافيين ألمانيين كانا ضابطين في الجيش الألماني زارا جبل الدروز، بطريق عمّان، أثناء معارك الثورة السورية، وطلبا من القيادة السماح لهما بارتياد ساحة المزرعة التي نشبت فيها المعركة، فصرّحا بعد عودتهما إلى السويداء، أن ظفر الدروز ومصرع الآلاف من الجنود الفرنسيين، بالأسلحة البدائية التي كان يحملها الدروز أمر لا مثيل له في الثورات التي نشبت في أنحاء العالم ضد الجيوش النظامية. فالجيش النظامي الفرنسي بقيادة المارشال ليوتي خسر في المغرب الأقصى أكثر من ثلاثين ألف جندي في معارك نشبت بينه وبين العرب الثائرين. لكن الأمر الذي لا يصدقه العقل البشري أن يستطيع الدروز بالبنادق العتيقة والسيوف والمناجل أن يستولوا على المدرعات المجهزة بالمدافع والرشاشات، ويحطموها ويحرقوها، فتقف في ساحة المعركة شاهدة على بطولات ومآثر لم يعرف تاريخ الثورات، من قبل، لها مثيلاً[١٥].

وقد كانت هذه المعارك، خاصة معركة المزرعة، موضع فخار للعرب، وقد خلّدها الشعراء بوصف شجاعة أولئك المناضلين. وللشاعر القروي ـ رشيد سليم الخوري، المهاجر إلى البرازيل ـ قصيدة رائعة في امتداح بطولات أولئك المقاتلين العرب الأمجاد الذين مزّقوا شمل تلك القوات المجهزة بأحدث أنواع الأسلحة. وكان سلاح أولئك المناضلين، بعد إيمانهم العميق، ذكاؤهم وبراعتهم وأسلحة قديمة بالية، إضافة إلى شجاعتهم الأسطورية. لم تكن معارك الجبل وحدها التي أقضّت مضاجع المستعمرين، فقد انفجرت الثورة في حماة، وكان قائدها فوزي القاوقجي؛ وفي دمشق، وقد تعرضت للقصف الوحشي، ومناطق عديدة من سورية، وبرزت أسماء مجاهدين من ضباط سابقين، ومن مثقفين معروفين، ومواطنين عاديين، مثل حسن الخراط الذي قاد المقاومة في العاصمة وريفها. هذا كما ذكر منير الريس عن مساعدة الضباط والجنود المغاربة الذين كان الفرنسيون يستخدمونهم ضد الثورة، كما استخدموا أبناء الأقليات المحلية كجنود متطوعين مع المستعمرين ضد المقاومة. ولعل أبرز الضباط المغاربة كان الكابتن عطاف من كتائب الفرسان الصباحيين الذي كان يمرر للوطنيين المغاربة المقيمين في دمشق ما لديه من أخبار عن تحركات القوات الفرنسية في منطقة الغوطة (ريف دمشق)، محذراً المقاومين من نوايا الفرنسيين. ويتابع منير الريس وصف دور أولئك الأبطال المجهولين، فيقول: «وكان هذا

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٧٨ ـ ١٧٩.

الضابط وإخوانه من الضباط والجنود المغاربة، في كل حملة، يتعرّضون مع الجنود الفرنسيين لرصاص الثائرين، من دون تمييز بينهم وبين الكتائب الأخرى. أما من جانبهم، فقد كانوا يطلقون رصاص أسلحتهم طائشاً حتى لا يصيبوا بني قومهم ودينهم من المجاهدين العرب». . كما كان العسكريون المغاربة يتركون في ساحة المعركة «مئات الأمشاط المليئة بالرصاص مبعثرة وملقاة هنا وهناك». هذا كما التحق العديد منهم بالثورة هاربين من خدمة القوى الاستعمارية، وبعملهم هذا كانوا يعرّضون أسرهم لبطش فرنسا وانتقامها[١٦].

هذه الثورة التي انتشرت إلى مناطق عديدة من سورية كلفت البلاد الكثير من الضحايا «فقد كانت حصيلة الموت بعد يومين من القصف (لدمشق) كبيرة. كما نشرت صحيفة فرنسية أرقاماً صادرة عن بلدية دمشق تتحدث عن ١٤١٦ قتيلاً، بمن فيهم ٣٣٦ امرأة وطفلاً»[١٧]. وكذلك كان نصيب مدن عديدة، مثل حماة والسويداء وحمص وحارم وجسر الشغور وغيرها، مماثلاً. وكانت الخسائر المادية رهيبة. وقد حشدت فرنسا قوات ضخمة بلغ عددها «أكثر من ١٥٠ ألف جندي ومتطوع»[١٨]. واستمرت الجهود الاستعمارية الرهيبة مدة سنتين استطاعت بعدها فرنسا أن تسحق هذه الثورة، بعد أن جاءت بمندوبٍ سامٍ مدني طرح مشروع تسوية مع الحركة الوطنية، وأفاد كثيراً من الخلافات بين قادة الثورة.

بعد الكفاح المسلح، توجهت قيادة الحركة الوطنية إلى العمل السياسي، وبقي الانقسام عميقاً في صفوف الحركة الوطنية. و«عكست هذه الفئوية كلاً من النزاعات الشخصية والأيديولوجية في صفوف الطبقات العليا المدينية، وكان لها جذور عميقة. .»[١٩]. وفي عام ١٩٣٦، توصلت «الكتلة الوطنية» التي كان يقودها هاشم الأتاسي إلى معاهدة مع فرنسا، لكن المستعمرين لم يصادقوا على هذه الاتفاقية، وبقيت هذه «الطبقة من الأعيان خاصةً تقود الحركة الوطنية حتى الحرب العالمية الثانية. إلا أن فترة الثلاثينيات من القرن العشرين شهدت بروز جيل جديد من المناضلين أدرك أن الرعيل الأول قد انغمس في صراعات شخصية وجهوية، وتخلى عن المبادئ والأفكار التي حملها دعاة القومية

(١٦) المصدر نفسه، ص ٣٧٤ ـ ٣٧٦.
(١٧) المصدر نفسه، ص ٢١٨.
(١٨) المصدر نفسه، ص ٦٤٢.
(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٦٥.

العربية، فكان أن طرح تلك المبادئ بشكل أكثر تقدماً وتطوراً. فكانت «أعوام ما بين الحربين فترة انتقالية بين ثقافتين سياستين»[٢٠]، حيث بدأ بعدها نجم طبقة الأعيان بالأفول، إذ إن الفكرة القومية راحت تكسب مضامين متطورة مع اتساع نشاطات دعاتها في أوساط شعبية أعرض، وبسبب احتكاكهم بتيارات فكرية أخرى، مما مكّن دعاة هذه الفكرة القومية من كسب مواقع أكثر وأهم على صعيد الفكر والعمل التنظيمي.

٣ ـ ثورة فلسطين الكبرى

يقول عبد الوهّاب الكيالي: «في فلسطين عرف العرب قمة التحدّي، وعلى أرض فلسطين سوف يتقرر المستقبل العربي»، ويضيف «وفي فلسطين يواجه العرب قضيتهم المصيرية الكبرى، ومع ذلك فلا مفر من الإقرار بأننا ـ كشعب وكأمة ـ ما نزال بعيدين عن تحسس خطورة هذه القضية وجوانبها المختلفة والعيش مع هذه القضية إلى المدى الواجب»[٢١]. وقد وضع هذا المفكّر المغدور إصبعه على جرح أساسي من جراح واقعنا القومي. أما يوسف رجب الرضيعي، فقد حدّد معالم أخرى من واقع مسألة فلسطين الوطنية مقارنة بالمسألة الوطنية في أقطار عربية أخرى، إذ «تواجد على أرض فلسطين عند نهاية الحرب العالمية الأخرى أطراف رئيسية ثلاثة متناقضة: الاستعمار البريطاني والوجود الصهيوني من جانب، والحركة الوطنية الفلسطينية من جانب آخر، خلافاً لما حدث في الدول العربية الأخرى التي واجهت طرفاً استعمارياً رئيسياً واحداً مارس فيها سلطة مقيّدة وسطحية مقارنة بما حدث في فلسطين»[٢٢]. وفي الواقع، فقد أثبتت الحركة الصهيونية قدرات وكفاءات وإمكانات فاقت ما لدى القوى الاستعمارية من وسائل وأساليب، فمنذ الحرب العظمى نجح الصهاينة في أن يستفيدوا من القوى الدولية الكبرى على تناقضاتها وحروبها، لتوفر المساعدات والإمكانات اللازمة، ففي تلك الحرب كان هناك أكثر من «بلفور» في جعبة الصهاينة في عدد من العواصم الأجنبية المختلفة. وفي فترة ما بين الحربين العالميتين، كانت

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٣.

(٢١) عبد الوهّاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٠)، ص ٧.

(٢٢) يوسف رجب الرضيعي، ثورة ١٩٣٦ في فلسطين: دراسة عسكرية (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢)، ص ١١.

الحركة الصهيونية تحسن التعامل مع بريطانيا، في الأساس، ومع دول أخرى، منها إيطاليا الفاشية وألمانيا النازية أيضاً. وفي الشهور التي سبقت قرار التقسيم الدولي في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ نجحت الصهيونية في كسب تأييد الدولتين العظميين، على ما بين السوفيات والأمريكيين من عداء عميق، لإقرار قيام دولة صهيونية في فلسطين على حساب العرب وحقوقهم.

هذه الصهيونية التي حاربنا وما نزال، قوة عظمى بكل المعاني، وقد أحسنت استغلال تخلّفنا إلى أقصى حدود الاستغلال.

بعد إصدار بلفور في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧ بأسابيع قليلة، احتلت القوات البريطانية القدس، وقبل أن ينتهي ذلك العام، أُخضعت فلسطين للحكم العسكري البريطاني. وفي النصف الأول من عام ١٩٢٠ نُقلت شؤون هذا البلد إلى حكم مدني، وتولى هربرت صموئيل ـ وزير بريطاني سابق وصهيوني معروفة بحماسته الشديدة ـ منصب المندوب السامي. وكانت المؤسسات الصهيونية قد زادت نشاطاتها منذ طرد العثمانيين. وفي أوائل العشرينيات منحت الحركة الصهيونية وضعاً شرعياً، فأصبح هناك «وكالة يهودية» أدت دور الحكومة اليهودية الفعلية في فلسطين بحماية الانتداب البريطاني.

أدرك الواعون من العرب في فلسطين خاصة، وفي بلاد الشام عامة، أن هناك خطراً حقيقياً يتهدد فلسطين خاصة. فجاءت ردود الفعل للمقاومة العربية بتشكيل «الجمعيات الإسلامية ـ المسيحية». وكانت مدينة يافا هي الأولى في تأسيس جمعيتها، ثم تأسس المؤتمر الوطني الفلسطيني الذي عقد أول دورة له في القدس ما بين ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩١٩ حتى ١٠ شباط/فبراير ١٩١٩، «وفيه ظهر الصراع بين الوجهاء وأصحاب الأملاك المتقدمين في السنّ الذين التزموا الهدوء من جهة، والأعضاء الفعّالين من الشباب المثقف المنتسبين إلى الطبقة الوسطى.. وتألف المؤتمر من مندوبين عن الجمعيات الإسلامية المسيحية في مختلف أنحاء البلاد». وكان الحضور قد دُعوا إلى البحث في عرض المطالب الفلسطينية بشأن تقرير المصير على مؤتمر السلام. وكانت غالبية الأعضاء من العناصر المحافظة والموالين لبريطانيا: ١١ من أصل ٢٧، واثنان مواليان لفرنسا[٢٣].

---

(٢٣) الكيالي، المصدر نفسه، ص ١٢٥.

وفيما كانت الخلافات دائرة بين هؤلاء الوجهاء والشباب الرافض، كان الصهاينة يبنون ويقيمون مؤسساتهم المتعددة، فأقاموا مجلساً تمثيلياً للغزاة الصهاينة، ومنظمات عمالية وأحزاباً ومستعمرات زراعية محصّنة أُحسن اختيار مواقعها. وأنشأوا في عام ١٩٢٠ منظمة الهاغانا، وهي نواة الجيش الصهيوني.

إلا أن الأمور لم تسر كما أراد أولئك الأعيان والوجهاء، شأنهم شأن أمثالهم في العراق وبلاد الشام الذين عرفوا بموالاتهم وتأييدهم أي حاكم أو صاحب سلطة، إذ إن الضغوط الشعبية تزايدت، فجرت مظاهرات شعبية واسعة ضد المشروع الصهيوني، وكانت أهم تلك المظاهرات ما شهدته القدس في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٢٠. وتطورت المظاهرات في ١١ آذار/مارس ١٩٢٠ بعد صدور قرار من السلطة بمنعها، أدت إلى اشتباكات إثر استفزازات من بعض الصهاينة. واتسعت الاشتباكات لتتحول إلى انتفاضة وحوادث عنف متفرقة ما بين ٤ حتى ١٠ نيسان/أبريل ١٩٢٠، وسقط تسعة قتلى(٢٤).

استمرت دورات «المؤتمر الوطني الفلسطيني»، فعقدت الدورة السابعة في ٢٨ حزيران/يونيو ١٩٢٨، ولكن لم يجد عند العرب أي شيء جديد مهم، بل إن السلطة البريطانية استمرت في حماية المشاريع الصهيونية ومؤسساتها والتغاضي عن قدوم المهاجرين اليهود، ومنحهم امتيازات، وتسهيل شراء أراضي العرب. والمحزن أن الخلافات ضمن المعسكر العربي انتقلت إلى حالة من صراع أُسري، كان الحسينيون والنشاشيبيون فيه هما القطبان الساعيان إلى اكتساب مواقع لدى السلطة البريطانية. فقد «كان الميدان الأكبر للانقسام هو الصراع من أجل السيطرة على المجلس الإسلامي الأعلى، إذ كان المجلس يجتذب أكبر قدر من اهتمام مسلمي فلسطين بالنظر إلى أنه يعوضهم، إلى حدّ ما، عن أحلامهم في الحكم الذاتي، وهو ما رفضت تحقيقه لهم حكومة الانتداب لتحول دون وقوف المؤسسات التمثيلية في وجه تنفيذ سياستها... وفي خضمّ المنافسة الشديدة على مقاعد المجلس، طغى هذا الصراع على الصراع الوطني ضد الصهاينة»(٢٥). وتزايدت أعداد اليهود بسبب هجرة الآلاف سنوياً إلى فلسطين، «فقد قفز عدد اليهود من ٦٠ ألفاً أو أقل في عام ١٩١٨ إلى أكثر من ٤٠٠ ألف في عام ١٩٣٦... ثم إلى ٧٥٠ وخمسين ألفاً في عام

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٤٦ ـ ١٤٩.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٢٢٦.

١٩٤٧. وتملّكوا المساحات الواسعة من أجود أراضي فلسطين، وأنشأوا المصانع والمعامل، وسيطروا على مرافق البلاد، ونثروا مئات المستعمرات... وشرّدوا عشرات الآلاف من مزارعي العرب، وحرموا العمال العرب من موارد الرزق... وامتلأت فلسطين بموظفي الإنكليز وبوليسهم لإنجاح الحركة الصهيونية وحمايتها... وبلغ ما يُجبى من النفس في فلسطين من الضرائب المتنوّعة ثلاثة أضعاف ما كان يُجبى في الشام والعراق ومصر، ليمكن سدّ النفقات الباهظة التي اقتضتها تشكيلات فلسطين وبوليسها..»[٢٦].

في صيف ١٩٢٩ انفجرت ثورة البراق، «والبراق هو مكان ملاصق لحائط المبكى، الذي هو جدار الحرم القدسي الشريف الذي اعتاد اليهود أن يقوموا عنده ببعض طقوسهم. فقد أخذ اليهود يكشفون عن طموحهم إلى امتلاكه، بل إلى امتلاك الحرم الشريف في المستقبل»[٢٧]. هذا، وكانت الأحداث قد بدأت إثر تظاهرة قام بها اليهود في منتصف آب/أغسطس عند حائط المبكى، فوقعت اشتباكات مع العرب اتسعت وتطورت وسقط العديد من القتلى والجرحى. ولم تقتصر المعارك على القدس وحدها، بل إن العرب هاجموا الحيّ اليهودي في الخليل، وكذلك الحيّ اليهودي في صفد في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٢٩، كما هاجموا مكاتب الحكومة والمستعمرات. وكان اليهود مستعدين لمثل هذه المواجهات، فهاجمهوا أحياء ومساجد في مناطق عديدة، وأحضر البريطانيون قوات عسكرية كبيرة.

ماذا كانت حصيلة هذه العمليات العنيفة؟ يقول عبد الوهّاب الكيالي، نقلاً عن مصدر بريطاني: «إن مجموع القتلى من اليهود بلغ ١٣٣ نسمة، وبلغ عدد الجرحى ٣٣٩... أما العرب فقد بلغ عدد قتلاهم ١١٦ نسمة، بينما بلغ عدد الجرحى ٢٣٢ جريحاً... وبالإضافة إلى ذلك، فقد قدم البريطانيون ما يزيد على ألف شخص إلى المحاكمة، كان ٩٠ بالمئة منهم من العرب. وشُنق من العرب عطا الزير، ومحمد جمجوم، وفؤاد حجازي في ١٩٣٠/٦/١٧ في سجن عكا.. وألحقت القوات البريطانية الدمار في قرى لفتا ودير ياسين، وغيرهما... وفرضت على العرب غرامات كبيرة»[٢٨].

---

(٢٦) محمد عزة دروزة، مختارات قومية لمحمد عزة دروزة، تحرير ناجي علوش، سلسلة التراث القومي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٥٤٦.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٥٤٦.

(٢٨) الكيالي، المصدر نفسه، ص ٢٣٦ ـ ٢٤١.

قدمت أحداث السنوات العابرة عبراً وحقائق عمّا يجري في فلسطين. وفي رأي الكيالي «أن أحداث عام ١٩٢٩ كانت سبباً في زيادة إيضاح وجلاء حقيقتين مهمتين أمام القرويين وجماهير الفلسطينيين: الحقيقة الأولى أن الصهيونية والوطن القومي اليهودي كانا يعتمدان في النهاية على الحراب البريطانية، ومن ثم فمن الضروري محاربة بريطانيا إذا أُريد للصراع ضد الصهيونية أن يحقق أهدافه. والحقيقة الثانية هي جبن الوجهاء الفلسطينيين وعدم قدرتهم على قيادة الجماهير في الصراع ضد الصهيونية والسياسة البريطانية في فلسطين»[٢٩]. ولعل الحقيقة الأهم هي أن العرب خاصة لم يدركوا حقيقة المشروع الصهيوني وأهدافه، وأن انشغالهم بمقاتلة القوى الاستعمارية في بلادهم ما كان يجب أن تخفي حقيقة مرامي الحركة الصهيونية الحقيقية التي لم ترد فلسطين وحدها، بل أرادت فلسطين جسراً ومعبراً للسيطرة على المشرق العربي.

واصل الوجهاء أسلوبهم، فدعوا إلى عقد «المؤتمر الإسلامي العام» في كانون الأول/ديسمبر ١٩٣١، «وكان الحاج أمين الحسيني يعاونه مولانا شوكت علي[*] كوكب هذه الدعوة وزوحها»، وخرج المؤتمر بتوصيات مختلفة، وشكّلت لجنة تنفيذية تمثلت فيها أقطار عربية وإسلامية عديدة. وخلال هذه الفترة، اجتمع نحو خمسين عضواً من الأعضاء البارزين السابقين في جمعية العربية الفتاة وجمعية العهد في منزل عوني عبد الهادي، ووضعوا «الميثاق القومي العربي». وكان تقويم الصهاينة لهذين المؤتمرين أن «الحركة الصهيونية تعتبر الوحدة الإسلامية فاشلة، ولكن الصهيونية تشعر بقلق شديد إزاء حركة الوحدة العربية»[٣٠].

أعقب ذلك تأسيس حزب الاستقلال الذي مثّل الاتجاه القومي العربي، مؤكداً استمرار سياسة العربية الفتاة والعهد بالتشديد على قومية الصراع، وضرورة مقاومة السياسة البريطانية التي كان أمين الحسيني وأنصاره «قد امتنعوا عن ذلك لأسباب تتعلق بمركزه الرسمي (مفتي القدس) ومصالحه الشخصية»[٣١].

واللافت هنا هو أن حزب الاستقلال الذي تشكّل في أواخر العام ١٩٣١

---

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٢٤٢.

(*) «مولانا شوكت علي» من الشخصيات الإسلامية البارزة في الهند في فترة ما بين الحربين العالميتين.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٢٦٧ ـ ٢٧١.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٢٧١ ـ ٢٧٣.

في فلسطين كان من أولى المؤسسات القومية العربية في مرحلة ما بين الحربين العالميتين، وبذلك استعادت بعض عناصر الجيل الأول من القوميين نشاطها السياسي في أكثر الساحات العربية اشتعالاً وحماسة للعمل القومي العربي. ولعل اللافت أكثر هو أن أمين الحسيني ـ الذي تولى قيادة العمل الوطني في فلسطين ـ لم يكن مرتاحاً لظهور هذه المجموعة من السياسيين، هذا إن لم يكن قد تضايق من ظهور قوة سياسية جديدة لها تأثيرها العربي، وليس المحلي فقط، في الصراع الدائر ضد سلطة الانتداب وحليفتها الصهيونية. وطبيعي أن يكون البريطانيون والصهاينة متضايقين من بروز هذه المجموعة من السياسيين المعارضين للمشروع الصهيوني والاستعمار، برغم أن هؤلاء كانوا أقرب إلى الجيل السابق منهم إلى الجيل الجديد الذي بدأ نشاطه وعمله القومي العربي في هذه الفترة. هذا والملاحظ بأن البنية الطبقية للجيل الجديد قد تغيّرت بحيث تميّزت العناصر الناشطة الجديدة بأن معظمها من أبناء الطبقة الوسطى، ومعظمهم كان من المحامين والأطباء والمهندسين والتجار، بينما كانت الغالبية من عناصر الرعيل الأول من طبقة الأعيان والوجهاء وملاكي الأراضي.

كل هذه النشاطات لم تطور المقاومة بشكل جذري حتى بدأ الشيخ عز الدين القسّام نشاطه السري، حيث راح يشكّل الخلايا الصغيرة ويجمع السلاح، واستطاع بحكم عمله كموظف في المحكمة الشرعية في حيفا أن يغطي أعماله ونشاطاته وتواجده مع القطاعات الدنيا في المجتمع ومع الرجل المتدينين، وتمكّن من بناء جهاز تنظيمي نضالي سري، وتشكيل لجان مختلفة لإسناد عمله. ويقدر عبد الوهّاب الكيالي أن القسام «جنّد مئتين، ونظّم نحو ٨٠٠ من الأنصار، وكان هؤلاء من مناطق الشمال. . . وخرج في ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٥ من حيفا مع ٢٥ رجلاً من أنصاره المسلمين إلى منطقة جنين لدعوة الفلاحين إلى حمل السلاح في وجه البريطانيين والصهاينة بعد أن رفض الحسيني اقتراحه باللجوء إلى الثورة. وبعد أسبوع، أي في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٥ حاصره البريطانيون، واستشهد في غابة «يعبد» في منطقة جنين ومعه اثنان من أنصاره، وأسر خمسة، واختفى الباقون في الجبال»[٣٢].

كان استشهاد القسّام بداية مرحلة جديدة، فقد ازداد الاستياء الشعبي، وكانت الأزمة الاقتصادية سبباً آخر لتطوير الأوضاع. وفي نيسان/ أبريل ١٩٣٦

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٢٩١ ـ ٢٩٧.

بدأ الإضراب العام الشهير. وكانت بداية لتصاعد موجة العداء ضد بريطانيا والصهيونية، وخاصة أن أخبار النضال في مصر وسورية تزامنت مع هذه الأحداث، فكان أن تشكّلت في فلسطين «اللجنة العربية العليا» برئاسة المفتي الحسيني، وتشكّلت لجان قومية في المدن، دعت الجماهير إلى مقاطعة البضائع الصهيونية. «وأعلن المؤتمر العام للجان القومية في ٧ أيار/مايو ١٩٣٦ العصيان المدني اعتباراً من ١٥ أيار/مايو، وامتنع الشعب العربي في فلسطين، بسائر فئاته وطبقاته، عن دفع أي نوع من الضرائب إلى الإدارة إذا لم تغيّر الحكومة البريطانية سياستها تغييراً أساسياً تظهر بوادره بوقف الهجرة اليهودية»[٣٣]. هذا، وقد أدت عناصر الخلايا السرية للقسّامين دوراً أساسياً ومهماً في إشعال الثورة في الريف الفلسطيني، كما قام أعوانه في المدن بدور تحريضي مهم في مجالات الإعلام والمال والتسليح والتجنيد، والتحق بالثورة العديد من العناصر الوطنية والقومية. ويقول يوسف رجب الرضيعي: «لكن أكثر المحاولات جدّية ونجاحاً لتحقيق قيادة عسكرية منظمة جرت في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٣٦ بعد وصول فوزي القاوقجي قادماً من العراق في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٣٦ إلى فلسطين على رأس قوة من المتطوعين العرب، قدّرت بنحو ٢٠٠ مقاتل»[٣٤].

عُقد اجتماع لقادة فصائل المقاومة، وفي هذا الاجتماع انتُخب القاوقجي «قائداً عاماً للثورة العربية في سورية الجنوبية»، وانتُخب فخري عبد الهادي نائباً للقائد العام. هذا وقد أدت قيادة الجيش العراقي في تلك الفترة دوراً أساسياً في تجهيز القوة التي قادها القاوقجي من عناصر عسكرية عراقية اختيرت من لواء الخيالة، إضافة إلى تسليحهم وتوفير وسائل النقل بشكل سري لعبور الصحراء. كما أن القاوقجي اتصل بمنير الريس ـ الذي قاتل مع القاوقجي أيام الثورة السورية الكبرى ـ وطلب منه «اختيار ٧٥ شاباً من سورية ولبنان للالتحاق به والاشتراك معه في ثورة فلسطين... وفي ٩ آب/أغسطس ١٩٣٦ تلقى الريس أمراً بالحركة من سورية إلى قرية في منطقة إربد (الأردنية)...»[٣٥] ووصل أفراد هذه القوة إلى فلسطين والتحقوا بقوات القاوقجي، واشتركت هذه المجموعة مع المتطوعين والمناضلين من أبناء فلسطين في معارك عسكرية كبيرة

---

(٣٣) الرضيعي، ثورة ١٩٣٦ في فلسطين: دراسة عسكرية، ص ٤٥.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٤٧.

(٣٥) منير الريس، الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي: ثورة فلسطين عام ١٩٣٦ (بيروت: دار الطليعة؛ دمشق: مطابع ألف باء ـ الأديب، ١٩٧٦)، ص ١٩٨ ـ ٢٤٣.

ضد القوات البريطانية. «وقد حدث تطور في العمل العسكري من حيث التنظيم ودقة التخطيط والفاعلية خلال خوض معركة بلعا على طريق نابلس (طولكرم في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٣٦) التي قادها القاوقجي بنفسه، في وقت بلغ فيه عدد القوات البريطانية في فلسطين ١٨ كتيبة مشاة ومدرعات ومدفعية تعززها الطائرات... وبدأت المعركة في الساعة ٨,٣٠ صباحاً، وعلى جبهة طولها ١٢ كيلومتراً، واستمرت المعركة حتى الساعة ١٥,٣٠، حيث استطاعت القوات البريطانية احتلال قرية بلعا وتدمير منازلها. وقد انسحب الثوار عند نفاد ذخيرتهم»[٣٦]. هذا وينقل الرضيعي عن القائد البريطاني العام في فلسطين وشرقي الأردن أن خسائر الإنكليز في هذه المعركة بلغت طائرة واحدة وإصابة ثلاث طائرات. واعترف أيضاً بمقتل ضابطين وجرح ثلاثة.

وفي الواقع، فقد كانت هناك معارك مهمة أخرى ناجحة، مثل «نور الشمس التي قادها عبد الرحيم الحاج محمد في ٢١ حزيران/يونيو ١٩٣٦[٣٧]. وقد اعترف البريطانيون ببسالة المقاتلين العرب وجرأتهم، وأن مستوى الإنجاز عندهم تقدم كثيراً، خاصة في فترة توحيد النشاط العسكري المقاوم أيام وجود القاوقجي في فلسطين. إلا أن إقامة الأخير لم تطُل في فلسطين، إذ تدخلت الدول العربية لدى القيادة السياسية الفلسطينية، وناشد الملوك العرب المجاهدين بإيقاف القتال لثقتهم بعدالة بريطانيا ونواياها المخلصة لإيجاد حلّ. ولكن توقف القتال كان هدنة مؤقتة، إذ عرفت بريطانيا كيف تكسب الوقت بإرسال لجنة «بيل» للتحقيق. وعاد المقاومون إلى العمل العسكري، واستمر الكفاح المسلح حتى نهاية صيف ١٩٣٩، حيث كانت بريطانيا قد ضاعفت قواتها في فلسطين والمنطقة العربية لتوقعها نشوب الحرب مع ألمانيا وإيطاليا، وتمكنت بريطانيا بذلك من القضاء على المقاومة العربية.

وبكلمة، فإن المقدم يوسف رجب الرضيعي يتحدث في كتابه عن أكثر من خمس عشرة معركة مهمة دارت بين المجاهدين العرب في فلسطين والقوات البريطانية، بدءاً من معركة بئر السبع في ٢٥ أيار/مايو ١٩٣٦ حتى معركة سعسع في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٣٩[٣٨]. وإذا كانت هذه الثورة لم تحقق أهدافها، رغم

---

(٣٦) الرضيعي، المصدر نفسه، ص ٦٤ ـ ٦٧.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٧٨، الهامش الرقم (١).

استمرارها أكثر من ثلاث سنوات، لكنها كشفت عن حقائق مفيدة، إذ أكدت عجز القوات الوطنية عن تأدية الدور المطلوب منها، كما أنها أكدت تصميم بريطانيا والصهاينة على متابعة تنفيذ المشروع الصهيوني الاستيطاني، برغم ما أبداه البريطانيون في مؤتمر سان جيمس في لندن عام ١٩٣٩ من تجميد لبعض وجوه النشاط الصهيوني، مثل «تحجيم» عدد المهاجرين، وفشل مشروع تقسيم فلسطين الذي أوصت به لجنة «بيل»، كما استفاد النضال الوطني من تجربة عملية وإعداد كوادر عسكرية لها بعض الخبرة. والأهم أن هذه الثورة كانت في تلك الفترة «الوحيدة» في البلدان المستعمرة، باستثناء الحرب الوطنية والأهلية التي كان الشيوعيون الصينيون يخوضونها ضد اليابان، وقوات جيش المارشال شان كاي شيك، مع الفارق الكبير بين هاتين التجربتين، في النوعية والكمية.

ثالثاً: المقاومة في بلدان المغرب العربي

كانت بلدان المغرب العربي أول من واجه الهجوم الأوروبي المضاد الذي شُنّ على الأمة العربية بعد غزوات الفرنجة (الحروب الصليبية) للمشرق العربي. وقد دارت حروب مدمرة وطويلة جداً بين عرب شمال أفريقيا والأوروبيين، خاصة من الإيبريين (أي الإسبان والبرتغاليين) دامت ثلاثة قرون. وكانت حروب هذا الهجوم التاريخي الشامل امتداداً للردّة الكاثوليكية لطرد العرب من الأندلس، وقد أخذت في مضمونها طابعاً دينياً متعصباً عميقاً. ومن هنا، فقد اتسمت المقاومة العربية بتداخل الدين الإسلامي والعروبة في مواجهة تلك الحملة الكاثوليكية التي تجسدت بـ «محاكم التفتيش» التي طالت العرب المسلمين واليهود على السواء، وبالوحشية والبطش والتنكيل والشراسة البالغة في تدمير المناطق العربية والسكان الذين قاتلوا وقاوموا وحدهم، ولم تفدهم طلبات النجدة والغوث من «العثمانيين وباقي المسلمين». وقد تركت هذه الحروب الطويلة «ميراثاً ثقافياً وسياسياً بالغ القوة والتعقيد لحركة المقاومة هذه. . . وبالتالي فإن هذه المقاومة لم تغذِّ مشاعر معاداة الاستعمار فحسب، بل ركّزت أيضاً على رموز الهوية المحلية والإسلام وعلاقات الدم. وبعبارة أخرى، الإسلام والقومية العربية تعني الشيء نفسه، خلافاً لمعنى القومية العربية في المشرق العربي. في ليبيا وبقية المغرب العربي، الغالبية العظمى ـ ما عدا الأقلية اليهودية المنغلقة على ذاتها ـ مسلمون وينتمون إلى المذهب المالكي. كذلك الصراع في المغرب العربي كان أساساً مع الغرب الأوروبي

المسيحي، وليس ضد الدولة العثمانية، كما حصل في المشرق. لذلك في الثقافة السياسية للمغرب العربي، الإسلام والقومية العربية وجهان للعملة نفسها»[٣٩].

بكلمة، فقد تلقت بلدان المغرب العربي ثقل الهجمة الأوروبية بجوانبها السياسية والعسكرية والاقتصادية والحضارية، وبكل حرارة شبابها في بداية الانطلاقة التاريخية للدول الأوروبية. ولكن المحزن أن هذا العدوان الشامل لم يستولد ما كان يجب حضوره وتواجده أمام تلك الأخطار المدمرة الكبيرة، حيث «لم يقم بين دول المغرب تعاوناً لدرء الأخطار التي هددتها جميعاً» ـ كما يقول عبد الكريم غرايبة ـ بل حصل العكس، «فقد تعاونت طرابلس مع البندقية أثناء الحرب بين تونس والبندقية. وحاولت دول المغرب اتخاذ موقف ودّي من فرنسا إبان حملة نابليون على مصر. وبدت تونس فرحة بالغزو الفرنسي للجزائر، أملاً بتوسيع الرقعة التونسية غرباً، وتعرّضت تونس لغزوات جزائرية متعددة، كما قامت قوات تونس بغزو طرابلس. ولم تقدم دول المغرب مساعدات لطرابلس في حربها مع الولايات المتحدة الأمريكية. وبدت المملكة المغربية أكثر دول المغرب العربي التزاماً بالتعاون العربي الإسلامي، فهي وحدها التي حاولت مساعدة طرابلس اقتصادياً في حربها مع أمريكا، ومارست على أمريكا بعض الضغوط، وتدخل جيشها في محاولة فاشلة لمساعدة الجزائر ضد فرنسا»[٤٠].

هذه البلدان التي نجحت في صد العدوان الأوروبي على أقطار المغرب العربي، والتي كلفتها غالياً جداً، لم يطل هدوء جبهاتها، إذ عاود الأوروبيون في القرن التاسع عشر محاولاتهم لغزو المنطقة بعد أن تزوّدوا بالخبرة السياسية والعسكرية، وبعد أن تقدمت أوروبا علينا بمراحل ومراحل، فكان غزو الفرنسيين للجزائر عام ١٨٣٠، وتونس في عام ١٨٨٢، ومراكش في عام ١٩١٢، فيما احتل الإيطاليون ليبيا عام ١٩١١.

---

(٣٩) علي عبد اللطيف حيدة، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا: دراسة في الأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات وسياسات التواطؤ ومقاومة الاستعمار، ١٨٣٠ ـ ١٩٣٢، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ١٨.

(٤٠) عبد الكريم غرايبة، تاريخ العرب الحديث، ط ٢ (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٠)، ص ١٧٨.

هذه الغزوات المتأخرة واجهها عرب المغرب بمقاومة مسلحة وسياسية طويلة، وبذلت الدماء الغزيرة في معارك التحرر من السيطرة الاستعمارية، إلا أن المؤسف أن يكون كل بلد قاتل غزاته منفرداً وحيداً. وإذا كان هناك شيء من التنسيق والتعاون، فلم يكن أبداً بالمستوى المطلوب لمواجهة أوروبا المتفوقة علينا في معظم جوانب الحياة الحديثة. وهكذا نجد مقاومة ليبية ونضالاً جزائرياً، ثم تونسياً ومراكشياً، ومقاومة سياسية، وأخرى عنيفة، يقوم بها كل بلد وحده ومنفرداً.

١ ـ المقاومة في ليبيا

بدأ الوطنيون نضالهم ضد القوات الإيطالية منذ أن بدأ الاحتلال في أيلول/سبتمبر ١٩١١. وقد تلقى المقاومون «بعض الدعم العثماني»، حيث وصل عدد من الضباط العثمانيين، مثل أنور ومصطفى كمال، وعزيز علي المصري. «وقد قاد المتطوعين كلٌ من سليمان الباروني، وفرحات بك، وألحقوا بالإيطاليين أول هزيمة في ١٩ شباط/فبراير ١٩١١.. وانضم عدد من كبار السنوسيين أمثال إدريس السنوسي وعمر المختار... ولكن الدولة العثمانية ما لبثت أن تخلت بعد عام عن ليبيا»[٤١].

وواصل الليبيون المقاومة العنيدة، وألحقوا بالإيطاليين هزائم عديدة، رغم توقف «الدعم العثماني»، إلا أن دخول إيطاليا الحرب إلى جانب الحلفاء سهّل على الإيطاليين إقناع بريطانيا لتتخذ إجراءات لمنع الدعم الشعبي الذي كان يُرسل من جانب الهيئات الشعبية المصرية، ومن المجاهدين الليبيين الذين اضطروا إلى اللجوء إلى الكنانة. فضعفت المقاومة نسبياً خلال سنوات الحرب العالمية، ولكن العديد من أعيان طرابلس ووجهائها عادوا إلى طرابلس، واجتمعوا «وقرروا إعلان الجمهورية الطرابلسية التي عُرفت باسم جمهورية غريان في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨...». وجاءت هذه الخطوة السياسية بعد إعلان الهدنة بين الحلفاء وألمانيا والنمسا، وإيقاف الحرب بين المعسكرين ببضعة أيام، حيث «قررت الأمة الطرابلسية تتويج استقلالها بإعلان حكومتها الجمهورية باتفاق علمائها الأجلاء وأشرافها وأعيانها... وقد تم انتخاب أعضاء مجلس الشورى الطرابلسي، وانتخب أعضاء مجلس الجمهورية، الذي افتتح

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٩٩ ـ ٢٠٠.

أعماله بإعلان الجمهورية، وتمّ إبلاغ ذلك إلى الدول الكبرى، وإلى الدولة الإيطالية..»[٤٢]. مرة أخرى جاءت هذه الخطوة السياسية مبتورة وناقصة، فإن «الجمهورية» كانت «طرابلسية»، وليست ليبية أو عربية. وكان هذه المؤتمر وإعلان الجمهورية قد وجّها إلى الدول الكبرى المنتصرة في الحرب، واعتمدت هذه السياسة على مبادئ الرئيس الأمريكي ـ ويلسون ـ وكان حق تقرير مصير الشعوب من أهم تلك المبادئ الأمريكية. وبسبب ضعف إيطاليا، بعد الحرب، «فقد صدّق ملك إيطاليا على دستور طرابلس في أيار/مايو ١٩١٩.. وكانت جمهورية غريان أول جمهورية عربية في التاريخ تستكمل شروطاً دستورية، وتستعمل كلمة «جمهوري» لا كلمة «مشيخة»»[٤٣]. إلا أن الإيطاليين قاموا بمحاولات عديدة لإيقاع الشقاق بين تلك «الوجاهات والأعيان» الطرابلسيين وزرع الخلافات بين تلك القيادات، والأهم أن الحكومة الإيطالية استمرت، خاصة بعد وصول موسوليني وحزبه الفاشي إلى السلطة عام ١٩٢٢، في سياسة الاستيلاء على الأراضي الزراعية على الشواطئ ومنطقة الجبل الأخضر في برقة.

بعد أن تكرّرت محاولات المخلصين من القادة الليبيين، فقد «تم في سرت في نهاية عام ١٩٢١ لقاء بين ممثلي طرابلس وبرقة. وقد أدى هذا اللقاء دوراً مهماً في تاريخ الشعب الليبي، ذلك أن القوى الوطنية في الإقليمين طرحت لأول مرة مسألة النضال المشترك ضد الغزاة»[٤٤]. إلا أن وصول الفاشيين إلى السلطة الإيطالية كان إيذاناً ببداية مرحلة جديدة، فقد استبدل الحاكم المدني بجنرال إيطالي متوحش هو «غرازياني» الذي أعلن باسم حكومته إلغاء جميع المعاهدات والاتفاقيات التي سبق توقيعها بين الليبيين والإيطاليين، وأرسلت روما قوات عسكرية ضخمة مع أسلحة وفيرة، ورصدت أموال طائلة لضرب المقاومة. فكان أن «لجأ الأمبرياليون الإيطاليون إلى الأسلوب الاستعماري القديم الذي يقوم على القسوة والوحشية لقمع الحركة التحررية لشعب معيّن بأيدي مواطنين أو أفراد يجندون من شعوب أخرى. فسعّروا العداء بين العرب والبربر، وكوّنوا من البربر وحدات مسلحة موجهة ضد العرب، كذلك فقد استخدمت في الحرب ضد العرب قوات استعمارية من أريتريا.

---

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٢٠١ ـ ٢٠٢.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٢٠٣.

(٤٤) مجموعة من المؤلفين، تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ١٩١٧ ـ ١٩٧٠، ص ٢٣٠.

وبدأت حرب إبادة: القرى العربية تُزال حتى لا يبقى لها أثر، والأهالي يُقتلون أو يُقذف بهم إلى الصحراء. وجرت عملية «تهجير» دموية لعشرات الآلاف من العرب... حيث أُلقي بهم في الصحراء محاطين بالأسلاك الشائكة، وتركوا للموت من العطش والجوع والأوبئة. ولبثّ الرعب في القلوب، كان يُلقى بالأسرى من الطائرات»(٤٥).

يذكر مؤرخ ليبي «أن السياسة الفاشية كانت في المناطق المحتلة شبيهة بنظام «الأبارتهايد» في جنوب أفريقيا. فالأهالي المسلمون ليس لهم حقوق قومية أو فردية... كل ذلك كان الهدف منه الحفاظ على نقاء الجنس الإيطالي... وكان هدف السياسة العسكرية الفاشية سحق المقاومة بأية وسيلة ممكنة، مما أدى إلى أكثر السياسات الاستعمارية وحشية في أفريقيا والمشرق العربي، باستثناء الكونغو والجزائر.. أغلقت آبار ومعاطن المياه، ووضعت معظم قبائل برقة في معسكرات اعتقال رهيبة، بالإضافة إلى تأميم وإهمال قطعان الماشية، مورد القبائل الرئيسي، وهو ما أدى إلى المجاعات..»(٤٦). وينقل هذا المؤرخ عن مصدر أوروبي «أن الفاشية الإيطالية مارست أعمال الاستعمار بإبادة نصف مليون مسلم في ليبيا»..(٤٧). ويضيف هذا المؤرخ بعد تقديم معلومات وأرقام عن ضحايا الفاشية أن تلك المعتقلات الصحراوية «كانت «الهولوكوست» الإيطالي في ليبيا.. وأن معظم من مات فيها كان بسبب انتشار الأوبئة والمجاعة..»(٤٨).

استمرت المقاومة في برقة بشكل خاص، وجرت تحولات كبيرة في نوعية القوى المناضلة، التي «كانت القبيلة، كما في بقية دواخل ليبيا، القاعدة الأمامية للتنظيم الاجتماعي لمقاومة الاستعمار الإيطالي، وبالتحديد في برقة»(٤٩). فما هي تلك التحولات الاجتماعية السياسية؟

«نجد أن قادة الأدوار العسكرية من أصول قبلية مرابطية متواضعة قد

---

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٢٣١.

(٤٦) حيدة، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا: دراسة في الأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات وسياسات التواطؤ ومقاومة الاستعمار، ١٨٣٠ ـ ١٩٣٢، ص ١٨٢ ـ ١٨٣.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ١٨٣.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٨٨.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ١٨٧.

تمرّدوا على القيادة السنوسية التي رأت سياسة المهادنة والدبلوماسية مع الحكومة الإيطالية الاستعمارية. وجاء الشيخ عمر المختار، القائد الكارزمي العنيد للأدوار القبلية المقاومة، ومساعدوه من خلفية شعبية متواضعة. . . إن بروز قادة من خلفية جبلية مرابطية، ومن خارج برقة، ليس غريباً، فالحركة السنوسية بنيت على أساس إسلامي إصلاحي غير عنصري أو قومي. ولهذا جذبت أتباعاً من نواح عديدة في ليبيا وقوميات وجماعات إثنية متعددة. . . وكان التعليم السنوسي هو الركيزة الأساس في بناء الحركة»(٥٠). وقاد عمر المختار تلك المقاومة الأسطورية ووراءه تجربة غنية في مقاومة الاستعمار الفرنسي في التشاد في الأعوام ١٨٩٩ ـ ١٩٠٢، وضد الاستعمار البريطاني في مصر في الأعوام ١٩١٥ ـ ١٩١٦. وقد قاتل المختار الإيطاليين كقائد للمقاومة في الفترة ما بين العامين ١٩٢٤ ـ ١٩٣١، وبشكل حرب عصابات فعّالة. «وعلى سبيل المثال شنّ المجاهدون ٢٥٠ غارة وهجوم على الجيش الإيطالي في عام ١٩٣١ فقط. واستمر الرجل في نضاله وقتاله حتى وقع أسيراً بيد الفاشيين الإيطاليين، وقد رفض كل عروض الإغراء، وشنق في ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٣١، وكان عمره يومها ٦٩ عاماً.

أما عن «مساحات الأراضي التي استولى عليها الغزاة الأجانب، فقد بلغت في عام ١٩٤٠ ثمنمئة ألف هكتار، من بينها ٢٣١ ألف هكتار بيعت للإيطاليين أو أعطيت لهم بموجب امتيازات. . . وبلغ جملة المستوطنين الإيطاليين ١١٠ آلاف شخص، وأخضع الإيطاليون لسيطرتهم كافة القطاعات الاقتصادية في البلاد، لتحويلها إلى قاعدة لتحقيق مخطّطاتهم العدوانية في أفريقيا. .»(٥١).

تبقى نقطة مهمة هي أن هذه المقاومة الباسلة منذ بداية الاحتلال الإيطالي وحتى تحرير ليبيا، كانت مؤثرة وموقظة للوجدان وتعميق الوعي العربي في الكثير من أقطار الوطن الكبير، ولفتت أنظار الملايين من العرب لبسالة هذا الشعب الصابر والمناضل. وكان لمصر، القاعدة العربية المهمة، دور كبير في مساندة تلك المقاومة ودعمها، مادياً ومعنوياً، وبرزت في فترة النضال أسماء شخصيات مصرية، مثل عبد الرحمن عزام، وحمد الباسل، ومحمد علي علوية، وغيرهم ممن ساهموا في هذا المجال؟ وقد تأثرت جماهير مصر

---

(٥٠) المصدر نفسه، ص ١٨٥ ـ ١٨٦.

(٥١) مجموعة من المؤلفين، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٧.

بأحداث تلك المقاومة، فتعمّق الحسّ العروبي، وتجذّر في عقول ووجدان عشرات الآلاف من المثقفين العرب.

٢ ـ المقاومة في تونس

يصنّف أحد أساتذة علم الاجتماع «المجتمعات» العربية إلى ثلاثة أنواع: المتجانس والتعدّدي والفسيفسائي، ويضع مصر وتونس وليبيا في النوع المتجانس، مؤكداً أنه «ليس في العالم مجتمع واحد متجانس كلياً، وبشكل مطلق، إنما تقترب بعض المجتمعات من هذا النمط المثالي، وأقرب المجتمعات العربية إلى التجانس هو المجتمع المصري والتونسي والليبي»[٥٢].

واللافت في الحياة السياسية لمصر وتونس بروز ظواهر عديدة فيها الكثير من التشابه والتماثل، من ذلك أن هذين البلدين عرفا مفكّرين إصلاحيين كبيرين أديا دوراً مهماً ومتميّزاً في تطوير الحياة الفكرية والسياسية، وعاشا في فترة زمنية واحدة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. «فقد كانت مسألة الشريعة الإلهية والشريعة البشرية موضع اهتمام خير الدين التونسي... ولم تكن هذه المسألة غائبة عن ذهن الطهطاوي، إلا أنها لم تكن محور اهتمامه. وكان الطهطاوي قد اطلع على كتاب خير الدين»[٥٣]. وعرف البلَدان محاولتي إصلاح في تجربة دستورية وبرلمانية، وفي الفترة الزمنية نفسها تقريباً. «فقد أصدر باي تونس عام ١٨٥٧ ما يُعرف بـ «عهد الأمان» الذي كان أول دستور حديث في الوطن العربي، وقام في تونس أيضاً أول مجلس تمثيلي ـ مجلس نواب ـ عام ١٨٦٤ سمّي «المجلس الكبير»، وتلاه بعد عامين مجلس شورى النواب في مصر الذي ألقى فيه الخديوي إسماعيل أول خطاب عرش في تاريخ العرب في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٦٦»[٥٤]. وجرت تصفية هاتين التجربتين بالتدخل الأوروبي. وتعرّض البلدان للاحتلال العسكري في الفترة الزمنية نفسها، إذ احتلت القوات الفرنسية تونس في عام ١٨٨١ معلنة «الحماية»، واحتل البريطانيون مصر في العام التالي، لكن «حمايتهم» تأخرت

(٥٢) حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث إستطلاعي اجتماعي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ١٥.

(٥٣) ألبرت حوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩** (بيروت: دار النهار، ١٩٦٨)، ص ١٠٨.

(٥٤) غرايبة، **تاريخ العرب الحديث**، ص ٢٩.

ثلث قرن. وبدأت الحركة الوطنية التونسية على النمط المصري. . واعتبر الوطنيون أنفسهم رعايا للسلطان العثماني، رغم المآخذ الكثيرة على حكمه. وبدأت الحركة الوطنية (تونس) تحمل طابعاً إسلامياً، مؤيدة فكرة الجامعة الإسلامية. وأصدر علي أبو شوشة جريدة الحاضرة التي التفّ حولها عدد من المثقفين، وأقاموا روابط مع مصر، ورحّبوا بمحمد عبده ومحمد فريد، وشابه نشاطهم نشاط جماعة الحزب الوطني في مصر وجريدة اللواء التي أصدرها مصطفى كامل»[٥٥]. وكان من هذه المجموعة الوطنية عبد العزيز الثعالبي الذي أصدر صحيفة عربية في تونس، وكان من خريجي الزيتونة. وقد شارك في تأسيس منظمة «تونس الفتاة» في الفترة (١٩٠٦ ـ ١٩١٢)، التي قادت العمل الوطني حتى بداية الحرب العظمى، ذلك «أن السلطات الفرنسية تمكّنت من إخماد هذه الحركة ومحاولتها القيام بانتفاضة في جنوب تونس إبان سنوات الحرب العالمية». في عام ١٩٢٠ تأسس «الحزب الحر الدستوري»، وكان الثعالبي من أبرز وجوه هذه الهيئة السياسية، وكان برنامجها يقضي بـ «استعادة تونس لحقوقها وسيادتها»، ويطالب بالرجوع إلى العمل بدستور ١٨٦١، وتأليف حكومة وطنية، ونقل السلطة التشريعية إلى المجلس التونسي الأعلى. وطالب أيضاً بالمساواة في الحقوق بين العرب والفرنسيين، وإشاعة الديمقراطية في الحكم المحلي والحريات الديمقراطية وشرعية النقابات»[٥٦]. وفي العام نفسه، تأسس فرع تونسي للحزب الشيوعي الفرنسي. . . وفرع للحزب الاشتراكي الفرنسي، إلا أن الحركة النقابية التونسية برزت في أوائل عشرينيات القرن العشرين كقوة وطنية ناشطة. أثارت هذه النشاطات السياسية والعمالية والفلاحية أصداء واسعة في تونس. «وفي نيسان/أبريل ١٩٢٢ انتهز باي تونس محمد الناصر فرصة زيارة ميللران ـ رئيس الجمهورية الفرنسية ـ وأعلن عن تأييده للوطنيين. كما طالب الرئيس الفرنسي بإجراء إصلاحات فوراً، مع التهديد بالتنازل عن العرش إذا لم تُقبل مطالبه. وتحرّكت الجماهير تأييداً للخطوة التي أقدم عليها الباي بالتعاون مع قادة حزب الدستور، واجتاحت البلاد موجة من الاحتجاجات والإضرابات»[٥٧].

---

(٥٥) المصدر نفسه، ص ١٩٥.

(٥٦) مجموعة من المؤلفين، تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ١٩١٧ ـ ١٩٧٠، ص ٢٦٨.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٢٦٨.

في تموز/يوليو ١٩٢٢، صدرت مراسيم بإصلاحات محدودة، لكن الفرنسيين نجحوا في زرع الشقاق في حزب الدستور. وقد سهّل هذا الانقسام في الصف الوطني من إقدام السلطات الاستعمارية على اتخاذ إجراءات قمعية واسعة في عام ١٩٢٦، وتردّت أوضاع العمل الوطني مع الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت معظم بلدان العالم. وواصلت السلطات «تنفيذ خطتي الاستعمار الاستيطاني الخمسيتين (١٩١٩ ـ ١٩٢٩)، حيث انتقلت أراض جديدة إلى أيدي المعمّرين الفرنسيين قُدرت مساحتها بعشرات الآلاف من الهكتارات من أخصب الأراضي»، وتعرّضت تونس بسبب هذه الأزمة الاقتصادية «لمجاعة عاشت في ظلها عشرات الآلاف من الأُسر على الصدقات والمعونات التموينية المقدمة من البلديات»[٥٨].

في عام ١٩٣٣ استطاع جيل جديد من شباب الحزب تطوير برنامجه وأساليب نضاله بقيادة الحبيب بورقيبة، وفي أيلول/سبتمبر من تلك السنة انسحبت هذه الجماعة الفتية وأسست «الحزب الدستوري الجديد» بقيادة بورقيبة. ونشط الحزب وانتشرت قواعده في المدن والريف ونقابات العمال، وأصبح تنظيماً سياسياً جماهيرياً، وقاد نضال الشعب التونسي للعقود القادمة.

في عام ١٩٣٦ وصلت الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا، واتخذت إجراءات ايجابية، إذ «أفرجت عن المعتقلين، وصفيت معسكرات الاعتقال، وأُعيدت الحريات العامة، ورفع الحظر عن إصدار الصحف الوطنية»، وجاء ذلك بعد النضال السياسي الطويل في تونس.

وفي عام ١٩٣٧ اتسع نطاق المظاهرات الشعبية وتقدم الوطنيون بطلب عقد معاهدة مع فرنسا على غرار المعاهدة السورية ـ الفرنسية، أي الاعتراف باستقلال تونس. إلا أن السلطة الفرنسية عادت في مطلع عام ١٩٣٨ إلى سياسة القمع، وأعلنت حالة الطوارئ، وأطلقت النار على مظاهرات عمال بنزرت.

وفي نيسان/أبريل ١٩٣٨ «شهدت تونس أهم اختبار للقوى في المظاهرات الحافلة التي فرّقتها القوات المسلحة بالعنف، إذ واجه المتظاهرون العُزّل من السلاح الدبابات ووحدات الجيش».. واتخذت إجراءات قاسية، فحلّت الأحزاب، واعتقل قادة الحزب الدستوري الجديد، وقيّدت الحريات، ووجّهت

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٢٧٠ ـ ٢٧١.

ضربة قوية جداً للحركة الوطنية»[59]. واستمرت هذه الإجراءات، وتزايدت نوعاً وكمّاً مع بدء الحرب العالمية الثانية. وبعد هزيمة فرنسا في حزيران/يونيو ١٩٤٠ صار للألمان رقابة فعّالة على الأوضاع في تونس والعديد من المناطق التي كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي. «وقد هلك ٧٠ ألف جندي من أبناء تونس الذين جنّدتهم فرنسا ضمن قواتها في ساحات الحرب المختلفة»[60].

لقد كانت المقاومة الوطنية في تونس ذات طابع سياسي في جوهرها، وقد اعتمدت على المنظمات السياسية والنقابات في مختلف مجالات العمل والنشاط، ودخلت الريف لتنظيم حركة واسعة للعمال الزراعيين في مزارع المستوطنين الفرنسيين. وكان «الحزب الدستوري الجديد» هو لولب المقاومة وروحها الفاعلة في المدينة والريف والبادية. وإذا كان هناك تشابه بين نضال الحزب الدستوري وحزب الوفد المصري، فإن الأمر المؤكد هو أن التونسيين واجهوا أوضاعاً أصعب وظروفاً أقسى، كما اعتمدوا على المنظمات الشعبية والنقابية في المدن والقرى التونسية أكثر مما قام به حزب الوفد في مصر في مجال التنظيم الشعبي.

٣ ـ المقاومة في الجزائر

نزلت القوات الفرنسية في الجزائر عام ١٨٣٠، بأعذار واهية وسخيفة. وأصبح تاريخ الجزائر من هذه الفترة «هو تاريخ نضال قاس ضد استعمار لا يرحم، ومستوطنين أجانب ملأ نفوسهم الطمع، نضال تعوزه القيادة والمال والسلاح والدعم الخارجي، ولا تنقصه الإرادة والتضحية»[61].

كانت المقاومة مستمرة لعشرات السنين، قدمت الجزائر خلالها نضالاً نموذجياً رائعاً في الكفاح المسلح. وبعد أن سحق هذا النضال نُهبت أراضي الفلاحين وممتلكاتهم المختلفة، وتحوّل هذا الكفاح المسلح إلى العمل السياسي. وفي المجالين كان للجزائريين صورة مشرقة زاهية. وكان الأمير عبد القادر الجزائري أبرز وأهم من قاد النضال في القرن التاسع عشر. «وغدا الجزائري رجلاً خارقاً بسبب مغامراته الشجاعة، رغم فشله في آخر الأمر».

---

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٢٧٦ ـ ٢٧٧.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٢٧٧.

(٦١) غرايبة، المصدر نفسه، ص ١٨٧ ـ ١٨٨.

وكان كالعديد من قادة الثورات العديدة التالية من رجالات الجمعيات والحركات الدينية، مثل القادرية والرحمانية والتيجانية والدرقاوية». هذا، كما أدّى بعض رجال الدين المراكشيين دوراً في دعم ثورات الجزائر، «مثل الشيخ أبو عمامة المراكشي الذي قاد ثورة طويلة بدأها في عام ١٨٨٢، وواصلها حتى عام ١٩٠٤»[٦٢]. وبلغت صلابة المقاومين الجزائريين أنها جعلت فردريك أنغلز ـ المفكر الماركسي الكبير ـ يتحول في نظرته إلى هذه الثورة خلال عشر سنوات من تقييم وصف فيه الجزائريين «أنهم بدو، وكانوا أمة من اللصوص» في عام ١٨٤٨، إلى أن يصف الجزائر وشعبها بأن «هذا البلد الشقي كان طوال هذه الفترة مسرحاً لأحداث دموية ونهب وعنف. . . وأن هذه الحرب الشرسة التي قامت بها فرنسا هي ضد كل القيم الإنسانية والحضارية والمسيحية، وأن الجزائر أصبحت مدرسة حربية للجنرالات والجنود الفرنسيين، فكل الضباط الذين حصلوا على ميداليات في الحرب الإجرامية أجروا تدريباتهم العسكرية والتربوية بالجزائر»[٦٣].

بعد الكفاح المسلح الذي لم يحقق الجزائريون أهدافه، عمد المقاومون إلى خوض النضال السلمي «وبدأ حمدان الخوجة الحركة الأولى. . . وقد نادى بأن الكيان الجزائري له الحق بالوجود كأمة مستقلة يحكمها أمير جزائري ينتخب من قِبل الشعب. وبذلك يكون حمدان أول من نادى بقيام كيانات إقليمية ليبرالية، ولكن مسلمة. . وأصبحت هذه الفكرة سياسة مطبّقة في فترة دساتير المعاهدات التي سادت العالم العربي بعد حمدان بمئة سنة»[٦٤].

كانت الجزائر أكبر مستعمرات فرنسا وأكثرها غنى وثروة، ولها أهمية استراتيجية كبيرة. ويشكّل قرب الجزائر من فرنسا عاملاً إضافياً لشرعنة وتنفيذ سياسة استعمارية متوحشة «بحيث أن الشعب الجزائري، بعد خمسين سنة من الاحتلال الفرنسي، لم يفقد حريته فحسب، بل فَقَدَ أرضه وممتلكاته. ومع نهاية القرن التاسع عشر تحول الجزائريون من الازدهار النسبي إلى الفقر الاقتصادي والاجتماعي، فكانت النتيجة استئصال البنى الاقتصادية والثقافية

(٦٢) المصدر نفسه، ص ١٨٨.

(٦٣) انظر: صالح الفيلالي، «أيدلوجيات الحركة الوطنية الجزائرية،» في: سليمان الرياشي [وآخرون]، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ١٨.

(٦٤) غراية، المصدر نفسه، ص ١٨٩.

للمجتمع الجزائري»[٦٥]. وبدأت سياسة الدمج وسياسة «فرنسة» البلاد بمحاولة القضاء على الإسلام الذي «يشكل خطراً كبيراً على وجودهم» بمختلف الطرق والوسائل، فقد أراد الغزاة «خلق رجال فرنسيين من هذا الشعب... وإلا فإنهم سيجبروننا على الخروج من الجزائر»[٦٦].

في الجزائر حُرِم العرب كل حقوقهم، وكان التمييز العنصري ظاهرة أساسية في السياسة الاستعمارية، وأُلحِقت هذه البلاد الواسعة بفرنسا، لكن من غير أية حقوق لسكانها العرب، بل المحزن أن يتمتع المستوطنون ـ أي الأوروبيون بشكل واضح ـ الذين أقاموا في الجزائر، بحقوق المواطنة الفرنسية. وجرى الاستيلاء المنظّم على الأراضي الخصبة في الجزائر «بحيث كان بحوزة «المستوطنين» ـ الكولون ـ ٢,٣٠٠ مليونان وثلاثمئة ألف هكتار عام ١٩١٧، وارتفع هذا الرقم في عام ١٩٤٠ إلى ٢,٧٠٠ مليونين وسبعمئة ألف هكتار. وبالاشتراك مع رجال الأعمال (الجزائريين اسماً)، أي الأوروبيين المنشأ ورأسماليي المتروبول، كان المعمّرون (الكولون) يشرفون على ٩٠ بالمئة من الأموال الموظفة في الجزائر»[٦٧]. ومن حقنا أن نتساءل هنا: كم كان عدد السكان العرب، وما هو عدد «المستوطنين»؟. في الكتاب السوفياتي تُذكر أرقام لافتة، إذ كان عدد السكان العرب ٤,٩٢٣ مليون نسمة في عام ١٩٢١، وكان هناك ٧٩١ ألف أوروبي... أما في عام ١٩٥٤، فكان عدد السكان الجزائريين ٨,٣٦٠ مليون و ٩٨٤ ألف أوروبي[٦٨]. إلا أن مصادر أخرى تذكر أن أرقام المستوطنين الأوروبيين بلغت ١,٥ مليون. والمهم هنا أن نذكر أن الفرنسيين جنّدوا خلال الحرب العظمى مئات الآلاف من الجزائريين في قواتهم المسلحة لمحاربة الألمان. أما عن دور هؤلاء العرب في تلك لحرب، فإن أحد مرافقي فيصل بن الحسين (لقد رافق الرجل فيصلاً حين كان أميراً، ثم ملكاً، في دمشق وبغداد)، وكان معه في باريس خلال مفاوضات السلام عام ١٩١٩، في يومياته التي نشرت بعد مقتله بقرابة نصف قرن، فيقول رستم حيدر: «إن فرنسا جندت ٣٠٠ ألف مقاتل من الجزائريين في الحرب العظمى، وإن ناظر الحربية الفرنسية اعترف بدورهم في تقريره الذي قدمه في نهاية العام ١٩١٤، وإن الألمان لم يرجعوا إلا بمقاومة الجزائريين الذين كانوا

---

(٦٥) الفيلالي، المصدر نفسه، ص ١٨.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ١٨ ـ ١٩.

(٦٧) مجموعة من المؤلفين، تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ١٩١٧ ـ ١٩٧٠، ص ٣١٧.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٣١٧، الهامش.

مجتمعين في باريس، فأخرجوا منها، وصالوا على الألمان صولة المستقتل في واقعة المارن، فخلصوا باريس من السقوط، وبدّلوا بذلك الوضعية العسكرية التي لو تمّت لكانت خارطة العالم غير ما نشاهدها الآن. وخلاصة القول، إن أهالي شمالي أفريقيا كان لهم النصيب الأوفر في الدفاع عن فردان، وقد تجنّد منهم نحو ٦٠٠ ألف، ذهب عدد عظيم منهم في سبيل الدفاع عن فرنسا»[٦٩].

وفشل وفد جزائري ذهب إلى باريس ليطالب مؤتمر السلام بحقوق الجزائر، لكن هذا الوفد فشل، كما فشلت كل الوفود العربية التي توجهت إلى «فرساي» في باريس من مختلف بلدان المشرق والمغرب العربيين. ومعروف أنه لم يكن هناك أي تنسيق أو تعاون بين هذه الوفود العربية.

* * *

يحدّد محمد حربي، وهو مناضل يساري جزائري شارك في الثورة الكبرى (١٩٥٤ ـ ١٩٦٢)، ملامح المجتمع وأسباب صمود «النزعة القومية الشعبية» بما يلي:

أ ـ الطابع الكلياني ـ الشامل ـ لسيطرة خارجية عزّزها وجود استيطاني أوروبي، إذ استولى المعمّرون ـ قبل الحرب العالمية الثانية ـ على الأراضي الأكثر غنى والأكثر إنتاجية (٦٥ بالمئة من الإنتاج الزراعي). وكانت الرأسمالية الفرنسية التي أشرفت على المصارف والتجارة والصناعة تحتكر السوق الجزائرية. كما جرى تأطير البلد أوروبياً بصورة شبه حصرية، وقد مارست الدولة الكولونيالية «سيطرة كلية على النشاطات الثقافية والدينية للجماعة الجزائرية بهدف اقتلاع الثقافة والإسلام عن طريق الفرنسة».

ب ـ «مماثلة الجزائر بفرنسا. وكانت الجزائر المقسّمة منذ العام ١٨٤٨ إلى محافظات مشمولة في الوحدة السياسية للدولة الفرنسية. وكان الأوروبيون ـ وهم أقلية في العدد ـ يمسكون بمقاليد السياسة في البلد».

ج ـ «تفتّت المجتمع. . . وليس صدفة أن يكون الشعور بهوية جزائرية ظهر أولاً لدى الشغيلة المهاجرين إلى فرنسا».

---

(٦٩) رستم حيدر، مذكرات رستم حيدر، ترجمة وتحقيق نجدة فتحي صفوة (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٨)، ص ٣٦٦ ـ ٣٦٧.

د ـ «ضعف الطبقات المدينية وهزال سيطرتها على الأرياف. لم تكن البرجوازية ولا الطبقة العاملة البطلتين الرئيسيتين للتاريخ الحديث»[٧٠].

عرفت الجزائر في مرحلة ما بين الحربين العالميتين أربعة تيارات سياسية مهمة، هي:

ـ «الحركة الاندماجية»، وكانت عناصرها تمثل طبقة برجوازية متوسطة.

ـ «حركة جمعية العلماء الجزائريين»، إذ تمّ التركيز على الهوية العربية الإسلامية في محاولة لمواجهة الأيديولوجيات الأجنبية. وكان الشعار الأساسي الذي أطلقه عبد الحميدين باديس ـ مؤسس الجمعية ـ «الإسلام ديننا، والعربية لغتنا، والجزائر وطننا». وعملت هذه الجمعية على تطهير الدين من الخرافات والضلالات، والمطالبة بحرية التعليم العربي وإحياء اللغة العربية وآدابها، وتقوية رابطة العروبة، والمدافعة عن «الذاتية الجزائرية التي هي عبارة عن العروبة والإسلام مجتمعين في وطن، وإحباط سياسة الاندماج والتجنيس»[٧١].

ـ «الحزب الشيوعي الجزائري»، فقد توقّع مثقفون جزائريون أن يكون هذا الحزب «حركة النخبة الوطنية الطلائعية، لكنه تحول تدريجياً إلى حزب اندماجي. وكان لا يثق بالإسلام، واعتبره كأيديولوجيا تعبّر عن مصالح الطبقة الإقطاعية، الأمر الذي جعله معزولاً عن الطبقات الشعبية»[٧٢].

ـ «الحركة الراديكالية»، وكانت انطلاقتها مع ظهور حركة «نجم شمال أفريقيا» في عام ١٩٢٦ يبن العمال الجزائريين في فرنسا. وقد عرفت الحركة تيارين سياسيين:

الأول أكد المسألة الوطنية، وتحقيق استقلال الجزائر، عن طريق كفاح الطبقة العاملة، وإقامة نظام اشتراكي في جزائر ما بعد الاستعمار، وطالب بالتحالف مع حركة العمال الفرنسيين والحزب الشيوعي الفرنسي.

والثاني مثّله مصالي الحاج، واستطاع أن يتزعّم الحركة بعد أقل من سنة

---

(٧٠) محمد حربي، جبهة التحرير الوطني: الأسطورة والواقع، ترجمة كميل داغر (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٣)، ص ٢١ ـ ٢٣.

(٧١) بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث إستطلاعي اجتماعي، ص ٤٢١ ـ ٤٢٢.

(٧٢) الفيلالي، «أيدلوجيات الحركة الوطنية الجزائرية،» ص ٢٦.

على تأسيسها. وكان يؤمن بالأمة الجزائرية وبقيمها التي تميّزها من الأمة الفرنسية. وكان تركيزه على المسألة الوطنية، وليس على الصراع الطبقي. «ومنذ البداية كانت «حركة نجم شمال أفريقيا» أكثر راديكالية في المبادئ والممارسة من كل الحركات السياسية الأخرى. وقد لاقت ترحيباً خاصاً من العمال والفلاحين، لأنهم كانوا أول ضحايا الاستعمار الفرنسي».

كانت مبادئ الحركة الأساسية:

«أ ـ الاستقلال التام للجزائر.

ب ـ الانسحاب الشامل للقوة المحتلة.

ج ـ تأسيس حكومة وطنية ثورية، وتكوين جيش وطني، وانتخاب جمعية تأسيسية، وإجراء انتخابات عامة على جميع المستويات، وحق الجزائريين في الترشيح لكل المجالس، واحترام اللغة العربية كلغة رسمية، وإجبارية التعليم باللغة العربية ومجانيته في كل المستويات، وتأميم كل الممتلكات الكبيرة التي تمّ الاستيلاء عليها من طرف المعمّرين...»[٧٣].

يقول حربي عن مصالي الحاج إنه «لم يحدد بوضوح الأسس الطبقية لاستراتيجيته الاستقلالية، وكيّف نفسه مع التطور العفوي للقوى الاجتماعية، إذ إنه كان رجل عمل قبل كل شيء... وإن «نجم شمال أفريقيا» و«حزب الشعب الجزائري» و«حركة انتصار الحريات الديمقراطية» التي كان مصالي الحاج وراءها على التوالي يشكّل بعضها امتداداً لبعض. لكن من الخطأ اعتبارها تكوينات متماثلة، لأنها تكوّنت نتيجة حقائق سياسية واجتماعية متباينة»[٧٤]. وبرأي الكاتب نفسه ـ أي محمد حربي ـ فقد كانت مجموعة نجم شمال أفريقيا ورابطة العلماء «في أصل تكوين الوعي القومي... وكل قوة المصالية نجمت عن اضطلاعها بعبء المسألة القومية»[٧٥]. وقد دامت المرحلة البطولية الحاسمة، من تكوين الحركة المصالية، من عام ١٩٢٧ إلى عام ١٩٣٧. وكان عمال المصانع أول من اجتذبتهم.

---

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٢٨ ـ ٢٩.

(٧٤) حربي، جبهة التحرير الوطني: الأسطورة والواقع، ص ٢٧ ـ ٢٨.

(٧٥) المصدر نفسه، ص ٢٩.

لقد تعرّضت حركة نجم شمال أفريقيا للاضطهاد. وفي عهد حكومة الجبهة الشعبية ـ الفرنسية ـ حلّ التنظيم في كانون الثاني/يناير ١٩٣٧ بدعم من الحزب الشيوعي الفرنسي. إلا أنه في ١١ آذار/مارس ١٩٣٧ ولد «حزب الشعب» الجزائري، ونقل رئيسه مصالي الحاج مركزه إلى الجزائر.

من الجزائر بدأت مرحلة جديدة في الكفاح الذي أحرج الشيوعيين والتيارات الأخرى، وكان مصالي الحاج القائد الناجح والراغب في إقامة جبهة وطنية، لكن جمعية العلماء رفضت التعاون مع حزب الشعب في عام ١٩٣٨، «إذ كانت البرجوازية تخاف التحالف مع العامة أكثر مما تخاف بقاء السيطرة الأجنبية»[٧٦]. وتعرّض مصالي للسجن، وتعرّضت إطاراته للقمع والملاحقة. وكان لهزيمة فرنسا في حزيران/يونيو ١٩٤٠ آثارها في الحياة السياسية في الجزائر. ثم نزول القوات الأمريكية في هذه البلاد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٢. ولكن خلايا هذه المنظمة الثورية ظلّت فاعلة رغم سجن قائدها ومعظم زعمائها، ونجحت في تنظيم مظاهرات شعبية في ١ أيار/مايو ١٩٤٥ ـ عيد العمال وهزيمة النازية ـ تطالب باستقلال الجزائر وإطلاق سراح مصالي. ووقعت اشتباكات في سطيف وغيرها وسقط ٤٥ ألف شهيد. ومن بين صفوف تنظيمات مصالي سوف تنبثق «جبهة التحرير الوطني» التي أسسها شباب حزب الشعب، رغم إرادة ذلك القائد التاريخي بعد خلافات طويلة وعميقة بين هذين الفريقين.

٤ ـ المقاومة في المغرب

كانت مراكش ـ المغرب الأقصى ـ تنفرد عن كل «الدول» العربية الأخرى بقدم استقلالها، وبامتداد حكم الأسرة العلوية إلى أطول فترة بين الأسر الحاكمة في الوطن العربي. وفي رأي عبد الكريم غرايبة: «لم يكن المغرب الأقصى أكبر دولة عربية مستقلة فحسب، بل كان الدولة العربية الوحيدة خلال الألف سنة الماضية التي دافعت وحدها عن نفسها. كانت الدولة العربية الوحيدة التي سفك أبناؤها دمهم دفاعاً عن تراب الوطن، وأحياناً دفاعاً عن العروبة والإسلام في أقطار عربية مجاورة. وبقيت دولة مرهوبة الجانب إلى أن زال «حجاب الهيبة عن بلاد المغرب واستطال النصارى فيها، وانكسر المسلمون

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٣١.

انكساراً لم يعهد لهم مثله في معركتي إيسلي (١٨٤٤) وتطوان (١٨٦٠)[٧٧].

مع مطلع القرن العشرين، كانت الأوضاع العامة قد وصلت إلى مرحلة صعبة ومعقدة بسبب النشاطات السياسية والاقتصادية الخارجية، ومحاولات الدول الاستعمارية، وخاصة ألمانيا القيصرية وفرنسا،وقبلهما إسبانيا، لفرض هيمنتها والاستيلاء على المنطقة الغنية بإمكاناتها وموقعها الاستراتيجي المتحكّم، إضافة إلى تردّي الأوضاع الداخلية في المدن والجبال. وازدادت المعارضة قوة ونشاطاً بعد انتشار أخبار إعلان الدستور العثماني (١٩٠٨)، وقبول السلطان بانتخاب برلمان عثماني. وفي أيار/مايو وحزيران/يونيو ١٩١١ احتل الفرنسيون فاس ومكناس بعد إبرام اتفاقات دولية تم فيها اقتسام مناطق عديدة في القارة السوداء. وفي ٣٠ آذار/مارس ١٩١٢ وقّع سلطان مراكش عبد الحفيظ على معاهدة الحماية، «ووضع المغرب تحت سلطة مقيم عام فرنسي، وبقي السلطان على عرشه رسمياً، لكن سلطته تحوّلت إلى سلطة اسمية صرف.. وبموجب اتفاقية فرنسية ـ إسبانية حصلت إسبانيا على منطقة من المغرب، ومنح المندوب السامي الإسباني فيها السلطة الكاملة»[٧٨].

في تاريخ المغرب الحديث، هناك محطات تاريخية مهمة خلال هذه الفترة وحتى المرحلة المنتهية مع آخر الحرب العالمية الثانية. أبرز هذه المحطات هي: معاهدة الحماية، وثورة الريف، وتحوّل النضال إلى الميدان السياسي بعد أن ضربت المحاولات الثورية المسلحة مع صدور الظهير البربري في ١٦ أيار/مايو ١٩٣٠.

لقد أعطت مرحلة الحماية الفرنسيين الفرصة التي ترصّدوها طويلاً لاحتلال المغرب، لتكتمل الخطة الاستعمارية الفرنسية باحتلال شمال أفريقيا من تونس حتى شواطئ المحيط الأطلسي. وواجه الاحتلال الفرنسي مقاومة عنيفة في الريف الجبلي خاصة. وكانت هذه المقاومة الوطنية خلال سنوات الحرب العظمى مدعاة إلى أن يسمّي الفرنسيون المغرب بـ «الجبهة الثانية»، بعد الجبهة الأساسية التي حاربت فيها فرنسا القوات الألمانية التي بقيت تحتل مناطق واسعة في غرب فرنسا، حتى نهاية هذه الحرب العالمية الكبيرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨.

(٧٧) غرايبة، تاريخ العرب الحديث، ص ١٧٩.

(٧٨) مجموعة من المؤلفين، تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ١٩١٧ ـ ١٩٧٠، ص ٣٨١.

لقد كانت مقاومة المغاربة للاحتلال الفرنسي بطولة رائعة لم تهدأ لسنوات طويلة. وكانت معارك تلك السنوات واسعة وحقيقية بين المغاربة والفرنسيين.

لم يكن الفرنسيون وحدهم من واجه المقاومة الوطنية العنيدة، بل لقي الإسبان كذلك مثل هذه المعارك القاسية. فقد ثار سكان الريف ضد الاحتلال الإسباني، وقاد القوى الوطنية الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي، حيث خاض بتحالف قبلي واسع معركة ضارية ضد القوات الإسبانية التي كان يقودها الجنرال سلفستر في معركة الأنوال في تموز/يوليو ١٩٢١، وأنزل الخطابي بالإسبان هزيمة ساحقة. وأعلن القائد العربي المنتصر جمهورية الريف وتولّى رئاستها. وتوالت هزائم الإسبان حتى «فقدوا في أواخر عام ١٩٢٤ كل الأراضي التي احتلوها بعد عام ١٩١٢. وظلّ الإسبان متمسكين بالمنطقة البحرية قرب المدن الساحلية المحصنة»(٧٩).

أدرك الفرنسيون خطورة استمرار هذه الثورة وإمكانات نجاحها على سيطرة القوى الاستعمارية على المنطقة العربية. وكان المستعمرون الفرنسيون يستشعرون بوادر تحرك شعبي مسلح في سورية. فكان أن قامت القوات الفرنسية في صيف ١٩٢٤ بالاستيلاء بغتة على «نهر وادي ورغة الخصب الذي هو مصدر الحبوب لمنطقة الريف. وبذلك حكمت على سكان المنطقة بالجوع». لكن المستعمرين الفرنسيين لم يبتهجوا بانتصارهم طويلاً «إذ قام الريفيون في نيسان/أبريل ١٩٢٥ بهجوم معاكس نجحوا خلاله باختراق خط التحصينات الفرنسية، والاقتراب من مدينة تازه. واجتاح الذعر الإدارة الفرنسية في مراكش. وطالب المقيم العام الفرنسي المارشال ليوتي بإمدادات جديدة. وكان وضع قوات الاحتلال مزرياً إلى درجة اضطرت معه الحكومة الفرنسية إلى تنحية ليوتي وتعيين المارشال بيتان محله»(٨٠). وكان القائد الفرنسي الجديد بيتان بطل فرنسا في الحرب العظمى، وقد سبق له أن قاد في هذه الحرب جيوش الفرنسيين ضد الألمان في معركة فردان.

دفعت هذه الهزائم المتلاحقة للدولتين المسؤولين فيهما إلى التنسيق والتعاون. «وفي حزيران/يونيو ١٩٢٥ عقد في مدريد مؤتمر فرنسي ـ إسباني،

---

(٧٩) المصدر نفسه، ص ٣٨٤.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٣٨٥.

ووقّع المندوبون اتفاقية ألزمت الطرفين بإجراء عمليات منسّقة وحصار مشترك ضد منطقة الريف». ويضيف هذا المصدر السوفياتي أن الفرنسيين حشدوا مئتي ألف جندي، والإسبان مئة ألف جندي، وكانوا مجهزين بأسلحة الحرب الحديثة من دبابات ومدفعية وطائرات، مقابل سبعين ألف من المقاتلين المغاربة بأسلحتهم القديمة، إلا بعض المدافع التي حصلوا عليها من أعدائهم. وبدأ الهجوم الموحّد على جمهورية الريف في أيلول/سبتمبر ١٩٢٥. وتلقى المغاربة ضربة قاسية، لكن المقاومة استمرت بعدها شهوراً طويلة.

أما عبد الكريم غرايبة، فإنه يقول عن هذه الثورة «إن فرنسا تدخلت لمساعدة إسبانيا، وإن المارشال ليوتي حذر الدول المسيحية من خطر انتصار المسلمين، وقد حشدت الدولتان الأوروبيتان أكثر من ربع مليون جندي ضد ستين ألف مسلح ريفي. ودارت معارك طويلة وعنيفة حتى اضطر محمد بن عبد الكريم إلى الاستسلام إلى القوات الفرنسية في ٢٦ أيار/مايو ١٩٢٦، إلا أن المقاومة الوطنية استمرت في الجبال...»[٨١].

في هذا النضال الرائع أمور ونقاط تستحق الوقوف عندها والتأمل. وقد لا تكون هذه الملاحظات قاصرة على ثورة الريف، بل نجدها في ثوراتنا العربية وفي بلدان العالم الثالث. من ذلك ما يقوله المؤرخ غرايبة من «أن الأمير عبد الكريم نظّم حكومته وأعلن جمهورية الريف. ولم يتعاون الريفي والريسوني (والثاني زعيم قبلي كبير بدأ حربه ضد الإسبان في الفترة نفسها)، بل تقاتل الرجلان ومات الريسوني في سجن الريفي في عام ١٩٢٥...»[٨٢]. وإنه لأمر لافت أن تبرز في مقاوماتنا وثوراتنا أولاً ظاهرة افتقادنا القدرة على التعايش والتعاون التي تصل إلى حدّ الصراع والاقتتال بين القيادات والزعامات، وكان ذلك من أسباب الفشل عندنا. والملاحظة الثانية المهمة هي أن تكون الجبال والأرياف مشتعلة بنيران المقاومة والثورة، فيما تعيش المدن في القطر نفسه حياة سلمية هادئة. والملاحظة الثالثة أوردها غرايبة في كتابه (ص ١٨٧) يقول فيها: «إن المغاربة شكّلوا قسماً كبيراً من القوات الفرنسية: ١٣٠ ألف مغربي... وأكثر من نصف القوات المشتركة للدولتين، والغرابة في الأمر أن تكون للمستعمرين القدرة على تجنيد أبناء شعبنا لحمل السلاح ضد ثوراتنا الوطنية،

(٨١) غرايبة، المصدر نفسه، ص ١٨٧.

(٨٢) المصدر نفسه، ص ١٨٧.

وهي ظاهرة مرّت بنا في العديد من ثوراتنا العربية». وتبقى الملاحظة الرابعة، وهي لافتة بلونها الإيجابي غير المتوقع، ويذكرها محمد عابد الجابري في إحدى دراساته من «أن نشيد ثورة الريف ـ البربرية ـ هو نشيد: «اليوم هِيْوَا، لِلْعُرْبِ هِيْوَا. . .»، وقد استعادت الحركة الوطنية المغربية هذا النشيد ابتداء من أوائل الثلاثينيات، وصارت من أشهر الأناشيد الوطنية في المغرب»(٨٣).

إنه أمر مهم جداً ولافت أن يكون تأكيد العروبة بارزاً كهوية، وفي منطقة بربرية في أقصى الوطن الكبير، في جبال المغرب، وبعد الحرب العظمى مباشرة، أي قبل عقود زمنية عديدة من زمننا الحالي.

* * *

ذكرنا قبل قليل أن «الظهير البربري» كان محطة مهمة في تاريخ المغرب الحديث. فما هي أهميته؟. «يتلخص الظهير البربري في فكرة واحدة هي: تطبيق العرف المحلي بدل الشريعة الإسلامية في «القبائل ذات العوائد البربرية»، مع «توسيع نفوذ المحاكم الفرنسية في المغرب». ويتابع الجابري في دراسته «إن لهذا القانون الاستعماري أبعاده السياسية والدينية والثقافية والحضارية التي كانت واضحة الخطورة على المغرب، على كيانه القانوني داخل عقد الحماية نفسه، وكيانه كشعب واحد وكدولة واحدة، شعب تتحدّد هويته الثقافية والحضارية بانتمائه إلى الوطن العربي بأبعاده الجغرافية والتاريخية والبشرية والدينية. . .». وكان وراء ذلك مطامع استعمارية تهدف إلى «استرجاع» شمال أفريقيا، أي الرجوع إلى ما كانت عليه قبل الإسلام، حين كانت خاضعة لروما وتشكّل جزءاً من الإمبراطورية الرومانية. . .»(٨٤). ولكن كثيراً ما تكون أخطاء المستعمر سبباً لخدمة الأهداف الوطنية من حيث لا يتوقع ويحسب. فقد بعث إصدار هذا القانون الاستعماري موجة غضب جماعية، وأطلق «مقاومة الشعب المغربي بأجمعه للظهير البربري، وسجلت الميلاد الرسمي للحركة الوطنية المغربية». هذه الحركة هي التي أيقظت الوعي الوطني والوعي العروبي. ويضيف الجابري: «إن برنامج الحركة الوطنية التي قامت كرد فعل مباشر ضد الظهير البربري

(٨٣) انظر: محمد عابد الجابري، «يقظة الوعي العروبي في المغرب،» في: مصطفى الفيلالي [وآخرون]، تطور الوعي القومي في المغرب العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٥٧.

(٨٤) المصدر نفسه، ص ٣٩ ـ ٤٠.

سيتمحور حول الدفاع على ما استهدف «الظهير» مسّه والنيل منه. وقد ارتكزت الحركة الوطنية في مقاومتها على ثلاثة مبادئ:

«أ ـ وحدة «الأمة المغربية».

ب ـ هوية الأمة العربية الإسلامية.

ج ـ سيادة السلطان بوصفه سلطان المغرب ككلّ والمجسّم لوحدته.

وهذه المبادئ التي اعتمدتها الحركة الوطنية في المغرب كأساس للعمل السياسي والنضال الوطني هي نفسها المبادئ التي سيتأسس عليها «الوعي الوطني» في المغرب خلال فترة الثلاثينيات والأربعينيات، وإلى منتصف الخمسينيات من القرن العشرين»[٨٥].

وانتظم الكفاح السياسي من خلال الأحزاب والنقابات، وكان سلاح هذا الكفاح هو المظاهرات والإضرابات، والصحافة، ونشر الوعي الوطني والقومي ضد المستعمرين. وبرز اسم علال الفاسي كقائد مناضل في «كتلة العمل الوطني» في الثلاثينيات وبداية أربعينيات القرن الماضي. ثم قام علال الفاسي بتأسيس حزب الاستقلال في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٣، وعقد مؤتمره القومي الأول في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٤ في الرباط، وكانت «مهمته الأولى هي التحرير القومي». ونجح هذا الكفاح السياسي في أن يقيم تحالفاً مع «المؤسسة الملكية ممثلة في شخص الملك الراحل محمد الخامس. .». وقد شكّل هذا التحالف منعطفاً أساسياً في مجال تطوير النضال الوطني والارتقاء به إلى ما هو أعمق تفكيراً وممارسة»[٨٦].

عاش المغرب التجربة الاستيطانية الاستعمارية التي عرفتها الجزائر وتونس. . . «فحتى عام ١٩٢١ تجاوز عدد الأجانب في المنطقة الفرنسية ١٦٠ ألفاً، من بينهم ١٢٨ ألفاً من الفرنسيين. وهكذا تكوّنت جالية فرنسية كبيرة نسبياً ومتنفّذة جداً. وحتى عام ١٩٢١ وزّع على المعمّرين الفرنسيين زهاء ٩٠٠ ألف هكتار من أفضل الأراضي. وإلى جانب ذلك، جرى استيطان فردي غير رسمي، مما أدى إلى حرمان الفلاحين المغاربة من الأراضي الخصبة. . . وأصبحت

(٨٥) المصدر نفسه، ص ٥٨.

(٨٦) أحمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ٤١٢ ـ ٤١٤.

الاحتكارات الفرنسية سيدة الاقتصاد المغربي، وزاولت هذه الاحتكارات نشاطاتها في الزراعة والصناعة الاستخراجية، وفي صيد الأسماك، والسكك الحديدية، وفي الموانئ والمحطات الكهربائية، والمصارف... إلخ»[٨٧].

في حزيران/يونيو ١٩٤٠ هزمت فرنسا، وبقيت بلدان المغرب العربي تحت سيطرة حكومة فيشي ـ الفرنسية والموالية للألمان ـ إلا أن القوات الأمريكية نزلت في المغرب والجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٢، وعادت «فرنسة الحرة» بقيادة الجنرال ديغول إلى ممارسة السيطرة الاستعمارية بحماية الأمريكيين. إلا أن الكفاح الوطني ضد الاحتلال استمر بأشكال مختلفة في سبيل الاستقلال خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، وتصاعد بعدها وتطور.

(٨٧) مجموعة من المؤلفين، تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ١٩١٧ ـ ١٩٧٠، ص ٣٨٢.

الفصل الحادي عشر

التيارات السياسية في الوطن الكبير

إذا كانت بريطانيا قد أنجزت في بداية العشرينيات من القرن العشرين الفصل الأخير من «الخطة الإمبريالية العظمى» في الوطن العربي، فإن هناك بعض حقائق الحياة التي قد لا تسير بما يريده المستعمرون. ولعل المهم هنا، خاصة في حياة الشعوب والمجتمعات أن الكثير من «الظواهر الاجتماعية» تولّد نقائضها. وهكذا، فمن الطبيعي أن يفرز النظام الاستعماري نقيضه بشكل ثورات شعبية وحركات مقاومة وتحرير، وخاصة إذا توفر «الوعي الوطني أو القومي». لقد عرفت سنوات ما بعد الحرب العظمى عالماً جديداً بأحداثه ووقائعه وأفكاره، فبالإضافة إلى بدايات الوعي في بلادنا والشعور المتزايد بالظلم والاستغلال، فقد سمع المثقفون والجماهير في غالبية الشعوب بدعوتين مهمتين انطلقتا خلال الفترة الأخيرة من تلك الحرب. فقد أطلق الأولى الرئيس الأمريكي ولسون الدعوة **الأولى** التي احتوت على ١٤ مبدأ، كان أهمها «حق الشعوب في حريتها، وتقرير مصيرها». فتفتّحت بذلك عيون المثقفين في أنحاء العالم، ومنها بلادنا العربية على «حقهم» في التحرير والانعتاق. وجاءت الدعوة **الثانية** من روسيا بعد أن استولى لينين والبلاشفة على السلطة، وأذاع هؤلاء الكثير من الوثائق والاتفاقيات السرية التي عقدها النظام القيصري مع الحلفاء على تقسيم بلدان السلطنة العثمانية، وكانت اتفاقية سايكس ـ بيكو هي من أهم هذه الوثائق التي كشف النقاب عن محتوياتها. وبالإضافة إلى ذلك، فقد وجّه البلاشفة نداء حاداً إلى شعوب آسيا وبلدان الشرق لتثور على النظام الاستعماري.

عرفت بلادنا في عقدي العشرينيات والثلاثينيات المقاومة المسلحة والنشاطات الشعبية السياسية، وتبلورت على أرض الواقع ومع الأفكار الجديدة

وانتفاضات الشعوب الأخرى تيارات سياسية عديدة في الوطن. وفي أواخر العشرينيات وبداية الثلاثينيات تبلورت هذه التيارات بأحزاب وجمعيات ومنظمات وأندية جاءت بعد:

١ ـ الإحباط الكبير الذي أصاب العرب، إذ أدرك أبناء المشرق العربي أن بريطانيا قد خدعتهم وتآمرت على تقسيم بلادهم، كما أن أبناء المغرب العربي ـ الذين قتل منهم مئات الآلاف كجنود قاتلوا في معسكر الحلفاء على أمل أن تتحسّن أوضاعهم ويحصلوا على بعض حقوقهم ـ وجدوا أن ممارسات المستعمرين ازدادت قسوة وسوءاً. وشكّل الإحباط تحدياً كبيراً للمثقفين، فتزايد اهتمامهم بدراسة أوضاعهم ومحاولة إصلاحها.

٢ ـ في أواخر العشرينيات شهد العالم الرأسمالي أزمته الشهيرة، وحدث الانهيار الاقتصادي الكبير في عام ١٩٢٩، واستمر قرابة أربع سنوات، وانعكست آثار هذه الأزمة والكساد الكبير على اقتصاديات البلدان المستعمرة، ومنها بلادنا، فازدادت الأوضاع سوءاً وتدهوراً. وشكّل العامل الاقتصادي تحدياً آخر وعامل إثارة ومحركاً للقوى الاجتماعية المتضررة بشكل خاص.

٣ ـ انتشار التعليم وازدياد أعداد المدارس وتبلور فئة من المثقفين من جيل جديد تأثرت بتجارب المجتمعات الأوروبية وما أطلقته من تيارات ثورية وإصلاحية مختلفة في ميادين العمل السياسي والقومي والاجتماعي. وقد عانى العديد من أبناء هذا الجيل افتقاد الحرية، وسوء الأوضاع العامة، وقلة فرص العمل.

٤ ـ أصداء ثورات الشعوب، إذ كان للكفاح السلمي الهندي الذي قاده غاندي وحزب المؤتمر الوطني آثار مهمة وتأثيرات كبيرة، فقد كانت «المقاومة السلمية وأساليب العصيان المدني والاعتصامات» أسلوباً جديداً ومبتكراً في مقاومة بريطانيا، عدوة العرب، كما كان للكفاح الثوري الأيرلندي آثاره في المثقفين العرب، وكان اسم «ديفاليرا» وأعوانه يتردّد في أحاديث السياسيين وحوارات المثقفين العرب، خاصة بعد أن واجهت المقاومة الأيرلندية أزمة كبيرة حين قبل فريق من المناضلين الأيرلنديين بتقسيم الجزيرة وقيام جمهورية أيرلندة الحرة في عام ١٩٢٢ في القسم الجنوبي واحتفاظ بريطانيا بالجزء الشمالي من الجزيرة الأيرلندية. ولم يكن نضال الهند وأيرلندة وحده الذي كان موضع دراسة السياسيين العرب، بل كان كفاح مسلمي جاوة وسومطرة والمقاومة الوطنية في

الصين، وخاصة حين تدخلت اليابان عسكرياً لاستعمار مناطق واسعة من الصين، موضع اهتمام المناضلين العرب في تلك الأيام.

٥ ـ أخبار الثورة الكمالية ونجاح أتاتورك في طرد غزاة بلاده وتأسيس الجمهورية التركية الحديثة، وانتصار القائد الفارسي ـ رضا خان ـ على خصومه، ونجاحه في توحيد المناطق الإيرانية في دولة عصرية حديثة.

ترصد هذه الدراسة أربعة تيارات أساسية، هي: التيار الوطني، والتيار الديني، والتيار الشيوعي، وأخيراً التيار القومي؛ وسيكون نصيب الاهتمام بالتيارات الثلاثة الأولى سريعاً وعابراً، بينما سوف ينصبّ الاهتمام هنا على التيار القومي.

أولاً: التيار الوطني

المقصود هنا هو المنظمات والأحزاب التي استهدفت تحرير القطر من السيطرة الأجنبية وتأمين حريته واستقلاله الوطني. وكان هذا التيار هو الأفعل والأقوى، بوجه عام، في مختلف أقطار الوطن. وكان **حزب الوفد المصري** هو أكبر هذه الأحزاب الوطنية، وفي أهم بلدان الوطن العربي. وقد أدى هذا الحزب دوراً تاريخياً مهماً في كفاح الشعب المصري للخلاص من الاستعمار البريطاني بتحقيق الجلاء والوصول إلى مرحلة الاستقلال الوطني. وهدف هذا الحزب الذي قاده سعد زغلول، بالإضافة إلى الاستقلال، إلى إقامة نظام ديمقراطي برلماني. وقد تميّز بنجاحه في إرساء جذور عميقة في القطاعات الشعبية، وانتشر على نطاق واسع في المدن والقرى المصرية، وعرف عن قيادات الحزب تشديدها على الوحدة الوطنية التي جمعت المسلمين والأقباط في تماسك وتلاحم عميقين. ومن الطبيعي أن يلقى الوفد معارضة قوية من المحتلين الإنكليز وأجهزتهم، ومن حليفهم الرئيسي القصر الملكي وطبقة كبار الملاكين من الباشاوات المحافظين والرجعيين، ذلك «أن الوفد لم يكن حزباً سياسياً بالمعنى المألوف، وإنما كان ممثلاً للشعب المصري على نحو خاص. . . وقد نصّ الدستور الأول للوفد، الموضوع في عام ١٩١٨، على أن الوفد يستمد سلطته من إرادة الشعب المعبّر عنها، إما مباشرة، وإما بواسطة «ممثليه في الهيئات التمثيلية»[(١)]. وفي الواقع،

(١) ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩ (بيروت: دار النهار، ١٩٦٨)، ص ٢٦٤.

فقد نظر العديد من المؤرخين إلى أن «حزب الوفد كان جزءاً ثابتاً من كيان مصر السياسي، لا بل الأمة المصرية، منتظمة للعمل في سبيل أهداف سياسية»[٢]، إلا أن قدرات أعدائه كانت كبيرة، إذ لم يتركوا الوفد يمارس السلطة الفعلية من خلال المجالس النيابية التي كان يدفع إلى عضويتها بأغلبية ساحقة كلما شارك في الانتخابات. ولهذا لم يكمل أي برلمان اشترك الوفد فيه مدته القانونية منذ بروزه قوة سياسية أساسية حتى ثورة الضباط الأحرار في تموز/يوليو ١٩٥٢، إذ كانت تلك البرلمانات الوفدية تُحل دائماً بمرسوم ملكي. وفي آب/أغسطس ١٩٣٦ وافق البريطانيون على عقد معاهدة الاستقلال مع مصر، على غرار المعاهدة العراقية ـ البريطانية، ودخلت بعدها مصر إلى عضوية عصبة الأمم، كما سبق للعراق أن فعل بعد عقده المعاهدة مع بريطانيا في عام ١٩٣٢. ومع ذلك بقيت بريطانيا تحتفظ بقواعد عسكرية في هذين «البلدين المستقلين».

في سورية، وبعد أن تمكن الفرنسيون من سحق الثورة المسلحة في عام ١٩٢٧، عرض المندوب السامي الفرنسي على السوريين أن ينتخبوا جمعية تأسيسية تضع دستوراً للبلاد. وفي العام ١٩٢٨ جرت انتخابات وفازت الكتلة الوطنية برئاسة إبراهيم هنانو وهاشم الأتاسي بأكثرية أعضاء الجمعية التأسيسية. وكانت الكتلة تمثل «تحالفاً مؤلفاً من وطنيين في المدن الأربع، وهي التنظيم السياسي الأهم لفترة الانتداب. وقد قادت الكتلة الحركة الوطنية (في سورية) حتى تحقيق الاستقلال في نهاية المطاف بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. .»[٣] وكانت هذه المجموعة من السياسيين تسعى إلى تأمين «الاستقلال»، وإقامة نظام جمهوري، وإقامة برلمان يُنتخب أعضاؤه من الشعب.

وفي العراق شهد العمل الوطني ظهور «الحزب الوطني الذي كان جعفر أبو التمن رأسه وقلبه في عام ١٩٢٢، وهو الذي أوحى بانتفاضة ١٩٢٠، وكان أحد زعمائها الرئيسيين. وقد وجّه أبو التمن الجهود الرئيسية للحزب الوطني باتجاه الهدفين المتصلين أحدهما بالآخر، اللذين اختارهما لنفسه، ألا وهما

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٦٧.

(٣) فيليب خوري، سوريا والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية، ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥، ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٧)، ص ٤٤.

وحدة الشيعة والسنة، والقضاء على السلطة الانكليزية» في العراق. واللافت بما يورده حنا بطاطو أن «هذا الحزب كان يرتبط، في الجوهر، ارتباطاً لا فكاك منه بشخص جعفر أبو التمن. فهو الذي أوجده ونشره، وهو الذي قدم المال لمشاريعه. . . وعندما أدار له ظهره في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٣، اختفى الحزب»[٤]. ولهذا الحزب أهميته خاصة في تاريخ العراق المعاصر، إذ إنه «قاد المحاولة الأبكر لوضع العمال ضمن الخريطة السياسية. . .». وكذلك هناك حقيقة أساسية ثانية، وهي أن من صفوف هذا الحزب «خرج رجال قدموا القيادة لثلاثة تيارات أساسية معارضة في المستقبل، وهي: الإصلاحية العروبية الواعية للتقاليد التي تمثلت بنادي المثنى وحزب الاستقلال، والجناح اليساري للشعبوية العراقية المتمثلة بمجموعة «الأهالي»، و«جمعية الإصلاح الشعبي»، و«الحزب الوطني الديمقراطي»، والتيار الثوري الذي وجد تعبيره في «لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار»، و«الحزب الشيوعي العراقي». وقد رمى أبو التمن نفسه بثقل نفوذه إلى جانب رجال «الأهالي» و«الإصلاح الشعبي»[٥].

كانت التيارات السياسية الثلاثة المعارضة هي: التيار القومي العربي، والتيار الديمقراطي الليبرالي، والتيار اليساري المعتدل، ثم التيار الشيوعي، وقد أطلقها جيل جديد من المثقفين في العراق شاركوا في الحزب الوطني في مرحلة مبكرة من حياتهم السياسية.

تبنّى التيار الوطني في تونس (الحزب الدستوري الجديد) والجزائر (نجم شمال أفريقيا) والمغرب (كتلة العمل الوطني) الدعوة إلى الديمقراطية، وإيجاد نظام برلماني، والسعي إلى تأمين الاستقلال. ومن المفيد أن يُشار هنا إلى أن الحركات الوطنية في المغرب بقيت على اتصال وتفاعل مع الفكر السياسي العربي «المشرقي» من خلال دور ثقافي وسياسي مهم قام به الأمير شكيب أرسلان الذي كان مقيماً في جنيف ـ قريباً من مقر «عصبة الأمم» ـ من عام ١٩١٨ حتى وفاته في عام ١٩٤٦. وقد «أصدر خلال هذه الفترة مجلة الأمة العربية التي كان لها بعض التأثير في ذلك الوقت. وكان له صلات ودّية ووثيقة مع حركات سياسية في شمال أفريقيا، كـ «رابطة العلماء الجزائريين»، و«نجم

---

(٤) حنا بطاطو، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٠)، ص ٣٣٠ ـ ٣٣٣.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٣٤.

شمال أفريقيا» في الجزائر، و«الدستور» في تونس، والجماعات القومية الأولى في مراكش، كما كان صلة الوصل بين هذه الحركات، من جهة، والتيار الرئيسي للشعور القومي العربي في الشرق، من جهة ثانية»[٦]. وفي الواقع، فقد كان دور شكيب أرسلان أكبر بكثير من مجرد صلة وصل بين الوطنيين والقوميين في المشرق والمغرب التي أشار إليها ألبرت حوراني. فقد كان أرسلان أحد المراجع المهمة والموجّهة للعمل العربي. وإلى جانب الدور المهم الذي قام به شكيب أرسلان، كان هناك عدد مهم من الطلاب العرب القادمين من المشرق ويدرسون في جامعات أوروبية، وخاصة في فرنسا، حيث أقام هؤلاء علاقات سياسية وتنظيمية مع شباب المغرب العربي، سواء كانوا طلاباً أو نشطاء سياسيين فاعلين.

ثانياً: التيار الديني أو الأصولي

تمثّل هذا التيار في أكثر من تنظيم. وبرأي حسن حنفي، فإن «الحركة الإسلامية تنبع من الموروث الإسلامي الأصيل، وتمتد جذورها إلى ١٤٠٠ عام. وقد جسّدتها حركة الإصلاح الديني الأخيرة منذ الأفغاني، ومحمد عبده، ورشيد رضا، وحسن البنا، وسيد قطب، والكواكبي، ومحمد إقبال، وعبد الحميد بن باديس، وعلال الفاسي، والطاهر بن عاشور، وغيرهم عبر أربعة أجيال. وما زال الجيل الخامس منهم يملأ الأرض صخباً يحاول عدة صياغات للصحوة الإسلامية»[٧]. وعرفت مصر «جمعية الشبان المسلمين» ومنظمات إسلامية أخرى. ولكن جماعة «الإخوان المسلمين» هي الأهم وقد أسسها حسن البنا في عام ١٩٢٨، «وبشّر بمبادئها في أوساط الطبقة الوسطى والسفلى والعمال والفقراء.. وقد شدّدت الجماعة في مبادئها وبرامجها الإصلاحية على ضرورة مقاومة التيارات الغربية والمنكرات وإقامة حكومة إسلامية يتساوى فيها المؤمنون في الحقوق والواجبات، على اعتبار الإسلام أكثر الأنظمة الاقتصادية مثالية وعدالة، إذ يقول بمبدأ الملكية الخاصة ما دام لا يتعارض مع المصلحة العامة... وطالبت الحركة بتمصير المؤسسات والأموال الأجنبية، وتأميم المرافق العامة في سبيل

---

(٦) حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩، ص ٣٦٥ ـ ٣٦٦.

(٧) انظر: حسن حنفي، «في معنى الحوار ومقاصده،» في: حسن حنفي ومحمد عابد الجابري، حوار المشرق والمغرب: نحو إعادة بناء الفكر القومي العربي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٠)، ص ٨ ـ ٩.

وضع حدّ للاستغلال. .»[8]. ودعت هذه الجماعة إلى الوحدة الإسلامية.

إذا كان عدد من نقاد الإخوان المسلمين يسجلون على هذه الحركة مهادنتها للحكم الملكي في مصر خلال الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين، وأن القصر الملكي والقوى المحافظة رأت في دعوة الإخوان قوة كابحة لتيار حزب الوفد، إلا أن من الإنصاف أن يسجل لحركة الإخوان المسلمين موقفها الصريح والقاطع في دعم نضال عرب فلسطين، إذ كان لها دور مهم في فترة ثورة فلسطين في الفترة (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩) في توضيح حقيقة الظلم الذي تعرّض له عرب فلسطين للجماهير المصرية، وتشكيل لجان شعبية لجمع التبرّعات للمجاهدين، كما أن من حق الحركة ودعاتها أن يفخروا بما قدموه من صور نضالية وبطولات في حرب ١٩٤٨ أثناء قتالهم في جنوب فلسطين مع المقدم المصري الشهيد أحمد عبد العزيز. وقد انتشرت نشاطات هذه الحركة في بلاد الشام، وخاصة في أوساط المسلمين السنّة، وفتحت فروعاً في المدن السورية والفلسطينية والأردنية، وتنافست مع منظمات إسلامية عديدة في البلدان العربية الأخرى. وفي الواقع، فإن الإخوان المسلمين استطاعوا مواصلة نشاطهم حتى اليوم، فهي ما تزال من القوى الشعبية النافذة في الحياة السياسية العربية، ولها تأثيراتها الظاهرة في مجتمعاتنا الحالية.

وقد ظهرت في سورية جمعيات وهيئات إسلامية عديدة منها «جمعية الهداية الإسلامية» و«الجمعية الغرّاء» و«دار ابن الأرقم» و«شباب محمد». وكانت لها مراكز في دمشق وحلب وحمص وحماه. وقد نشط عدد من المثقفين الإسلاميين في العراق، فأسسوا «جمعية الشبان المسلمين» و«شباب محمد»، إلا أن أثرهم السياسي لم يكن قوياً وفعّالاً.

أما في بلدان المغرب العربي، فقد كانت «رابطة العلماء الجزائريين» هي أهم التنظيمات الإسلامية هناك، وقد برزت في مطلع الثلاثينيات، و«تولى رئاستها ابن باديس، ثم الشيخ البشير الإبراهيمي بعد وفاة الأول في عام ١٩٤٠». وينقل حليم بركات عن مفكّر جزائري «أن هذه الجمعية تُعتبر حركة إصلاحية سلفية من جهة، ولكنها من جهة أخرى تُعتبر حركة قومية، تعارض

(٨) حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث إستطلاعي اجتماعي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٣٠٢ ـ ٣٠٣.

كل سياسة تنادي باندماج الجزائر في فرنسا، وتطالب بمحافظة الجزائر على صبغتها الإسلامية والعربية، كما كانت تناضل في سبيل تحرير الوطن، وضم الجزائر إلى الأسرة العربية الكبرى..»[٩].

وفي الواقع، فقد تعرض هذا التيار لصدمة عنيفة يوم أعلن أتاتورك إلغاء نظام الخلافة في عام ١٩٢٤. فقد أحدثت إجراءات الجمهورية التركية بطرد آخر السلاطين العثمانيين من تركيا، وتبنّي العلمانية، والتوجه إلى أوروبا، زلزالاً سياسياً واجتماعياً كبيراً، لا في المنطقة العربية وحدها، بل في كافة بلدان العالم الإسلامي. كما أحدثت تلك التدابير شرخاً عميقاً في مواقف الحركات الإسلامية وفي الاتجاهات الفكرية والسياسية لهذا التيار.

بكلمة، فقد أظهرت الكمالية التركية عداء شديداً للعرب والإسلام، وأكدت عمق التوجه الطوراني ـ أي القومية التركية المتعصبة ـ الذي برز في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتبنّاه بعض القياديين الأتراك في جمعية الاتحاد والترقي، وما كان مصطفى كمال نفسه بعيداً عن هذا الاتجاه المتعصب. لقد أراد أتاتورك تغيير هوية أمته، وحاول إلباسها هوية جديدة لا صلة لها بالمجتمع التركي وعاداته وتقاليده ومفاهيمه. لذلك لجأ إلى العنف في محاولاته القضاء على الفكر الإسلامي ومؤسساته الدينية، وكذلك قام بتصفية التيار الوطني العقلاني، وكان الجيش أداته الضاربة في فرض نظامه الجديد «ذي الهوية الأوروبية». وكرّس دور المؤسسة العسكرية في حماية العلمانية والديمقراطية ومحاربة «الأفكار التقليدية» بنصّ دستوري صريح. فكانت الكمالية وما تزال تحمل تناقضاً وازدواجية متنافرة في أساس دعوتها: «إن الحرية والعلمانية والديمقراطية يوفرها الجيش ويحميها..!». وهذه الصيغة السياسية غريبة جداً عن مفاهيم الديمقراطية والحريات العامة والخاصة، واستقلال السلطات الثلاث في المجتمعات الحديثة، لكنها تجد لها جذوراً في أسس السلطنة العثمانية ومفاهيمها التي قامت على «الدين والجيش» منذ سنوات نشأتها الأولى، فجاء أتاتورك محاولاً إبعاد الدين ومحاربته والاستعاضة عنه بالطورانية، وبقي الجيش العمود الأساسي الآخر مستمراً وازداد دوره وحجمه السياسي.

وبعيداً عمّا أطلقته الكمالية من أفكار جديدة، وما قدمته من «حلول»

---

(٩) المصدر نفسه، ص ٤٢١ ـ ٤٢٢.

بعضها مبتكر، للمجتمع التركي، فإن التيار الديني، بشكل عام، لم يستطع أن يقدم حلولاً جيدة ومناسبة للمجتمعات المتخلّفة، ومنها بلادنا. ففي آسيا، مثلاً، لم يستطع هذا التيار أن يوفر اليقظة والنهضة لشعوب كبيرة، مثل اليابان أو الصين أو الهند. ولكنه نجح في ردّ محاولات المستعمرين الأوروبيين الهادفة إلى إلغاء الهوية، سواء كان ذلك من خلال حملات التبشير الأوروبية، ونشر المفاهيم الفكرية الرامية إلى زرع مفاهيم غربية معادية، كما عرفت الصين خاصة في القرن التاسع عشر، وكذلك قبلها اليابان والهند. هناك، كما عندنا في الجزائر مثلاً، نجحت التيارات الدينية، كالهندوسية والكونفوشيوسية، والإسلام وغيرها، في الحفاظ على «الهوية القومية والوطنية والدينية»، لكن هذه التيارات لم تقدم حلولاً وأجوبة تناسب العصر الراهن ومتطلباته.

ومن المفيد أن نسجل هنا بشكل واضح أن التيار الديني، ويهمنا بالطبع هنا التيار الإسلامي، لم يكن واحداً في مواقفه وآرائه، فقد كان هناك إصلاحيون كبار أدوا دوراً مهماً في اليقظة العربية، وما تزال حتى اليوم هناك شخصيات وأجنحة قديمة متفتحة تدرك بعمق مخاطر الجمود وعدم الانفتاح على وقائع الحياة الحديثة وحقائقها.

ملاحظات الانتقاد التي نطرحها موجّهة إلى التيار التقليدي والمتعصب، الذي لا يحسن قراءة تاريخنا قراءة عقلانية ومتحررة. والانتقاد الأشد موجّه إلى من ينكر على نصف الأمة ـ المرأة ـ حريتها وحقوقها وواجباتها في المجتمع العصري، وإلى من يصرّ على اتهام التيارات الأخرى، غير الدينية خاصة، بالكفر والإلحاد. وفي كل حال، ستبقى نهضة الأمة ويقظتها بحاجة إلى تعميق حركة الإصلاح الديني وتطويرها، وكذلك لا بد للإصلاح الاجتماعي أيضاً من الاسترشاد بالعقل والتطور حتى نتغلّب على الأزمة التاريخية التي تطاول زمنها.

ثالثاً: التيار الشيوعي

يقول حنا بطاطو في تأريخه للحزب الشيوعي العراقي: «إن الأفكار ذات الطبيعة المساواتية في المشرق العربي والعثماني وجدت قبل الثورة البلشفية في روسيا»[(١٠)]. ويعتبر الكواكبي وكتاباته «إحدى أوائل الإشارات في الأدب

(١٠) حنا بطاطو، العراق: الحزب الشيوعي، ترجمة وتحقيق عفيف الرزاز، سلسلة العراق (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٢)، ص ١٧.

الحديث للمشرق العربي إلى جماهير المجتمع التي ما زالت صامتة ومغمورة»[11]، فيما يعيد حليم بركات بدايات الفكر الاشتراكي إلى «كتابات شبلي الشميل (١٨٥٠ ـ ١٩١٧)، والكواكبي، وفرح أنطوان (١٨٧٤ ـ ١٩٢٢)، وسلامة موسى (١٨٨٧ ـ ١٩٥٨)، وغيرهم من أمثال مصطفى حسنين المنصوري»[12].

أما الأحزاب الشيوعية العربية، فقد ظهرت بعد الحرب العظمى، و«كانت فلسطين أول بلد عربي عرف هذا الحزب في العام ١٩١٩، ثم تونس في العام ١٩٢٠، ومصر في العام ١٩٢٢، وسورية ولبنان والعراق في العام ١٩٢٤، وأخيراً السودان في العام ١٩٤٦...»[13].

هناك حقائق مهمة بالنسبة إلى الأحزاب الشيوعية العربية تستحق التسجيل، فهي كلها واجهت معارضة شديدة من جانب الكثير من القوى الاجتماعية الفاعلة، وخاصة من الطبقة البرجوازية والإقطاع والتيارات الدينية. وكانت معارضتها طبيعية، لأن الأحزاب الشيوعية دعت إلى انتزاع حقوق الفقراء والضعفاء (أي العمال والفلاحين) من مالكي الثورة في المجتمع. إلا أن معارضة التيارات الدينية، وحتى المواطنين العاديين، يمكن إرجاعها إلى عدد من العوامل. ومن ذلك أولاً أن بعض الشيوعيين تعرّضوا للفكر الديني وهاجموه، وشكّك البعض في العقيدة الدينية، بل إن بعضهم دعا إلى الإلحاد، مما أثار قطاعات واسعة من رجال الدين وأعداداً كبيرة من المواطنين الذين كانوا في غالبيتهم من الأميين في أوائل العشرينيات من القرن العشرين، فقد كانت نسبة الأمية يومها عالية جداً، وكانت الأفكار التقليدية البالية، وضعف مستوى التعليم، وهبوط مستوى الوعي ظاهرة طاغية في المجتمع. وبكلمة، فقد كان بعض الشيوعيين ودعاة هذا التيار قد بدأوا بنقد الفكر الديني قبل أن ينتقدوا الواقع الحياتي السيئ والظواهر الاجتماعية المتخلّفة.

والعامل الثاني أن معظم مؤسسي الأحزاب الشيوعية كانوا أجانب وغرباء، بل إن كثيرين منهم في بدايات العمل الشيوعي في فلسطين خاصة، كانوا من اليهود الأوروبيين، بل كانوا صهاينة. وهذا سهّل على أعداء الشيوعيين التشكيك بوطنيتهم

(١١) المصدر نفسه، ص ١٨.

(١٢) بركات، المصدر نفسه، ص ٣٠٦.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٣٠٧.

وعروبتهم، وبالتالي طاول التشكيك إخلاص الشيوعيين للبلاد التي يعملون فيها.

لقد تحدث حنا بطاطو عن حركة الهانشاق ـ حركة اشتراكية أرمنية ـ التي تأسست في أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر، وأن أرسين كيدور ـ وهو أحد قياديي الهانشاق ـ عمل مدرّساً في المدرسة السلطانية في بغداد في سنوات الحرب العظمى، وبقي مقيماً في العراق حتى أواخر العشرينيات. وهذا الأرمني الاشتراكي أدى دوراً مهماً في تدريس حسين الرحال ـ أول ماركسي عراقي ـ وقد تأثر الأخير بأفكار كيدور[١٤]. كما كان للأرمن، خاصة أرتين مادويان، دور مهم في تأسيس الحزب الشيوعي في سورية ولبنان، وكان مادويان من المنشقين عن الهانشاق في لبنان، وبقي له دور مهم في مسيرة الحزب حتى أواخر سبعينيات القرن العشرين.

وفي فلسطين، كان مؤسسو الحزب الشيوعي هناك من يهود روسيا وبلدان أوروبا الشرقية. ومثّل أولئك اليهود الاشتراكيون مدارس اليسار الأوروبي المختلفة من بلاشفة واشتراكيين أوروبيين مختلفي الألوان. ويقول والتر لاكور في كتابه المعروف: **القومية والشيوعية في الشرق الأوسط** إن «مجموعات صغيرة انشقّت عن الأحزاب العمالية اليهودية في فلسطين وأوروبا الشرقية أسست معاً في «عيد السنة اليهودية الجديدة» ـ أيلول/سبتمبر ١٩٢٠ ـ منظمة سياسية في مؤتمر عُقد في العيد. ولم يرفض هذا التنظيم «الفكرة الصهيونية» كلها، بل دعا إلى إيجاد «صهيونية بروليتارية»، كما قال قادة الحزب»[١٥].

في مصر، أدى جوزيف روزنتال ـ يهودي روسي عمل صائغاً في الإسكندرية منذ قدومه إلى مصر في عام ١٨٩٨ ـ دوراً مهماً في تأسيس الحركة الشيوعية. وعرف عن روزنتال ـ كما يقول بطاطو ـ «أنه حامل أفكار متقدمة جداً في المسائل الاشتراكية. . . وعندما بدأ عمله لحساب الأممية الاشتراكية في عام ١٩١٩، لم يكن ميالاً إلى تشكيل حزب شيوعي محدد، بل كان يفضل إدخال أتباعه الجدد في تجمّعات قائمة فعلاً بهدف إعادة توجيهها نحو البلشفية، وكان مهتماً بالبقاء ضمن إطار القانون»[١٦].

---

(١٤) بطاطو، المصدر نفسه، الفصل الأول، ص ١٧ ـ ٣٥.

(١٥) Walter Laqueur, *Communism and Nationalism in the Middle East*, 2nd ed. (London: Routledge and Kegan Paul, 1957), p. 75.

(١٦) بطاطو، المصدر نفسه، ص ٢٤.

أما الأحزاب الشيوعية في المغرب العربي، فقد بدأت نشاطها كفروع محلية للحزب الشيوعي الفرنسي، وكان المؤسسون لتلك الفروع في الأقطار العربية من الأوروبيين، خاصة المستوطنين الفرنسيين. بكلمة، فإن هذه الأحزاب الشيوعية تأسست من قِبل المعادين لشعوب المنطقة.

إن وجود عناصر غريبة عن السكان المحليين، وخاصة كما كانت أجنبية، ومن يهود أوروبا، ضمن النواة المؤسسة، جعل المواطنين العاديين يتردّدون، بل يتشكّكون في إخلاص ومصداقية مثل هذه الأحزاب التي لا ترتبط بالوطن أو بالشعب القاطن فيه.

وكان هناك عامل آخر نفّر، بل أبعد، الجماهير عن الأحزاب الشيوعية العربية، ذلك «أن الأقليات القومية أعطيت في كل مكان في المنطقة اهتماماً شديداً من جانب الأحزاب الشيوعية. وقد أدت هذه الأقليات دوراً مهماً في بداية تاريخ الشيوعية في الشرق الأوسط... وقد شكّل اليهود واليونانيون والأجانب الآخرون «جسد» المجموعات الشيوعية العديدة في مصر حتى العام ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، وفي مرحلة كان حجم عضوية الحزب الشيوعي العراقي يتألف من ٧٠ ـ ٨٠ بالمئة من أبناء الأقليات»[(١٧)].

من الطبيعي أن لا يقدم المواطنون على الانتساب إلى أحزاب كان مؤسسوها من الأغراب، ومن اليهود الأوروبيين خاصة، وتركّز اهتمام المؤسسين على أبناء الأقليات. ومن هنا جاءت فترة بدأت فيها العناصر العربية تسعى، بل وتقاتل لإقامة ما عُرف بمرحلة «تعريب الأحزاب الشيوعية»، خاصة في فلسطين ومصر.

وتبقى نقطة مهمة أخيرة، وهي أن الحركة الشيوعية العربية لم تكن تعمل كوحدة واحدة، منذ منتصف ثلاثينيات القرن العشرين، رغم انتماء هذه الأحزاب إلى المنطقة العربية، وبرغم ارتباطها جميعاً بالكومنترن، وبالتالي تتعاون جميعها مع الحزب الشيوعي السوفياتي. فقد كان لكل حزب برنامجه المحلي الخاص، وغابت عنه تماماً النظرة العربية. وعلى هذا، يمكن القول، بشكل عام، إن فترة ما بين الحربين العالميتين لم تشهد للشيوعيين العرب نشاطاً سياسياً ملموساً، وكانوا، بشكل عام، قد ساروا على سياسة غامضة بالنسبة إلى القضايا القومية والوطنية. فقد كان موقف الشيوعيين من المسألة

---

(١٧) Laqueur, Ibid., p. 221.

القومية ـ خاصة الوحدة العربية ـ يتراوح بين العداء إلى اللامبالاة والفتور. وموقفهم من محاربة الصهيونية كان مشوشاً، إن لم يكن وجود عناصر يهودية وصهيونية في صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني مبعث ازدراء من جانب القوى الوطنية والقومية المعادية للبريطانيين والصهيونيين.

ولعل بولس فرح ـ من الشيوعيين القدامى في فلسطين ـ قد أصاب كبد الحقيقة حين قال: «إذا كان الشيوعيون اليهود مخلصين في شيوعيتهم، فلماذا جاؤوا إلى البلاد؟، أليست الصهيونية قسماً من الاستعمار؟، وإذا لم تكن كذلك، فما المعنى من تجمّعها في هذه البلاد، والوقوف حجر عثرة في طريق استقلالنا»[١٨].

وعلى أي حال، فإذا كان النشاط السياسي للشيوعيين العرب متدنياً، وبعيداً عن ساحات النضال الوطني والقومي الفاعل، بشكل عام، فإن علينا أن لا ننسى أبداً أنه كان لهم دور مهم لا يجوز التغاضي عنه، وهو اهتمام بعض فصائلهم بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية، ونشاطهم في مجال النقابات ومتابعة شؤون العمل والعمال، ممّا عمّق الوعي الاجتماعي والطبقي عند التيارات الوطنية والقومية، وقد أسدت الأحزاب الشيوعية، بالتالي، خدمة مهمة لمسائل التحرر الاجتماعي لا يصحّ القفز عنها أو تجاهلها.

رابعاً: التيار القومي العربي

بمعركة ميسلون ختمت مرحلة أساسية مهمة، فقد بدأت مرحلة جديدة بسيطرة بريطانيا وفرنسا على منطقة الهلال الخصيب بعد أن زالت السلطنة العثمانية وانهزمت في الحرب العظمى، وبعد أن ضاع الأمل بقيام دولة عربية. ولكن اليأس لم يسيطر على نفوس الغالبية من النشطاء السياسيين، وخاصة من دعاة التيار القومي العربي، رغم قسوة الضربة التي أحاقت بالأحلام العربية، وبرغم ما قاله أحد المؤرخين العرب البارزين من «أن الأمل باستقلال عربي قد تلاشى، وبدت الحركة القومية العربية وكأنها في مرحلة الاحتضار وتشتت زعماؤها»[١٩]. إلا أن الأمور في الوطن عامة، وفي بلدان الهلال الخصيب خاصة، سارت في اتجاه التصعيد وتطوير مفاهيم هذا التيار نحو الأعلى والأفضل. فقد كانت مكاسب

---

(١٨) بولس فرح، «من العثمانية إلى الدول العبرية،» الصوت (الناصرة ـ فلسطين) (١٩٨٥)، ص ٨٠.

(١٩) فيليب خوري، أعيان المدن والقومية العربية: سياسة دمشق، ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٣)، ص ١٤٥.

العرب في الثورة الكبرى، وفي مساهمتهم الكبيرة في إزاحة الحكم التركي أكبر من خسائرهم «إذ لا بد للمرء أن يلاحظ أن الثورة (العربية) في ذاتها، وقيام جيش عربي في سورية، أنشآ فكرة الاستقلال العربي، وأذكيا مشاعر عفوية عندما قُضِيَ بالقوة على هذا الاستقلال. وعلى هذا فالثورة. . . أحيت المشاعر الوطنية لدى العرب»[٢٠]، بل لعل البعض من هؤلاء الدعاة القوميين رأى في معركة ميسلون، على مرارة نهايتها، صورة «جيش نظامي لدولة عربية» وقف يقاتل، لأول مرة منذ قرون عديدة، جيش دولة عظمى خرجت منتصرة في أكبر حرب عرفتها البشرية في تاريخها حتى ذلك الوقت. وكان هذا البعض مدركاً سوء النتيجة قبل انطلاق الرصاصة الأولى في ذلك الصراع التاريخي. فكانت معركة ميسلون حدثاً تاريخياً مهماً بنيت عليه نشاطات مثمرة ومفيدة تراكمت مع مرور الزمن، ذلك أن صورة الالتحام بالسلاح، وتلك «المواجهة غير المتوازنة» منظر غاب تماماً عن الذاكرة العربية منذ مئات السنين، إذ كان «الغرباء» ـ من سلاجقة وأكراد وأتراك ومماليك ـ يتبادلون السيطرة على بلادنا، وكنا، نحن العرب، أصحاب البلاد شهوداً متفرّجين على ما يجري في ساحاتها، بل كان البعض منا يصفق للمنتصر ويرحّب به. ومن هذا الواقع، علينا أن نلاحظ أن الغالبية من أبناء ذلك الجيل لم تستسلم أبداً، فبعد أقل من سنة على معركة ميسلون تصدّت مجموعة من المناضلين القوميين نظمهم أحمد مريود ـ ذلك البطل القومي ـ لقافلة الجنرال غورو في الجولان، قرب القنيطرة، وأمطروه ومرافقوه وحراسه بالرصاص، لكن الأقدار أنقذت ذلك الجنرال السفاح من الموت المحتم يوم ٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٢١.

وقبل ميسلون بقليل، بدأ عرب العراق نضالهم المسلح ضد البريطانيين المستعمرين، وبعد ميسلون بسنوات خمس بادر عرب سورية بالثورة السورية الكبيرة. ولنترك جانباً، الآن، ثورات الريف وليبيا وغيرها، ونتساءل: ماذا عن فكرة القومية العربية بعد احتلال سورية، وأين وصلت هذه الدعوة في الشرق؟

لقد اعتبر أنيس صايغ «أن كتاب **أم القرى** للكواكبي، وكتاب **يقظة الأمة العربية** لنجيب عازوري، كانا الجسر الذي عبرت عليه الحركة القومية العربية من عاطفية القرن التاسع عشر إلى واقعية القرن العشرين. .»[٢١]، إلا أن القراءة

---

(٢٠) وليم كليفلاند، ساطع الحصري: من الفكرة العثمانية إلى العروبة، تعريب فكتور سحاب (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٣)، ص ١٠٢ ـ ١٠٣.

(٢١) أنيس صايغ، تطور المفهوم القومي عند العرب (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦١)، ص ٦٥.

المتمغنة ودراسة الوقائع تشير إلى أن في تقدير صايغ شيئاً من المبالغة والكثير من التفاؤل، لأن مضمون الكتابين لم يخرج كثيراً عن فكر «مرحلة ما قبل القومية»، إذ لم يتفاعل المؤلفان الكبيران مع حقائق العصر ومفاهيم العالم المتقدم وتياراته الفكرية، لأن الفكرة القومية العربية كانت في أولى أيام نشأتها، وقد افتقدت التبلور والوضوح، ولا تزال في مرحلتها البدائية، إن لم تكن في طورها الجنيني. فقد كان تداخل العروبة والدين من الظواهر المميزة للفكرة في تلك المرحلة.

وعلى أي حال، فإن علينا أن ندرك جيداً أن هذه النقطة لن تقلل أبداً من أهمية هذين الكتابين «الثوريين بأفكارهما»، وقد شكّلا هزّة كبيرة لأوضاع ذلك «المجتمع العثماني المتخلف وأفكاره الراكدة»؛ فلقد فتح الكتابان ثغرة صغيرة في ذلك الجدار السميك الذي أُقيم حول الحياة العربية وتطلعاتنا الحقة والمشروعة، بحيث كاد هذا الجدار أن يخنق أنفاس حركة التطور والتقدم وحرية الفكر خلال الغيبوبة الطويلة التي عاشتها أمتنا العربية لقرون عديدة. وإن هذين الكتابين كانا شمعة صغيرة أنارت، إلى حدّ ما، الطريق أمام ذلك الرعيل من الرواد، وشجعت النشاطات الفكرية والسياسية لأبناء ذلك الجيل من دعاة القومية حتى يوم ميسلون.

على أي حال، فقد تسبّب الاحتلال الفرنسي لسورية بهزّة، بل بزلزال كبير، وكانت بين خسائر الحركة القومية العربية الكبيرة أنها فقدت «مرجعيتها» التي اتخذت من دمشق مقراً لها منذ أن طُرد الأتراك منها. ولم تستطع بغداد أن تقوم بهذا الدور عند وصول الملك فيصل في آب/أغسطس ١٩٢١ ليُتوّج على عرش العراق بطلب من القوى الوطنية العراقية وبموافقة بريطانيا. تُرى لماذا تأخر قيام تلك المرجعية في العراق؟

لقد انهمك فيصل وأعوانه في إعادة ترتيب «البيت العراقي» وإدخال الإصلاحات السريعة عليه، وبناء ما هو مطلوب لبنائه، إذ كانت بلاد الرافدين قد فقدت، خلال قرون طويلة من الحروب الخارجية والداخلية والنكبات والأوبئة، الكثير من مقوّمات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فكانت الولايات العثمانية الثلاث في أسوأ حال يمكن أن يتصوّره المرء. وطبيعي أن تنصرف جهود أولئك «القوميين» إلى بناء «الدولة الجديدة» ـ وكانت قطرية كسابقتها في الشام، وليست قومية بحكم عوامل موضوعية وذاتية، وبحكم تأثيرات القوى

الخارجية والمحلية ـ وبقي العراق لسنوات غارقاً في تحرير ذاته من السيطرة الاستعمارية، ومنغمساً في بناء أجهزة الدولة ومؤسساتها، وبعيداً عن التفكير والعمل لاحتضان المسألة القومية. وفي هذه المرحلة التي راحت فيها سورية تواجه المحتلين، وانغمس العراق في بناء أجهزته، بقيت مصر تحتفظ بدورها الرائد في بناء «الدولة العصرية»، وإعداد الإطارات البشرية، وترسيخ الوعي الوطني، وإنعاش الثقافة العربية.

في مجال التربية والتعليم، رأى ساطع الحصري الذي «أذن له أن يزور بعض المدارس المصرية ليطلع على أساليب التعليم في النظام (في أوائل عام ١٩٢١)... فوجد أنه أكثر النظم التربوية تعرّباً في الشرق الأوسط... وآمن الحصري بأن المصريين يرتبطون ببقية العالم العربي بمشاعر العروبة وكراهة الحكم الأجنبي»[٢٢].

وفي الواقع، فإن الكثيرين من المثقفين المصريين الذين شكّكوا بالثورة العربية، وارتابوا ببعض الأمور والجوانب المهمة في الحكم الفيصلي في الشام، راحوا بعد فترة يعيدون النظر في أمور العمل القومي ونشاطاته، ومن ذلك أن هؤلاء المثقفين المصريين بدأوا يراجعون مواقفهم المرتابة سابقاً، خاصة حين وجدوا حقيقة الأهداف وراء تلك النشاطات القومية والثورات العربية ضد المستعمرين الأوربيين، فتحولت تلك الشكوك إلى تعاطف وتجاوب عميق خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، بل أصبحت القاهرة بمثابة محطّة أساسية لالتقاط أخبار العرب ومتابعة التطورات الجارية من حول مصر، رغم وجود تيار إقليمي وقطري، وتيار آخر يريد الانفكاك عن المنطقة العربية، أو الشرق، والتوجه إلى أوروبا، أو تأكيد الانتساب لما سمّي بـ «حضارة البحر الأبيض المتوسط».

لقد كانت مصر محطة إنصات وموقعاً مهماً تفاعلت فيه أخبار العرب ونشاطاتهم، ولقي النضال العربي الكثير من التجارب والتقدير، إضافة إلى استعارة العشرت من أبرز مثقفي الكنانة الذين لبّوا دعوات الشام والعراق والسودان، فتفاعلوا مع عرب هذه المناطق، وكان لما قدموه من خدمات تربوية واقتصادية وصحية دور مهم في تعميق وترسيخ هذا التفاعل الإيجابي والمفيد، فكان أن ساهمت مثل هذه العلاقات الإنسانية بين مصر وجاراتها العربيات في زرع «بذور

(٢٢) كليفلاند، المصدر نفسه، ص ١٠٤.

التوجه العربي الإسلامي» في مصر، التي كان القوميون يأملون في أن تصبح مصر مثل بروسيا في وحدة ألمانيا، أو مثل بيدمونت في وحدة المناطق الإيطالية.

في فترة العشرينيات، شهدت الساحة السياسية في العراق وسورية، انصراف القوميين إلى «العمل الوطني» وخف الاهتمام بـ «الهم القومي»، ذلك أن معظم القوميين ركّزوا نشاطهم السياسي لمقارعة الاحتلال، فيما كرّس إخوانهم في العراق جهودهم لتأسيس «الدولة الجديدة». وساد شعور متزايد لدى البعض من هؤلاء أن الفكرة القومية قد خفّ وزنها عند رجال الرعيل الأول في العراق وبلاد الشام. وفي الواقع، فإن هناك فريقاً صغيراً من عناصر «تلك الجمعيات القومية السرية» من غرق بمصالحه الخاصة، واهتم بها على حساب المصلحة العامة. وقد تدافع بعضهم الآخر في منافسة العملاء الناشطين على استرضاء بعض كبار الفرنسيين العاملين في جهاز حكومة الانتداب الفرنسي، وعمل فريق على التعامل مع هؤلاء الفرنسيين لوضع دستور لسورية - بعد فشل الثورة المسلحة - وسعوا إلى أن يشاركوا في عضوية البرلمان أو المشاركة في السلطة المحلية برعاية المندوب السامي وأعوانه من الفرنسيين. وفي العراق، قدم العديد من القوميين الكثير لاسترضاء البريطانيين - الحكام الفعليين للعراق خلال سنوات قليلة - حيث انتشر المستشارون البريطانيون في الوزارات والإدارات المختلفة، وعرف عن كثير من «المتعاونين» جشعهم واهتمامهم بمصالحهم الخاصة. لكن من الواجب أن نؤكد هنا أن العراق وسورية عرفا العديد من رجالات ذلك الرعيل، من أعضاء تلك الجمعيات أو من خارج إطاراتها، ممن بقوا أوفياء لمبادئ الفكرة القومية العربية، وحافظوا على إخلاصهم وحرصهم الشديد على الصالح الوطني العام.

وهناك نقطة يفيد تأكيدها هنا، وهي أن أولئك «المتعاونين» أو من «ذوي الأيدي الخفيفة» ممن طمعوا في المال العام يصبحون «شرفاء»، بل «أولياء»، حين يقارنون بما عرفته الأقطار العربية، خلال ربع القرن الأخير، من «تعاون مع الأجنبي»، واستباحة ثروات البلاد وأموالها العامة.

لقد ورد في هذه الدراسة، وفي أكثر من مكان، وكأن هناك تمييزاً بين «العمل القومي» و«العمل الوطني». وقد يلمس القارئ وكأن هناك انتقاصاً أو نقداً لبناء «الدولة القطرية»، أو ابتعاداً عن السلوك القومي السليم أو الالتزام بالمبادئ القومية العربية.

في الواقع، فقد تعرّض العديد من «بناة الدولة القطرية» في مرحلة التجزئة المفروضة على المنطقة لشيء من النقد، ذلك أن بعض هؤلاء انصرف كلياً إلى «العمل الوطني»، وتناسى تماماً «واجباته ومسؤولياته القومية». ومن هنا، فقد يثار تساؤل محق وبشكل سليم: هل كان الانصراف إلى بناء «الدولة القطرية» سلوكاً قومياً سليماً في ظلّ أوضاع سياسية واجتماعية معروفة أم الاستمرار في مقارعة العدو والأجهزة المحلية التي راح يقيمها؟ أليس المفروض أن تكون هناك استراتيجيا للعمل القومي، بحيث يصبح العمل الوطني جزءاً من الاستراتيجيا العامة؟ ألا يخشى من الواقع القطري على حساب الصالح القومي؟ أليس للمصالح ـ الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ـ دور مهم في نجاح استراتيجية العمل القومي إلى جانب العقيدة القومية ومبادئها التي يجب الالتزام بها؟

إذاً لا بد من إيجاد نقطة تقاطع أو تلاق بين العمل القومي والعمل الوطني؟ ولكن أين هي هذه النقطة؟ من يقرر موقعها؟ وهل يمكن وضع خطة عمل واحدة تنطبق على مختلف الأقطار العربية أم أن هناك أكثر من خطة لكنها واحدة في خطوطها العامة؟ أليس هناك إمكانية للبناء الوطني من دون نسيان المسؤولية القومية؟ أليست هناك إمكانية تنسيق وتعاون بين القوى الوحدوية المختلفة لنضالها ضد الاستعمار، ولتحقيق خطوات وحدوية وإيجاد قواسم مشتركة؟ أليست هناك مقاييس مبدئية ومعايير أخلاقية، بحيث لا تصبح السلطة مكاناً لاقتناص الغنائم والمنافع الخاصة على حساب الصالح العام أو بالأحرى مصالح الشعب؟

هناك بالتأكيد فوارق دقيقة جداً يحتاج العاملون في الميدان العام إلى أن يحددوها ويحترموا المبادئ العامة في الفكر والتطبيق.

ويبقى الفارق كبيراً بين العمل الوطني النظيف والهادف إلى تكامل عربي أو تنسيق قومي، واعتبار الوصول إلى السلطة هدفاً في حدّ ذاته. والفارق كبير أيضاً بين العمل الوطني وجعل السلطة وأجهزتها وسيلة لخدمة الأهداف العامة ومصالح الشعب، واعتبار السلطة وسيلة «لقطف ثمار الكفاح واسترداد ثمن العناء وتكاليف التشرد»، كما يرى بعض دعاة اتفاقية أوسلو مثلاً. ولنعد إلى الفكر القومي وتطوره بعد ميسلون. فقد ذهب فيصل بن الحسين إلى العراق ومعه العديد من أعوانه، فما الذي جرى هناك؟

الفصل الثاني عشر

الفكرة القومية في العراق

من الأمور المعروفة جيداً أن الفكرة القومية لا تنتشر في المجتمعات التي لا تمتلك الوعي، ذلك أن الوعي أساس مهم في الانتشار السريع للدعوة القومية، ولا ينبعث الوعي إلا إذا كان هناك حدّ معقول من المعرفة والتعليم. فكيف كانت أحوال العراق، من جهة الوعي السياسي والقومي في أوائل عشرينيات القرن العشرين عند قيامَ المملكة العراقية؟

يقول محمود الدرّة في أحد كتبه إنه «لم يكن في البلاد العراقية سوى ثلاث مدارس إعدادية وبضع عشرة مدرسة ابتدائية، ولا يزيد عدد من يعرف القراءة والكتابة على ٢,٥ بالمئة من مجموع السكان، ولم تكن زراعته تكفي قوات أبنائه بكل أراضيه الزراعية التي تزيد على ٤٤ مليون دونم(*)... ويكفي أن نعرف أن ميزانية الدولة السنوية، عند تأسيسها، كانت ٤٠٠ ألف جنيه استرليني»[1]. حين وصل فيصل إلى بغداد، وتوّج ملكاً على العراق، كان معه العديد ممن رافقوه في الثورة العربية، وفي فترة حكمه في دمشق. وكان أبرز أعوانه ساطع الحصري الذي تولى مسؤولية إقامة نظام التعليم الحديث في البلد. وكان دوره في هذا المجال تاريخياً، إذ اعتبره الكثير من المؤرخين أنه أحد كبار مؤسسي التيار القومي العربي في العراق والشام، فقد أسهم في إعداد برامج التعليم في أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين، حين تم تعيينه موظفاً كبيراً

(*) إن مساحة الدونم في العراق تبلغ ٢٥٠٠ متر مربع.

(١) محمود الدرة، ثورة الموصل القومية، ١٩٥٩: فصل في تاريخ العراق المعاصر (بغداد: منشورات مكتبة اليقظة العربية، ١٩٨٧)، ص ١٣ ـ ١٤.

في جامعة الدول العربية. فهو بحق رائد مميّز للفكرة القومية العربية في مرحلة ما بعد الحرب العظمى، ولسنوات قليلة بعد الحرب العالمية الثانية.

تقول الباحثة الأمريكية ـ ريفا سيمون ـ عن عراق ما بين الحربين العالميتين: «إن الضباط العراقيين نقلوا «القومية الثقافية» مع نكهة عسكرية، متأثرة بالقومية الألمانية وبالتقاليد العسكرية الألمانية التي تعلّموها في إستانبول. وحين تسلّم الشريفيون السلطة والإشراف على أجهزة الحكم، عمدوا إلى غرس القومية العربية من خلال التعليم والجيش، متّبعين نموذج الفرنسيين والألمان واليابانيين»(٢). وتشير هذه الباحثة في أكثر من مكان في كتابها، إلى أهمية «التعليم كوسيلة لنقل القيم الحضارية والأفكار السياسية..»، وأن الأمريكيين عدلوا برامج التعليم في اليابان، بل غيّروها بعد الحرب العالمية الثانية، كما عدلت قوات الاحتلال البريطاني برامج التعليم العراقية بعد إعادة احتلال العراق في آخر أيار/مايو ١٩٤١(٣)، وكان هدف مثل هذا التغيير خدمة مصالح الفريق المنتصر.

هذا، وسبق أن ذكرنا أن الضباط العراقيين شكّلوا في الجيوش العثمانية نسبة لافتة، وبالتالي فقد كان لهم دور كبير في قيادة جيش الشمال الذي قاده فيصل بن الحسين أيام الثورة العربية. وقد استمر هؤلاء العسكريون في تأدية دور بارز في العمل الوطني والقومي.

في التقديم المهم الذي كتبه نجدة فتحي صفوة لمذكّرات رستم حيدر، يذكر نجدة فتحي نقطة مهمة وملاحظة مهمة تشير إلى أنه «مما يلاحظ أن فيصل الأول حينما كان ملكاً في سورية، كان معظم المقرّبين منه، من العراقيين فعلاً، مثل ياسين الهاشمي، وجعفر العسكري، ونوري السعيد، ومولود مخلص، وجميل المدفعي، وطه الهاشمي، وغيرهم من الضباط الذين التحقوا بالثورة العربية، في حين إنه لما أصبح ملكاً على العراق كان معظم حاشيته من السوريين، فإلى جانب سكرتيره الخاص ورئيس ديوانه رستم حيدر، كان مرافقه الشخصي، ثم رئيس تشريفاته تحسين قدري، وناظر الخزينة الملكية الخاصة صفوة باشا العوا، ومعاون رئيس الديوان الملكي أمين كسباني وعبد الله الحاج، وطبيبه الخاص أمين باشا

(٢) Reeve Spector Simon, *Iraq between the Two World Wars: The Militarist Origins of Tyranny* (New York: Columbia University Press, 1986), p 6.

(٣) المصدر نفسه، ص XII – XIII.

المعلوف وقبله أحمد قدري. وقد اختار له مدرساً للغة الإنكليزية هو ابراهيم الدباس. . .». ويضيف نجدة فتحي صفوة إلى ما تقدم أن جعفر العسكري اقترح على المندوب السامي البريطاني في العراق أنه إذا كان فيصل سيجلب معه أياً من أتباعه السوريين الذين يتوقعون الحصول على مناصب في العراق، فإن ذلك سيكون له تأثير غير مستحبّ في أتباع فيصل في العراق. وقد أرسل المندوب البريطاني هذه البرقية إلى تشرشل أيام مؤتمر القدس(٤) في آذار/مارس ١٩٢١.

وبعيداً عن أساليب الحكّام وتكتيكاتهم بالإبقاء على التنافس بين أعوانهم (بين سوريين وعراقيين) «فقد شهدت بغداد في ١١ أيار/مايو ١٩٢٥ وصول عزيز علي المصري من القاهرة إلى بغداد، وأخذ يسعى في جمع الكلمة وفّقه الله في ذلك، إلا أن القلوب متنافرة بشدة مع الأسف، وهذا هو الداء»(٥). ويبدو أن زيارة مؤسس «جمعية العهد» إلى العراق في تلك الفترة تركت أثرها في بلورة الاتجاه القومي العربي في العراق، إذ تشير أطروحة جامعية(*) قدمت إلى جامعة بغداد، إلى «أهمية زيارة عزيز علي المصري إلى بغداد عام ١٩٢٥ وتصفها بأنها من جملة الأحداث المهمة، بالنسبة إلى الضباط المار ذكرهم(**)، للتفكير بتشكيل تنظيم عسكري سري على غرار «جمعية العهد». كما أحيا لديهم الرغبة الجدّية نحو إبراز التوجه القومي في الجيش العراقي، إذ إن عزيز علي المصري اعتاد على إدامة صلاته بتلاميذه ومريديه»(٦). واستناداً إلى واقعة زيارة المصري إلى بغداد، فإن مؤسس جمعية العهد جاء ليوفّق ويصالح رفاقه السابقين، ويوحّد جبهتهم أمام الإنكليز. لكنه فشل في توفير التعاون بين أبناء جيله (ياسين الهاشمي، وجعفر العسكري، ونوري السعيد)، إلا أنه نجح في قيام نواة «الكتلة القومية العسكرية» في الجيش العراقي التي كان يقودها صلاح الدين الصباغ، والتي أدت دوراً قومياً مهماً منذ منتصف الثلاثينيات وحتى نهاية الحرب العراقية ـ البريطانية في عام ١٩٤١. هكذا جاء جيل ثان من الضباط القوميين ليتابعوا ما بدأه

(٤) رستم حيدر، مذكرات رستم حيدر، ترجمة وتحقيق نجدة فتحي صفوة (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٨)، ص ٥٦ ـ ٥٧.

(٥) طه الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي، تحقيق ومقدمة من تاريخ العراق الحديث بقلم خلدون ساطع الحصري، ٢ ج (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٨)، ج ١: ١٩١٩ ـ ١٩٤٣، ص ٨٨.

(*) انظر: نضر علي أمين محي الدين الشريف، «محمد فهمي سعيد وأثره السياسية والعسكري في تاريخ العراق المعاصر،» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٠).

(**) الضباط المقصودون هم: صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد ومحمود سلمان.

(٦) انظر: المصدر نفسه، ص ٦٢.

الجيل الأول، مثل عزيز علي المصري، وسليم الجزائري، ويوسف العظمة، وياسين الهاشمي، وجعفر العسكري، ونوري السعيد، وغيرهم. وتمثل الجيل الجديد بمجموعة صلاح الدين الصباغ في الجيش العراقي.

إن أهم ما تحقق في العراق بالنسبة إلى الفكرة القومية خلال عقدين كاملين من الزمن (١٩٢١ ـ ١٩٤١) هو وضع برامج التعليم القومي الذي أشرف عليها ساطع الحصري، فكان أن خرّجت مدارس العراق من المستوى الابتدائي حتى نهاية التعليم الثانوي عشرات الآلاف من الطلاب العرب في العراق الذين زرعت في نفوسهم وعقولهم الفكرة القومية من خلال الكتب المدرسية وبرامج التعليم والمحاضرات والتوجيه العام في الصحافة والإعلام وبقية المؤسسات. وكما تقول الباحثة الأمريكية ـ سيمون ـ «إن العراقيين استخدموا المدارس لزرع القومية في نفوس الطلاب وعقولهم. . وكان الثلاثة الأساسيون في الفترة (١٩٢٠ ـ ١٩٤١) في وضع سياسة التعليم وغرس العقيدة القومية في المدارس: ساطع الحصري، ومحمد فاضل الجمالي، وسامي شوكت»(٧). ويبدو أن هؤلاء المخططين أعجبوا «بما يقال بأن المدرس البروسي هو الذي كسب الحرب البروسية ـ الفرنسية عام ١٨٧٠، وليس الجيش البروسي. . وأن هؤلاء المربّين تأثروا بدور «فيخته» في الإلحاح على دور التربية لتحقيق الوحدة الألمانية»(٨).

وهكذا استطاع الجيل الأول من القوميين العرب الإفادة من السلطة في العراق لتكريس فكرة العروبة من خلال المؤسستين المهمتين: التربوية والعسكرية. وبذلك زرعت النخلة الباسقة أو شجرة الزيتون الرائعة أو شجرة «الأرز»؛ هذه الشجرة التي لم يعد ممكناً اقتلاعها، فقد ترسخت جذورها وامتدت كثيراً.

أولاً: جمعية الجوال العربي

إذا كان الحصري والجمالي وشوكت هم الثلاثة الأساسيون في وضع برامج قومية للتعليم في العراق، كما ذكرت الباحثة سيمون، إلا أن هناك نشاطات مهمة قام بها جنود مجهولون أدوا دوراً مميزاً جداً في بلورة الفكرة

(٧) Simon, *Iraq between the Two World Wars: The Militarist Origins of Tyranny*, p. 75.

(٨) المصدر نفسه، ص ٧٨ ـ ٨٠.

القومية وتوضيحها ونقلها من مرحلة الفكرة التي يناقشها أبناء طبقة الأعيان والوجهاء، إلى مرحلة الدعوة والعقيدة، حيث تطرح على الطلاب لتناقش في المدرسة وفي الشارع. ولعل «جمعية الجوال العربي» هي أقدم المنظمات القومية التي ظهرت في العراق، بل ولم يعرف أي قطر عربي آخر مثل هذه الهيئة قبل بروزها إلى ساحة العمل القومي. فمتى بدأت هذه الجمعية، ومن هم دعاتها؟

في بحث ميداني مهم كتب فاضل حسين يقول: «من استعراضنا للمعلومات التي توافرت لدينا، بدا لنا أن درويش المقدادي كان رائد جمعية الجوال في عشرينيات هذا القرن (أي العشرين). وكان يدرس التاريخ العربي الإسلامي في الثانوية المركزية في بغداد خلال السنة الدراسية ١٩٢٦ ـ ١٩٢٧ حين وقعت «حادثة النصولي»[٩]. وكان أنيس النصولي ـ من لبنان ـ مدرّساً للتاريخ العربي الإسلامي في الثانوية المركزية ودار المعلمين الابتدائية، قد أصدر كتاباً عن «الدولة الأموية في الشام» أثارت بعض مواده ردود فعل استغلها بعض الطائفيين، مما أدى إلى فصل النصولي وعدد من الأساتذة السوريين والفلسطينيين، ونقل بعضهم داخل العراق. وإلى الموصل أرسل المقدادي ليدرّس هناك «فألّف لجنة الرائد العربي، وهي ذات اتجاه قومي خلال السنة الدراسية ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨».

لم تمضِ مدة طويلة حتى «فكّر جماعة من الأساتذة القوميين بتأليف جمعية قومية في بغداد خلال السنة الدراسية ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠، منهم درويش المقدادي، وناجي معروف، وسليم النعيمي، ومزاحم الشابندر، وغيرهم؛ وهؤلاء جماعة الرصافة. وفي الوقت نفسه، كان طلاب دار المعلمين الابتدائية يفكّرون بالموضوع نفسه، وقد أثروا في بعض أساتذتهم، وهؤلاء هم جماعة الكرخ الذين صاروا الأكثرية في جمعية الجوال التي تألفت من اندماج جماعة الرصافة مع جماعة الكرخ. وكان أنشط هؤلاء الطلاب عبد المجيد عباس، ومحمد ناصر، وتوفيق منير، وجابر عمر.. إلخ، ثم فاتحوا خالد الهاشمي، ومتى عقراوي (الأستاذين في دار المعلمين)... وفي رحلة مدرسية إلى البصرة في عطلة نصف السنة الدراسية عام ١٩٣٠ ـ ١٩٣١.. فاتح عبد المجيد عباس، ومحمد ناصر، بقية زملائهما بفكرة تأسيس جمعية قومية، مستشهدين

(٩) فاضل حسين، «جمعية الجوال: فصل من تاريخ القومية العربية في العراق المعاصر،» مجلة كلية الآداب (جامعة بغداد)، السنة ٣٣، العدد ٢ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢)، ص ٢٤٦.

بما قام به الطلاب العرب من تأسيس جمعيات في إستانبول وباريس وبيروت والقاهرة والشام في أوائل القرن العشرين.. وتكوّن تنظيم سري في بداية الأمر، وأقسم الأعضاء على القرآن والسيف، واتخذوا العلم العربي ذا الألوان الأربعة علماً لهم متعاهدين على العمل من أجل القومية العربية والوحدة العربية والتربية والتعليم، باعتبار أن أغلبهم سيمتهن مهنة التعليم». وفي عام ١٩٣٤ أُجيزت الجمعية رسمياً باسم جمعية «الجوال»، واختير الاسم «على اعتبار أن الأعضاء دعاة القومية العربية العاملين على بعث الفتوة العربية الإسلامية «سيتجولون» في أنحاء العراق والوطن العربي لنشر مبادئهم وأفكارهم»[١٠].

وهذا، وإن هناك مصادر عديدة تشير إلى أن جمعية «الجوال العربي» كانت مع العديد من الهيئات والمؤسسات القومية أحد مظاهر حركة قومية سرية، فإن «سليم النعيمي يروي أن «جمعية «الجوال» لم تكن سوى واجهة علنية من واجهات التكتل القومي السرّي الذي تأسس في بغداد عام ١٩٢٨، وكان له ارتباط سري على مستوى البلاد العربية مقره دمشق»[١١]. وتعرّضت هذه الدراسة لـ «تنظيم الجمعية»، وذكرت أن القانون الأساسي للجمعية كان يتألف من تسع مواد، لخصت النظام الداخلي، وقد شمل مراتب العضوية للجوالين، والتشكيلات المختلفة للجمعية التي تألفت من فرق وفصائل وحضائر. ولاحظ كاتب الدراسة «الصبغة العسكرية» للمفردات المستعملة في مراتب الأعضاء والتشكيلات، كما أشار إلى «السلطات الواسعة التي يتمتع بها المعتمد أو العميد»[١٢]. وذكر كاتب الدراسة أسماء لأعضاء عرب من خارج العراق، مثل فريد زين الدين، وعبد العزيز كتفالي، وخليل المصفي، وأمين رويحة، وواصل رسلان، وسعد الدين العيسى، وعثمان الحوراني، (سورية)؛ ودرويش المقدادي، وصبحية المقدادي (شقيقة درويش)، وأكرم زعيتر، وجورج منصور، وراسم الخالدي، وممدوح السخن، وواصف كمال، وفريد يعيش، وخليل المقدادي، (فلسطين)؛ ومن الأردن فرحان شبيلات؛ ومن لبنان أنيس الصغير، وابراهيم حيدر؛ ومن مصر الدكتور مصطفى الوكيل[١٣]. هذا وقد سجل الكاتب أسماء عدد من الأعضاء النصارى الذين انتموا إلى الجمعية بدافع الشعور القومي

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٤٦ ـ ٢٤٩.

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٤٩.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢٥٠ ـ ٢٥٦.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢٥٧.

العربي، منهم متى عقراوي، ومجيد خدوري، وفؤاد سفر، وبشير فرنسيس، ومجيد حسّو (ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨). كما ضمّت هذه الجمعيات أفراداً أصبحوا، بعد فترة، ضباطاً في الجيش العراقي. وقد ذكرت أسماء خير الله طلفاح، وناجي طالب، ورجب عبد المجيد، وشاكر سعيد، وطاهر يحيى، وعبد اللطيف الدراجي، وحقي المفتي... إلخ[١٤]. واللافت هنا أن بين أعضاء هذه الجمعية من شارك بفعالية في النشاط القومي في السنوات التالية. فقد كان ناجي طالب، ورجب عبد المجيد، وطاهر يحيى، والدراجي من الضباط البارزين في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وكان لخير الله طلفاح ـ وهو خال صدام حسين ـ أكثر من أثر في أفكاره، وخاصة في سنوات نشأته وتكوينه ـ وتعرّض طلفاح للسجن والاضطهاد إثر الاحتلال البريطاني الثاني للعراق عام ١٩٤١، إذ كان يومها برتبة ملازم أول، وارتبط بالكتلة القومية العسكرية.

لقد نشطت هذه الجمعية كثيراً قبل أن تنضمّ إلى نادي المثنى، فأصدرت مجلة **الفتوة**، واشترت مطبعة، وعقدت مؤتمرات سنوية حتى أيلول/سبتمبر ١٩٤٠[*]. كما أصدرت بيانات، وكان لها نشاط مهم في دعم «جمعية الدفاع عن فلسطين»، وجمعت أموالاً كثيرة، ودعت إلى تشجيع الصناعة الوطنية، وكافحت النعرات الطائفية. ولعل كرّاس **المنهج القومي العربي** الذي صدر في ١٣ حزيران/يونيو ١٩٣٥ من الإنجازات المهمة التي حققتها الجمعية[**].

في مقدمة **المنهج القومي العربي** نقرأ أن «الشرق العربي منذ أن نفض العرب أيديهم من حكمه يغطّ بالجهالة تارة، ويصحو تارة أخرى، كالمريض المحتضر، ويد الظلم ترهقه وتقسو على الفضائل، وتستحدث عادات تتسرب في كل فضيلة لتمحوها، وتستجد طبائع شريرة تجد لها بيئة صالحة، فتخرج رؤوسها وتفعل فعائلها، حتى تخاذلت القوة، ونشأ الضعف، وتقطعت الأسباب وتباعدت السبل وتفكّكت العرى وانفلتت عصبية القربى وتمزّق شمل

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩.

(*) عقدت «جمعية الجوال العربي» مؤتمرها السنوي السابع في ٥ و٦ أيلول/سبتمبر ١٩٤٠ في بناية نادي المثنى. وافتتح المؤتمر معتمدها درويش المقدادي. وألقيت في هذه الاجتماعات كلمات عديدة وتقارير عن نشاطات الجمعية. وانتخبت هيئة إدارية جديدة ترأسها متى عقراوي.

(**) نُشِر النص الكامل «للمنهج القومي العربي» في: **حركة القوميين العرب: نشأتها وتطورها عبر وثائقها ١٩٥١ ـ ١٩٦٨**، الكتاب الأول: ١٩٥١ ـ ١٩٦٨، الجزء الأول، ترجمة وتحقيق هاني الهندي وعبد الإله النصراوي (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ٢٠٠١)، ص ٣٣١ ـ ٣٦٣.

الأخوة..». وتتحدّث هذه المقدمة عن أن «ثورات المغرب وميسلون والرميثة والسويداء وميادين القاهرة وتطوان ما هي إلا صوت العرب الصارخ وسيوفهم المسلولة على الاستعمار... ولو كانت هذه الوثبات موحّدة المنهج، واضحة الفكرة، معيّنة المرامي، متوافقة الزمن، متوائمة الدواعي، لصحبها النجاح في أكثر مواقفها، ولما واتاها فشل أو تطرقت إليها خيبة، وإن شر الأمم وأفشلها في الحياة أمة لا شرعةً لها ولا منهاجاً ولا ميثاقاً ولا غاية... ولذلك وضعنا هذا الميثاق الجامع».

وتضمّن الميثاق «تمهيداً» فيه «تبيان لمبادئ القومية العربية الأساسية»، وذلك:

أ ـ لتوحيد الفكر بين العاملين على أساسها مقدمة لتوحيد المساعي وتنظيمها في سبيل إنجاحها.

ب ـ لنشر هذه المبادئ بين الجمهور حتى يطّلع عليها ويؤيدها.

ج ـ لشجب المغالطات الكثيرة التي يتستر بعضهم خلفها باسم القومية أو يستعملها البعض الآخر من أنصار الاستعمار للنيل منها بهتاناً وعدواناً.

وأعقب ذلك تعاريف لـ «الأمة العربية» و«الوطن العربي» و«القومية العربية». وتضمّن الميثاق في الناحية السياسية قواعد مهمة عديدة، منها «العرب أمة واحدة»، و«السيادة للأمة»، والقاعدة الثالثة تقول «الأصل مصلحة الأمة»، والرابعة «إخوان العرب كالبربر والأكراد.. يجب أن ترعى حقوقهم وتكفل لهم المساواة التامة في الحقوق والواجبات مع العرب».. أما المستوطنون «كالصهيونيين في جنوب الشام، والفرنسيين والإيطاليين النازحين إلى شمال أفريقيا.. فهم أعداء غاصبون». ونصّت القاعدة الخامسة على أن «الجهاد فريضة عامة، وهو سياج للأمة».

أما عن «اتجاه القومية الاقتصادي»، فتنص القاعدة الأولى على أن «الوطن العربي وحدة اقتصادية»؛ والثانية «أن مرافق الوطن العربي للعرب وحدهم». وتقول القاعدة الثالثة إن «مصلحة الأمة العامة قبل المنافع الفردية». وتضمّن الميثاق أيضاً أربع قواعد للثقافة، واللافت فيها القاعدة الثالثة التي تنصّ على أن «الحرية الفكرية حق غير مطلق، بل نسبي لمصلحة الأمة، وللأمة أن تنظّم هذا الحق وتعيّن مداه وكيفية ممارسته. أما القاعدة الرابعة فهي عن «الإسلام والقومية»، ويرى الميثاق «أن القومية العربية تلتئم مع الإسلام وتعتبره من

العرب وإليهم، وتزيد به تعارفاً مع الأمم الأخرى. ومهما اشتدت القومية العربية (بخلاف ما يظهر من النزعات القومية عند بعض الأمم)، فإنها لا تتنكر للإسلام، بل يزيد بها عزاً وتزيد له نصراً.

هذا وهناك باب «الاجتماع والصحة» وتضمن سبع قواعد.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد تضمّن الميثاق قسماً ثانياً بعنوان «الحركة القومية العربية». وبعد التعريف هناك سبع قواعد: القاعدة **الأولى** «التنظيم»، وتضمّنت «وحدة المنهج القومي العام.. ووحدة الكفاح.. وشمول التنظيم.. ثم الهيئات.. وقيمة التنظيم أنه «لما كانت غاية العرب لا تدرك بالتمنّي، وكان حقهم لا يؤخذ إحساناً من الغاصبين، وإنما تدرك الغاية، ويحق القول، وتعود السيادة إلى العرب بالجهاد الصادق، والعمل الجدّي، والجهد المستمر، والنشاط المتواصل، والتعاون المحكم، واستعمال قوى الأمة كافة وتهيئتها، وافتراص الفرص المناسبة، وكأن كل ذلك لا يتم إلا بالتنظيم.. وهذا قوام الحركة وركنها المكين»، وجاءت القاعدة **الثانية** على «خصائص الأمة وجمهورها وشبابها..»، والقاعدة **الثالثة** «الزعامة»، والقاعدة **الرابعة** «التعاون»، والقاعدة **الخامسة** عن «الاستعمار.. وأسبابه الرئيسية.. وأساليبه»، والقاعدة **السادسة** «الدعوة إلى الإسلام.. وإلى الأممية»، والقاعدة **السابعة** عن «الإصلاح الحقيقي». هذا وقد تضمّن القسم الأخير من الميثاق ١١ مبدأ فيها «يشهد العربي على نفسه، ويوجب عليها في أعماله كلها أن يؤمن بهذه المبادئ ويعمل بها».

وفي الواقع، فإن هذا الميثاق، الذي جاء في ٦٣ صفحة، قد طرح أفكاراً متقدمة كثيراً على نتاج مفكّري الرعيل الأول؛ ويلمس القارئ أنه و«ميثاق عصبة العمل القومي» ـ صدر في صيف ١٩٣٣ ـ متقاربان جداً، بل كأن هناك مجموعة من المثقفين، متجانسة، هي التي وضعت هذين الميثاقين.

نعود بعد هذا الاستعراض للميثاق، إلى جمعية «الجوال»، فنجد أنها أصدرت ٢١ عدداً من مجلة **الفتوة**، وقد صدر العدد الأول في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٤، فيما صدر العدد الأخير في ٤ تموز/يوليو ١٩٣٦[(١٥)]. وشارك في تحرير هذه المجلة العديد من المعلمين والمثقفين، منهم المقدادي،

---

(١٥) كما قال فاضل حسين، في: حسين، «جمعية الجوال: فصل من تاريخ القومية العربية في العراق المعاصر،» ص ٢٦٢.

وزعيتر، والهاشمي، وعقراوي، وابراهيم شوكت، والجمالي، إضافة إلى بعض الطلاب. «ولما نشبت الحرب العراقية ـ البريطانية في عام ١٩٤١، انتظم الكثيرون من أعضاء جمعية «الجوال» في «كتائب الشباب» التي أيدت الجيش العراقي»(١٦). وعيّن المقدادي قائداً لتلك الكتائب. وبانتهاء الحرب، اعتقلت السلطات العراقية المتعاونة مع البريطانيين الكثيرين من القوميين، ومنهم أعضاء في الجمعية. وقد أمضى المقدادي سنوات الحرب العالمية الثانية في سجون عبد الإله، ونوري السعيد، بعد أن نزعت عنه الجنسية العراقية.

وتبقى نقطة أخيرة، أن هذه الدراسة القيّمة سجلت في آخرها قائمة بأسماء ١٣٩ عضواً، وذكرت أمام كل اسم أهم الوظائف التي شغلها كل منهم أو العمل الذي اختص به(١٧). وكان أبرز من تولّى رئاسة الجمعية خالد الهاشمي، ثم متّى عقراوي، وأخيراً درويش المقدادي.

ثانياً: نادي المثنى بن حارثة الشيباني

كان المعلمون وطلاب دار المعلمين هم الذين أسسوا جمعية «الجوال العربي»، واهتم الأعضاء كثيراً بالمعلمين والتعليم، واعتمدوا «التجول» وسيلة للتبشير بالفكرة القومية، والعمل على غرسها في نفوس الطلاب والجماهير العربية في المدن العراقية وأرياف القطر، مع تنظيم مثل هذه الرحلات الهادفة إلى أقطار الوطن العربي. أما «نادي المثنى» فقد كان مؤسسوه من قوميين أكبر في العمر، وللعديدين منهم مكانة معروفة في عالم المهن وفي المجتمع.

في محضر اجتماع مؤسسي النادي، يكتب أكرم زعيتر على ورقة من أوراق عيادة د. أمين رويحة، وكان الأول «قد اختير سكرتيراً للجماعة يضبط جلساتها. وكان الحاضرون للاجتماع الأول الذي عقد في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٣٥ في عيادة د. رويحة في بغداد هم: د. صائب شوكت، ود. متى عقراوي، ود. أمين رويحة، ودرويش المقدادي. وكان المعتذرون خالد الهاشمي، وفهمي سعيد» (المقدم في الجيش العراقي). ويرد في هذا المحضر: «بحث في موضوع الاجتماعات المتوالية التي عقدت في بيت د. صائب بك شوكت، فتقرر أن سبيل العمل للفكرة المتفاهم عليها: تأسيس ناد وإنشاء

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٩٢.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢٩٩ ـ ٣٠٥.

جريدة، وتقرر أن تستمر الاجتماعات كل مساء ثلاثاء في الساعة السادسة في عيادة د. أمين رويحة». وتشكّلت لجان لمتابعة مهمات التأسيس، وجمع كتب ومصادر، وطرحت أسماء للاتصال بهم[١٨].

في دراسة لعماد أحمد الجواهري، ترد أنه «قدم في أوائل شباط/ فبراير ١٩٣٥ عدد من الشخصيات القومية، من بينهم صائب شوكت، ودرويش المقدادي، وصبري مراد، ومتى عقراوي، وخالد الهاشمي، طلباً إلى وزارة الداخلية لتأسيس «نادي المثنى بن حارثة الشيباني». وبالنظر إلى أن النادي غير سياسي، فقد أجازته وزارة الداخلية في وقت لاحق نسبياً. وتشير إحدى وثائق النادي إلى يوم ١٤ أيار/ مايو ١٩٣٥ باعتباره اليوم المقرر للافتتاح. . . وضمّت الهيئة المؤسسة في ما بعد محمد مهدي كبة، وعبد المجيد قصاب، وعبد المجيد محمود، ومحمد حسن سلمان، وعلي محمود الشيخ علي، وداود السعدي، ومحمد صديق شنشل، وعبد الأمير علاوي، وعبد الرحمن الخضير، ومحمد بديع شريف، وعيسى طه، وأكرم زعيتر، وابراهيم عطار باشي، وسعيد ثابت، وقاسم حمودي، ويونس السبعاوي»[١٩]. وتشكّلت الهيئة الإدارية من صائب شوكت رئيساً للنادي، ومحمد مهدي كبة نائباً له، وعبد المجيد قصاب سكرتيراً، وسعيد ثابت أميناً للصندوق.

كان للنادي نظامه الداخلي وصحافته، فقد «أصدر خلال السنوات الست التي عمل فيها، صحيفة أسبوعية ومجموعة من الرسائل، وقد عبّرت جميعها عن اهتمام النادي بالتراث القومي العربي وجهوده من أجل يقظة الفكر وثقافة الجيل الصاعد. . وكانت **مجلة نادي المثنى بن حارثة الشيباني** أسبوعية، وكانت ناطقة باسم النادي وملتزمة بآرائه وأفكاره وأهدافه. . وقد صدر منها ٢٥ عدداً، كان الأول منها مؤرخاً في ٢٧ آب/ أغسطس ١٩٣٦، والأخير هو الخامس والعشرون صدر في ٢٠ شباط/ فبراير ١٩٣٧»[٢٠]. وكان محرّروها من المثقفين القوميين، وقد ساهمت النسوة في تحرير العديد من المقالات بأسماء مستعارة أو بأسمائهن الصريحة.

---

(١٨) من أوراق أكرم زعيتر، «الملف القومي في العراق» (ملفات غير منشورة).

(١٩) عماد أحمد الجواهري، «صفحات من تاريخ الحركة القومية في العراق، ١٩٣٥ - ١٩٤١: نادي المثنى ابن حارثة الشيباني،» آفاق عربية (بغداد)، العددان ١ - ٢ (أيلول/ سبتمبر - تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣)، ص ٥٣.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٥٥.

من الأمور اللافتة والمهمة أن القوميين وجدوا، بعد تأسيس نادي المثنى، أن ينسقوا نشاطاتهم ويعملوا في اتجاه التعاون وتوحيد جهودهم. لذلك قررت جمعية «الجوال» الانضمام إلى نادي المثنى مع الاحتفاظ بكيانها الإداري داخل النادي، وذلك بالنظر إلى تشابه المبادئ والأهداف بين الجمعية والنادي[٢١].

وفي كتابه عن نادي المثنى، يقول عماد الجواهري إن «غاية النادي، كما ورد في نظامه الداخلي: «هي إيقاظ الروح القومية العربية وإنماء الشعور الوطني والمحافظة على التقاليد والمزايا التي يظهر بها الطابع العربي». ويتابع المؤلف أن الهدفين المعلنين هما «فكري وثقافي يتناول الشعور القومي والثقافة العربية والتراث العربي، ثم تربوي رياضي يتناول بدن الإنسان العربي تحقيقاً للحكمة المعروفة «العقل السليم في الجسم السليم». ولكن نشاطات النادي كانت في الواقع قد استهدفت عملياً تغيير الواقع العربي. فهل يمكن أن يتم ذلك من دون التصدّي إلى سياسة الحكومة التي لم تتحرر من الأغلال والقيود... ومن هنا صعوبة تصوّر الكيفية التي يمكن بها الفصل بين العمل القومي على صعيد الفكر، والعمل السياسي على صعيد التنظيم، خاصة في مسألة تقويم الهدف العام لتأسيس نادي المثنى، وهو منتدى يجمع بين ترويج الفكر القومي، وتنظيم الشباب القومي»[٢٢].

وفي الواقع، فقد كان النادي بمثابة «قيادة سياسية مهمة للتيار القومي»، إذ كانت الفئة الموجهة للنادي وأنصاره من العناصر القومية المعروفة، ويحدد الجواهري وضعهم الاجتماعي بأن «موقعهم كوسط مثقف ينتسب إلى عوائل معروفة في الوسط البيروقراطي العثماني والوسط التجاري المحلي.. في وسط اجتماعي محافظ.. وأصبح التراث والتاريخ العربيان خلال العصور الزاهرة الرافد الرئيسي لثقافتهم والموجّه الرئيسي لسلوكهم»[٢٣]. وكان للنادي نشاطاته المتعددة في الميدان السياسي والاجتماعي، وعقد الندوات الفكرية والسياسية. ولعل نوعية المحاضرات وأصحابها تعطي فكرة عن التوجهات العامة لهذه المؤسسة، فكان بين المحاضرين يونس السبعاوي، وعنوان بحثه «الوعي

---

(٢١) عماد أحمد الجواهري، نادي المثنى وواجهات التجمع القومي في العراق، ١٩٣٤ ـ ١٩٤٢ (بغداد: دار الجاحظ، ١٩٨٤)، ص ٢٣ ـ ٢٤.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٤٩ ـ ٥١.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٥٦.

القومي» في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٥؛ وإميل الخوري عن «أوضاع العرب في فلسطين» في كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٥؛ وزكي مبارك عن «العروبة في مصر» في كانون الثاني/يناير ١٩٣٨؛ وعلي الشرفي عن «التاريخ القومي العربي» في شباط/فبراير ١٩٣٩؛ ومحمد مهدي كبة عن «اليمن وأحوالها»، وكان كبة قد زار اليمن ضمن وفد عربي أيام الخلاف السعودي ـ اليمني؛ وأكرم زعيتر عن «الوضع في فلسطين» في أيار/مايو ١٩٣٩؛ وساطع الحصري عن «انهيار فرنسا» في عام ١٩٤٠. وكانت للنادي برامجه لزيارة الآثار العربية، وإقامة الاحتفالات بالمناسبات القومية، وعند زيارة شخصيات عربية، مثل ابراهيم عبد القادر المازني في شتاء ١٩٣٦، ومحمد علي علوية، وأسعد داغر، وسيف الاسلام محمد البدر»[٢٤].

كان العمل الأهم في نشاطات النادي تبنّي قضية فلسطين، وتعاونه مع أندية ومؤسسات عربية، مثل «الاتحاد العربي في مصر»، ثم «جمعية النداء القومي»، و«عصبة العمل القومي» في سورية ولبنان، و«النادي العربي» في دمشق الذي وحّد جهوده بشكل خاص مع النادي الأخير»[٢٥]. أما عن قضية فلسطين، «فقد تابع نضال العرب فيها منذ بداية عمل النادي ونشط للدفاع عنها، فأرسل البرقيات، وأقام المهرجانات. وأدت قيادات النادي وأعضاؤه دوراً ضاغطاً على حكومة حكمت سليمان، والفريق بكر صدقي، للسماح للمجاهدين العرب الذين قاتلوا في فلسطين بقيادة فوزي القاوقجي بالعودة إلى العراق. وقد وصل هؤلاء في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٦، فاستقبلت بغداد أولئك المجاهدين استقبالاً حافلاً. . . والأهم من ذلك أن نادي المثنى احتضن اجتماع ٦٨ شخصية لانتخاب اللجنة العليا من ١٥ عضواً لـ «جمعية الدفاع عن فلسطين»، وتولى رئاستها ناجي السويدي بعد أن رخصت وزارة الداخلية هذه الجمعية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٧، ونشطت في المحافظات وأقامت فروعاً عديدة فيها، وأصدرت جريدة **المستقبل**، وظهر العدد الأول منها في ٩ تموز/يوليو ١٩٣٨، وتولى رئاسة تحريرها يونس السبعاوي. وكانت بناية نادي المثنى مقراً للجمعية»[٢٦]. وتذكر الباحثة الأمريكية ـ ريفا سيمون ـ الكثير عن

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٨١.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٩١.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٠٠ ـ ١٠١.

دور العراق في دعم ثورة فلسطين منذ عام ١٩٣٦، وأن العراق أصبح مركزاً للنشاط القومي مع البلدان العربية الأخرى. وكانت في العراق مجموعتان للنشاط العربي، هما: «جمعية الدفاع عن فلسطين» و«نادي المثنى»، وكان طه الهاشمي يدعم هاتين الجماعتين.. وتشير هذه الكاتبة إلى أن «جمعية الدفاع عن فلسطين» جمعت مليوني دينار عراقي، و«بعض هذا المبلغ جاء من يهود بغداد». ورأت الكاتبة أنه «برغم الوجود البريطاني في العراق، وتغيير الوزارات فيه، فإن هدف أعضاء النادي الذين جنّدوا المعلمين كان استخدام التربية لزرع العروبة»[٢٧]. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٩ وصل الحاج أمين الحسيني إلى بغداد بعد هربه من لبنان، فاستقبل استقبالاً خاصاً مميّزاً في العاصمة العراقية.

في سنوات نشاطه، عرف عن نادي المثنى اهتمامه الخاص بـ «نظام الفتوة» وحماسة أعضائه الشديدة لتدريب الطلاب، عسكرياً، في المرحلتين المتوسطة والإعدادية. ويذكر الجواهري في كتابه أن «وزارة الدفاع قدمت لوزارة المعارف ما تحتاجه من أسلحة وأعتدة ومعدات للقيام بالتدريبات اللازمة.. وأن ٢٠ ألف بندقية وضعت تحت تصرف وزارة المعارف لغرض استخدامها من لدن الفتوة في تدريباتهم، وعُيِّن صلاح الدين الصباغ مديراً ومدرّباً عاماً للفتوة»[٢٨].

كان لهذا النظام ـ الفتوة ـ دوره الكبير في زرع الفكرة القومية من خلال المحاضرات الخاصة التي كانت تلقى مع التدريبات، إذ كان الطالب (من الفتوة) يعتبر راسباً في صفه إذا لم ينجح في المعلومات العسكرية في تلك السنة، كما يعتبر الطالب راسباً أيضاً إذا تخلّف عن حضور التدريب والمحاضرات العسكرية.

لقد كان للفتوة دورها المميز مع «كتائب الشباب» خلال الحرب العراقية ـ البريطانية، وقد أدت هذه «الكتائب» دوراً لافتاً، وساهمت في نشاطات في الجبهة الخلفية. لكن هذه الإنجازات الإيجابية يجب أن لا تنسينا أن هناك توجهات اتسمت بالمبالغة والإفراط. من ذلك مثلاً أن سامي شوكت حامي الفتوة ومدير المعارف العام «ألقى محاضرة على طلاب الثانوية المركزية في بغداد في خريف ١٩٣٣، وكان عنوانها «صناعة الموت». وأهم ما ورد في هذه المحاضرة

(٢٧) Simon, *Iraq between the Two World Wars: The Militarist Origins of Tyranny*, pp. 68-72.

(٢٨) الجواهري، المصدر نفسه، ص ٣٧.

أن «المال والعلم ليسا الكلّ في الكلّ في استقلال الأمم، وليسا المعوّل الوحيد الذي تهدم به أسوار الاستعمار وتحطم به قيود الذلّ». فها هي «مصر التي فاض في سنوات عديدة دخلها على خرجها ملايين من الجنيهات، وفيها أرقى الجامعات والمدارس، وأكبر علماء الشرق الأدنى، قد تأخر استقلالها إلى يومنا هذا. . . وفي سورية حيث نسبة المتعلمين تبلغ ٧٦ بالمئة، وأكثرية أهاليها الساحقة لا تختلف من وجهة الرقي والمدينة والثقافة عن شعوب أوروبا الجنوبية؛ ومع ذلك نجدها، يا للأسف، لا تزال محرومة من الاستقلال. .». وكذلك الهند، حيث المال الوفير والعلم المتقدم. . . ومقابل ذلك نجد أن الأفغان مستقلة، وتعيش عيشة القرن الرابع عشر، وكذلك السعودية واليمن مستقلتان، رغم الفقر الشديد ومحدودية الثقافة فيهما. والسر برأيه «القوة، فهي التربة التي تنبت عليها بذرة الحق. . . ومعنى القوة هنا هو إتقان صناعة الموت. والأمة التي لا تتقن صناعة الموت بالحديد والنار ترغم على الموت تحت سنابك الخيل وأحذية الجند الأجنبي. وإذا كانت الحياة حقاً، فالقتل دفاعاً عن الحياة هو حق أيضاً. ولو لم يكن عند مصطفى كمال ٤٠ ألف ضابط مدرّب على صناعة الموت في ثورة الأناضول، لما رأينا تركيا تعيد مجد ياووز سلطان سليم في القرن العشرين. ولو لم يكن عند البهلوي آلاف الضباط الذين يتقنون هذه الصناعة المقدسة لما وجدناه يعيد مجد داريوس». ويقارن سامي شوكت، في هذه المحاضرة، بين استقلال الأمة الألبانية في البلقان والعراق العربي في الشرق. والفرق كبير بين هذين البلدين، «فالعراق يمتد أفق آماله إلى البلاد العربية كافة، بينما ألبانيا ليس باستطاعتها أن تمدّ بصرها إلى أبعد من حدودها. إن بروسيا كانت تحلم بتوحيد الشعب الألماني قبل ستين عاماً، وما المانع من أن يحلم العراق بتوحيد البلاد العربية منذ اليوم بعد أن حقق حلمه بالاستقلال». ودعا المحاضر الطلاب إلى القوة وإتقان صناعة الموت[٢٩]. لقد تركت هذه المحاضرة ردود فعل متباينة، فقد كان هدف المحاضر زرع فكرة الجندية لدى الناشئة العربية في العراق، وتأكيد أهمية العمل العسكري في يقظة الأمم، وهو أمر مفيد ومهم جداً. وبالإضافة إلى ذلك، فقد اهتمت المحاضرة بإرساء وعي قومي بتأكيد المحاضر أهمية الوحدة العربية، إلا أنها إذا أرادت خلق هذا الوعي، فقد بسطت الأمور

(٢٩) سامي شوكت، هذه أهدافنا، من آمن بها فهو منا: مجموعة محاضرات ومقالات وأحاديث قومية (بغداد: مطبعة التفيض الأهلية، ١٩٣٩)، ص ١ ـ ٣.

بأكثر مما يجب، ذلك أن هناك عوامل مهمة أخرى إلى جانب «صناعة الموت» تجاهلها المحاضر، وكان مفيداً جداً أن يُشار إلى هذه العوامل ليزداد وعي الطلاب ويتعمّق. وقد يكون اختيار العنوان غير موفق. وعلى أي حال، فإن الحصري لم يكن مرتاحاً لمثل هذا «الخطاب القومي»، فقد أشار إلى عاطفية الخطاب وبعده عن العقلانية، وذلك في محاضرة «تصحيحية» في إحدى المؤسسات القومية، طارحاً وجهة نظر هادئة وعقلانية.

ومن ناحية أخرى، فقد استغل بعض أعضاء «جماعة الأهالي» اليسارية ما ذكره سامي شوكت، فهاجموا المحاضر والمحاضرة، وقالوا إن «تاريخ القومية ملطخ بالدماء ومملوء بالفضائح والمظالم، مما دفع **مجلة نادي المثنى بن حارثة الشيباني** إلى أن تدافع عن الفكر القومي، وكان أن قامت مهاترات بين أنصار سامي شوكت وبعض أعضاء النادي من العرب[٣٠].

لم تكن محاضرة سامي شوكت وحدها التي أثارت قوى وأوساطاً سياسية عديدة ضد التيار القومي، بل إن كتاباً لعبد الرزاق الحصّان عنوانه: **العروبة في الميزان** أظهر فيها توجّهاً طائفياً سيئاً أحدث ضجّة في أوساط المثقفين في العراق.

وعلى أية حال، لم تكن آراء هذين الرجلين لتعيق النشاط القومي وتحول دون انتشار الفكر القومي، إلا أن مثل هذه الآراء أثارت بلبلة وردود فعل سلبية في الأوساط القومية، واستفزّت بعض الساسة والمفكّرين في الأوساط الأخرى، وتركت أصداء غير مستحبّة.

هناك نقاط يفيد أن تسجل حول نادي المثنى، لعل أهمها:

١ ـ تساؤل حول ماهية هذا النادي وطبيعته، وقد أثارها عماد الجواهري، وتقوم على أنه ما إذا كان المنتدى ثقافياً أم أنه تجمّع سياسي؟ وقد رأى الجواهري أن النادي جمع عملياً «بين التنظيم الذي تميّزت به الحركات السياسية السرية والإطار العام للجمعيات الاجتماعية التي يقرّ النظام الديمقراطي وجودها، فتمتّع بسبب هذا الوضع بدرجة جيدة من المرونة في العمل من أجل تحقيق أهدافه حتى بزّ الأحزاب السياسية الموجودة آنذاك في العراق، والتي تظهر أحزاباً

(٣٠) كما يذكر عماد الجواهري، في: الجواهري، المصدر نفسه، ص ٥٢ ـ ٥٦.

مهلهلة وضعيفة على الرغم من حملها أسماء كبيرة...»[٣١]. وفي الواقع، فإن نادي المثنى وجمعية «الجوال» والكتلة القومية العسكرية بقيادة صلاح الدين الصباغ في العراق شكّلت أذرعاً أو واجهات سياسية لتنظيم سرّي لمجموعة من المثقفين العرب من بلدان الهلال الخصيب.

٢ ـ من قراءة «الميثاق القومي العربي» للجوال العربي والقانون الأساسي لنادي المثنى ونظامه الداخلي والأدبيات القومية التي ظهرت في ثلاثينيات القرن العشرين وحتى صيف ١٩٤١، يلمس المرء أن «الفكر القومي» تقدم خطوات عن نتاج الرعيل الأول، إلا أن هذا النتاج الجديد لم يكن منسّقاً، فهو على صعيد الفكر النظري للدعوة القومية كان بعيداً عن التبلور، وكان «العمل القومي» في أوساط المثقفين والطلاب، وعلى مستوى الأدبيات المختلفة، أكثر وأغنى من «النتاج الفكري». ومن هنا، فإن تقويم الجواهري لفكر جماعة نادي المثنى سليم وصحيح، إذ قال إنه «من الصعوبة بمكان القول إن جماعة نادي المثنى تمكّنت من بلورة نظرية قومية أو فلسفة قومية لها أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تلتئم معها، وكان طبيعياً أن يظهر العديد من أفكارهم متناقضة... ولقد اتضح مع الأيام الموقف القومي بوصفه معادياً للنازية... وأن رفض هذه الفلسفة العنصرية في ما بعد جنباً إلى جنب مع «شيوعية الروس وديمقراطية الإنكليز» كان له دلالاته على الأفكار القومية التي انتشرت في المشرق العربي خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها...»[٣٢].

٣ ـ لقد استطاع نادي المثنى وجمعية «الجوال» والهيئات القومية المختلفة أن تنشط وتنشر أفكارها وآراءها في وسط اجتماعي وسياسي صعب ويعيش أوضاعاً معقّدة، بفضل وقوف المؤسسة العسكرية، وتحديداً الكتلة القومية في الجيش، إلى جانب الاتجاه القومي، بل كان هناك تعاون وتنسيق، بل وتداخل بين المجموعات القومية السياسية والضباط القوميين. وأدى البطل الشهيد يونس السبعاوي دوراً محورياً في إقامة ذلك التعاون، وخاصة أنه انتخب في عام ١٩٤٠ رئيساً أو قائداً للتنظيم القومي السرّي، إذ كان السبعاوي هو ثالث مسؤول جاء بعد قسطنطين زريق، وكان الثاني درويش المقدادي.

---

(٣١) المصدر نفسه، ص ١١٣ ـ ١١٥.

(٣٢) الجواهري، «صفحات من تاريخ الحركة القومية في العراق، ١٩٣٥ ـ ١٩٤١: نادي المثنى ابن حارثة الشيباني،» ص ٦٨ ـ ٦٩.

ثالثاً: الكتلة القومية العسكرية

في الزيارة التي قام بها عزيز علي المصري إلى بغداد في أيار/مايو ١٩٢٥ نجحت مساعيه بلقائه مع الضباط الصغار في تشكيل تنظيم سرّي على غرار جمعية العهد. وكان العنصران الأساسيان في هذا التنظيم صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد. وفي الأطروحة الجامعية لنضر علي أمين الشريف نجد أن «فهمي سعيد وضع اللبنات الأولى لأول كتلة قومية في صفوف ضباط الجيش العراقي وشاركه فيها الصباغ في عام ١٩٢٧. وكان هناك «الميثاق القومي» الذي نشرت بعض مسوداته بخط فهمي سعيد بعد إعدامه بعقود عديدة. ومن نقاطه البارزة التشديد على وجوب انتقاء الأعضاء من ذوي الأخلاق الحميدة والكفاءة والالتزام والكتمان، وأن الكتلة تسعى «لتطهير العناصر المضرة في العرب، وتوحيد الممالك العربية ضمن وحدة عربية تشمل السياسة والاقتصاد والثقافة... وذلك بالسيطرة على الجيش، والسيطرة على الدولة ومرافقها، والتعاون مع الهيئات في الأقطار العربية الأخرى. والتعاون والتآخي مع الأكراد، إذ تعتقد الهيئة أن القضية الكردية لا تتعارض مع القومية العربية... وإسناد وتغذية سيادة العراق واستقلاله ووحدة اللغة العربية واستقلالها... والقضاء تدريجياً على نفوذ الإنكليز في الجيش...»[٣٣].

وفي الواقع، فإن الميثاق قد شدّد كثيراً على نوعية العضو الذي سيقبل في التنظيم، وكان هناك ربط بين الأخلاق الحميدة والاتجاه القومي الوحدوي. وإن منشأ ذلك، في أغلب الظن، هو تخلّي كبار الضباط والزعماء السياسيين عن الأهداف القومية وتكالبهم على المناصب. كما احتوى الميثاق على سمتين انفرد بهما عن الأحزاب السياسية وبرامجها: **الأولى** هي التشديد على التآخي العربي الكردي، مع نظرة منصفة إلى حق القومية الكردية في تشكيل سياسي وإقليمي يضم الأكراد خارج العراق. **والثانية** هي التشديد على عدم تعارض الوطنية مع القومية، وما زالت الوطنية تهدف في النهاية إلى توحيد الأقطار العربية. وبهذا أصبحت الكتلة في الخندق المقابل لدعاة الإقليمية والشعوبية»[٣٤].

كانت العلاقة الخاصة والمميّزة بين هذين الضابطين (الصباغ وفهمي سعيد)

(٣٣) الشريف، «محمد فهمي سعيد وأثره السياسي والعسكري في تاريخ العراق المعاصر،» ص ٦٠ ـ ٦٢.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٦٤.

قد نشأت بينهما منذ أن كان الاثنان في الشام، و«أن الفرنسيين قاموا باعتقالهما بعد ميسلون ضمن من اعتقلوا من الضباط العراقيين وأرسلوا إلى جزيرة أرواد. ثم جرى تسليمهم إلى الإنكليز، وألحقوا بقافلة أخرى من العراقيين كانوا في فلسطين... وجرى تسفير الجميع إلى بورسعيد... ثم إلى البصرة»[٣٥]. وانتسب الاثنان إلى الجيش العراقي في بداية تأسيسه عام ١٩٢١.

يذكر الشريف في أطروحته أن الكتلة مرّت بأدوار منذ انبثاقها عام ١٩٢٧، وعرفت بالمرحلة الأولى بـ «التشكيل القومي»، وبعد مدة التحق بها محمود سلمان، وامتدت هذه المرحلة حتى عام ١٩٣٣. وكان لفهمي نشاطه الكبير بحيث لقب بـ «لولب الحركة». وقد أقام اتصالات مع العسكريين لكسبهم لصفوف التنظيم، وأنشأ علاقات مع عناصر قومية من العراق، كالسبعاوي وآخرين، وبعناصر قومية من خارج العراق، مثل كاظم الصلح، وفريد زين الدين، وأسعد الفقيه، وعادل أرسلان، من رجال الحركة الوطنية السورية؛ وأمين الحسيني وغيره من الفلسطينيين[٣٦].

ويبدو أن عام ١٩٣٣ كان مهماً من حيث الفراغ السياسي الكبير الذي أحدثه غياب الملك فيصل، واستمرار التنافس والخلافات بين السياسيين، مما يسّر على العسكريين دخول الساحة السياسية.

كان في الجيش أكثر من تكتل، وكان البارز هو مجموعة من الضباط سارت وراء بكر صدقي الذي لمع اسمه بعد أن سحق تمرّد الآشوريين في صيف ١٩٣٣. والمعروف عن تكتله أنه ذو طابع إقليمي. وكان بكر صدقي من أصل كردي، مما أثار مشاعر الضباط القوميين الذين شكّوا في تصرفاته ورفاقه بعد قيامه بالانقلاب العسكري العربي الأول في فترة ما بين الحربين العالميتين، إذ أسقط حكومة ياسين الهاشمي في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٦ التي عرفت باتجاهها القومي. وكان شقيقه ـ طه الهاشمي ـ رئيساً لأركان الجيش عند الانقلاب. وقد تشكّلت الوزارة الانقلابية برئاسة حكمت سليمان، وتعاون معه بعض قياديي اليسار، وعرف عن هذه الحكومة وحاميها بكر صدقي لونها الإقليمي. ونجح الضباط القوميون في التخلّص من بكر صدقي، إذ تم اغتياله

(٣٥) صلاح الدين الصباغ، فرسان العروبة في العراق (دمشق: إصدار الشباب العربي، ١٩٥٦)، ص ٥٧.

(٣٦) الشريف، المصدر نفسه، ص ٦٥ ـ ٦٦.

في الموصل في ١١ آب/أغسطس ١٩٣٧، وسيطرت بعدها الكتلة القومية العسكرية على الجيش والسياسة العامة للعراق منذ ذلك الصيف حتى نهاية الحرب العراقية ـ البريطانية.

عرف الجيش العراقي كتلتين أساسيتين: ضمت **الأولى** «الضباط الوطنيين الذين لا يستسيغون الاتجاهات القومية العربية، وحصرت همّها في النطاق العراقي فقط. والكتلة **الثانية** ضمّت الضباط القوميين الذين طمحوا إلى عراق مستقل متحرر من الاستعمار يكون قاعدة حصينة وقلعة منيعة للأمة العربية جمعاء في معاركها المريرة مع أعدائها. وكان بكر صدقي على رأس الكتلة الأولى. . . أما الكتلة **الثانية**، فقد تألفت قيادتها من صلاح الدين الصباغ الذي كان بمثابة العقل المفكّر، وتولى مهمة التخطيط والتوجيه. كما كان فهمي سعيد بمثابة الساعد الضارب الذي تولّى مهمة الاتصال والتنظيم. وكان محمود سلمان بمثابة القلب النابض بالحب العارم للوطن والإخلاص الفائق للعمل القومي[٣٧]. وكان هناك ضابط رابع هو العقيد كامل شبيب الذي انضم إلى قيادة المجموعة في فترة متأخرة، لكن الأدبيات القومية، التي تغطي هذه المرحلة تتحاشى إيراد اسمه بسبب انهياره بعد احتلال العراق، وكتابته رسائل يعلن فيها التخلّي عن مواقفه السابقة. ومع ذلك، فإن كل ما فعله لإنقاذ رقبته لم تحل دون تنفيذ حكم الإعدام به بعد سنتين (في العام ١٩٤٤).

باغتيال بكر صدقي في الموصل، وهو في طريقه إلى تركيا لحضور عرض عسكري هناك، أصبحت الكتلة القومية في الجيش سيدة الموقف. وتبع مقتل بكر صدقي في صيف ١٩٣٧ تسريح أعوانه من الخدمة، «وأُحيلوا على التقاعد، فكانوا الرعيل الأول من الضباط الذين التهمتهم نيران السياسة»[٣٨]. وازداد نفوذ الكتلة في الجيش والسياسة العامة، والتفّت أعداد كبيرة من الضباط ذوي الاتجاه القومي وانضمت إلى الكتلة. لكن السياسيين القدامى، مثل نوري السعيد وجميل المدفعي والأيوبي وغيرهم، تركت صراعاتهم وخلافاتهم مع البريطانيين ـ أصحاب النفوذ الأساسي في العراق ـ آثارها في مسيرة هذه الكتلة في السياسة الداخلية أولاً، ثم مع اشتداد التوتر الدولي بدأت تنعكس آثار التوتر

(٣٧) فاضل البراك، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة ١٩٤١ (بغداد: الدار العربية للطباعة، ١٩٧٩)، ص ١٦٢ ـ ١٦٣.

(٣٨) محمود الدرة، الحرب العراقية ـ البريطانية، ١٩٤١ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩)، ص ٨٩.

ونشوب الحرب العالمية الثانية في أيلول/سبتمبر ١٩٣٩ في سياسة العراق الخارجية وتفسير المعاهدة وبنودها المختلفة مع بريطانيا.

كانت مرحلة آب/أغسطس ١٩٣٧ حتى نهاية أيار/مايو ١٩٤١ هي المرحلة القومية الزاهية للكتلة. وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٨ أُقيلت وزارة المدفعي بعد إنذار وجهه العقداء الأربعة (الصباغ ورفاقه)، وجاء نوري السعيد رئيساً للوزارة. وكان بين الكتلة وحلفائها خلاف في الموقف من هذا التغيير الحكومي، فكان أن أُحيل عدد آخر من الضباط على التقاعد، لمعارضتهم سياسة الكتلة، إذ كان هؤلاء «الرعيل الثاني الذي تلتهمه السياسة، وقد خسر الجيش بفقدهم، كما خسر بفقد الرعيل الأول عناصر لم يكن الجيش ليستغني عنها، وهو في دور تنظيمه الجديد»[٣٩].

في هذه المرحلة التي امتدت إلى آخر أيار/مايو ١٩٤١ شهد العراق أحداثاً مهمة جداً. فقد ازداد النشاط القومي في العراق، كما كانت الاستعدادات تجري على إشعال ثورات وانتفاضات مسلحة في سورية وفلسطين. وقد أدرك الوطنيون في سورية في آخر عام ١٩٣٧ أن الفرنسيين لن يصدقوا المعاهدة، وأنه لا بد من العمل المسلح، فتعاون نبيه العظمة وشقيقه عادل على إنشاء التنظيمات الثورية. وسجل عادل العظمة في مذكّراته خبر سفره إلى بغداد للسير على سورية بقوى عديدة منظمة ومسلحة[٤٠]. ويذكر الصباغ في مذكّراته أن جميل مردم وسعد الله الجابري زارا بغداد وتحدثا معه حول إعلان الثورة في سورية والترخيص للقاوقجي بإثارتها، وحول اشتراكي أنا وإخواني في هذا الرأي. فأجبته (أي الصباغ): «إن الأمر منوط بكم، أما نحن فسيّان عندنا أن تكون الثورة في سورية أو فلسطين. ولا يهمنا إلا اتفاق زعماء هذين البلدين وبين طه الهاشمي ونوري السعيد». ويضيف الصباغ أنه «جهز القاوقجي سرّاً بألف بندقية ومئة ألف إطلاقة... وقد تسلمت السلاح بتوقيعي وبموافقة طه الهاشمي على أنه إمدادات لعشائر الحدود... ثم سلّمتها لفوزي مع مقدار من الدنانير بحضور (أستاذي) عادل العظمة»[٤١].

---

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٩٧ ـ ٩٨.

(٤٠) خيرية قاسمية، الرعيل العربي الأول: حياة وأوراق نبيه وعادل العظمة (لندن: رياض الريس للنشر، ١٩٩١)، ص ٨٤.

(٤١) الصباغ، فرسان العروبة في العراق، ص ١٢٠.

كذلك جرى الإعداد لإشعال ثورة في فلسطين. فقد فتحت الكلية العسكرية العراقية أبوابها لتدريب شباب فلسطين بدورات عسكرية مكثفة، حتى إن الباحثة الأمريكية ـ ريفا سيمون ـ تحدثت «عن شكاوى الإنكليز من نشاطات واسعة لدعم ثورة فلسطين بالمال والسلاح. . . وأشارت إلى أسماء السبعاوي والصباغ والقاوقجي ورويحة. . . وأن هناك عشرين مثقفاً فلسطينياً ارتبطوا بدورات تدريبية لمدة أربعة أشهر ليتخرّجوا كضباط احتياط. . والهدف إعدادهم ليقودوا العمل الثوري في فلسطين»[٤٢]. وكانت الكويت ساحة للعمل السياسي الوحدوي، فقد كان الملك غازي «هاوياً ومسرفاً في وطنيته وعدائه للإنكليز إلى درجة أنه أسس في دار استراحته محطة إذاعة يهاجم منها الاستعمار، ويحرّض أهل مدينة الكويت على الانضمام إلى الوطن الأم (العراق). ولقد أثمر التحريض، فقامت مظاهرات شعبية تطالب بانضمام بلدتهم إلى العراق، واستجاب المجلس التشريعي الكويتي لرغبة المواطنين الكويتيين، واتخذ قراراً بهذا الصدد، إلا أن الانكليز المهيمنين على حاكم الكويت عارضوا قرار المجلس التشريعي، وأكرهوا حاكم الكويت على حلّ المجلس واتخاذ إجراءات شديدة ضد زعماء الحركة ووأدها. . .»[٤٣].

وبالإضافة إلى ذلك، فقد استقبلت الكلية العسكرية العراقية بعثة من شباب اليمن أرسلهم الإمام يحيى للدراسة فيها، فتخرجوا فيها ضباطاً، وقد شارك العديد من هؤلاء في الثورات العديدة التي عرفتها بلاد اليمن، مثل ثورة عبد الله الوزير (١٩٤٨)، وثورة المقدم عبد الله الثلايا (١٩٥٥)، والعديد من الثورات التي قمعت، حتى كانت ثورة ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢ التي قادها عبد الله السلال الذي طرد أسرة الإمام محمد البدر، وأعلن قيام الجمهورية العربية اليمنية. ومن المعروف أن السلال نفسه كان من أعضاء الدورة التي درس أعضاؤها في الكلية العسكرية في بغداد. هذا وكان العراق قد أرسل بعثة عسكرية إلى اليمن عام ١٩٣٨ برئاسة العقيد إسماعيل صفوة لتدريب الجيش اليمني على فنون القتال الحديثة.

لم يكن البريطانيون غافلين عمّا يجري في العراق، فكانوا يضغطون على دفع العراق إلى مناوأة دول المحور، وفتح أبواب البلد للقوات البريطانية. وكان

---

(٤٢) Simon, *Iraq between the Two World Wars: The Militarist Origins of Tyranny*, pp. 71-72.

(٤٣) الدرة، الحرب العراقية ـ البريطانية، ١٩٤١، ص ١٠١.

مقتل الملك غازي في ٣ نيسان/أبريل ١٩٣٩ مريباً وغامضاً، وكان للبريطانيين يد في حادثة الاغتيال. وبغياب الملك غازي، وتسليم عبد الإله الوصاية على الملك فيصل الثاني ـ الطفل ـ ازداد الاحتكاك بين الخط القومي من جهة، وأصدقاء بريطانيا من جهة ثانية. وكان نوري السعيد هو الشخص البارز في الفريق المؤيد لبريطانيا. وقد تفاقم الخلاف بعد هزيمة فرنسا في حزيران/يونيو ١٩٤٠، وتأثر الوضع السياسي في سورية ولبنان بانهيار فرنسا. وكان للانتصارات الكاسحة في البلقان وليبيا تأثيراتها، ما ضاعف في مخاوف البريطانيين، فراحوا يتشدّدون مع العراق. وفشلت كل جهود الفريق القومي في انتزاع موقف إيجابي من بريطانيا بشأن مستقبل فلسطين، وبالتالي فإذا كان امتناع بريطانيا عن تسليح العراق سبباً أساسياً للخلاف بين الدولتين، فإن موضوع استقلال فلسطين وسورية ولبنان كان سبباً أساسياً ثانياً في ازدياد الأزمة تعقيداً.

تطور الصراع السياسي في العراق، فكان أن هرب نوري السعيد والوصي عبد الإله وبعض السياسيين من أنصار التعاون مع الإنكليز إلى الأردن في ربيع ١٩٤١. وانتخب البرلمان العراقي وصياً على العرش هو الشريف شرف، وتشكّلت حكومة الدفاع الوطني برئاسة رشيد عالي الكيلاني، وبدعم المعسكر القومي بمختلف عناصره. وكان السبعاوي أقرب الشباب القوميين إلى الكتلة العسكرية من بين وزراء الحكومة الثورية.

في ٢ أيار/مايو ١٩٤١ قامت الطائرات البريطانية بقصف مواقع الجيش العراقي. واستمر القتال حى نهاية أيار/مايو ١٩٤١، حيث أعاد البريطانيون احتلالهم للعراق، وأعادوا عبد الإله وأعوانه إلى السلطة في بغداد بعد أن هرب القادة العسكريون والكيلاني ووزراؤه إلى إيران ومعهم الحاج أمين الحسيني.

«في نهاية أيار/مايو ١٩٤١ طويت صفحة قومية مهمة في العراق، وتمّت تصفية المنظمات القومية، وأُعيد تنظيم الجيش العراقي من قِبل بعثة عسكرية بريطانية ليصبح أداة طيّعة بيد أعوان بريطانيا، كما تصوّروا، فكانت النهاية الأليمة لجيش شجاع وشعب محارب»[٤٤].

كيف كانت نهاية أبطال تلك المرحلة القومية؟

لقد نفذ حكم الإعدام شنقاً بعد محاكمة صورية بيونس السبعاوي

(٤٤) كما يقول محمود الدرة في: المصدر نفسه، ص ٤١٣ ـ ٤٢١.

والعقيدين فهمي سعيد ومحمود سلمان في ٥ أيار/مايو ١٩٤٢، وبالعقيد كامل شبيب في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٤٤. وطورد الصباغ من إيران إلى تركيا، ثم سلمته حكومة أنقرة إلى البريطانيين في حلب في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥ الذين نقلوه إلى بغداد، وشنق أمام بوابة وزارة الدفاع في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥. وصدرت أحكام بالسجن على الشريف شرف والعديد من وزراء الكيلاني وأنصاره، كما اعتُقل المئات في سجون عديدة انتشرت في مختلف المناطق العراقية طيلة سنوات الحرب العالمية الثانية. ونزعت الجنسية العراقية عن الحصري والمقدادي وكثيرين من القوميين.

ما هو الإطار الفكري للضباط القوميين؟

في بداية مذكّراته يشدّد الشهيد صلاح الدين الصباغ على موقفه الفكري، فيقول بعد البسملة: «في سبيل مبادئ محمد العربية السامية... في سبيل الراية العربية... يطاردني اليوم في إيران الإنكليز والروس والإيرانيون والعراقيون.. جنودهم وشرطتهم وعيونهم وسفاراتهم...»[٤٥]. فهو يعلن صراحة تبنّيه الصريح الواضح لـ «الإسلام العربي». وفي الفصل الثالث من الباب الأول، يقرر الصباغ طابعه العربي بقوله: «أنا لا أؤمن بديمقراطية الإنكليز، ولا بنازية الألمان، ولا ببلشفية الروس. أنا عربي مسلم، لا أرضَى دون ذلك بديلاً من مزاعم وفلسفات، ولا أريد المقارنة أو المفاضلة بين هذه وتلك، فهي عقيمة عديمة الجدوى، لأني حيثما أولي وجهي أرى الذئب الأجنبي يفترس أمتي ويسومها العذاب: في البحر الأبيض والبحر الأحمر وعُمان وخليج البصرة وفي قلب الجزيرة وبجوار قبر النبي... وليس من ذئب أفتك بالعرب ولا من عدو ألد للإسلام من بريطانيا. أما العرب، فإنها قَطعتْ أوصالَهم دويلاتٍ وشيعاً وقبائل ليقتتلوا فتفوز بالأسلاب»[٤٦].

من هذه المقتطفات، وغيرها كثير، يصل المرء إلى قناعة «أن العروبة والإسلام يرتبطان عند الصباغ برباط لا ينفصم، سواء في الماضي أو الحاضر. ومن بين الشخصيات العديدة التي يوردها في كتابه، سواء بالمدح أو الإدانة، «فإنه لم يذكر أياً من غير المسلمين العرب بالخير». ويضيف هذا الكاتب

(٤٥) الصباغ، فرسان العروبة في العراق، ص ٧.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٢٩.

الصهيوني ـ بعيري ـ «أن التعصب الإسلامي العربي قاد الصباغ إلى القومية العربية. فوطنيته ليست عراقية فحسب، وإنما عروبية أيضاً، وأبطاله وطنيون من كل العالم العربي: عبد الكريم من المغرب، وعبد القادر من الجزائر، وعرابي وزغلول من مصر.. والمفتي وأبو درة من فلسطين.. ويوسف العظمة من سورية»[٤٧]. هذا كما تميزت آراء الصباغ بالعداء الشديد للاستعمار، وهو محق في هذا إلى أبعد الحدود.

والملاحظ أن الصباغ ومعظم القوميين لم يعطوا المسألة الاجتماعية اهتمامهم الواضح، علماً بأن من النشاطات المهمة لنادي المثنى وجمعية «الجوال» توجّه الكثير من الأعضاء إلى مساعدة سكان المناطق الفقيرة حول بغداد. إلا أن هناك فارقاً كبيراً بين مثل هذه الاهتمامات ووضع المسألة الاجتماعية في جدول الأعمال للنشاط القومي. ومن هنا «يمكن القول إن «وطنية» الجيش أصبحت مرتبطة بموقفه من التغيير الاجتماعي وقدرته على المشاركة في تفجير الثورة المطلوبة، من ناحية، وأن «قوميته» أصبحت مرتبطة بموقفه من التجزئة وإسرائيل والاستعمار الغربي، من ناحية أخرى، مع الإقرار بالتشابك والتداخل بين هاتين الناحيتين»[٤٨].

وإذا كان الصباغ يفخر بما حققه ورفاقه، ويقول إن «العروبة ازدهرت في مرافق الجيش العراقي، وعمّ فيضها جميع المؤسسات الحكومية والدوائر الرسمية والمعاهد العلمية، فارتاح لهذه البادرة شباب العرب في فلسطين وسورية واليمن السعيدة والمملكة العربية السعودية، وعاش العراق من العام ١٩٣٧ إلى أن غادرناه في العام ١٩٤١ عربياً في الظاهر والباطن، فما زار العراق زائر عربي إلا واستبشر من العراق خيراً، وما سمع عربي بالجيش العراقي إلا وقال إنه النواة لجيش العروبة»[٤٩].

وإذا كان هذا ما يقوله الصباغ، فإن مجدي حماد لاحظ «مع كثير من المراقبين، أن فيصلاً حين غادر دمشق إلى بغداد حمل معه مركز القومية، فغدا

(٤٧) أليعازر بعيري، ضباط الجيش في السياسة والمجتمع، ترجمة بدر الرفاعي (بيروت: المكتبة الثقافية، والقاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٢)، ص ٣٦٨.

(٤٨) مجدي حماد، العسكريون العرب وقضية الوحدة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٦٩.

(٤٩) الصباغ، فرسان العروبة في العراق، ص ٧٢.

العراق في الفترة (١٩٢١ ـ ١٩٤١) البلد العربي الأول المرجو لقيادة العرب في سبيل تحقيق أمانيهم القومية. وسنلاحظ أيضاً أن الضباط العرب كان لهم الدور الرئيسي في تحريك وتوجيه هذه القيادة»[٥٠]. وتبقى ملاحظة مهمة طرحها فاضل البراك في كتابه، تحدث فيها عن تفاعل أفكار الضباط القوميين مع الحركة القومية وشخصياتها، فقد «كان تأثير علاقات الفريقين تأثيراً مباشراً وحاسماً في البنيات الأيديولوجية للضباط القوميين. ومن هنا اتسم نشاطهم في صفوف الجيش بطابع قومي تحرري وحدوي. . . واضح. ويبدو أن تبادلاً في الأدوار قد حدث بين الحصري والصباغ، فقام الأول بتشجيع الروح العسكرية بين صفوف المدنيين، وغرس فضائل النظام والطاعة والاستعداد للتضحية واحترام الجيش في نفوسهم، سواء عن طريق الوظائف التي شغلها في وزارة المعارف أو المحاضرات التي ألقاها في نادي المثنى؛ وقام الثاني بتشجيع الروح القومية بين صفوف العسكريين وتربيتهم على عقيدة الأمة العربية الواحدة وضرورة تحقيق الوحدة العربية وتأسيس دولتها الكبرى. . .»[٥١].

قد يكون هناك تبادل في الأدوار بين هذين الرجلين، لكن علينا أن نتذكّر جيداً أن الحصري كان علمانياً في دعوته القومية، في حين كان الصباغ يدعو إلى قومية عربية تعتبر الإسلام مرتكزاً أساسياً من مرتكزات دعوته القومية.

(٥٠) حماد، المصدر نفسه، ص ٨٤.

(٥١) البراك، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة ١٩٤١، ص ١٦٨.

الفصل الثالث عشر

الفكرة القومية في بلاد الشام

كان هناك فارق مهم في بناء الفكرة القومية بين بلاد الشام والعراق، رغم اتفاق الدعاة في هذين البلدين على أن الهدفين الأساسيين هما الاستقلال وبناء دولة عربية واحدة. فقد كان للعسكريين في العراق دور أساسي في هذه الدعوة منذ أيام الجمعيات السرية في العهد العثماني. وبعض أسباب ذلك يكمن في أن التعليم الحديث في العراق، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، قام على توسع العثمانيين في إنشاء العديد من المدارس «الرشدية» التي مكّنت خريجيها من الانتساب إلى الكلية العسكرية في إستانبول والانخراط في الجيش العثماني، فيما كانت الأمور في الشام تأخذ منحى آخر؛ فقد كان في سورية، منذ قرن تقريباً، غياب ملحوظ لتقاليد عسكرية راسخة. «فالطبقات العليا السورية كانت تترفع عن المهن العسكرية، وكانت تستخدم ثرواتها وعلاقاتها في الحصول على إعفاءات من الخدمة العسكرية لأبنائها... أما أيام الانتداب، فقد كان الفرنسيون يتحكّمون بعضوية سلك الضباط المحلي الجديد ـ القوات الخاصة ـ مؤثرين أن يتسم بأقلية مميزة وطبيعة ريفية..»[1]. ومن هنا، فقد كانت عناصر الجمعيات السرية الأساسية في العمل السياسي أيام العثمانيين ـ كالفتاة وحزب اللامركزية والمنتدى الأوروبي وغيرها ـ مؤلفة في غالبيتها من مثقفي بلاد الشام. وهذا لا يعني أبداً أنه لم يكن هناك العديدون من العسكريين من بلاد الشام، أو أن النشاط السري للسياسيين لم يكن بينهم عراقيون. والمهم أن الظاهرة العامة تمثلت يومها في كثافة الضباط العراقيين وارتفاع نسبتهم في

---

(١) فيليب خوري، سوريا والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية، ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥، ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٧)، ص ٤٨٢.

العمل القومي، في حين كان المثقفون المدنيون لهم الحجم الأكبر في سورية.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد كانت هناك ظاهرة ثانية لافتة، مفادها أن القوميين في العراق نادوا، بشكل عام، بـ «الإسلام العربي»، وبدا وكأنهم أكثر تأثراً بالثقافة القومية الألمانية والأدبيات القومية الألمانية من القوميين في بلاد الشام الذين تأثروا بأفكار الثورة الفرنسية (١٧٨٩)، وما حملته هذه الثورة من شعارات وأفكار تشدّد على مواضيع الحريات والإخاء والمساواة والعلمانية.

وفي كتاب لرغيد الصلح تحدث عن المتغيّرات السياسية العربية في فترة ما بين الحربين العالميتين، خاصة ظهور الأحزاب وتياراتها العديدة، فيقول: «إن التطور الأهم على صعيد القوى السياسية العربية، كان هو ذاك الذي أصاب التيار القومي العربي، وقد تجسّد في ولادة جيل جديد من القوميين العرب، وظهور قيادات عربية شابة رسمت للتيار العروبي منحى جديداً في العلاقة مع دول الوضع الراهن... وفي الثلاثينيات نشأت حركات ومنظمات أبرزها وأهمها أثراً: عصبة العمل القومي، وحزب القوميين العرب»[٢]. وظهرت هاتان المجموعتان في سورية ولبنان بشكل أساسي.

أولاً: «جماعة القوميين العرب»

هذه المجموعة من العناصر القومية والمثقفة يطلق عليها رغيد الصلح اسم «حزب القوميين العرب» في دراسته التي أشير إليها قبل سطور قليلة.

في الواقع، فإن هناك العديد من المصادر والأشخاص الذين عملوا في الحقل القومي يؤكدون أن عشرينيات القرن العشرين، وليست الثلاثينيات ـ أي خلافاً لما ذكره الصلح في كتابه ـ كانت البداية للعمل القومي الجديد، وقد ظهر في العراق، وقد مرّ معنا في الفصل السابق ذكر المعلّمين الذين أسسوا جمعية «الجوال العربي»، وأن المقدادي بدأ في تشكيل «مجموعة قومية» في الموصل، والتقى مع زميلين عراقيين وطلابهم وأنشأوا تلك الجمعية. هذا كما أن فريد زين الدين سبق أن التقى في جنيف في أواخر العشرينيات مع نافع شلبي ودرويش المقدادي لتأسيس «جمعية التحرير العربية»[*].

---

(٢) رغيد الصلح، حربا بريطانيا والعراق، ١٩٤١ ـ ١٩٩١ (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ١٩٩٤)، ص ١٢٢.

(*) انظر: خوري، المصدر نفسه، ص ٤٥٢ ـ ٤٥٤.

هناك جانب لم يتطرق البحث إليه عن نشاط الطلاب القوميين الذين درسوا في الجامعات الأوروبية، إذ تذكر معلومات عديدة أن بعض هؤلاء الطلاب عمل على بناء جمعيات قومية وثقافية عربية في بعض الجامعات الألمانية والفرنسية والسويسرية في مرحلة العشرينيات. وكان أعضاء هذه الجمعيات شباباً من بلدان المشرق العربي، وآخرين من أقطار المغرب العربي. وشكّلت هذه الخطوة، بضم شباب من المغرب من بلدان العربي إلى العمل القومي العربي، قفزة متقدمة عن فكر الثورة العربية الأخرى وممارساتها، وعن كتابات نجيب عازوري قبلها، إذ كان الاهتمام والتركيز منصبين على بلدان آسيا العربية. ومن النادر أن تجد كتابات في تلك الفترة أو نشاطات قومية تنظر إلى بلدان أفريقيا العربية بجدّية واهتمام، باستثناء ساطع الحصري الذي أدرك دور مصر القومي وأهمية هذا الدور العروبي. ومع ذلك، فإن إقدام الجيل الثاني من القوميين العرب على النشاط في أوساط المثقفين من مصر إلى بلدان المغرب العربي كان حدثاً مهماً ولافتاً، وشكّل بداية للعمل القومي في الوطن العربي الكبير كله.

نعود إلى الطلاب العرب الذين درسوا يومذاك في الجامعات الأوروبية، فقد كان من أبرز نشطاء تلك الفترة (العشرينيات) فريد زين الدين ـ من لبنان ـ الذي أسس جمعية سرية ذات توجّه قومي حين كان يدرس في باريس. وتشكّلت هذه المجموعة من طلاب من بلدان مشرقية، وآخرين كثر من مصر وتونس والجزائر والمغرب. وكان نشاطه السياسي قد لفت أنظار الأمن السياسي الفرنسي في بيروت حين كان يدرس في الجامعة الأمريكية وتخرج فيها عام ١٩٢٥، لكن هذا الاهتمام الأمني والمتابعة الفرنسية ازدادتا حين ترأس منظمة الطلاب العرب في باريس. «وفي عام ١٩٢٩ ذهب زين الدين إلى جنيف ليلتقي شابين يماثلانه الرأي، هما درويش المقدادي، وهو مدرس في بغداد من أصل فلسطيني كان قد تخرّج في الجامعة الأمريكية في بيروت عام ١٩٢٢، ونافع شلبي، وهو من حلب، تعرّف عليه زين الدين عندما كان كلاهما طالبين في برلين. وفي اللقاء، لم يجد زين الدين كبير عناء في إقناع زميليه بالحاجة الملحّة إلى تشكيل تنظيم سري من القوميين العرب وله فروع في كل البلاد الناطقة بالعربية. وبالتأكيد، لم تكن فكرة إنشاء تنظيم سري غريبة عن ذينك الشابين، فقد كانا متأثرين بالفتاة والعهد. . . وكان الاسم الأول للتنظيم هو «جمعية التحرير العربية». وكان من أهدافها الطموحة، إلى حدّ ما، ثلاثة ذات أهمية خاصة: إقامة علاقات بقادة وطنيين عروبيين رئيسيين، وإنشاء فروع سرية

للتنظيم في المناطق العربية، وتشكيل سلسلة من التنظيمات الجبهوية»[٣]. وكان زين الدين على معرفة جيدة بشكيب أرسلان الذي عرّفه على شكري القوتلي، وقام الأخير بتعريف زين الدين «على استقلاليين آخرين، أبرزهم نبيه العظمة»... واستطاع فريد زين الدين أن يتصل بياسين الهاشمي - القومي الراديكالي الكبير... وكان أحد أجرأ منتقدي الاتفاقية الأنغلو - عراقية لعام ١٩٣٠، التي شعر أنها لم تمنح بلده سوى استقلال غير محدد المعالم.

هذا، ولقد «أقامت جمعية التحرير العربية لجنة تنسيق مركزية ذات فروع في أنحاء الوطن العربي.. وشكّلت هيئات اتصال، أولاً في بيروت وبغداد، ثم في سورية وفلسطين وشرقي الأردن وتونس ومراكش واليمن... غير أن النواة الفاعلة تركّزت في العراق ولبنان وسورية، وبدرجة أقل في فلسطين»[٤].

في مطلع ثلاثينيات القرن العشرين، عمل فريد زين الدين مديراً لكلية النجاح في نابلس، وكان قبله مديراً للكلية محمد عزة دروزة، والأخير من العناصر البارزة في جمعية الفتاة، ومن نشطاء الحركة القومية أيام وجود فيصل في الشام. وفي فلسطين، نجح فريد زين الدين في إقامة علاقات تنظيمية سرية مع عدد من المدرّسين الفلسطينيين، منهم واصف كمال، وممدوح السخن، وفريد يعيش. كما ذهب إلى العراق ليعمل مدرّساً في الثانوية المركزية في بغداد، والتقى هناك بشباب نشيطين أصبح لهم دورهم القومي المميّز. وذكرنا في صفحات سابقة أن الشهيد العقيد فهمي سعيد ارتبط بعلاقات وصداقات مع قوميين عرب من خارج العراق، وكان زين الدين من بين هؤلاء.

ما يقوله رغيد الصلح عن هذا التنظيم «أن هذا الحزب بدأ بمجموعات من المثقفين في فلسطين ولبنان. وقد ضمّت مجموعة لبنان عدداً من الأساتذة الجامعيين، مثل قسطنطين زريق، وفؤاد مفرج، وعدداً من العاملين في الحقل العام، مثل كاظم وتقي الدين الصلح، وفريد زين الدين، وشوقي الدندشي، وغيرهم. أما مجموعة فلسطين، فقد ضمّت عدداً من النشطاء والعاملين في الحقل العام، مثل واصف كمال، وعز الدين الشوا، وممدوح السخن، وفريد يعيش. وكان فريد زين الدين على صلة بالمجموعتين، فرتّب بينهما لقاء أدى إلى

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٥٢.

(٤) المصدر نفسه، ص ٤٥٣.

اندماجهما في حركة واحدة. وخلال سنوات قليلة انتشرت هذه الحركة في المدن السورية، وتمكّنت من اجتذاب مجموعة من المثقفين والنشطاء، مثل منير الريس، وأسعد هارون، وجلال السيد، وجبران شامية، وسعيد فتاح الإمام. وانتشر الحزب في العراق. . . فكان من بين هؤلاء يونس السبعاوي، وصديق شنشل، وموسى الشابندر، ومحمد سلمان حسن، وجابر العمر. كما انتشر الحزب أيضاً في الكويت وشرق الأردن، وانتقل إلى العرب المقيمين في أوروبا وأمريكا، واكتسب عدداً من الأفراد في المشرق والمغرب»[٥]. هذا، وقد تم اندماج مجموعتي لبنان وفلسطين في مطلع صيف عام ١٩٣٧، وذلك بعد لقاء مندوبين للمجموعتين في حيفا.

تميّز هذا التنظيم بتشديده على «السرية المطلقة»، وبالتالي «لم يعرف بوجوده إلا بعد ربع قرن من توقفه عن العمل»[٦]. وقد اعتمد الحزب على نظام الخلايا السرية التي تتكوّن الواحدة منها من ثلاثة إلى خمسة أعضاء، وكل خلية لا يعرف أعضاؤها ممّن هم خارج وحدتهم التنظيمية. وكان نظام العمل الداخلي يعتمد على المركزية الشديدة لقيادة التنظيم في القطر، كما كان هناك مجلس قيادة يتصل بمسؤولي الحركة في الأقطار المختلفة، وذلك بعد أن تم توحيد مجموعتي لبنان وفلسطين.

ومن أساليب عمل هذه المجموعة إقامة منظمات سياسية وفكرية علنية تبشّر بالفكرة القومية، وتعمل على انتقاء عناصر فتية وشابة تتميز بنشاطها وكتمانها. وكان «نادي المثنى» في بغداد و«النادي العربي» في دمشق من أبرز تلك الواجهات العلنية التي اعتمدها التنظيم.

أسس د. سعيد فتاح الإمام «النادي العربي» في دمشق، في شباط/ فبراير ١٩٣٧، ويصف فيليب خوري هذا النادي ويقول عنه: «إنه كان في أواخر الثلاثينيات تنظيماً علمانياً عروبياً يضم ١٠٨ أعضاء منتظمين، منهم ٢٦ امرأة متعلّمة. وكان لديه توجّه نخبوي، فحاول جمع أفضل العناصر تعليماً في دمشق سعياً وراء أهدافه. . وكان في قاعة منتداه أعلام من جميع البلدان العربية، وصور سياسيين عرب بارزين، قديماً وحاضراً. ومن منطلق وعيه لتاريخ العرب، نشط في الاحتفال بالمناسبات العظيمة والأحداث المهمة في ماضي العرب»[٧].

(٥) الصلح، المصدر نفسه، ص ١٢٤ ـ ١٢٥.
(٦) كما يقول رغيد الصلح في: المصدر نفسه، ص ١٢٥.
(٧) خوري، المصدر نفسه، ص ٦٢٤.

لقد كان لهذا النادي نشاط قومي كبير شمل تعاونه الواسع في دعم الثورة الفلسطينية وجمع التبرعات لها، وكانت في سورية، كالعراق، «لجنة الدفاع عن فلسطين» وكان يرأسها في دمشق نبيه العظمة. وكانت فلسطين محوراً مهماً للنشاط القومي في المشرق.

تعرّض النادي لحملات معادية من قِبل السلطات الفرنسية في سورية، وقد اتُّهم مؤسسه سعيد فتاح الإمام بالتعاون مع النازيين الألمان. وكان النادي يعتمد في نشاطاته على حيوية رئيسه، في حين إن «نادي المثنى» اعتمد على عمل جماعي كان أكثر تنظيماً وشمولاً لمعظم العناصر القومية.

يذكر فيليب خوري «أن النادي العربي صعّد أنشطته بوضوح، فأرسل وفوداً إلى بغداد، وحافظ على روابط متينة بتنظيم عربي شقيق هو نادي المثنى». وقد قام الفرنسيون بإغلاق النادي مع بداية الحرب العالمية الثانية، ولوحق مؤسسه سعيد فتاح الإمام. وكان مصير هذه الهيئة كالمنظمات القومية الأخرى، فلجأ معظم القياديين في تلك المنظمات القومية العربية إلى العراق، وبقي معظمهم هناك حتى نهاية أيار/مايو ١٩٤١ إثر عودة الاحتلال البريطاني إلى العراق.

بالإضافة إلى هذا النادي، فقد اعتمد التنظيم السري على الحركة الكشفية في سورية. وكان علي عبد الكريم الدندشي من قادة الحركة الكشفية في سورية وبقية الوطن الكبير، كما كان ممثلاً للكشافين العرب في الاتحاد العالمي للحركة الكشفية لسنوات طويلة جداً.

لقد أشار المؤرخ فيليب خوري إلى أن الدندشي وفايز الدالاتي وأحمد الشهابي شكلوا «فرقة الغوطة» للكشافة في تموز/يوليو ١٩٢٧ في دمشق وبموافقة المندوبية العليا. وفي الواقع، فإن للحركة الكشفية جذوراً ترجع إلى عام ١٩١٢، إلا «أن الثورة السورية الكبرى أجبرتها على التوقف بعد نشاط دام سبعة أعوام»[٨]. ولكن هناك مصادر أخرى تشير إلى أن حلب شهدت تشكيل أول فرقة كشفية، قبل الدندشي ورفاقه في دمشق، وكان نشأة الورّاق وعدد من زملائه معظمهم من المعلمين قد أسسوا نواة لحركة كشفية في حلب. وعلى أية حال، فقد توسع النشاط الكشفي، وبقي اسم علي عبد الكريم الدندشي وزميلين له: فايز الدالاتي، وبكري قدورة، على رأس الحركة الكشفية في سورية إلى

(٨) المصدر نفسه، ص ٤٥٨.

سنوات بعد جلاء الجيوش الأجنبية عن سورية في نيسان/ أبريل ١٩٤٦.

وهذا، وقد توحدت الحركة الكشفية في صيف ١٩٣١. «وكان الدكتور رشدي الجابي الرئيس الأول والأوحد لـ «اتحاد الكشاف السوري» خلال فترة الانتداب، غير أن شؤون الاتحاد اليومية تركت للمدير التنفيذي علي الدندشي»[٩]. هذا وقد أدى الدندشي دوراً مهماً في انتقاء عناصر الشباب لتثقيفها بالفكر القومي، وغرس الدعوة إلى الوحدة العربية، إلا أن الحركة الكشفية، كمؤسسة علنية، بقيت بعيدة عن العمل القومي أو السياسي. ومن الطبيعي أن تكون هناك منافسات وخلافات وقفت وراءها مجموعات سياسية، إلا أن الحركة الكشفية احتفظت بمبادئها المهنية لتبقى مشاركة في المجالس الكشفية الدولية. وقد ارتفع عدد الكشّافة من ثلاثة آلاف في العام ١٩٣٣ في دمشق والمدن الرئيسية، بعد سنتين (في العام ١٩٣٥) إلى ١٥ ألفاً، ثم ارتفع العدد، مرة أخرى، في العام ١٩٣٨ ـ أي بعد ثلاثة أعوام، بعد تصنيف الكشافة ـ من حيث العمر ـ إلى أشبال (من ٧ سنوات إلى ١٥ سنة)، وجوال (من سن ١٨ فما فوق) إلى ٣٨ ألف كشاف[١٠].

أدى هذا التنظيم دوراً مهماً في الساحة القومية خلال عقدين من الزمن، هي ما بين العشرينيات وحتى سقوط الحكم القومي في العراق بعد احتلال بغداد في أوائل شهر حزيران/ يونيو ١٩٤١. والمحزن في أمر هذه الهيئة القومية سرّيتها شبه المطلقة، بحيث لم يكتب أي من مؤسسيه عن جذور التنظيم، وتطور نشاطه في بلدان شمال الجزيرة العربية بشكل أساسي، وفي العديد من أقطار الوطن، حيث كان لهذه المجموعة أعضاء وعناصر تكتّمت على نشاطها وأعمالها[*]. هذا، ولقد

(٩) المصدر نفسه، ص ٤٥٩.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٤٥٩ ـ ٤٦٠.

(*) نشر محمد علي حمادة (لبنان)، وهو من النشطاء القدامى لهذا التنظيم، النص الكامل لـ **الكتاب الأحمر** في: **الشراع** (بيروت) (٩ أيار/ مايو ١٩٨٣)، ص ٦٠ ـ ٧٣. بعد ذلك نشر رغيد الصلح تفاصيل مهمة وكثيرة عن هذا التنظيم في: الصلح، المصدر نفسه. إلاّ أن الكتاب الأكثر أهمية هو الذي أصدره شفيق جحا، انظر: شفيق جحا، **الحركة العربية السرية (جماعة الكتاب الأحمر)، ١٩٣٥ ـ ١٩٤٥** (بيروت: دار الفرات، ٢٠٠٤). وشفيق جحا هو «أحد الأوائل الذين انضمّوا إلى الحركة عند تأسيسها». والجدير ذكره أن هيكل دراسة جحا لقي تأييد قسطنطين زريق وموافقته. وبودّي أن أشير هنا إلى أنّي كنت على معرفة وصِلة بفريد زين الدين قبل وفاته بقرابة ربع قرن. وكان الأخير قد أكّد لي أنه انتهى من كتابة مذكراته الشخصية بعد حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وتحدّث فيها بشكل تفصيلي عن التنظيم السرّي وعن مواضيع سياسية مهمّة وكثيرة. لكنّ كلّ أوراق فريد زين الدين السياسية ومذكّراته احترقت يوم قصف الطيران الصهيوني المنطقة المجاورة لسلاح الطيران السوري، وكان منزله يقع ضمن المنطقة، وذلك أثناء حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣.

صدر عن التنظيم كتيّب صغير جداً عُرف بـ **الكتاب الأحمر** حمل عنوان **كتاب القومية العربية ـ حقائق وإيضاحات ومناهج**. وقد احتوى الكتيّب على ستين مادة توزّعت على أبواب في «السياسة القومية»، وفي «الثقافة»، وأخيراً في «الاجتماع والاقتصاد».

يورد الكتيّب في **الباب الأول**، وعنوانه «السياسة القومية»، عشرين بنداً، هي:

١ ـ ما هي الفكرة القومية؟

٢ ـ ما هي القومية العربية؟

٣ ـ من هم العرب؟

٤ ـ ما هي البلدان العربية؟

٥ ـ لزوم العصبية العربية وحدها.

٦ ـ وحدة الهدف في الجهاد.

٧ ـ الاختلاف والتنوّع في الجهاد.

٨ ـ التنظيم: ماهيته وخطورته.

٩ ـ تحتيم الانتظام والجهاد.

١٠ ـ تعميم الحركة بين جمهرة الشعب.

١١ ـ «السلبية» وشريعة القوة.

١٢ ـ «السلبية» كوسيلة في الكفاح.

١٣ ـ «الإيجابية» كسياسة في «الكفاح».

١٤ ـ بطلان التنازل عن الحرية والوطن.

١٥ ـ نجاة العرب بالعرب.

١٦ ـ الأمة مصدر السيادة ومستقرّها.

١٧ ـ مصلحة الأمة أولاً.

١٨ ـ النظام الاتحادي للدولة العربية.

١٩ ـ بلاد العرب للعرب وحدهم.

٢٠ ـ التعريب وشروطه.

في الباب الثاني في «الثقافة»، نجد عشرين بنداً أيضاً، هي:

٢١ ـ إسهام العرب في الثقافة ونظرتهم إليها.

٢٢ ـ تكوين الثقافة العربية وأثرها القومي.

٢٣ ـ الاعتداد بالمحامد القومية والجهاد لإصلاح العيوب.

٢٤ ـ العرب هم أولى الأمم بإبداع الثقافة الإنسانية العليا.

٢٥ ـ حرية البحث العلمي.

٢٦ ـ القومية العربية والثقافة الشعوبية.

٢٧ ـ الثقافة القومية أداة تعريب.

٢٨ ـ دوام الصلة الوطنية مع العرب المغتربين.

٢٩ ـ بين الأدب العربي والآداب العالمية.

٣٠ ـ التعليم: نوعه وتوحيد أصوله وتعميمه بالإجبارية والمجانية.

٣١ ـ تعريب المعاهد الأجنبية أو خضوعها لقوانين المعارف.

٣٢ ـ الأمية: أثرها وأساليب مكافحتها.

٣٣ ـ وسائل النشر إذا مسّت المقدسات القومية.

٣٤ ـ أساليب نشر الثقافة في الشعب.

٣٥ ـ ضبط الوعظ الديني وتنظيمه وتوجيهه.

٣٦ ـ اللغة العربية: مكانتها وقبولها للتجديد والتطور.

٣٧ ـ العرب المعاصرون واللغات الأجنبية.

٣٨ ـ البعثات العلمية وكفالة الرزق للعلماء والموهوبين.

٣٩ ـ الرياضة تثقيف إلزامي تريده الدولة.

٤٠ ـ الدعوة إلى الروح العسكرية وتعميم الجندية.

وفي الباب الثالث في «الاجتماع والاقتصاد»، نجد عشرين بنداً أيضاً، هي:

٤١ ـ مرمى النهضة الاجتماعية.

٤٢ ـ الكفاح الوطني والمذاهب الاجتماعية.

٤٣ ـ تكوين الهيئة الاجتماعية الموحدة.

٤٤ ـ دولة قومية لا دولة دينية.

٤٥ ـ الحريات مصونة في حدود القانون.

٤٦ ـ حرية التملك وقيودها.

٤٧ ـ روح التعاون والعمل المشترك.

٤٨ ـ القضاء العادل وشروطه.

٤٩ ـ مكافحة المفاسد الاجتماعية.

٥٠ ـ الزواج.

٥١ ـ الصحة في العائلة.

٥٢ ـ تحضير البدو.

٥٣ ـ رفع مستوى الحياة في القرية.

٥٤ ـ الإنصاف في إثابة العمل والعمال.

٥٥ ـ تحريم البطالة والجوع.

٥٦ ـ البلدان العربية وحدة اقتصادية.

٥٧ ـ سياسة الاستقلال الاقتصادي.

٥٨ ـ مرافق البلدان العربية للعرب أولاً.

٥٩ ـ إجبار رأس المال الأجنبي على استخدام العرب.

٦٠ ـ تعميم الآلة.

مع كل بند من هذه البنود الستين، هناك سطور قليلة ومختصرة جداً لشرح هذه المبادئ أو العناوين الفرعية.

يبقى هناك سؤال كبير: لماذا بقي التنظيم سرياً إلى هذه الدرجة وكل هذه الفترة الزمنية؟ ولماذا لم يسمح بتداول هذا الكتيّب الصغير طيلة هذه المرحلة الطويلة؟ هذا والملاحظ غياب مكان طباعة **الكتاب الأحمر** وزمن طباعته، وليس هناك ذكر للناشر.

كان العراق ساحة العمل الأساسية التي نشط فيها أعضاء التنظيم السري.

وكان واضحاً أن يونس السبعاوي الذي كان النجم الصاعد في الساحة السياسية العراقية، والذي عُرف بثقافته السياسية الواسعة وشجاعته، كان أبرز أعضاء التنظيم في منتصف الثلاثينيات. وكان السبعاوي هو صلة الوصل الأساسية مع الضباط القوميين (الصباغ وإخوانه)، وعن طريق أشخاص عديدين تابع الضباط القوميون من قادة الكتلة وعناصرها تطور الفكرة القومية بما كان يقدم لهم، بين فترة وأخرى، من نشرات ودراسات وكتب لتعميق الوعي القومي ومتابعة أحداث النضال العربي. وكان قسم مهم من هذه المواد تصل إلى العراق من أعضاء التنظيم في سورية ولبنان وفلسطين، ومن طلاب الجامعات والمعاهد الأوروبية، ممن كانوا مع اتصال وارتباط بالتنظيم. وطبيعي أن تكون هناك مواد مهمة ونشرات سياسية وإخبارية تعدّ في العراق وترسل إلى فروع التنظيم الناشطة خارج القطر العراقي. كانت المواد التثقيفية تقدم إلى أعضاء التنظيم الناشطين في ألوية العراق من الأساتذة والمختصين وغيرهم، وتوزع مواد أخرى، غير سرية وللتوزيع العام، على الأنصار والأصدقاء الناشطين في المؤسسات العلنية في العراق وخارجه.

بعد اندماج مجموعتي لبنان وفلسطين وقيام التنظيم الموحّد باسم «القوميين العرب»، انتخب قسطنطين زريق رئيساً للتنظيم لمدة سنة. وكان فؤاد مفرج، وهو أستاذ في الجامعة الأمريكية في بيروت، من أنشط الأعضاء القياديين في سورية ولبنان. وبعد سنة اختير درويش المقدادي رئيساً ثانياً. ثم كان السبعاوي الرئيس الثالث لهذه المجموعة. وواضح أن انتخاب اثنين يعملان في العراق كان مؤشراً على انتقال ثقل العمل القيادي إلى هذا البلد. وكان هناك العديد من القياديين العرب انتقل إلى بغداد، ومن هؤلاء كان كاظم الصلح وواصف كمال وممدوح السخن، وكان الاثنان الأخيران قد عيّنا مع غيرهما من نشطاء التنظيم في الكلية العسكرية، وفي الثانوية العسكرية، كمدرّسين يعملون على تثقيف الضباط الناشئين.

كان حول السبعاوي عدد من قياديي التنظيم، مثل صديق شنشل، وواصف كمال، وغيرهما. وللحقيقة، فقد جسّد السبعاوي نموذج البطل القومي الرائع، إذ كان رغم انشغاله في عمله الرسمي كوزير للاقتصاد في حكومة الكيلاني، يمضي ساعات وساعات في متابعة شؤون «كتائب الشباب» التي كانت نوعاً من القوات الشعبية أو الحرس القومي قام على المعلمين والطلاب ممّن تلقوا التدريب العسكري من خلال الفتوة. هذا، كما كان السبعاوي يمضي ساعات في ميدان القتال في الجبهة الغربية، وقبل أن يحتل البريطانيون بغداد ترك الصباغ

ورفاقه القادة والكيلاني والحسيني ومعظم الوزراء العاصمة العراقية متوجّهين إلى إيران. وحين عاد السبعاوي من الجبهة ورأى انسحاب القادة الكبار، قرر مع رفاقه في التنظيم أن يعلن أن الكيلاني كلّفه بإدارة القتال للدفاع عن بغداد. ونشط السبعاوي مع القطعات النظامية وكتائب الشباب الموجودة في محيط العاصمة، ومع رفاقه في التنظيم للدفاع عن بغداد، شارعاً وبيتاً بيتاً. لكن الضباط العراقيين الموالين للإنكليز نجحوا في استدراج السبعاوي واعتقاله وسوقه إلى الحدود الإيرانية، وإعلانهم رسمياً باسم «القيادة المؤقتة» وقف إطلاق النار مع عودة الشرعية بحراب القوات البريطانية.

يقول خيري العمري في كتابه عن مسيرة السبعاوي: «إن حياته على قصرها تزخر بالبطولة وتزدحم بالرجولة، لا سيما بعد أن ألقي القبض عليه، وأصبح شبح الإعدام يهدد مصيره. ولعل موقفه في اللقاء الذي تم بينه وبين عبد الإله (الوصي على عرش العراق) والحوار الذي دار بينهما، خير مثل على ذلك»... والحوار طويل ولافت بجرأته، فقد كان السبعاوي حريصاً في هذا الحوار على أن يردّ بصورة غير مباشرة على خطاب الأمير الذي ألقاه في ١٤ تموز/يوليو ١٩٤١ من إذاعة بغداد، وطعن فيه بحركة أيار/مايو ١٩٤١، واتهم قادتها بمختلف الاتهامات... وحرص عندما التقى مع عبد الإله ـ وكان السبعاوي مكبّلاً بالأغلال الحديدية ـ على أن يضمّن حواره تكذيباً لما حاول عبد الإله أن يلصقه بتلك الحركة من تهم[١١].

«كان السبعاوي ورفاقه من عسكريين وسياسيين قد تعرّضوا للإذلال والإهانة وسوء المعاملة، فقد قابلهم الأمير عبد الإله، وهم بثياب السجن الرثة وفي أيديهم وأقدامهم أغلال حديدية، كما كانوا يقدمون إلى المجلس العرفي الذي ترأسه ضابط من أذناب الإنكليز وهم بهذه الحالة. ومع ذلك، فقد كان موقفه أمام المجلس العرفي الذي ختم به حياته من أروع المواقف. فقد وقف أمام تلك المحكمة شامخ الرأس يتحدث بحماسة المؤمن بعمله، المفتخر به، لا يتهرب من فعل قام به، ولا يتخاذل أمام التهم التي يسوقها المدّعي العام وينسبها اليه. يتكلم بهدوء ويسرد أقواله بصوته الناعم، فينفث ذلك الصوت سحره في القاعة، بحيث يسود فيها وجوم شديد ينعكس على وجوه الحاضرين

(١١) خيري العمري، يونس السبعاوي: سيرة سياسي عصامي، ط ٢ (بغداد: دار الرشيد، ١٩٨٠)، ص ١١٣ ـ ١١٩.

من حراس وجنود منتشرين هنا وهناك في قاعة المحكمة، وأمارات الألم بادية عليهم، حتى أن بعضهم اغرورقت عيناه بالدموع.. وبسبب هذا الموقف وما أثاره في قاعة المحكمة من مشاعر، ساورت الضابط المسؤول عن حراسة المتهمين وساوس، فبادر إلى الخروج من القاعة، حيث اتخذ مزيداً من الاحتياطات لتشديد الحراسة خشية أن يندفع بعض الجنود داخل القاعة ممن هزّهم موقف السبعاوي، فيحاول القيام بتهريبه»(١٢).

وكان الحكم جاهزاً مهما كانت المرافعة بليغة ومؤثرة. وحين شنق مع رفيقيه فهمي سعيد ومحمود سلمان في ٥ أيار/مايو ١٩٤٢ كان ذلك البطل في الثانية والثلاثين من عمره. وكذلك كان رفاقه من العسكريين والسياسيين يتمتعون بالشجاعة والصلابة، لكن السبعاوي كان في القمة.

حاول هذا التنظيم، من أعضاء وأصدقاء، جعل العراق قلعة للتيار القومي وقاعدة عربية لتحرير المناطق الخاضعة للحكم الاستعماري. هذا، وقد كان هناك مثقفون قوميون أدوا دوراً مهماً في ترسيخ الفكرة القومية ونشرها بين جماهير الطلاب، وفي الإعلام والشارع. وقد مرّ معنا اسم درويش المقدادي الذي علّم ودرّس في العديد من المؤسسات التربوية في العراق حتى عام ١٩٤١؛ ثم في أوائل الخمسينيات خطط برامج التعليم في الكويت وأدارها. وقد ألّف المقدادي كتاب **تاريخ الأمة العربية** الذي جرى تدريسه في الصف الثاني من المرحلة المتوسطة في العراق. كما شارك المقدادي أكرم زعيتر في تأليف كتاب **تاريخنا بأسلوب قصصي**. وبالإضافة إلى ذلك، فقد كانت إلى جانب نشاطه الفكري، مسيرته العملية، حيث أدى دوراً في تشكيل كتائب الشباب وقيادتها خلال الحرب مع بريطانيا. وعرف عن المقدادي مشاركته لطلابه في التدريب والمسيرات الطويلة والرياضية البدنية. باختصار، فقد كان نموذجاً للمعلم القومي الذي تجسدت فيه صفات خاصة مميّزة.

ومن كبار المثقفين والمربين الذين أدّوا دوراً أساسياً في إقامة هذا التنظيم، قسطنطين زريق. فقد كان أستاذاً جامعياً في بيروت، ونشط كثيراً في تثقيف العشرات من طلاب الجامعة الأمريكية، إن لم يكن المئات، في اجتماعات سرية، حيث كان يجري انتقاء الطلاب بعناية، فيقدم لهم مبادئ الفكرة القومية

---

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٢١.

العربية، وأهمية قيام دولة واحدة للعرب، والسبل المطلوبة لبناء مجتمع عربي حديث تتوفر فيه الديمقراطية والحريات والعقلانية والعلم. فقد واصل زريق هذا العمل بصمت لسنوات طويلة في الثلاثينيات، وشجع طلابه على إصدار مجلة **العروة الوثقى**. وقد توقف النشاط خلال سنوات الحرب العالمية الثانية. ولكن زريق عاد إلى تثقيف الطلاب وتنظيمهم في منتصف الأربعينيات، وبقي كذلك حتى عيّنته الحكومة السورية رئيساً لجامعة دمشق في عام ١٩٤٩، لكنه استقال في عام ١٩٥٢ حين دخل رجال الشرطة العسكرية وقوات الأمن الحرم الجامعي، وقاموا باعتقال طلاب جامعيين شاركوا في المظاهرات التي قامت ضد حكم الشيشكلي الدكتاتوري. هذا وقد أصدر زريق عدداً مهماً من الكتب الأساسية في مجالات الفكر القومي وسقوط فلسطين وفي التربية والثقافة. وتعتبر كتابات الحصري وزريق من المراجع الأساسية لدعوة القومية العربية منذ ثلاثينيات القرن العشرين.

انتهى أمر التنظيم عملياً مع صيف عام ١٩٤١، إذ تشرّد القياديون، وسجن بعضهم من قِبل البريطانيين والفرنسيين خلال سنوات الحرب العالمية الثانية. هذا، وقد فشلت محاولة إعادة بناء التنظيم في سورية عام ١٩٤٥. أما في العراق، فقد قام بعض القياديين القوميين، ومنهم عناصر أساسية من «جماعة القوميين»، بتأسيس «حزب الاستقلال» برئاسة محمد مهدي كبة في عام ١٩٤٦. وانضم إلى هذا الحزب الكثيرون من القوميين من أنصار ثورة رشيد عالي الكيلاني، من ساسة وضباط سابقين. وبقي هذا الحزب ممثلاً للتيار القومي في العراق حتى أوائل الخمسينيات، إذ انطلق حزب البعث العربي من دمشق في منتصف الأربعينيات، وبدأ البعث نشاطه القومي في العراق، منافساً لحزب الاستقلال، في النصف الأول من عقد الخمسينيات.

ثانياً: «عصبة العمل القومي»

كيف كانت أوضاع سورية في أوائل الثلاثينيات من القرن العشرين؟ يقول فيليب خوري إنه «بحلول عام ١٩٣٣ كانت سورية غارقة في مأزق الكساد. فبين عامي ١٩٣٠ و١٩٣٤ بلغ عدد العاطلين عن العمل في المناطق الواقعة تحت الانتداب الفرنسي ١٥٠ ألف شخص، أي ما يوازي ١٥ بالمئة حتى ٢٠ بالمئة من قوة العمل. . . وعانت الصناعة والتجارة والتسويق الكثير، إذ أصيب اقتصاد البلد بضربة شديدة بسبب انخفاض سعر الفرنك الفرنسي». كذلك واجه الفلاحون

مصاعب كبيرة، وعجزوا عن تسديد القروض أو الفوائد. . «وكانت الضرائب في الأعوام السابقة باهظة إلى درجة أنه حتى المزارعين الأثرياء وجدوا أنفسهم بلا أموال احتياطية». وكانت السلطات الفرنسية تناور وتتلاعب بقيادات الحركة الوطنية التي قبلت بسياسة «التعاون الشريف». وفي عام ١٩٣٣ كانت الأزمة الأخطر هي أزمة الثقة بالكتلة الوطنية، فقد استطاعت خلال الأعوام الستة منذ نشأتها أن تبقي الحركة الوطنية في وضع سياسي ثابت تقريباً عبر تركيز اهتمام الجماهير السورية المدينية على أنشطة الفرنسيين الذين ظلوا المصدر النهائي للسلطة في البلد، على الرغم من مؤشرات ضعف جديدة في نظامهم الإمبريالي. ولكن بحلول صيف ١٩٣٣، لم تكن الكتلة أقرب إلى حلّ المسائل السياسية الحرجة مما كانت عليه عام ١٩٢٨ عندما بدأت تتبع استراتيجيتها المتطورة في «التعاون الشريف»[١٣]. ولم يبق فشلها قاصراً على الميدان السياسي وحده، بل شمل المسائل الاجتماعية والاقتصادية، إذ لم يكن لدى الكتلة برنامج إصلاح لمواجهة هذه الشؤون الأساسية في المرحلة الجديدة في سورية.

في هذه الأوضاع السيئة، كانت مجموعة من شباب الجيل الثاني من دعاة القومية العربية، ومعظم أفرادها من سورية، وجدوا أنه لا بد من قيام حزب قومي عربي يطرح الصوت عالياً ومقدماً رأي الشباب في أوضاع العرب ومسيرتهم النضالية. وبعد اتصالات سرية طويلة، اتفق على تحديد الموعد لمؤتمر يجمع هؤلاء الشباب، حيث يناقشون الأوضاع العربية ويضعون دستوراً للتنظيم القومي الجديد. وكان الموعد في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٣٣، إلا أن متاعب ومشاكل واجهت المؤتمرين، فأرسل رشدي الجابي «رسالة تصحيحية» حدّد فيها مكان المؤتمر في قرية «قرنايل» الجبلية اللبنانية، وزمانه في يوم الخميس ٢٤ آب/أغسطس ١٩٣٣. واللافت في هذه الرسالة أن صاحبها وضع «حاشية» من سطرين في أسفل الصفحة يقول فيها: «لما كان من المصلحة أن يبقى المؤتمر مجهولاً من أعداء القضية، فنحن نعتمد على شرفك في كتمان هذا الموعد». وبالفعل، كانت هناك تدابير تنظيمية وأمنية دقيقة لضمان وصول أكبر عدد من المدعوين إلى المؤتمر، و«تأمين» حماية أمن المؤتمر وأعضائه لينجزوا الغاية التي اجتمعوا من أجلها.

حضر الاجتماع أقل من ثلاثين شخصاً من أصل أقل من خمسين مدعواً.

---

(١٣) خوري، سوريا والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية، ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥، ص ٤٤٧ ـ ٤٥٠.

وانتخب الحاضرون د. رشدي الجابي رئيساً للمؤتمر، وكان معروفاً أن الجابي تولى رئاسة الحركة الكشفية في سورية منذ عام ١٩٣١. وانتخب أكرم زعيتر (فلسطين) وناجي معروف (العراق) نائبين لرئيس المؤتمر.

من الأسماء التي شاركت في هذا الاجتماع: عبد الرزاق الدندشي، وصبري العسلي، وجلال السيد، وأحمد الشرباتي، وعبد الكريم العائدي، وشفيق سليمان، وفهمي المحايري، وعدنان الأتاسي، وعلي عبد الكريم الدندشي (سورية). وجاء من العراق عبد المجيد عباس، وناجي معروف، وصادق البصام. وحضر من لبنان فريد زين الدين، وعلي ناصر الدين، وشوقي الدندشي. وقدم من فلسطين أكرم زعيتر، وواصف كمال. هذا، وقد شهد المؤتمر مناقشات مطوّلة استغرقت خمسة أيام، واستعرضت خلالها أوضاع الوطن العربي، وخاصة بلدان الهلال الخصيب، وبشكل أخصّ المسيرة المهادنة والمصالحة التي انتهجتها «الكتلة الوطنية» مع سلطات الانتداب الفرنسي في سورية. وأعلن المؤتمرون إقامة تنظيم سياسي جديد يكون مركزه في دمشق، وأطلق عليه اسم «عصبة العمل القومي». وقد جسّد هذا التنظيم الجديد «معتقدات ومطامح جيل جديد من الشباب الوطني الذي كان قد بدأ بالظهور في المشرق العربي قاطبة». والمصطلح «قومي» مؤشر على توجّه العصبة، والقوميون استخدموا مصطلح «القومية» للدلالة على «حسّ بالولاء للأمة العربية جمعاء»، وبالتالي ميّزوها من مصطلح «الوطنية» ـ الأثير لدى الكتلة الوطنية ـ الذي دلّ على التعلق بالوطن، أي «البلد المحدّد الذي ولد فيه المرء»[١٤].

كان للعصبة هدفان أساسيان: الاستقلال والوحدة العربية.

وانتخب المؤتمرون عبد الرزاق الدندشي رئيساً للتنظيم الجديد. وقد عُرف بقدراته الذاتية المميّزة. وعند مراجعة أسماء المشتركين في مؤتمر قرنايل، نجد أن هناك نشطاء في الميدان القومي، واكتسبوا مكانة واحتراماً ظاهرين. «ولكن الذين ارتبطوا بـ «جمعية التحرير العربية» السرية كانوا قليلين جداً، بل إن عبد الرزاق الدندشي نفسه ـ رئيس عصبة العمل القومي ـ «لم يكن يعلم حتى بوجود الجمعية السرية»[١٥]. وفي الحقيقة، فقد كان هناك ثلاثة أشخاص، هم

(١٤) المصدر نفسه، ص ٤٥١.

(١٥) كما يقول فيليب خوري في: المصدر نفسه، ص ٤٥٧.

فريد زين الدين، وواصف كمال، وعلي عبد الكريم الدندشي، أعضاء في «لجنة التنسيق المركزية» لجمعية التحرير العربية، وقد اشتركوا في تأسيس عصبة العمل القومي. ومن هنا، فإنه يكاد بحكم اليقين أن هذا التنظيم الجديد كان الواجهة العلنية للتنظيم القومي السري. ومن هنا، أيضاً، فإن ما يقوله فيليب خوري حول علاقة عصبة العمل بـ «جمعية التحرير العربية» صحيح وسليم، إذ يذكر هذا المؤرخ أن «في الوسع تتبع جذور مؤتمر قرنايل إلى عام ١٩٢٩ عندما التقى فريد زين الدين مع زميليه درويش المقدادي ونافع شلبي في جنيف. .»، وأسس الثلاثة نواة «جمعية التحرير العربية السرية. .»[١٦]. ويضيف هذا المؤرخ موضحاً ومؤكداً «أن العصبة المنبثقة عن مؤتمر قرنايل اضطلعت بمهمة تنسيق الأنشطة القومية التي كانت تتولاها «جمعية التحرير العربية»»[١٧].

وبعيداً عن الخلفيات التنظيمية بين الجمعية السرية وعصبة العمل القومي، ودور الأفراد غير المعلن، فقد كان ظهور العصبة في فترة مهمة وأساسية، حيث كانت بريطانيا وفرنسا تسيطران على شمال الجزيرة العربية. ومن نتائج ذلك أن انقسمت الحركة القومية للرعيل الأول إلى كتل سياسية محلية. وفي ظلّ هذه التجزئة السياسية للعمل الواحد، وانغماس أولئك القادة السياسيين بالنشاط المحلي للبعض، واندفاع البعض الآخر وراء المغانم، فقد أعاد ظهور «عصبة العمل» الاعتبار للقضية القومية وللنضال الموحّد، ولبناء تنظيمي أفضل. «فقد تميّزت العصبة عن غيرها من المنظمات في جعلها المنظمة الوحيدة، آنذاك، التي رفضت الاعتراف بشرعية الحدود الإقليمية التي اختطتها القوات الأجنبية. وقد دعت وعملت بإخلاص في سبيل محو تلك الحدود. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، فتحت المنظمة فروعاً لها في سورية ولبنان وفلسطين، وقدمت برنامجاً شاملاً للعمل القومي لا في المشرق العربي فحسب، بل في مصر والأجزاء الأخرى من الوطن العربي أيضاً. كما أنها حاولت صياغة مبدأ قومي منتظم من خلال الإسهام في تعريف كل من القومية والأمة بصورة واضحة، بالإضافة إلى محاولتها وضع منهاج محدد للعمل من أجل إنشاء نظام حديث للدولة، يتضمن بناء سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ممكن التطبيق. .». وبكلمة، فقد مثّلت العصبة ظاهرة فريدة في تلك الفترة. . «وقد رفضت العصبة القيام بأية تسوية تضرّ بالهدف القومي،

(١٦) المصدر نفسه، ص ٤٥٢.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٤٥٧.

وبيّنت، علاوة على ذلك، أصالة العقيدة القومية العربية في فكرها وعملها»[١٨].

هذا ما رآه باسل الكبيسي في «عصبة العمل القومي»، أما ألبرت حوراني، فقد لاحظ في دعوة العصبة «إلى الاستقلال الوطني، والوحدة العربية، والعلمانية، والإصلاح الاجتماعي. . . أن أهميتها ترجع، في الأخص، إلى كونها حاولت أن تعبّر عن عقيدة قومية أشد ترابطاً، وأقل تساهلاً، من عقيدة الجيل السابق. . . لقد انتقل مركز الثقل في هذه العقيدة من الإسلام كشريعة إلهية، إلى الإسلام كـ «حضارة»، أو بتعبير آخر، لقد استعيض في النظر إلى القومية العربية كخطوة لا بد منها لإحياء الإسلام، بالنظر إلى الإسلام كخالق للأمة العربية ومستودع لثقافتها أو موضوع عزتها المشتركة»[١٩].

لقد شكّلت المضامين الجديدة للفكرة القومية خطوة مهمة في تطوير الدعوة وتقويم اتجاهاتها، إضافة إلى أن العصبة نقلت نوعية التنظيم إلى مستوى أعلى وأكثر تقدماً، ذلك أن الأحزاب، حتى مطلع العشرينيات، كانت تقوم على تكتلات أو تحالفات بين أعيان ووجهاء أو ملاكين يلتقون عند مصالح معينة أو نقاط ومشاريع غامضة عامة، بينما أصبح التنظيم، في هذه المرحلة، يعتمد على أساليب أحدث. فقد اطلع الجيل الثاني من دعاة القومية على أساليب التنظيم عند الشيوعيين الأوروبيين، وخاصة البلاشفة (الاهتمام والتركيز على الخلايا السرية والمركزية الشديدة والطاعة والتخطيط. . . إلخ)، وعلى أساليب الأحزاب الفاشية والنازية، ودور الزعيم وطاعة الأعضاء، إضافة إلى أساليب الحركة النقابية. وكل هذه التجارب المختلفة التي جرت متابعتها ودراستها جعلت من بقايا العمل السياسي السري للجمعيات العربية السرية السابقة مرحلة متخلّفة من حيث تحسن التخطيط، وانتقاء الأعضاء، وبقية جوانب العمل الحزبي.

هكذا جاءت «العصبة» استمراراً ومواصلة للتيار القومي العربي أولاً. والأهم أنها عمّقت الفكرة ودفعت بمضمونها إلى الأمام ثانياً، ثم نزلت بالفكرة إلى المدرسة والشارع، وإلى قطاعات اجتماعية أوسع مما كان عليه حال الجيل الأول.

كان «بيان المؤتمر التأسيسي لعصبة العمل القومي» أنضج ما وصل إليه

---

(١٨) باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، تعريب نادرة الخضيري الكبيسي، ط ٤ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥)، ص ٥٣.

(١٩) ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩ (بيروت: دار النهار، ١٩٦٨)، ص ٣٦٧.

الفكر القومي خلال فترة ما بعد الحرب العظمى في فترة العشرينيات والثلاثينيات. وجرى تداول ما احتواه البيان من مبادئ وأهداف في الوطن العربي، وخاصة في بلاد الشام والعراق. وفي الواقع، فإن جوهر «البيان» وأفكاره العميقة كانت متماثلة مع ما ورد في **الكتاب الأحمر**. ولكن البيان التأسيسي كان أقدم من **الكتاب الأحمر**، كما توسع هذا «البيان» في شرح مجموعة مهمة من نقاط الفكر القومي، ومواقف أعداء التيار العروبي.

في المقدمة حدّدت العصبة «العرب وبلادهم»، وانتقدت الأوضاع العامة وما اعتورها من «تفسخ خلقي.. وتفكك اجتماعي.. وجهل شعبي أو تعليم وثقافة ناقصة موبوءة.. ونضوب في الثروات العامة.. واستيلاء الفرنجة على منابع الثروة وانقلاب بلاد العرب إلى سوق لهم، وحقل لحاجات صناعاتهم الأولية.. وتدنٍ في الكرامة القومية حتى يكاد ينظر إلى المستعمر بعين التقديس، ويُقر له بالتفوق والرفعة، وللعرب بالعجز والضعة، ويصبح التقرّب من المستعمر منقبة والإعراض عنه مثلبة..». ويقدم «البيان» ما اعتبره «نقاط الضعف» و«نقاط القوة». ويتوسع البيان في قسم «الاستعمار والمستعمرون»، فقد درس المؤتمر طبيعة الاستعمار الحديث في منشئه بصورة عامة، وتعيين أهدافه بالنسبة إلى بلاد العرب ووسائله في بلوغ هذه الأهداف... «فتبيّن للمؤتمر طبع الاستعمار ومنشؤه الاقتصادي، ووصل في تاريخه إلى الثورة الصناعية.. وما نتج من ذلك من تجمّع رؤوس الأموال الضخمة وتزاحم التجارة الأممية.. وأن المستعمرين المتّجرين لا يقيمون في سبيل ذلك وزناً لاعتبارات الحق والإنسانية أو الرحمة... وأن أهداف الاستعمار في بلاد العرب ذات وجهين: وجه يتعلق بالبلاد ذاتها.. ووجه يتعلق باتخاذها قاعدة لاستعمار الشرق في آسيا وأفريقيا».

وتناول البيان أيضاً أساليب المستعمرين في بلاد العرب وطرائقهم في تثبيت أقدام الاستعمار فيها.. «فاستعانوا بالتجزئة المادية والمعنوية.. وخلقوا سياسات إقليمية أشغلت كل حيّ بأمر، وألهته عن أمور.. وعملوا إلى إفساد خلق الشعب.. وإلى خطط الإفقار... وخطط الإجلاء، وحشد شذاذ الآفاق من شتى الشعوب..». أما «الأهداف العليا التي يجب على العصبة أن تعمل على بلوغها، فقد رسمت لنفسها هدفين، هما من حيث الطبع متمّم أحدهما للآخر، وتحقيق كل واحد شرط لتحقيق الآخر:

١ ـ سيادة العرب واستقلالهم المطلقين.

٢ ـ الوحدة العربية الشاملة».

وتحدّدت في قسم «الوسائل» بأن «روح عملنا القومي كانت تستهدف إحداث رد فعل متناسب مع وسائل المستعمرين، وهو القيام بنهضة عامة توقف التدهور، وتمنع دوام الانحلال القومي، ثم تنمّي قوى الأمة وتؤلفها وتنظّمها وتوجّهها إلى الهدف القومي الأسمى.. وهذه النهضة القومية يتوقف نجاحها على إشراك العرب عامة، وتعاونهم على القيام بمهامها وتحقيق أغراضها... لذلك كان من الطبيعي أن تؤسس الحركة على أساس شعبي، وتنظم تنظيماً محكماً يضمن لها البقاء والاستمرار والاطّراد والنشاط.. وبعبارة أخرى: سوف لا تقوم هذه النهضة على أساس فردي أو زعامة محلية شأن الحركات السابقة، بل إنها ستقوم على أساس إشراك الشعب وطبقاته بأسرها، لأن الشعب باقٍ خالد، يستطيع إتمام عمل يقوم بأعبائه، والفرد فانٍ زائل قاصر المدى».

وفي «السياسة» وجدت العصبة أن «أهم أسباب الظفر الوطني هو توحيد حركة المقاومة القومية في الأقطار العربية، وتضامن العرب، وتأليف جهودهم، والقضاء على النعرات الإقليمية بمعناها القاصر، ووصل ما انقطع من الروابط بين الصفوف المجاهدة في كل قطر». وشدّد البيان على تصعيد الجهاد المحلي.. وأن «تعدد المستعمرين، وتعدد طرائقهم الاستعمارية في مختلف الأقطار العربية، جعل لكل قطر ظرفاً خاصاً تجب معالجته بوسائل خاصة، وتتطلب وضع برامج محلية تراعى فيها الظروف القطرية ضمن ضوابط محددة تمنع شذوذ العمل السياسي عن الأهداف العليا، توصلاً اليها. فالعمل القومي، إذن، يستهدف تشكيل جبهات جهاد مختلفة متصلة العمل، موحّدة الجهد، متساعدة متساندة، تابعة لقيادة واحدة، تؤلف في ما بينها، وتجعل العاملين للقضايا القطرية، لأبناء تلك الأقطار فحسب، بل للعرب أجمعين..».

هناك القضية العربية الكبرى، وهناك القضايا القطرية التي تشكّل أجزاء من القضية القومية الواحدة.. ومن هنا أقرّ المؤتمر عدم الاعتراف بالانتداب، وكل صيغة من صيغ الاستعمار... «ولا نعترف بكل حكومة أو مؤسسة تقوم تحت ظل الاستعمار ونفوذه». واعتبرت عصبة العمل القومي «الصهيونية» أدهى مصيبة أورثها الانتداب المفروض على العرب. وهي قائمة على أساس إجلاء العرب عن بلادهم، وإحلال المشرّدين محلهم. وهو أساس لم يعرف العالم أفظع منه وحشية بالنسبة إلى العرب، أصحاب البلاد، وأوخم مآلاً. لذلك أقرّ المؤتمر محاربة الصهيونية وإغلاق

البلدان العربية في وجههم وصناعاتهم ومتاجرهم ورؤوس أموالهم، وتحريم بيع الأرض لهم، واعتبار من يقدم على ذلك من العرب خائناً جانياً أثيماً، وعدواً للعرب وقضيتهم.. وأقرّ المؤتمر مبدأ اللاتعاون مع المستعمرين والحكومات التي يقيمونها. وأكد المؤتمر أهمية وضع برامج اقتصادية وسياسية واجتماعية لكل قطر.

وفي قسم «الاقتصاد» أكد المؤتمر أهمية تطبيق سياسة اقتصادية قومية «لأن الجهود المبذولة لحل الأزمة العالمية على أسس أممية قد أخفقت»... وأكد المؤتمرون أهمية توحيد الجهود الاقتصادية للبلدان العربية، وإزالة الحواجز الجمركية بين البلدان العربية.. واعتبار البلدان العربية وحدة اقتصادية.. والقيام بنهضة صناعية كبرى عربية.. ومقاومة الشركات الأجنبية، وعدم الاعتراف بالامتيازات الضارة بمصالح البلاد... وأن نختار الظروف اللائمة لاستيلاء الأمة على مرافقها الأساسية.. وأن نحارب الإقطاعية، ونحدد مقدار التملك العقاري.

ويتابع البيان في قسم «الاجتماع» مبادئ تهدف إلى رفع مستوى الأمة العربية، وحفظ خصائصها.. ووجوب رفع مستوى المرأة الاجتماعي... وتحضير البدو.. ورفع مستوى «القرية» الاجتماعي والثقافي والصحي.. ووجوب مقاومة كل عصبية غير العصبية القومية، والقضاء على العصبيات العائلية والمذهبية أو المحلية.

وهناك باب « الثقافة والتعليم»، حيث جرى التشديد على إنماء قوى الأمة المادية والمعنوية، وأن يعم العلم جميع الطبقات، وأن لا يكون الفقر حائلاً دون ذلك. وأكد البيان في «الخاتمة» «أهمية اعتماد الأمة على ذاتها.. وأن الطريق إلى تحقيق أهداف «العصبة» شاقة وطويلة، مؤكداً أهمية تنظيم قوى الأمة وتثميرها، أفراداً وجماعات»، وأن هذه المنظمة تعاهد العرب على تنفيذ هذه المبادئ، وسوف تناضل من أجل ذلك.

وكان القسم الأخير بعنوان «السياسة السورية»، حيث انتقد البيان بشدة «سياسة التفاهم» المتّبعة مع السلطات الفرنسية، وأن «ذريعة المعاهدة أخرجت القضية الوطنية عن أهدافها». كذلك هاجم البيان ما سمّاه بـ «سياسة المراحل» التي خرجت من «الغمغمة» إلى الصراحة، ووجد من ينادي بها جهراً، ويعمل لها بكل وسيلة.. وأبرز البيان أن ما حصل عليه العراق من «سياسة المراحل» لا ينطبق على سورية «لاختلاف وجهتي نظر المستعمرين في كلا القطرين، واختلاف غايتيهما وطبيعة استعماريهما.. ونظراً إلى اختلاف وضع العراق الجغرافي

والاقتصادي والعسكري والسياسي عن نظيره في سورية، ونظراً إلى اختلاف وضع العرب الاجتماعي في العراق عنه في سورية، ونظراً إلى كثير من مثل هذه المقدمات المتباينة التي تجعل النتائج متباينة أيضاً، وتصير، بالتالي، «سياسة المراحل» التي تمشّت بالعراق بفضل ظروف واقعية وشخصية نحو استقلاله، وسيلة لغل عنق سورية وتكبيلها بقيود هيهات أن تنجو منها ولو بعد حين»(*).

هذه هي الأفكار والمبادئ الأساسية التي أطلقتها العصبة بعد مؤتمرها التأسيسي. وقد اعتبر كثير من المؤرخين أن قيام العصبة كان ظاهرة سياسية مهمة جداً، فقد نتج من قيامها ونشاطاتها العلنية، وانتشار أعضائها في أوساط المثقفين وطلاب الثانويات والكليات، أنها خلقت ظروفاً مهمة، وقد شكّلت تحولاً في الاتجاه الوطني المحلي الذي ظهر ونما في العراق والشام. ولعل من الظواهر اللافتة أن عنصريْن قياديْين أساسييْن شاركا في تأسيس حزب البعث العربي في الأربعينيات، خرجا من صفوف العصبة، وهما زكي الأرسوزي ـ بطل معركة الدفاع عن عروبة الإسكندرونة ضد المؤامرة الاستعمارية ومطامع تركيا، وجلال السيد من دير الزور.

وتشديداً على أهمية دور العصبة وظهورها خلال مرحلة معيّنة، يقول مؤرخ إسرائيلي «وكان تشكيل عصبة العمل القومي في عام ١٩٣٣ أهم إشارة إلى تصاعد المدّ العروبي في سورية. فقد كانت العصبة الأداة السياسية للشباب العروبي غير المهادن الذي رفض أية تسوية أو تعاون مع سلطات الانتداب. وكان فرعها في حمص هو الأقوى بين فروعها الأخرى. وأكد هذا الفرع وفاءه للأيديولوجيا العروبية، وحاول توسيع نشاطاته إلى البلدان العربية، لكن الظاهر أن نجاحه اقتصر على لبنان فقط»(٢٠).

هناك نقطة مهمة يفيد التوقف عندها في مسألة عصبة العمل القومي، كظاهرة سياسية وفكرية مهمة لاستمرار التيار القومي العربي. ولعل أهم ما يستوجب التوقف عندها هي:

١ ـ كانت أدبيات هذا التنظيم ذات انتشار واسع في سورية ولبنان خاصة.

(*) جرَت محاولة تلخيص وإبراز أهم ما جاء في: بيان المؤتمر التأسيسي لعصبة العمل القومي المنعقد في قرنايل بلبنان في ٢٤ آب/ أغسطس ١٩٣٣ (دمشق: المطبعة العصرية، ١٩٣٣). وللعلم، فإن هناك أكثر من ناشر للبيان، والعديد من الطبعات لهذا البيان.

(٢٠) Yehoshua Porath, *In Search of Arab Unity, 1930-1945* (London: Frank Cass, 1986), p. 161.

وكانت لهذا التنظيم جريدة أسبوعية تصدر في دمشق اسمها العصبة، وترأس تحريرها عثمان قاسم. وقد اهتمت عصبة العمل القومي بتنظيم الطلاب، كما كانت غالبية قيادتها من المحامين الشباب. ويقدم فيليب خوري عرضاً مهماً لتوسع العصبة في سورية ولبنان. وكانت مدينة حمص من أكثر قواعد العصبة قوة وصلابة في التنظيم(٢١).

٢ ـ رغم الترابط بين جماعة القوميين العرب السرية وعصبة العمل القومي، فإن مجموعة القوميين العرب اعتمدت «السرية المطلقة»، فيما كانت العصبة حزباً سياسياً ناشطاً اعتمد على القطاعات المتنوّرة بشكل أساسي من المهنيين (أطباء ومحامين ومهندسين ومعلمين)، وجمهرة الطلاب الثانويين والجامعيين. فقد لجأت جماعة القوميين إلى إيجاد نخبة من المثقفين، وأقامت علاقات تنظيمية سرية مع واجهات سياسية، كالأندية، وشخصيات «ذات توجه قومي راديكالي»، كما أن عصبة العمل القومي، رغم تشديدها على أهمية العمل القومي، وتجنب الغرق والانغماس في السياسات المحلية، فقد حاولت أن تنافس «الكتلة الوطنية» في قيادة جماهير المدن ومثقفيها في دمشق وحمص، بشكل أساسي. ومن هنا، فقد «كانت في بداية نشاطها في خصام مع الكتلة الوطنية، إلا من الإحباط المشترك إزاء سياسة الفرنسيين السياسية والاقتصادية الذي ألف بينهما»(٢٢). والأكثر أهمية مما تقدم أن «الكتلة الوطنية» أدت دوراً مهماً في «شراء» قيادات أساسية من العصبة. فبعد وفاة عبد الرزاق الدندشي ـ رئيس العصبة ـ تولى صبري العسلي قيادة التنظيم، ولكنه ما لبث أن قبل عرضاً من قيادة الكتلة ليكون أحد مرشحيها في الانتخابات النيابية، على أن يكون في قائمتها لتمثيل العاصمة. كما تحول أحمد الشرباتي، وقبل عدنان الأتاسي، ابن هاشم الأتاسي ـ رئيس الكتلة ـ منصباً في وزارة الخارجية، وكذلك فعل فريد زين الدين الذي عيّن في وزارة الخارجية السورية. وكان شكري القوتلي يقف وراء وضع العصبة تحت جناحه في الكتلة في منافسته لجميل مردم، إلا أن هذه الانسحابات من العصبة هدمت أحد المبادئ الأساسية التي اعتمدتها العصبة وجمعية التحرير العربية في الابتعاد عن العمل القطري، وخاصة في الهيئات الحكومية القطرية، وهذا مما ساهم في إضعاف العصبة(٢٣).

---

(٢١) خوري، سوريا والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية، ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥، ص ٤٧٥ ـ ٤٧٩.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٤٨٠ ـ ٤٨٥.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٥٣١ ـ ٥٣٣.

٣ ـ في منتصف العشرينيات من القرن العشرين، نجح عبد العزيز آل سعود في احتلال الحجاز وطرد الأسرة الهاشمية منه، فاحتل السعوديون مكة والمدينة وجدة والطائف، وطردوا الشريف حسين وابنه الملك علي. وقد شجّع الإنكليز هذه الخطوة لأكثر من سبب وعامل. ومن هذه العوامل أن الشريف حسين لم يفتأ أن يثير مسألة غدر البريطانيين به، وبقي يذكّرهم باتفاقيته مع هنري مكماهون، فوجدوا في «سلطان نجد» قوة قادرة على إسكات «صوت مشاغب». وقام السعوديون بتوحيد نجد والحجاز في عام ١٩٢٦. وكانت هذه الخطوة جيدة، إذ نجحت في توحيد مناطق عربية في شبه الجزيرة العربية. ونجم عن هذه المسألة أن توترت العلاقات بين الأسرة السعودية والأسرة الهاشمية، واشتد العداء بين الأسرتين، حيث كان الهاشميون يحكمون العراق وشرق الأردن، فيما استولى السعوديون على موطن الأسرة الهاشمية. وقد أدى هذا التنافس العدائي دوراً سيئاً للغاية في مسيرة الحركة الوطنية العربية بشكل عام. فقد عرف عن الهاشميين أنهم «طلاب وحدة عربية»، فيما حرص السعوديون على إبقاء الأوضاع العربية على ما هي عليه، والاستمرار على بقائها بدون أي توجه وحدوي، بل انهم خاصموا الوحدة والوحدويين.

في سورية، كان ضمن الحركة الوطنية تياران: أحدهما، وهو الأقوى، يمثل التوجه السعودي، وكان شكري القوتلي أحد أبرز أصوات المملكة السعودية في سورية. ومن هنا، وبحكم معرفته بدخائل الأمور في عصبة العمل، وبحكم علاقاته الحميمة بالعديد من قيادييها، إضافة إلى إدراكه أن التوجه العام لعصبة العمل القومي هو السعي إلى إقامة اتحاد بين العراق وسورية، فقد أدى القوتلي دوراً أساسياً في «تفتيت» كتلة قومية ناشطة يؤدي تحقق برنامجها إلى إضعاف من يمثل ـ أي السعودية ـ كما أن نهجه في إضعاف العصبة يقوّي وضعه الشخصي ومكانه ضمن الكتلة الوطنية. ولذلك، انعكس الصراع الأسري (السعودي ـ الهاشمي) على استمرار خطين سياسيين متصارعين في السياسة العربية في شمال الجزيرة العربية. وللحقيقة، فإن هذا الصراع لم يكن عائلياً في جذوره، بل مثّل مصالح قوى دولية خارجية أيضاً، إذ ما يزال أي تقارب عراقي ـ سوري، أو تعاون جاد بين هذين البلدين المشرقيين من «المحرمات» الكبيرة في مسيرة النضال العربي، خاصة في المشرق(*).

(*) حول نشاط القوتلي وترتيبه لعقد اجتماع سرّي بين قياديين من عصبة العمل وفؤاد حمزة (دبلوماسي سعودي مهم) في منزله «بعد يومين فقط من مؤتمر قرنايل وخشيته من توجه العصبة نحو العراق...». انظر: المصدر نفسه، ص ٤٨٣ ـ ٤٨٤.

٤ ـ وإذا كانت هناك ثغر ونقائص في مسيرة عصبة العمل، على مستوى قياداتها، فإن العدل يقتضينا أن نؤكد أهمية الدور الكبير الذي قامت به لتقوية التيار القومي في المشرق عامة، وفي بلاد الشام خاصة. وكان للعصبة دور أساسي في تجنيد عرب الإسكندرونة منذ عام ١٩٣٦ وحتى احتلال الأتراك لها، حيث نشطت كثيراً في تعبئة الجماهير هناك في مقاومة السياسة الفرنسية وخططها المتواطئة مع الأتراك. وكان زكي الأرسوزي ـ من أبناء اللواء السليب، وهو أستاذ في إحدى الثانويات هناك ـ هو الذي قاد ذلك النضال الشعبي والسياسي، ولكن أنّى له أن يقاتل في هذه المعركة الصعبة والمعقّدة، وقد تآمر على اللواء أعداء أقوياء. وكان موقف حكومة الكتلة الوطنية متردداً وضعيفاً، إن لم نقل أن بعض أطرافها كان متآمراً مع الفرنسيين. وفي العام ١٩٣٩ حين احتل الأتراك هذه المنطقة نزح الآلاف من عرب الإسكندرونة عن ديارهم، وكان بين هؤلاء النازحين الأرسوزي والعشرات من طلابه، فكانوا جميعاً طليعة صغيرة سبقت تهجير عرب فلسطين ببضع سنوات، إلا أن مجموعة الأرسوزي أدت دوراً مهماً في دفع التيار القومي العربي في سورية وفي العراق. وقد حققت هذه المجموعة من الشباب إنجازات قومية مهمة.

لم يكن الأرسوزي وحده مخلصاً وملتزماً بمبادئ القضية، فقد كان هناك آخرون أدوا دوراً مميّزاً وتركوا أثرهم في الفكرة القومية والنضال العربي. ولعل من أبرز من جسّد ذلك الالتزام: علي ناصر الدين (لبنان) الذي «اشترك في مقاومة العثمانيين إلى جانب الثورة العربية الكبرى. وبعد ذلك اعتقله الفرنسيون عند احتلالهم للبنان. وفي عام ١٩٢٢ أنشأ جريدة المنبر التي أقفلتها سلطات الاحتلال الفرنسي قبل أن تكمل عامها الأول، بسبب اتجاهاتها القومية العربية المعادية لاستراتيجيتهم الهادفة إلى تفتيت بلدان المشرق، ثم طرده المحتلون من لبنان، ولجأ إلى حيفا، وهناك كتب في جريدة الكرمل يدعو فيها إلى التحرر الوطني والكفاح من أجل الاستقلال. وفي عام ١٩٣١ اشترك ناصر الدين في المؤتمر الإسلامي العالمي الذي عُقد في القدس. . وبسبب كتابته للعديد من المقالات ذات التوجه الوحدوي، طرده الإنكليز من فلسطين. وكان من الأعضاء البارزين في المؤتمر التأسيسي لعصبة العمل القومي. .». وقد ركّز في كتاباته على «أن القومية شيء، والدين شيء آخر، وأنه ليس في لبنان، في نظرنا، مسيحيون ومحمديون في عُرف السياسة، ولا في عُرف القومية والوطنية، وإنما فيه لبنانيون تجمعهم مع أهل هذا الشرق العربي القومية

العربية.. والمصلحة العربية»... هذا، ويقول علي ناصر الدين أيضاً «إن الشرف القومي وجه من وجوه الشرف الإنساني، وجوهر من معدنه، وعبثاً يطمع قوم من الأقوام بمكانة الشرف في موكب الشرف في موكب البشرية الصاعدة هذه إذا لم يحموا شرفهم القومي»[٢٤]. ولعل أهم ما في حياة هذا المناضل القومي تجسيده للكثير من المعتقدات القومية والصفات الأخلاقية المميّزة، فبقي نقياً صافياً حتى وفاته عام ١٩٧٤ عن ٨٦ سنة.

٥ ـ هناك ملاحظة أخيرة ومهمة تستحق التفكير والتأمل والبحث في عدم استمرار هذا النهج الوطني المميز. ومفاد هذه الملاحظة أنه فيما كان القوميون العرب في العراق يتخذون موقفاً سلبياً، إن لم يكن عدائياً، من التيار الديمقراطي واليساري، نجد أنه «في أواخر آذار/مارس ١٩٣٤ عُقد في مدينة زحلة (لبنان) في منزل يوسف الهراوي «مؤتمر التحرر الوطني العربي من أجل الاستقلال وضد الاستعمار».. وكان الأول من نوعه. وقد عُقد بمبادرة الحزب الشيوعي، وبمشاركة عصبة العمل القومي، والحزب الوطني التقدمي السوري. وشارك في هذا المؤتمر ثلاثون مندوباً، بينهم أساتذة من دمشق، كالدكتور كامل عياد، والدكتور جميل صليبا، مع ميشيل عفلق، وصلاح الدين البيطار، ومنير سليمان ـ من عصبة العمل القومي ـ والأديب إبراهيم كيلاني. واشترك من الحزب الشيوعي سليم خياطة، ويوسف خطار الحلو، ورشاد عيسى، ومصطفى العريس.. واتخذ مؤتمر زحلة بالإجماع قراراً بإصدار مجلة تنطق باسم المثقفين الوطنيين والديمقراطيين العرب، وتكون أداة لتقريب مفهوم الوحدة العربية من الرأي لعام العربي.. فكانت مجلة **الطليعة** التي صدرت في دمشق في أواخر عام ١٩٣٥، وترأس تحريرها فؤاد الشايب ـ الأديب السوري المعروف ـ ثم رأس تحريرها رجا حوراني. وتوقفت عن الصدور بسبب الحرب العالمية الثانية»[٢٥].

---

(٢٤) محمد كامل ضاهر، **الصراع بين التيارين الديني والعلماني في الفكر العربي الحديث والمعاصر** (بيروت: دار البيروني للطباعة والنشر، ١٩٩٤)، ص ٣٤٩ ـ ٣٥٤.

(٢٥) محمد دكروب، **شخصيات وأدوار في الثقافة العربية الحديثة** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٧)، ص ١٤٨ ـ ١٤٩.

الفصل الرابع عشر

التيار العروبي في مصر

عاشت في مصر في سنوات الحرب العظمى وبداية العشرينيات من القرن العشرين، تيارات سياسية وفكرية عديدة، منها التيار العلماني، والتيار الاشتراكي. وفي العشرينيات، أسس مثقفون ماركسيون خلايا ومجموعات سرية لنشر الفكرة الشيوعية، بل «إن ثلاثة رجال اجتمعوا في الإسكندرية في أواخر عام ١٩٢٠، وأسسوا ما أصبح يُعرف في ما بعد بالحزب الشيوعي المصري. وكان الثلاثة جوزيف روزنتال، تاجر مجوهرات الذي طرد سريعاً من الحزب لـ «انحرافات يمينية»؛ وحسني العرابي الذي أصبح مندوب الحزب إلى الكومنترن؛ ثم أنطون مارون، وهو محام وأول أمين عام للحزب، الذي مات في سجن مصري عام ١٩٢٤»[1]. ولم يكتب للشيوعيين أن يؤدوا أي دور مهم في الحياة السياسية المصرية خلال العشرينيات والثلاثينيات، لأن معظم إطاراتهم كانت من الأجانب، وبالتالي لم يستطع أولئك المثقفون أن يجدوا موطئ قدم بين المصريين، ثم بسبب ما تعرّضت له مجموعات الماركسيين للانقسامات والصراعات، إضافة إلى القمع الحكومي.

لا يهمنا هنا أن نتحدث عن هذه المجموعات الماركسية أو العلمانية، بل كانت هناك ثلاثة تيارات سياسية مهمة انطلقت منها لمتابعة التيار العروبي في مصر.

كان «التيار العثماني» أول هذه الدعوات. فقد عرفت مصر منذ أواخر القرن التاسع عشر مجموعة من المثقفين المصريين تطلعوا إلى السلطان العثماني

---

(١) Walter Laqueur, *Communism and Nationalism in the Middle East*, 2nd ed. (London: Routledge and Kegan Paul, 1957), p. 31.

والدولة التركية في إستانبول على أن الخلاص من الاستعمار البريطاني يمكن أن يأتي بواسطة السلطان والدولة التركية، وخاصة أن السلطنة هي «حامية الإسلام والمسلمين». وبالتالي، فقد كان رأي هؤلاء أن الأتراك يمكن أن يوفروا لمصر أوضاعاً أفضل وأسلم بما يقدمونه من معونة ودعم لطرد الإنكليز من مصر. وعندها تعود العلاقة السليمة ما بين مصر والسلطنة إلى سابق عهدها.

لقد ضعفت هنا الدعوة كثيراً بهزيمة الأتراك واحتلال عاصمتهم في خريف ١٩١٨. وما لبث الدعاة للعثمانية أن اختفوا من الساحة السياسية بعد أن تلقوا الضربة القاصمة بإعلان أتاتورك إلغاء الخلافة والنظام السلطاني، وطرد آخر سلاطين بني عثمان في ربيع عام ١٩٢٤.

كانت الدعوة الإسلامية، وهي الدعوة الثانية، أقوى من الأولى وأوسع انتشاراً. وضمن هذا التيار السلفي يجد المرء مجموعات عديدة من النشطاء يمكن أن يصنّفوا بفريقين أساسيين: إصلاحي، ومحافظ. ولهذا التيار جذوره ومفكّروه الكبار والمهمّون. وبرأي المفكر الإسلامي الإصلاحي حسن حنفي، فإن «الحركة الإسلامية التي تنبع من الموروث الإسلامي الأصيل، والتي تمتد جذورها إلى ١٤٠٠ عام، وقد جسّدتها حركة الإصلاح الديني الأخيرة منذ الأفغاني، ومحمد عبده، ورشيد رضا، وحسن البنا، وسيد قطب، والكواكبي، ومحمد إقبال، وعبد الحميد بن باديس، وعلال الفاسي، والطاهر بن عاشور، وغيرهم، عبر أربعة أجيال، وما زال الجيل الخامس منهم يملأ الأرض صخباً، ويحاول عدة صياغات للصحوة الإسلامية»(٢). ومع ذلك، فقد تسبّبت إجراءات أتاتورك بهزّات كبيرة لكل التيار الإسلامي في مصر، وفي شتى أنحاء البلاد الإسلامية، ذلك أن إلغاء الخلافة في ٣ آذار/مارس ١٩٢٤ «كان له وقع الصاعقة على المسلمين المؤمنين الذين رأوا فيه نهاية الإسلام، وتحطيماً لأعظم مؤسسة إسلامية ظلت المحور الرئيسي للفكر السياسي الإسلامي ونظرياته في السلطة منذ وفاة النبي محمد حتى الحرب العالمية الأولى»(٣).

في نيسان/أبريل ١٩٢٥ أصدر علي عبد الرازق ـ أحد كبار علماء الأزهر ـ

---

(٢) حسن حنفي ومحمد عابد الجابري، حوار المشرق والمغرب: نحو إعادة بناء الفكر القومي العربي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٠)، ص ٨ ـ ٩.

(٣) محمد كامل ضاهر، الصراع بين التيارين الديني والعلماني في الفكر العربي الحديث والمعاصر (بيروت: دار البيروني للطباعة والنشر، ١٩٩٤)، ص ٢٤٢.

كتابه الشهير: **الإسلام وأصول الحكم**، وحاول فيه الإجابة عن سؤالين «ألحّا على تفكيره: **الأول** يتعلق بالخلافة، وهل هي من أصول الدين الإسلامي؟ **والثاني** هل يصلح الإسلام وغيره من الأديان نظاماً للحكم في العصر الحديث؟»[٤]. وقد دار الكتاب ـ كما ذكر محمد كامل ضاهر ـ «حول هدم فكرة الخلافة وعدم جدواها كنظام إسلامي في الحكم، والبرهنة على أنها والقضاء ووظائف الحكم ومراكز الدولة جميعاً ليست من الدين الإسلامي في شيء، بل هي «خطط دنيوية صرفة، لا شأن للدين بها، فهو لم يعرفها ولم ينكرها، ولا أمر بها ولا نهى عنها، وإنما تركها لنا لنرجع فيها إلى أحكام العقل وتجارب الأمم وقواعد السياسة»[٥]. ولكن علينا أن نشير هنا إلى أن هذه الضربات التي أصابت التيار الإسلامي أضعفت جناحه التقليدي، لكنها خلقت روح تحدّ، ونفحت روحاً متحفزة ومندفعة لدى مجموعات ناشطة ضمن التيار، وقد تميّزت بطاقات وتطلعات طموحة جريئة، فأدركت عمق التحولات التي تعيشها المنطقة العربية في بلدان المشرق، وخاصة في «مراكز الثقل العربي»، أي في مصر والشام والعراق. فكان أن عرفت الدعوة الإسلامية أفكاراً جديدة وبرامج حديثة من النصف الثاني من عقد العشرينيات، وزرعت هذه المجموعة بذوراً لمبادئ وتنظيمات أدت، وما تزال تؤدي حتى اليوم، دوراً مهماً في الحياة السياسية في مصر والعديد من أقطار الوطن العربي الكبير.

وكانت الدعوة **الثالثة** هي «التيار الوطني». ولهذا التيار جذوره من أواخر القرن التاسع عشر، حيث كانت مجموعة «الحزب الوطني»، إضافة إلى جماعة «مصر الفتاة»، إلا أن الحزب الوطني الذي أسسه مصطفى كامل أدى دوراً في ترسيخ التيار الوطني. ولكن فترة ما بعد الحرب العظمى عرفت مصر خلالها ظهور «حزب الوفد المصري» برئاسة سعد زغلول الذي شكّل تياراً شعبياً جارفاً في المدن والقرى المصرية. واستطاع هذا الحزب أن يوحّد الشعب المصري في موقف وطني راجح ضد البريطانيين، مطالباً بجلائهم عن وادي النيل (أي عن مصر والسودان). وقد خاض الوفد برئاسة سعد زغلول الانتخابات البرلمانية في عام ١٩٢٣، فاكتسح القوى الأخرى، وحصل على غالبية حاسمة، وبدأ بوضع دستور جديد لمصر. وقد ناضل هذا الحزب ضد البريطانيين، وضد الملك فؤاد، نضالاً سياسياً طويلاً، لكن

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٥١.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٥٢.

مشكلة الحزب أن قيادته تألفت من تحالف لكبار الملاكين والرأسماليين والتجار، وبالتالي لم يتح للجناح الديمقراطي في الحزب أن يؤدي دوره في إجراء تحولات أساسية في بنية المجتمع، وفشل في شق الطريق الوطني السليم.

لقد رأى المفكر اليساري المصري سمير أمين أنه «كان من المحتمل أن يكون تاريخ الحزب بخلاف ذلك، وأن ينتصر فيه الجناح الجذري، وعندها كان الوفد سيصبح قريباً في تكوينه من «حزب كومنتانغ صن يات صن»، مثلاً، خالقاً بذلك الظروف الملائمة لتطور الديمقراطية وللممارسة المستقلة للطبقات الشعبية... ولأنه لم يسر في هذا الطريق، أفلس الوفد، وخلق ظروف المخرج الناصري... وبقي الشعور القومي مصرياً.. وامتدت مرحلة الانطواء الذاتي لمصر التي لم يحدث خلالها أي رفض جذري للسيطرة الإمبريالية... ولم يحاول أحد أن يربط النضال المعادي للامبريالية في مصر بالنضال داخل الإطار العربي..»[٦].

وتبقى مسألة مهمة في آراء سعد زغلول وموقفه من القضية القومية ودعوة الوحدة العربية، فهناك رواية متواترة حول جوابه عن سؤال عبد الرحمن عزام عن ضرورة قيام الوحدة العربية بين مصر والبلدان العربية. وقد ردّ زعيم حزب الوفد بما معناه أن جمع الأصفار يساوي صفراً، أي أن زغلول اعتبر البلدان العربية كلها مجموعة أصفار. وهناك رواية أخرى مقابلة سجلها ألبرت حوراني من أن زغلول في ردّه على أحرار سورية ولبنان، حين سألوه الرأي في مشروعهم الثوري ضد السلطنة العثمانية، إذا «كانوا يودّون استغلال الحرب للحصول على استقلال للبنان أو سورية، وذلك بمساعدة أعداء الإمبراطورية.. وكانوا يعلمون أن لكل من إنكلترا وفرنسا مصالح خاصة بها، تختلف عن مصالح العرب، لكنهم بالرغم من ذلك، رأوا أن الأمر يستحق المغامرة، لأن الربح، على كل حال، أكثر من الخسارة. وهذا ما كان ينصحهم به سعد زغلول، حتى قبل أن يصبح زعيم مصر الشعبي. فقد قامت حجة زغلول على القول إنه لم يكن للبلدان العربية في ذلك الحين كيان سياسي أو سيادة يخشى على زوالهما، فلم يكن إذن هناك دولة عربية مستقلة مهددة في صميم وجودها، كما كانت تركيا، لذلك لم يكن من خوف عليها إن هي غامرت»[٧].

(٦) سمير أمين، الأمة العربية: القومية والصراع الطبقي (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٨)، ص ٦٧.

(٧) ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩ (بيروت: دار النهار، ١٩٦٨)، ص ٣٤٣ ـ ٣٤٤.

أولاً: نحو «تعريب مصر سياسياً»

في مصر، كان هناك تعاطف واسع من قِبل المثقفين وقطاعات واسعة من جماهير المدن خاصة، مع جهاد عرب ليبيا ونضالهم ضد الغزو الإيطالي لطرابلس الغرب في أيلول/ سبتمبر ١٩١١ في أواخر أيام السلطنة العثمانية. وكان معروفاً أن مصر شكّلت قاعدة مهمة لمساندة ذلك الكفاح. ويومها استقبلت مصر الكثير من اللاجئين والمشرّدين العرب الهاربين من المظالم الإيطالية. وتغاضى الإنكليز عن نشاط الليبيين ضد الإيطاليين، وسكتوا عن تعاونهم مع المصريين الذين دعموا كفاحهم. فقد كان من مصلحة بريطانيا الاستعمارية أن يكون الجار الغربي لمصر ضعيفاً، كما كان الواقع قبل الاحتلال الإيطالي، على أن تكون إيطاليا ـ وهي دولة أوروبية ـ تحتل طرابلس الغرب، وتخطّط للتوسع الاستعماري. ومن هنا، فقد كان لبريطانيا مصلحة في إزعاج إيطاليا في ليبيا وإرهاقها هناك.

لقد دعم المصريون كفاح ليبيا. لكن غالبية هؤلاء وقفت من الثورة العربية التي انطلقت في الحجاز عام ١٩١٦ موقف التردّد، بل كانت نظرتهم إليها والقائمين عليها مليئة بالشكوك والريب. إلا أن الأمور راحت تتغيّر منذ ما بعد ميسلون والثورة العراقية في عام ١٩٢٠، والثورة السورية الكبرى (١٩٢٥ ـ ١٩٢٧)، ثم ثورة عمر المختار في الفترة (١٩٢٨ ـ ١٩٣٢) ضد الحكم الفاشي الإيطالي. فقد أخذ التغيير يزداد، إذ تحول التعاطف إلى مرحلة الإسناد والدعم لتلك الثورات العربية. وبدأنا نشهد تعمّق الدعم المادي والمعنوي وانتشاره.

عن مضمون ذلك التأييد المصري للثورات العربية، يقول محمد جابر الأنصاري: «إن احتجاجات المصريين ومعارضاتهم كانت دفاعاً عن الإسلام، وليس باسم القومية العربية. لقد كانت فلسطين هي العامل الحاسم الذي حوّل السياسيين المصريين نحو سياسة عربية شاملة، فالاستعمار الصهيوني والسياسة البريطانية واضطرابات العرب وثوراتهم المتكرّرة ما بين العامين ١٩٣٦ و١٩٣٩ كان لها الأثر الكبير الحاسم في الرأي العام المصري الذي أسهم في نمو المنظمات الإسلامية وتزايد قوتها. .»[(٨)].

يُفيد هنا أن نوضح نقاطاً في هذا «التحول نحو العروبة» سمّاها الأنصاري «تعريب

(٨) محمد جابر الأنصاري، تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ١٩٣٠ ـ ١٩٧٠، عالم المعرفة؛ ٣٥ (الكويت: المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠)، ص ١٣٧.

مصر سياسياً»، وفيه يبرز هذا المفكر قائلاً إن «جذور التحول المصري (السياسي) نحو العروبة، تبدأ من تاريخ أبكر، وسيكون هذا التاريخ ـ مرة أخرى ـ شاهداً على مدى خصب هذه الفكرة التكوينية. . وهي الفترة الواقعة بين العامين ١٩٣٠ و١٩٣٦. ويجب التذكير أن هذه الظاهرة هي ظاهرة تعريب مصر سياسياً، أما تعريبها اللغوي العقيدي الثقافي (والحضاري عامة)، فقد تمّ في عهد التعريب الإسلامي بعد عصر الفتح، شأنها في ذلك شأن الأقطار التي تعرّبت خارج الجزيرة العربية»[٩].

مرة أُخرى يفيد أن نشير إلى أن المشرق العربي شهد في هذه المرحلة ـ أواخر العشرينيات وطيلة الثلاثينيات في القرن العشرين ـ أحداثاً سياسية، وتحولات اجتماعية كبيرة وعميقة. وقد مر معنا انعقاد مؤتمر القدس (١٩٣١) والنشاط القومي العربي في العراق وسورية ولبنان. ومن المفيد أن نتذكّر أن بلدان المغرب العربي عاشت في المرحلة ذاتها ـ من منتصف العشرينيات حتى أواخر الثلاثينيات ـ تطورات وتبدلات سياسية واجتماعية وتنظيمية كبيرة ومهمة في النضال السياسي الوطني، وقيام منظمات سياسية ونقابية وأحزاب جديدة في أفكارها وممارساتها. **وكانت الانطلاقة العروبية في بلدان المغرب معتمدة، بشكل أساسي، على فكرة الإسلام كدين وحضارة.**

هذا التحول نحو العروبة في مصر: كيف حدث، ولماذا؟

يقول علي محافظة: «إن الاتجاه القومي العربي نما نمواً بطيئاً في ظلّ التيار الإصلاحي الإسلامي الذي كانت تمثله مجلة **المنار** ـ حتى عام ١٩٣٥ ـ لصاحبها محمد رشيد رضا؛ وصحيفة **الفتح** لمحب الدين الخطيب (١٩٢٦)؛ **وحضارة الإسلام** لعلي محمد شراب (١٩٢٥)؛ **والهداية الإسلامية** لمحمد خضر حسين (١٩٢٨)؛ **ونور الإسلام** (١٩٢٩)؛ **والأزهر ـ الجهاد الإسلامي** لصالح محمد صالح (١٩٢٩)؛ **والجامعة الإسلامية** لعلي عبد الرحمن الخميس (١٩٣٢)؛ **وهدى الإسلام** لمحمد أحمد الصيرفي (١٩٣٤). **وكانت أحداث الوطن العربي ومقارعة شعوبه للاستعمار تغذّي هذا الاتجاه وتنمّيه.** فقد أبرزت الصحف المصرية أحداث الثورة السورية (١٩٢٥ ـ ١٩٢٧)، وحق الشعب السوري في الاستقلال، وجمعت التبرّعات لمنكوبي الثورة»[١٠]. كان هذا على

---

(٩) المصدر نفسه، ص ١٣٤.

(١٠) علي محافظة، موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ١٤٧.

صعيد الصحافة ذات التوجه الإسلامي، لكن هناك صحفاً أخرى أدّت دوراً مهماً في ترسيخ هذا الاتجاه العربي أيضاً، ولعل من أبرزها كانت صحيفتا **البلاغ**، وكوكب **الشرق** الوفديتان، فقد نظمتا حملة إعلامية واسعة لتعريف المصريين بحقيقة ما يجري في فلسطين، وخاصة بعد ثورة حائط البراق (١٩٢٩)، وتعريف شعب مصر بحقيقة الخطر الصهيوني.

وبالإضافة إلى الجانب الإعلامي، فقد كانت هناك منظّمات وهيئات ذات توجه إسلامي قامت بدور نشيط وفعّال في مجال تعميق الوعي العروبي في مصر. ويقول المؤرخ الصهيوني بوراث في بحثه عن «صعود العروبة السياسية» في مصر «إن الحركة السلفية أصبحت في ثلاثينيات القرن العشرين من خلال منظمات مختلفة، واحدة من أهم القوى الأيديولوجية والسياسية في مصر. واعتبر قادة المنظمات هذه أن نظريات الأفغاني ومحمد عبده، كما طوّرها الكواكبي ورشيد رضا، هي الأساس العقائدي لتشكيل الهوية لمصر ولمعالجة أمراضها الاجتماعية.. وكانت الوحدة العربية، بالنسبة إليهم، مرحلة ضرورية في بناء الوحدة الإسلامية، وأن على مصر أن تجد مكانها ضمن هذه الوحدة... ومن البداية، حاز هذا التوجّه الدعم الخفي والعلني للأسرة المالكة المصرية»[11].

هذا، وقد تولّد عن هذا التوجه عدة منظمات، لكن ثلاثاً منها هي التي تستحق الذكر: أولاها «جمعية الهداية الإسلامية»، وهي أقل أهمية من غيرها، وقد تأسست عام ١٩٢٨. وكانت «جمعية الشبان المسلمين» ذات أهمية أكبر، وتأسست قبل ذلك بسنة واحدة، إلا أن جمعية «الإخوان المسلمين» كانت هي الأهم منها جميعاً. وفي الثلاثينيات كانت أهم جمعية سلفية وتفوّقت على كل ما عداها. «هذا وقد تسلّحت هذه المجموعات الثلاث بالعقيدة، وأطلقت فكرة أن مصر هي جزء من عالم أوسع (عالم الإسلام)، وفيه يحتل العرب موقفاً خاصاً، ولهم دور قيادي فيه. وليس هناك بديل من اللغة العربية والثقافة العربية اللتين يجب الحفاظ عليهما وتطويرهما والاعتزاز بهما، لأنهما توفران الأساس الضروري للوحدة الثقافية، وحتى الوحدة السياسية، لكل العرب بمن فيهم المصريون»[12].

---

(١١) Yehoshua Porath, *In Search of Arab Unity, 1930-1945* (London: Frank Cass, 1986), p. 152.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٥٢ ـ ١٥٣.

هذا بالنسبة إلى التيار العروبي الذي خرج من رحم الدعوة الإسلامية الإصلاحية. ولكن كان هناك تيار سياسي آخر، تطلع إلى ما وراء حدود مصر. فقد عرفت مصر «تياراً شرقياً» اعتبر مصر جزءاً من العالم الشرقي. «وفي شباط/ فبراير ١٩٢٢ تأسست في القاهرة «جمعية الرابطة الشرقية». وقد تبنّى مؤسسوها مبادئ عدة لتنظيمهم، منها العمل على إقامة تعاون وثيق بين مصر وكل الشعوب الشرقية الأخرى في كفاحها من أجل التحرر الوطني؛ وتأسيس ««عصبة الأمم الشرقية» بقصد تعزيز الروابط الثقافية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية بين شعوب الشرق؛ ونشر «الفكرة الشرقية» لإحياء الحضارة الشرقية. وقد قام بتأسيس هذه الجمعية مثقفون علمانيون، بشكل أساسي، ولكنهم لم يتمكّنوا من توفير مساندة شعبية. ومع ذلك، فقد نجحت الجمعية في تأمين دعم مهم في أوساط الطبقة ذات الثقافة الأفضل. وعلى أية حال، فقد دخلت هذه الجمعية، في أواخر العشرينيات، بصراع مع التيار السلفي الذي كان أقوى منها بكثير. وفي عام ١٩٣١ تفكّكت الجمعية»(١٣).

في هذه المرحلة، من أواخر العشرينيات وحتى ثلاثينيات القرن العشرين، شهدت مصر، بشكل أساسي، معارك وصراعات فكرية وسياسية وأدبية. ويقول ناقد أدبي كبير، من سورية، عن صراعات تلك الفترة: «إننا إذا ما رحنا نستعرض أخبار هذه المعارك، التي قادها عمالقة الأدب والنقد يومئذ وجدنا: معركة القومية العربية العام ١٩٣٣، عندما وردت عبارة مشؤومة في مقال لطه حسين في جريدة **كوكب الشرق**: «إن المصريين قد خضعوا لضروب من البغض وألوان من العدوان جاءتهم من الفرس واليونان، وجاءتهم من العرب والترك والفرنسيين»... نشبت المعركة بين مصر والبلدان العربية، فوقف الكُتّاب ـ وعلى رأسهم سلامة موسى ـ يناصرون طه حسين؛ ووقف فريق ضده، وعلى رأسهم عبد الرحمن عزام... وهناك معركة العربية والفرعونية، والوحدة العربية، واللغة العربية وتمصيرها، ومعركة الكتابة بالحروف اللاتينية، ومعركة كتاب **الشعر الجاهلي** لطه حسين، ومعركة **إعجاز القرآن** لمصطفى صادق الرافعي، ومعركة شعر أحمد شوقي، وظهور كتاب **الديوان** الذي جسّد معالم التجديد في الأدب العربي الحديث للعقاد والمازني وشكري»(١٤).

---

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٥١ ـ ١٥٢.

(١٤) إبراهيم الكيلاني، **أسماء وأحاديث** (دمشق: الندوة الثقافية النسائية، ١٩٩٥)، ص ١٠٣.

ثانياً: فلسطين و«الانتماء العروبي» في مصر

في عام ١٩٢٩ عرفت فلسطين أحداث حائط البراق الشريف، وسقط قتلى كثيرون هناك من عرب فلسطين والصهاينة. وكالعادة، رتّب البريطانيون لجنة تحقيق دولية لتستمع إلى أصحاب الحق، وإلى غزاة صهاينة استحضروا بحراسة القوات الاستعمارية البريطانية، وتولّى محمد علي علوية(*) الدفاع عن حقوق عرب فلسطين مع عدد من السياسيين المصريين، كان عبد الرحمن عزام من بينهم في عام ١٩٣٠. وحين عاد علوية إلى مصر بعد أدائه الشهادة أمام لجنة التحقيق، نشرت جريدة السياسة المصرية خطاباً جاء فيه: «وإني ليحزنني، أيها السادة، أن أرى وأسمع بعد أن ذهبت إلى فلسطين، ودافعت بضعفي عن قضيتها، وعلمت أن الأمة العربية أمة واحدة يربطها رباط واحد. نعم، يحزنني أن أفكر أنه يوجد في بلادي فريق مهما كان شأنه، يبث فكرة الفرعونية. أنا لا أدري ما الحافز الذي أدى بذلك النفر الضئيل في مصر أن يصرخ بقوله: «حذار يا مصر أن تكوني واسطة عقد «الأمم» العربية وأختها الكبرى، لأنك لست منها، بل أنت فرعونية...». إن الفرعونية ليست جنساً من أجناس البشر، ولكنها عصر من عصور الحكم... على أنني لو فرضت أن هناك جنساً فرعونياً، لحماً ودماً وعظماً، فإن فوق هذا الجنس جنساً آخر ورابطة أخرى، هي أن هذه «الأمم» العربية تجمعها لغة واحدة، وتقاليد واحدة، وعادات واحدة، وآلام واحدة، وآمال واحدة. فهل يظن ظان أنه يوجد اعتبار فوق هذه الروابط الوثيقة التي لا تنفصم أواصرها... ما مصر إلا عربية، ولا تقوم إلا على أنها عربية، ولا يرضى المصريون بغير العربية»[١٥].

بقي محمد علي علوية على خطه العروبي الواضح، وحين انعقد مؤتمر بلودان (سورية) في ٨ ـ ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٣٧ لدراسة الموقف السياسي في فلسطين بعد صدور قرار لجنة بيل البريطانية، انتُخب الرجل نائباً لرئيس المؤتمر الذي ضمّ أكثر من ٤٠٠ مندوب عربي جاؤوا من مختلف أقطار المشرق العربي. والمهم في هذا المؤتمر «تأكيده على الوحدة العربية والتضامن بين العرب، واعتبار فلسطين جزءاً من الوطن العربي، ومن حق العرب جميعاً، بل من واجبهم الدفاع عنه، والتنديد بفكرة قيام دولة يهودية في فلسطين، لما

(*) محمد علي علوية مؤسس «رابطة الاتحاد العربي» في مصر وأحد زعماء حزب الأحرار الدستوريين.

(١٥) محافظة، موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥، ص ١٤٨.

تشكله من خطر على الوطن العربي بأسره بصفتها قاعدة أجنبية دخيلة فيه»[١٦].

لم يكن علوية وحده الذي طرح أهمية العروبة والوحدة العربية. فقد كتب حسن البنا في مجلة **الإخوان المسلمين**: «هذا الوطن العربي الممتد من الخليج الفارسي إلى طنجة، على سعة أقطاره وانفساح مداه، **وحدة جغرافية** لا تفصل بينها حواجز طبيعية. . . وهو كذلك وحدة روحية بسريان الإسلام في عمق أبنائه جميعاً. . فالمسلمون منهم يقدسون الإسلام كعقيدة ودين، وغير المسلمين يعتزّون به كشريعة قومية عادلة. . وهذا الوطن **وحدة لغوية** بسريان لغة العرب في أبنائه. . . وهو **وحدة فكرية ثقافية**. . . وهو وحدة اجتماعية تتشابه العادات والتقاليد فيه. . وتوالت بين أبناء هذا الوطن، بعد هذا كله، **المصالح العملية المشتركة**. ولا شك أن كل شعب من شعوبه يدرك الفوائد العظيمة الجليلة التي تعود عليه بعودته إلى هذه الوحدة، وعودتها إليه، وبخاصة في هذا الزمن الذي لا تعيش فيه إلا الأمم المجتمعة والشعوب المتكتلة الموحدة»[١٧].

وفي صفحات سابقة مررنا بشكل سريع على عدد من المعارك الفكرية والأدبية والسياسية التي عرفتها مصر في عام ١٩٣٣، وكانت «معركة القومية العربية» أهمها وأكثرها اشتعالاً، وشارك فيها الكثيرون من مثقفي مصر آنذاك. ففي مجلة **الهلال** المصرية كتب محمود عزمي عن أولوية الولاء لـ «الرابطة الشرقية أم الإسلامية أم العربية»، وقد وجد بعد مناقشة أي الروابط نقدم، فقال: «إن **الرابطة العربية** وهي ـ في نظري ـ أمتن الروابط التي يصحّ أن تقوم عليها مساعينا في سبيل التكيّف الجديد المتمشي مع حوادث العصر الحديث، بل إنها هي الرابطة الوحيدة التي يجب أن يستند إليها تطورنا المحتوم»[١٨]. وكان الكاتب محمود عزمي من أبرز المفكّرين العلمانيين في مصر.

ونعود إلى ما كتبه الأنصاري عن هذه الفترة وتياراتها المتصارعة، فيقول: «في عام ١٩٣٣ نلمح أول معركة حول العروبة ـ بمفهومها السياسي الحديث ـ بين كبار المثقفين المصريين. وقد شهدت مصر، من قبل، جدلاً حول الجامعة الإسلامية والجامعة المصرية منذ أواخر القرن التاسع عشر، وحتى عشرينيات

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٤٩.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٤٨.

(١٨) انظر: محمود عزمي، «أيها نقدم: الرابطة الشرقية أم الإسلامية أم العربية،» في: **قراءات في الفكر القومي**، سلسلة التراث القومي، ٥ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣ ـ ١٩٩٦)، ج ٣: **القومية العربية والإسلام والتاريخ والإنسانية**، ص ٣٠.

القرن العشرين، غير أن «النبرة» هذه المرة ستكون عربية قومية حديثة، وإن تضمّنت الدافع الإسلامي، أكثر من كونها تمسكاً تقليدياً بالمفهوم القديم للخلافة الإسلامية». ثم يتابع الأنصاري قوله إن «هذه أضخم معركة فكرية عن القومية العربية في مصر عام ١٩٣٣ أثارها طه حسين، حين تحدث عن الغزاة الأجانب الذين جاؤوا إلى مصر، ذاكراً العرب بينهم. . .». فلقد هبّت هذه العاصفة، بعد هذه العبارة، واستمرت أكثر من ثلاثة شهور وقود الصحف على اختلاف ألوانها في مصر والبلدان العربية. وقد حمل لواء مساجلة طه حسين: عبد القادر حمزة، صاحب جريدة **البلاغ** ـ الوفدية ـ واشترك فيها عدد من الكتّاب، ولم يقف في صف طه حسين غير حسن صبحي، ومحمد كامل حسني، وسلامة موسى. ووقف في الجانب الآخر: عبد الرحمن عزام، ومحب الدين الخطيب، وعبد الله عفيفي، وفتحي رضوان، وزكي مبارك، وزكي إبراهيم، وعلي الجندي(١٩).

وفي الواقع، فقد كانت ردود الفعل على مقالة طه حسين غاضبة جداً في البلدان العربية، فدعا عدد من المثقفين العرب إلى مقاطعة كتب طه حسين. وأكدت مجلة **المقطم**، كما ينقل الأنصاري، أن مقاطعة الكتب «ستتّبع مع كل كاتب مصري يطعن في القومية العربية ويشجع الروح الشعوبية»(٢٠).

وتميّز عبد الرحمن عزام بموقفه الجدّي القاطع في تأكيد عروبة مصر، وأنها جزء من أمة تسكن وطناً واسعاً، فقد «قبل المصريون دين العرب، وعادات العرب، ولسان العرب، وحضارة العرب، وأصبحوا عرباً في طليعة العرب. . . وإن أكثرية دماء المصريين ترجع إلى العرق العربي، وإن فرداً واحداً من ٩٠ بالمئة من سكان مصر لا يستطيع أن ينكر أن عروقه تجري فيها الدماء العربية. والواقع الملموس أن مصر الآن من جسم الأمة العربية في مكان القلب. . . تلك هي أمتنا التي ننتسب إليها ونفخر بتاريخها. . . فإذا أنكرنا مصر العربية وتجاهلنا وجودها، وأنكرنا كذلك العربية في الشام والعراق وأفريقيا، وتجاهلنا وجودها في تلك الأقطار، فماذا يبقى فيها غير حجارة صامتة وأمم بائدة وأرض لا أهل لها. ماذا بقي من آشور وفينيقية وفرعون وقرطاجة غير ما أبقاه العرب في أنفسهم، وغير الأمة الحيّة التي تمتد الآن من المحيط إلى المحيط؟»(٢١).

---

(١٩) الأنصاري، **تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ١٩٣٠ ـ ١٩٧٠**، ص ١٣٩.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٤٠، الهامش.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٤١.

إلى جانب تلك «النبرة الغاضبة» التي تقوم دعوتها العروبية على العرق والأصول والدم، وكان ذلك مقبولاً ومعروفاً في تلك المرحلة من تطور الفكر السياسي العربي في مصر وبلدان المشرق، إلا أن هناك مفكّرين أضافوا، إلى تلك «النبرة» ذات الجذور «المثالية»، فهما أقرب إلى الواقعية، وأكثر إدراكاً سياسياً لأحوال الوطن، فزكي مبارك يعتبر، برأي بوراث الصهيوني «واحداً من أهم شارحي فكرة «هوية مصر العربية»، معتمداً على الأسس الثقافية بشكل أساسي. فقد أكد في محاضراته ومقالاته أننا عرب مع أننا مصريون أيضاً، كالعراقيين والنجديين. وناقش أنه عربي أولاً، ثم مصري في المحل الثاني، وأن هذه الحقيقة تقرّرت، بشكل أساسي، بالعوامل اللغوية ـ الثقافية، والتاريخية والدينية. ولكن مبارك لم يترك أي شك في أن العامل اللغوي هو الأهم. وأكد مبارك أيضاً أن «مصر كانت أرض كل إنسان يتكلم العربية من جميع الأديان، حتى الوثنيين منهم». وبالتالي، فليس هناك أي شك حول هويتها العربية»[٢٢]. ويضيف الأنصاري أن «مبارك كتب بنبرة عربية، ولكنها أكثر واقعية وتفهماً لذاتية مصر ومشيئتها، وأكثر تحفظاً تجاه اندماجها التام في العروبة، وأكثر تحسّساً لمصاعب الوحدة السياسية». واعتبر أن الوحدة العربية ـ بحسب رأي زكي مبارك ـ «تتمثل اليوم في الصلات الأوروبية التي تجمع بين مصر والمغرب والشام والحجاز واليمن والعراق. أما الوحدة السياسية فأمل ضعيف»[٢٣].

وفي الحقيقة، فقد عرفت مصر في تلك الفترة سلسلة من المعارك الفكرية، وهي عديدة وشديدة. ولعل من أهمها المعركة التي دارت بين د. محمد حسين هيكل، وأحمد حسن الزيات، «حول التراث الفرعوني والتراث العربي، وأيهما أجدر بالاقتداء والاقتباس والاستلهام في خلق الأدب الجديد». فقد كان الزيات الذي «تفاعل مع العروبة في العراق ردحاً من الزمن. .»، كتب بعنوان: «فرعونيون وعرب» بلهجة قاطعة حادة وحاسمة أن عروبة مصر راسخة ثابتة، فقد «اشتهر بالرأي الفرعوني اثنان أو ثلاثة من رجال الجدل وساسة الكلام، فبسّطوه في المقالات وأيدوه بالمناظرات. . . حتى خال بنو الأعمام في العراق والشام أن الأمر جدّ، وأن الفكرة عقيدة، وأن ثلاثة من الكتّاب أمة، وأن مصر رأس البلدان العربية قد جعلت المآذن مسلات، والمساجد معابد،

---

(٢٢) Porath, *In Search of Arab Unity, 1930-1945*, p. 153.

(٢٣) الأنصاري، المصدر نفسه، ص ١٤٣.

والكنائس هياكل، والعلماء كهنة... وكفى بالواقع المشهود دليلاً وحجة. هذه مصر الحاضرة تقوم على ثلاثة عشر قرناً وثلثاً من التاريخ العربي، نسخت ما قبلها كما تنسخ الشمس الضاحية سوابغ الظلال... ذلك هو ماضي مصر الحيّ الذي يصيح في الدم، ويثور في الأعصاب، ويدفع بالحاضر إلى مستقبل ثابت الأسس، شامخ الذرى، عزيز الدعائم... إن أرواح الشعوب لا تنتقل إلى الأعقاب إلا في نتائج العقول والقرائح، فهل كشفتم بجانب الهياكل الموحشة والقبور الصم مكتبة واحدة تحدّثكم عن فلسفة كفلسفة اليونان، وتشريع كتشريع الرومان، وشعر كشعر العرب... **لا تستطيع مصر الإسلامية إلا أن تكون فصلاً من كتاب المجد العربي، لأنها لا تجد مدداً لحيويتها ولا سنداً لقوتها، ولا أساساً لثقافتها إلا في رسالة العرب...** وانشروا ما ضمّت القبور من رفات الفراعين، واستقطروا من الصخور الصلاب أخبار الهالكين، وغالبوا البلى على ما بقي في يديه من أكفان الماضي الرميم، ثم تحدثوا وأطيلوا الحديث عن ضخامة الآثار وعظمة النيل وجمال الوادي وحال الشعب، ولكن اذكروا دائماً أن الروح التي تنفخونها في مومياء فرعون هي روح عمرو، وأن اللسان الذي تنشرون به مجد مصر هو لسان مُضَر، وأن القيثار الذي توقعون عليه ألحان النيل هو قيثار امرئ القيس، وأن آثار العرب المعنوية التي لا تزال تغمر الصدور وتملأ السطور وتغذي العالم، هي أدعى إلى الفخر وأبقى على الدهر، وأجدى على الناس، من صفائح الذهب وجنادل الحجارة... أليس «الخزان» خيراً من الكرنك، والأزهر أفضل من الأهرام، ودار الكتب أنفس من دار الآثار؟ وبعد، فإن ثقافتنا الحديثة إنما تقوم في روحها على الإسلام والمسيحية، وفي أدبها على الآداب العربية والغربية، وفي علمها على القرائح الأوروبية الخالصة. أما ثقافة «البردي»، فليس يربطها بمصر العربية رباط، لا بالمسلمين ولا بالأقباط»(٢٤).

وبالإضافة إلى ذلك، فقد كانت هناك معارك فكرية أخرى، منها معركة ساطع الحصري ضد طه حسين حول العروبة والفرعونية في أواخر ثلاثينيات القرن العشرين. وكانت هناك شخصيات سياسية مهمة أدركت دور بلادها ـ مصر ـ في الساحة العربية. ووعت ذلك بعمق بعد أن احتكت بالتيارات السياسية العربية في المشرق، وأُتيحت لها زيارة هذه الأقطار بعد أن أيقنت ضرورة تعميق الروابط مع العرب. ومن أبرز هؤلاء «مكرم عبيد ـ نائب زعيم الوفد ـ وهو قبطي، الذي

(٢٤) أحمد حسن الزيات، «فرعونيون وعرب،» في: قراءات في الفكر القومي، ص ٢٢ ـ ٢٤.

أصبح قريباً من دعاة العروبة في صيف ١٩٣٢، والذي زار فلسطين وسورية ولبنان معبّراً عن دعم نضال العرب في هذه الأقطار»[٢٥]. هذا، وقد تبلورت مواقف مكرم عبيد مع مرور السنين، فكتب في نيسان/ أبريل ١٩٣٩ مؤكداً عروبة مصر «وأن تاريخ العرب سلسلة متصلة الحلقات، لا بل شبكة محكمة العقد. . . وأن رابطة اللغة والثقافة العربية في هذه الأقطار أوثق منها في أي قطر من أقطار الأرض، وأن التسامح الديني الذي نشأ وترعرع ما زال موجوداً بين أصحاب الأديان كلها في الجارات الشقيقة. وقد أيقنت أن المقصود بقولي «المصريين» عرب، هو هذه الوشائج وتلك الصلات التي لم تفصمها الحدود الجغرافية، ولم تنل الأطماع السياسية منها منالاً، على الرغم من وسائلها التي تتذرع بها لقطع العلاقات بين الأقطار العربية، **واضطهاد العاملين لتحقيق الوحدة العربية التي لا ريب في أنها من أعظم الأركان التي يجب أن تقوم عليها النهضة الحديثة في الشرق العربي. وأبناء العروبة في حاجة إلى أن يؤمنوا بعروبتهم**، وبما فيها من عناصر قوية استطاعت أن تبني حضارة زاهرة **.نحن عرب ويجب أن نذكر في هذا العصر دائماً أننا عرب قد وحّدت بيننا الآلام والآمال**، ووثقت روابطنا الكوارث والأشجان، وطهّرتنا المظالم وخطوب الزمان، فأحدثت منا «أمماً» متشابهة متماثلة في كل ناحية من نواحي الحياة. ونحن عرب من هذه الناحية، ومن ناحية تاريخ الحضارة العربية في مصر، وامتداد أصلنا القديم إلى الأصل السامي الذي هاجر إلى بلادنا من الجزيرة العربية. فالوحدة العربية حقيقة قائمة، وهي موجودة، لكنها في حاجة إلى تنظيم. . . فتصير كتلة واحدة، وتصير أوطاننا جامعة وطنية واحدة»[٢٦].

ثالثاً: ما وراء صعود التيار العروبي؟

من هذه القراءة السريعة لما سطّره المثقفون المصريون، يلمس المرء انتشار الدعوة القومية العربية، والتشديد المتزايد على عروبة مصر، وتزايد الضغوط على التيارات السياسية الأخرى، كالشرقية والفرعونية، والتوجه نحو الشمال، سواء كان ذلك بالارتباط بما أسموه بحضارة البحر الأبيض المتوسط أو تقليد الكمالية التركية، حيث يسعى الطرفان الأخيران (أي التوجّه نحو الشمال) إلى جعل مصر

(٢٥) Porath, *In Search of Arab Unity, 1930-1945*, p. 154.

(٢٦) محافظة، موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥، ص ١٥٠ ـ ١٥١.

جزءاً من أوروبا. ومن قراءة مدققة ومتمعنة، نجد أن هناك ضمن التيار العروبي تشابهاً وتماثلاً في روح الدعوة القومية العربية التي عرفتها بلدان شمال جزيرة العرب (الهلال الخصيب)، كما نجد في التيار العروبي في مصر وأقطار عربية أخرى ألواناً متعددة، منها التشديد على الهوية العربية، ومنها التشدد في ترابط الإسلام بالعروبة، ومنها الدعوة إلى الوحدة العربية. ويرجع هذا التباين إلى الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين هذه الأقطار العربية التي تشكل الوطن العربي، مثلما وجدنا شيئاً من التمايز بين دعاة القومية في العراق وبلاد الشام. وما من شك في أن الخطر الصهيوني المتنامي في فلسطين قد شحذ هذا الوعي في مصر وعمّقه كثيراً، فأطلق ذلك أقلام المثقفين بعد أن أدركوا أطماع المشروع الصهيوني ومخطّطاته التوسعية. ولكن كان إلى جانب قضية فلسطين ومطامع الصهاينة عوامل أخرى أدت دورها في تجذير التيار العروبي، وأبرزها:

١ ـ التفاعل الثقافي

كانت مصر منذ أيام الحكم العثماني ملجأ للأحرار العرب الذين قدموا إليها من بلاد الشام، فعاش فيها الكواكبي ورشيد رضا والعظم والخطيب. ومن بين هؤلاء وغيرهم تأسس في مصر «حزب اللامركزية» قبيل الحرب العظمى. وكانت مصر مركزاً مهماً لتلقي العلوم المختلفة، وكان الأزهر يستقبل أبناء المغرب العربي ووادي النيل وبلدان الجزيرة العربية والمشرق، إضافة إلى المسلمين القادمين من بلدان آسيا وأفريقيا، والراغبين في الدراسات والعلوم والمعرفة الإسلامية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أدت صحافة مصر دوراً كبيراً مهماً في إذكاء الوعي السياسي، وزيادة المعارف في العديد من بلدان المشرق والجزيرة العربية منذ مطلع القرن العشرين، وما تزال مراكز الإعلام المصرية تحتل حتى اليوم مكانة متميّزة في عالم الصحافة والإذاعة المسموعة والمرئية في عالم الإعلام العربي.

وفي فترة ما بين الحربين العالميتين استقبلت مصر أعداداً كبيرة من السياسيين والإعلاميين العرب الذين ناضلوا ضد فرنسا وبريطانيا في بلاد الشام خاصة، كما استقبلت مصر أعداداً من أحرار ليبيا خاصة، ومن بلدان مغربية عامة.

في فترة ما بين الحربين العالميتين، عرفت مصر أبرز زعماء الثورة السورية الكبرى، مثل د. عبد الرحمن الشهبندر وغيره كثيرون. واستقرّ الشهبندر في القاهرة لفترة طويلة زادت على عشر سنوات، وكان له نشاط سياسي وثقافي

عبر الندوات والمحاضرت، وما كتبه في معظم الصحف والمجلات المصرية.

وهناك رجل آخر أدى دوراً مهماً في تعريف جماهير مصر ومثقفيها بحقيقة المشروع الصهيوني، وبالجرائم الاستعمارية التي اقترفتها الإدارة البريطانية في فلسطين، من تدمير القرى العربية، وإحياء المدن العربية، وإعدام العشرات من المجاهدين العرب، إضافة إلى تسليح الصهاينة، وتدريب قوات الهاغانا والبوليس الإضافي. وقام هذا الرجل ـ محمد علي الطاهر، من نابلس ـ من خلال جريدتين أصدرهما في القاهرة، هما: **الشورى والشباب**، بجهد إيجابي كبير، فقد برع هذا المجاهد العربي في إقامة العلاقات الحسنة بقيادات مصر ومثقفيها، وكان لنشاطاته الإعلامية والاجتماعية تأثير ظاهر في الأوساط السياسية والثقافية في بلاد الكنانة.

وهذا، وكان للبعثات التعليمية المصرية في بلدان المنطقة العربية دور كبير ومهم. فقد عرفت مدارس العراق ومعاهده بشكل خاص عشرات المثقفين والمدرّسين المصريين، مثل الزيات، وزكي مبارك، وعبد الرزاق السنهوري، ومصطفى الوكيل، وعشرات، إن لم يكن مئات، من المعلّمين المصريين الذين احتكوا بالمثقفين والطلاب العراقيين، كما تفاعلوا مع عشرات من العرب العاملين والمقيمين في العراق. فلمس أعضاء البعثات التعليمية المصرية كم كان يختزن في قلوب العراقيين والعرب حبّ مصر العميق وتقديرهم الكبير للمصريين. هذا، ولم يكن العراق وحده ساحة هذه الاحتكاكات والتفاعلات الإيجابية، بل كانت هناك أقطار عربية عديدة أخرى.

كما كان للاتصالات بين الطلبة العرب والمصريين في الجامعات الأوروبية دورها المهم أيضاً، حيث أقيمت روابط واتحادات طلابية مشتركة بين هؤلاء الطلاب. هذا ويذكر فريد زين الدين عن أن العديد من طلاب مصر وبلدان المغرب العربي تأثروا كثيراً بالفكر القومي العربي. ويذكر في هذا المجال أسماء عديدة، مثل محمد صلاح الدين ومحمود عزمي (كلاهما من مصر)، إضافة إلى أسماء طلاب مغاربة ومقالات نشرتها الصحف يومذاك.

وهناك وجه آخر من وجوه التفاعلات مع الطلاب والمثقفين المصريين والطلبة العرب الذين درسوا في المعاهد والكليات المصرية بعد عام ١٩٣٦ خاصة (أي بعد عقد المعاهدة المصرية ـ البريطانية). وكان لهذه الكليات والمعاهد المصرية دور مهم في توثيق الروابط والتفاعل بين أبناء هذا الجيل.

وتذكر نشرة من نشرات وزارة التربية والتعليم المصرية «أن عدد الطلاب الشرقيين في المعاهد المصرية (عدا جامع الأزهر) في العام الدراسي ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ بلغ ٢٩٤٨ طالباً، كانوا في غالبيتهم المطلقة من العرب.. وأن هذا العدد ازداد في العام الدراسي ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ ليبلغ ٥٠٣٧ طالباً...»[٢٧].

في الواقع، كان عام ١٩٣٦ مهماً جداً في بلورة الوعي العروبي في مصر، إذ بدأت حملة «الأحزاب العام» الشهيرة في مطلع ذلك العام (شهر كانون الثاني/يناير) طلباً للاستقلال. وفي ذلك العام أيضاً قام الإضراب الكبير في فلسطين، وحمل شعبها السلاح ضد بريطانيا. وفي ذلك العام، عقدت بريطانيا مع مصر الملكية (وزارة الوفد بقيادة مصطفى النحاس) معاهدة الاستقلال المماثلة للمعاهدة العراقية ـ البريطانية (١٩٣٢)، ودخلت مصر بعدها عصبة الأمم، كما كان العراق عند إعلان استقلاله. هذا وكان استقلال مصر، رغم ثغر معروفة في تلك المعاهدة، تطوراً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً مهماً، كما أن استقلال مصر جعل الكثيرين من الساسة والمثقفين المصريين يتطلعون إلى ما وراء الحدود التي فرضها المستعمرون على المنطقة العربية، فازداد التيار العروبي قوة وتبلوراً.

٢ ـ العامل الاقتصادي

كان لـ «بنك مصر» دور مهم في بناء اقتصاد حديث لهذا البلد العربي الكبير. وقد أدرك طلعت حرب ـ مؤسس هذا البنك ـ دور الاقتصاد الأساسي في تقدم الشعوب، فكان أن أدى «بنك مصر» دوراً مهماً في إقامة العديد من الشركات الصناعية والتجارية في مصر. وقام هذا البنك بفتح فروع عديدة في عدد من المدن العربية، مما سهل العلاقات المالية بين مصر وجاراتها العربية. وقد رحّب دعاة العروبة في مصر بهذه الخطوة، ورأوها مفيدة لتوثيق العلاقات الأخوية مع العرب. وكانت هناك خطوات أخرى لقيت الترحيب، مثل إنشاء طريق بغداد ـ دمشق... وفي الواقع، فإن التبادل الاقتصادي بين مصر والبلدان العربية ازداد بنشوب الحرب العالمية الثانية، حيث انقطعت المواصلات مع

---

(٢٧) انظر: دليل الطلبة الشرقيين (القاهرة: وزارة التربية والتعليم ـ الإدارة العامة للثقافة، [د. ت.]). لكن التفاصيل في الكتيّب توحي إلى أنه صدر عام ١٩٤٥. والمهمّ هنا أن نشير إلى أنه من أصل ٥٠٣٧ طالباً درسوا في معاهد مصر كان هناك ٢٣٦ طالباً قدموا من ١٥ بلداً آسيوياً وأفريقياً (من غير العرب) ومن اليونان. انظر الجداول المنشورة، ص ٥٣ ـ ٨٥، حيث يجد القارئ أعداد الطلاب والطالبات من كلّ بلد.

البلدان الأوروبية، خاصة دول المحور[٢٨]. وفي الحقيقة، فإن سنوات الحرب دفعت بريطانيا ـ وهي القوة الكبرى في المنطقة آنذاك ـ إلى اتخاذ خطوات اقتصادية بإنشاء مركز اقتصادي للشرق الأوسط، استهدفت إخضاع شؤون اقتصاد المنطقة لرقابة شبه تامة من أجل خدمة أغراضها العسكرية، فنشطت الصناعات المحلية، من جهة، لكنها أخضعت المواد الغذائية لنظام التقنين والرقابة. وقام نوع من التبادل للمنتجات بين دول المنطقة بإشراف بريطانيا. وكان هذا الإجراء مفيداً للأوضاع العربية، إلى حدّ ما.

٣ ـ قضية فلسطين

أصبحت قضية فلسطين بشكل خاص مادة من مواد برامج الأحزاب المصرية المختلفة. وإذا كان حزب الوفد قد زادت حماسته للتيار العروبي، واهتم كثيراً بكفاح شعب فلسطين ضد المشروع الصهيوني، بعد عقده المعاهدة مع بريطانيا، فإن جماعة «الإخوان المسلمين» كانوا أكثر حماسة وأشد اندفاعاً لهذا الخط السياسي منذ أوائل ثلاثينيات القرن العشرين، إضافة إلى العديد من المثقفين والسياسيين المستقلين في مصر. وهكذا دخلت قضية فلسطين ساحة السياسة الداخلية المصرية، إذ أصبحت موضع اهتمام قطاعات سياسية وشعبية تزداد اتساعاً وعمقاً. ولم تكن الأوساط الشعبية وحدها هي التي دعمت التوجّه العروبي، بل إن الملك فاروق كان يحلم في «أن يصبح قائداً للدول العربية أو حتى خليفة للمسلمين. وأوكل القصر متابعة هذا المشروع إلى علي ماهر باشا، رئيس حزب الأحرار الدستوريين. وكان الأخير صديقاً للشيخ المراغي»[٢٩] وكان علي ماهر رئيساً للديوان الملكي، ويتمتع بنفوذ قوي في الأوضاع السياسية في مصر. وقد شكّل هذا الثلاثي كتلة سياسية مناهضة لحزب الوفد، وعملت كثيراً على تقليص دور هذا الحزب. وبعد صدور قرار تقسيم فلسطين في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ عن الهيئة العامة للأمم المتحدة أدى المئات من الشباب المصريين المتطوعين، وغالبيتهم الكبرى من جماعة الإخوان المسلمين بقيادة الشهيد أحمد عبد العزيز، دوراً سياسياً كبيراً في تعميق ارتباط مصر وشعبها بالقضايا العربية، وخاصة قضية فلسطين. وحين جاء يوم انتهاء

(٢٨) Porath, *In Search of Arab Unity, 1930-1945*, p. 155.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٥٨.

الانتداب البريطاني في فلسطين في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ دخل الجيش المصري إلى جنوب فلسطين، وتعرّف المئات من ضباط مصر على حقيقة نضال شعب فلسطين، وخطورة المشروع الصهيوني على فلسطين وجوارها من الأقطار العربية. وفي خنادق المعارك تشكّلت هيئة الضباط الأحرار المصريين، وبدأت عملها السياسي في فلسطين. وبعد سنوات قليلة قام الجيش المصري بثورة تموز/يوليو ١٩٥٢، وأسقط النظام الملكي المصري، واندفعت مصر في سياستها العربية الرائدة بقيادة جمال عبد الناصر وإخوانه.

٤ ـ الوحدة العربية

شكّلت الدعوة إلى الوحدة العربية عاملاً مشتركاً في وحدة العرب ضد المستعمرين، وخاصة ضد بريطانيا. ولكن كان هناك تيارٌ موالٍ للإنكليز في العديد من عناصر الفئات السياسية العربية، وخاصة في مصر والعراق، فيما كان عدد من المثقفين والساسة في هذين القطرين المستقلّين يعمل على عدم تورط بلديهما في الحرب ضد دول المحور لصالح بريطانيا، إلا إذا كانت هناك وعود بمرحلة أفضل من التعامل السياسي والعسكري بين العرب وبريطانيا بعد انتهاء الحرب. وقد مرّ معنا أن التيار القومي في العراق دفع إلى مقاتلة بريطانيا حين أصرت الأخيرة على تفسير معاهدتها مع العراق بما يعني احتلاله. وحين وقعت الحرب بين العراق وبريطانيا في أيار/مايو ١٩٤١ كان الجو السياسي في مصر متحمّساً للعراق وتأييده، ومن المعروف أن عزيز علي المصري وعدداً من الضباط المصريين حاولوا الهروب من مصر إلى العراق، لكن محاولتهم هذه لم يكتب لها النجاح. ومع أن محاولة الهروب فشلت، إلا أن حدوثها يؤكد عمق الترابط بين دعاة هذا التيار العروبي في مصر بالتيار القومي في العراق وغيره.

وفي الحقيقة، فقد كانت هناك مؤتمرات عربية عديدة عرفتها مرحلة الثلاثينيات، وقد شارك فيها دعاة العروبة في مصر. فقد شهد عام ١٩٣١ مؤتمر القدس الإسلامي، وهو من أبرز تلك اللقاءات للسياسيين العرب في هذه المرحلة. وقد حضر العديد من «العروبيين المصريين» هذا المؤتمر الذي دعا إليه الحاج أمين الحسيني، مفتي القدس. وبعد سنوات، أعقبه مؤتمر بلودان (أيلول/سبتمبر ١٩٣٧) الذي مرّ ذكره في صفحات سابقة. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٨ شهدت القاهرة مؤتمراً برلمانياً للشعوب العربية. وفي الشهر نفسه من ذلك العام، عقد المؤتمر النسائي العربي في القاهرة بدعوة من هدى شعراوي ـ رئيسة الاتحاد

النسائي المصري ـ للنظر في تطورات أوضاع فلسطين. كما شاركت مصر مع العراق والسعودية واليمن وشرق الأردن في مؤتمر المائدة المستديرة الذي دعت إليه بريطانيا في شباط/فبراير ١٩٣٩، وعقد في لندن لدراسة القضية الفلسطينية.

في أيار/مايو ١٩٤٢ تأسست في مصر «جمعية الاتحاد العربي»، وانتخب فؤاد أباظة رئيساً لها. وقد عرفت مصر أيام حكم حزب الوفد في العام ١٩٤٣ اتصالات سياسية بين زعماء الحكومات العربية أسفرت عن قيام جامعة الدول العربية، وقد وقّع ميثاقها في ٢٢ آذار/مارس ١٩٤٥ في القاهرة، وأصبحت مصر مقراً لهذه المؤسسة العربية.

وبعد. . . هناك أمور تستحق أن تبرز هنا وتُسجل بشكل لافت، وهي كما يلي:

١ ـ كانت سنوات العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، التي تبلورت فيها دعوة مصر العروبية، ونشاط دعاة العروبة فيها، نقطة تحول مهمة في مسيرة الفكرة القومية وتطورها، ذلك أن ترسيخ هذ التوجّه الفكري والسياسي وتعميقه كانا نقلة نوعية في اتجاه تبلور الدعوة القومية. ومن هنا، كان ترحيب القوميين بالتيار العروبي في مصر، واشتداد ساعده وقوته، حاراً جداً، فقد كان أغلب القوميين العرب قانعين قناعة راسخة بدور مصر القيادي في توحيد الأمة.

٢ ـ بدأ التوجه العروبي، وما يسمّيه الأنصاري بـ «تعريب مصر السياسي»، قبل ظهور الرئيس عبد الناصر، ذلك أن جذور هذا التيار بدأت في الثلاثينيات. وفي هذا يقول الأنصاري «إن متابعة تطور الانتماء العربي في الضمير المصري الفكري والسياسي، تدلنا على أن مصر قد عانت وحسمت إلى حدّ كبير مسألة انتمائها العربي قبل ٢٣ تموز/يوليو ، وتبلور الزعامة العربية للرئيس عبد الناصر، وأن الفكرة الشائعة بأن الثورة هي التي كشفت أو اكتشفت الهوية العربية لمصر إنما تلغي عشرين سنة سابقة من نمو التوجّه العروبي في مصر. ولعل الأقرب إلى الدقة أن نقول إن اتجاهات ثورة ٢٣ تموز/يوليو نحو مزيد من الالتزام العربي كانت نتيجة لتعريب مصر السياسي، ولم تكن سبباً له. وعندما حدّدت الثورة عام ١٩٥٦ اتجاهها القومي العربي الحاسم، كان ذلك نتيجة أيضاً لوجود رصيد هائل من الشعور العربي في مصر وحول مصر، ينمو ويتراكم منذ مطلع الثلاثينيات، ولم يكن أمام أية قيادة سياسية إلا أن تضع في حسابها هذا الرصيد وتتفاعل معه وتوظفه في معركتها. إن هذه الملاحظة جديرة بأن تكون موضع تأمل من جانب

دارسي الفترة، حتى لا يترسّخ الانطباع ـ غير الموضوعي تاريخياً ـ بأن قائداً فرداً قرر عروبة مصر، وأن هذه العروبة قد تذهب من مصر برحيله[٣٠].

ومن المفيد أن نقدم تعليقاً سريعاً ومتحفّظاً على ما قاله الأنصاري من حيث تأكيده أن «مصر قد عانت وحسمت إلى حدّ كبير مسألة انتمائها العربي قبل ثورة ٢٣ تموز/يوليو، وتبلور الزعامة العربية للرئيس عبد الناصر، وأن «الفكرة الشائعة» بأن الثورة هي التي كشفت أو اكتشفت الهوية العربية لمصر إنما تلغي عشرين سنة سابقة من نمو التوجّه العروبي في مصر». وفي الواقع، من المهم في هذه الناحية لو أن الأنصاري سمّى أصحاب «الفكرة الشائعة» ودعاتها من أن ثورة ٢٣ تموز/يوليو هي التي كشفت أو اكتشفت الهوية العربية لمصر. وعلى كل حال، فإن من المؤكد أنه كانت هناك جهود ومساع لتكريس عروبة مصر قبل وصول عبد الناصر إلى السلطة، وليت الأنصاري استشهد من أجل تأكيد «الفكرة الشائعة» ببعض أقوال الرجل. ولعل أبرز دليل على أن هوية مصر العربية برزت قبل الثورة المصرية هو أن القاهرة هي التي أدارت مفاوضات تأسيس جامعة الدول العربية في النصف الأول من الأربعينيات، إضافة إلى ذكر عبد الناصر لـ «الدائرة العربية وأهميتها» في كتابة **فلسفة الثورة** الذي صدر عام ١٩٥٣. وبالتالي، فليس وارداً أن تنسب عروبة مصر إلى ثورة ٢٣ تموز/يوليو، ولكن الأساسي والمهم جداً أن نتذكر جيداً أن عبد الناصر تبنّى سياسة قومية عربية مناضلة، ودعم كل الثورات العربية، وقام عملياً بأول خطوة وحدوية حقيقية، وهذه مسائل لم يعرفها أو يعرف بعضها أي حاكم عربي أو مصري قبله أو بعده. ولإعطاء عبد الناصر حقه التاريخي وتميّزه السياسي، علينا أن نتذكّر أن أنور السادات «القائد الفرد» قرر، وحده، ومن دون استشارة جماهير مصر، أن يبتعد بسياسة مصر العربية (الناصرية) عن مسارها القومي العربي، ويحولها إلى سياسة الابتعاد عن العرب والعروبة بعد رحيل عبد الناصر بسنوات قليلة، ودفع مصر عن أن تكون القلب النابض والفعّال في الحياة السياسية العربية والدولية، لتنطوي على نفسها وذاتها ومشاكلها العديدة.

٣ ـ كان لأحداث فلسطين في الفترة (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩) دور كبير في تأكيد التوجّه العروبي في مصر، وهو ما ذكره عدد من المؤرخين، ومنهم الأنصاري، وقد سبق أن مرّ معنا أن «فلسطين كانت هي العامل الحاسم الذي حوّل

(٣٠) الأنصاري، تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ١٩٣٠ ـ ١٩٧٠، ص ١٥٠.

السياسيين المصريين نحو سياسة عربية شاملة». كذلك، فإن المؤرخ الصهيوني (بوراث) أيّد ذلك بقوله: «إنه مهما كانت العوامل من جانب الأسرة المالكة، أو السياسية أو الثقافية أو العقائدية، فإن تأثير تطورات الأحداث في فلسطين خلال السنوات ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ يقف، ربما، بكونه العامل الأوحد والأشد أهمية في المساهمة بنمو الأيديولوجيا العربية، إذ تولّد الشعور بتضامن الشعوب العربية، وفي تشكيل موقف وسياسة عربية عامة موحدة»(٣١).

ولعل العامل الأهم والأكثر حسماً في مسيرة مصر العربية من أعوام الثورة الفلسطينية هو العمليات الفدائية التي قامت بها مجموعة أحمد عبد العزيز، ومعارك الجيش المصري التي خاضها العسكريون المصريون ضد الصهاينة في فلسطين، فكان أن ازداد وعي جماهير مصر بحقيقة التيار العروبي ومطامع المشروع الصهيوني، إذ لم تعد قضية فلسطين سبباً لـ «تحول السياسيين المصريين نحو سياسة عربية شاملة»، بل إن هذه القضية القومية (فلسطين) أصبحت «همّاً» شعبياً عميقاً في ضمير الشعب المصري ـ من مثقفين وجماهير واسعة وعريضة ـ فازداد ارتباط مصر بالوطن العربي، وتعمّقت فكرة القومية العربية، وترسّخت دعوة الوحدة العربية.

٤ ـ بتصاعد نمو هذا التوجّه العروبي، انتقلت دعوة الوحدة العربية والفكرة القومية من «أطراف الوطن» إلى قلبه، بحكم موقع مصر الجغرافي. والأهم أن هذه الفكرة تجاوزت بلدان آسيا العربية لتتجذّر في أهم بلد عربي في المنطقة العربية الكبير أيضاً. وكذلك، فإن «تعريب مصر السياسي» أعطى الفكرة القومية دعماً من البلد العربي الأول في مضمار اليقظة والنهضة، والبلد العربي الغني اقتصادياً، وصاحب أقدم المؤسسات الثقافية والتعليمية والاقتصادية والعسكرية. وحين اعتمدت الحكومات العربية القاهرة مقراً لجامعة الدول العربية، كان ذلك تكريساً لدور مصر القيادي في السياسة العربية والدولية بالنسبة إلى النضال القومي العربي، وإلى حركة النهضة العربية الشاملة.

---

(٣١) Porath, Ibid., p. 162.

القسم الخامس

ما بعد الحرب العالمية الثانية

(١٩٤٥ ــ ١٩٧٠)

(تصاعد القومية العربية

التيار القومي العربي بقيادة مصر الناصرية)

الفصل الخامس عشر

أوضاعنا العربية
النضال من أجل التحرّر الوطني والوحدة القومية

كانت المرحلة التاريخية الواقعة بين العام ١٩٤٥ وحتى العام ١٩٧٠ مرحلة انتقالية ومفصلية وذات أهمية بالغة في تاريخ الأمة العربية وتطور مسيرتها النهضوية. ولعل هذه السنوات القليلة كانت من أغنى مراحل تاريخنا منذ قرون عديدة، فقد حفلت بموجات التحرر والتطور والتقدم. وكانت في الوقت نفسه من أخطر مراحل مسيرة أمتنا وأدقّها منذ أزمنة بعيدة جداً.

في هذه الفترة القصيرة حقق العرب مكاسب وانتصارات مهمة في أكثر من قطر عربي. فقد استقلّت غالبية بلدان الوطن الكبير، وانسحبت القوى الاستعمارية من مختلف بقاع الوطن، وأغلقت فيها القواعد العسكرية الأجنبية، مسجلة انتصار الحركات الوطنية العربية على تلك القوى المعادية. وإلى جانب هذه المعارك الظافرة، كانت هناك إنجازات مهمة جداً حققها شعبنا العربي في مجالات التعليم والصحة والبناء والعمران وتحرير المرأة من قيودها العديدة، إضافة إلى إنشاء المؤسسات الحديثة.

إلا أن هذه المكاسب المهمة والتقدم العربي العام قابلهما منذ بداية هذه المرحلة ضياع فلسطين، وتشريد شعبها، وقيام دولة العدو الصهيوني. فكانت النكبة في عام ١٩٤٨ نكبة تاريخية بأعمق معاني الكلمة ودلالاتها، فتتابعت، بسبب تحالف الاستعمار والصهيونية، سلسلة كوارث متواصلة تركت آثارها

العميقة والكبيرة في المجتمع العربي، وما تزال تفاعلات هذه الكوارث ومضاعفاتها في حالة تخمّر وتفاعل وتطور. وكانت الحصيلة العامة خلخلة نتائج الإنجازات والمكاسب، بل لعل المحصّلة تجاوزت حدود الخلخلة لتتهدد أوضاعنا العامة بالعودة إلى بعض بدايات المشروع النهضوي العربي، إن لم نتدارك الأخطار ونعيها جيداً قبل حلول المزيد من الهزائم والنكسات.

كان تأسيس جامعة الدول العربية في ٢٢ آذار/مارس ١٩٤٥ خطوة مهمة في تأكيد الطابع العربي لهذه الدويلات العديدة التي أقام الاستعمار معظمها ورسم لها حدودها السياسية أو الجغرافية، رغم إدراكنا ووعينا الشديد لمواقف هذه المؤسسة التي تجمع هذه الدويلات، وكثرة عيوب الدويلات والجامعة معاً.

في مجال التحرر الوطني، نجحت الحركة الوطنية في سورية ولبنان في تحقيق «الاستقلال التام» غير المقيّد بمعاهدة وقواعد أجنبية، وجلاء كل القوات الاستعمارية عن أراضي الدولتين، وإنشاء أول نظامين برلمانيين جمهوريين في الوطن العربي. وكان ذلك الجلاء قد تم عن سورية في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٤٦ وعن لبنان في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦.

ونجحت مصر بقيادة جمال عبد الناصر في تحقيق حلم الأجيال في تأمين جلاء القوات الأجنبية عن القطر المصري. وبعد أقل من عامين، قامت قيادة الثورة المصرية بتأميم شركة قناة السويس، هذه الخطوة السياسية الكبيرة التي لم يتحمّل أعداء مصر نتائجها، فباشرت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بالعدوان الثلاثي الذي فشل فشلاً ذريعاً في تحقيق أهدافه. واندفعت مصر في بناء السد العالي وسط تأييد شعبي عربي كبير. وتبع ذلك تحقق وحدة مصر وسورية، فكانت خطوة قيام «الجمهورية العربية المتحدة» هي أول تجسيد عملي لفكرة القومية العربية في أوائل شباط/فبراير ١٩٥٨.

وفي مجال التحرّر الوطني نجحت «جبهة التحرير الوطني» في تحرير الجزائر بعد استعمار استيطاني دام أكثر من ١٣٠ عاماً، فتحقق ذلك «الحلم المستحيل» بعد نضال دام طويل، فكان أن استقلت الجزائر، وجلت عنها كل الجيوش الاستعمارية وانسحب أكثر من ١,٥ مليون مستوطن فرنسي من ذلك البلد العربي. وكانت الثورة الجزائرية قد أعلنت في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤، وتم استقلال «الجمهورية الشعبية الديمقراطية الجزائرية» في أول تموز/يوليو ١٩٦٢. وكانت تونس والمغرب قد حصلتا على استقلالهما الوطني في عام ١٩٥٦.

وفي الأعوام التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية، شهدت جماهير مصر والعراق والأردن كفاحاً طويلاً للخلاص من المعاهدات الاستعمارية التي فرضها البريطانيون على هذه البلاد، فكان أن سقطت هذه الاتفاقيات الاستعمارية، وتم إلغاؤها.

لكن إذا كانت هناك مكاسب وإنجازات حققتها الجماهير العربية، فإن علينا أن نتوقف قليلاً عند دور العسكريين العرب في الحياة السياسية العربية. والنقطة التي نريد الإشارة إليها هي أن وجود العسكريين العرب في العمل السياسي يعني عملياً غياب الديمقراطية والنظام البرلماني بشكل فعلي. وإذا كان خروج العسكريين العرب من ثكناتهم إلى ساحة العمل السياسي-العربي قد بدأ في ٣٠ آذار/مارس ١٩٤٩ في سورية، والبدء في وضع دستور جديد بعيد عن الديمقراطية والحريات، فإن الضباط العرب نجحوا في أربعة أقطار عربية في إسقاط الأنظمة الملكية فيها، وكانت قد تجذّرت لعقود عديدة من الزمن. وكانت مصر هي أول تلك الأقطار العربية التي أسقطت النظام الملكي فيها إثر ثورتها في تموز/يوليو ١٩٥٢، ثم جاء العراق الذي أسقط النظام الملكي في ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، واليمن في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢، وأخيراً ليبيا في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٦٩.

ويفيد أن نذكر هنا أن عملية تعريب قيادة الجيش الأردني التي تمّت في ١ آذار/مارس ١٩٥٦، كانت خطوة سياسية مهمة، وهي قريبة الشبه بتجربة عملية استقلال المغرب، إذ تعاونت الحركة الاستقلالية الوطنية مع ملك المغرب في مرحلة التحرر الوطني ضد الاستعمار الفرنسي، تماماً كما تعاون الضباط الأحرار الأردنيون مع الملك حسين في طرد الجنرال غلوب وأعوانه من الضباط البريطانيين من الأردن. ومع ذلك، علينا أن نتذكّر أن هناك أنظمة ملكية عربية نجحت في إحباط محاولات الضباط العرب ضد تلك العروش، كما حصل في الأردن والسعودية والمغرب.

وبعد الانفصال الذي نظمه ضباط سوريون في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ لإفشال الوحدة القومية مع مصر، جاءت ردود الفعل سريعة، إذ قام ضباط الجيش اليمني بقيادة عبد الله السلال بإسقاط النظام الملكي الإمامي في اليمن في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢، فكان لهذا الحدث السياسي الكبير تأثيراته الكبيرة في طرد الوجود البريطاني من معظم أنحاء الجزيرة العربية، وبداية

مهمة لمرحلة إصلاحية جديدة في السعودية وبلدان الخليج العربي، حيث دخل الضياء والنور إلى مناطق عربية كانت تعيش منذ قرون في عزلة وظلام وتخلّف مفزع ومحزن.

كانت هذه «الأحداث القطْرية» كلها مؤثرة ومهمة جداً، وقد تميّز الفعل الكبير فيها، وتجسد أساساً في الساحة القطرية، لكنها مع ذلك كانت ذات تأثيرات قومية ودولية. هذه «الأحداث القطرية» تختلف في نوعيتها وتأثيراتها، لكن هناك ثلاثة أحداث مهمة تركت بصماتها العميقة والمؤثرة في المسيرة العربية بشكل عام. وهذه الأحداث الثلاثة تجاوزت تأثيراتها حدود القطر، والمقصود بهذه الأحداث الثلاثة: ضياع فلسطين، وثورة الضباط الأحرار في مصر (تموز/يوليو ١٩٥٢)، وقيام الجمهورية العربية المتحدة بوحدة مصر وسورية. ورغم أن هذه الأحداث، وقعت في فلسطين ومصر وسورية، فإن آثارها كانت لها انعكاسات وتفاعلات جذرية أيضاً خارج الأقطار المذكورة، إذ تواصلت موجاتها السياسية لتبلغ أقصى حدود الوطن الكبير، محدثة زلازل كبيرة في الحياة السياسية العربية على المستويين الشعبي والرسمي. ولعل أحد وجوه الأهمية التاريخية لها، أنها بدأت مرحلة جديدة كل الجدّة في الوعي الوطني والقومي، وتعميق الإدراك بالأخطار المحيقة والمشتركة بالعرب جميعاً، ككلّ، وليس على مستوى القطر فقط، إضافة إلى نقل الفكرة القومية إلى مستويات أرفع على صعيد الفكرة والنضال السياسي والمسلح، وأخيراً في تجسيد جوهر الدعوة القومية بإقامة دولة وحدوية، رغم أنها لم تعمّر طويلاً، لكنها أعطت آثارها وتأثيراتها المميّزة، حيث طرحت فكرة القومية العربية مضموناً اجتماعياً متميّزاً استهدف خدمة مصالح قطاعات أوسع من الجماهير العربية، وزيادة نصيب هذه القطاعات من الدخل الوطني العام.

أولاً: الوضع الدولي العام

شكّلت أعوام الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥) مرحلة تحول عظمى في التاريخ الإنساني، فقد عرفت خارطة العالم السياسية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية تغيّرات عميقة وبعيدة الأثر. فما إن توقفت الطائرات والدبابات والمدافع والأسلحة المختلفة عن إرسال موجات الموت والدمار والنيران في أوروبا (٨ أيار/ مايو ١٩٤٥)، وفي آسيا (٩ آب/ أغسطس ١٩٤٥)، حتى انجلى غبار ذلك الصراع الدموي غير المسبوق باتساعه وشراسته، عن بروز قوتين

عالميتين عظميين، وقيام معسكرين جبارين، تقود الأول الولايات المتحدة الأمريكية، ويقود الثاني الاتحادُ السوفياتي، وذلك بعد أن قُتل أكثر من ستين مليوناً من البشر، ووقوع قرابة تسعين مليون جريح ومشوّه. وكانت الخسائر المادية، من حيث الخراب والدمار، إضافة إلى الخسائر المعنوية، أكبر من أن تُحسب وتُقدّر.

مع ظهور هاتين القوتين العملاقتين، يستذكر المرء كم كانت قراءة المفكّر السياسي الفرنسي الكبير ـ ألكسي دو توكنيل ـ صحيحة ومتعمّقة، حين تنبأ في أواسط القرن التاسع عشر أن روسيا والولايات المتحدة ستصبحان قوتين دوليتين كبيرتين.

بعد أن سُحقت جيوش دول المحور ـ ألمانيا وإيطاليا واليابان ـ واحتُلت عواصمها، انهارت الأفكار اليمينية المتطرفة التي روّجت لها أنظمة المحور، وهي النازية والفاشية والنزعة العسكرية التوسعية اليابانية. وكذلك خفّت كثيراً، على صعيد الواقع السياسي الدولي، أوزان الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية القديمة، وتقلّصت أحجامها، وخفت نفوذها، إذ لم تعد بريطانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا في منتصف الأربعينيات ما كانت عليه هذه الدول عند انفجار الحرب العالمية الثانية في مطلع أيلول/سبتمبر ١٩٣٩، من حيث القوة والنفوذ والإمكانات الاقتصادية في ساحة السياسة الدولية.

لقد تغيّر العالم بشكل جذري، وخرج إلى الوجود عالم جديد تماماً بقواه وأفكاره وتشكيلاته. واتفق المنتصرون على إقامة «منظمة الأمم المتحدة» بديلاً من «عصبة الأمم» التي أرسى أسسها المنتصرون بعد انتهاء الحرب العظمى (خريف ١٩١٨).

ساد العالمَ تياران سياسيان أساسيان، راحا يتبلوران ويتطوران خلال قرابة نصف قرن من الزمان. تمثل **الأول** بالدعوة الاشتراكية والتحرر الوطني ومقاومة الإمبريالية، وتشكّل هذا التيار من بلدان الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية، والصين الشعبية وكوبا وكوريا الديمقراطية. وتمثل التيار **الثاني** بالدعوة إلى الديمقراطية والحريات والنظام الرأسمالي، وقد قادته الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا.

وقد برز تيار **ثالث** أقل قوة بكثير من التيارين السابقين، عُرف بكتلة دول الحياد الإيجابي وعدم الانحياز. وواضح أن التيارين الأولين كانا هما الركنين الأساسيين والمقرّرين للخط العام للسياسة الدولية.

كانت آسيا، القارة الأولى بمساحتها وعدد سكانها، هي القارة الرائدة في مطلع القرن العشرين بالتصدّي الناجح لأوروبا المسيطرة والمتفوّقة، حيث نجحت اليابان في إلحاق هزيمة عسكرية بروسيا القيصرية في الفترة (١٩٠٤ ـ ١٩٠٥) عمّت أصداؤها العالم كله. وكان الحدث نفسه نقطة تحول كبيرة في يقظة المارد الآسيوي ذي الحضارات العظيمة في التاريخ الإنساني.

وتمكنت آسيا، ثانية، بعد الحرب العالمية الثانية من أن تحتفظ بقصب السبق في تصديها للمستعمرين الأوروبيين، إذ كانت إندونيسيا، الأمة الآسيوية الأولى، التي رفعت السلاح في وجه عودة المستعمرين الهولنديين، وانتزعت منهم حريتها واستقلالها الوطني بقيادة أحمد سوكارنو، بعد استسلام اليابان في صيف ١٩٤٥، بفترة زمنية قصيرة، إضافة إلى أن الصين (بجناحيها الوطني بقيادة المارشال شان كاي شيك، والشيوعي بقيادة ماو تسي تونغ) لم تتوقف مقاومتها الوطنية أبداً ضد الجيوش اليابانية التي كانت تجتاح الصين وتتقدم من شواطئها متوغلة في أعماق تلك البلاد الواسعة منذ تموز/يوليو ١٩٣٧ خاصة. وكانت مقاومة الصينيين للاحتلال الياباني عنيفة ضارية، واستمرت أعواماً. ولكن ما إن استسلمت اليابان حتى اندفعت الولايات المتحدة ترمي بثقلها الضخم إلى جانب حكومة شان كاي شيك في حربها ضد الشيوعيين. ولكن ذلك الصراع انتهى لصالح ماو تسي تونغ، إذ حقق الشيوعيون ذلك النصر التاريخي العظيم بتوحيد الصين وتحريرها بشكل شبه تام في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٩.

وقد توالت انتصارات شعوب عديدة على مستعمريها في آسيا وأفريقيا خلال العقدين التاليين على نهاية الحرب العالمية الثانية.

ثانياً: أوضاعنا العربية بعد الحرب العالمية الثانية

كيف كانت أحوال الوطن العربي الكبير عند انتهاء الحرب العالمية الثانية؟

كانت بريطانيا تسيطر على المنطقة العربية سيطرة شبه مطلقة؛ من العراق شرقاً حتى منتصف الأراضي الليبية غرباً. وانتشرت القواعد العسكرية الإنكليزية في بلدان هذه المنطقة الواسعة، وكانت السفارات البريطانية والضباط السياسيون الإنكليز المرجع الأساسي لمختلف الأنظمة العربية في هذه البلدان (لم يكن في السعودية واليمن وجود عسكري بريطاني، ولكن التأثير السياسي الفاعل كان موجوداً هناك). وفي سورية ولبنان كان مع القوات العسكرية البريطانية وجود عسكري وسياسي

فرنسي ضعيف. وفي فلسطين، كانت تحت المظلة العسكرية البريطانية قوة صهيونية مسلحة ومنظمة. وكانت مصر نقطة الارتكاز الأساسية للقوات البريطانية، حيث تواجدت في القاهرة القيادة العسكرية البريطانية لمنطقة الشرق الأوسط، والمركز الاقتصادي الموجّه لمعظم شؤون بلدان المنطقة العربية. أما في بلدان المغرب العربي، فقد عادت فرنسا لتمارس سيطرتها السياسية والعسكرية في تونس والجزائر ومنطقة المغرب العربي، إضافة إلى تواجد قوى عسكرية أمريكية مهمة.

على امتداد الوطن العربي من المشرق إلى المغرب، راحت الولايات المتحدة الأمريكية تتسلل بهدوء إلى هذه الأقطار، ممهدة لمشروعها الإمبريالي الكبير في السيطرة على بلادنا وغيرها من بلدان العالم الثالث.

لم يستمر التواجد العسكري الأنغلو ـ فرنسي طويلاً بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. فقد راحت الحركات الوطنية العربية تُعيد بناء قواها ومنظماتها التي كانت قد تلقّت خلال أعوام الحرب ضربات عنيفة من جانب القوى الاستعمارية. وانطلقت هذه المنظمات النضالية الجديدة ترسم مخطّطاتها لمقاتلة القوى الأجنبية.

في قراءة لأوضاع المنطقة العربية، قال مؤرخون سوفيات: «**إن انهيار نظام الإمبريالية الاستعماري في مرحلة ما بعد الحرب قد بدأ في العالم العربي**[*]؛ وإن تاريخ البلدان العربية السياسي قد دخل منذ انتهاء العالمية الثانية مرحلة مهمة من تطوره. . . فإن شعوب البلدان العربية لم تعد تستكين للأوضاع التي فرضها عليهم الإمبرياليون، ولنظام العلاقات الدولية القديم الذي يحطّ من كرامتها القومية، ويفرض على هذه البلدان القيام بدور مصدّرات للخامات، ويحافظ على تأخرها السياسي والاقتصادي والثقافي. . ولم يكن طموح العرب إلى الاستقلال السياسي والاقتصادي يتفق مع خطط الدول الإمبريالية التي اعتادت أن تنظر إلى العرب وإلى الشعوب الأخرى في البلدان التابعة نظرة استعلاء من المواقع العرقية. .»[1].

وفي الواقع، كانت أعوام ما بعد الحرب العالمية الثانية مليئة بأحداث كثيرة، والأهم أنها كانت أحداثاً غنية ومؤثرة جداً في المسيرة العامة للنضال العربي،

(*) التأكيد وضعه كاتب هذه الدراسة.

(١) مجموعة من المؤلفين، تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ١٩١٧ ـ ١٩٧٠، ٢ ج (موسكو: دار التقدم، ١٩٧٥)، ج ١، ص ٥٢.

ولنضالات شعوب العالم الثالث، وخاصة في القارة الأفريقية. فقد حقق العرب نجاحات مهمة وانتصارات كبيرة في ميادين التحرر الوطني والاقتصادي والاجتماعي. فما هي تلك الإنجازات والمكاسب المهمة التي تحققت لنا؟

ثالثاً: ظهور حزب البعث العربي

في سورية كانت هناك ثلاث محاولات لبناء منظمات عربية تعمل على الساحة السياسية في بلاد الشام خاصة، وما وراءها من أقطار عربية مجاورة، وذلك في الفترة الواقعة بين أوائل أربعينيات القرن العشرين، وحتى ضياع فلسطين في عام ١٩٤٨. وكانت هذه المحاولات متأثرة، بشكل عام، بفشل محاولة عصبة العمل القومي في ثلاثينيات ذلك القرن في إقامة تنظيم قومي عربي كبير.

بعد سقوط لواء الإسكندرونة بيد القوات التركية في عام ١٩٣٩، هاجر عدد كبير من العرب القاطنين في اللواء إلى دمشق وحلب، مفضّلين أن يعيشوا في بيئة عربية على الجو السياسي الذي توقّعوه لأوضاع اللواء بعد الإلحاق التركي الذي تم بحسب مؤامرة دولية كان لفرنسا وبريطانيا دور كبير في تنفيذها بالاتفاق مع تركيا. كان بين «اللاجئين اللوائيين» إلى سورية مناضل مثقف من أبرز قياديي المقاومة ضد عملية سلخ اللواء عن سورية، والمقصود هنا زكي الأرسوزي، وكان نفسه من قادة عصبة العمل القومي.

حاول أولاً الأرسوزي في دمشق، خاصة مع العشرات من طلابه اللوائيين، أن يؤسسوا منظمة قومية عربية، وأطلقوا على هذه المجموعة اسم «البعث». ولكنهم لم يوفقوا في تأسيس هذا التنظيم القومي، علماً أن العديد من عناصر الأرسوزي أدوا دوراً مهماً في نشر فكرة البعث في سورية والعراق في أعوام تالية. وليس المجال مناسباً لشرح أسباب إخفاق محاولة الأرسوزي في محاولة بناء المنظمة القومية التي أرادها في سورية.

جاءت المحاولة الثانية من قبل شاب تقدمي من مدينة حماة ـ مركز نفوذ الإقطاع وكبار ملاّكي الأراضي في سورية ـ واسمه أكرم الحوراني. ومع أن هذا الرجل كان يقدم الاشتراكية على القومية، إلا أن ذلك لم يمنعه من محاولة الإعداد مع نفر من أعوانه للالتحاق بحركة رشيد عالي الكيلاني في أيار/مايو ١٩٤١. وفي النصف الثاني من عام ١٩٤٣ نجحت الكتلة الوطنية ـ التي كانت تقود الحركة الاستقلالية في سورية ـ في جعل الانتخابات البرلمانية مطلباً شعبياً أساسياً للنضال

في سورية ولبنان. وقد توصل أعوان أكرم الحوراني، أثناء المفاوضات والمباحثات لإعداد قوائم الانتخابات، إلى إقناع قيادة الكتلة الوطنية في ترجيح كفة المرشح الشاب ـ أكرم الحوراني ـ على قريبه المناضل المعروف عثمان الحوراني(*)، إضافة إلى إقناع الأخير بأن يتنازل عن مقعده في القائمة الانتخابية لمحافظة حماة لصالح أكرم الحوراني، مما أتاح للأخير أن يصبح عضواً في المجلس النيابي السوري. وكان هذا المجلس أول برلمان حصل فيه الوطنيون على أكثرية ساحقة، فتمهد الطريق إلى استقلال سورية ولبنان استقلالاً كاملاً ناجزاً من دون أي ارتباط بمعاهدة أو اتفاقية تتعلق ببقاء قواعد عسكرية في سورية للمحتلين الفرنسيين. وقد بقي أكرم الحوراني عضواً بارزاً في البرلمان السوري منذ عام ١٩٤٣ وحتى فترة ما بعد الانفصال في آذار/ مارس ١٩٦٣، وتوصل إلى رئاسة المجلس النيابي قبل قيام وحدة مصر وسورية في أول شباط/ فبراير ١٩٥٨.

شارك أكرم الحوراني في النضال من أجل عروبة فلسطين، فقد التحق مع بعض أعوانه بجيش الإنقاذ عام ١٩٤٨، وشاركوا في المعارك التي دارت في منطقة الجليل خاصة. ومن المعروف عن أكرم الحوراني أنه أسس وبعض التقدميين تنظيماً باسم «حزب الشباب» الذي عُرف بنشاطه في منطقة حماة ضد أسر الإقطاعيين المحليين، مثل العظم والبرازي والكيلاني وغيرهم. وفي عام ١٩٤٧ حوّل اسم تنظيمه إلى اسم «الحزب الاشتراكي العربي»، وقد أصدر مجلة أسبوعية باسم **اليقظة** تنطق باسم هذه المجموعة من الشباب التقدميين، في سورية. وبالإضافة إلى ذلك، عُرف عن أكرم الحوراني اهتمامه الشديد بالسياسة المحلية، وتشجيعه لشباب التنظيم على دخول الكلية العسكرية في حمص، ذلك أنه أدرك أن أقصر طريق يوصله إلى السلطة هو المؤسسة العسكرية، ومحاولة إيجاد تكتل مؤثر داخلها يمكنه من تأدية دور سياسي كبير. وعلى هذا الأساس، فإن هناك أقوالاً عديدة تشير إلى مشاركته في تشجيع الضباط الانقلابيين، مثل حسني الزعيم، وأديب الشيشكلي، ومصطفى حمدون، وعبد الغني قنوت، وغيرهم، على النشاط السياسي ضمن ضباط الجيش السوري.

وفي أوائل عام ١٩٥٣، وأثناء فترة حكم الدكتاتورية العسكرية التي ترأسها

(*) عثمان الحوراني من المعروفين بدورهم النضالي في المجال القومي العربي. وقد عمل لسنوات طويلة في مجال التدريس والتعليم في البحرين والعراق وسورية، وله بالإضافة إلى ذلك، باع طويل في الكفاح الوطني ضد الاحتلال الفرنسي في سورية.

الشيشكلي، تعرّضت قيادة حزب البعث العربي (عفلق والبيطار) والحزب الاشتراكي العربي لضغوط سياسية مارستها قواعد الحزبين تطالب باندماج الحزبين. ولم تكن هذه الخطوة الاندماجية موضع ترحيب عدد من قادة حزب البعث. وأعقب ذلك الاندماج سقوط دكتاتورية الشيشكلي، وأحرز الحزب الموحد (حزب البعث العربي الاشتراكي) نجاحاً كبيراً في الانتخابات البرلمانية في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٤، إذ نال الحزب قرابة عشرين مقعداً في البرلمان السوري. ودخل الحزب حكومة صبري العسلي، وشارك في تحقيق الوحدة بين مصر وسورية. ولكن وزراء حزب البعث في حكومة عبد الناصر الوحدوية استقالوا وتركوا الحكم في آخر عام ١٩٥٩. وشارك الحوراني وصلاح البيطار في توقيع وثيقة الانفصال، وتعاون هذان الرجلان مع سياسيين عرفوا بلونهم المحافظ، بل الرجعي حتى انقلاب ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣، حيث ابتعد البيطار عن الحوراني ليتولى رئاسة الحكومة البعثية الأولى بعد نجاح العسكريين البعثيين في السيطرة على الحكم في سورية.

أما المحاولة الثالثة لتأسيس حزب قومي عربي، فكانت تجربة «حزب البعث العربي». وكانت هذه التجربة هي الأهم والأكثر انتشاراً وتوسعاً في المنطقة العربية، وخاصة أن اسم «حزب البعث» بقي مرتبطاً بالسلطة في سورية لقرابة نصف قرن، شهد الحزب خلالها أكثر من انقلاب عسكري. ومن خلال هذه الانقلابات ازداد الحزب «عسكرة»، وغابت عنه الديمقراطية والحرية اللتين نادى بهما المؤسسون لهذا التنظيم منذ أوائل أربعينيات القرن العشرين.

كانت بداية هذه المحاولة أيام الحرب العراقية ـ البريطانية التي تواصلت طيلة شهر أيار/ مايو ١٩٤١، فقد قام ميشيل عفلق ـ أحد مؤسسي الحزب وقائده ـ خلال هذه الفترة، بالمشاركة في مظاهرة طلابية مؤيدة للموقف القومي لحكومة رشيد علي الكيلاني، ويومها ألقى عفلق خطاباً بالمتظاهرين وردت فيه كلمات شعار الحزب «أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة». هذا، ومن المعروف عن عفلق فهمه القومي العميق لتاريخ الأمة العربية، وتأثره، بل إعجابه الشديد، بالرسول العربي الكبير، وتقديره لدور الإسلام وحضارته المهمة في التاريخ الإنساني الكبير.

لقد أدرك عفلق وعدد من الشباب القوميين، بعد سقوط بغداد، أن فقدان العراق لاستقلاله الوطني أضاع على العرب فرصة تاريخية ثمينة لتحقيق بعض أهدافهم القومية. ومن هنا فقد كانت هزيمة القوى القومية في العراق محرّكاً، بل محرّضاً لبداية انطلاقة قومية جديدة.

في حيّ الميدان بدمشق عقدت اجتماعات سياسية عديدة شارك فيها ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار والدكتور مدحت البيطار (من دمشق) وجلال السيد (من دير الزور)، حيث وضع هؤلاء مبادئ قيام حزب قومي عربي وأسس تنظيمه. وقد اتفق يومها المجتمعون على تسمية الحزب باسم «حزب الإحياء العربي». لكن المؤسسين وجدوا بعد فترة قصيرة، أن اسم «البعث العربي» هو الأنسب والأفضل من اسم «حزب الإحياء». ولعل أهم ما دار في جلسات المؤسسين هذه اتفاق الحاضرين على اعتبار مبادئ الحزب الأساسية هي ثلاثة: «الوحدة العربية والحرية والاشتراكية». وواضح أن المجتمعين المذكورين لم يتفقوا على حيثيات كل مبدأ من مبادئ الحزب وتفاصيل ذلك المبدأ وعوامل إسناده؛ علماً بأن المؤسسين اتفقوا على أن مبدأ «الوحدة العربية» هو الأساس والأصل بين هذه المبادئ الثلاثة؛ وبكلمة فقد كان لمبدأ «الوحدة العربية» الأفضلية والأولوية على مبدأي الحرية والاشتراكية. ومع ذلك فقد بقيت هذه المبادئ الثلاثة من دون شرح أو تفصيل. فالوحدة، مثلاً، يمكن أن تكون مركزية، أو «وحدة اتحادية» كما أصبح صلاح الدين البيطار ينادي بشعار الوحدة بعد أن وقّع على وثيقة الانفصال. كما أن للحرية مفاهيم عديدة منها تأكيد الحرية السياسية حيث تسود الديمقراطية والحياة البرلمانية والحريات العامة والخاصة والدور الأساسي للنقابات العمالية، وهناك مفاهيم «الحرية» الاقتصادية وإعطاء الأولوية للجانب الاجتماعي. وأخيراً فإن للاشتراكية مدارس عديدة منها الاشتراكية الديمقراطية، ومنها الاشتراكية اللينينية (السوفياتية) واشتراكية ماو تسي تونغ (الصينية أو الآسيوية).

وباختصار، فقد كانت مبادئ الحزب عامة، وينقصها التحديد والدقة والتفصيل.

كان عفلق وصلاح البيطار أستاذين في «تجهيز دمشق»(*) منذ بداية ثلاثينيات القرن العشرين، بعد أن عادا من دراستهما الجامعية في باريس، فيما كان الدكتور مدحت البيطار طبيباً ممارساً في دمشق. وكان جلال السيد من الوجوه الثقافية المعروفة في منطقة الفرات، ومن أصحاب الأراضي في دير الزور. وبعد الانتخابات النيابية التي جرت في صيف ١٩٤٣ استقال عفلق والبيطار من عملهما التعليمي وانصرفا إلى بناء الحزب. وفي ٧ نيسان/مارس ١٩٤٧ عقد المؤتمر التأسيسي لحزب البعث في أحد مقاهي دمشق. والملفت أن غالبية أعضاء

(*) الثانوية الأساسية في العاصمة السورية.

المؤتمر كانت من سورية، بينما كانت هناك عناصر قليلة من أكثر من بلد عربي. وفي هذا المؤتمر انتُخب عفلق عميداً لحزب البعث، وصلاح الدين البيطار أميناً عاماً للحزب، وتولى الآخرون من نشطاء الحزب المناصب القيادية في الحزب.

وبعد أقل من سنتين بقليل من تأسيس الحزب، قام حسني الزعيم ـ رئيس أركان الجيش السوري ـ بأول انقلاب عسكري في المنطقة العربية بعد الحرب العالمية الثانية. جاء موقف حزب البعث في أول فترة من الانقلاب مؤيداً وداعماً له لوقوف الجيش ضد حكم شكري القوتلي ـ بعد أن جدد رئاسته خلافاً للدستور ـ وكان القوتلي معروفاً بفرديته ومحافظته وتقليده لبعض السلاطين العثمانيين، إضافة إلى تعاونه وتقاربه من النظام السعودي. ولكن قيادة حزب البعث بدأت بعد أسابيع قليلة بمعارضة الحكم العسكري بعد أن ظهر عداؤه للحريات والديمقراطية، فكان أن اعتقل عفلق وعدد من قياديي الحزب. وجاءت الضربة الموجعة من عفلق ـ أبرز قياديي البعث ـ الذي كتب رسالة إلى حسني الزعيم من السجن يعتذر فيها عن مواقفه المعارضة لحكم حسني الزعيم ويعود عفلق ثانية لتأييد الانقلاب. وقد نشرت الصحف السورية نص رسالة عفلق إلى الزعيم في ١٢/٦/١٩٤٩.

أدرك عفلق خطورة ما قام به من كتابة تلك الرسالة المهينة، فيما كان القياديون من حزب البعث صامدين في السجن. فكان أن قرر مغادرة البلاد متوجهاً إلى البرازيل، بعد أن أفرج عنه حسني الزعيم.

بعد أسابيع قليلة من رسالة عفلق إلى حسني الزعيم، وبالتحديد في ١٤/٨/١٩٤٩، قام اللواء سامي الحناوي وعدد من العسكريين السوريين بانقلاب عسكري ضد حكم حسني الزعيم، ويومها أشارت مراجع عديدة مطلعة إلى أن هناك تعاوناً وثيقاً بين قادة الانقلاب الجديد وحزب الشعب، المعروف بتأييده لمشروع وحدة العراق وسورية، ومعلوم أن هذا المشروع السياسي كان موضع تأييد ودعم النظام الملكي في العراق. وبكلمة كان هناك صراع بين بريطانيا وأمريكا للسيطرة على سورية خاصة، وبقية المنطقة العربية عامة.

إن الملفت في الأمر أن ميشيل عفلق تعاون مع الحكم الجديد بل كان من أركانه، إذ قبِل منصب وزير التعليم في الحكومة التي شكّلها حزب الشعب بالتعاون مع انقلاب سامي الحناي. وقد حصل حزب الشعب ومؤيدوه من كتل سياسية ونواب مستقلين على أكثرية في البرلمان الجديد الذي انتخب أعضاؤه في خريف ١٩٤٩. هذا وكان التوجه العام أن تتم وحدة العراق وسورية. لكن

انقلاب أديب الشيشكلي في ١٩/ ١٢/ ١٩٤٩ حال دون وحدة البلدين. والطريف أن حجة إبطال الانقلاب الشيشكلي كانت «الحؤول دون وقوع الجمهورية السورية تحت قبضة الحكم الملكي في العراق». أي أن الولايات المتحدة والسعودية وقفتا لحماية النظام الجمهوري في سورية، وأنهما تدعمان بقاءه. والملفت أن قيادة حزب البعث لم تحدد موقفاً واضحاً من هذه الأحداث الكبيرة التي كانت تهز المنطقة العربية بقوة. والسؤال المثير للاستغراب والتعجب هو هل كان حزب البعث مؤيداً لوحدة العراق وسورية أم أن الإعلام المعادي لأية وحدة أو اتحاد يقف دون هذا التوجه؟ وبكلمة هل كان عفلق مؤيداً للاتحاد مع العراق، وإذا كان كذلك فلماذا لم يعلن معارضته لهذه السياسة، ولماذا سكت عن «انقلاب الشيشكلي الجمهوري»، ثم أين هي «المبادئ القومية» التي بشّر بها الحزب ودعا الجماهير العربية إلى تبنيها والنضال من أجلها واعتبر الوحدة العربية أهم مبادئ الحزب ولها الأولوية المطلقة؟

من المفيد أن نشير هنا إلى أنه سبق لحزب البعث أن أصدر بياناً سياسياً بتاريخ ٢٨/ ٣/ ١٩٤٥ رد فيه على رفض شكري القوتلي - رئيس الجمهورية السورية آنذاك - أية وحدة أو اتحاد مع العراق أو الأردن، مؤكداً أن نوعية النظام السياسي يقررها مجلس النواب السوري وحده، وليس أي فرد مهما علا شأنه. وأضاف بيان حزب البعث إلى أن «الوحدة أو الاتحاد تزيدنا قوة ومنعة في مقاومة أخطار المشروع الصهيوني»، إضافة إلى أن الوحدة العربية هي هدف جميع المناضلين العرب.

بعد هذه الأحداث التي عاشتها المنطقة العربية طيلة عقود من الزمن، يكتب منصور سلطان الأطرش - وهو من مؤسسي الحزب القدامى ومن قيادييه البارزين - في مذكراته فيقول: «أما أكرم الحوراني، فهو صاحب المواقف الرافضة لكل تقارب مع العراق بحجة أن نوري السعيد وعبد الإله وسياسييه يعملون على تقويض استقلال سورية وتنصيب عبد الإله ملكاً عليها. وهذا الاعتقاد دفع أكرم الحوراني إلى تمجيد النظام الجمهوري، وجعله سبباً رئيسياً لرفض أي خطوة تقرب سورية من العراق[*]. وكان الحوراني يرى في سياسة

(*) يذكر الأطرش في مذكراته «أن الحوراني لم يجد في أواخر حياته إلا النظام الملكي الأردني كي يلجأ إليه ويعيش في كنفه إلى أن توفي هناك ودُفن في الأردن». انظر: منصور سلطان الأطرش، الجيل المدان: سيرة ذاتية (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٨)، ص ٢٧٩، الهامش ١٠.

الأحلاف الغربية ستاراً لتحقيق مآرب نوري السعيد والهاشميين في مشروع الهلال الخصيب .**أما صلاح البيطار وأنا، فكنا بلا تردد ضد سياسة الأحلاف الغربية، وكذلك ضد الدخول في أي حلف يقيد نهجنا القومي؛ وهذه السياسة سادت أجواء الحزب. ولم يكن تعلقنا بالنظام الجمهوري مثل تعلق أكرم الحوراني به. فنحن نرى فيه كثيراً من الخير ومن الفائدة لشعبنا، لكن لا يجوز لنا أن نجعله شرطاً نافياً لكل خطوة تقارب بين العراق وسورية، أو بين سورية والأردن؛ فنحن بحق نؤثر الوحدة على كل المشاريع الأخرى، وإن شاب الجو السياسي العام بعض الشكوك في نقاء السياسات المطروحة آنئذ. ساد الإرهاب الفكري في ذلك الزمن واتُهم الكثيرون بالعمالة للاستعمار إذا تريثوا، ولو قليلاً، في إدانة الأحلاف أو تمجيد النظام الجمهوري. . .»**[٢].

وفي ١٩٤٩/١٢/٢٩ قام العقيد الشيشكلي ومعه مجموعة من العقداء بالانقلاب العسكري الثالث في سورية، وفي أقل من عام واحد. وكانت حجة الشيشكلي وأعوانه «حماية النظام الجمهوري». ولم تكن الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية بعيدتين عن دعم هذا الانقلاب لمنع وحدة العراق وسورية. والملفت في هذه المسألة أن أكرم الحوراني كان أول المحذرين بل المنذرين لحزب الشعب ومنعه من تحقيق «مشروعه الاتحادي». أما حزب البعث فكان موقفه من هذه المسألة القومية أقرب إلى السلبية منه إلى المعارضة الحقيقية الفاعلة، خاصة وأن نائبي الحزب الوحيدين في البرلمان (جلال السيد ودحام الدندل) كانا من أشد المؤيدين للمشروع الاتحادي.

في المرحلة الأولى من هذا الانقلاب كان موقف الحوراني واضحاً وصريحاً في دعم تحرك الشيشكلي المعارض لاتحاد البلدين، حتى أن جريدة أكرم الحوراني الأسبوعية وضعت عنواناً رئيسياً على الصفحة الأولى جاء فيه «ومن يجعل الضرغام صيداً لبازه. . . تصيّده الضرغام فيما تصيّدا.» لكن هذا الدعم لم يستمر طويلاً؛ إذ بدا أن الشيشكلي يعمل على إعداد الأوضاع السياسية لتكون مناسبة لترؤسه الدولة. وهذا جعل غالبية الأحزاب السياسية توقف صراعاتها وخلافاتها وتتهادن وتتفاهم؛ بل إن قواعد حزب البعث والحزب العربي الاشتراكي (حزب الحوراني) دفعت بقياديي الحزبين ليعلنوا

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٥٧. ويلاحظ أن الأطرش لم يسجل موقف عفلق من هذا الخلاف السياسي. أما التأكيد، فهو من قِبل كاتب الدراسة.

وحدة الحزبين باسم «حزب البعث الاشتراكي العربي» في النصف الأول من عام ١٩٥٣، ولم يكن عفلق والبيطار راضيين عن هذه الوحدة الحزبية.

وفي ٢٥ شباط/فبراير ١٩٥٤ سقط نظام أديب الشيشكلي إثر عصيان قامت به الوحدات العسكرية في شمال سورية وشرقها، وكان النقيب مصطفى حمدون (من ضباط الحوراني المعروفين) من أبرز الضباط الثائرين في حلب. وأعقب ذلك التمرّد إعادة الحياة النيابية إلى سابق عهدها، إذ عاد نواب المجلس الذي انتُخب أعضاؤه في خريف ١٩٤٩ إلى سابق وضعهم السياسي. وتشكّلت حكومة برئاسة صبري العسلي، ولم يشترك حزب البعث في هذه الوزارة رغم دوره السياسي المهم في إسقاط حكم أديب الشيشكلي. وفي ١٩٤٥ جرت انتخابات نيابية جديدة فاز فيها «حزب البعث الموحّد» بكتلة سياسية مؤثرة في البرلمان الجديد.

في السنوات القليلة التي أعقبت سقوط نظام الشيشكلي وقيام حياة نيابية «معقولة»، كان للعسكريين دور سياسي مؤثر في الأوضاع العامة في سورية، إذ شهدت هذه السنوات أحداثاً وتطورات سياسية مهمة مثل قيام حلف بغداد في شباط/فبراير ١٩٥٥، ودخول مصر الناصرية معركة مقاومة الأحلاف الاستعمارية بالتعاون مع النظام السوري، وجرى تأميم شركة قناة السويس، وفشلت حملة العدوان الثلاثي ضدّ مصر، وقيام العسكريين السوريين بنسف أنابيب «شركة النفط العراقي» ـ شركة بريطانية ـ، وحاول حلف بغداد تنظيم أكثر من مؤامرة ضد النظام التقدمي في سورية، وقامت محاكمات لبعض عناصر حلف بغداد المتآمرين ـ كان بعض هؤلاء المتآمرين من أعضاء المجلس النيابي ـ ثم أعلن مبدأ أيزنهاور لـ «ملء الفراغ السياسي في الشرق الأوسط»؛ وبسبب بعض مناقلات الضباط الوحدويين وإبعادهم عن مراكز السلطة قامت وحدات من الجيش السوري «بعصيان معسكر قطنا في آذار ١٩٥٧»؛ ثم بدأت الثورة الشعبية في لبنان ضدّ نظام كميل شمعون، الذي كان معروفاً بموالاته للدول الاستعمارية، وضد محاولته تجديد رئاسته للجمهورية اللبنانية خلافاً للدستور. لكن شمعون فشل في مساعيه ولم يستطع تجديد الرئاسة.

إن كل هذه الأحداث السياسية لعبت دوراً مهماً في التمهيد لقيام وحدة مصر وسورية وإعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة برئاسة جمال عبد الناصر في شباط/فبراير ١٩٥٨. وواضح أنه كان للعسكريين السوريين، ثم لحزب البعث دور مهم في قيام «الدولة الوحدوية». وقد أعقب ذلك الحدث القومي الرائع سقوط النظام الملكي في العراق صباح ١٤/٧/١٩٥٨، كما فاز فؤاد شهاب برئاسة الجمهورية اللبنانية في

آب/أغسطس ١٩٥٨، بعد فشل شمعون في التجديد لرئاسة الجمهورية.

وفي سنوات وحدة مصر وسورية أصبح الخط القومي التقدمي سيد منطقة المشرق العربي خاصة، والوطن العربي عامة، وتقهقر المستعمرون وتراجعوا... مؤقتاً..

رابعاً: قيام جامعة الدول العربية

حمل العرب ـ على المستوى الشعبي وفي أوساط الغالبية الكبيرة من المثقفين ـ عداء وكراهية عميقين للسياسة البريطانية. وإذا كانت هناك ظواهر وشواهد على قِدَم هذه النظرة في الحياة السياسية العربية منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر، بسبب احتلال الإنكليز لشواطئ جنوب الجزيرة العربية والخليج، إضافة إلى دورهم التآمري في تحطيم محاولة النهضة أيام محمد علي باشا، فإن أحداث ما بعد الحرب العظمى ١٩١٤ ـ ١٩١٨ ودور بريطانيا في ضرب المحاولة الوطنية العربية، وتمزيق أوصال بلدان الهلال الخصيب، وتآمرها مع الصهاينة لبناء مشروعهم الصهيوني في فلسطين في فترة ما بين الحربين العالميتين، قد ضاعفت حدة ذلك العداء لبريطانيا، لدرجة أن الشهيد العقيد صلاح الدين الصباغ سجل في مذكراته، وهو في منفاه في تركيا أنه «ليس من ذئب أفتك بالعرب، ولا عدو ألد للإسلام من بريطانيا.. وأنه لن تقوم للعرب قائمة إلا بزوال الإمبراطورية البريطانية... وأنا أمقت بريطانيا وكل من سار على نهجها، ليستعمر قومي..»[٣].

لم تكن نظرة الكراهية وحيدة الجانب، فبريطانيا كانت واعية منذ قدومها إلى المنطقة في القرن التاسع عشر خطورة قيام دولة عربية واحدة تحل مكان السلطنة العثمانية ـ رجل أوروبا المريض ـ لما يسببه وجود قوة عربية مؤثرة من ضرب المصالح الاستعمارية البريطانية. وبرغم وجود «مدرستين بريطانيتين» ـ كما يقال ـ في التعامل مع العرب، فإن هاتين المدرستين انطلقتا من مقولة سياسية أساسية مفادها: «لا دولة واحدة للعرب، ولا يسمح لهم بالتسلح والنمو». ولعل مذكرة روبرت كلايتون ـ من مجموعة «المكتب العربي» التابع لوزارة الخارجية البريطانية الذي تأسس في القاهرة خلال سنوات الحرب

---

(٣) صلاح الدين الصباغ، فرسان العروبة في العراق (دمشق: إصدار الشباب العربي، ١٩٥٦)، ص ٢٩ ـ ٣٠.

العظمى - إلى رؤسائه خير ما يوضح جوهر موقف «المتساهلين... أو المعتدلين». فماذا قال كلايتون؟

في أوائل عام ١٩١٦ (خلال مفاوضات الشريف حسين مع مكماهون) كانت وزارة الهند البريطانية تحذر وزارة الخارجية من الأخطار التي يمكن أن تنجم عن مساعدة العرب على إنشاء دولة كبيرة، فكتب كلايتون يقول: «يبدو أن وزارة الهند تخشى من أننا ننوي تأليف مملكة عربية قوية. إن هذا لم يكن قصدنا مطلقاً، وهو على أي حال غير وارد عملياً، والفكرة كلها أن نستبقي صداقة العرب عن طريق الموافقة على الاعتراف مبدئياً بالاستقلال العربي مع الوعد أن نساعدهم على إنشاء عدد من الإدارات تحت إرشاد بريطانيا وفرنسا حسبما يلائم المناطق المختلفة... **إن فقدان التلاحم بين العرب هو صمام الأمان الرئيسي لنا ضد إنشاء مملكة عربية متحدة يمكن أن تهدد المصالح البريطانية...**»[٤]. هكذا إذن كانت هناك خطوط حُمر وتناقض حاد بين نهوض العرب ووحدتهم ومصالح الاستعمار البريطاني.

جاءت أحداث الحرب العالمية الثانية وأصبح العراق حتى نهاية أيار/مايو ١٩٤١ قاعدة العمل الوطني والقومي العربي، خاصة لبلدان العراق والشام، «وانفجرت الحرب العراقية - البريطانية بقرار من رئيس وزراء بريطانيا - تشرشل - وخلافاً لرأي كليمنت أتلي - زعيم حزب العمال البريطاني والشريك الأساسي في وزارة الحرب - والعسكريين وكذلك خلافاً لرأي الدبلوماسيين البريطانيين في المشرق الذي طالبوا بقبول بعض مطالب العرب بشأن فلسطين والوحدة..»[٥] وانتصر الإنكليز في هذه الحرب وتعرضت الحركة القومية العربية لضربة منهكة، ومع ذلك «فقد تركت ثورة رشيد عالي (الكيلاني) لعام ١٩٤١ آثاراً ثابتة في الذاكرة البريطانية للتاريخ الحديث... وقد مثّل هذا العام حداً فاصلاً في تاريخ المرحلة البريطانية المرتبطة بالعراق.. وإن البريطانيين استنكروا يومذاك تلك الانتفاضة واعتبروها ثورة ولم يفكروا بها أبداً على أنها «حرب تحرير» كما ادعت الحركة القومية... ذلك أن القوميين العرب في عام ١٩٤١ كانوا يأملون أن يحطموا الحكم الفرنسي في سورية ولبنان ويدمروا مشروع الوطن القومي اليهودي

---

(٤) سليمان موسى، الحركة العربية: المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة، ١٩٠٨ - ١٩٢٤، ط ٢ (بيروت: دار النهار، ١٩٧٧)، ص ٦٥٩ - ٦٦٠ (التأكيد من كاتب الدراسة).

(٥) Yehoshua Porath, *In Search of Arab Unity, 1930-1945* (London: Frank Cass, 1986), p. 316.

في فلسطين»[٦]. ونجحت بريطانيا، مرة أخرى، في تبديد أحلام العرب وتحطيمها. لكن الملفت أنه قبل احتلال بغداد بيومين اثنين فقط وسقوطها بيد القوات البريطانية، وللمرة الثانية في أقل من ربع قرن، أطلق وزير الخارجية ـ أنطوني إيدن ـ في مجلس العموم البريطاني في ٢٩/ ٥/ ١٩٤١ بياناً ملفتاً ومثيراً للانتباه أعلن فيه: «أن حكومة صاحب الجلالة ستعطي من جانبها، الدعم الكامل لأي مشروع (اتحادي عربي) يلقى القبول العام» من جانب العرب[٧].

كان هذا البيان البريطاني الرسمي موضع تساؤلات كثيرة، حتى في أوساط أصدقاء بريطانيا، واعتبره «الكثيرون» وكأنه «منعطف جديد» في سياسة بريطانيا في المشرق العربي. وبعد أقل من سنتين عاد إيدن لإلقاء بيان آخر في شباط/ فبراير ١٩٤٣ أكد فيه تعاطف بريطانيا مع أماني العرب في إيجاد صيغة اتحادية مفيدة لهم.

في ٤ شباط/ فبراير ١٩٤٢ فرض البريطانيون على ملك مصر ـ فاروق الأول ـ حكومة لحزب الوفد، بعد أن حاصر الجنود الإنكليز قصر الملك المصري بالدبابات، وقدموا له إنذاراً أصبح شهيراً ليكلف مصطفى النحاس بتشكيل وزارة وفدية. وقد عُرف هذا الحدث السياسي الخطير باسم «حادثة ٤ فبراير». وما يهمنا هنا هو أن النحاس شرع في إجراء اتصالات مع زعماء البلدان العربية اعتباراً من النصف الثاني لعام ١٩٤٢ بقصد إيجاد صيغة لتعاون عربي أوثق وتنسيق بين سياسات الدول العربية المستقلة. وتتابعت اللقاءات وارتفعت حرارة المفاوضات، خاصة بعد أن وصلت الكتلة الوطنية في سورية إلى السلطة في آب/ أغسطس ١٩٤٣، إذ كانت لقضية الوحدة العربية مكانتها الخاصة المميزة في ذلك البلد. وتشكلت «اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام» من مندوبي الدول العربية، ووضع «بروتوكول الإسكندرية» وتم التوقيع عليه في ٧/ ١٠/ ١٩٤٤ من قِبل مصطفى النحاس (رئيس حكومة مصر) وسعد الله الجابري (رئيس حكومة سورية) وتوفيق أبو الهدى (رئيس مجلس وزراء شرق الأردن) وحمدي الباجه جي (رئيس حكومة العراق) ورياض الصلح (رئيس حكومة لبنان). وقد تم الاتفاق على تأسيس «جامعة الدول العربية» ـ أولاً ـ ؛ و«التعاون في الشؤون الاقتصادية والثقافية

---

(٦) Roger Louis, *The British Empire in the Middle East* (Oxford: Clarendon Press, 1985), pp. 311-313.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٢٣.

والاجتماعية وغيرها» - ثانياً - ؛ و«تدعيم هذه الروابط في المستقبل» - ثالثاً - ؛ و«قرار خاص بلبنان» - رابعاً - حيث جرى التأكيد على سيادة لبنان بحدوده الحاضرة. . . من قِبل الدول العربية الممثلة في اللجنة التحضيرية». و«قرار خاص بفلسطين» - خامساً - حيث رأت اللجنة «أن فلسطين ركن مهم من أركان البلاد العربية، وأن حقوق العرب لا يمكن المساس بها من غير الإضرار بالسلم والاستقرار في العالم العربي. ورأت اللجنة أن التعهدات التي ارتبطت بها الدولة البريطانية والتي تقضي بوقف الهجرة اليهودية والمحافظة على الأراضي العربية والوصول إلى استقلال فلسطين هي من الحقوق العربية الثابتة التي تكون المبادرة إلى تنفيذها خطوة نحو الهدف المطلوب ونحو استتباب السلم وتحقيق الاستقرار». وأيد المجتمعون عرب فلسطين «في عملهم على تحقيق أمانيهم المشروعة وصون حقوقهم العادلة. وأُحيل الاقتراح الخاص بمساهمة الحكومات والشعوب العربية في «صندوق الأمة العربية» لإنقاذ أراضي العرب في فلسطين إلى لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لبحثه من جميع وجوهه وعرض نتيجة البحث على اللجنة التحضيرية في اجتماعها المقبل». وبعد شهور قليلة وضع «ميثاق جامعة الدول العربية»، وجرى التوقيع عليه في القاهرة في ٢٢/ ٣/ ١٩٤٥، وحملت الوثيقة تواقيع محمود فهمي النقراشي (رئيس حكومة مصر) وفارس الخوري (رئيس حكومة سورية) وسمير الرفاعي (رئيس مجلس وزراء شرق الأردن) وأرشد العمري (وزير خارجية العراق) والشيخ يوسف ياسين (نائب وزير الخارجية السعودي) وعبد الحميد كرامي (رئيس مجلس وزراء لبنان)، ومندوب عن المملكة اليمنية.

تضمّن ميثاق جامعة الدول العربية عشرين مادة، وهناك «ملحق خاص بفلسطين» «وملحق خاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة»، وهناك ملحق خاص بتعيين الأمين العام للجامعة، ووافقت الدول العربية على تعيين عبد الرحمن عزام أميناً عاماً لجامعة الدول العربية لمدة سنتين.

جاء «ميثاق جامعة الدول العربية» بعد إدخال تعديلات أساسية أضعفت توجه التعاون وتعميق التنسيق مما كانت عليه صياغة «بروتوكول الإسكندرية»، إذ حرصت السعودية على تجميد كل توجه اتحادي عربي حفاظاً على موقع الأسرة الحاكمة، خاصة وأنها - أي الأسرة - كانت تعيش هاجس الصراع مع الأسرة الهاشمية. وقد ألحق هذا الصراع «الأسري» أضراراً كبيرة وأذى مهماً في مسيرة الأمة ونضالها، علماً بأن الفريقين ما كانا على خلاف جاد مع بريطانيا - القوة الدولية الأولى في المنطقة العربية - بل كانت كلٌ من السعودية والهاشميين على وفاق حقيقي وعميق

مع السياسة البريطانية. هذا وتفيد مؤرخة سعودية أن الأسرة الحاكمة فيها «استخدمت جامعة الدول العربية التي انضمت إليها في العام ١٩٤٥ للحد من النفوذ الهاشمي في العالم العربي»[٨]. ولم تكن السعودية وحدها تخاف من تزايد التعاون بل الاتحاد العربي، إذ كان لمخاوف «الموارنة في لبنان» دور مهم لكنه أقل شأناً من السعودية، إذ حرص معظم موارنة لبنان على تأكيد احترام سيادة الدول العربية الأعضاء في الجامعة ومراعاة سلامة حدودها الحاضرة. ولم تكن بريطانيا ـ وهي الطرف الثالث ـ بأقل حرصاً من دعاة التجزئة على إبقاء الوضع القائم على حاله.

وقد يفيد أن نشير هنا إلى أن وراء «الانعطاف الجزئي والشكلي» في قبول بريطانيا لقيام جامعة الدول العربية خلال سنوات الحرب أسباباً خاصة، يمكن أن نسجلها وهي:

١ ـ رغبة بريطانيا في تخفيف حدّة العداء التي يحملها العرب لسياستها الاستعمارية، وذلك بقبول «تعاون وتنسيق» لا يضرّ بمصالحها. وقد جاءت هذه الخطوة محاولة ذكية وبارعة لامتصاص نقمة العرب المتزايدة، وحرّف اتجاهها تجنباً لاحتمالات سلبية قادمة.

٢ ـ يذكر المؤرخ العربي ألبرت حوراني أن ظروف الحرب خلقت صعوبات بالغة للجهد الحربي البريطاني، وخاصة في مجال المواصلات البحرية مع منطقة الشرق الأوسط. فكان أن وجد خبراؤها وجوب إقامة «مركز التموين للشرق الأوسط» ـ كان المركز بريطانياً في البداية ثم تحول إلى مركز إنكلو ـ أمريكي ـ في القاهرة حيث نظم البريطانيون جهودهم الحربية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط. «وقد ذهب هذا المركز إلى أبعد من تنظيم عمليات الاستيراد، إذ شجع التغييرات في الزراعة والاقتصاد لأجل أن تصبح منطقة الشرق الأوسط ذات اكتفاء ذاتي أكبر. وكون القاهرة مركز اتخاذ القرار العسكري والاقتصادي (البريطاني) أتاح الفرصة للحكومة المصرية (بتشجيع مبهم من بريطانيا) باتخاذ المبادرة لعقد صلات أوثق بين البلدان العربية»[٩]. والواقع أن «مركز التموين للشرق الأوسط» قدم خدمات جليلة جداً للاقتصاد الصهيوني في سنوات الحرب، كما وضع البريطانيون أيديهم على المنتجات الزراعية والصناعية في بلدان المنطقة

---

(٨) مضاوي الرشيد، المملكة العربية السعودية بين القديم والحديث (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٢)، ص ١٤٩.

(٩) ألبرت حوراني، تاريخ الشعوب العربية (بيروت: مؤسسة نوفل للنشر، ١٩٩٧)، ص ٤٤٦ ـ ٤٤٧.

واستغلوها لمصلحتهم ولخدمة مجهودهم الحربي ضد أعدائهم.

على أي حال، كان تأسيس جامعة الدول العربية خطوة مفيدة للتوجه العربي العام، إذ أكد «الهوية العربية» مقابل «الهويات القطرية» التي ازداد عددها. وإن تأكيد «الهوية القومية» عنصر مهم في المسيرة النضالية لأية أمة تنشد وحدتها القومية. وقد اعتبرت هذه المؤسسة ولسنوات عديدة مرجعاً للعرب، من الدول الأعضاء وللحركات الوطنية في فلسطين وبلدان المغرب العربي.

لقد كان قيام جامعة الدول العربية عملاً نافعاً، لكنه دون المطلوب كثيراً، خاصة حين جاءت ساعة الامتحان خلال مأساة فلسطين في عامي ١٩٤٧ - ١٩٤٨، حيث ظهر عجز هذه المؤسسة، وبان ضعفها الشديد، فقد كانت مؤتمرات القمة وقراراتها السرية التي اتُخذت في أنشاص وبلودان «طبولاً جوفاء وفارغة» لم تقدم شيئاً لشعب فلسطين. ومع الأيام ظهر أن الخلاف الهاشمي - السعودي لعب دوراً مبدداً للجهد العربي الجاد لحماية عرب فلسطين، بل كان دور الأسرتين الحاكمتين سلبياً في ضياع فلسطين خشية تجنب إزعاج بريطانيا والولايات المتحدة. وكان ذلك الخلاف بين الأسرتين المالكتين، إلى حدٍّ كبير، غطاءً للصراع الإنكلو - أمريكي للسيطرة على المنطقة العربية، وخاصة في مجال النفط. واتضحت الأمور، مع مرور الزمن، على أن وكلاء النفط من حكام السعودية والعراق الملكي، كانوا يسيرون، في الواقع، على السكة الحديدية ذاتها، فجوهر سياسة الفريقين العربيين استمرار تدفق النفط لصالح الشركات الإنكليزية والأمريكية لتمويل مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا وتأسيس إسرائيل وتسهيل قيامها خلافاً للصالح لقومي العربي العام؛ إذ جرى استبعاد استخدام النفط العربي في الصراع من أجل حماية الأوضاع العربية أمام إسرائيل وحلفائها من الدولة الاستعمارية. وتأكد مع الأيام أن النفط أهم من فلسطين وأغلى من المصالح القومية العربية العليا.

جرت محاولات عديدة لتعزيز أواصر التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بتقوية ميثاقها ليكون ملزماً ودافعاً لدول هذه المؤسسة عن طريق تقديم مشاريع استهدفت الترابط والتكامل. ومن أبرز تلك المشاريع معاهدات الدفاع العربي المشترك، واتفاقيات التعاون الاقتصادي العربي، وإقامة السوق العربية المشتركة، والوحدة الاقتصادية العربية. ولكن النتائج الفعلية دللت على أن للمصالح الدولية الكبرى، من جهة، ومصالح «الدولة العربية القطرية» -

وخاصة السعودية التي رمت بثقلها السياسي والاقتصادي لإبقاء الوضع العربي على حاله ـ من جهة ثانية، أفضلية أساسية في مسيرة تطوير الجامعة وتحسين أدائها. وأكدت أحداث السنوات الماضية أن هذه المصالح الدولية (وخاصة المصالح الأمريكية وسياسة الاستعمار في ترسيخ إسرائيل وتقويتها، ثم مصالح الأنظمة القطرية الحاكمة) أقوى من التيار العروبي الهادف إلى كسر الحواجز بين الدول العربية وتخفيف القيود على حريات انتقال الأفراد والأموال والخدمات والمنتجات (الزراعية والصناعية) العربية. واستمرت جامعة الدول العربية في ضعف أدائها العام وعجزها عن القيام بالمهمات التي أُنشئت من أجلها؛ ولكن رغم جميع هذه المشاكل المزمنة والسلبيات المعروفة، بقيت هذه المؤسسة، حتى اتفاقية «كامب ديفيد» مع مصر عام ١٩٧٨، جهة مرجعية في الحياة السياسية العربية والدولية عند مسؤولي الأنظمة العربية خاصة.

حين يتأمل المرء تجربة جامعة الدول العربية منذ تأسيسها في منتصف أربعينيات القرن العشرين، وبعد التجارب المُرة التي عرفها النضال العربي، يتوقف الإنسان عند أمور تستوجب الاهتمام الأكثر والأعمق لمسيرة هذه التجربة. من ذلك مثلاً، أن القوى الاستعمارية سارت وفق سياسة واضحة مفادها أن تقارب العرب وتعاونهم بل وحتى التنسيق الجاد بين أنظمتهم الحاكمة يلحق ضرراً بليغاً بمصالح تلك القوى المعادية. وكذلك كانت حال إسرائيل التي أدركت منذ بدء النشاط الصهيوني بعد الحرب العظمى أن بقاء المشروع الاستيطاني واستمراره ونجاحه يتطلب الحفاظ على انقسام العرب. ومن ذلك أيضاً أن جامعة الدول العربية التي تغاضت بريطانيا عن قيامها في السنوات الصعبة خلال الحرب العالمية الثانية لم تكن، بشكل عام، تلك «الأداة الطيعة للمصالح الاستعمارية» ـ كما ردد الكثيرون من ناقدي هذه المؤسسة ـ بل «إن بريطانيا» ـ كما يقول مؤرخ إنكليزي معروف ـ «لم تخلق حركة الوحدة العربية؛ لكنها حاولت فقط، باعتبارها أكبر قوة في المنطقة، توجيهها نحو دروب لا تتعارض ومصالحها. . . وقد أضحت الجامعة عربة النفوذ المصري (؟!) وليست أداة للسيطرة البريطانية. .» ويضيف باتريك سيل «إن النتيجة الرئيسية لقيام الجامعة قد تكون في توجيه ضربة مميتة إلى مخططات الاتحاد المقصورة على آسيا العربية. .»(١٠)

---

(١٠) باتريك سيل، **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨**، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة (دمشق: طلاس للنشر والدراسات، ١٩٨٣)، ص ٤١ ـ ٤٢.

وكائنة ما كانت قراءة باتريك سيل وغيره «لدوافع مصر وحقيقة مشاعرها القومية ومصالح القصر الملكي وحزب الوفد»، فقد تزايد دور مصر العربي منذ حصولها على معاهدة ١٩٣٦، وراحت بلاد الكنانة بعد منتصف الأربعينيات تستقبل قادة الثورات العربية، فقد احتضنت الحاج أمين الحسيني الذي كانت بريطانيا تلاحقه منذ ثورة فلسطين عام ١٩٣٦، وسهّلت مصر هروب الأمير عبد الكريم الخطابي - قائد ثورة الريف في المغرب والمبعد إلى جزيرة تحت الاستعمار الفرنسي في المحيط الهندي منذ عام ١٩٢٦ - من على ظهر سفينة فرنسية وهي تعبر قناة السويس، واحتفلت به مصر - رسمياً وشعبياً - احتفالاً كبيراً. كما دعت مصر ودعمت المساعي لتوحيد القوى الوطنية المغربية، فقام في القاهرة «مكتب تحرير المغرب العربي» الذي ضم أحزاب الاستقلال (المغربي) وحزب الشعب (الجزائري) والحزب الدستوري الجديد (التونسي). وبالتالي فإن دور مصر في العمل الراغب في الانفراد بالسيطرة على بلدان المشرق العربي، إضافة إلى تشجيع السوفيات والولايات المتحدة سكان المستعمرات لتحسين أحوالهم، والأهم مقاومة الشعب العربي للاستعمار، كل هذه العوامل وضعت الفرنسيين في موقف صعب سياسياً. خاصة وأن سير الحرب في منطقة الشرق الأوسط وبلدان شمال أفريقيا قد تحسن كثيراً لصالح الحلفاء، وبالتالي فقدت فرنسا «بعض حججها» في تأجيل تنفيذ الوعود التي قطعتها على نفسها.

خامساً: سورية ولبنان ـ استحقاق الاستقلال الوطني

كانت بداية الخلافات مع القوى الوطنية، خاصة السورية، عند طلب الأخيرة إجراء انتخابات لمجلس النواب. وفي صيف عام ١٩٤٣ نجح الوطنيون في البلدين. ففازت معظم قوائم «الكتلة الوطنية» - في سورية - التي ترأسها شكري القوتلي منذ عام ١٩٤١، في معظم المحافظات السورية. كما فازت أغلبية من «الكتلة الدستورية» في لبنان برئاسة الشيخ بشارة الخوري الذي تحالف مع رياض الصلح، أبرز القادة الوطنيين في لبنان والمعروف باتجاهه العروبي. ووضع هذان الزعيمان اللبنانيان «الميثاق الوطني» الذي أوجد صيغة سياسية لتعايش الطوائف والسعي إلى استقلال لبنان بحدوده القائمة.

لم يتحمل الفرنسيون التعديلات الدستورية التي أقدم عليها البرلمان اللبناني، حيث جرى تغيير بعض مواد الدستور وعلم البلاد بقصد استكمال استقلال لبنان وسيادته. ورفضت الحكومة اللبنانية التي ترأسها رياض الصلح تهديدات السلطة

الفرنسية، فكان أن أقدم الجنرال هيللو ـ مندوب فرنسا الحرة في لبنان ـ على اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ومعظم أعضاء الوزارة وأرسلهم إلى قلعة راشيا ـ بلبنان ـ في ١١/ ١١/ ١٩٤٣. وانطلقت المقاومة الشعبية في أكثر مدن لبنان وتفجرت مقاومة مسلحة في الجبال جنوب شرق بيروت، ووقعت اشتباكات في بشامون، وتزايد الضغط العربي، ثم تدخّل البريطانيون. فاضطرت السلطة الفرنسية إلى الإفراج عن زعماء لبنان بعد أسبوع واحد من اعتقالهم. فكان هذا التراجع مذلاً لقادة فرنسا الحرة، ودافعاً مشجعاً إلى العمل الوطني في البلدين.

والواقع أن الصدام الكبير وقع في سورية، إذ تصاعد الضغط الشعبي في المدن السورية، وطالب المتظاهرون السلطة الوطنية باتخاذ إجراءات جدية لتحقيق استقلال البلاد. وكان في مقدمة تلك المطالب استعادة الجيش ومؤسسات اقتصادية مهمة (المصالح المشتركة كالجمارك...) التي أصر الفرنسيون على الاحتفاظ بها. وفجأة، وبدون سابق إنذار قام الجيش الفرنسي في ٢٩/ ٥/ ١٩٤٥ بقصف المدن السورية، وخاصة دمشق. واحتلت القوات الفرنسية مبنى البرلمان السوري بعد أن خربته ودمرته بسبب المقاومة الباسلة التي أبداها رجال الدرك والشرطة الذين رفضوا الاستسلام لجيوش الاحتلال، وقد أُبيدت حامية البرلمان بكاملها. وقد احتل الفرنسيون أيضاً مباني الحكومة في دمشق ورفعوا عليها أعلام فرنسا.

لقد كان الهدف من وراء تلك العمليات العسكرية تصفية الحكم الوطني وإعادة النظام الاستعماري إلى سابق عهده. هذا ومن المفيد أن نلاحظ أن العمليات العسكرية الفرنسية في سورية جاءت بعد ثلاثة أسابيع من قيام الفرنسيين بمجزرة كبيرة سقط من جرائها ٤٥ ألف مواطن جزائري في ٨/ ٥/ ١٩٤٥، أي يوم عيد الانتصار على ألمانيا النازية، وهذا يعني أن الفرنسيين يسعون إلى استعادة إمبراطوريتهم ومستعمراتهم الموزعة في أكثر من قارة واحدة.

ولعل هناك جانباً مهماً يتجاهله عدد من المؤرخين لتلك الفترة، وهو دور المقاومة الشعبية في رفض عودة المستعمرين. فمع أن القوات الفرنسية سيطرت على مركز العاصمة، إلا أن العناصر الوطنية والشعبية راحت تستعد لتنظيم حرب عصابات تنطلق من أحياء المدينة ومن غوطة الشام. والأهم أن المقاومة المسلحة انفجرت في شمال البلاد وشرقها (في منطقتي الفرات والجزيرة) قرب

الحدود مع العراق؛ إضافة إلى أن القوات الوطنية التي تجمعت في حماة بقيادة أكرم الحوراني والعديد من الضباط العرب الذين فروا من صفوف الجيش الفرنسي ليلتحقوا مع الكثيرين من الجنود بالقوى الوطنية في المنطقة الوسطى خاصة، أي في حماة وحمص، هددت وضع القوات الفرنسية في سورية كلها.

إن هذه المجموعات في الوسط نجحت نجاحاً باهراً في السيطرة على مدينة حماة والثكنات القريبة منها، مما أدى إلى قطع خطوط المواصلات للقوات الفرنسية بين شمال سورية وجنوبها، فكان أن عُزلت القطعات الفرنسية عن بعضها البعض.

وبعد ثلاثة أيام تدخلت القوات البريطانية وتوقف الفرنسيون عن القصف. والسؤال الذي يُثار هنا هو: لماذا تدخل البريطانيون وأوقفوا الصراع عند هذه النقطة؟ لا شك أن مصلحة بريطانيا قضت أن يتورط الفرنسيون، ثم يتم إيقافهم لتتولى بريطانيا شؤون المشرق العربي كله من دون وجود فرنسا. ولكن إلى جانب هذه المصلحة هناك أسباب أخرى. لقد تركت آثار العدوان وصمود الجماهير صدى كبيراً في المنطقة العربية على النطاق الرسمي والشعبي، وخاصة في العراق ومصر وفي أوساط جامعة الدول العربية التي مضت أسابيع قليلة على تصديق ميثاقها؛ إضافة إلى العوامل الدولية التي تأثرت بأنباء العدوان الفرنسي، وكان في مقدمة الدول التي تضايقت من العمل العسكري الفرنسي: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. ولعل ما كتبه المؤرخ البريطاني باتريك سيل، المتخصص بشؤون سورية، يلقي بأضواء مهمة على أحداث هذه المرحلة، وخاصة بشأن التدخل العسكري البريطاني؛ إذ كتب يقول: «إن العراق كان يتابع باهتمام بالغ المرحلة الأخيرة من النضال من أجل الاستقلال السوري ما بين عام ١٩٤٣ ـ ١٩٤٥؛ وحين نشب القتال ما بين الفرنسيين والسوريين كان قرار بريطانيا بالتدخل هو فقط ما منع العراقيين من التدخل»[١١].

نتيجة لهذه التعقيدات السياسية والعسكرية التي أثارها العدوان الفرنسي، تدخلت قوات الجيش التاسع البريطاني بعد ثلاثة أيام من القصف الوحشي للمدن السورية، وخاصة دمشق «وكانت الحكومة البريطانية قد أنذرت فرنسا بالعمل على وقف إطلاق النار في دمشق. وإذا كان لا بد للقتال أن يستمر، فإن قوات صاحب

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٠.

الجلالة (البريطاني) لن تستطيع الوقوف موقفاً سلبياً.. ولم ير الجنرال ديغول مخرجاً إلا الانصياع للإنذار البريطاني حتى لا يضع قواته في سورية... بين نيران الثوار ونيران القوات البريطانية، فأصدر ديغول أمراً فورياً للجنرال بينيه بوقف إطلاق النار.. وأن تتمركز القوات الفرنسية في مواقعها التي احتلتها في دمشق، من دون أن تعترض على التحركات التي ستقوم بها القوات البريطانية... وفي ١/٦/ ١٩٤٥ أرسل ديغول إلى الجنرال بينيه تعليمات تفصيلية حول السلوك الواجب على القوات الفرنسية أن تتقيد به وهو عدم استئناف القتال»[١٢].

لقد كانت الخسائر البشرية المادية كبيرة؛ إذ قُتل جميع أفراد حامية البرلمان السوري الذي بلغ عددهم ٨٥ دركياً وشرطياً، وكان عدد القتلى في دمشق وحدها ٦٠٠، كما أعلن وزير الداخلي في مؤتمر صحفي. «وكان هناك (١٢٠) شخصاً من الدرك يُعتبرون بحكم المفقودين»[١٣].

وخلال شهور قليلة، وبمداخلات دولية وصراعات بين المصالح الدولية الكبرى التي تنافست كثيراً حول المسألة، اتخذ مجلس الأمن الدولي قراراً بجلاء كل القوات الأجنبية (البريطانية والفرنسية) عن سورية ولبنان. وكان للاتحاد السوفياتي دور كبير في دفع الأمور لهذه النتيجة الممتازة، إذ اتفقت الدول الكبرى على الانسحاب الكامل من سورية قبل ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٤٦، ومن لبنان قبل نهاية العام نفسه (أي في نهاية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦). «وهكذا نالت كل من سورية ولبنان استقلالاً كاملاً من دون التحديدات التي كانت المعاهد مع بريطانيا قد فرضتها على العراق ومصر، وأصبح بعد هذا من العسير على أي حزب وطني (عربي) أن يقبل بأقل من ذلك»، كما قال ألبرت حوراني في كتابه **تاريخ الشعوب العربية**[١٤].

كان المفروض أن يترك هذا الإنجاز الوطني الكبير نتائجه السياسية والقومية والاجتماعية على الصعيدين القطري والعربي، ولكن المؤسف أن الأمور لم تسر كما توقَّع العقلاء من الوطنيين والقوميين والتقدميين والمثقفين؛ فقد بقيت عقلية الحكام في سورية ولبنان على حالها، واستمرت أساليب الحكم

---

(١٢) وليد المعلم، سورية، ١٩١٦ ـ ١٩٤٦: **الطريق إلى الحرية** (دمشق: دار طلاس، ١٩٨٨)، ص ٤٢٤ ـ ٤٢٦.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٤٢٧.

(١٤) حوراني، **تاريخ الشعوب العربية**، ص ٤٤٩.

الموروثة من عهد السلطنة العثمانية ومن الإدارة الاستعمارية الفرنسية من دون تطوير وتقدم حقيقيين، وكانت أساليب الحكم بعيدة عن وعي حقيقة التطورات الكبيرة التي أحدثتها التغييرات السياسية والاجتماعية وتجربة الكفاح الوطني (المسلح والسياسي) خلال ربع قرن من الزمن الصعب؛ إذ شاركت قطاعات اجتماعية عديدة في المدينة والريف في نضال عام استهدف الاستقلال الوطني، وكانت قيادة تلك الجبهة الوطنية العريضة «تحالفاً سياسياً بين الأعيان والوجهاء والرجال المتنفذين ولم تكن هناك مفاهيم للتنظيم الحزبي بالمعنى العصري».

لم تدرك تلك الفئة الحاكمة معاني ازدياد الوعي السياسي العام نتيجة مشاركة الجماهير بالحركة الوطنية والممارسة السياسية والمسلحة في هذا الكفاح، ولم تتفهم هذه الفئة الحاكمة معنى تضاعف أعداد المتعلمين وانتشار المدارس في المدن والقرى، وأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لم تبق راكدة خلال ربع قرن من الزمان. ويُضاف إلى ذلك أن العالم كله، بعد الحرب العالمية الثانية، دخل مرحلة جديدة مختلفة كثيراً عن أيام فترة ما بين الحربين العالميتين.

ومن هنا فقد رأت باحثة أمريكية «أن سورية المستقلة بدت لمواطنيها كجزيرة حرة في محيط تسيطر عليه القوى الإمبريالية الكبرى. جزيرة تعيش خطراً مستمراً يتهددها بالغرق تحت ثقل ضغوط القوى العظمى ومؤامرات الدول المجاورة والمرتبطة بتلك الدول الكبيرة. فقد كانت الولايات المتحدة تتحدى بريطانيا، التي أنهكتها الحرب، في المنطقة كلها، من أجل أن تفرض سيطرتها على النفط والأسواق والنفوذ السياسي والعسكري. . .»(١٥).

كان المجتمع كله في حالة حركة وتطور، حيث تطالب الطبقات الوسطى والدنيا بحقوقها وحصتها في الدخل الوطني الذي كان عرضة لنهب واسع من قِبل أثرياء الحرب من التجار، ومن الصناعيين والإقطاعيين وشيوخ القبائل وأعيان المدن. وانتشر الفساد وتكاثرت الشائعات والأقاويل في المجتمع.

كان الحكام بعيدين جداً عن إدراك ما كان يجري من حولهم في المجتمع، ذلك «أن قصة الاستقلال السوري لا تدور حول السياسيين العظام أو المبادئ السياسية القوية. فهي قصة رجال عاديين دعوا إلى التصرف إزاء وضع

---

(١٥) Tabitha Petran, *Syria: A Modern History* (London: Ernesy Benn Ltd., 1978), p. 80.

متمرد، فأنهكوا أنفسهم في مهمة الاحتفاظ بالسلطة، فغرقوا، لقلة المؤسسات ذات الخبرة الجيدة والتقاليد الدبلوماسية المعترف بها، في دوامة من المنافسات الشخصية التي لا تليق بأعمال رجال دولة نالت استقلالها حديثاً. . . فقد ظلت «الكتلة الوطنية»، على كل عجزها، المرشح الوحيد لاستلام السلطة في عام ١٩٤٣. . . وركّزت ادعاءاتها على احتكار الوطنية. . . وقد أفادها غياب الشهبندر. . . كما كانت صداقة شكري القوتلي مع البيت المالك السعودي ذات أثر حاسم في عمله وفي انحيازات سورية الخارجية. وكان أفراد أسرته قد عملوا سنوات طويلة وكلاء تجاريين للسعوديين في دمشق. .»[(١٦)].

لم تفتقد سورية الإصلاحات الضرورية فقط بعد أن نالت البلاد استقلالها، بل إن القطر تعرض أيضاً لضغوط الصراع الهاشمي ـ السعودي. وكانت مسألة النفط وتمرير أنابيبه من السعودية إلى البحر المتوسط من المسائل الكبيرة التي عرّضت الحكم لمتاعب خطيرة، وأصبحت قضية أنابيب النفط إحدى المسائل الكبيرة التي واجهها النظام في سورية. لقد كانت المرحلة صعبة ومعقدة، إذ تصادفت مطالب شركات النفط الأمريكية والسعودية بمد هذه الأنابيب مع أيام ضياع فلسطين وأحداث نكبتها والموقف السياسي الرسمي للولايات المتحدة الداعم لقيام دولة إسرائيل، مما أثار الجماهير العربية، خاصة في سورية ولبنان، وجعلها في موقف الرافض للمطالب الأمريكية والسعودية، وأصبح أمر تأمين أكثرية برلمانية للتصديق على الاتفاقية أمراً صعباً جداً. ولم تكن مسألة النفط وأنابيبه هي المشكلة الوحيدة التي واجهت النظام، بل تجمعت أزمات معقدة وصعبة في فترة زمنية قصيرة، وكان «القبطان» في سورية وبحارته يفتقدون المهارة والبراعة اللازمتين!

لقد كان الأسوأ في سياسة قادة الاستقلال انغماسهم في تأمين بقائهم في السلطة من دون أن يُبدوا أي اهتمام أو وعي بما كان يعده الصهاينة في فلسطين لفرض دولتهم العنصرية على المنطقة. لقد اهتم القوتلي وأعوانه بتعديل الدستور السوري لتجديد رئاسته، وعمدوا إلى تزوير الانتخابات النيابية في صيف ١٩٤٧ لتأمين أكثرية نيابية في البرلمان لتستطيع تعديل الدستور وتجديد رئاسة القوتلي لدورة ثانية. ولم يهتم هؤلاء بالإعداد للمواجهة مع الصهاينة. ومن يقرأ مذكرات بعض السياسيين في تلك المرحلة يجد أن الزعماء السياسيين ما كانوا بمستوى الأحداث، بل «كانوا مهملين إلى حد الإجرام، حسب اعتقاد الضباط

---

(١٦) سيل، الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، ص ٤٣ ـ ٤٨.

الشباب في سورية»[١٧]. وحين بدأ القتال في فلسطين، بدأ العمل لإحضار السلاح من أوروبا، لكن كان هناك حظر دولي على بيع السلاح؛ ومع ذلك فإن بعض ما استُورد كان فاسداً، وعرفت الجماهير في سورية وفي مصر «فضائح صفقات السلاح ودور السماسرة من عسكريين ومدنيين. وقد سجل خالد العظم في مذكراته تقصير الحكم في سورية في تأمين السلاح مسبقاً، كما أشار العظم إلى نجاحه في إحضار سلاح فرنسي حين كان سفيراً لسورية في باريس»[١٨].

كذلك كان الحال في لبنان. إذ انتشر الفساد في النظام، ونجحت مساعي الرئيس اللبناني بشارة الخوري وأعوانه في تزوير الانتخابات لضمان أكثرية برلمانية تيسر له تعديل الدستور اللبناني. وبالتالي جدّد الخوري رئاسته مثل القوتلي. ولكن الرئيسين لم يستمتعا بإكمال مدة الدورة الثانية للرئاسة. وإذا كان القوتلي قد أسقطه انقلاب عسكري، فإن بشارة الخوري أسقطته القوى الشعبية المتآلفة من اليسار إلى اليمين، فاضطر إلى الاستقالة في صيف ١٩٥٢، وانتُخب كميل شمعون رئيساً للبنان. وكانت صورة الرئيس الجديد، يومذاك، أقرب إلى العروبة مما حملته الأيام والسنوات التالية من اندفاعة طائفية وإقليمية بقيت مرتبطة باسمه حتى وفاته بعد الحرب الأهلية (١٩٨٧).

هذه الأخطاء والخطايا والعجز الفاضح في إدارة شؤون دولة حديثة فتحت الباب للعسكريين السوريين للاستيلاء على الحكم بعد أن ظهر الإهمال والتقصير في سياسة الحكم. فكانت سورية أول بلد عربي مارس الحكم العسكري، بعد ٣٠/ ٣/ ١٩٤٩. وبات معروفاً أن وراء هذا الانقلاب مصالح دولية؛ وقد خططت له الأجهزة الأمريكية، فقد كتب مايلز كوبلاند يقول «إن انقلاب حسني الزعيم كان من إعدادنا وتخطيطنا. فقد قام فريق العمل السياسي، بإدارة الميجر هيد، بإنشاء علاقات صداقة منتظمة مع حسني الزعيم. .»[١٩]. وفي كتابه التالي سيتعرض رجل المخابرات المركزية الأمريكية ـ كوبلاند نفسه ـ لتفاصيل الإعداد لهذا الانقلاب[٢٠].

(١٧) المصدر نفسه، ص ٥٤ ـ ٥٦.

(١٨) خالد العظم، مذكرات خالد العظم، ٣ ج، ط ٢ (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣)، ص ٣٨٣ ـ ٣٨٦.

(١٩) مايلز كوبلاند، لعبة الأمم، تعريب مروان خير (بيروت: أنترناشنال سنتر، ١٩٧٠)، ص ٧٣.

(٢٠) مايلز كوبلاند، اللاعب واللعبة: عالم الاستخبارات الأمريكية في اعترافات أحد رجالاته (بيروت: دار الحمراء للطباعة والنشر، ١٩٩٠)، ص ٧٥ ـ ٩٠.

وإذا كان كوبلاند وكثيرون غيره اهتموا بالجانب الفني والإعداد المسبق لانقلاب الزعيم، فإن خالد العظم ـ وكان يوم الانقلاب رئيساً للحكومة ووزيراً للدفاع ـ يبرز دور شركة نفط أرامكو وفشل القوتلي وأنصاره في التصديق على اتفاقية تمرير أنابيب النفط من قبل البرلمان، وكذلك فشل النظام في الموافقة على اتفاقية النقد مع فرنسا. وكان الأهم فيما ذكره خالد العظم في مذكراته هذا الفساد في المؤسسة العسكرية، وإحالة عدد من الضباط الكبار من أعوان حسني الزعيم إلى القضاء العسكري بتهم تناول رشاوى واستلام أسلحة فاسدة مقابل عمولات مالية. ويضيف العظم أن الانقلاب جاء ليغطّي ما اتُّهم به حسني الزعيم وضباطه لإنقاذهم من مواجهة العدالة. وبالإضافة إلى ذلك، كانت الأسابيع التي سبقت انقلاب الزعيم مليئة بأخبار محاكمة المقدم فؤاد مردم الذي كلف بشراء صفقة أسلحة تشيكية، لكن أخبار هذه الصفقة وصلت إلى أجهزة العدو، فكان أن دمرت الأسلحة المشتراة في عرض البحر. وإذا كانت محاكمة مردم قد بدأت في أواخر حكم القوتلي، فإن جلسة الحكم عليه تمت بعد ثلاثة أسابيع من انقلاب الزعيم، حيث صدر الحكم عليه بالإعدام رمياً بالرصاص. لكن تم الإفراج عن فؤاد مردم بعد أسابيع قليلة خلال حكم الزعيم الدكتاتوري. ووراء ذلك «العفو» مراجع وأصابع معروفة.

ودخلت سورية بهذا الانقلاب مرحلة الحكم العسكري؛ فقد عرفت البلاد عدداً من الانقلابات العسكرية. وعاشت سورية بعد سقوط نظام الشيشكلي في شباط/فبراير ١٩٥٤ لمدة أربع سنوات تقريباً حياة سياسية عاصفة مع وجود برلمان قوي، لكن كان للعسكريين رأيهم ونفوذهم حتى أول شباط/فبراير ١٩٥٨، حين أُعلن قيام الجمهورية العربية المتحدة (ج.ع.م.) برئاسة جمال عبد الناصر.

سادساً: عام النكبة ـ ضياع فلسطين

قليلة هي المواضيع التي نالت الاهتمام الشديد والكتابة المفصلة المدعومة بآلاف الدراسات والمقالات لعشرات السنين أكثر من موضوع فلسطين والنكبة القومية التي حلّت بالأمة العربية. وقد تجاوزت أخطار هذه الخسارة القومية الكبرى مسألة ضياع فلسطين وتشريد شعبها من مدنه وقراه من قِبل مستوطنين غزاة وصل أكثرهم من بلدان أوروبية مختلفة ليحتلوا قطعة مقدسة من وطننا العربي بحجج وادعاءات دينية بالية ومزيفة. ولم تبقَ أخطار هذا الاغتصاب قاصرة على فلسطين وحدها، بل باتت تهدد بقية الوطن العربي الكبير ونظمه

الحاكمة، فخضع معظم الحكام العرب لمسايرة أولئك الغزاة ومن يقف وراءهم من قوى دولية، مطالبين الجماهير العربية أن تتقبل وتعترف بهذا الاغتصاب وسرقة أراضينا ومدننا وقرانا، وكأن المطلوب من الجماهير العربية أن تبارك للص سرقته!

الواضح أنه لولا الدعم الاستعماري الأوروبي أولاً، ثم الأمريكي ثانياً، لما استطاع هؤلاء الغزاة من تحقيق المشروع الصهيوني الاستيطاني التوسعي في فلسطين وطرد سكانها العرب من ديارهم. وإذا كانت هذه الغزوة قد بدأت منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر ـ أيام الحكم العثماني ـ بدرجات متفاوتة بحيث لم تصل حصيلة «المهاجرين الصهاينة الأوائل» إلى أكثر من عشرات الآلاف طيلة عدة عقود من الزمن، فإن فترة الانتداب البريطاني على فلسطين من عام ١٩١٨ حتى عام ١٩٤٨ قد وفرت فرصة تاريخية نادرة لاستحضار مئات الألوف من يهود أوروبا خاصة. وقد نجح هؤلاء المهاجرون في إقامة الهيئات والمؤسسات اللازمة لبناء الكيان الاستيطاني، مما أتاح لهم إمكانية إقامة دولتهم الغازية وطرد مئات الآلاف من سكان فلسطين من بلادهم. ثم إن وجود المستعمرين البريطانيين في فلسطين وسياساتهم العنصرية مكّنت الحركة الصهيونية من تحويل «فكرة العودة إلى فلسطين» التي طرحتها بعض الكتب الدينية منذ قرون كثيرة إلى واقع ملموس تجسد بالاستيطان وتزايد أعداد المهاجرين الغزاة من يهود أوروبا. وكثيراً ما يتساءل العربي: هل كان الاستعمار وحده مسؤولاً عن نجاح المشروع الصهيوني أم كانت هناك عوامل أخرى يجب الوقوف عندها؟

لعل العامل الأساسي الذي مكّن الصهاينة والمستعمرين من تحقيق بناء الدولة الصهيونية هو تخلف المجتمع العربي وتأخره وليس المجتمع الفلسطيني وحده. ثم هناك عامل التجزئة التي فرضتها اتفاقية سايكس ـ بيكو (١٩١٦)، إذ لو كانت فلسطين جزءاً من كيان سياسي قومي موحد أكبر فهل كان بوسع أعدائنا أن يقيموا مثل هذه الدولة وسط مجتمع عربي كبير؟ وبالتالي فإن عاملَي التخلف والتجزئة لعبا دوراً أساسياً في تسهيل إقامة دولة العدوان والتوسع. وعليه، فإن ما يقوله ياسين الحافظ صحيح وسليم حين يؤكد صعوبة إفشال هذا المشروع الصهيوني وسياسته.

في ربيع عام ١٩٤٧ وجدت بريطانيا أن من مصلحتها إحالة قضية فلسطين إلى الأمم المتحدة. وقد أرسلت الهيئة الدولية أكثر من لجنة تحقيق لدراسة

أوضاع فلسطين. وفي ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧ أقرّت الهيئة العامة للأمم المتحدة تقسيم فلسطين إلى دولتين: عربية ويهودية. وكان من الطبيعي أن يرفض العرب قرار التقسيم، فشكلت جامعة الدول العربية «جيش الإنقاذ» بقيادة فوزي القاوقجي؛ فيما شكلت الهيئة العربية العليا برئاسة الحاج أمين الحسيني قوات «الجهاد المقدس» بقيادة عبد القادر الحسيني، وغالبية عناصر الجهاد من متطوعين فلسطينيين؛ كما قامت «اللجان القومية» في بعض المدن الفلسطينية بتشكيل قوات محلية لحماية عروبة هذه المدن. وإنه لأمر محزن أن لا يكون هناك تعاون أو تنسيق بين قوات جيش الإنقاذ ـ الذي تشكل من متطوعين عرب وفلسطينيين ـ والجهاد المقدس وقوات اللجان القومية؛ ورغم ذلك كله فقد استطاع العرب «هزّ» المشروع الصهيوني بإقامة الدولة اليهودية لدرجة تقسيم فلسطين. ولكن ما حصل بعد ذلك أن الصهاينة نجحوا في السيطرة على مناطق مهمة من فلسطين مهدت لإعلان دولتهم في ١٥/ ٥/ ١٩٤٨.

من حق الكثيرين من العرب أن يتساءلوا عن سبب عدم توحيد القوات العربية في فلسطين ضد الخطر الداهم، ولكن هؤلاء حين يتابعون ما كتبه أحد القادة العسكريين العرب يدركون أن وحدة الموقف السياسي والعسكري لم تكن محصورة في عدم اتفاق الدول العربية، **بل إن الخلاف حصل ضمن الدولة العربية الواحدة أيضاً**، إذ إن المشير طه الهاشمي يذكر في يومياته في ٢٧/ ١٢/ ١٩٤٧ بدمشق أن اللواء إسماعيل صفوت (القائد العام للقوات العربية) تساءل في اجتماع سياسي عسكري على مستوى الكبار: «لا أدري ما هي المهمة التي أنيطت بي، هل القصد إشعال النار في فلسطين والاستمرار على تموين هذه النار حتى لا تنطفئ لغرض سياسي، أم القصد القضاء على الصهيونية في فلسطين». فأجاب جميل مردم (رئيس الجمهورية السورية)، «المقصد الأول هو المقصود». فقال إسماعيل صفوت: «إذا كان الأمر كذلك فالقوات المقررة تكفي للغرض، أما إذا كان الشق الثاني مقصوداً فحينئذٍ لا يمكن النجاح إلا بإشراك الجيوش العربية، كما جاء في تقريري». فصدقه جميل مردم، وقال إن مجلس الجامعة أقرّ الآراء التي وردت في تقريره، إلا أنها لم ترغب في إشراك الجيوش قبل انسحاب البريطانيين من فلسطين في شهر أيار/مايو، ولذلك سيقتصر العمل على الهدف الأول. فحينئذٍ ثارت ثائرة شكري القوتلي (رئيس الجمهورية السورية) فقال: «إني لأول مرة أسمع هذا القرار وهو يدل على تباطؤ وتقاعس، فما الفائدة من تلهية الناس والاستمرار على العمل الجاري في فلسطين بعد أن

صرحت الدول العربية بأنها ستنقذ فلسطين، فالعمل يصبح هزءاً «وسخرية». أما الذي أفهمه فهو إنقاذ فلسطين من خطر الصهيونية...»[٢١].

وبعد أسابيع عقد اجتماع كبير في «دار عزة دروزة» في ٤/٢/١٩٤٨، حضره الحاج أمين الحسيني وعبد الرحمن عزام (الأمين العام لجامعة الدول العربية) وعدد من العسكريين العرب، وهنا كرر إسماعيل صفوت سؤاله عن المهمة والهدف «فلم يجب عبد الرحمن عزام، واقترح أن تكون اللجنة العربية العليا هي المرجع...»[٢٢].

❊ ❊ ❊

من الأمور الملفتة في مسألة الصرع العربي ـ الصهيوني هو ما أشار إليه عدد من المؤرخين العرب من أنه كانت للصهاينة ميزة التفوق العسكري ـ بالمقاتلين خاصة ـ على مجموعة المقاتلين العرب (من قوات نظامية أو غير نظامية) في معارك فلسطين عام ١٩٤٨. والواقع لسنا هنا في موقع إنكار هذه النقطة أو محاولة إظهار تفوق العرب على الصهاينة عسكرياً؛ لكن من المفيد أن نشير هنا إلى ما كتبته الصهيونية المعروفة ـ غولدا مائير ـ في مذكراتها عند الاجتماع الذي عقده الصهاينة قبيل إعلان قيام إسرائيل، ذلك أن ما أوردته كان مخالفاً كل المخالفة لما تحدث به المؤرخون العرب. فقد ذكرت أنه في ذلك الاجتماع استدعى بن غوريون كلاً من ييغال يادين ـ الذي كان رئيس دائرة العمليات في منظمة الهاغانا، وإسرائيل غاليلي ـ الذي كان بحكم الواقع القائد العام للقوات اليهودية المقاتلة. ويومها سأل بن غوريون هذين الضابطين الكبيرين عن تقديرهما للموقف العسكري الصهيوني في ساعة الصفر. وكان جوابهما متماثلاً بل كان مرعباً. فقد قال الاثنان «نحن متأكدون من أمرين فقط ومفادهما أن البريطانيين سوف ينسحبون من فلسطين وأن العرب سيغزون البلاد». ثم ماذا بعد ذلك؟ ولكن بعد دقيقة من الصمت قال يادين: «إن أحسن ما يمكن أن نخبركم به هو أن لدينا فرصة خمسين ـ خمسين، ذلك أنه من المحتمل أن نربح كما يمكن أن نُهزم». ومع ذلك فقد كان القرار النهائي قد أُعد، إذ بعد ظهر الجمعة في ١٤

---

(٢١) طه الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي، تحقيق ومقدمة من تاريخ العراق الحديث بقلم خلدون ساطع الحصري، ٢ ج (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٨)، ص ١٨٣ ـ ١٨٤.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٩٨ ـ ٢٠٠.

أيار/مايو ١٩٤٨ أُقيمت الدولة اليهودية، وكان أن جُعلت الحركة القومية العربية وفلسطين تحت السيطرة الصهيونية. إن الإيمان بعروبة فلسطين واستعادتها جزء أساسي من الإيمان بالقومية العربية وببقاء فكرة العروبة حية فاعلة في الضمير السياسي العربي والوجدان القومي في كل أقطار الوطن العربي الكبير.

سابعاً: قيام حركة القوميين العرب

١ ـ كتائب الفداء العربي

في الأسابيع التي سبقت إعلان قيام دولة إسرائيل، وبعد مذابح الصهاينة ضد عرب فلسطين، شارك الآلاف من طلاب الثانويات والمعاهد التعليمية اللبنانية في المظاهرات والاعتصامات التي كانت تحتج على تلك المذابح وتطالب الحكام والأنظمة العربية بإدخال قواتها النظامية إلى فلسطين لحماية سكانها العرب من عمليات الذبح والتهجير. كما استقبل هؤلاء الطلاب عشرات الآلاف من اللاجئين العرب الذين أُرغموا على مغادرة بلادهم، وقام هؤلاء الطلاب ـ من مختلف الجنسيات العربية ومن أبناء طوائف عديدة ـ بمساعدة النازحين الذين استقروا في مخيمات اللجوء في لبنان. هذا بالإضافة إلى مشاركة العديد من هؤلاء الطلاب في القتال ضد الصهاينة عن طريق الانتساب إلى جيش الإنقاذ وغيره.

بعد أن رجحت كفة الصهاينة على القوى العربية بعد الهدنات التي أعلنتها الأمم المتحدة، بدأ بعض هؤلاء الطلاب يفكرون بموجب العمل بأكثر مما تم في الشهور السابقة. في الجامعة الأمريكية ببيروت، التقى عدد من نشطاء «جمعية العروة الوثقى» من الطلاب واتفقوا على تأسيس تنظيم قومي سري، يعتمد العنف في مقاتلة الغزاة ومن يقف وراءهم. ولم يكن هؤلاء الطلاب العرب أول من أقام مثل هذه الهيئات المناضلة، فقد كانت منظمات المقاومة الوطنية في العديد من بلدان أوروبا لا تزال تعيش في ذاكرة أولئك الطلاب وغيرهم من المثقفين العرب؛ هذا بالإضافة إلى أن الصهاينة أنفسهم قد أسسوا منظمة الهاغانا ـ وهي تنظيم سري مسلح ـ في فلسطين منذ أيام الانتداب البريطاني.

لم يكن بعض طلاب الجامعة الأمريكية في بيروت وحدهم الذين فكروا بهذا الاتجاه، وكانوا مواطني بلدان عربية مختلفة، بل كانت هناك مجموعة ثانية تأخذ بهذا الاتجاه في الجامعة السورية بدمشق، وكان المسؤول عنهم جهاد ضاحي، الذي نجح في تنظيم عدد من الطلاب السوريين. بالإضافة إلى هذا،

كانت هناك مجموعة ثالثة من الشباب الوطني المصري لجأ أفرادها إلى سورية بعد أن قاموا بعمليات عنيفة ضد جنود الاحتلال البريطاني، وكان أبرزهم حسين توفيق أحمد (القاهرة)، وعبد القادر عامر ومصطفى كمال الدفراوي (الإسكندرية). وجرت اتصالات سرية بين هذه المجموعات الثلاث، واتفق المسؤولون فيها على أن يلتقي مندوبون عنهم في بيروت في آذار/مارس ١٩٤٩. اتفق هؤلاء المندوبون على أن يمضوا قدماً في مقاومة الاحتلال الصهيوني ومن يدعم الدولة الصهيونية من قوى أجنبية وبعض الخونة العرب ممن ساهموا في إيقاع النكبة بالأمة العربية. وأكد المؤتمرون على مجموعة من المبادئ والمفاهيم، يأتي في أولها الإيمان بالوحدة العربية كطريق لتحقيق النصر على إسرائيل، وأن العنف هو السبيل إلى تطهير فلسطين من رجس الصهيونية. وقد أطلق المجتمعون على تنظيمهم الموحد اسم «كتائب الفداء العربي».

بدأت كتائب الفداء بعض عملياتها في دمشق وبيروت وبغداد. وفي صيف ١٩٥٠ واجهت الكتائب أزمة مالية حادة، فكان أن التقى المسؤول المالي (حسين توفيق أحمد) أحد السياسيين السوريين المتعاملين مع النظام السعودي، واتفق الاثنان على أن يقدم صديق السعودية المال والسلاح مقابل طلبات سياسية محددة، منها اغتيال العقيد أديب الشيشكلي! وقد أدى رفض أكثرية القيادة لهذا الاتفاق أن نشأت خلافات في صفوف القياديين. هذا وقد جرت محاولات عديدة للتفاهم والتوفيق لكنها فشلت؛ وحاول بعض القياديين (حسين توفيق أحمد وعبد القادر عامر) منفردين اغتيال الشيشكلي. لكن محاولتهم فشلت، مما أدى إلى توجيه ضربة كبيرة إلى كتائب الفداء العربي حيث جرى اعتقال عدد كبير من أعضاء الجمعية، وقد أحيل معظمهم إلى محكمة عسكرية بدمشق.

إن اللافت في قرار المحكمة العسكرية عند صدور الأحكام بأعضاء كتائب الفداء أن رئيس المحكمة (وهو قاض معروف واسمه إسماعيل قولي) رفض الأحكام القاسية التي أصدرها الضابطان (عضوا المحكمة العسكرية) وسجل مخالفته في نص القرار. ومما جاء في المخالفة أن أفراد هذه المجموعة (الذين لم يشاركوا بعملية محاولة الاغتيال) من دعاة الوحدة العربية؛ وقد نص الدستور في البلاد أن سورية هي جزء من الوطن العربي، وأن شعبها هو جزء من الأمة العربية، وأن دعوة الوحدة العربية هي من أولى واجبات العرب. وبالتالي لا يجوز الحكم عليهم بوصفهم أعضاء في جمعية قومية عربية، خاصة وأن مبادئها منصوص عليها في الدستور السوري. وعند إحالة قرار المحكمة

العسكرية إلى محكمة التمييز قررت المحكمة الأعلى إطلاق سراح جميع الموقوفين، عدا الذين شاركوا في محاولة اغتيال أديب الشيشكلي.

٢ ـ حركة القوميين العرب

بعد أن انكشف أمر تنظيم «كتائب الفداء العربي» عن طريق نشر «قرار الاتهام» الذي أصدره المحقق العسكري السوري، وتوزيعه على الصحف والإذاعات العربية، توارى جورج حبش ـ الطالب في السنة النهائية من كلية الطب في الجامعة الأمريكية ـ وكان من المعروفين بنشاطهم القومي في جمعية العروة الوثقى. إذ كان يتولى في تلك الفترة (خريف ١٩٥٠) رئاسة الهيئة العامة لأعضاء تلك الجمعية، فيما كان أحمد الخطيب يتولى رئاسة الهيئة الإدارية للجمعية. وبعد أسابيع خفّت حدّة ملاحقة عناصر الأمن العسكري السوري لجورج حبش في بيروت، فراح ينشط من جديد على أساس إيجاد تنظيم قومي عربي يعتمد على مساندة الجماهير العربية ودعمها، متخلياً عن الأسلوب المسلح في العمل القومي. وكان أقرب الأشخاص إليه يومئذ بعض عناصر إدارة جمعية العروة الوثقى. وقد نجح في انتقاء عدد منهم، كان اثنان من الطلاب زميلين له في كلية الطب وهما أحمد الخطيب (من الكويت) ووديع حداد (من صفد ـ فلسطين)، وكان هناك آخران في كلية الآداب، هما صالح شبل (من عكا ـ فلسطين) وحامد الجبوري (من الحلّة ـ العراق).

من هذه الجمعية الطلابية تشكلت النواة القيادية لجماعة «الشباب القومي العربي»؛ وبعد شهور قليلة، في حزيران/يونيو ١٩٥١، التحق هاني الهندي (من دمشق) بالمجموعة المذكورة، وكان الأخير قد تخرج في الجامعة في حزيران/يونيو ١٩٥٠، واعتُقل بسبب انتسابه إلى كتائب الفداء العربي، ثم أُفرج عنه وخرج من سجن المزّة العسكري بدمشق في منتصف أيار/مايو ١٩٥١.

في عام ١٩٥٢ توزعت هذه العناصر القيادية، إذ ذهب كل منهم إلى البلد الذي يستطيع أن ينشط فيه، فكان أن توجه حبش وحداد إلى الأردن، وعاد الخطيب إلى الكويت، وسافر الجبوري إلى العراق، وواصل الهندي نشاطه في سورية، فيما بقي شبل يتابع نشاط الجهاز الحزبي الذي نشأ في لبنان، كما أشرف على إصدار نشرة «الثأر» التي استمرت في الصدور قرابة ست سنوات، وأصبحت في السنوات الأخيرة تصدر أسبوعياً.

في ٢٣/ ٧/ ١٩٥٢ وقعت ثورة مصر التي قام بها مجموعة من «الضباط المصريين الأحرار». ولم يكن موقف «الشباب القومي العربي» من ثورة القاهرة إيجابياً في المرحلة الأولى من عمر الثورة. وسبب إحجام الشباب القومي عن تأييد هذه الثورة أن البعض من قياديي الشباب القومي كان ينظر إلى الانقلابات العسكرية نظرة ارتياب وحذر شديدين، بسبب التجربة السياسية القومية التي شهدتها ساحة العمل السياسي في سورية بعد انقلاب حسني الزعيم في ٣٠/ ٣/ ١٩٤٩.

بدأت مجموعة الشباب القومي العربي تنتشر وتتوسع. ففي لبنان، بعد أن توسع التنظيم في الجامعة الأمريكية وثانويات لبنان، خاصة في بيروت وطرابلس، توجهت قيادة العمل القومي إلى مخيمات النازحين في جنوب لبنان وحول بيروت وفي الشمال، إضافة إلى مخيم بعلبك. وقد أسست في هذه المخيمات والمعاهد التربوية عشرات الخلايا والحلقات، وساعد العمل بين النازحين وجود نشرة «الثأر» والموقف السياسي الجريء الذي تبناه التنظيم، إضافة إلى الاتصالات الموسعة في أجهزة الصحافة والإعلام.

هذا وقد أدت نشاطات الشباب القومي في الجامعة الأمريكية إلى سيطرة هذه المجموعة على أجواء الجامعة، بحيث انطلقت معظم مظاهرات الطلاب في لبنان من أوساط الجامعة، التي بدأت بتأييد حكومة الوفد التي ألغت المعاهدة المصرية ـ البريطانية في خريف ١٩٥١، وبلغت هذه المظاهرات ذروتها عند الصدام الكبير بين الشباب القوميين وإدارة الجامعة الأمريكية في مطلع عام ١٩٥٥، بسبب مقاومة الطلاب القوميين لحلف بغداد. وفي هذا الصدام جرى فصل عشرات الطلاب من الدراسة الجامعية، وقد قبلتهم حكومة مصر الثورية بقيادة عبد الناصر في الجامعات المصرية حسب اختصاصاتهم وصفوفهم الجامعية، إضافة إلى إنذار عشرات آخرين من الطلاب الذين لم تطردهم إدارة الجامعة. وبمناسبة قبول الطلاب المطرودين من بيروت في جامعات مصر، نجح هؤلاء المبعدون في تجنيد العشرات من طلاب اليمن والسعودية والخليج؛ ولعب طلاب اليمن دوراً مهماً في الإعداد لثورة تحرير جنوب اليمن من الاستعمار البريطاني.

لم يكن لبنان هو الساحة العربية الوحيدة التي انتشر فيها العمل القومي، بل كان الأردن هو ساحة أساسية ثانية، وكان الطلاب واللاجئون الفلسطينيون هم مادة التنظيم الأساسية. وفي الأردن اعتمد العمل القومي على النشاط التنظيمي وعلى الأندية الصديقة وعلى مدارس مكافحة الأمية والميدان الصحافي. وانتشر

هذا العمل في عمان والقدس ونابلس وإربد. هذا وقد صدرت في عمان مجلة **الرأي** الأسبوعية في أول العام ١٩٥٤، لكنها تعرضت للتعطيل الإداري المؤقت ثم الدائم في آب/أغسطس ١٩٥٤ بسبب جرأة محرري المجلة وصراحتهم في إبداء رأيهم بسياسة النظام. كما شاركت جماهير الشباب القومي في المظاهرات الشعبية الواسعة التي انتشرت في مختلف أنحاء الأردن ضد محاولات البريطانيين إلحاق هذه الدولة العربية بحلف بغداد، وخاصة عند زيارة الجنرال تمبلر الإنكليزي في أواخر العام ١٩٥٥. وبعد شهور قليلة، في أول آذار/مارس ١٩٥٦ تم طرد الجنرال غلوب ـ قائد الجيش الأردني ـ وأعوانه من الضباط البريطانيين من قيادة الجيش بفضل تنظيم الضباط الأحرار الذين تعاون بعضهم مع الملك حسين في عملية «تعريب قيادة الجيش». وفي نيسان/أبريل ١٩٥٧ قام النظام الملكي، بالتعاون مع الأجهزة الأمريكية في عمان، بانقلاب ضد حكومة سليمان النابلسي الوطنية وحلفائها من الضباط الأحرار كجزء من مشروع مبدأ أيزنهاور. وتبع هذا الانقلاب الرجعي زج المئات من النشطاء السياسيين والعسكريين في سجون الأردن، مما فتح صفحة جديدة في تاريخ النضال الوطني في الأردن. وكان للشباب القومي العربي دور أساسي ومهم في مقاومة النظام الذي انحاز إلى صف المعسكر المعادي لأماني الشعب وتطلعاته القومية.

وشهدت ساحة الكويت نشاطاً واسعاً للشباب القومي العربي من خلال التنظيم والأندية والصحافة وساحة الانتخابات. وقد جرى تركيز العمل القومي على الطلاب والموظفين والعمال، وقد بادر الشباب القومي العربي إلى تأسيس نقابات عمالية لعبت دوراً مهماً في الساحة السياسية وفي الانتخابات في الكويت. ونجح مرشحو الشباب القومي في دعم وترسيخ التوجه الديمقراطي وإقامة حياة برلمانية فاعلة، إذ شارك بعضهم جدياً في وضع دستور دائم للبلاد. وفي مجال الصحافة كان للشباب عدد من المجلات النشيطة، وكان أبرزها مجلة **الإيمان** ثم **صدى الإيمان**. وأخيراً أصدرت هذه المجموعة من الشباب القومي مجلة **الطليعة** الأسبوعية. وكان لشباب الكويت القوميين دور مهم في تمويل الصندوق المركزي للعمل القومي، وخاصة قبيل انتصاف عقد الستينيات من القرن الماضي. وفي ساحة الجامعات المصرية كان للشبان القوميين العرب، وخاصة أولئك النشطاء الذين طُردوا من الجامعة الأمريكية في بيروت، دور مهم جداً في بناء جهاز حزبي نشيط من عشرات الطلاب المصريين ومئات الطلاب العرب القادمين للدراسة في معاهد مصر. وفي الواقع كان لسياسة مصر التقدمية التي

قادها عبد الناصر دور قيادي أساسي في التوجهات العامة لشؤون المنطقة العربية. فقد كانت الخطوات التقدمية التي قامت بها الحكومة الثورية في مصر، وخاصة في مجال تحرير الملايين من أبناء الشعب المصري ونشر المدارس في الريف وتعليم عشرات الآلاف سنوياً، إضافة إلى تحرير مصر من المعاهدات والقيود التي كبلتها بها القوى الأجنبية، كل ذلك مع سياسة مصر العربية التحررية التي حققت المجد العربي الكبير أيام حكم جمال عبد الناصر، إذ قاوم مؤامرة حلف بغداد وعارضها، وعقد صفقة الأسلحة التشيكية، ودعم العمل الفدائي في فلسطين، ثم أتبعها بتأميم شركة قناة السويس التي أعقبها بعد ثلاثة شهور العدوان الثلاثي، الذي استطاعت مصر أن تتصدى له وتهزم المعتدين هزيمة سياسية فاضحة. وكان للدعم الشعبي العربي الواسع تأثير مهم في تحولات فكرية وسياسية أساسية عرفتها مصر أيام الرئيس عبد الناصر، فكان ذلك بداية لمرحلة جديدة في تاريخ المنطقة العربية؛ إذ تبنت مصر فكرة القومية العربية، وسعى إليها سعياً جدياً، وتم تحقيق أول خطوة وحدوية بين مصر وسورية في شباط/فبراير ١٩٥٨. وهذه الوحدة أتاحت تحقيق الفكرة القومية عملياً بعد أن كانت مطلباً نظرياً ودعوة عامة غير منجزة لسنوات عديدة.

في ساحة اليمن كان النشاط السياسي الثوري يعتمد، في قسمه الأساسي، على الطلاب المفصولين من الجامعة الأمريكية في بيروت، وجرى قبولهم في الجامعات المصرية، حيث أعداد كبيرة من الطلاب العرب القادمين من معظم البلدان العربية. وقد نجح هؤلاء في تنظيم أعداد كبيرة من طلبة تلك الجامعات والمعاهد، وكان اليمن ساحة رئيسية وأساسية للنشاط القومي، حيث دعم مجيءُ هؤلاء الطلاب إلى مصر ذلك النشاط وازداد عدد الحلقات والخلايات بين طلاب اليمن، وقد أفاد هؤلاء ذلك التوجه القومي فائدة مهمة وأساسية. هذا وكان الواقع في البداية أن ساحة اليمن كان يُنظر إليها بأنها ساحة تنظيمية واحدة، ولكن بعد فترة توجه العمل التنظيمي نحو تقسيم الساحة إلى اليمن الملكي (الشمالي) واليمن المحتل (الجنوبي). وكان العمل القومي يستهدف إقامة نظام قومي وحدوي بعد أن يسقط النظام الإمامي الرجعي، وبعد أن يُطرد الاستعمار البريطاني من اليمن الجنوبي. وتسارع نمو الوحدات التنظيمية في شمال اليمن وجنوبه، إلا أن التغير الحقيقي، وبالعمق، جرى بعد نشوب ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ في اليمن الشمالي، حيث بدأ الإعداد الفعّال لقيام ثورة الجنوب التحررية وطرد المستعمرين من تلك المنطقة.

في الساحة السورية لم يبدأ العمل التنظيمي بشكل جدي وكثيف إلا بعد سقوط النظام الدكتاتوري العسكري في شباط/فبراير ١٩٥٤، حيث توفرت أجواء من الحريات السياسية بعد زوال نظام الشيشكلي. وقد انتشرت قواعد التنظيم في دمشق وعدد من المدن السورية، وفي أول عام ١٩٥٥ صدرت في دمشق مجلة الرأي الأسبوعية بعد أن أُغلقت في الأردن، فنشطت هذه المجلة في ترسيخ الفكرة القومية، والدعوة إلى الوحدة العربية.

أما في ساحة العراق، فقد جرت أكثر من محاولة لبناء جهاز تنظيمي، كان آخرها وأنجحها ذلك الذي توسع وانتشر بعد إسقاط النظام الملكي في تموز/يوليو ١٩٥٨.

لم تكن هذه وحدها هي ساحات العمل القومي بل كانت هناك محاولات عديدة لبناء جهاز تنظيمي في أكثر من بلد عربي، وكان أهم هذه المناطق العربية هي ليبيا والسودان والسعودية، وبلدان الخليج العربي، وخاصة في البحرين. وقد ساهم الأعضاء القادمون من بيروت إلى جامعات مصر في بناء أجهزة تنظيمية، وكان لهؤلاء الأعضاء دور كبير في إنشاء العديد من خلايا التنظيم ونشر الفكرة القومية العربية في هذه المناطق العربية وترسيخها. إلا أن النجاح في هذه الأقطار كان متفاوتاً وليس ثابتاً وراسخاً، وذلك لأسباب عديدة لا مجال للتحدث عنها هنا.

الفصل السادس عشر
ثورة ٢٣ تموز/يوليو وأول وحدة شعبية عربية

كانت نكبة فلسطين بنجاح المشروع الصهيوني على حساب العرب من أقسى الضربات التي واجهت الحركة القومية العربية، حتى إن ساطع المصري وصف كارثة فلسطين بأنها «قد أيقظت النفوس النائمة من سباتها العميق»[١]. ولكن هذه الكارثة لم تذهب سدى، فقد جاءت ردّة الفعل عليها سريعة وقوية؛ إذ ما إن مضت أربع سنوات على وقوع النكبة حتى قامت في مصر ثورة كبيرة وعميقة أنجزها ضباط الجيش المصري فجر يوم ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢. وقد أحدثت هذه الثورة انقلاباً جذرياً تناول قيادة البلاد ونظامها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وكانت لها أبعاد قومية عربية مهمة، وذات تأثير بعيد في حياة العرب كأمة واحدة.

كانت ثورة ٢٣ تموز/يوليو هي إحدى الثورات الكبرى في تاريخنا العربي، وما يهمنا هنا هو أن نؤكد أن تأثيرات هذه الثورة لم تقتصر على بلاد الكنانة وشعبها العربي، بل إن مفاعيلها وصلت إلى أبعد الحدود العربية، وبلغت اهتزازاتها ما بعد الوطن العربي الكبير، حيث بلغت العديد من ساحات النضال والتحرر الأفريقية.

منذ بداية الثورة، كان واضحاً أن قائدها وروحها المحركة هو جمال عبد الناصر، وكان زملاؤه من ضباط الجيش المصري قد عقدوا العزم والتصميم، منذ أيام حرب فلسطين عام ١٩٤٨، على أن يكون مشروعهم ثورة عميقة وجادة بكل معنى الكلمة، مستفيدين من تجارب محمد علي الكبير، وأحمد عرابي، وآخرين غيرهم ممن خاضوا غمار الثورات الوطنية والقومية في

(١) ساطع الحصري، حول القومية العربية، سلسلة التراث القومي. الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ١٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٤٠.

مصر ومنطقة المشرق العربي، ذلك أن هذه المجموعة الرائدة عاشت مأساة الاغتصاب الصهيوني ومؤامرة الإمبريالية على هذا الجزء المقدس من وطننا العربي الكبير. فقد كانت «حرب فلسطين عام ١٩٤٨ هي بداية الاحتكاك الحقيقي بين المصريين المتطوعين ورجال الجيش المصري من جهة، وبين عرب فلسطين وغيرهم من جهة أخرى»[٢].

وإذا كان لمقولة المفكّر الفرنسي الشهير المعروف أندريه مالرو من أن «الإنسان هو ما يفعله»[٣]، فإن ذلك يتمثل، بل وينطبق تماماً على إنجازات عبد الناصر التاريخية الكبيرة خلال ١٨ عاماً حكم فيها، وأدى خلال هذه الأعوام الدور الرائد في أرض الكنانة والوطن العربي. ففي هذه الأعوام حقق هذا البطل القومي ما عجز عنه الكثيرون من القادة والزعماء العرب خلال قرون عديدة من تاريخنا السابق والمعاصر. وللرجل مواهب وصفات عديدة، ولعل أحد دارسيه أصاب الحقيقة حين ذكر أن من صفات عبد الناصر أنه «كان قارئاً نهماً، ودارساً متميّزاً، ويعدّه البعض بحق النموذج الفريد لرئيس الدولة الذي أكمل تعليمه وتثقيفه وهو في السلطة»[٤].

إن اهتمامنا الشديد بثورة تموز/يوليو وشخصية قائدها إنما ينبع من الدور القومي العربي الرائد والجذري الذي أدّته هذه الثورة وقائدها. فقد انتقلت الفكرة القومية العربية، قولاً وعملاً، من أطراف الوطن إلى قلبه، وأصبحت مصر ـ بفضل ثورة تموز/يوليو وعبد الناصر ـ تؤدي الدور التاريخي الذي أدّته الدولة البروسية في وحدة ألمانيا الكبيرة، ودور بيدمونت في وحدة إيطاليا، وكذلك دور دوقية موسكو في بناء الدولة الروسية. لقد أصبحت الثورة وعبد الناصر هما رمز القومية العربية من جهة، وحوّلا هذه العقيدة القومية من مرحلة النظرية إلى مرحلة الفعل والعمل. كما كان النظام المصري الناصري خير ممثل

---

(٢) أحمد حروش، «فكرة القومية العربية في ثورة يوليو،» في: سعد الدين إبراهيم [وآخرون]، مصر والعروبة وثورة يوليو، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ٨٦.

(٣) أندريه مالرو، المذكرات المضادة ١، ترجمة وتحقيق هنري زغيب (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٣)، ص ١٧.

(٤) جمال معوض شقرة، «مصادر التكوين الفكري للرئيس عبد الناصر وثورة يوليو،» في: مجموعة مؤلفين، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢: دراسات في الحقبة الناصرية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٣)، ص ٧٠.

للدولة التقدمية العربية التي سعت إلى تحرير الفقراء من عوزهم وفقرهم، وقامت الثورة وعبد الناصر بتحويل شعار الاشتراكية إلى أنظمة واقعية وقوانين ومراسيم عملية، بعد أن كانت الفكرة الاشتراكية أطروحات نظرية وتوجّهات فكرية رددتها الأحزاب والشخصيات التقدمية منذ عقود عديدة من الزمن.

إن أهم إنجازات ثورة تموز/يوليو وجمال عبد الناصر، بل لعل أبرزها، ما يلي:

١ ـ إن مصر لم تُحكَم منذ قرون عديدة من قِبل أبناء شعبها. فقد كان حكّامها والمسيطرون على شؤونها في غالبيتهم غرباء وأجانب ولا يرتبطون بشعب مصر. ولم تكن هناك أية روابط جادة مرجوّة بين هؤلاء الحكام وجماهير أرض الكنانة. وفي هذه الثورة التي قامت في تموز/يوليو ١٩٥٢ تولّى الحكم في مصر أبناء شعبها الذين لم يكونوا غرباء عنها أبداً.

٢ ـ لقد أسقطت هذه الثورة النظام الملكي الذي تجذّر واستقرّ في مصر منذ قرن وبضعة عقود من الأعوام. ونجحت في إقامة نظام جمهوري يعتمد على أبناء مصر، وأبعدت الغرباء عن شؤون إدارة البلاد. وقد عُرف عن هذه الثورة أنها طردت الملك فاروق من مصر في ٢٦ تموز/يوليو ١٩٥٢، وأنشأت نظام وصاية على العرش لم يعش إلا شهوراً قليلة، ثم أُعلن النظام الجمهوري في مصر.

٣ ـ لقد اقتلعت ثورة تموز/يوليو طبقة حاكمة ظالمة مستغلة تحكّمت بمسيرة جماهير مصر مع الأجانب لقرون عديدة. وتم هذا الاقتلاع حين حُدّدت الملْكية الزراعية بمئتي فدان كحدّ أعلى، بعد أسابيع قليلة من قيام الثورة، وقامت القيادة الجديدة بتوزيع مئات الآلاف من الأفدنة على الفلاحين الفقراء الكادحين. وبذلك وفرت الثورة نوعاً من العدالة الاجتماعية لم يكن هناك ما يماثلها في أقطار الوطن العربي، ولم يسبقها إليها أحد من أقطار أفريقيا وآسيا عدا البلدان الآسيوية التي حكمتها الأحزاب الشيوعية. وبذلك انتهى تحكّم الإقطاعيين بسياسة مصر، وأصبح هذا القطر نموذجاً لضرب الإقطاع في بعض البلدان العربية.

٤ ـ حققت الثورة حلم أجيال وأجيال من عرب مصر حين أطلقت حرب عصابات منظمة ضد قواعد المستعمرين البريطانيين في منطقة قناة السويس، أدت في النهاية إلى إرغام بريطانيا على توقيع معاهدة الجلاء عن أراضي مصر في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٤.

٥ ـ شاركت مصر في نيسان/أبريل ١٩٥٥ بقوة وعزم في مؤتمر باندونغ (إندونيسيا)، وكانت مصر الناصرية إحدى الدول المؤسسة لـ «كتلة عدم الإنحياز»، لتقيم توازناً بين الكتلتين الدوليتين الكبيرتين (كتلة الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة، وكتلة البلدان الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفياتي). وبعد شهور قليلة من هذا المؤتمر الدولي، أعلنت مصر أنها ستتزوّد بالسلاح الحديث من بلدان الكتلة الاشتراكية. وكانت هذه الخطوة السياسية مهمة جداً، ومؤثرة في التوازنات العالمية، وشكّلت اختراقاً كبيراً في العلاقات الدولية المعروفة منذ عقود عديدة في ذلك الزمن، وخاصة في المنطقة العربية.

٦ ـ حين قررت ثورة تموز/يوليو وضع دستور لمصر، عمدت قيادتها إلى النصّ على عروبة مصر، وأن شعبها هو جزء من الأمة العربية. وقد أكدت هذه الخطوة السياسية المهمة جداً قومية النظام وتوجّهاته العربية الأصيلة.

٧ ـ قررت قيادة الثورة إنشاء السدّ العالي على نهر النيل في منطقة أسوان، وكانت الولايات المتحدة، بالاشتراك مع بعض حلفائها، قد أعلنت أنها ستقوم بتمويل بناء هذا السد، ولكنها تراجعت في ما بعد عن دعم هذا المشروع الحيوي، فما كان من عبد الناصر إلا أن ردّ بقوة على هذه الخطوة التآمرية الغربية بتأميم «شركة قناة السويس» في ٢٦ تموز/يوليو ١٩٥٦. وكانت لهذه الشركة امتيازات ومصالح جعلتها «دولة ضمن الدولة المصرية»، كما هو حال «شركة نفط العراق» في العراق، وشركة «أرامكو» في السعودية. وكانت خطوة التأميم هذه موضع حوار ونقاش طويلين من جانب «الدول المتضرّرة» وغيرها من الأطراف الدولية، تغطية للحرب التي شنّتها بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ضد مصر في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦.

٨ ـ كان عبد الناصر الروح المحرّكة لمقاومة الدول المعتدية الثلاث التي تآمرت على مصر وخطّطت للعدوان الثلاثي. والجدير بالذكر هنا هو أن المصريين تصدّوا للعدوان الثلاثي بشجاعة وجرأة وذكاء، وأجبروا الغزاة على الانسحاب من كل الأراضي المصرية التي نجح المعتدون في احتلالها موقتاً.

٩ ـ لم تكن مقولة عبد الناصر عن «الدائرة العربية» في كتيّبه فلسفة الثورة كلاماً فارغاً أو عابثاً غير مسؤول، بل إن نظامه قام بدعم الثورات العربية الوطنية والمعادية للاستعمار. وقد ساند البطل القومي ثورة الجزائر بشكل خاص، وكانت هذه الثورة الشعبية المسلحة مفخرة نضال بلدان الوطن العربي

وبلاد العالم الثالث، إضافة إلى ثورة اليمن (عام ١٩٦٢)، ودعمه لثورة اليمن الجنوبي للاستقلال الوطني وطرد المستعمرين الإنكليز. هذا مع العلم أن مصر عبد الناصر قدمت كل المساعدات السياسية والعسكرية إلى ثورة الجزائر حتى انتصرت على فرنسا التي استعمرت الجزائر مدة قرن وثلث القرن، كما أمدّت ثورتي اليمن والجنوب اليمني بكل الإمكانات المتاحة لتنتصر الثورتان، إضافة إلى مساعدة البلدان العربية في صمودها ضد الاستعمار ومشاريعه العديدة، وأهمها حلف بغداد في منطقة المشرق العربي.

١٠ ـ لم يكن الدعم قاصراً على الإسناد السياسي في الوطن العربي، بل إن مصر الناصرية أرسلت قوات عسكرية إلى سورية في خريف عام ١٩٥٧ لتحمي سورية من هجوم عسكري تركي أعدّه حلف بغداد، وقد أشعرت هذه القوات المصرية أن احتلال سورية، أو شمالها، لن يكون بالأمر السهل. وبالإضافة إلى ذلك، حمت قطعات الجيش المصري ثورة اليمن بعد اندلاعها في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢، كما ساندت ثورة تموز/يوليو الأنظمة العربية التقدمية درءاً لمحاولات الاستعمار وأعوانه من حكام الأنظمة الرجعية العربية، كما حدث حين وصلت قوات مدرّعة مصرية إلى الجزائر عام ١٩٦٣ لحماية نظامها التقدمي من محاولات الملك المغربي (الحسن السادس) الذي قامت قواته بمهاجمة غرب الجزائر، بالإضافة إلى إرسال أعداد كبيرة من الضباط والخبراء لحماية نظام عبد السلام عارف في العراق من محاولات إيران العدوانية ومؤامرات حزب البعث ضد الحكم الوطني في بغداد عام ١٩٦٤. لقد قامت مصر الناصرية بهذه الجهود الكبيرة، إضافة إلى خوضها حروباً عديدة ضد إسرائيل ومن يقف وراءها من الدول الاستعمارية الكبيرة، تأكيداً لخطها السياسي القومي العربي.

هل كانت هذه وحدها الإنجازات التي قامت بها ثورة تموز/يوليو وقائدها عبد الناصر خلال أعوام الحكم التي انتهت عملياً بوفاة زعيمها في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، أي بنهاية حكم الثورة وبرامجها التقدمية القومية؟ إن الجواب المؤكد هو أن الثورة لم تهتم بتقدم الجانب السياسي والعسكري وتطويره فحسب، بل إن هذا الجانب كان هو أحد الأقسام الأساسية التي اهتمت بها ثورة تموز/يوليو. وعليه، فإن علينا أن نتوقف عند هذه الأقسام الكبيرة الأخرى، لنحكم كم كانت هذه الثورة منجزة ومحققة لمكاسب ومهمات عجز عن بعضها الكثيرون من قادة العرب وزعمائهم في القرن العشرين وما قبله بقرون عديدة.

لقد حاول النظام الجديد إعادة تنظيم المجتمع المصري، وإعادة توزيع الدخل الوطني العام على القطاعات الشعبية الفقيرة. وإذا كان قانون الإصلاح الزراعي هو البداية، فقد أعقب ذلك إصلاحات جذرية تناولت الشركات والمؤسسات التي يملكها الأجانب، بمعنى أن النظام الثوري نقل ملكية هذه الشركات إلى ملكية القطاع العام ـ أي إلى الدولة المصرية ـ ولم تتوقف الإصلاحات عند تمصير هذه الشركات الأجنبية، بل إن الدولة قامت أيضاً بتأميم الشركات المصرية ـ السورية الكبيرة (أيام وحدة مصر وسورية في عيد الثورة عام ١٩٦١)، وبذلك أصبح القطاع العام مالكاً لغالبية المشاريع الاقتصادية الكبيرة في الدولة. ولم يكن التأميم هو وحده السبيل الذي انتهجه هذا النظام الثوري، بل كان منذ قيام الثورة يطرح برامج كبيرة لتصنيع مصر، وجعل هذا البلد منتجاً صناعياً أساسياً. وكان كل ذلك التصنيع الحديث قد رسم وفق مخطّطات اقتصادية واجتماعية محدودة الزمان (مشاريع السنوات الخمس). وكان التصنيع هو إحدى المسائل الأساسية التي اهتم بها النظام الثوري، فكانت وزارة الصناعة هي من أكثر الوزارات انهماكاً وإنتاجاً لبناء المجتمع الصناعي المصري الكبير. وكانت هناك مجموعة قوانين شرّعت لحماية العمال والفلاحين وحقوقهم. وبالإضافة إلى ذلك، قام النظام الجديد بثورة ثقافية كبيرة شملت المدن والأرياف، إذ نُشرت المدارس في معظم أرجاء مصر، وبذلك توسع التعليم، وارتفع مستواه بشكل ملحوظ، ووضعت برامج كبيرة لمكافحة الأمية في الريف والقطاعات الفقيرة في المدن المصرية. وجرى توسيع الجامعات، وفرضت مجانية التعليم، وازداد بذلك عدد الجامعيين، وبلغت أعداد الخريجين أكثر من حاجة البلاد. كما فرض النظام في أواخر ربيع عام ١٩٦١ قانوناً بتحديث الأزهر ـ وهو أقدم جامعة ومؤسسة تعليم في العالم ـ وأدخل إلى مؤسساته كليات حديثة، كالطب والصيدلة والهندسة والعلوم وغيرها، مما جعل الأزهر مرجعاً ثقافياً أساسياً في مصر. وقد قامت ثورة تموز/يوليو بوضع برامج جديدة وحديثة للمسرح المصري، ونشرت مؤسساته، وتوسعت في مشاريعه ومخطّطاته، كما قامت الثورة ببدء برنامج كبير لترجمة الكتب السياسية والاجتماعية والاقتصادية من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية، وعملت على تخفيض أسعار الكتب ليكون بإمكان متوسطي الدخل قراءة الكتب العربية والكتب المترجمة إلى اللغة العربية.

وتناولت الثورة ميدان الإعلام، فعملت كثيراً على رفع مستوى الصحافة التي جرى تأميمها في عام ١٩٦٠، إضافة إلى ما أقامته من مؤسسات صحافية

جديدة. وأبرزت الثورة اهتمامها الخاص بمجال الإذاعة والتلفزيون، وأدركت قيمة الإعلام وتأثيراته المباشرة وغير المباشرة في تكوين الرأي العام المصري والعربي. ومن هنا جاء وعيها بقيمة الإعلام منذ أن بدأت إذاعة «صوت العرب» بثّها الإذاعي في تموز/يوليو ١٩٥٣، وأصبحت هذه الإذاعة الخاصة تُسمع في كل أرجاء الوطن العربي الكبير، وتناسبت تماماً مع سياسة الثورة القومية وتوجهاتها العربية.

أولاً: قيام الجمهورية العربية المتحدة (وحدة مصر وسورية)

إن أهم إنجازات ثورة تموز/يوليو وقائدها جمال عبد الناصر هو نجاحهما في إزالة الحدود التي رسمها المستعمرون لتجزئة الوطن العربي وتقسيمه. فقد نجحت هذه الثورة بقيادة عبد الناصر في إرساء أسس أول تجربة وحدوية بين بلدين عربيين مهمين على أساس وطني شعبي واع[*] (وحدة مصر وسورية في شباط/فبراير ١٩٥٨)، فكان أن تحولت هذه الأمنية القومية الغالية إلى واقع ملموس حيّ، فكانت هذه الوحدة القومية هي الانتصار الأكبر الذي حققته ثورة تموز/يوليو، بل إنها هي أعلى قمة وصل إليها النظام الجديد في مسيرته الثورية.

كثيراً ما وقف الساسة والمفكّرون العرب، وخاصة في مصر، أمام تردّد مصر وعدم إقدامها، لمدة طويلة، على السير والتقدم في الطريق الوحدوي العربي. وهذا التردّد خلق سؤالاً أساسياً يتعلق بموقف جمال عبد الناصر نفسه من هذه المسألة الجذرية، وقبوله بمخالفة السياسة المصرية التقليدية، والكثيرين من ساسة مصر ومثقفيها، في هذه القضية الحياتية المهمة.

في هذا المضمار، تقول بثينة عبد الرحمن التكريتي: «... إن النزعة العربية الوحدوية، بل النزعة العربية على نحو مطلق، لم تجد لها مرتكزاً منظّماً في المجتمع المصري، فليس بين الأحزاب والحركات التي عرفتها مرحلة ما بعد ثورة أحمد عرابي (الثورة العرابية)، وإلى حين ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢، حزب أو تنظيم شعبي جعل من العروبة والوحدة العربية وراء فكره ونضاله، كما لم يظهر من بين كبار مثقفي مصر في المرحلة المنوّه عنها من كانت

(*) انظر: مضاوي الرشيد، المملكة العربية السعودية بين القديم والحديث (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٢)، الفصلين الأول والثاني، ص ٣٧ ـ ١٠٦، حيث تمّت وحدة نجد والأحساء والحجة وعسير على أساس أميري وقَبَلي، وبمساعدة بريطانية صريحة واضحة.

العروبة مدار فكره وعطائه. فالمجتمع والمثقف المصريان توزّعهما قطبا المصرية والإسلام من دون انفصام بين الاثنين، وقد أضفت لغة القرآن والقضية الفلسطينية والجامعة العربية على المصرية مسحة مميّزة جنّبتها، خصوصاً في العقود الثلاثة التي سبقت الثورة، الإقليمية الضيّقة، ولكنها في الوقت نفسه طمست الطرح الصحيح لمسألة العلاقة العضوية التي تربط الوطنية المصرية بالقومية العربية بوصفها رافداً من روافدها. وقد تعاملت التجربة الناصرية مع هذا الوريث الفكري تعاملاً نقدياً، وحدّدت في ضوء هذا التعامل موقفها منه»[٥].

أما سعيد أبو الريش، فرأى «أن هذا الإحساس لم يكن كشيء غريب، كما يرى بعض المناوئين للوحدة العربية، إذ إن كثيراً من المصريين يحتفون بانتمائهم إلى هويتهم العربية من دون تردّد. وفي الحقيقة، فإنه خلال الحقبة من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٣٠، اعتاد أبناء المدارس، ومن ضمنهم عبد الناصر، على الإضراب عن الدراسة في الذكرى السنوية لوعد بلفور في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧ الذي وعد اليهود بوطن قومي في فلسطين. وفي القاهرة، كانت هناك جمعيات، كجمعية الوحدة العربية، واتحاد الكتاب العرب، والرابطة العربية، وكثير غيرها. وحتى النساء المصريات شكّلن لجنة لدعم الفلسطينيين في منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين»[٦].

أما جمال عبد الناصر، فإنه رأى الأمور بشكل أدق وأوضح، إذ قال في إحدى كتاباته المبكرة بعد قيام ثروة تموز/يوليو، وهو يطرح تساؤلاً عميقاً ومهماً: «أيمكن أن نتجاهل أن هناك دائرة عربية تحيط بنا، وأن هذه الدائرة منا ونحن منها، امتزج تاريخنا بتاريخها، وارتبطت مصالحنا بمصالحها، حقيقة وفعلاً لا مجرد كلام»[٧]. ويتابع عبد الناصر ذلك بقوله: «أيمكن أن نتجاهل أن هناك قارة أفريقية شاء لنا القدر أن نكون فيها، وشاء أيضاً أن يكون فيها اليوم صراع مروع حول مستقبلها، وهو صراع سوف تكون آثاره لنا أو علينا، سواء أردنا أو لم نرد؟». ويضيف عبد الناصر دائرة ثالثة، ويقول: «أيمكن أن نتجاهل أن هناك عالماً إسلامياً تجمعنا وإياه روابط لا تقربها العقيدة الدينية فحسب،

(٥) بثينة عبد الرحمن التكريتي، جمال عبد الناصر: نشأة وتطور الفكر الناصري، وقفية جمال عبد الناصر الثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٥٤.

(٦) سعيد أبو الريش، جمال عبد الناصر: آخر العرب، راجع الترجمة عن الإنكليزية سمير كرم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ٢٧ ـ ٢٨.

(٧) جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، [د. ت.])، ص ٩٢.

وإنما تشدّها حقائق التاريخ؟»[8]. ويعود بعد ذلك ليؤكد أنه «ما من شك في أن الدائرة العربية هي أهم هذه الدوائر وأوثقها ارتباطاً بنا. فلقد امتزجت معنا بالتاريخ، وعانينا معها نفس المحن، وعشنا نفس الأزمات، وحين وقعنا تحت سنابك خيل الغزاة، كانوا معنا تحت نفس السنابك...»[9].

وفي الواقع، تؤكد قراءة هذا الكتاب الصغير فلسفة الثورة أن الأفكار الأساسية التي وردت فيه قد شملت مجموعة كبيرة من المسائل الأساسية التي كان الشارع العربي والمثقفون العرب الواعون يتحدثون ويطالبون بتحقيقها. وكان التقدير العام للكتاب أنه بالفعل قد غطّى معظم ما كانت تحلم به الجماهير العربية، وبالتالي شعر الكثيرون من الواعين أن نكبة فلسطين، وقيام الدولة الصهيونية وسط المنطقة العربية، وتشريد عرب فلسطين، أعطت ردود الفعل المعقولة والمناسبة لهذه الكارثة القومية التي حلّت بالأمة العربية، وليس بفلسطين وأهلها فقط. ومن هنا، طرح هذا الكتاب الصغير أفكار الحرية ـ بمعنى الخلاص من الاستعمار، وليس بإجراء انتخابات برلمانية ـ والاشتراكية والوحدة العربية. وكثيراً ما ظهر الكتاب، وكأن واضع خطوطه الأساسية وكاتبه قومي عربي واضح وصريح. وبالفعل، فقد أكد الكتاب وجوب إنهاء الحكم الفاسد في مصر، وطرد القوى الاستعمارية من على أرضها، إضافة إلى تغيير بنية المجتمع المصري تغييراً جذرياً، ضمن مشروع قومي عربي كبير يهدف إلى قيادة أمة العرب كلها نحو الحرية والبناء والتقدم. وبكلمة، كان الكتاب برنامجاً إصلاحياً قومياً مهماً جداً، وهو يتقدم على معظم ما أوردته الأحزاب والمنظمات القومية، وكذلك تشكيلات اليسار العربي المختلفة.

لقد أحسن سعيد أبو الريش حين تحدث عن تقييمه الهادئ لكتاب عبد الناصر، فقال إن **«فحوى الكتاب يهدف إلى إعطاء قائد حركة الضباط الأحرار أيديولوجيا، وقد تبنّى فكرة القومية العربية، بل قدمها أيضاً حتى على الوطنية المصرية، من أجل تصعيد سلوكيات المجابهة تجاه الكيان الصهيوني...». وقد عبّر كتاب فلسفة الثورة خير تعبير عن الاتجاه من سياسة مصر أولاً[*] إلى القومية العربية،**

(٨) المصدر نفسه، ص ٦٣.

(٩) المصدر نفسه، ص ٦٥.

(*) في السنوات الأخيرة لجأ العديد من قادة الأنظمة القطرية العربية إلى رفع شعار أن «بلدهم أو قطرهم أولاً» ومعنى هذا عملياً الاهتمام بالشؤون القطرية على حساب المصالح العربية المشتركة.

وبالفعل فإن مسؤولية قيادة العرب نحو التقدم هي قدر مصر»[(١٠)].

أما مارلين نصر، فترى في مقالها «التصور القومي العربي عند عبد الناصر»، معتمدة في ذلك على كتاب فلسفة الثورة وغيره من الدراسات واللقاءات والخطب الجماهيرية التي تشكّل الخطاب الناصري، أن «الأمة العربية تبرز وتتأكد كحقيقة بديهية، وكتجربة يومية، وكمشاركة معاشة، من جميع أبنائها. . . والخطاب الناصري يرمي بوضوح إلى أن يكون توكيدياً أكثر منه برهانياً. إنه ينادي بالأمة العربية، ويعبّر عنها أكثر مما يحللها في جذورها وعناصر ديمومتها. إنه يؤكدها أولاً في وحدتها ووحدانيتها «أمة واحدة، أمة واحدة». هذه هي الصفة الرئيسية والخاصة الكبرى التي تذكّر شدّة تكرارها بالهاجس الوحدوي ـ الواحدي القديم للشرق السامي». وتضيف مارلين نصر أن هذا الخطاب «وبخلاف أكثرية الخطب القومية المشرقية، لا ينكر المستوى «الوطني» أو يُصطنع، بل يصبح متمّماً وملتقياً في «الأمة العربية» الموحّدة. بلا ريب ينبغي أن تكشف في هذه الصفة عن التأثير التبايني على الخطب لمجتمع (مصر) متجانس نسبياً، ومندمج، وذي جذور تاريخية عميقة، ولمجتمع (المشرق العربي) منقسم عضوياً ومفكّك و«مُبلقن» حديثاً في مجموعة من الدول تشكّل شرعيتها موضوع نزاع قوي»[(١١)].

من أهم منجزات الوحدة المصرية ـ السورية أن مثل هذه الخطوة السياسية المهمة في حدّ ذاتها حققت مزيداً من الشعور بالثقة الذاتية وبالأمن القومي للبلدين المتوحّدين من أخطار المشروع الصهيوني، وبالتالي تضاعف الشعور بالأمان النسبي، وكان أن امتدت هذه المشاعر لدى المواطنين العرب على امتداد الوطن الكبير، واطمأن هؤلاء اطمئناناً واقعياً بتحجيم الخطر الصهيوني على مصير ومستقبل البلدان العربية القريبة من إسرائيل.

لم يجسد تحقيق هذه الخطوة الوحدوية الحلم العربي الكبير لدى ملايين المواطنين العرب فحسب، بل سجل من حيث المبدأ انتصاراً وطنياً كبيراً وتراجعاً واضحاً لقوى الاستعمار وأعوانه. ولعل توحيد الجيشين المصري

---

(١٠) أبو الريش، المصدر نفسه، ص ٨٦، (والتأكيد من كاتب هذه الدراسة).

(١١) مارلين نصر، «مصر والعروبة وثورة يوليو،» في: سعد الدين إبراهيم [وآخرون]، مصر والعروبة وثورة يوليو، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ٥٧ ـ ٥٨.

والسوري يعطي صورة للواقع المنتظر لمصير دولة العدو ومستقبلها، وما ينتظر استراتيجية الصهيونية القائمة على استفراد الجيوش العربية ومقاتلة كل جيش منها على حدة، وهذا الوضع الجديد ـ وحدة البلدين ـ جعل إسرائيل وقواتها في وضع أصعب من حالة ما قبل توحيد الجيشين المذكورين.

لقد جعلت وحدة الجيشين العربيين قوات الصهاينة تواجه كتلة عسكرية عربية قوية موحّدة تقاتل على جبهتين شمالية وجنوبية في وقت واحد، بعد أن كانت تواجه قوتين تفتقدان التخطيط المشترك والتنسيق والتعاون، وبذلك أصبحت إسرائيل مثل «البندق في كسارة البندق» بعد أن أحاطت بالعدو الصهيوني من الجنوب والشمال أهم قوتين عسكريتين عربيتين في ظلّ قيادة عسكرية موحّدة. ويمكننا أن نتصور ما إذا كان بوسع العدو أن يحرز الانتصارات التي حصل عليها بعد انفصال أيلول/سبتمبر ١٩٦١ في تحويل نهر الأردن، وفي عدوان حزيران/يونيو ١٩٦٧ فيما لو بقيت الوحدة بين البلدين.

وقد دفع هذا الواقع السياسي الجديد، إذ تبدلت الخارطة السياسية للمنطقة، أعداء الوحدة ليتحركوا ويتآمروا، وتلاقت عندها مصالح الكتلتين الدوليتين الكبيرتين: الكتلة الغربية والكتلة الشرقية، لتتعاونا ضد وحدة العرب. وإذا كانت وحدة العرب تعتبر خطاً أحمر عند أعداء العرب، وهو أمر معروف عند الكثيرين، فإن هدى جمال عبد الناصر تؤكد تآمر هؤلاء الأعداء بعد مراجعتها للوثائق الرسمية الخاصة بوزارة الخارجية البريطانية، إذ كتبت في إحدى دراساتها تقول:

«إن هذه الدول الكبرى اعتبرت أن قيام الوحدة المصرية السورية انقلاب خطير في منطقة الشرق الأوسط يهدد مصالحها تهديداً مباشراً، مما حفز هارولد ماكميلان ـ رئيس الحكومة البريطانية ـ إلى دعوة كلّ من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وفرنسا إلى اجتماع قمة رباعية يتم خارج نطاق الأمم المتحدة لمناقشة أزمة الشرق الأوسط ـ كما كان يطلق عليها في ملفات وزارة الخارجية ـ ويتضح من هذه الوثائق البريطانية كيف تلاقت مصالح الكتلتين الغربية والشرقية ضد تجربة الوحدة المصرية ـ السورية»[١٢].

(١٢) حركة القوميين العرب: نشأتها وتطورها عبر وثائقها ١٩٥١ ـ ١٩٦٨، الكتاب الثاني: ١٩٥١ ـ ١٩٦٨، الجزء الثاني، ترجمة وتحقيق هاني الهندي وعبد الإله النصراوي (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ٢٠٠٨)، ص ١٢٨.

ثانياً: التحرّكات العسكرية الغربية في مواجهة مشروع الوحدة العربية

من تلاقي مصالح الكتلتين، قامت الولايات المتحدة وبريطانيا بعد ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ في العراق والإطاحة بالنظام الملكي، باللجوء إلى القوة العسكرية، فقامت الولايات المتحدة بإنزال قوات كبيرة من مشاة البحرية واحتلال جنوب بيروت، وبعد يوم واحد قامت بريطانيا بنقل قوات من المظليين وجنود الصاعقة (الشياطين الحمر) من قبرص، مارة في «الأجواء الإسرائيلية» لتنزلها في الأردن.

كانت هذه العملية العسكرية الأنغلو ـ أمريكية درساً من الدروس المستقاة من حوادث العدوان الثلاثي ضد مصر في خريف ١٩٥٦، مع فارق أساسي هو أن الولايات المتحدة ـ أكبر قوة عسكرية في العالم ـ حلّت، هذه المرة، مكان فرنسا وإسرائيل. وكان القصد الثاني من هذه العملية العسكرية إفهام قيادة الجمهورية العربية المتحدة أن لا مجال لانضمام أي بلد عربي (كالعراق أو الأردن أو لبنان) إلى دولة الوحدة إلا بعد مواجهة عسكرية مع جيوش أمريكا وبريطانيا. وواضح أن هذه العملية تمّت كحصيلة للاتفاق بين الكتلتين الدوليتين الكبيرتين.

لقد كان هذا العمل العسكري الأنغلو ـ أمريكي المشترك بمثابة إنذار صريح موجّه إلى القاهرة لكي لا تنضم أية دولة عربية أخرى إلى وحدة مصر وسورية. وقد جاءت هذه العملية بعد شهور قليلة من محاولة الملك سعود بن عبد العزيز (ملك الدولة السعودية) لإغراء بعض ضباط الجيش السوري بالمال الوفير لقاء عدم تحقيق وحدة مصر وسورية في شباط/فبراير ١٩٥٨.

لم يكن العمل العسكري وحده هو الذي قامت به الولايات المتحدة وبريطانيا، بل إن الوثائق الرسمية البريطانية التي اعتمدت عليها هدى جمال عبد الناصر تؤكد أن الإنكليز نجحوا في إقناع المسؤولين في الأردن بأن الجمهورية العربية المتحدة تحاول القيام بهجوم عسكري ضد الأردن. وفي هذا تقول هدى عبد الناصر في إحدى دراساتها «إن أخطر ما في الوثائق البريطانية المتعلقة بالوحدة المصرية ـ السورية التفاصيل التي ذكرت عن مخطّطات الدول الغربية لمنع انضمام أي من الدول العربية الأخرى إلى دولة الوحدة، ومختلف الوسائل التي استخدمت من أجل تحقيق هذا الهدف. فلقد قدم الغرب الدعم المالي والعسكري للدول المجاورة لمصر وسورية، بالإضافة إلى تغذية شكوك جميع دول المنطقة في الدولة

العربية الوليدة. وكانت بريطانيا هي المحرك الأساسي لإثارة مخاوف كل من العراق ولبنان والأردن من احتمال تعرّضها لهجوم عسكري من جانب الجمهورية العربية المتحدة». وفي هذا الصدد، تتحدث هدى عبد الناصر عن أن هذه الوثائق البريطانية أوضحت «تفاصيل الدور الذي قامت به بريطانيا لمنع انضمام الأردن إلى الجمهورية العربية المتحدة من خلال نقلها معلومات مضللة إلى الملك حسين عن تقديم جمال عبد الناصر الدعم إلى مجموعة من القوات المسلحة الأردنية للقيام بانقلاب عسكري ضده. . . كما طلبت الحكومة البريطانية من سفيرها في الأردن ضرورة مقابلة الملك حسين بصورة عاجلة، وتقديم النصح له بطلب المساعدة العسكرية من بريطانيا لحماية عرشه من أي انقلاب عسكري ضده تقوم الجمهورية العربية المتحدة بتدبيره، وإقناعه ـ في نفس الوقت ـ بأن الوجود العسكري البريطاني في الأردن يسهم في استقرار المنطقة». . . وأضافت هدى عبد الناصر أنه «حتى الآن لم يُكشف النقاب عن الدور البريطاني في إتمام عملية الانفصال (السوري)، نظراً إلى أن هناك خمسين ملفاً كاملة ستبقى مغلقة لمدة خمسين عاماً. . . بالإضافة إلى وجود أربع ملفات ستبقى مغلقة حتى عام ٢٠٥٥، وهي تتعلق بالسياسة البريطانية تجاه الجمهورية العربية المتحدة»[١٣].

لم يكن الأمن القومي العربي وحده هو الذي جعلته الوحدة المصرية ـ السورية أكثر قوة ومتانة، بل إن ثقة الجماهير العربية بنفسها ـ خارج دولة الوحدة ـ قد زادت وتضاعفت، بحيث سقط النظامان الحاكمان المواليان للغرب في العراق ولبنان بعد شهور قليلة من قيام الجمهورية العربية المتحدة. ولعل عام الوحدة (١٩٥٨) شهد أكبر انتصارات النضال العربي، حتى إن هذا العام المميّز سُمي بحق من قِبل مؤرخين بريطانيين معروفين بـ «عام ثوري»[١٤] بسبب ضخامة الأحداث السياسية العربية، وإعادة رسم خارطة منطقة الشرق الأوسط. ولعل رسالة رئيس الحكومة التركية آنذاك ـ عدنان مندريس ـ إلى وزير الخارجية الأمريكية، تعطي صورة واضحة ودقيقة عن ضخامة أحداث تلك «السنة الثورية». فقد كتب رئيس الوزراء التركي إلى الوزير الأمريكي قائلاً:

«إن تطورات الموقف في حاجة إلى إعادة تقدير. فلقد نمت أمس، وعلى

---

(١٣) هدى جمال عبد الناصر، «(٤٤) عاماً على قيام الجمهورية العربية المتحدة: الوحدة المصرية ـ السورية في الوثائق البريطانية،» الأهرام، ٢٦/ ٢/ ٢٠٠٢، (التأكيد من كاتب هذه الدراسة).

(١٤) Roger Louis and Roger Owen, *A Revolutionary Year: The Middle East in 1958*, Library of Modern Middle East (London: I. B. Tauris, 2002), Introduction and Chapter 1, pp. 1-77.

حدودي الجنوبية، دولة تعدادها ستة ملايين، واستيقظت صباح اليوم، وعلى حدودي الجنوبية، دولة تعدادها ٣٦ مليوناً»[١٥].

لقد كانت هذه الوحدة، كأمر سياسي واقعي، تعني أن الثقل المصري (أي الدولة الحديثة ومؤسساتها العديدة المتقدمة، وحجم سكان مصر الكبير، كبر قوتها العسكرية ونوعيتها، أعداء المثقفين والعلماء. . . إلخ) قد انتقل إلى آسيا العربية التي تكثر فيها الكيانات السياسية الصغيرة، وتفتقد هذه المنطقة العربية الدولة القوية الحديثة، وبذلك اختل التوازن السياسي القائم «وتعرّضت المصالح الاستعمارية، خاصة النفط العربي، إلى الأخطار والمتاعب». وهذا الواقع الجديد هو خط أحمر بالنسبة إلى مصالح الدول الغربية منذ أيام محمد علي باشا وإبراهيم باشا في القرن التاسع عشر. وقد ازدادت خطورة هذا الخط بعد ظهور المشروع الصهيوني في فلسطين، وقيام دولة إسرائيل، ثم اكتشاف النفط العربي في المنطقة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن نظرة الولايات المتحدة، مثل غالبية الدول الكبرى، إلى الوحدة العربية لم تكن نظرة محايدة، بل إنها تماثل نظرة بريطانيا وسياستها المعادية لهذه المسألة المركزية القومية العربية. وفي هذا الشأن، يكتب محمد حسنين هيكل، معتمداً على وثائق أمريكية منشورة، عن محضر اجتماع مجلس الأمن القومي (الأمريكي) الذي انعقد في واشنطن في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٨، حيث «طلب أيزنهاور ـ الرئيس الأمريكي ـ من آلان دالاس ـ مدير المخابرات المركزية الأمريكية ـ أن يكون أول المتكلمين. فقال دالاس: «يجب أن ننظر إلى القومية العربية باعتبارها فيضاناً يتدفق بقوة، وأننا لا نستطيع أن نقاومه، وإنما نستطيع فقط أن نضع بعض شكائر (أكياس) الرمل حول المواقع التي ننوي الدفاع عنها». وقد وافقه الرئيس على الفور وبحماسة. . لكن وزير الخارجية الأمريكية ـ جون فوستر دالاس ـ تدخل في النقاش ليقول: «لا ينبغي أن نبالغ في قوة القومية العربية والوحدة العربية، فالوحدة بين مصر وسورية حتى الآن لا تزال هشّة، ولا يمكن اعتبار الوحدة العربية حركة دائمة». واختلف الرئيس الأمريكي مع وزير الخارجية قائلاً: «أرى أن هناك أساساً لحركة القومية العربية، وعلينا إما أن نتعاون معها، وإما أن نحاول تغييرها، وإما أن نقوم بمزيج من الأمرين. . ». وفي تقرير آخر، طلب الرئيس الأمريكي «تكثيف الدعاية الإعلامية والنفسية في الشرق الأوسط، وضرورة التنسيق في هذا الصدد بين وكالة الاستعلامات ووكالة

(١٥) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨)، ص ٢٨٠.

المخابرات المركزية الأمريكية. .». وفي جلسات أخرى لمجلس الأمن القومي، دارت مناقشات طويلة، وقدمت اقتراحات عديدة، كان أبرزها: أنه «**ليس هناك إلا أحد حلين: إما اغتيال عبد الناصر، وإما فرض هزيمة ساحقة عليه بواسطة إسرائيل**». . وفي تقرير آخر جاء في إحدى فقراته: «لقد ثبت أنه لفكرة الوحدة العربية قوة هائلة وجاذبية شديدة في كافة أنحاء العالم العربي تقريباً، وأن لها قوة دفع لا ينتظر أن تفقدها في المستقبل القريب، إلا أننا لا نعتقد أن توحيد الدول العربية ودمجها في «إمبراطورية» مركزية موحّدة ممكن في المستقبل المنظور (!!)، فهناك في المنطقة ظروف وأوضاع سوف تتحرك ضد النجاح النهائي لإقامة دولة عربية مركزية. . ثم إن هناك عوامل معادية لقبول «التفوق» المصري، وهي تعيد إحياء «الخوف» من «الاستعمار المصري»، وربما لا يقبل كثير من صانعي الثورة العراقية أن تكون القاهرة هي المصدر النهائي والوحيد للسلطة في شؤون العراق. وقد يحدث نزاع بينهم وبين الناصريين. .»(*).

إن هذا يُظهر أن الولايات المتحدة تصدّت، وما تزال تتصدّى حتى اليوم، لوحدة العرب وتعاونهم، وقد أدت دوراً مركزياً في محاربة الوحدة ومقاتلة المؤيدين لها. ولكن، هل كانت الوحدة العربية وحدها هي التي أفضت إلى هذا الخلاف العميق بين قوى التحرر العربي وأعوانها؟ كانت هناك، إضافة إلى الوحدة، مسألتان مهمتان، هما: **أولاً**، بقاء المشروع الصهيوني متجسداً بإسرائيل، قوة تؤدي دوراً طلائعياً في محاربة النهضة العربية. ولن نتحدث هنا عن علاقة إسرائيل بالدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، فإن هذا أمر واضح ومعروف للجميع، وبالتالي فلا حاجة إلى الإفاضة والشرح في تأكيد ذلك. **ثانياً**، هناك مسألة النفط العربي، والمعروف أن النفط هو عصب الصناعة والزراعة والاقتصاد في العالم الحديث، وهو خاضع في معظم إنتاجه وآباره للشركات الغربية. وينقل محمد حسنين هيكل في كتابه **سنوات الغليان** رسالة كتبها مسؤول أمريكي كبير، وجّهها إلى رؤساء البعثات الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط. وقد جاء في هذه الرسالة:

«إن وجود السيطرة على مواصلات نقل بترول الشرق الأوسط إلى أوروبا،

(*) من المفيد قراءة الوثيقة الرقم (٢٨) في: المصدر نفسه، ص ٨٥٤ ـ ٨٦٥، إذ تضمّ هذه الوثيقة تقرير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وعنوانه: «القومية العربية بوصفها من العوامل المؤثرة في الوضع في الشرق الأوسط». انظر أيضاً: المصدر نفسه، ص ٣٨٠ ـ ٣٨٥.

سواء عن طريق قناة السويس، أو عن طريق أنابيب البترول المتجهة إلى البحر الأبيض المتوسط، التي تقع تحت السيطرة الفعلية للقاهرة، يعرّض المصالح الأمريكية في المنطقة إلى خطر أكيد، فإن ذلك يجعل الجمهورية العربية المتحدة في وضع يمكّنها من ممارسة ضغط على الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية، وهذا الاحتمال يمكن أن يتحول إلى سلاح مخيف في يد الرئيس عبد الناصر»[١٦].

ولكن إذا كانت هذه العوامل وقفت، وما تزال تقف حتى اليوم، بدون لقاء جاد بين العرب والولايات المتحدة، فهل هذا يعني أن كل أوساط اليمين (في سورية) معادية لعبد الناصر ودعوة الوحدة العربية، أم أن بعض هذه الجهات المحافظة رأت في الوحدة طريقاً إلى الخلاص من أوضاع التخلّف والجمود؟ في مذكّرات أسعد كوراني، يرد ذكر حادثة محاولة الانفصاليين الحصول على وثيقة سياسية تعلن تأييد وجهاء وقياديي حلب لخطوة الانفصال، ويومها حال رشيد الكيخيا (زعيم حزب الشعب، وممثل حلب شبه الدائم في البرلمان السوري) دون صدور هذه الوثيقة، رغم كثرة عدد المجتمعين لإصدار ذلك البيان. وفي مذكّرات كوراني أن «المقدم جورج محصل افتتح الاجتماع شارحاً أسباب حركة ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ في حدود البلاغات التي أصدرها ضباط الحركة وأذاعوها من راديو دمشق. فلما انتهى من كلمته، تكلّم أكثر الحاضرين... واندفع كثيرون إلى الكلام بالتأييد بحماسة، وقد سكت الكيخيا وناظم القدسي، كما إني سكتُّ كذلك. ولما انتهى من أراد الكلام من الحاضرين، طلب المقدم جورج محصل وضع بيان بتأييد الحركة على غرار بيان دمشق، فطلب رشيد الكيخيا الكلام، وقال بالحرف الواحد: «إن الوحدة العربية كانت وما زالت من أمانينا الوطنية، وكانت إقامتها مع مصر، وهي أكبر الأقطار العربية، موضع موافقتنا جميعاً، رسمياً وشعبياً، وإذا وقعت أخطاء في إدارتها فالخطأ مما يمكن تصحيحه، ومهما كان القائم بالحكم مستأثراً بالسلطة، فالأفراد زائلون، وإذا كانت هذه الوحدة أمنية قومية في أصلها، فقد أصبحت ضرورة لسلامة سورية بعد قيام إسرائيل، فحبذا لو وسطنا شخصية عربية حيادية... لرأب الصدع بين الضباط الذين قاموا بالحركة وبين عبد الناصر وإعادة الوحدة إلى ما كانت عليه، ولا أوافق على ما وقع، ولا أوقّع على أي بيان بتأييد الانفصال..». هذا مع

(١٦) المصدر نفسه، ص ٣١١ ـ ٣١٢.

العلم بأن الكيخيا «كان مبغوضاً من عبد الناصر ومحارَباً من زبانيته. . .»[١٧].

وللعلم، فإن الكيخيا لم يكن وحده من اعترض على الانفصال، بل كانت هناك عناصر يمينية عديدة، منها بعض زعماء القبائل، وبعض الساسة والمثقفين الذين لم يندفعوا في تأييد هذه الجريمة السياسية التي أعدّها أعداء العرب لأسباب ودوافع عديدة ومختلفة. وكان للإعلام المحلي والأجنبي دور أساسي في خفوت صوت العناصر الوحدوية في المعركة السياسية التي شهدتها الساحة السورية خاصة، وبلدان الوطن العربي عامة.

لقد اقترن هذا الموقف الاستعماري الغربي المعادي لوحدة الأمة العربية بعداء شديد أيضاً من جانب الكتلة الاشتراكية، وفي طليعة دولها الاتحاد السوفياتي. وقد نجحت موسكو في تجميع الكثيرين من القياديين الشيوعيين العرب، وتوجيههم إلى محاربة وحدة مصر وسورية، والحيلولة دون انضمام أية دول عربية أخرى إلى الجمهورية العربية المتحدة، تحت حجج ومبرّرات عديدة، متخذين جانباً من جوانب الفكر الماركسي سنداً لمقاومة اتحاد العرب وبناء دولتهم الموحّدة، ذلك أن الفكر الماركسي، كغيره من الأفكار الكبيرة، «حمّال أوجه»، وقابل لتقديم تفسيرات مختلفة، وكثيراً ما كانت متناقضة. هذا، وقد نجح الشيوعيون العرب بالفعل في عزل النظام العراقي «الثوري» ومنعه من الانضمام إلى وحدة مصر وسورية، مع «احترامهم» الشديد لاتفاقيات النفط التي عقدها النظام الملكي السابق مع الشركات الغربية الاستعمارية، إذ بقي النظام القاسمي الجمهوري حريصاً على إرسال النفط العراقي إلى مراكز الصناعة الغربية، وخاصة الأوروبية، لقاء بقاء الجمهورية العراقية «خالدة» وبعيدة عن الوحدة العربية، من ناحية، وبقاء سياسة العراق الرسمية تراوح مكانها في تحالف مع بلدان الكتلة الاشتراكية، وبين سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز، من ناحية ثانية.

هذا التلاقي بين الكتلتين الغربية والاشتراكية قلّ أن حدث جهاراً نهاراً خارج المنطقة العربية. ولعل الحادثة المهمة لتلاقي الكتلتين تتمثّل في الاتفاق على تقسيم فلسطين، وإقامة دولة صهيونية فيها في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر

---

(١٧) أسعد الكوراني، ذكريات وخواطر: مما رأيت وسمعت وفعلت (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٠)، ص ٣٤٤ ـ ٣٤٥. هذا والمعروف أن أسعد الكوراني من حلب الشهباء ومن سياسييها المعروفين وقانوني شهير. وتولّى الوزارة أكثر من مرّة في النظام السوري.

١٩٤٧، ثم في محاربة الكتلتين للوحدة العربية، وذلك حين اتّحدت مصر وسورية في شباط/فبراير ١٩٥٨.

من الطبيعي أن يكون اتفاق الكتلتين الدوليتين دافعاً ومشجعاً لإسرائيل لتتحرك سياسياً ضد وحدة البلدين، فكان أن بدأت مساعيها السياسية لتشكيل تكتل إقليمي من غير الدول العربية تميّز بعدائه للعرب ووحدتهم، لأن في قيام الجمهورية العربية المتحدة ضرراً يلحق بأوضاع هذه الدول التي تشكّلت من الجمهورية التركية، ومن المملكة الإيرانية (أيام الشاه)، وإمبراطورية الحبشة (إثيوبيا)، بدعم غربي واضح استهدف إيقاف عجلة الوحدة، والعمل الجاد على ضربها. ولم تكتف إسرائيل بهذه الخطوة السياسية «المحلية»، بل نشطت في تعميق علاقاتها العسكرية والتسليحية والمالية مع دول الكتلة الغربية، وخاصة مع الولايات المتحدة. وعملت الدولة الصهيونية بكل طاقاتها على زيادة حجم قواتها العسكرية وزيادة تسلحها، وانصرفت إلى بناء مستعمرات جديدة، وتوسيع طاقات المستعمرات الموجودة من قبل وزيادة إمكاناتها. إلا أن كل ذلك لم يقف دون تقليل الكثير من اعتداءاتها على منطقة الجولان، كما أصبح مؤكداً أن هذا العدو أوقف توسعه البطيء في المناطق الحرام، وخاصة في الأراضي العربية الشمالية.

إضافة إلى الاهتمام الخاص الذي أبدته قيادة الجمهورية العربية المتحدة بالشؤون العربية العديدة والمتنوّعة، كان شهر أيلول/سبتمبر ١٩٥٨ «شهراً جزائرياً بكل معنى الكلمة» بالنسبة إلى هذه القيادة القومية، ذلك أن فرنسا الاستعمارية شاركت بقواتها العسكرية في العدوان الثلاثي المسلح على مصر في خريف العام ١٩٥٦ بعد أن عجزت بأساليبها الماكرة عن إغراء عبد الناصر ليقلل من مساعداته وإسناده للثورة المسلحة التي قام بها شعب الجزائر ضد الاحتلال الفرنسي الذي زادت أيامه السوداء على أكثر من قرن من الزمان. ففي «شهر أيلول/سبتمبر ١٩٥٨ كانت الثورة الجزائرية هي الموضوع العربي الملحّ على جمال عبد الناصر، فقد كان تصوّره أن نجاح الثورة في الجزائر وقيام حكومة جزائرية وطنية مستقلة يمكن أن يضيف إلى القوة العربية مدداً لا يستهان به. وكان تصوره الاستراتيجي أنه بالجمهورية العربية المتحدة في القلب، وبالجمهورية العراقية الجديدة إلى الشرق، وبدولة جزائرية مستقلة في المغرب العربي، فإن الأمة العربية تكون قد حصلت على ثلاث ركائز أساسية تشمل المنطقة كلها من شواطئ الخليج العربي إلى شواطئ المحيط الأطلسي. . . هذا، وكانت مساعدات مصر للثورة الجزائرية قد بدأت من قبل اندلاع نيرانها،

وعندما اندلعت هذه الثورة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤ لم يكن تحت قيادتها أكثر من ألفي متطوع. ومع استمرار الثورة، وزيادة الدعم المصري، ثم العربي لها، كانت الثورة الجزائرية الآن موجودة في أرض المعركة بأكثر من ١٢٠ ألف مقاتل..»[١٨].

لم يكن السلاح والمال المدد الوحيد الذي قُدّم إلى ثورة الجزائر، بل إن القاهرة نفسها شهدت إعلان قيادة الثورة الجزائرية حكومتها الوطنية الموقتة في المنفى في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٥٨ برئاسة السياسي المعروف باعتداله فرحات عباس، ومعه نائبان للرئيس، وهما مناضلان معروفان: كريم بلقاسم، وعبد الحفيظ بوصوف. وبذلك، استكملت الثورة الجزائرية بعض أسس الدولة الوطنية ومقوّماتها التي قامت مع قيادة الجمهورية العربية المتحدة بالسعي الحثيث لدى الدول العربية والأجنبية لتعترف باستقلال هذا البلد المناضل وتحرره من الاستعمار الفرنسي الذي طال أمده.

أما عن العراق الذي كان يخضع للنظام الملكي، والداعم بقوة لحلف بغداد ـ المشروع الاستعماري المعروف ـ فقد ذكر محمد حديد[*] في مذكراته رحلته إلى أوروبا في أوائل صيف ١٩٥٧، وأنه بعد مقابلته لعبد الكريم قاسم سرّاً، نقل منه رسالتين إلى دمشق والقاهرة. ويتحدث حديد بعد ذلك عن لقائه في دمشق بعدد من رجال الحركة الوطنية، مثل عفلق وبكداش، وفي القاهرة حيث التقى سرّاً بجمال عبد الناصر، ونقل له رسالة عبد الكريم قاسم «لمعرفة مدى دعمه للعمل الحاسم الذي يعتزم الجيش القيام به من أجل تغيير النظام في العراق ومدى إمكاناته للحصول على دعم الاتحاد السوفياتي لمثل هذا التغيير، وخصوصاً مدى استعداده للقيام بعمل ما لإحباط الإجراءات المتوقعة من بريطانيا وأمريكا لتحصين النظام القائم في العراق»[١٩]. ولم يذكر حديد ما هو رد عبد الناصر، إلا أن الأحداث التي أعقبت ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ أكدت أن الجمهورية العربية المتحدة وحدها هي التي وقفت تساند ثورة العراق.

(١٨) هيكل، المصدر نفسه، ص ٣٩٨.

(*) محمد حديد، من أقطاب «الحزب الوطني الديمقراطي» وشغل منصب وزير المالية طيلة فترة حكم عبد الكريم قاسم.

(١٩) محمد حديد، مذكراتي: **الصراع من أجل الديمقراطية في العراق** (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٦)، ص ٣٠١ ـ ٣٠٦.

والأهم أن حديد يذكر في مذكراته أن القاهرة أرسلت معه إلى «جبهة الاتحاد الوطني»(*) ـ أي تحالف المعارضة العراقية ـ مبلغاً من «الدنانير العراقية»، وأن هناك «شخصيات سياسية كُلفت من بعض أطراف حركة الضباط الأحرار بالاتصال بالرئيس جمال عبد الناصر للغرض نفسه تقريباً. ويبدو أن كل طرف من أطراف الضباط الأحرار أراد أن يكون له اتصال خاص بعبد الناصر»[٢٠].

أما على صعيد السياسة العربية، فقد قدم جمال عبد الناصر للنضال العربي كله الكثير الكثير. وكان، بالإضافة إلى ذلك، مدركاً لمتاعب السياسة الدولية وخفاياها وأسرارها. وعليه، فقد كانت ثورة تموز/يوليو، في سنواتها المبكرة، من المؤسسين لكتلة الحياد الإيجابي ودول عدم الانحياز. وبكلمة، سلكت الجمهورية العربية المتحدة بقيادة عبد الناصر مسلكاً سياسياً يقوم على أساس التعاون والتحالف السياسي والعسكري مع كتلة البلدان الاشتراكية من دون استفزاز أي من الدول الرأسمالية تحت شعار «نحارب من يحاربنا، ونسالم من يسالمنا»، إذ كان هذا القائد واعياً بعمق لمعنى التوازنات الدولية على صعيد صراعات الحرب الباردة بين الكتلتين الدوليتين الكبيرتين.

أما على صعيد السياسة الداخلية، فقد سعت قيادة الجمهورية العربية المتحدة إلى توفير نوع من العدالة الاجتماعية، وخاصة في الإقليم السوري، حيث واصلت سياستها القائمة على أساس تقريب الفوارق بين الطبقات الاجتماعية، وذلك برفع مستوى الحياة لدى مئات الآلاف من فقراء الريف والمدن في الإقليمين المصري والسوري. وتجلّت هذه السياسة التقدمية في صدور قانون الإصلاح الزراعي في الإقليم السوري في أيلول/سبتمبر ١٩٥٨، حيث وفّر هذا القانون ظروفاً أفضل لمئات الآلاف من الفلاحين الفقراء. ثم أتبع ذلك، في أقل من ثلاث سنوات، بقانون تأميم الشركات الصناعية والتجارية الكبيرة في الإقليمين، وقد صدر هذا القانون في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٦١. ولا شك في أن هذين القانونين التقدميين أديا دوراً أساسياً في القضاء على طبقة السياسيين التقليديين الذين حاولوا استعادة مكانتهم ونفوذهم السياسي والاجتماعي بعد الانفصال مباشرة، لكن الأمور لم تسر كما أراد الرجعيون، فقد تم القضاء على

(*) تضمّ هذه الجبهة أربعة أحزاب هي: «الاستقلال» و«الديمقراطي الوطني» و«البعث» و«الشيوعي».

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٣٠٦.

النظام الإقطاعي، وعلى طبقة الساسة التقليديين الممثلين لكبار ملاّكي الأراضي، منذ قيام الوحدة بين مصر وسورية.

كان اهتمام قيادة الجمهورية العربية المتحدة بارزاً وظاهراً في الشؤون الداخلية للجمهورية الوليدة. ومن هنا كان إصرار عبد الناصر على تنفيذ الاتفاق الذي طرحه على وفد القيادة العسكرية للجيش السوري الذي زاره في القاهرة في كانون الثاني/يناير ١٩٥٨. وقد وافق على هذا الاتفاق وقَبِله أحد مؤسسي حزب البعث صلاح الدين البيطار، الذي كان يومها وزيراً للخارجية السورية. وأبرز ما في هذا الاتفاق أن يوافق الضباط القياديون السوريون، ويؤكدوا تخليهم التام عن التدخل في الحياة السياسية وكل نشاطاتهم في سورية، ثم أن تحل كافة الأحزاب السياسية السورية نفسها، وتوقف كل نشاطاتها في أراضي الجمهورية السورية، مقابل موافقة جمال عبد الناصر على وحدة البلدين ورئاسته للجمهورية الوحدوية الجديدة. هذا وقد عرض عبد الناصر أن يؤسس اتحاد قومي واحد للجمهورية الناشئة، وفق الأسس المعروفة والمطبّقة في مصر. وقد وافقت الجهات السورية المعنية على هذا العرض وقبلته.

ليس هنا مجال دراسة وتحليل صوابية هذا الاتفاق وصحة بنوده، خاصة إذا أدركنا الفوارق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية بين جمهوريتي مصر وسورية؛ ذلك أن وحدة البلدين وسلامة السياسة القومية التي انتهجها عبد الناصر كانتا أغلى وأهم من كل ترداد للدراسة والتحليل. وفي الواقع، وبعد عقود عديدة من الزمان، فإن هذه الفوارق المهمة لم تدرس جيداً وجدّياً من قِبل القيادة، رغم أن الأخيرة شكلت لجنة كبيرة وأساسية لمثل هذه الدراسة التي أسندت أخيراً إلى عبد الحكيم عامر الذي لم يُعرف عنه الاهتمام الخاص بالدراسات والأبحاث ومناقشة التفاصيل، سواء كانت مهمة أو جانبية، رغم حسّه الوطني القاطع.

وبدأت المتاعب السياسية في مسيرة الجمهورية العربية المتحدة حين رفض عبد الناصر تسليم إدارة شؤون سورية إلى قيادة حزب البعث، وكان معروفاً أن القياديين في الحزب كانوا منقسمين إلى فريقين: **الأول** مع عفلق، **والثاني** مع أكرم الحوراني. وتطورت الخلافات ضمن الحزب بعد أن ظهر للقادة البعثيين أن هناك عناصر سياسية أخرى ستشاركهم في إدارة شؤون الإقليم السوري، وذلك حين بحثت تفاصيل تشكيل الاتحاد القومي على مستوى الجمهورية وعلى مستوى الإقليم الشمالي. ومن هنا، فشلت قيادة حزب البعث في السيطرة على أوضاع

سورية، فكان أن بدأ الحزب معارضته للنظام الوحدوي، واستقال وزراؤه من الحكم في أواخر العام ١٩٥٩. وابتعد الحزب عن أمور السلطة، بل وقف عملياً ضد وحدة البلدين، وسبق انسحاب البعث من الحكم أنه لم يشارك عملياً في انتخابات لجان الاتحاد القومي في الإقليم السوري. وبذلك أكد الحزب «أن السلطة أهم من المبادئ والشعارات»، ولم يكن وحده الذي فضّل ذلك الخيار، فقد سبقته أحزاب ومؤسسات عديدة سارت على هذا الطريق غير السليم.

إن انتخابات هذه المؤسسة السياسية التي لم يسبق للجماهير العربية في سورية أن عرفت مثلها في العقدين الأخيرين، لم تكن تجري على مرحلة واحدة، حيث ينتخب ممثلو الشعب للبرلمان الموحّد، بل جرت منافسات شعبية لانتخاب لجان للاتحاد القومي أكثر من مرة، وتحت إشراف السلطة ومراقبتها. وكانت الحصيلة أن تمّ تعيين نواب البرلمان الموحّد من جانب قيادة الجمهورية، بحيث سُمّي ٤٠٠ من إقليم مصر نواباً للبرلمان الموحد، ولسورية ٢٠ نائباً، مع ملاحظة أن مئة نائب سوري من الذين عيّنتهم القيادة سبق لهم أن كانوا أعضاء في آخر مجلس نيابي سوري جرى انتخاب نوابه قبل الوحدة، فيما كانت الغالبية المطلقة من المئة الثانية من النواب السوريين من الذين نجحوا في انتخابات الاتحاد القومي. واجتمع «مجلس الأمة» الموحّد في القاهرة في تموز/ يوليو ١٩٦٠، وانتخب أعضاؤه المكتب الإداري للبرلمان، وانتُخب أنور السادات رئيساً لهذا المجلس. وبكلمة، لقد ربحت سورية الوحدة العربية بعد أن فقدت جماهيرها الحرية النسبية في انتخاب ممثليها إلى مجلس الأمة.

* * *

وبعد.. كيف كانت أوضاع الجماهير في الدولة الجديدة، وخاصة في الإقليم السوري، وما هي مشاعرها الحقيقية تجاه هذا الحدث القومي الكبير؟

كانت الأوضاع الشعبية، بصورة عامة، إيجابية وطيّبة، خاصة في الإقليم السوري الذي عُرف بانقلاباته المعروفة. وقد حُرم هذا الإقليم من الهدوء والسكينة أيام ما قبل تحقق الوحدة، لكنه هدأ واستقر خلال السنوات القليلة التي تحققت فيها الوحدة مع مصر؛ هذه السنوات الهادئة عرفت ظاهرة طبيعية هي انحباس الأمطار وقلّتها، وكان لذلك الانحباس تأثير كبير في الإنتاج الزراعي، حيث كانت الزراعة السورية تعتمد على هطول الأمطار، وهذا التراجع الزراعي أدى إلى شيء

من قلة النمو الاقتصادي الذي كان مفروضاً تحسنه بقيام وحدة البلدين.

نقول «وحدة البلدين»، تجاوزاً، مع أن الواقع لم يكن كذلك، إذ لم تكن هناك وحدة حقيقية بين مصر وسورية، فقد احتفظ كل بلد بشؤونه وأجهزته ومعظم مؤسساته من دون تغيير جذري. وبكلمة، فقد بقي كل قطر على أحواله العامة تقريباً، إذ لم يصب التغيير الحقيقي إلا العَلَم الوطني، والسياسة الخارجية، ورئاسة الدولة الجديدة، وكان هناك شيء من التنسيق بين الجيشين المصري والسوري، في حين بقيت لكل إقليم عملته النقدية الخاصة، ومصرفه المركزي الخاص، ومعظم أجهزة الدولة (القطرية)، واحتفظ كل بلد برسومه الجمركية الخاصة.

كان معروفاً أن المحافظات في كل إقليم لم تعرف زيارات كبار المسؤولين لها، والمقصود هنا رئيس الدولة أو رئيس الحكومة ومعظم الوزراء. وإذا كانت الثورة المصرية في تموز/يوليو ١٩٥٢ قد سلكت منهجاً جديداً، حيث بدأ كبار المسؤولين بزيارة تلك المناطق بعد قيام تلك الثورة، فإن الإقليم السوري افتقد زيارات كبار المسؤولين إلى المحافظات منذ قرون عديدة، إذ لم يكن من عادة السلاطين العثمانيين ولا مندوبيهم أو حكامهم أن يغادروا مقار أعمالهم ومراكز وظائفهم القيادية. كذلك كان المندوبون الساميون الفرنسيون بعيدين عن نهج زيارة المحافظات والتعرّف على مطالب الشعب، والأمر نفسه استمر في عهد الاستقلال الوطني، إذ لم يُعرف عن المسؤولين الكبار أنهم زاروا المحافظات، واستمعوا إلى شكاوى المواطنين وخلافاتهم. ومن هنا، كان لزيارات عبد الناصر وأعوانه مراكز المحافظات تأثير إيجابي عميق، فقد استطاعت الدولة وكبار المسؤولين فيها أن يتعرّفوا على مطالب الجماهير وحاجاتها الأساسية.

إلا أن رخاء الجماهير لم يكن كافياً في ظل نظام شمولي، إذ لم تكن معظم المؤسسات قد أُعيد النظر في سياستها وبرامج عملها، وخاصة المؤسسة العسكرية التي إذا كانت قد توحّدت جزئياً، فإن أسلوب عملها وأنظمتها الداخلية، بقيت على حالها، مما تسبّب في عدم الاندماج والتوحّد الفعلي. ولعل خير منظر لهذه الوحدة الشكلية أن نلحظ أنه بعد قيام الوحدة، أصبح للكلية العسكرية مكان واحد في القاهرة، بعد أن نُقلت الكلية العسكرية السورية من حمص، لكن بقي الطلاب الضباط السوريون يتقاضون رواتب شهرية أو مخصّصات مالية، فيما كان زملاؤهم الطلاب الضباط المصريون يقومون بدفع أقساط مالية ـ شأنهم كشأن طلاب الكليات الجامعية العديدة في مصر ـ بدل أن

يفرض القانون أو النظام الداخلي العام على جميع الطلاب الضباط، بحيث يتقاضون رواتب واحدة.

وإذا كان من المفيد أن نشير إلى دور المؤسسة العسكرية السلبي، فينبغي ألاّ ننسى دور بعض كبار المسؤولين العسكريين المصريين الذين رفضوا الاستماع إلى نصائح بعض زملائهم من الضباط السوريين. فقد اقترح، مثلاً، المقدم مصطفى حمدون ـ وكان رئيساً لقسم شؤون الضباط في هيئة الأركان السورية ـ أن يُنقل لواء مدرّع مع لواءين للمشاة من الجيش المصري إلى الإقليم السوري، مقابل نقل لواء سوري من المشاة إلى الإقليم المصري، في حال تعذر تحقيق وحدة الجيشين المصري والسوري بشكل فعلي. وبالإضافة إلى ذلك، ارتأى مصطفى حمدون استبعاد بعض الضباط المعروفين بميولهم الرجعية عن وظائف عسكرية مهمة، وكان بين المذكورين عدد ممن قاموا بعملية الانفصال المعروفة(*).

تُرى هل كان كثيراً على استمرار وحدة البلدين أن تتكلف الميزانية الموحّدة عملية نقل هذه القوات بين الإقليمين، أم أن البيروقراطية في البلدين نجحت في فرض رؤيتها ورغباتها المحلية على قيادة الجمهورية العربية المتحدة؟ تُرى هل كنا ندرك حقاً أهمية الوحدة العربية وقداستها التي وعاها وعرف تميّزها وأهميتها الرئيس الأمريكي (أيزنهاور)، الذي كتب في مذكّراته قائلاً: «**من الواضح أن القاعدة الرئيسية لسياسة الغرب في المنطقة هي العمل على إبقاء الدول العربية ضعيفة ومقسمة ومعتمدة على الغرب**. .»(٢١).

تُرى، لماذا لم تعلن قيادة الجمهورية «حالة طوارئ سياسية» بعد أن لاحت في الأفق أن هناك أزمة، بل كارثة، تنتظر نضالنا القومي؟ لقد وقع الانفصال، ولم يكن مفاجئاً للكثيرين ممن كانوا يعون الواقع السياسي. وكان الانفصال بداية لسلسلة طويلة من الهزائم الوطنية والقومية، رغم بعض الانتصارات التي حصلنا عليها في الجزائر واليمن والعراق وسورية. . ومع ذلك، فإن انفصال سورية كان الأشد تأثيراً من كل انتصاراتنا الوطنية. فلقد حقق أعداء الوحدة ما أرادوا، وهزيمتنا في معركة الوحدة ما نزال نعاني نتائجها حتى اليوم.

(*) تمت مقابلة مصطفى حمدون مع كاتب هذه الدراسة في بلغراد (يوغسلافيا) في ١٦ و١٧ نيسان/ أبريل ١٩٧٧.

(٢١) هيكل، سنوات الغليان، ص ٣٦٢، (والتأكيد من هيكل).

الفصل السابع عشر

الانفصال وما بعده

كان الانفصال أقسى ضربة تلقاها نضال الأمة العربية، وخاصة التيار القومي. ويأتي في خطورته بعد نكبة فلسطين عام ١٩٤٨، حين استولى الصهاينة على هذه الأرض المقدسة وأقاموا عليها دولتهم الصهيونية (إسرائيل)، وتسبّب ذلك الضياع في إلحاق الآلام والفواجع العديدة بالمسيرة القومية العربية.

لقد كان الانفصال كارثة ثانية أصابت نضالنا، وتراجعاً عن نجاحاتنا القومية الوحدوية. وكان من أهم نجاحات أعدائنا بعد الانفصال هو هزيمتنا في الصراع من أجل منع اغتصاب مياه نهر الأردن، وتحويل مجراه بما يخدم مشاريع الصهيونية التوسعية. ومن آثار الانفصال ونتائجه نشوب حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ التي كانت بالفعل «أم الكوارث» التي لحقت بنضالنا العربي في القرن العشرين، إذ أدت هذه الحرب إلى احتلال مناطق عربية عديدة، سيناء والضفة الغربية والجولان، وهزيمة الجيوش العربية أمام جيش العدو الصهيوني. بل لعل أهم ما في هذه الحرب أنها أدخلت تعديلات جوهرية على الواقع الثوري العربي، فكان أن تغيّرت برامج النضال القومي تغييراً جذرياً، وتعدّلت شعارات العمل الثوري، فأصبحت هذه الشعارات «النضال من أجل استعادة الأراضي المحتلة في حزيران/يونيو ١٩٦٧»، ولم تعد الوحدة هدفاً مباشراً للعمل القومي وشعاراً للنضال العربي، ورجحت كفة الميزان السياسي العربي لصالح الأنظمة الرجعية، ولم تعد الأنظمة التقدمية هي صاحبة المكان الأول. وما يزال نضالنا القومي يعاني نتائج تلك الحرب المشؤومة، وتبعاتِ الانفصال الأسود منذ عقود عديدة وحتى يومنا الحاضر.

ونعود إلى الانفصال الذي هو غير التجزئة، وقد وصفه منيف الرزاز بقوله: «إن عملية الانفصال كانت ضربة شديدة للآمال العربية. ولم يكن الانفصال مجرد عملية إرجاع الوضع بين مصر وسورية إلى ما كان عليه قبل الوحدة، بل كان، تاريخياً، أكثر من ذلك بكثير. فقبل الوحدة كانت هناك تجزئة، ولم يكن هناك انفصال، والتجزئة مرض موروث من عهود الاستعمار العثماني والغربي، والتطلع إلى الوحدة عام وشامل، وأمل تحقيقها هو أمل جماهيري واسع. ولكن الانفصال كان يعني شيئاً آخر. كان يعني فتح معركة ضد الوحدة. وكان يعني إرجاع العجلة إلى الوراء، ما وراء التجزئة، تجزئة غير موروثة ولا مفروضة، بل صنعها الانفصاليون بأيديهم. إن كل أخطاء الوحدة لم تكن لتبرر الانفصال. . .»[1]. لقد كان الانفصال «الفتيل الذي اشتعل في فجر ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ لتفجير لغم حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧» ـ كما قال ياسين الحافظ ـ بل «كان الانفصال أكثر من التجزئة بكثير»، كما كتب الرزاز.

وفي الواقع، فإن أكثر الجهات المعادية للعرب التي أسعدها قيام الانفصال، كان الكيان الصهيوني والدول الاستعمارية، ذلك أن التجزئة هي من صنع أعداء الأمة، وفي مقدمتهم الاستعمار، ولكن الأهم هو أن مفتاح الضعف العربي هو وجود التجزئة في الوطن العربي. وفي هذا يقول هيثم الكيلاني: «**إن المشروع الصهيوني اعتمد في ديناميته وأهدافه ومراحله وخططه على العنصر الأهم والأخطر في ميزان القوى، وهو اعتبار الكفّة العربية من الميزان ليست قومية بقدر ما هي قطرية، بل هي قطرية في معظم الأحيان، على الرغم من أن أصحاب الكفة العربية ـ جميع البلدان العربية نظرياً ـ لم تكن تنقصهم الأسلحة، فلديهم منها الحديث والفاعل وذو التأثير الحاسم في ميدان القتال. ولم تعد تنقصهم الكفاءة والقدرة على ممارسة فنون وعلوم القتال بإتقان ودراية معاصرين**»[2]. بل إن الرئيس الأمريكي الأسبق أيزنهاور يؤكد أهمية الوحدة العربية بشكل أكثر وأصرح، حيث نجد في مذكّراته أنه «من الواضح أن القاعدة الرئيسية لسياسة الغرب في المنطقة هي العمل على إبقاء الدول العربية ضعيفة ومقسمة ومعتمدة على الغرب»[3].

---

(١) منيف الرزاز، الأعمال الفكرية والسياسية، ٢ ج (عمّان: نشر بدعم من مؤسسة منيف الرزاز للدراسات القومية، ١٩٨٦)، ج ٢: التجربة المرة، ص ٨٤.

(٢) هيثم الكيلاني، الإستراتيجيات العسكرية للحروب العربية ـ الاسرائيلية، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص ٥٦٧.

(٣) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨)، ص ٣٦٢.

فهل هناك ما هو أوضح وأصدق مما يقوله الكثيرون من أصدقاء وحدة الأمة العربية وأعدائها؟

وهناك حقيقة مهمة يجب أن تُقال، وهي أن الانفصال ـ كخيانة للأمة العربية، وكضربة قاسية للنضال الوحدوي التقدمي ـ لم يأخذ الحجم الذي كان يستحقه هذا الحدث التاريخي المهم في الإعلام العربي، وما كان النشاط الوحدوي ضد الانفصال والانفصاليين في مستوى هذه النكبة السوداء. وقد يكون هناك أسباب لهذا الأمر الغريب، وقد يكون بين هذه الأسباب أن القياديين ممّن قاموا بهذه الجريمة القومية ينتسبون إلى مدينة دمشق التي عُرفت بأنها «قلب العروبة النابض»، وبالتالي لم يكن وجودهم على رأس الانفصال بالشيء المشرّف. وكذلك كانت أوضاع أسيادهم المحليين ـ من الحكام العرب ـ أو الأجانب ـ من صهاينة وأمريكيين وبريطانيين. وعليه، فإن ما قام به الانفصاليون من الأعداء لتحقيق مؤامرة الانفصال، والأموال الوفيرة التي وصلت إلى بعض هؤلاء القياديين، كلها أمور لا تدعو إلى الفخر والاعتزاز. أما في ما يتعلق بالوحدويين الذين تعرّضوا لكارثة الانفصال، فإن معظم القياديين في معسكر الوحدة، لم يبدوا الاهتمام الذي يستحقه تخريب الوحدة وفكّها لأسباب أخرى عديدة، منها اعتبارهم هذا الحدث المشووم مسألة عابرة، وأن الخوض التفصيلي فيه بشكل علمي هادئ قد يوقع النظام الثوري في القاهرة في حرج شديد، وهم بغنى عنه لضخامة الصراع الذي يواجهون، ولأن بعض هؤلاء المسؤولين، مثل جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر، لم تكن مخاطر الانفصال مجهولة عندهم، بل كانت معروفة لديهم ولدى غيرهم قبل وقوع الكارثة بأسابيع عديدة! فلماذا لم نتوقف عند الانفصال طويلاً؟

أولاً: الانتصارت الوطنية التي تحققت في الوطن العربي بعد الانفصال المصري ـ السوري

بالرغم من فداحة كارثة الانفصال، وما سببته من هزائم وتراجعات «قومية»، فقد شهدت الأعوام القليلة التي أعقبت الانفصال مكاسب وانتصارات «وطنية» مهمة في العديد من أقطار الوطن الكبير. لقد أدت نكبة الانفصال إلى «تراجع قومي» وانتصارات «وطنية» مهمة في العديد من أقطار الوطن الكبير. ولعل أهم هذه الانتصارات «الوطنية» هي:

١ ـ قيام الجمهورية الديمقراطية الشعبية في الجزائر في أول تموز/ يوليو ١٩٦٢

لا شك في أن هذه الثورة الشعبية الرائعة تقدم نموذجاً طيباً دالاً على عدم إمكانية نجاح المشاريع الاستعمارية وعمليات الاستيطان الأجنبية أمام المقاومة الشعبية المتواصلة والمنتظمة. وهذا ما عرفته الجزائر؛ فقد تبنّى الاستعماريون الفرنسيون سياسة ظالمة غاشمة، بل وحشية، ضد السكان العرب منذ أن وطئت أقدام المستعمرين أرض الجزائر في عام ١٨٣٠، بعد حجج وأعذار تافهة. فقد جرى إلحاق هذا البلد الكبير بفرنسا المستعمِرة، وأصبحت الجزائر مقسّمة إلى محافظات فرنسية تتبع وزارة الداخلية الفرنسية. واستمرت المقاومة الوطنية، فقادها في البداية الأمير عبد القادر الجزائري، ولكن الغزاة نجحوا في إخماد الثورة وسحقها. وبعد سنوات قليلة، تدفقت أعداد المهاجرين الفرنسيين والأوروبيين على الجزائر، حتى بلغ عددهم بعد أكثر من قرن من الاستعمار أكثر من مليون ونصف المليون مستوطن أجنبي. وتم تواصل قدوم هذه الموجات من المهاجرين، كما ترافق هذا «الغزو» بنزع ملْكية مئات الآلاف من الهكتارات من الأراضي الزراعية الخصبة من أصحابها العرب ـ من سكان البلاد ـ وتسليمها إلى القادمين الأجانب من وراء البحر، تماماً كما فعل ويفعل الصهاينة اليهود في فلسطين المحتلة. ولم يسكت الجزائريون على هذا الظلم، واستخدموا مختلف أنواع المقاومة الوطنية، من أساليب العنف المسلح إلى أساليب سياسية هادئة. ولكن الفشل بقي مصير هذه المقاومات المتنوعة لأكثر من قرن من الزمن. ولعل المظاهرات الشعبية السلمية التي انطلقت، والتي كان حزب الشعب الجزائري قد دفع جماهيره إليها، يوم عيد انتصار الحلفاء على ألمانيا النازية في ٨ أيار/مايو ١٩٤٥، تعطي صورة عن وحشية عن المستعمرين والمستوطنين الفرنسيين والأجانب، إذ سقط أكثر من ٤٥ ألف شهيد في قسنطينة وقالمة وغيرهما برصاص أعداء الحرية من عسكريين، خاصة من جنود الفرقة الأجنبية، ومستوطنين سلّحتهم السلطات الفرنسية. أخيراً، لاحت معالم الحرية حين بدأت جبهة التحرير الوطني الجزائرية بإعلان مقاومتها المسلحة في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤ بقيادة نخبة من المناضلين الجزائريين، كان أبرزهم أحمد بن بلة، ومحمد خيضر، وحسين آيت أحمد، وكريم بلقاسم، وعبد الحفيظ بوصفوف، ومصطفى بن بلعيد، وعجروش ورابح بيطاط، والأخضر بن طُبّال. وقد مثلت هذه القيادة الرائعة معظم مناطق

الجزائر والسكان من عرب وبربر. كما تعلّم هؤلاء المناضلون درس النضال جيداً بحكم تراكم الخبرات والتجارب التي مارسها المجاهدون السابقون، فكان أن استفادت معركة تحرير الجزائر من جيرة تونس والمغرب، كما أحبطت الثورة مؤامرة المستعمرين بإعطاء هذين البلدين المجاورين «استقلالاً» لمحاصرة الثورة الجزائرية وتركها تقاتل وحدها. فكان أن أفاد المناضلون من «استقلال» هذين البلدين، بتحوّلهما إلى ممر للأسلحة ومراكز تدريب للمقاتلين. واستفادت الثورة أيضاً من العمق العربي، وخاصة من مصر التي تولّى رئاستها جمال عبد الناصر، فقامت مصر ومعها العديد من الدول العربية، بتقديم ما احتاجت إليه الثورة من سلاح ومال ودعم. واعتبرت مصر الناصرية معركة الجزائر معركتها، برعايتها الثورة، وتقديمها لها كل إمكانية ودعم مطلوبين، بل رفضت مصر كل العروض والإغراءات الفرنسية لتتخلّى عن دعم الثورة، وما مشاركة فرنسا في العدوان الثلاثي على مصر إلا ردّاً فرنسياً على دعم أرض الكنانة لثورة الجزائر. ونجح المناضلون في الإفادة من كل الأفكار والأساليب التنظيمية، وأتقنوا الإفادة من الإعلام. وكانت المحصّلة أن توسع جيش التحرير الوطني الجزائري، وجاز عددُ أفراده المئة ألف مقاتل عرفوا كيف يتحدّون جيوش فرنسا الاستعمارية وقوات حلف الأطلسي. وأخيراً، وبعد مفاوضات سياسية طويلة، انتصر النضال المسلح بعد قتال عنيف شرس استمر بصورة متصاعدة لأكثر من سبع سنوات، قدمت خلاله الجزائر أكثر من مليون شهيد، ولحق الدمار والخراب بمئات القرى وعشرات الأحياء الجزائرية التي عاشت المقاومة والحرب الطويلة والقتال الصعب.

لقد كان استقلال الجزائر في أول شهر تموز/يوليو ١٩٦٢، وكان أول نصر «وطني» كبير يحققه النضال العربي ضد قوى الاستعمار القديم.

٢ ـ تأسيس النظام الجمهوري في اليمن في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢

لم تمض أسابيع قليلة على إعلان استقلال الجزائر حتى فوجئ العرب، بل العالم أجمع، بنجاح الثورة العسكرية في المملكة الإمامية اليمنية، حيث قاد ضباط الجيش اليمني تلك الثورة على الأسرة الملكية الحاكمة منذ زمن طويل، وأعلن هؤلاء الثائرون قيام النظام الجمهوري في اليمن بقيادة عبد الله السلال.

لم تكن تلك الثورة لتأتي إلى المسرح السياسي العربي بالمصادفة، بل إن أكثر من محاولة جرت قبلها، عُرف منها ثورة شباط/فبراير ١٩٤٨ بقيادة عبد الله

ابن الوزير وتنظيم اليمنيين الأحرار. وبعد سنوات قليلة قام المقدم أحمد التلايا في عام ١٩٥٥ مع عدد من رفاقه العسكريين بثورة ثانية. ولكن المحاولتين فشلتا لا بقوة النظام الديني الإمامي، بل بسبب تدخّل العربية السعودية والقبائل التي جنّدتها أموال المملكة لإبقاء اليمن في ظلمات الجهل والفقر والمرض. وبعد هذه التجارب المعروفة والمجهولة توصّل الثوريون في اليمن إلى نتيجة سياسية مهمة واحدة مفادها: «إن لا حركة ثورية حقيقية من دون أن تكون مصر موجودة بجانبها. والسبب أن كثيراً من الحركات تفشل نتيجة تدخّل الجيران من ناحية، ومن ناحية أخرى بسبب طبيعة المجتمع اليمني نفسه، والعقلية الدينية التي تحكمه وتسيطر عليه، علاوة على افتقار اليمن إلى تنظيمات فكرية أو جيش شبه نظامي. فكان الحل الوحيد هو أن تساند مصر الثورة»[٤].

من الواضح أنه لولا تدخل الجيش المصري لحماية ثورة اليمن والنظام الجمهوري فيها، لكان مصير ثورة أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ كمصير الثورتين السابقتين. وما جرى في الواقع هو أن السعودية وبريطانيا وإسرائيل، مع دول استعمارية أخرى، لم تتردّد في دعم قوات الملكيين التي قادها الإمام بدر بن أحمد، بغطاء سعودي مكشوف، وقد انطلقت هذه القوى المعادية من الأراضي السعودية واليمن الجنوبي المحتل ومناطق أخرى مجاورة. ولكن كل هذه القوى والأموال الوفيرة فشلت فشلاً ذريعاً في إسقاط الثورة، وإعادة النظام الرجعي السابق إلى مكانه التاريخي القديم. وبعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ اضطرت مصر إلى سحب قواتها العسكرية من اليمن، ونجح اليمنيون في كسر حصار صنعاء الذي استمر ٧٠ يوماً، من خريف ١٩٦٧ حتى أوائل العام ١٩٦٨. وقد شاركت في الدفاع عن العاصمة قوات نظامية يمنية مختارة أحسن المصريون إعدادها وتدريبها، وعناصر قبائل اليمن الشمالية الذين تحالفوا مع النظام الجمهوري، وقوى من جنوب اليمن، وخاصة من «الجبهة القومية لتحرير اليمن الجنوبي».

نجحت الثورة في الاحتفاظ بالنظام الجمهوري، وقامت الثورة بإجراء إصلاحات عميقة وكثيرة، بحيث لم تنحصر آثار هذه الإصلاحات باليمن وحدها، بل تعدّت تلك الآثار الإيجابية إلى باقي أنحاء شبه الجزيرة العربية، فأخذت السعودية وبلدان الخليج تباشر عمليات إصلاح كبيرة، وتوصلت هذه

---

(٤) عبد الله جزيلان، التاريخ السري للثورة اليمنية، ط ٢ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٧٩)، ص ٣٨.

المناطق «المغلقة بوجه الإصلاح والتقدم» إلى حالة من الازدهار والرقي.

وبالإضافة إلى انتشار الأنوار في هذه البلاد بعد الظلام الدامس الذي عاشته قبل ثورة أيلول/سبتمبر ١٩٦٢، تحققت لليمن وحدة الشمال والجنوب(*)، بعد ربع قرن من تحرير هذه البلاد، وبعد مقاومة شديدة أبدتها السعودية في وجه وحدة شمال اليمن وجنوبه في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠. ولعل الأهم أن محاولة الانفصال قام بها «اليساريون الماركسيون» من حكام اليمن الجنوبي السابقين. ولم يخجل هؤلاء الانفصاليون من التحالف مع أسوأ الأنظمة الرجعية في سبيل تحقيق أهدافهم السيئة، ورغم مئات ملايين الدولارات التي أنفقت على هذه المحاولة الفاشلة التي انتهت في تموز/يوليو ١٩٩٤. وقد اضطر هؤلاء إلى اللجوء إلى السعودية وعُمان بعد أن سقطت محاولة الانفصال هذه، وبقيت وحدة الشمال والجنوب. ومن حقنا أن نسأل: لماذا شجعت السعودية الانفصاليين على جريمتهم؟ والواقع هو أن هذه الأسرة الحاكمة احترفت محاربة الوحدة العربية لخدمة المستعمرين، ولأسباب أخرى. ولعل من تلك الأسباب وجود نظام جمهوري بالقرب من أراضيها، وهو ما زاد في تخوّفاتها أولاً، ثم لوجود نظام سياسي يعتمد على الانتخابات البرلمانية والتعددية الحزبية ثانياً، وهو ما يضاعف من هذه المخاوف، إلى جانب الخشية من لجوء الضباط السعوديين إلى القيام بانقلاب يطيح بحكم الأسرة المالكة هناك. وبالتالي، فإن النظام الجمهوري والحياة البرلمانية، إضافة إلى محاربة الوحدة القومية، كلها أمور دفعت الحكام السعوديين إلى التحالف مع «الماركسيين» في سبيل إسقاط وحدة اليمن. ويبقى أخيراً أن ندرس ونقارن الوحدة المصرية ـ السورية (١٩٥٨ ـ ١٩٦١) بوحدة اليمن (١٩٩٠)، وأن

(*) ينفرد دعاة الوحدة في اليمن بأن بلادهم عاشت معظم تاريخها موحّدة، وقد حكمتها أسر قوية كثيرة، وكان أبرزها: المعينيون والسبائيون والحميريون. وعليه، فان «فترات الحكم المركزي قبل ظهور الإسلام قد زادت عن ١٧ قرناً، وبعد ظهور الإسلام سبعة قرون». وفي الواقع، يقول حسن أبو طالب إن فترات الحكم المركزي كانت هي الأغلب، فطوال ٣٤ قرناً أمكن حصر ٢٤ قرناً كانت فيها الغلبة للسلطة المركزية، مقابل عشرة قرون كانت فيها الغلبة للتجزئة والانقسام.

ويتابع حسن أبو طالب كلامه بأنه «وبصفة عامة، فإن تاريخ اليمن، قديمه وحديثه، لا يخرج عن كونه علاقة دائرية جدلية بين نوعين من الاتجاهات والسمات: أولهما السلطة المركزية القادرة والتوحد والقوة والانتشار، يقابلها السلطة المنقسمة العاجزة والتشطير والتجزئة والضعف والانكماش». انظر: حسن أبو طالب، الوحدة اليمنية: دراسات في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص ٣٤ ـ ٣٥. ومن هنا، فإن الوحدة اليمنية هي أقرب إلى أن تكون «وحدة وطنية» منها إلى «وحدة قومية».

نلاحظ أن المولجين بأمور البحث وشؤونه والإعلام لم يبدوا الاهتمام اللازم بهذه الوحدة الثانية.

لقد كان الانتصار الجمهوري في اليمن هو النصر «الوطني» الثاني المهم بعد الانفصال السوري.

٣ ـ انقلاب ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣ في العراق

عُرف حكم عبد الكريم قاسم بعدائه لفكرة الوحدة العربية وتيارها، وبحقده على مصر ورئيسها جمال عبد الناصر. وعاش هذا الحكم قرابة خمسة أعوام تميّزت بالاستبداد والشدّة والبطش. وقد تحالف نظام قاسم منذ أسابيعه الأولى مع الحزب الشيوعي العراقي، الذي قدم إلى هذا الحكم الدعم الشعبي الذي احتاج إليه حكم قاسم العسكري. وقد سدد النظام وحلفاؤه ضربات قاسية إلى التيار القومي، وشهّر به وبقياداته تشهيراً إعلامياً لافتاً، مما دفع بالقوميين ـ على مختلف اتجاهاتهم ـ إلى العمل الجاد على إسقاط هذا الحكم.

من المعروف أن في المعسكر القومي في العراق فريقين أساسيين، هما: حزب البعث العربي، وحركة القوميين العرب. وقد تحالفت الحركة مع الكتلة القومية العسكرية، وتشكّلت الكتلة من عدد من الضباط المعروفين بتوجهاتهم القومية العربية، وقربهم من النهج الناصري، وكان صبحي عبد الحميد من وجوههم البارزة. وراح البعث والحركة ينشطان ضد حكم قاسم، وتسرّبت إلى قيادة الحزب أنباء عن أن الحركة والكتلة العسكرية أعدّتا لانقلاب عسكري كبير ضد قاسم وحدّدتا تاريخاً لذلك. وكان ردّ الحزب العملي أنه سبق الحركة والكتلة بانقلابه، وحدد الموعد لذلك في ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣، أي قبل موعد الانقلاب المتحالف عليه لبدء عمليته العسكرية.

في صباح يوم الجمعة في ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣، عمد البعثيون إلى اغتيال آمر سلاح الطيران العراقي، وراح أنصارهم في القوة الجوية يقصفون مقر وزارة الدفاع، حيث كان عبد الكريم قاسم يقيم دائماً. وكان من الواضح أن هذه المبادرة العسكرية البعثية فرضت على الفريق القومي الثاني أن يقف مع محاولة حزب البعث، وذلك فشل المحاولة ستؤدي إلى أن تعرّض كل المعسكر القومي لبطش قاسم وحلفائه الشيوعيين. وبالتالي، فقد عرف البعثيون كيف يضعون كل المعسكر القومي في الزاوية، وكسبوا بذلك دعمه وتأييده. وخلال

٢٤ ساعة تمّت تصفية النظام القاسمي، وبدأ حكم حزب البعث الذي استمر لفترة زادت على تسعة أشهر بقليل.

بدأ البعث حكمه بسياسة القمع، فقد بدأت منذ اللحظات الأولى مذابح منظّمة للشيوعيين العراقيين من حزبيين وأصدقاء، وشملت المجرمين منهم والأبرياء. وقد ذهب المئات بل الآلاف من أعضاء الحزب الشيوعي وأنصاره ضحايا لهذه المجزرة الوحشية. وقيل الكثير عن دور مشبوه ونشط لعبته الملحقية العسكرية وأجهزة الأمن المختصة في السفارة الأمريكية في بغداد، ونقل في وقتها أن هذه المذابح كانت بداية لمسلسل المجازر الذي تعرّض لها الشيوعيون في بلدان عديدة في آسيا وغيرها.

بعد الشيوعيين جاء دور القوى القومية، فكانت الاعتقالات العشوائية وعمليات التعذيب على أيدي أجهزة الحزب، وخاصة تشكيلات الحرس القومي التي ازدادت أعدادها وكبر حجمها، تحقيقاً لهدف تصوّرته قيادة الحزب بأن مثل هذه التشكيلات قادرة على تحجيم نفوذ العسكريين، وإخضاع المؤسسة العسكرية لقيادة الحزب، ووضع نهاية لتسلط الجيش على الحياة السياسية في العراق منذ أن بدأ النظام الجمهوري تولّي السلطة في تموز/يوليو ١٩٥٨. وإذا ما تركنا عمليات البطش والتنكيل بالقوى القومية المختلفة جانباً، نجد أن قيادة البعث أعلنت في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٦٣ عن اكتشاف مؤامرة انقلابية أعدّتها قيادة حركة القوميين، وأعلن بيان الحزب أن المؤامرة قد تمّت تصفيتها.

وعاد الشيوعيون إلى التحرك ثانية، فقد باشروا في ٣ آب/أغسطس ١٩٦٣ محاولة انقلاب عسكري ضد الحكم البعثي. ولكن شجاعة رئيس الجمهورية عبد السلام عارف، الذي تحالف مع حزب البعث، وضعت نهاية لهذه المحاولة خلال عشر ساعات.

وازدادت تجاوزات الحرس القومي وتطاولت لتصل إلى العديد من الضباط، مما دفع القوات المسلحة أثناء اجتماع المؤتمر القطري لحزب البعث إلى إلقاء القبض على عناصر قيادية متطرفة من الحزب، وجرى ترحيل هؤلاء المعتقلين إلى خارج العراق. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ نجح انقلاب عسكري قاده عبد السلام عارف والكتلة القومية العسكرية وبعض كبار حزب البعث (مثل أحمد حسن البكر وحردان التكريتي)، وأدى إلى إزاحة البعث عن السلطة في العراق. وفي الحقيقة، فإن سيطرة الحزب على شؤون الحكم في

العراق شجّعت ضباط حزب البعث في سورية على أن يقوموا بمحاولة مماثلة خلال أربعة أسابيع تحت شعار إسقاط نظام الانفصال السوري.

وكان إسقاط حكم عبد الكريم قاسم نصراً «وطنياً» ثالثاً.

٤ ـ انقلاب «اللجنة العسكرية» التابعة لحزب البعث في سورية ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣

بعد أربعة أسابيع من سيطرة حزب البعث على زمام السلطة في العراق، نجحت «اللجنة العسكرية»(*) التي تشكّلت في القاهرة أيام الوحدة مع سورية، ثم استطاعت أن تضمّ نسبة ظاهرة من ضباط الحزب في سورية. وفي الواقع، شهدت سورية في العام ١٩٦٣ عدة «قفزات» سياسية مهمة، فقد بدأت العام المذكور وعلى سدّة الحكم ناظم القدسي رئيساً للجمهورية (من قادة حزب الشعب) وخالد العظم رئيساً للحكومة (وهو سياسي مستقل لم يحمل المحبة والودّ لحزب الشعب). وكلا الرجلين عرفا بنزعتهما الانفصالية، وعدائهما للوحدة، وبآرائهما المحافظة جداً. ولم يمض إلا قرابة أسبوعين من بداية العام حتى حاول عبد الكريم نحلاوي وبعض أنصاره العسكريين أن يقوموا بانقلاب عسكري ليعود نحلاوي وأعوانه إلى قيادة الجيش. ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل، واستمر الانفصال حتى ليل ٧ آذار/ مارس ١٩٦٣. وفي صباح ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣ نجح الانقلاب الذي خطّطت له قيادة اللجنة العسكرية التابعة (شكلياً) لحزب البعث. وكان هذا الانقلاب بقيادة زياد الحريري الذي كان صديقاً لبعض العسكريين البعثيين. وترأس الدولة لؤي الأتاسي، وأسقط «الانفصال» ومعه القدسي والعظم وأعوانهما، وتشكّلت حكومة ذات توجه قومي برئاسة صلاح الدين البيطار ـ أحد مؤسسي حزب البعث ـ وقد تولى الحزب الوزارات الأساسية في الحكومة التي اشتركت فيها حركة القوميين العرب، وجماعة الوحدويين الاشتراكيين (وهؤلاء من أصول بعثية لكنهم كانوا ذوي توجه وحدوي)، والجبهة العربية المتحدة (مجموعة من الناصريين المستقلين).

بعد أيام من تشكيل الحكومة بدأت اتصالات بالقاهرة، مع تنسيق ظاهر مع

(*) كان مؤسسو اللجنة الضباط محمد عمران وصلاح جديد وحافظ الأسد. وتوسعت لتضم ضباطاً حزبيين آخرين.

بغداد، واتفقت الأنظمة الثلاثة على إجراء مباحثات وحدوية ثلاثية ضمّت مصر والعراق وسورية. وانتهت هذه المباحثات، ووقّع ميثاق اتحادي في ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٦٣. وواضح أنه لو أمكن تنفيذ هذا الميثاق لتغيّرت خارطة الشرق الأوسط، ولتبدلت الأوضاع السياسية لبعض دول المنطقة. لكن ما جرى في الواقع كان خلاف ذلك، إذ إن المباحثات المذكورة لم تكن جدّية وصحيحة، إذ كان «الهدف الظاهر منها هو إقامة دولة عربية اتحادية، إلا أنها كانت ممارسة خاوية جوفاء، إذ لم تكن المحادثات سوى ستار من دخان يحجب الخلافات العميقة عن الأنظار. وكانت «اللجنة العسكرية» وعفلق متفقين في ما بينهما على اعتبار التمثيلية الجارية في القاهرة غير ذات موضوع. . .»[٥].

يوم توقيع ميثاق الوحدة الثلاثية في القاهرة، قامت اللجنة العسكرية التي أحسن ضباطها التغلغل في الجيش والسيطرة على معظم مرتكزاته، بتسريح عشرات الضباط الوحدويين، إضافة إلى إجراء تنقلات مهمة بين الضباط الباقين في الخدمة، وكانت اللجنة تملأ الفراغات العسكرية بضباط حزبيين أو بضباط الاحتياط. ولم تكتف اللجنة العسكرية بهذه الإجراءات العسكرية، بل بدأت بمضايقة العناصر الوحدوية. وفي آخر نيسان/أبريل ١٩٦٣ ـ أي بعد بضعة أسابيع من الانقلاب ـ استقال الوزراء الوحدويون احتجاجاً على تصرّفات البعث، وبقي الحزبيون وأنصارهم في السلطة بعد أن تشكّلت حكومة جديدة.

اتسعت حملة القمع ضد القوى الوحدوية، فكان أن أغلقت مقار الأحزاب غير البعثية، ومنع صدور الصحف الوحدوية، وجرت اعتقالات لعدد من النشطاء الوحدويين، مما دفع بعدد من الضباط الناصريين الذين قادهم جاسم علوان إلى القيام بمحاولة انقلاب فاشلة تم سحقها بعنف، مما دفع لؤي الأتاسي ـ رئيس الدولة ـ إلى الاستقالة من منصبه محتجاً على البطش والقسوة، وجيء بأمين الحافظ رئيساً للدولة بدل الرئيس المستقيل.

كانت محاولة جاسم علوان في ١٨ تموز/يوليو ١٩٦٣ هي بداية المرحلة الأخيرة لتسديد الضربة القاضية إلى قوى الوحدة، والبدء بمعركة مكشوفة خاضتها «اللجنة العسكرية» باسم حزب البعث ضد الجمهورية العربية المتحدة، مما كان يعني عملياً طيّ صفحة استعادة الوحدة مع مصر، وبقاء سورية

---

(٥) باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط (لندن: دار الساقي، ١٩٨٨)، ص ١٣٦ ـ ١٣٧.

«مستقلة» بعيدة عن التوجه الفعلي للوحدة القومية. ومعنى ذلك أيضاً مواصلة نهج الانفصال والابتعاد عن مصر.

في الوقت نفسه، بدأت «اللجنة العسكرية» تحاصر مؤسسي الحزب (عفلق والبيطار) وأعوانهما، وتخلق المتاعب والمشاكل لهذه المجموعة. وأخيراً، تم إقصاء هذه المجموعة السياسية عن قيادة الحزب في انقلاب عسكري حصل في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٦٥، حيث تولت «اللجنة العسكرية» زمام كل السلطات في سورية، وبدأت حربها المكشوفة ضد القاهرة.

إن المهم في هذا الخلاف أنه خلاف بين قوى وحدوية، بين القاهرة ودمشق، والأهم أن هذا الخلاف كان ذا دور أساسي في النكبة التي حلّت بالتيار القومي الوحدوي في حزيران/يونيو ١٩٦٧. وإلى هذا الخلاف يعزو المؤرخ باتريك سيل انتصار إسرائيل على الجيوش العربية في هذه الحرب؛ إذ يقول في هذا الشأن:

«إن القضية العربية تعتمد على قيام ترابط وثيق بين مصر وسورية. كانت القاهرة ودمشق هما محور التاريخ العربي، وعندما كانتا تتّحدان كان العرب ينتصرون. وعندما كانتا تتباعدان كان العرب يضعفون ويتعرّضون للأخطار. ولو لم تنفصل سورية عن الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦١ لأمكن تجنب كارثة ١٩٦٧ التي لعبت فيها إسرائيل على وتر الخلافات المصرية ـ السورية. . . وقد فهم بأن عبد الناصر قد استطاع أن يسيطر على المنطقة ويواجه الدول الكبرى وإسرائيل عندما انضوت سورية تحت جناحه، وأنه على عكس ذلك أرغم على اتخاذ موقف الدفاع بمجرد أن انفصلت عنه سورية. فكان من الواضح، إذن، أن سورية ومصر تقفان معاً وتسقطان معاً. . . .»(٦).

وبعد. . . فمن المؤكد أن حزب البعث العربي الذي حكم العراق وسورية لم يعد حزباً وحدوياً، كما ادعى لأعوام عديدة، إذ لم يحاول توحيد البلدين اللذين حكمهما لشهور عديدة، ولم يجرب جدّياً العمل للوحدة مع مصر الناصرية ذات التوجه الوحدوي. ومن حقنا أن نسأل: هل كانت شهوة الحكم والسلطة وراء الانحراف عن المبادئ القومية التي كانت الوحدة العربية في مقدمتها؟ أم كانت الأحقاد الخاصة والمشاعر الذاتية وراء ذلك الابتعاد عن

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٠٣.

المضمون القومي السليم؟ أم كانت مشاعر الأقلية الطائفية التي كانت تشعر بالغبن والظلم اللذين لحقا بها وراء ذلك التوجه الإقليمي؟ أم كان الشعور بالفارق بين سكان المدينة وسكان الريف هو السبب في ذلك العداء؟

أياً كان السبب وراء الانحراف، فقد أثبتت «معركة تصفية الانفصال» أن المصالح أهم من المبادئ والعقيدة، وأكدت هذه التجربة أن قيادة الحزب كان يهمها الحكم والسلطة، وقد أحسنت هذه المجموعة استخدام «مبادئ القومية» للوصول إلى عرش السلطة، ونجحت في ذلك نجاحاً سافراً.

كان وصول البعث إلى السلطة انتصاراً رابعاً. فقد هزم الانفصال شكلاً، ولكنه كان يتابع تلك السياسة الانفصالية منذ عقود عملياً، ونسي موضوعياً فكرة القومية والوحدة، وإنْ أكثر الكلام عنهما كثيراً في مجال الإعلام.

٥ ـ ثورة اليمن الجنوبي وقيام الجمهورية الديمقراطية اليمنية في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧

عقد في آذار/ مارس ١٩٥٩ في دمشق، أيام وحدة مصر وسورية، مؤتمر ضم بعض القياديين من حركة القوميين العرب، وبعض قياديي الحركة في اليمن الجنوبي، مثل قحطان الشعبي وفيصل عبد اللطيف. وكان الموضوع الأساسي في هذا المؤتمر اتفاق المجتمعين على وجوب طرد المستعمرين البريطانيين بالقوة من الجنوب، والحصول على الاستقلال الوطني. ورغم صعوبة تنفيذ مثل هذا القرار الحاسم، إلا أن الصلابة والعزم والتصميم الذي أظهره قياديو اليمن الجنوبي جعل الأمر يبدو معقولاً، وليس مستبعداً، وأنه قابل للتحقيق والإنجاز.

كانت هذه الإرادة والإصرار على تحرير اليمن المحتل بمثابة الخطوة الأولى على هذا الطريق الصعب والطويل، وكانت ثورة الجزائر هي الحافز والموحي لمثل هذا الموقف، وخاصة أن أوضاع الجزائر العامة كانت أسوأ وأصعب مما كانت عليه أوضاع اليمن الجنوبي.

فيما كان الإخوان يجرون الإعداد للثورة المسلحة، ويعملون بصدق وتصميم على تنفيذ هذا القرار، فوجئوا، كما فوجئ العرب جميعاً، بقيام ثورة ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢ وإعلانها سقوط النظام الإمامي الملكي وقيام الجمهورية اليمنية التي شهدت وصول القوات العربية من أرض الكنانة. وقد انتشرت هذه القوات في مختلف أنحاء اليمن لحماية الثورة من غزو القبائل التي تموّلها العربية

السعودية. ويومها أدرك الثوريون في اليمن المحتل أن ثورة الشمال كانت الخطوة الثانية الأساسية في طريق التحرير، وأدرك الثوريون أيضاً أن خارطة الجزيرة العربية قد تغيّرت، والأهم أن زمن قيام الثورة المسلحة ضد الاستعمار البريطاني قد نضج وأقبل.

في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣ اندلعت الثورة المسلحة في جبال ردفان تحت قيادة «الجبهة القومية لتحرير اليمن الجنوبي المحتل»، وكانت الجبهة تضم بعض شيوخ القبائل والفلاحين والمثقفين، وتقود هذه الجبهة عناصر من حركة القوميين العرب. هذا وكانت منطقة ردفان معروفة بمقاومتها الوطنية للاستعمار البريطاني. ومن هذه المنطقة الجبلية الوعرة انتشرت نيران هذه الثورة إلى مختلف أنحاء اليمن الجنوبي بعد شهور قليلة من بداية الثورة. وقد طالت نار المقاومة القواعد العسكرية البريطانية العديدة في المنطقة.

لم تكن هذه الثورة لتواجه الموقف البريطاني الهادف إلى إبقاء الأمور على حالها، فراح يتخذ الإجراءات السياسية والعسكرية والقانونية لمواجهة الثورة. ولعل أبرز هذه القوانين كان «قانون مكافحة الإرهاب». ولم يكن الإنكليز وحدهم هم الذين وقفوا ضد الثورة، بل كان على الثوريين أن يواجهوا قوى عربية عديدة، منها الإقليمية كالسعودية، ومنها اليمنية الجنوبية، وخاصة في منطقة عدن. وكان بعض السياسيين والمثقفين يعارضون الكفاح المسلح، وقد خلقوا المبرّرات العديدة لطرح حل استسلامي وإنهاء العمل المسلح قبل الوصول إلى الاستقلال الحقيقي.

في حزيران/يونيو ١٩٦٥ عقد أول مؤتمر وطني للثوريين الذين أصدروا «الميثاق الوطني» للجبهة القومية الذي تضمّن أهداف الثورة، وأهمها طرد المستعمرين البريطانيين من اليمن الجنوبي، وقيام نظام حكم وطني تقدمي، وأن السبيل إلى ذلك هو الكفاح المسلح. وبدا واضحاً من قراءة الميثاق مدى تأثير ثورة الجزائر في ثورة الجنوب. وأقر المؤتمر وضع المخطّطات اللازمة للمرحلة التالية، حيث أبرزت معالم السياسة التي ستتبعها الجبهة القومية في المستقبل، وقد غطت مجالات توسيع القتال وتطوير أساليبه، والاهتمام الشديد بالتنظيم الشعبي والتوجّهات السياسية العامة.

وفي ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٦٦ أعلنت في القاهرة وصنعاء عن تغييرات جذرية في قيادات العمل السياسي والعسكري، وتشكّلت منظمة جديدة تقود

الكفاح باسم «جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل». ومن الواضح أن هذه الخطوة الغريبة لم تكن قد اتُخذت من جانب المقاتلين، بل كان وراءها جهاز الأمن المصري وبعض أعوانه من السياسيين الجنوبيين. لكن الجبهة القومية ـ بقياداتها وإطاراتها وجماهيرها ـ لم تقبل هذه السياسة القسرية، وجرت اتصالات ومباحثات مطوّلة لم تتوصل إلى نتائج إيجابية. وفي حزيران/يونيو ١٩٦٦ عقدت الجبهة القومية مؤتمرها الثاني، وقررت رفض «الانقلاب» الذي قام به جهاز الأمن المصري والساسة الجنوبيون، وأعلنت مواصلة الكفاح المسلح. ولم تتعرّض قرارات المؤتمر للجمهورية العربية المتحدة كقيادة للعمل القومي العربي. وفي أكثر من مناسبة أعلنت الجبهة القومية عن إضرابات شعبية، خاصة في عدن، ظهر خلالها كم كانت شعبية الجبهة القومية قوية راسخة بين الجماهير، وكم هي ضحلة قيمة التنظيم الجديد الذي أراد منه خصوم الثورة ترجيح كفة «المعتدلين»، إلا أن الوقائع كانت أكبر من الفرضيات النظرية وأعمق. واستمر القتال في مختلف أنحاء اليمن الجنوبي رغم امتناع القوات المصرية والنظام الجمهوري في اليمن الشمالي عن مدّ الثورة بالسلاح والمال. وبعد شهور من تصاعد قوة الثورة، أعلنت بريطانيا عن سياستها الجديدة في إجراء مفاوضات مباشرة بين اليمن الجنوبي والحكومة البريطانية في جنيف في ربيع عام ١٩٦٧. وتوصل الطرفان إلى اتفاق، حيث تقرر جلاء بريطانيا عن اليمن الجنوبي، وإعلان المنطقة جمهورية وطنية مستقلة تولى رئاستها قحطان الشعبي. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ تم إنزال العلم البريطاني، وارتفع مكانه العلم الوطني لليمن الجنوبي، وتولت الجبهة القومية الحكم في هذه المنطقة.

كان طرد بريطانيا الاستعمارية من جنوب اليمن هو **النصر الوطني الخامس**، وكان البداية لانسحاب المستعمرين الإنكليز من مناطق عُمان ومسقط والعديد من مناطق الخليج العربي. وإذا كانت صفحة الاستعمار البريطاني قد طويت، فقد انتهت مرحلة لتبدأ مرحلة جديدة من الصراع بين القوى الوطنية وأعداء الأمة العربية المحليين والأجانب. وبعد أقل من ربع قرن، أي في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠ تمّت وحدة اليمنيين في دولة واحدة، وفشلت محاولة الانفصال التي قامت بعد أربعة أعوام، وجرى قمعها وتصفيتها، وبقي اليمن موحداً في تموز/يوليو ١٩٩٤ وما بعده.

❊ ❊ ❊

إن كل هذه «الانتصارات الوطنية»، على أهميتها وتأثيراتها المختلفة، لم تكن توازي أو تعادل «الانتصار القومي» بوحدة مصر وسورية وقيام الجمهورية العربية المتحدة. والسبب الرئيسي وراء هذا التمييز بين هذين النوعين من الانتصارات هو أن «الوحدة القومية» تحدث «تغييراً نوعياً» في الكيان السياسي القومي الجديد، بينما نجد أن «الانتصارات الوطنية» على أهميتها، لا تعني، بالضرورة، أن القطر الذي ربح جولة الحصول على الاستقلال الوطني أو «ألغى نظام الانفصال» شكلياً، سيواصل بالحتم الطريق إلى الوحدة القومية .ومن هنا، **فإن الوحدة القومية الحقيقية هي الركيزة النوعية الأساسية، وهي الأصل والهدف الذي يرجوه ويريده كل عربي واع لوقائع الحياة السياسية وحقيقة قوتها الأساسية. فالوحدة القومية مهمة جداً في الصراعات والمنافسات الدولية وموازين القوى العالمية. والوحدة القومية، في الأصل، هي واجب كل قومي عربي** وحدوي. وجاء الانفصال السوري، بعهديه الرجعي والبعثي، ليؤكد ويثبت هذه الحقائق الأساسية، إذ نجحت إسرائيل في استضعاف ثلاث دول عربية تفتقد التعاون والتنسيق، ولم نقل الوحدة القومية، وبالتالي استطاعت هذه الدولة الصغيرة في مساحتها والقليلة في عدد سكانها أن تتفوق على هذه الدول المنقسمة في ما بينها، في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧.

إن هذه «الانتصارات الوطنية» التي لم تؤد إلى التنسيق أو الاتحاد أو الوحدة، لم تَحُل دون وقوع هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧. ومن الواضح أنه كان للانفصال السوري واستمراره، وتبادل الاتهامات، وتعمق الخلافات بين القاهرة ودمشق، تأثيره الكبير في إلحاق مجموعة من الهزائم الأصغر، مثل تحويل مجرى نهر الأردن لصالح دولة العدو، وتزايد الصراعات السياسية بين العرب والأكراد، وانقسام عرب العراق إلى كتل سياسية وأحزاب متعددة، إضافة إلى التحولات العديدة التي عرفتها أقطار الوطن العربي الكبير. وكل هذه الهزائم الأصغر تسبّبت في الشلل شبه التام للتيار الوحدوي، وهبوط مستوى، بل ضعف، النشاط القومي، ومهدت الطريق للهزيمة الكبرى في حزيران/يونيو ١٩٦٧، حيث دُحرت ثلاثة جيوش عربية، وفقدنا سيناء والضفة الغربية والقدس ومنطقة الجولان.

ثانياً: استراتيجية إسرائيل العسكرية ضد العرب

لكن هذه الهزيمة الكبرى تفرض علينا أن نتفهم بشكل سليم استراتيجية العدو العسكرية ضدنا، نحن العرب. فما هي معالم هذه الاستراتيجيا وبنودها.

١ ـ من أهم الدروس التي تعلمتها إسرائيل من حرب العدوان على السويس في خريف ١٩٥٦، هو أن تحرص على إقامة تحالف فعلي مع الولايات المتحدة، ذلك أن تحالفها مع بريطانيا وفرنسا في حرب السويس لم يحل دون فشلها في تحقيق أهداف هذه الحرب العدوانية.

ولهذا لم توفر إسرائيل أي جهد في تأمين وتقوية التحالف، العلني والسرّي، مع الولايات المتحدة لأسباب معروفة وظاهرة للعيان. وقد أعطى هذا التحالف ثماره في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، حيث تكاثرت الأدلة على التواطؤ الذي قام بين أمريكا وإسرائيل. ولعل الانحياز الأمريكي قد ظهر واضحاً حين تعرّضت سفينة التجسس الأمريكية «ليبرتي» لقصف الطائرات الصهيونية، وسكوت الولايات المتحدة عن هذا الاعتداء المكشوف وتجاهلها التام لوقائعه.

٢ ـ وجدت إسرائيل أن تكون وحدها مالكة للسلاح المتطور لتأمين تفوقها على العرب، ولم تتوقف عند توفير السلاح التقليدي المتفوق في كميته ونوعيته، بل سعت في الفترة التي أعقبت حرب السويس إلى أن تحصل على السلاح النووي ليكون بمثابة ضمان أكيد لوجودها كقوة عسكرية أولى ومتفوقة في المنطقة العربية. وقد حصلت على أسلحتها التقليدية المتفوّقة من الدول الغربية (خاصة من ألمانيا الاتحادية وبريطانيا وفرنسا)، كما استفادت كثيراً من الخبرات الفرنسية وغيرها لتأمين تطوير مشاريعها النووية، كما وفرت كمية كبيرة من هذه الأسلحة النووية التي لا يعرف العرب حجمها ونوعيتها وكمياتها المتزايدة.

٣ ـ سياسة **الاستفراد** بكل قوة عسكرية عربية وضربها بقسوة وسرعة، قبل أن تقوم هذه الدول العربية مجتمعة بالتنسيق والتعاون في ما بينها. وقد كان لشبكات التجسس الصهيونية دورها الفاعل في معرفة حقيقة العلاقات بين الأنظمة العربية، وخاصة في مجال تعاونها العسكري، والتأكد من عدم وجود تحالفات تعاون وإسناد بين هذه القوى العسكرية العربية ضد إسرائيل. وقد استفادت الدولة المعادية من الخلافات التي قامت بين القاهرة ودمشق، ولعبت لعبتها المعروفة بالاستفراد بكل جيش عربي وإنزال الهزيمة به، كما حدث صباح ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧ بالغارات الجوية المعادية والمدروسة جيداً، ثم إلحاق الهزيمة بجيوش مصر والأردن وسورية.

٤ ـ عملت إسرائيل على نقل ساحة العمليات العسكرية بين العرب

والصهاينة إلى أراضي الدول العربية، ومنع وصول نيران الحرب إلى داخل فلسطين المحتلة. وقد نجحت المقاومة اللبنانية في ضرب أهداف صهيونية في العمق الداخلي، في حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦.

٥ ـ تبنّت إسرائيل، منذ عقود عديدة، مبدأ الهجوم هو أفضل وسائل الدفاع، فقد كانت دولة العدو هي المبادرة إلى الهجوم (عدا حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣)، ورفضت مبدأ الدفاع من أساسه، رغم أنها أسمت جيشها «قوات الدفاع» لإعطاء صورة عن الخداع والتضليل للرأي العام العالمي وللعرب خاصة، ذلك أن إسرائيل تلتزم عملياً بفكرة الهجوم ومبدئه، وترفض، في الواقع، فكرة الدفاع.

هذه هي المبادئ الاستراتيجية التي طبقتها إسرائيل بنجاح تام في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، وتم لها الانتصار الساحق علينا.

ثالثاً: تآمر بعض قياديي البعث على مصر الناصرية في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧

من المعروف عن صلاح جديد ـ أحد كبار الأعضاء المؤسسين للجنة العسكرية التابعة لحزب البعث، والأمين العام للحزب من ١٣ شباط/فبراير ١٩٦٥ وحتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠ ـ أنه كان يفاخر بعدم اتصاله أو مقابلته لجمال عبد الناصر. فقد كان جديد شديد الحقد على عبد الناصر لأكثر من سبب، إلى درجة أن هذا الحقد وجّه آراءه وسياسته، إضافة إلى أنه كان شديد الحساسية تجاه أبناء المدن السورية، وبلغت به هذه الحساسية درجة أوصلته إلى أن يشجع الطائفية والمذهبية. وعليه، فإن الفكرة القومية التي يعتنقها حزب البعث متأثرة بأحقاده السياسية ضد مصر الناصرية وأحاسيسه المحلية.

بعد هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ انتشرت في الأجواء السياسية العربية أخبار عن تواطؤ بعض الأنظمة العربية مع الولايات المتحدة، وأنها سهلت للأخيرة وإسرائيل تسديد الضربة الكبيرة إلى مصر الناصرية. ومن الطبيعي أن تكون السعودية من بين تلك الدول التي تواطأت وتآمرت في السر مع أعداء التيار الوحدوي. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك علامات استفهام عديدة حول موقف الملك الأردني ـ الحسين بن طلال ـ وانضمامه قبل الهجوم الصهيوني ببضعة أيام إلى المعسكر التقدمي الوحدوي. ولم يكن الأمر غريباً عن هاتين الدولتين اللتين

عرفتا بقوة العلاقة بينهما وبين الولايات المتحدة، إلا أن المهم هو ما قيل عن تواطؤ النظام البعثي على القاهرة، واللعب على استدراج مصر لتقع في الفخّ الصهيوني، وتتلقى الضربة القاصمة التي تسبّبت في شلل التيار الوحدوي، وتوقفه عن نشاطه السياسي، وبدء مرحلة التراجع القومي الكبير الذي تعرّضت له مصر الناصرية ليشمل كل التيار الوحدوي العربي.

في كتاب باتريك سيل ـ المؤرخ البريطاني المعروف بقربه من قيادة حزب البعث العربي ـ الموسوم باسم **الأسد: الصراع على الشرق الأوسط**، وردت نقاط مهمة ولافتة حول حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧. ولعل من أهمها ما يلي:

١ ـ موافقة حافظ الأسد، باعتباره وزيراً للدفاع، على طرد ٤٠٠ ضابط، في أضخم حملة تطهير عرفها الجيش السوري في تاريخه عام ١٩٦٦. فإذا أضيف هؤلاء إلى الناصريين والانفصاليين العديدين الذين صُرفوا من الخدمة أو اعتُقلوا منذ عام ١٩٦٣، يتّضح أن سورية قد «انزلقت في حرب حزيران/ يونيو من دون هيئة ضباط أو على الأقل بهيئة مستنزفة استنزافاً عظيماً. . .» (ص ١٨٧). ويضيف سيل بعد صفحات قليلة أن إسرائيل «استعملت سورية كطعم لتوقع في فخها عدواً أكبر هو عبد الناصر. وهكذا استخدمت سورية في حرب حزيران/ يونيو كسمكة صغيرة لاصطياد السمكة الكبيرة. . .» (ص ١٩٥). الواضح ممّا تقدّم، وغيره كثير، أن لسورية دوراً مهماً أساسياً في إلحاق الهزيمة بالتيار الوحدوي العربي.

٢ ـ هناك نقطة مهمة أخرى يجب التوقف عندها، وهي أنه بعد هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ بشهور قليلة، اتصل عادل طيفور(*) بكاتب هذه الدراسة، وأبلغه أن اللواء محمد عمران قال له «إنه قبل ظهر يوم ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ دخل غرفته والفريق أمين الحافظ في سجن المزّة العسكري، آمر فوج الشرطة العسكرية، وأبلغ القائدين السجينين أن بوسعهما ترك السجن والذهاب إلى البيت، لأن الجيش السوري سيقوم بواجبه في مواجهة العدوان الصهيوني. . . عندها توجه عمران إلى الحافظ ليقول له، وهو منفعل جداً: «الله يخرب بيتك يا صلاح جديد، فقد نجحت محاولاتك في الإيقاع بعبد الناصر ومصر. . .».

(*) عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي، وكان نائباً عن منطقة النبك في سورية حين قام مجلس الأمة في أثناء وحدة مصر وسورية.

وقد وافق أمين الحافظ على تفسير عمران للأحداث. هذا واللافت أن عادل طيفور هو أحد أعضاء المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي السوري، في حين إن اللواء محمد عمران هو من مؤسسي اللجنة العسكرية التابعة لحزب البعث.

وبعد أسابيع من هذا الحديث المهم، طلب أكرم الحوراني من جهاد ضاحي وهاني الهندي زيارة أمين الحافظ في المنطقة الشرقية من بيروت لمناسبة قدومه إلى لبنان، وكان في ذهن كاتب هذه الدراسة التأكد من حقيقة الواقعة الخاصة بحديث عمران إلى الحافظ، وتواطؤ صلاح جديد وتآمره على عبد الناصر. . . في ذلك اللقاء سأل الكاتب الفريق الحافظ عن صحة الحادثة التي رواها عمران، فكان جواب أمين الحافظ: «نعم. . إن هذا الحديث صحيح تماماً، بل هناك ما هو أكثر من ذلك بكثير، فهو يتهم صراحة صلاح جديد بأنه لعب لعبة حقيرة ضد القاهرة، وتسبّب في إنزال الهزيمة بالعرب وضرب التيار القومي الوحدوي. . . ذلك أن الوحدة العربية قد أصبحت جزءاً من أهداف عبد الناصر ومشاريعه الكبرى. . . في حين إن حزب البعث لم يعد يملك قوة جادة في الشارع العربي. . .».

٣ ـ وهناك أيضاً ما ذكره العقيد أكرم ديري، إذ قال لكاتب هذه الدراسة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٦٩ «إن الرئيس الجزائري ـ هواري بومدين ـ زار القاهرة بعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ بأسبوعين، ودعا إلى اجتماع مع اللاجئين السياسيين السوريين الموجودين في القاهرة، وقال لهؤلاء العسكريين: «أود أن أسمع منكم تفسيراً لعدم مقاومة سورية جدياً للهجوم الصهيوني». وكان أكرم ديري من أبرز المتحدثين الذي سبق له أن كان أيام الوحدة مع مصر قائداً للجبهة السورية ضد إسرائيل، ومما قاله: «إني كنت الضابط الوحيد من سورية الذي استدعي للعمل في غرفة العمليات للجيش المصري أثناء القتال الذي دار في حزيران/يونيو ١٩٦٧، وطُلب مني مراراً أن أتصل بالقيادة للجبهة السورية راجياً أن تفتح قطعات الجبهة النار على العدو بشكل جدّي لتخفيف هجمات الصهاينة على الجبهة المصرية. ولكن لم تكن الإجابة جادة، وذهبت كل الجهود سدى، إذ كانت الوعود تنهال عليّ، ولكن الواقع هو أن الجبهة السورية لم تشارك جدّياً في القتال. . وقناعتي ـ كما يقول ديري ـ أن القيادة البعثية في سورية متواطئة مع العدو. .»، لكن بومدين احتدّ بوجه ديري وغيره قائلاً: «إن هذا الكلام غير دقيق. . وتقديري أن الجبهة السورية قامت بواجبها كاملاً».

توتر الجو في الاجتماع، لكن بعد أسابيع قليلة من هذه الجلسة، طلب الرئيس الجزائري من سفيره في القاهرة أن يبلغ ديري «أسف الرئيس الجزائري لأن عدم مشاركة الجبهة السورية في القتال إلى جانب مصر كان صحيحاً وسليماً». ثم تحدث أكرم ديري للكاتب بتفاصيل أكثر حول اتهام قيادة حزب البعث بالتآمر على القاهرة. ومما يلفت النظر في هذا الصدد أن إلحاح القيادة العسكرية المصرية على قيادة الجبهة السورية لم يثمر، فكان أن بدأت إذاعة «صوت العرب» القاهرية تلحّ وترجو «أن يفتح الإخوان العرب في الشمال النار على العدو المهاجم»، ولكن من دون جدوى!

٤ ـ وهناك أيضاً ما قاله علي الكافي ـ الذي أصبح رئيساً للجمهورية الجزائرية في تسعينيات القرن الماضي ـ إذ ذكر لكاتب هذه الدراسة أن «لديه معلومات مؤكدة حين كان سفيراً للجزائر في سورية خلال فترة حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ بأن هناك «اتصالات دبلوماسية» جرت قبل بدء الحرب بقليل بين بعض القياديين البعثيين في دمشق بالولايات المتحدة، وأن هناك رسائل سرية جداً حملها دبلوماسي سوري، وسلّمها إلى وزير الخارجية الإسبانية، بقصد تجنيب سورية العمليات العسكرية الصهيونية كجزء من التآمر على القاهرة».

٥ ـ وهناك كذلك معلومات مؤكدة تفيد بأن الكثير من القطعات العسكرية السورية التي قاتلت في أواخر أسبوع حرب حزيران/ يونيو ، كانت مكوّنة من جنود الاحتياط، وأن عدداً من قادة هذه القطعات كانوا من ضباط الاحتياط الذين كانوا يفتقدون أية خبرة قتالية أو أية تجربة عسكرية لمواجهة العدو الذي جمع كل ما عنده من قوى وإمكانات لإلحاق الهزيمة بالجيوش العربية.

٦ ـ يبقى أن نشير أخيراً إلى ما كتبه منصور سلطان الأطرش بعد عقود من الزمن على حرب حزيران/ يونيو في مذكّراته التي أسماها: **الجيل المُدان**(٧). ومن المعروف أن الأطرش كان قيادياً كبيراً وقديماً في القيادة القومية لحزب البعث، وهو بالتالي يعرف الكثير من أسرار الحزب ودواخله. ولذلك، فمن حقنا أن نتساءل عمّا إذا كان الأطرش يقصد بـ «الجيل المدان» جيل البعث الذي تخلى عن مبادئه، خاصة الوحدة العربية، في سبيل الاحتفاظ بالسلطة في سورية، أم

---

(٧) منصور سلطان الأطرش، **الجيل المدان: سيرة ذاتية** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٨).

جيل العسكريين الحزبيين الذين خسروا الحرب، وخانوا الأمانة في سبيل أن يبقوا حكاماً متسلطين على الشعب، أم تلك «المجموعات القومية» التي عاشت في سورية خاصة، وأضاعت فرصة تحقيق هذه الوحدة المقدسة... أم أن في فم منصور الأطرش ماء، ولا يستطيع أن يقول كل الحقيقة، وخاصة حول أحداث حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧؟

وباختصار، هناك نقطة ملتبسة تتعلق بموقف حزب البعث من حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ والدور المشبوه الذي قام به ذلك الحزب خلال تلك الفترة وما قبلها.

بعد هزيمة حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، اهتم بعض قادة الأنظمة العربية بإعادة بناء جيوشها النظامية، وكانت مصر الناصرية في مقدمة هذه الدول التي عملت على بناء قوتها من جديد، وقد خاضت وفي أثناء ذلك معارك محلية، مثل معارك رأس البر، وحرب الاستنزاف. أما على الصعيد الشعبي، خارج مصر خاصة، فقد انتشر تيار سياسي يعتقد بأن الجيوش النظامية العربية لا تستطيع مواجهة إسرائيل، وأن الحل هو في شن حرب شعبية بدل المواجهة النظامية. وكان التأثر واضحاً بتجربة فييتنام ضد القوى الإمبريالية الأمريكية. ورغم الفارق الكبير بين التجربتين العربية والفييتنامية، فإن هذا التيار اتسع من دون أن يأخذ في حسبانه أن هناك فوارق أساسية يجب التوقف عندها، ومن هذه الفوارق ما يلي:

أ ـ في فييتنام قوة وطنية واحدة، لها قيادة موحدة تمثل جبهة عريضة للشعب الفييتنامي يقودها الحزب الشيوعي، بينما نجد أن الوضع العربي متعدد السياسات ومنقسم إلى أنظمة ملكية وجمهورية وإمارات. أما الساحة الفلسطينية فهي مليئة بالمنظمات الفدائية غير الموحّدة وغير المنسجمة، لا يجمعها برنامج نضالي واحد.

ب ـ إلى جوار فييتنام دولة كبرى، هي الصين، بقوتها العسكرية الهائلة، وبمئات الملايين من شعبها الذي جنّدته قيادة الصين الشيوعية تجنيداً قوياً وكفوءاً، إضافة إلى أن فييتنام متحالفة تحالفاً استراتيجياً مع الاتحاد السوفياتي، ثاني أكبر قوة دولية في العالم، بينما تعيش أقطارنا العربية في واقع مختلف نوعياً وكلياً، ذلك أن بعض هذه الأقطار العربية تحيط بها دول غير عربية، وتقف من العرب موقفاً غير ودّي.

ج ـ ليس في فييتنام نفط يخضع للشركات والمؤسسات الأمريكية، كما هو الحال في السعودية وبلدان الخليج، حيث تتوفر هذه المادة الأساسية للحياة العصرية بشكل غزير ورخيص جداً، يعرف أعداؤنا، من أمريكيين وغيرهم، كيف يستغلونه ويستثمرونه.

د ـ هناك الطبيعة الجغرافية الملائمة لحرب المقاومة في فييتنام، حيث تكثر الغابات والمياه، بينما تتميز بلادنا بكثرة الصحارى والسهول والأراضي المكشوفة، مما يجعل المقاومة وحرب العصابات أمرين صعبين كثيراً عندنا.

تقف حركة «فتح» الفلسطينية في مقدمة هذا التيار العامل من دون تنسيق أو تعاون مع المنظمات الفدائية الفلسطينية، أو مع بعض الأنظمة العربية التقدمية، مثل مصر الناصرية. واللافت أن غالبية قادة «فتح» يتحدرون من التيار المحافظ، وخاصة من الفكر الديني. وبالإضافة إلى ذلك، فإن لهذا التنظيم علاقة مميزة وإيجابية مع بعض الأنظمة المحافظة، وخاصة السعودية وبلدان الخليج العربي. ولم تكن «فتح» وحدها في الساحة الفلسطينية، بل كانت إلى جانبها منظمات فلسطينية من اليسار واليمين، ومجموعات تبنّتها بعض الأنظمة العربية، مثل نظام حزب البعث في سورية، ونظام حزب البعث في العراق. وما يهمنا في أمر «فتح» أنها بنشاطها السياسي والعسكري عمّقت الشعور القطْري على حساب العمل القومي، وأن قيادتها كانت تدرك منذ البداية أن عرب فلسطين وحدهم لا يستطيعون إنقاذ فلسطين، مع أنها رفعت شعارها منذ البداية أنها تهدف إلى إعادة عرب فلسطين إلى بلادهم، وأن هذا التنظيم سيحرر فلسطين من النهر إلى البحر، وخاصة أن التجربة العملية في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ أكدت صعوبة تحرير فلسطين من السيطرة الصهيونية، رغم التقاء عدد من الأنظمة العربية، فكيف يمكن لحركة «فتح» وحدها أن تحرر البلاد كلها؟

ولسنا هنا في موقف اتهام قيادة «فتح» بأن ما كان يهمها هو الوصول إلى السلطة فقط، وليس تحرير فلسطين. ومع ذلك، فمن المفيد أن نستشهد بما قاله أحد قادتها، هاني الحسن، في محاضرة ألقاها في «الجمعية الراديكالية» في لندن. وقد وردت في هذه المحاضرة نقاط مهمة يفيد التوقف عندها. وفي هذا الشأن قال هاني الحسن:

«إنني من موقعي في مركز صنع السياسة الفلسطينية، أستطيع أن أقول

لكم بدون خوف من الوقوع في تناقض، بأن هؤلاء الذين كانوا يستلمون قيادة التيار الأساسي في منظمة التحرير الفلسطينية كانوا «منهمكين» في الجزء الأكبر من السنوات العشرين الماضية في صراع حياة أو موت لتحضير الأرضية من جانبنا للوصول إلى حل سياسي عن طريق التفاوض مع إسرائيل. إن الحقيقة التاريخية الموضوعية هي أنه منذ عام ١٩٦٨، وأكرر عام ١٩٦٨، بدأ ياسر عرفات وأولئك الذين كانوا زملاءه الأساسيين في فتح، بدأوا يستوعبون الواقع... أي الحاجة إلى حل سياسي إنساني لنزاعنا مع إسرائيل..»[٨].

وباختصار، فإن أجواء هزيمة الجيوش النظامية العربية أمام الجيش الصهيوني في العام ١٩٦٧، أدت دوراً مهماً في تشجيع قيام هذه المنظمات الفدائية، وحمل راية المقاومة، فيما كان العديد من الجيوش العربية يستعد لحرب تالية، وهي حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣.

* * *

تبقى كلمة أخيرة لا بد منها تتعلق بحركة «فتح» التي مرت بعدد من المحطات الأساسية في مسيرتها التي قاربت العقود الثلاثة. وأهم هذه المحطات كانت:

(١) معركة الكرامة التي أحسنت «فتح» استغلالها إعلامياً، مع أن قطعات الجيش الأردني أدت الدور الأساسي في هذه المعركة يوم ٢١ آذار/ مارس ١٩٦٨.

(٢) معركة تصفية المقاومة الفلسطينية التي بدأت في الأردن، وخاصة في عمّان، في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، حيث قام الجيش الأردني بتسديد ضربة قوية جداً إلى المقاومة في عمّان أولاً، وتبعتها بعد شهور قليلة تصفية المقاومة نهائياً في جبال عجلون وجرش.

(٣) حرب ١٩٨٢ في لبنان حين قامت المقاومة، وفي مقدمتها «فتح»، بالتصدي للجيش الصهيوني في الشريط الساحلي، والمخيمات العديدة المنتشرة هناك، وبعض مناطق الداخل في لبنان، وكانت أخيراً المعركة الفاصلة في

---

(٨) «هاني الحسن يحاضر أمام «الجمعية الراديكالية» في لندن،» اليوم السابع (باريس) (٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠)، ص ٢٠.

بيروت حين قام وجهاء العاصمة اللبنانية برجاء قادة المقاومة أن لا يحوّلوا مدينة بيروت إلى نموذج آخر من ستالينغراد. وقد كان لبعض قطعات الجيش السوري دور مهم في معارك لبنان، حيث قاتل الجنود السوريون قرب صيدا وفي بعض جبال لبنان. وجرى بعد تلك الحرب توزيع بعض وحدات جيش التحرير الوطني الفلسطيني على عدد من البلدان العربية البعيدة عن فلسطين، بينما تركزت القيادة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية في تونس.

(٤) خلال هذه السنوات نشطت الدبلوماسية العربية والفلسطينية، وقامت منظمة التحرير الفلسطينية بالتوقيع على اتفاقية أوسلو في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، حيث قُبِلَ الكثير من الشروط المذلة من دون دراسة جادة وتدقيق سليم من جانب القيادة. وفي هذه الاتفاقية ربح العدو الكثير من المغانم والمكاسب مقابل إعطاء وضع شكلي للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤ توفي رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ياسر عرفات وتولى مكانه محمود عباس (أبو مازن) قيادة المنظمة. وبهذا أصبحت فتح قوة غير كبيرة وغير مؤثرة، وفقدت العديد من كوادرها، بينما حظيت بدعم الأنظمة الرسمية العربية، فيما تولت حماس قيادة نهج المقاومة، ونجحت في رد المعتدين عن غزة في معارك كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨.

خاتمـــة

القومية، كمفهوم سياسي أو اجتماعي، قديمة قِدَم وجود الانسان في مجتمعات متمايزة باللغات؛ فالقومية، وتحت أسماء مختلفة، كانت تعني من قديم الزمان «**الشعور العام بالانتماء**»، أي «الأنا أو نحن مقابل أنتم أو الغير الآخر». وبكلمة كانت القومية، من قبل، **شعوراً وليس وعياً**. إن **هذا الشعور أو الإحساس** وجد تعابير أو مصطلحات خاصة عند أبناء الأمم المختلفة، فالسلافيون ـ كما قال هانز كوهن ـ وهو أحد مؤرخي القومية، يطلقون على الألمان أنهم «شعب أخرس». وبالإضافة إلى ذلك، فقد سبق للرومان أن وصفوا غيرهم بـ «البرابرة»، أي الأغراب. وسبق للعرب، بعد انتشار الإسلام، وترسّخ الحكم العربي، أن وصفوا خصوم النظام السياسي العربي، أو بعض هؤلاء الخصوم، الذين عادَوا فكرة العروبة، بأنهم «شعوبيون». وفي الواقع، فإن مرد بعض هذا التوصيف عند العديد من الأقوام يعود إلى افتقاد القدرة على التحاور والتفاهم، كما هو حال السلافيين مثلاً، بسبب حاجز اللغة.

إن **هذا الشعور**، الذي لم يكن يعني دائماً العنصرية أو التفوق العنصري، تحول مع الثورة الفرنسية (١٧٨٩) إلى وعي، حيث نظر أبناء الأمة الواحدة إلى «رابطة الانتماء العام» نظرة خاصة ومتميّزة. والملاحظة اللافتة أن الثورة الفرنسية تعايشت مع ثورتين مهمتين جداً عرفتهما القارة الأوروبية، هما الثورة الديمقراطية، والثورة الصناعية. ومن الواضح أن هذا **الوعي القومي** قد تأثر كثيراً بالعقل والتحليل العقلاني والمصالح الاقتصادية والاجتماعية الطبقية.

كل هذه العوامل وغيرها تدفعنا إلى أن نلحظ أن هناك فارقاً نوعياً وكمياً بين **الشعور والوعي**.

إذا كانت القومية الحديثة أوروبية المنشأ، إذ طغت على جوانب كثيرة من

الحياة السياسية الأوروبية، حتى إن عدداً من المؤرخين أطلق على القرن التاسع عشر في أوروبا خاصة، بأنه «عصر القوميات»، فإن هذه الدعوة الجديدة لم تبق أسيرة القارة الأوروبية، بل انتشرت مع الزمن إلى القارات الأخرى، فكان أن كافح دعاة القومية وناضلوا من أجل جمع أبناء الغالبية العظمى من جماهير الأمة في دولة واحدة.

والملاحظ أن هذه الفكرة القومية تحولت إلى سلاح شعبي فعلاً ضد النظام الإقطاعي، وضد تدخلات رجال الدين في الشؤون السياسية. وأصبحت القومية لدى العديد من القوميين ـ كما يقول حليم اليازجي ـ «تعني التنازل عن الصالح الخاص، أو جزء منه، في سبيل إحياء الشخصية المعنوية للأمة المتمثلة في الدولة ومؤسساتها الدستورية».

وكما أن الفارق نوعي بين الشعور والوعي، كذلك هناك فارق بين الأمة والقومية، إذ إن «الأمة هي ذات شعور عفوي نتيجة لمقوّمات طبيعية، فيما القومية هي عمل إرادي واع يعرف كيف يستدل بالعقل على وجود الأمة...». وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك فارقاً مهماً بين الأمة والدولة!

لقد اهتمت هذه الدراسة ببعض أمم القارة الآسيوية، فاختارت من بينها ثلاث أمم ناضلت في سبيل وحدتها وحريتها، وهي اليابان والصين والهند، لتبيان تطور الفكرة القومية وعلاقتها النوعية بحركة التحرر القومي للخلاص من المحاولات الاستعمارية التي راحت الدول الأوروبية والولايات المتحدة تفرضها على بعض أمم آسيا، وكيف نجحت هذه الأمم في معركة الوحدة والحرية، وإنقاذ نفسها من قوى الاستعمار المتسلط بطرق وأساليب متنوعة، رغم أنها كانت مختلفة، بل متباينة، في برامج كفاحها لنيل حريتها واستقلالها القومي وتقدمها الحضاري؛ فقد تماسكت اليابان كلها، وتعاونت جميع طبقاتها لتبني لنفسها مجتمعاً قومياً موحّداً، ثم اندفعت خارج أراضيها لتسيطر على أمم أخرى غيرها. واعتمدت الصين الماركسية والكفاح المسلح، وخاضت حرباً أهلية طويلة لتنتزع حقها القومي في تأمين وحدتها وحريتها، وبناء دولتها القومية الواحدة، فيما اعتمدت الهند على المقاومة الشعبية السلمية والمقاطعة الاقتصادية، فحصلت على الحرية والاستقلال الوطني.

وإذا كانت هذه الدراسة قد أبدت الاهتمام بنجاح ثلاث أمم آسيوية في الانعتاق من سطوة الاستعمار وتحقيق وحدتها القومية، كلياً أو جزئياً، إلا أن

التركيز الأوسع والأشمل كان منصباً على مسيرة التيار القومي في العديد من أقطار الوطن العربي الكبير، وخاصة في بلدان الهلال الخصيب ومصر. وإذا كانت بداية التحولات قد بدأت في بلاد الشام من الجانب الديني والطائفي، إلى المسيرة القومية في أواخر القرن التاسع عشر، إلا أن المسألة القومية قد تجذرت وتطورت بعيد حملة «التتريك» التي مارسها زعماء «جمعية الاتحاد والترقي» المتعصبة ضد الشعوب الخاضعة للسيطرة العثمانية، وخاصة ضد العرب الذين كانوا يفوقون الأتراك الحاكمين بالعدد والانتشار الجغرافي.

لقد كانت بلاد الشام وبلاد الرافدين موئل الفكرة القومية العربية، لكن الحقيقة تبقى ناقصة إن نحن لم نشر إلى الدور الكبير الذي أدته مصر في تعريب مؤسساتها الفكرية والسياسية والاجتماعية. فقد قامت الحركات السياسية الرسمية والشعبية بتحديث أجهزة الدولة، والسعي إلى عصرنة المجتمع. وعليه، فإذا كانت بلدان الهلال الخصيب قد احتضنت الفكرة القومية، فإن أرض الكنانة بدأت في حملة ناجحة وموفّقة في تعريب أكثر هيئات المجتمع وإعادة بناء الدولة العربية الحديثة.

* * *

وفي الختام علينا أن نتذكر جيداً أن هناك مسائل وأموراً يجب أن لا تُنسى أبداً، وأهمها:

١ ـ إن قوميتنا العربية تعني أساساً التركيز على اللغة والتاريخ المشترك، وليس على العنصرية والدم. وفي هذا يقول ساطع الحصري: «إن اللغة هي روح الأمة وحياتها، إنها بمثابة محور القومية وعمودها الفقري، وهي من أهم مقوّماتها ومشخصاتها. أما التاريخ، فهو بمثابة شعور الأمة وذاكرتها، فإن كل أمة من الأمم، إنما تشعر بذاتها وتكوّن شخصيتها بواسطة تاريخها الخاص»[(١)]. ولهذا، فإن قوميتنا العربية تنظر إلى المستقبل، وليس إلى الماضي. وهي تدعو إلى مجتمع المواطنة، بحيث يتساوى جميع المواطنين أمام القانون من دون النظر إلى العرق أو الدين أو الطائفة أو المنطقة الجغرافية. وكذلك، فإن قوميتنا تدعو إلى النظام الديمقراطي وتداول الحكم والسلطة، وتعمل على توفير

(١) ساطع الحصري، آراء وأحاديث في القومية العربية، سلسلة التراث القومي. الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٢٢.

الحريات العامة والخاصة؛ وتدعو أيضاً إلى الاستقلال القومي، وتأمين العدالة الاجتماعية، وتساوي الفرص أمام الجميع. وباختصار، فإن القومية العربية، كوعي قومي جاد، تُعتبر ظاهرة جديدة في تاريخنا الحديث، وتتميز بمجموعة من العلاقات الحديثة، كالوحدة القومية العربية، والديمقراطية، والعلمانية، والمواطنة، والاشتراكية، والبناء الجديد للمجتمع العربي.

هذا، وإن مفتاح الحل للمسألة القومية هو انتشار الوعي القومي وتعمّق جذوره في عقول الجماهير والمثقفين وقلوبهم، وعندها يصبح الوعي القومي له الأولوية والأفضلية، وتصبح الأعمال لا الأقوال هي الأساس الفاعل في بناء دولة العرب الاتحادية. ومن هنا، فإن الوعي القومي وانتشاره وترسخه هو الأصل والأساس في مشاريعنا القومية العملية.

ولتسهيل نشر الوعي القومي، لا بد من قيام جبهة وطنية عريضة على مستوى القطر، ثم تنتخب هذه الجبهات المحلية قيادة للجبهة القومية العربية. ولتوضيح الأمور أكثر، علينا أن نؤكد أن دعوتنا القومية واجهت منذ البداية تداخلاً بين القومية والدين، بل بين العروبة والإسلام. ومن هنا، علينا أن نبذل كل المساعي والجهود في جعل الإسلام صاحب النظرة الحضارية التقدمية والمدنية، وليس، كما يفعل البعض، على جعل الإسلام صاحب النظرة المعتقدية والرجعية. وعلينا أن نحكّم العقل والعقلانية في نقاشاتنا مع أصحاب النظرة المتخلّفة. والمحزن أيضاً أن دعاة القومية لم يبذلوا الجهد الكافي في توضيح أن الدين لا يتنافى أبداً مع الدعوة القومية، بل إن العلمانية لا تعني محاربة الدين، كما أنها تشدّد على أن لا يتدخل رجال الدين في الشؤون السياسية، وخاصة أن العالم كله يواجه تياراً جارفاً، ويطالب بتوحيد الأمم والدول، وأن الدنيا أصبحت في هذا العصر قرية كونية. فهل يجوز لنا أن نبقى منقسمين إلى دويلات وأقطار صغيرة، وأن نبقى بعيدين عن روح العصر وتياراته المتقدمة؟ هذا، وأن الوحدة القومية تصبح أكثر وجوباً حين نرى أن عالم اليوم تسيطر عليه وسائل الإعلام المرئي والمقروء والمسموع، إضافة إلى المصالح الاقتصادية.

٢ ـ إن الزمن في تحوّل وتغيّر دائمين، ذلك أن كل شيء يتحول ويتغيّر إلا «عملية التغيير» نفسها، إذ تبقى هذه «العملية» هي الفاعل المستمر دائماً. ويفيد هنا أن نقتبس من أحد مؤرخينا المعروفين شاكر مصطفى، الذي أكد

أهمية التغيير وتسارع هذا التحول، حيث قال: «إن الملاحظة الكبرى المرعبة، هي أن الإنسان قضى مئة أو مئتي ألف سنة يمشي، ثم ثمانية إلى عشرة آلاف سنة على ظهر الدواب، ثم أربعة آلاف سنة كرج العجلة. قضى سبعين سنة لينتقل من القطار إلى الطائرة، ثم ثلاثين ليركب الفضاء، ثم عشر سنوات لينزل إلى القمر، ثم أقل من خمس سنوات ليدور حول الكواكب، ثم لينزل عليها... أليس بقريب ذلك اليوم الذي يضحك علينا فيه أحفادنا من مركباتنا القمرية؟»[٢]. وإذا ما دققنا النظر قليلاً في عملية التحول والتغيير، نجد أن كتابات نجيب عازوري، وخاصة كتاب **يقظة الأمة العربية** الذي ظهر في العقد الأول من القرن العشرين، تختلف عن كتابات أمين الريحاني، وخاصة كتاب **ملوك العرب** في عشرينيات ذلك القرن. وهذه الكتابات تختلف أكثر عن كتابات ساطع الحصري، وكذلك عن **دستور عصبة العمل القومي**، وعن كتابات قسطنطين زريق، خاصة **الوعي القومي**، و**معنى النكبة**، وعن كتابات ميشيل عفلق، ومنها **في سبيل البعث**. كما تختلف هذه الكتب كثيراً عن كتاب جمال عبد الناصر **فلسفة الثورة**، إضافة إلى دراسات وكتابات سعدون حمادي، وياسين الحافظ، والياس مرقص، وكثيرين غيرهم.

ومن يدرس هذه الكتب والمراجع المهمة، يجد أن تزايد الوعي القومي ونموه لم يكن واحداً في كل مناطق الوطن العربي الكبير، مع أن شعار الوحدة العربية كان هو الحاضر الدائم في معظم هذه المناطق. إلا أن تصاعد الوعي القومي بين هذه الأزمان، كان، وما يزال، مهماً جداً. وهناك حكمة عربية قديمة تشير إلى هذا التحول، إذ تقول: «إن أبناءكم ليسوا أبناءكم، بل إنهم أبناء الحياة المشتاقة إلى نفسها».

هكذا، فإن التحول المتصاعد والمتسارع هو ظاهرة مهمة وخالدة.

٣ ـ لقد وقعت الحركة القومية العربية في أخطاء كثيرة، بل إن بعض أقسامها تجاوز الخطأ ليصبح خطيئة وخطايا. ومن أبرز هذه الأخطاء أن الحركة القومية تعرّضت لخطيئة الانحراف عن عقيدتها ومبادئها. ويستوي في هذا الانحراف أحزاب ومنظمات كثيرة، مثل عصبة العمل القومي، وحزب البعث العربي، وحركة القوميين العرب وغيرها. ولنترك الأمثلة القديمة، ونتابع تنظيمين

(٢) انظر: شاكر مصطفى، في: اليوم السابع (باريس)، العدد ١٠ (١٦ تموز/يوليو ١٩٨٤).

أساسيين، هما حزب البعث وحركة القوميين العرب، المعاصرين نسبياً.

لم يحاول حزب البعث الذي تولى السلطة وحكم العراق وسورية من آذار/مارس ١٩٦٣ حتى بعد منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣، أن يحقق وحدة البلدين أو اتحادهما، بل تجاهل حتى فكرة التعاون بين النظامين. وقد ازداد الأمر سوءاً بتعادي العراق وسورية، حيث وقفت الثانية إلى جانب إيران في الحرب ضد العراق في ثمانينيات القرن الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النظام في سورية لم يتردّد في أن يشهر السلاح على جيش العراق، حين غزا الأخير الكويت وضمّها إلى نظام حكمه بعد ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠. وبهذا لم يبتعد النظامان الحزبيان في العراق وسورية عن فكرة الوحدة أو الاتحاد فحسب، بل وقف النظام في سورية في خندق واحد مع الجيوش الأمريكية وحلفائها ضد حزب البعث الذي يحكم العراق، رغم أن البلدين يحكمهما حزب واحد وصاحب عقيدة قومية واضحة وصريحة.

لم يكن حزب البعث وحده هو الذي تخلى عن عقيدته الوحدوية في سبيل أن يبقى قادة النظامين يتمتعان بالسلطة والحكم، بل إن حركة القوميين العرب التي حكمت اليمن الديمقراطي منذ خريف عام ١٩٦٧ تجاهلت، بل رفضت، أي تقارب أو وحدة أو اتحاد مع اليمن الجمهوري (اليمن الشمالي). وبقي الأمر على هذه الحال حتى ظهر ضعف الاتحاد السوفياتي وبوادر انهياره السياسي، فكان أن تمت وحدة اليمنين الشمالي والجنوبي في عام ١٩٩٠ بدفع ومبادرة من اليمن الجمهوري. ولكن هذه الوحدة بين البلدين لم تمنع معظم قادة اليمن الديمقراطي من الانخراط في صفوف حركة انفصالية شجعتها، بل مولتها، العربية السعودية وبعض أقطار الخليج العربي، ولكن هذه المحاولة جرى قمعها وسحقها في تموز/يوليو ١٩٩٤. كما لم تمنع ماركسية قيادة اليمن الديمقراطي من أن تتحالف مع أنظمة قبلية ورجعية في مؤامرة الانفصال اليمني، برغم الفوارق الكبيرة الأساسية بين الماركسية والأنظمة القبلية الخليجية.

ومن أخطاء الحركة القومية العربية أن بعض قياداتها تجاهل العداء العميق للحركة الصهيونية التي سعت، وما تزال، إلى الاستيلاء على فلسطين كلها، وتناسى هذا البعض حقيقة أساسية كبرى مفادها أننا ما نزال بعيدين عن تحسس خطورة إسرائيل والصهيونية على المسيرة القومية العربية، بل حتى على الوجود العربي نفسه، ذلك أن الحركة القومية تؤمن إيماناً مطلقاً بعروبة فلسطين (سكاناً

وأرضاً)، وترى أن أول واجبات هذه الحركة القومية أن تستعيد فلسطين كلها، كما تؤمن هذه الحركة القومية بوجوب عودة كل اللاجئين العرب منذ عام النكبة إلى ديارهم التي شرّدوا منها في عام ١٩٤٨ وما بعد هذا العام الأسود.

ومن أخطاء الحركة القومية العربية أنها لم تهتم، بل فقدت الكثير من الاهتمام، بـ المعرفة، فكان أن رفعت شعارات قومية، وفي مقدمتها شعار الوحدة العربية، من دون أن تدرس بالتفصيل الواقع العربي ومساوئ هذا الواقع، وتجاهلت أو تناست أن للوحدة أعداء حقيقيين يمثلون القوى الدولية الخارجية، وكذلك لم تهتم أو تدرس حقيقة قوة المحافظين العرب وأذنابهم الذين كانوا يخشون تغيير هذا الواقع. وبالإضافة إلى ذلك، لم تهتم الحركة القومية بعوامل أخرى كثيرة تقف دون الوحدة، مثل الأمية بأشكالها، وفقدان الوعي القومي، والجهل الذي تغرق فيه الجماهير غرقاً معروفاً. لذلك لم تعمّر وحدة مصر وسورية طويلاً لفقدان دراسة الواقع، واستطاعت حفنة من الضباط السوريين القضاء على واحد من أحلام القوى العربية الصاعدة.

ومن أخطاء الحركة القومية، رغبة العديد من قيادييها في الوصول إلى كراسي الحكم والسلطة، حتى لو كان ذلك بثمن باهظ، هو إدخال الجيش الوطني والضباط في الساحة السياسية العربية، وتوجيه ضربة قوية إلى نمو التيار الديمقراطي المبعد عن الدكتاتورية.

* * *

وبعد. . . فإننا نعيش الآن مرحلة الهزائم والنكسات، خاصة بعد ضياع فلسطين عام ١٩٤٨، وضربة الانفصال السوري (أيلول/سبتمبر ١٩٦١)، إضافة إلى كارثة حزيران/يونيو ١٩٦٧، ثم انسحاب مصر من ساحة النضال العربي حين وقّعت معاهدة كامب ديفيد عام ١٩٧٩، ثم سقوط العراق بيد الإمبريالية الأمريكية في آذار/مارس ـ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. ولكن هذه التراجعات الراهنة، بل هزائمنا العديدة، أمام قوى عالمية كبيرة متحالفة مع الحركة الصهيونية الدولية، لن تبقى دائمة، رغم الأجواء السياسية والإعلامية السائدة اليوم، ذلك أن كل الأمم الناهضة تعرّضت أيام نضالها لما نتعرّض له الآن من هزائم وتراجعات. لكن الأمم الواعية والمصممة سوف تنتصر في نهاية الأمر. ومن كان يشكك في هذه الحقيقة الخالدة تاريخياً، فما عليه إلا أن يقرأ من جديد بصبر

ووعي تاريخ ألمانيا، وما تعرّضت له وحدتها ومحاولاتها العديدة من مآسٍ وكوارث ومحن. وعليه، أيضاً، أن يدرس بإمعان شديد كيف نجحت الصين في تحقيق وحدتها بعد سلسلة طويلة من الهزائم؛ هذا بالإضافة إلى الكوارث التي لحقت بأمم أخرى كثيرة، مثل الروس، والإيطاليين، وشعوب البلقان وغيرهم. وما علينا أخيراً إلا أن ننظر إلى شعب جنوب أفريقيا، وكيف انتهت هذه الأمم العديدة إلى تحقيق أهدافها القومية والوطنية.

وهناك تساؤل آخر يتمّم سؤالنا الأول، هو: ما عمر التيار القومي العربي؟ ونقارن ذلك العمر القصير ـ قرن من الزمان ـ بأعمار الأمم والشعوب التي نهضت وحققت أهدافها في التحرر والوحدة القومية.

المراجع

١ ـ العربية

كتب

إبراهيم، سعد الدين [وآخرون]. **مصر والعروبة وثورة يوليو**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٣)

أبو الريش، سعيد. **جمال عبد الناصر: آخر العرب**. راجع الترجمة عن الإنكليزية سمير كرم. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.

أبو طالب، حسن. **الوحدة اليمنية: دراسات في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤.

أرسلان، عادل. **مذكرات الأمير عادل أرسلان**. تحقيق يوسف أيبش. بيروت: الدار التقدمية، ١٩٨٣. ٤ ج.

الأطرش، منصور سلطان. **الجيل المدان: سيرة ذاتية**. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٨.

أمين، سمير. **الأمة العربية: القومية والصراع الطبقي**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٨.

الأنصاري، محمد جابر. **تجديد النهضة باكتشاف الذات ونقدها**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٢.

ـــــ . **تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ١٩٣٠ ـ ١٩٧٠**. الكويت: المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠. (عالم المعرفة؛ ٣٥)

أنطونيوس، جورج. **يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية**. ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٢.

أوين، روجر [وآخرون]. **الحياة الفكرية في المشرق العربي، ١٨٩٠ ـ ١٩٣٩**. إعداد مروان بحيري؛ ترجمة عطا عبد الوهّاب. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

البارودي، فخري. **مذكرات فخري البارودي**. بيروت ودمشق: مطابع جار الحياة، ١٩٥١.

بانيكار. **آسيا والسيطرة العربية**. ترجمة وتحقيق عبد العزيز توفيق جاويد. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٢.

بحوث في الفكر القومي العربي. إشراف معن زيادة. بيروت: معهد الإنماء القومي، ١٩٨٣.

البراك، فاضل. **دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة ١٩٤١**. بغداد: الدار العربية للطباعة، ١٩٧٩.

بركات، حليم. **المجتمع العربي المعاصر: بحث إستطلاعي اجتماعي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.

برو، توفيق. **العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ١٩٠٨ ـ ١٩١٨**. دمشق: دار طلاس، ١٩٩١.

ـــــ . **القضية العربية في الحرب العالمية الأولى، ١٩١٤ ـ ١٩١٨**. دمشق: دار طلاس، ١٩٨٩.

بروكلمان، كارل. **تاريخ الشعوب الإسلامية**. ترجمة وتحقيق نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي. ط ٩. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨١.

البشري، طارق. **الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٧.

بطاطو، حنا. **العراق: الحزب الشيوعي**. ترجمة وتحقيق عفيف الرزاز. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٢. (العراق)

ـــــ . **العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٠.

البعلبكي، منير. **قاموس المورد: إنكليزي ـ عربي**. ط ٢. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٦.

بعيري، أليعازر. **ضباط الجيش في السياسة والمجتمع**. ترجمة بدر الرفاعي. بيروت: المكتبة الثقافية، والقاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٢.

بهاء الدين، أحمد. **رسائل نهرو إلى أنديرا**. القاهرة: دار الهلال، ١٩٦٦.

بيان المؤتمر التأسيسي لعصبة العمل القومي المنعقد في قرنايل بلبنان في ٢٤ آب/ أغسطس ١٩٣٣. دمشق: المطبعة العصرية، ١٩٣٣.

التكريتي، بثينة عبد الرحمن. **جمال عبد الناصر: نشأة وتطور الفكر الناصري**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠ (وقفية جمال عبد الناصر الثقافية).

جحا، شفيق. **الحركة العربية السرية (جماعة الكتاب الأحمر)، ١٩٣٥ ـ ١٩٤٥**. بيروت: دار الفرات، ٢٠٠٤.

جزيلان، عبد الله. **التاريخ السري للثورة اليمنية**. ط ٢. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٧٩.

الجميل، سيّار. **العثمانيون وتكوين العرب الحديث: من أجل بحث رؤيوي معاصر**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٩.

حديد، محمد. **مذكراتي: الصراع من أجل الديمقراطية في العراق**. بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٦.

حربي، محمد. **جبهة التحرير الوطني: الأسطورة والواقع**. ترجمة كميل داغر. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٣.

حركة القوميين العرب: نشأتها وتطورها عبر وثائقها ١٩٥١ ـ ١٩٦٨، الكتاب الأول: ١٩٥١ ـ ١٩٦٨، الجزء الأول. ترجمة وتحقيق هاني الهندي وعبد الإله النصراوي. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ٢٠٠١.

حركة القوميين العرب: نشأتها وتطورها عبر وثائقها ١٩٥١ ـ ١٩٦٨، الكتاب الثاني: ١٩٥١ ـ ١٩٦٨، الجزء الثاني. ترجمة وتحقيق هاني الهندي وعبد الإله النصراوي. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ٢٠٠٨.

الحصري، ساطع. **آراء وأحاديث في القومية العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥. (سلسلة التراث القومي. الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ٧)

ـــــ . **حول القومية العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥. (سلسلة التراث القومي. الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ١٤)

ـــــ . **محاضرات في نشوء الفكرة القومية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥. (سلسلة التراث القومي. الأعمال القومية لساطع الحصري؛ ٥)

ـــــ . **يوم ميسلون: صفحة من تاريخ العرب الحديث**. بيروت: مطبعة الكشاف، ١٩٤٥.

الحكيم، يوسف. **سورية والعهد الفيصلي**. ط ٣. بيروت: دار النهار، ١٩٨٦. (ذكريات)

حماد، مجدي. **العسكريون العرب وقضية الوحدة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.

حميدة، علي عبد اللطيف. **المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا: دراسة في الأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات وسياسات التواطؤ ومقاومة الاستعمار، ١٨٣٠ ـ ١٩٣٢**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٦)

حنا، عبد الله. **العامية والانتفاضات الفلاحية في جبل حوران، ١٨٥٠ ـ ١٩١٨**. دمشق: دار الأهالي للطباعة والنشر، ١٩٩٠.

حنفي، حسن ومحمد عابد الجابري. **حوار المشرق والمغرب: نحو إعادة بناء الفكر القومي العربي**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٠.

حوراني، ألبرت. **تاريخ الشعوب العربية**. بيروت: مؤسسة نوفل للنشر، ١٩٩٧.

ـــــ . **الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩**. بيروت: دار النهار، ١٩٦٨.

حيدر، رستم. **مذكرات رستم حيدر**. ترجمة وتحقيق نجدة فتحي صفوة. بيروت: الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٨.

خوري، فيليب. **أعيان المدن والقومية العربية: سياسة دمشق، ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠.** ترجمة عفيف الرزاز. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٣.

ـــــ . **سوريا والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية، ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥.** ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٧.

الدرة، محمود. **ثورة الموصل القومية، ١٩٥٩: فصل في تاريخ العراق المعاصر.** بغداد: منشورات مكتبة اليقظة العربية، ١٩٨٧.

ـــــ . **الحرب العراقية ـ البريطانية، ١٩٤١.** بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩.

دروزة، محمد عزة. **مختارات قومية لمحمد عزة دروزة.** تحرير ناجي علوش. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. (سلسلة التراث القومي)

دكروب، محمد. **شخصيات وأدوار في الثقافة العربية الحديثة.** بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٧.

دليل الطلبة الشرقيين. القاهرة: وزارة التربية والتعليم ـ الإدارة العامة للثقافة، [د. ت.].

الدوري، عبد العزيز. **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤. و ط ٤. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣.

رايشاور، أدوين. **اليابانيون.** ترجمة ليلى الجبالي؛ مراجعة شوقي جلال. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٩. (عالم المعرفة؛ ١٣٦)

الرزاز، منيف. **الأعمال الفكرية والسياسية.** عمّان: نشر بدعم من مؤسسة منيف الرزاز للدراسات القومية، ١٩٨٦. ٢ ج.

ج ٢: **التجربة المرة.**

الرشيد، مضاوي. **المملكة العربية السعودية بين القديم والحديث.** بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٢.

الرضيعي، يوسف رجب. **ثورة ١٩٣٦ في فلسطين: دراسة عسكرية.** بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢.

الرياشي، سليمان [وآخرون]. **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١١)

الريس، منير. **الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي: الثورة السورية الكبرى**. تقديم نزيه الحكيم. بيروت: دار الطليعة؛ دمشق: مطابع ألف باء ـ الأديب، ١٩٦٧.

ـــــ . **الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي: ثورة فلسطين عام ١٩٣٦**. بيروت: دار الطليعة؛ دمشق: مطابع ألف باء ـ الأديب، ١٩٧٦.

ريمون، رينه. **مدخل إلى التاريخ المعاصر**. ترجمة علي نعمة؛ مراجعة علي مقلد. بيروت: مؤسسة نوفل، ١٩٨٥. ٣ ج.

ج ٣: **القرن العشرون: من ١٩١٤ إلى أيامنا الحاضرة**.

زين، زين نور الدين. **نشوء القومية العربية: مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية ـ التركية**. ط ٤. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٨٦.

ستيوارت، دزموند. **تاريخ الشرق الأوسط الحديث: معبد جانوس**. ترجمة زهدي جار الله. ط ٢. بيروت: دار النهار، ١٩٨١.

سلطان، علي. **تاريخ سورية، ١٩٠٨ ـ ١٩١٨: نهاية الحكم التركي**. دمشق: دار طلاس، ١٩٨٧.

سميدلي، أغنس. **الطريق العظيم: حياة تشوده وعصره**. ترجمة سامي مسلم. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٢.

السويدي، توفيق. **وجوه عراقية عبر التاريخ**. لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٨٧.

سيغمان، جان. **الثورات الكبرى في التاريخ، ١٨٤٨: الثورات القومية والديمقراطية والرومانسية**. ترجمة وتحقيق هزييت عبودي. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٣.

سيل، باتريك. **الأسد: الصراع على الشرق الأوسط**. لندن: دار الساقي، ١٩٨٨.

ـــــ . **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨.** ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة. دمشق: طلاس للنشر والدراسات، ١٩٨٣.

شفالييه، دومينيك. **مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في أوروبا.** ترجمة منى عبد الله عاقوري. بيروت: دار النهار، ١٩٩٤.

شوكت، سامي. **هذه أهدافنا، من آمن بها فهو منا: مجموعة محاضرات ومقالات وأحاديث قومية.** بغداد: مطبعة التفيض الأهلية، ١٩٣٩.

الشيراوي، يوسف أحمد. **الاتصالات والمواصلات في الحضارة الإسلامية.** لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٢.

صايغ، أنيس. **تطور المفهوم القومي عند العرب.** بيروت: دار الطليعة، ١٩٦١.

ـــــ . **الفكرة العربية في مصر.** بيروت: مطبعة هيكل الغريب، ١٩٥٩.

الصباغ، صلاح الدين. **فرسان العروبة في العراق.** دمشق: إصدار الشباب العربي، ١٩٥٦.

الصلح، رغيد. **حربا بريطانيا والعراق، ١٩٤١ ـ ١٩٩١.** بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ١٩٩٤.

الصليبي، كمال. **بيت بمنازل كثيرة: الكيان اللبناني بين التصور والواقع.** ط ٢. بيروت: مؤسسة نوفل، ١٩٩١.

ضاهر، محمد كامل. **الصراع بين التيارين الديني والعلماني في الفكر العربي الحديث والمعاصر.** بيروت: دار البيروتي للطباعة والنشر، ١٩٩٤.

عازوري، نجيب. **يقظة الأمة العربية.** تعريب وتقديم أحمد بو ملحم. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، [د. ت.].

عبد الناصر، جمال. **فلسفة الثورة.** القاهرة: مصلحة الاستعلامات، [د. ت.].

العزاوي، قيس جواد. **الدولة العثمانية: قراءة جديدة لعوامل الانحطاط.** بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، وفلوريدا: مركز دراسات الإسلام والعالم، ١٩٩٤.

عز الدين، أمين. **تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشوئها حتى سنة ١٩٧٠.** القاهرة: دار الغد العربي، ١٩٨٧.

العظم، خالد. **مذكرات خالد العظم**. ط ٢. بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣. ٣ ج.

العلوي، هادي. **المستطرف الصيني: من تراث الصين**. دمشق: دار المدى، ١٩٩٤.

عيسى، صلاح. **الثورة العرابية**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢.

عيساوي، شارل. **تأملات في التاريخ العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١.

غرايبة، عبد الكريم. **تاريخ العرب الحديث**. ط ٢. بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٠.

فاخوري، عمر. **كيف ينهض العرب؟**. بيروت: المكتبة الأهلية، ١٩١٣.

فاسيلييف، أليكسي. **مصر والمصريون**. موسكو: دار التقدم، ١٩٨٩.

فريق من شباب العرب المؤمنين. **المنهج القومي العربي**. بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٣٥.

الفيلالي، مصطفى [وآخرون]. **تطور الوعي القومي في المغرب العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٨)

قاسمية، خيرية. **الحكومة العربية في دمشق**. ط ٢. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢.

ـــــ . **الرعيل العربي الأول: حياة وأوراق نبيه وعادل العظمة**. لندن: رياض الريس للنشر، ١٩٩١.

قدري، أحمد. **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى**. ط ٢. دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ١٩٩٣.

قراءات في الفكر القومي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣ ـ ١٩٩٦. ٥ ج. (سلسلة التراث القومي)

ج ٣: القومية العربية والإسلام والتاريخ والإنسانية.

قرقوط، ذوقان. **تطور الفكرة العربية في مصر، ١٨٠٥ ـ ١٩٣٦**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢.

الكبيسي، باسل. **حركة القوميين العرب**. تعريب نادرة الخضيري الكبيسي. ط ٤. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥.

كرد علي، محمد. **خطط الشام**. ط ٣. دمشق: مكتبة النوري، ١٩٨٣. ٦ ج.

كليفلاند، وليم. **ساطع الحصري: من الفكرة العثمانية إلى العروبة**. تعريف فكتور سحاب. بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٣.

كوبلاند، مايلز. **اللاعب واللعبة: عالم الاستخبارات الأمريكية في اعترافات أحد رجالاته**. بيروت: دار الحمراء للطباعة والنشر، ١٩٩٠.

ـــــ . **لعبة الأمم**. تعريب مروان خير. بيروت: أنترناشنال سنتر، ١٩٧٠.

كوثراني، وجيه. **الاتجاهات الاجتماعية ـ السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠**. ط ٣. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٢.

الكوراني، أسعد. **ذكريات وخواطر: مما رأيت وسمعت وفعلت**. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٠.

الكيالي، عبد الوهاب. **تاريخ فلسطين الحديث**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٠.

الكيلاني، إبراهيم. **أسماء وأحاديث**. دمشق: الندوة الثقافية النسائية، ١٩٩٥.

الكيلاني، هيثم. **الإستراتيجيات العسكرية للحروب العربية ـ الاسرائيلية، ١٩٤٨ ـ ١٩٨٨**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١.

لوتسكي، فلاديمير. **تاريخ الأقطار العربية الحديث**. موسكو: دار التقدم، ١٩٧١.

ماجدوف، هاري. **الإمبريالية: من عصر الاستعمار حتى اليوم**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨١.

مالرو، أندريه. **المذكرات المضادة ١**. ترجمة وتحقيق هنري زغيب. بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٣.

مالكي، أمحمد. **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٠)

مجموعة مؤلفين. **تاريخ الأقطار العربية المعاصر، ١٩١٧ ـ ١٩٧٠**. موسكو: دار التقدم، ١٩٧٥. ٢ ج.

مجموعة مؤلفين. **ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢: دراسات في الحقبة الناصرية**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٣.

محافظة، علي. **الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة، ١٧٨٩ ـ ١٩١٤**. بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٧.

ـــــ. **موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥. (مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ١)

محفوظ، عصام. **حوار مع رواد النهضة العربية**. لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٨٨.

مصطفى، أحمد عبد الرحيم. **في أصول التاريخ العثماني**. بيروت والقاهرة: دار الشروق، ١٩٨٢.

المعلم، وليد. **سورية، ١٩١٦ ـ ١٩٤٦: الطريق إلى الحرية**. دمشق: دار طلاس، ١٩٨٨.

موسى، سليمان. **الحركة العربية للنهضة العربية الحديثة، ١٩٠٨ ـ ١٩٢٤**. ط ٣. بيروت: دار النهار، ١٩٨٦.

نظمي، وميض. **الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥)

النقيب، خلدون حسن. **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور «المجتمع والدولة»)

نهرو، جواهر لآل. **لمحات من تاريخ العالم**. ط ٢. بيروت: منشورات المكتب التجاري، ١٩٥٧.

الهاشمي، طه. **مذكرات طه الهاشمي**. تحقيق ومقدمة من تاريخ العراق الحديث بقلم خلدون ساطع الحصري. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٨. ٢ ج.

ج ١: ١٩١٩ ـ ١٩٤٣.

هوبسباوم، أريك. **عصر رأس المال**. ترجمة مصطفى كريم. بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٦.

هيكل، محمد حسنين. **حرب الثلاثين سنة: ملفات السويس**. القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٩٢.

ـــــ. **سنوات الغليان**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨.

يزبك، يوسف إبراهيم. **النفط مستعبد الشعوب**. دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ١٩٣٤.

دوريات

الجواهري، عماد أحمد. «صفحات من تاريخ الحركة القومية في العراق، ١٩٣٥ ـ ١٩٤١: نادي المثنى ابن حارثة الشيباني.» **آفاق عربية (بغداد)**: العددان ١ ـ ٢، أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣.

حسين، فاضل. «جمعية الجوال: فصل من تاريخ القومية العربية في العراق المعاصر.» **مجلة كلية الآداب** (جامعة بغداد): السنة ٣٣، العدد ٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢.

دراج، فيصل. «شكل الفكر القومي العربي في القرن التاسع عشر.» **المستقبل العربي**: السنة ١، العدد ٣، أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨.

السفير: ١١/ ٥/ ١٩٩٢.

الشراع (بيروت): ٩ أيار/ مايو ١٩٨٣.

عبد الناصر، هدى جمال. «(٤٤) عاماً على قيام الجمهورية العربية المتحدة: الوحدة المصرية ـ السورية في الوثائق البريطانية.» **الأهرام**: ٢٦/ ٢/ ٢٠٠٢.

عمر، عمر عبد العزيز. «عوامل نمو الوعي القومي في مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.» **دراسات عربية**: أربعة أعداد صدرت في عدد واحد، كانون الثاني/ يناير ـ أيار/ مايو ١٩٧٧.

فرح، بولس. «من العثمانية إلى الدول العبرية.» **الصوت** (الناصرة ـ فلسطين): ١٩٨٥.

«هاني الحسن يحاضر أمام «الجمعية الراديكالية» في لندن.» **اليوم السابع** (باريس): ٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠.

وردة، جمال. «عرض وتعليق على كتاب الشهر: «الفكر القومي والعالم الاستعماري».» **العربي** (الكويت): أيار/ مايو ١٩٨٧.

اليوم السابع (باريس): العدد ١٠، ١٦ تموز/ يوليو ١٩٨٤.

أطروحات ورسائل

الشريف، نضر علي أمين محي الدين. «محمد فهمي سعيد وأثره السياسية والعسكري في تاريخ العراق المعاصر.» (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٠).

ندوات ومؤتمرات

تطور الفكر القومي العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع المجمع العلمي العراقي، إتحاد المؤرخين العرب، معهد البحوث والدراسات العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦.

٢ ـ الأجنبية

Books

Britannica Encyclopaedia. 1983.

Buck, Pearl S. *The Good Earth*. New York: Washington Square Press; Oprah's Book Club edition, 2004.

Gies, Joseph and Francec Gies. *Cathedral, Forge and Waterwheel: Technology and Invention in the Middle Ages*. New York: Harper Perennial, 1995.

Judo, Denis. *Jawaher Lal Nehru*. London: 9PC Books, 1993.

Keddie, Nikki R. *Modern Iran: Roots and Results of Revolution*. New York: Yale University Press, 1981.

Khalidi, Rashid [et al.] (eds.). *The Origins of Arab Nationalism*. New York: Columbia University Press, 1991.

Kohn, Hans. *The Idea of Nationalism*. 7th ed. New York: Macmillan, 1958.

Laqueur, Walter. *Communism and Nationalism in the Middle East*. 2nd ed. London: Routledge and Kegan Paul, 1957.

Lawrence, T. E. *Seven Pillars of Wisdom: A Triumph*. London: Jonathan Cape, 1949.

Louis, Roger. *The British Empire in the Middle East*. Oxford: Clarendon Press, 1985.

_____ and Roger Owen. *A Revolutionary Year: The Middle East in 1958*. London: I. B. Tauris, 2002. (Library of Modern Middle East)

Marriott, John A. R. *The Eastern Question*. 4th ed. Oxford: Oxford University Press, 1940, Reprinted 1969.

Petran, Tabitha. *Syria: A Modern History*. London: Ernesy Benn Ltd., 1978.

Porath, Yehoshua. *In Search of Arab Unity, 1930-1945*. London: Frank Cass, 1986.

Pryor, John H. *Geography, Technology and War: Studies in the Maritime History of the Mediterranean, 649-1591*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1992.

Simon, Reeve Spector. *Iraq between the Two World Wars: The Militarist Origins of Tyranny*. New York: Columbia University Press, 1986.

Snow, Edgar. *Red Star Over China: The Classic Account of the Birth of Chinese Communism*. New York: Grove Press, 1944.

Storrs, Ronald. *Orientations*. London: Nicholson and Watson, 1945.

Tuchman, Barbara. *The Proud Tower*. London: Macmillan Press, 1987.

Yergin, Daniel. *The Prize: The Epic for Oil, Money and Power*. London: Simon and Schuster, 1991.

Yu-chang, Wu. *Recollections of the Revolution of 1911: A Great Democratic Revolution of China*. 4th ed. Beijing: Foreign Language Press, 1981.

فهـــــرس

ـ ب ـ

ـ ت ـ

ـ ث ـ

- ج -

- ح -

- خ -

- ص -